



مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية

سلسلة «الدورات»

وماذا لو أخفقت عملية السلام في الشرق الأوسط ؟

موضوع الدورة الثانية لسنة 1996

عمّان

29 - 30 رجب، فاتح شعبان 1417 هـ

10 - 11 - 12 دجنبر 1996 م



مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية
سلسلة «الدورات»

وماذا لو أخفقت عملية السلام في الشرق الأوسط ؟

موضوع الدورة الثانية لسنة 1996

عَمَّان

29 - 30 رجب، فاتح شعبان 1417 هـ

10 - 11 - 12 دجنبر 1996 م

أكاديمية المملكة المغربية

شارع الإمام مالك، كلم 11، ص.ب. 5062

الرمز البريدي 10.100

الرباط - المملكة المغربية

تليفون : 75.51.24 / 75.51.13

75.51.89 / 75.51.35

فاكس : 75.51.01

الإيداع القانوني : 1997/484

ردمك : 5 - 2 - 01 - 46 - 9981

أعضاء أكاديمية المملكة المغربية

- ليوبولد سيدار سنغور : السنغال .
هنري كيسنجر : و.م. الأمريكية .
موريس دريون : فرنسا .
نيل أرمسترونغ : و.م. الأمريكية .
عبد اللطيف بن عبد الجليل : المملكة المغربية .
عبد الكريم غلاب : المملكة المغربية .
أوطو دو هابسبورغ : النمسا .
عبد الرحمن الفاسي : المملكة المغربية .
جورج فوديل : فرنسا .
عبد الوهاب ابن منصور : المملكة المغربية .
محمد الحبيب ابن الخوجة : تونس .
محمد بنشريف : المملكة المغربية .
أحمد الأخضر غزال : المملكة المغربية .
عبد الله عمر نصيف : م.ع. السعودية .
عبد العزيز ابن عبد الله : المملكة المغربية .
عبد الهادي التازي : المملكة المغربية .
فؤاد سزكين : تركيا .
عبد اللطيف بريش : المملكة المغربية .
محمد العربي الخطابي : المملكة المغربية .
المهدي المنجرة : المملكة المغربية .
أحمد الضبيب : م.ع. السعودية .
محمد علال سيناصر : المملكة المغربية .
أحمد صدقي الدجاني : فلسطين .
محمد شفيق : المملكة المغربية .
لورد شالفونت : المملكة المتحدة .
أحمد مختار امبو : السنغال .
عبد اللطيف الفيلالي : المملكة المغربية .
أبو بكر القادري : المملكة المغربية .
الحاج أحمد ابن شقرون : المملكة المغربية .
عبد الله شاعر الكرسيفي : المملكة المغربية .
جان بيرنار : فرنسا .
روبير امبروكجي : فرنسا .
عز الدين العراقي : المملكة المغربية .
دونالد فريديسكون : و.م. الأمريكية .
عبد الهادي بوطالب : المملكة المغربية .
إدريس خليل : المملكة المغربية .
رجاء كآرودي : فرنسا .
عبّاس الجراري : المملكة المغربية .
بيدرو راميريز فاسكينز : المكسيك .
محمد فاروق النبهان : المملكة المغربية .
عبّاس القيسي : المملكة المغربية .
عبد الله العروي : المملكة المغربية .
برناردان كانتان : الفاتيكان .
عبد الله الفيصل : م.ع. السعودية .
روني جان ديبوي : فرنسا .
ناصر الدين الأسد : م. الأردنّية الهاشمية .
أناتولي كروميكو : روسيا .
جاك إيف كوسطو : فرنسا .
جورج ماطي : فرنسا .
كامل حسن المقهور : الجماهيرية الليبية .
إدواردو دي أرناتيس إي أوليفيرا : البرتغال .
عبد المجيد مزيان : الجزائر .
محمد سالم ولد عدود : موريتانيا .
بوشو شانغ : الصين .
إدريس العلوي العبدلاوي : المملكة المغربية .
ألفونسو بولاسيرنا : المملكة الإسبانية .
الحسن بن طلال : م. الأردنّية الهاشمية .
فرنون والترز : و.م. الأمريكية .
محمد الكتاني : المملكة المغربية .
حبيب المالكي : المملكة المغربية .
ماريو شواريس : البرتغال .
عثمان العمير : م.ع. السعودية .
كلوس شواب : سويسرا .
إدريس الضحّاك : المملكة المغربية .
كمال أبو المجد : ج.م. العربية .
ميشيل جوبير : فرنسا .
مانع سعيد العتيبة : الإمارات .ع.م.
إيف بوليكان : فرنسا .

الأعضاء المراسلون

- ريشارب. ستون : و.م. الأمريكية .
- شارل ستوكتون : و.م. الأمريكية .
- حاييم الزعفراني : المملكة المغربية .

* * *

أمين السر الدائم : عبد اللطيف بربيش.
أمين السر المساعد : إدريس خليل.
مدير الجلسات : أبو بكر القادري

* * *

مدير الشؤون العلمية : أحمد رمزي

مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية

1 - سلسلة «الدورات» :

- 1 - «القدس تاريخياً وفكرياً» ، مارس 1981 .
- 2 - «الأزمات الروحية والفكرية في عالمنا المعاصر» ، نونبر 1981 .
- 3 - «الماء والتغذية وتزايد السكان» ، القسم الأول ، أبريل 1982 .
- 4 - «الماء والتغذية وتزايد السكان» ، القسم الثاني ، نونبر 1982 .
- 5 - «الإمكانات الاقتصادية والسيادة الدبلوماسية» ، أبريل 1983 .
- 6 - «الالتزامات الخلقية والسياسية في غزو الفضاء» ، مارس 1984 .
- 7 - «حق الشعوب في تقرير مصيرها» ، أكتوبر 1984 .
- 8 - «شروط التوفيق بين مدة الانتداب الرئاسي وبين الاستمرارية في السياسة الداخلية والخارجية في الأنظمة الديمقراطية» ، أبريل 1985 .
- 9 - «حلقة وصل بين الشرق والغرب : أبو حامد الغزالي وموسى بن ميمون» ، نونبر 1985 .
- 10 - «القرصنة والقانون الأممي» ، أبريل 1986 .
- 11 - «القضايا الخلقية الناجمة عن التحكم في تقنيات الإنجاب» ، نونبر 1986 .
- 12 - «التدابير التي ينبغي اتخاذها والوسائل اللازم تعبئتها في حالة وقوع حادثة نووية» ، يونيو 1987 .
- 13 - «خصائص في الجنوب وحيرة في الشمال : تشخيص وعلاج» ، أبريل 1988 .
- 14 - «الكوارث الطبيعية وأفة الجراد» : نونبر 1988 .
- 15 - «الجامعة والبحث العلمي والتنمية» : يونيو 1989 .
- 16 - «أوجه التشابه الواجب توافرها لتأسيس مجموعات إقليمية» ، دجنبر 1989 .
- 17 - «ضرورة الإنسان الاقتصادي من أجل الإقلاع الاقتصادي لدول أوروبا الشرقية» ، مايو 1990 .
- 18 - «اجتياح العراق للكويت ودور الأمم المتحدة الجديد» : أبريل 1991 .

- 19 - «هل يُعطي حق التدخل شرعية جديدة للاستعمار؟» ، أكتوبر 1991 .
- 20 - «التراث الحضاري المشترك بين المغرب والأندلس» ، أبريل 1992 .
- 21 - «أوروبا الإثننتي عشرة دولة والآخرين» ، نونبر 1993 .
- 22 - «المعرفة والتكنولوجيا» ، مايو 1993 .
- 23 - «الاحتمائية الاقتصادية وسياسة الهجرة» ، دجنبر 1993 .
- 24 - «رؤساء الدول أمام حق تقرير المصير وواجب الحفاظ على الوحدة الوطنية والترايبية» ، أبريل 1994 .
- 25 - «الدول النامية بين المطلب الديمقراطي وبين الأولوية الاقتصادية» ، نونبر 1994 .
- 26 - «أي مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي؟» مايو 1995 .
- 27 - «حقوق الإنسان والتشغيل بين التنافسية والآلية» ، أبريل 1996 .

2 - سلسلة «التراث» :

- 1 - «الذيل والتكملة» ، لابن عبد الملك المراكشي، السفر الثامن، جزءان، تحقيق محمد ابن شريفة ، 1984 .
- 2 - «الماء وما ورد في شربه من الآداب» ، تأليف محمود شكري الألوسي، تحقيق محمد محمد بهجة الأثري ، مارس 1985 .
- 3 - «مَعْلَمَةُ المُلْحُون» ، تصنيف محمد الفاسي ، القسم الأول والقسم الثاني من الجزء الأول ، أبريل 1986 ، أبريل 1987 .
- 4 - «ديوان ابن فَرْكُون» تقديم وتعليق محمد ابن شريفة ، ماي 1987 .
- 5 - «عين الحياه في علم استنباط المياه» للدمنهوري، تقديم وتحقيق محمد بهجة الأثري 1409هـ/1989 .
- 6 - «مَعْلَمَةُ المُلْحُون» ، تصنيف محمد الفاسي ، الجزء الثالث ، «روائع المُلْحُون» 1990 .
- 7 - «عمدة الطبيب في معرفة النبات» ، القسم الأول والقسم الثاني ، لأبي الخير الإشبيلي ، حققه وعلق عليه وأعاد ترتيبه محمد العربي الخطّابي ، 1411/1990 .
- 8 - «كتاب التيسير في المداواة والتدبير» ، لابن زهر، حققه وهياهُ للطبع وعلق عليه محمد بن عبد الله الروداني ، 1411/1991 م .
- 9 - «مَعْلَمَةُ المُلْحُون» ، تصنيف محمد الفاسي ، الجزء الثاني ، القسم الأول ، «معجم لغة المُلْحُون» ، 1991 .
- 10 - «مَعْلَمَةُ المُلْحُون» ، تصنيف محمد الفاسي ، الجزء الثاني-القسم الثاني وفيه :

والفكرية، 1993/1413.

11 - «بغيات وتواشي الموسيقى الأندلسية المغربية» ، تصنيف عز الدين بناني، 1995 .

12 - «إيقاد الشموع للذة المسموع بنغمات الطبع» ، لمحمد البوعصامي، تحقيق عبد العزيز بن عبد الجليل ، 1995 .

13 - « معلمة الملحون ، مائة قصيدة وقصيدة في مائة غانية وغانية » ، تصنيف محمد الفاسي، 1997.

3 - سلسلة «المعاجم» :

1 - «المعجم العربي - الأمازيغي» ، تأليف محمد شفيق، الجزء الأول 1990/1410 .

2 - «المعجم العربي - الأمازيغي» ، تأليف محمد شفيق، الجزء الثاني 1996/1417 .

4 - سلسلة «الندوات والمحاضرات» :

1 - «فلسفة التشريع الإسلامي» الندوة الأولى للجنة القيم الروحية والفكرية، 1987 .

2 - «وقائع الجلسات العمومية الرسمية بمناسبة استقبال الأعضاء الجدد»، دجنبر 1987 (من 1401هـ/1980 إلى 1407/1986).

3 - « محاضرات الأكاديمية »، 1988 (من 1403هـ/1983 إلى 1407/1987).

4 - «الحرف العربي والتكنولوجيا» ، الندوة الأولى للجنة اللغة العربية ، فبراير 1988 /1408.

5 - «الشريعة والفقه والقانون»، الندوة الثانية للجنة القيم الروحية والفكرية، 1989/1409.

6 - «أسس العلاقات الدولية في الإسلام»، الندوة الثالثة للجنة القيم الروحية والفكرية، 1989/1409.

7 - «نظام الحقوق في الإسلام» ، الندوة الرابعة للجنة القيم الروحية والفكرية، 1990/1410 .

8 - «الثقافة الإسلامية والثقافة الغربية : الأخذ والعطاء» ، الندوة الخامسة للجنة القيم الروحية والفكرية ، 1991/1412.

9 - «قضايا استعمال اللغة العربية»، الندوة الثانية للجنة اللغة العربية، 1993/1414 .

10 - «المغرب في الدراسات الاستشراقية» ، الندوة السادسة للجنة القيم الروحية والفكرية ، 1413/1993 .

5 - سلسلة مجلة «الأكاديمية»

- 1 - العدد الافتتاحي ، وفيه وقائع افتتاح جلالة الملك الحسن الثاني للأكاديمية يوم الإثنين 5 جمادى الثانية عام 1400هـ ، الموافق 21 أبريل 1980م.
 - 2 - «الأكاديمية» العدد الأول ، فبراير 1984 .
 - 3 - «الأكاديمية» العدد الثاني ، فبراير 1985 .
 - 4 - «الأكاديمية» العدد الثالث ، نونبر 1986 .
 - 5 - «الأكاديمية» العدد الرابع ، نونبر 1987 .
 - 6 - «الأكاديمية» العدد الخامس ، دجنبر 1988 .
 - 7 - «الأكاديمية» العدد السادس ، دجنبر 1989 .
 - 8 - «الأكاديمية» العدد السابع ، دجنبر 1990 .
 - 9 - «الأكاديمية» العدد الثامن ، دجنبر 1991 .
 - 10 - «الأكاديمية» العدد التاسع ، دجنبر 1992 .
 - 11 - «الأكاديمية» العدد العاشر ، شتنبر 1993 .
 - 12 - «الأكاديمية» العدد 11 ، دجنبر 1994 .
-

« وماذا لو أخفقت عملية السلام في الشرق الأوسط ؟ »

مخطط المحاور المقترحة

(1) حصيلة مفاوضات السلام بين العرب وإسرائيل منذ أسلو 1993

أ - سياسياً :

- الأراضي العربية المسترجعة.
- الإدارة العربية لهذه الأراضي.
- مشكلة المستوطنات الإسرائيلية.

ب - اقتصادياً

- التجهيزات التحتية ، المساعدات الدولية.
- نتائج المؤتمرات الاقتصادية الدولية : الدار البيضاء، عمان ...

ج - تقويم دور ضامني السلام الدوليين :

- الولايات المتحدة، روسيا، أوروبا، الأمم المتحدة.

د - معارضو مفاوضات السلام.

(2) الأراضي العربية التي لم تُسترجع بعد ، وقضية القدس.

أ - دور المرجعيات السياسية .

ب - دور المرجعيات الدينية .

(3) وماذا لو أخفقت عملية السلام ؟

أ - الأسباب.

ب - النتائج :

- إخفاق الاندماج السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط.
- مشاكل المياه.
- مخاطر استئثاف أعمال العنف والمقاومة.
- مخاطر اندلاع الحرب واحتمال اتساع دائرة النزاع بدخول أطراف أخرى فيه، مخاطر أخرى.

(4) من أجل عمل جماعي وإيجابي لإنجاح عملية السلام.

أ - ضرورة التغيير في السياسة الإسرائيلية .

ب - ضرورة جبهة عربية موحدة .

ج - دور ضامني السلام الدوليين .

الفهرس

I - الجلسة العمومية الرسمية

17 - خطاب صاحب السمو الملكي الأمير الحسن

نائب جلالة ملك الأردن وولي العهد
الرئيس الأعلى للمجمع الملكي لبحوث
الحضارة الإسلامية «مؤسسة آل البيت»
عضو أكاديمية المملكة المغربية

21 - خطاب السيد عبد اللطيف بربيش

أمين السردائم لأكاديمية المملكة المغربية

II - أعمال دورة الأكاديمية

29 ♦ خطاب افتتاح أعمال الدورة

أبو بكر القادري
عضو الأكاديمية ، مدير الجلسات

1 - البحوث :

♦ أسس السلام الحالية بما فيها المعطيات الترايبية وقرارا مجلس الأمن

39 242-338 : الأرض مقابل السلام

زيد الرفاعي
نائب رئيس مجلس الأعيان
وزير سابق ، عمّان- الأردن

♦ الدور الأوروبي في عملية التسوية في الشرق الأوسط 49

عبد الله ساعف

أستاذ العلوم السياسية

جامعة محمد الخامس - الرباط

♦ قراءة جديدة في اتفاق أوسلو 61

عبد الهادي التازي

عضو الأكاديمية

♦ أسباب إخفاق عملية سلام الشرق الأوسط والسبيل إلى السلام 71

أحمد صدقي الدجاني

عضو الأكاديمية

♦ هل للحضارة العالمية قدرات على التغلب على عوائق السلام ؟ 151

عبد المجيد مزيان

عضو الأكاديمية

♦ هل يمكن أن تتوقف عملية السلام ؟ 163

محمد فاروق النبهان

عضو الأكاديمية

♦ الاقتصاد العربي : لو أخفق السلام ؟ 171

جواد العناني

عضو مجلس الأعيان

المدير العام لمركز العناني للدراسات

عمّان - الأردن

♦ آفاق إنقاذ عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين 191

محمد تاج الدين الحسيني

أستاذ العلاقات الدولية

جامعة محمد الخامس - الرباط

♦ بين آفاق النجاح وفرضية الإخفاق : المسلسل التائه 235

خالد الناصري

أستاذ بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

مدير المعهد العالي للإدارة

لدى الوزير الأول

♦ التعايش السلمي بديل للحرب العالمية 253

عبد الكريم غلاب

عضو الأكاديمية

♦ ماذا لو أخفقت محاولات إحلال السلام في الشرق الأوسط ؟ 283

أحمد كمال أبو المجد

عضو الأكاديمية

♦ ماذا لو أخفقت عملية السلام في الشرق الأوسط 291

كامل صالح أبو جابر

عضو مجلس الأعيان ، عمان-الأردن

♦ المياه : نزاع لممارسة الحق أم سلام لدعم التعاون 303

إدريس الضحّاك

عضو الأكاديمية

♦ العرب ومستقبل عملية السلام 327

محمد زكريا إسماعيل

سفير سوريا سابقاً

ووكيل الوزارة الخارجية السورية

♦ وماذا عن بدائل أخرى لتحقيق السلام الفلسطيني الإسرائيلي ؟ 339

عبد الهادي بوطالب

عضو الأكاديمية

2- ملخصات الأبحاث باللغات الأجنبية مترجمة إلى العربية

(انظر مكان النصوص الأصلية انطلاقاً من الفهرس الفرنسي)

- 367 ♦ حاضرة الفاتيكان، وعملية السلام في الشرق الأوسط
كاردينال برناردان كانتين
عضو الأكاديمية
- 368 ♦ المصير الحتمي لعملية السلام في الشرق الأوسط :
الشرعية التاريخية والأسس الأخلاقية والاجتماعية والثقافية
حاييم الزعفراني
عضو الأكاديمية
- 369 ♦ استمرار الذاكرة وصمود الأمل
موريس دريون
عضو الأكاديمية
- 370 ♦ دور حماية التراث التاريخي والثقافي لمدينة القدس في البحث عن السلام ..
أحمد مختار أمبو
عضو الأكاديمية
- 372 ♦ تطور الضامنين الدوليين لعملية السلام في الشرق الأوسط
جورج ماطي
عضو الأكاديمية
- 373 ♦ دور البرجماتية في حل النزاع بالشرق الأوسط
أناتولي أندري كروميكو
عضو الأكاديمية
- 374 ♦ مستقبل السلام في الشرق الأوسط رهين بالماء
روبير امبروكجي
عضو الأكاديمية

3 - المناقشات

417 - خطاب اختتام أعمال الدورة

أبو بكر القادري
عضو الأكاديمية ، مدير الجلسات

المصطلحات والآراء المعبر عنها
في هذا الكتاب تلزم أصحابها وحدهم

الجلسة العمومية الرسمية

خطاب الترحيب صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على نبيّه
العربي الهاشمي الأمين وعلى آله وصحبه

السادة أعضاء أكاديمية المملكة المغربية

السادة الخبراء والضيوف

أيها السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أرحب بكم في عمان عاصمة الحسين
الذي يبعث إليكم بأطيب تمنياته، عمان التي يسعدها استضافتكم وفاء لرسالتها
في أن تكون منبرا للفكر والثقافة، يلتقي فيها المفكرون لكي يتدارسوا ويتباحثوا
في شؤون أمتهم، وعالمهم وليتأملوا ويتفكروا ويتدبروا في القضايا الشائكة
الصعبة. واجتماعكم اليوم وأنتم الصفوة من أهل العلم والخبرة، يدل على مدى
الاهتمام الذي تحظى به قضية السلام، واستمرارها في ضوء ما تواجهه من
غموض وتعثر، والنية الثابتة المصممة على الوصول به إلى نهاياته العادلة
والشاملة والدائمة، النهايات التي ترضى عنها أجيالنا القادمة.

لقد كان اختيار أكاديمية المملكة المغربية، الاجتماع في عمان للتداول في
مستقبل السلام، هذه الأيام، هو الاختيار الأنسب لقرب عمان من الأحداث،
وقيامها بدور رئيسي فيها، ونحن شاكرون لجلالة الأخ الملك الحسن الثاني،

مبادرته الطيبة وقراره بعقد هذا الاجتماع. وأود أن أشد على يد العاملين الساهرين على أكاديمية المملكة المغربية مباركا لهم دقة تنظيمهم للاجتماع، وأن أشكر العاملين في المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت) على تعاونهم وتعاضدهم مع أشقائهم من المملكة المغربية لإنجاز هذا الحدث الهام.

أيها الضيوف الكرام

أيها الأخوة والأخوات

إن نظرة إلى عنوان موضوع هذه الدورة وهو المتعلق بالفشل، يدفع المرء إلى التساؤل عن ماهية الفشل في عملية السلام، وهل الفشل هنا حقيقة مطلقة مجردة، أم أنه نسبة إلى أمر ما؟ وما هي حدوده أو بالأحرى حدود النجاح في السلام.

إن السلام ليس هو استحضار لأمل بعيد تحقق ولكنه قرار ورغبة ومواصلة تتناغم كلها وتتفاعل، وإن وقع انحناء على مفترق أو حدث تسريع في إيقاع فإن الأصل أن يتحقق السلام وأن يبلغ القائمون عليه المنتهى والغاية منه. لقد علمنا التاريخ أن القراءة الأولى لأي حدث قد تؤدي إلى نتيجة متسارعة في الحكم وأن القراءة المتأنية الصابرة تؤدي إلى دقة في الاستنتاج دائما، قد يثور السؤال الصعب في الأذهان: ما هي النتائج المدركة لتوقف عملية السلام وبخاصة عند نقطة ما من الزمن؟

وأود أن أتساءل معكم في هذا الإطار حول مفهوم الشمولية، والتي تعتبر بصدق واحدا من أهم مؤشرات توقف أو نجاح السلام. وهل تعني شمولية النتائج حتمية الوصول إلى النهايات على جميع الجهات في وقت واحد؟ وهل كانت تستوجب التفاوض بوفد عربي مشترك مقابل وفد إسرائيلي واحد؟ إن التفاوت في القضايا العربية التي يتم التفاوض حولها مع إسرائيل كان سيجعل الاستمرار في التفاوض بوفد واحد أمرا بعيد المنال، ولهذا جرى السعي لتنسيق المواقف العربية، والذي لا شك فيه أن مستوى هذا التنسيق كان دون ما يشتهي الغيورون على مصالح الأمة. ومن الواضح أن الحكم على توقف عملية السلام أو نجاحها ليس بالضرورة أن يعتمد في التحليل على ما هو قائم من حيث الظرف الراهن بسبب الإخفاق في الوصول إلى اتفاق حول الانسحاب من مدينة الخليل وما

بعدها . ذلك أن الاتفاق حول الخليل إن حصل قريبا ، على أهميته ، لن يحول السلام ، بטרقة عين ، من خانة التوقف إلى خانة النجاح ، بل سيكون حلقة في سلسلة الاتفاقات التي تحققت حتى الآن على طريق السلام الشامل .

أيها الأعضاء الأفاضل

أيها الأخوة والأخوات

ومن الواضح كذلك أن هنالك قضايا معقدة ما زالت تقف حائلا دون الوصول إلى شمولية الحل مثل قضايا القدس واللاجئين وتعثُر المفاوضات على المسارين السوري واللبناني والمياه وغيرها . إن القدس لها مكانتها التاريخية والروحية الثابتة عندنا ، ولا يجوز التنازل عن حقوق الأمة فيها . إن هذا الموقف المبدئي الثابت نحو القدس يحتم علينا الابتكار والتفكير في ظل التفاوض حتى نصل إلى ضمان حقوقنا الدينية ، والحقوق الجغرافية للفلسطينيين فيها حتى تكون عاصمة الدولة الفلسطينية فيها . إن الدارس للآراء المتطرفة في إسرائيل يتكون لديه انطباع بأن موضوع القدس لن يحل أبدا . وهكذا يقع الجميع دون رغبتهم ضحية للفكر المتطرف . والقدس هي ملتقى الدنيا ومحط الديانات السماوية الإبراهيمية الثلاث وأنه يجب التعامل مع حقنا فيها بعيدا عن الآراء المتطرفة والمتعصبة لبعض اليهود أو السياسيين الإسرائيليين الذين يستثمرون قضية القدس لمصالحهم الضيقة .

أما موضوع اللاجئين فهو موضوع إنساني متداخل الجوانب ، والحل الواضح لموضوع اللاجئين الفلسطينيين هو الحفاظ على حقهم في العودة والتعويض في إطار الحل النهائي . ونحن نسعى من خلال عملية السلام والتفاوض أن نفتتح المجال لعودة النازحين ، وإفساح الفرصة للمطالبة بالحقوق لمن يرغب منهم أمام المحاكم الإسرائيلية ، وتشجيعهم على العودة إلى الأرض المحتلة من خلال اللجنة الرباعية ، وعلى إبقاء وكالة غوث اللاجئين قادرة على تقديم الخدمات الطارئة والإنمائية . ولهذا ، فإن النجاح التدريجي في إنصاف النازحين واللاجئين ، ورفع مستواهم المعيشي لا يعني الفشل في التفاوض حول موضوع اللاجئين عامة ، ولا ننسى أنه قد مضى خمسون عاما تقريبا منذ بداية النكبة واللجوء ، وأحدثت عمليات الهجرة المتتابة القسرية تحولات ، وأنشأت مراكز وحقائق ، يجب التعامل معها دون التفريط بالحق الثابت للراغبين في العودة أو الحصول على

تعويض عادل أن يمارسوا ذلك في أقرب فرصة ممكنة.

أيها الضيوف الكرام

أيها الأخوة والأخوات

إن تساؤل هذه الدورة لأكاديمية المملكة المغربية عما يمكن أن يحصل لو توقفت عملية السلام، هو في جوهره سؤال مستقبلي، يفتح الباب على مصراعيه للتأمل في الاحتمالات الممكنة والسيناريوهات البديلة للفشل، وأعتقد أن الفشل يعني هنا توقف المفاوضات دون أمل في إعادة استئنافها. وإن صح افتراضي، فإن الأسئلة التي ستتجم عن ذلك هي : هل ستدخل المنطقة في حالة اللاحرب واللاسلم، ولو إلى أجل معين قبل أن تتور حرب أخرى ؟ وهل ستدخل المنطقة في حالة صراع دولي يستفيد من حجم وتنوع النزاعات الكثيرة والمتعددة في غرب آسيا وشمال أفريقيا ؟ وماذا سيحصل لتطلعات العالم في منطقتنا ؟ ولكن السؤال الأهم هو : ماذا سيحصل للمواطن العربي وآماله في مستقبل أفضل وتطلعاته نحو أمل أكبر لأبنائه في السلام وما يجلبه من طمأنينة وفي التحرر من الخوف والبطالة والفقر ؟

ولقد أتيت لي فرصة الإطلاع على جدول أعمال الدورة، وبعض أوراقها. وقد وجدت فيها جدية في السعي نحو استشراف المستقبل، والتبصر في آفاقه من أجل جلاء الغموض. وهذا أمر هام وجليل علميا، وإنني لأنتهز هذه الفرصة لأثني على ما أنجزتم ولأرجو لكم جميعا النجاح التام في كل ما تنهضون به من أعمال، ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾، صدق الله العظيم. (التوبة : 105).

أكرر ترحيبي بكم على أرض الأردن العربي الإسلامي، وارث رسالة الثورة العربية الكبرى، في وحدة العرب وحریتهم، وفي عزة المسلمين وتضامنهم، وأتمنى لكم طيب الإقامة، والسلام عليكم.

خطاب السيد عبد اللطيف بربيش أمين السر الدائم لأكاديمية المملكة المغربية

عبد اللطيف بربيش

صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال، نائب جلالة ملك الأردن ووليّ العهد المعظم، الرئيس الأعلى للمجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية «مؤسسة آل البيت».

معالي الدكتور ناصر الدين الأسد رئيس المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية.

أصحاب المعالي والسّعادة، حضرات الأعضاء الزملاء، حضرات السيدات والسّادة.

يسعدني أن أوجّه باسمي الخاص، واسم أعضاء أكاديمية المملكة المغربية من فوق هذا المنبر، وأمام هذا الجمع المهيب، تحيات مباركة طيبة، إلى صاحب الجلالة الملك حسين بن طلال، عاهل المملكة الأردنية الهاشمية، مع أخلص الدّعوات له بطول العمر، وكمال الصّحة، وشمول النّعمة، وأن يسدّد الله خطواته، ويوفّق مساعيه لتحقيق كلّ ما يصبو إليه ويطمح فيه شعبه المجيد من عزّ ومجد وتوفيق.

كما يسعدني أن أعبر لكم يا صاحب السّمو عن الثّناء العميم، والامتنان الجزيل، على مبادرتكم النّبيلة، المتمثّلة في دعوة أكاديمية المملكة المغربية، إلى

عقد دورتها الحالية، في ضيافة المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، هذه المؤسسة العتيدة، التي أسدت جُلَى الخدمات للثقافة العربية والإسلامية، ولا تزال تُواصل مسيرتها الثابتة لأداء رسالتها العلمية السامية.

وأودُّ ألاَّ تفوتني هذه اللحظات، دون أن أثنيَ من الأعماق، على المساعي الحثيثة، المبذولة من قبل أخينا وصديقنا الجليل، معالي الدكتور ناصر الدين الأسد، لتَهْيِيءِ أسبابِ النَّجاح، لدورتنا هذه، فله منّا جميعاً، ولمساعديه في «مؤسسة آل البيت» الشُّكر الجميل المستحقّ، على ما بذلوه من جهود، وما أظهروه من حفاوة، وما قاموا به من تنظيمٍ خلال الإعداد لأعمال الدورة.

صاحب السُّمو الملكي

لقد أُتيح لي أن أُطلعَ مؤسس الأكاديمية وراعيها جلالة الملك الحسن الثاني علي مضمون هذه الدَّعوة الكريمة في حينها، عملاً بمقتضيات الفصل الثالث، من الظَّهير الشَّريف الذي أُحدثت بموجبه أكاديمية المملكة المغربية. وقد تفضَّل حفظه الله، فأذن للأكاديمية بتلبية هذه الدَّعوة. وإننا لسُعداءُ أن يكون الأردن الشَّقِيق أوَّل بلد عربي تُتاح الفرصة للأكاديمية، لتعقد فيه دورتها هذه، لدراسة قضية من أهمِّ قضايا السَّاعة المعاصرة وتحليل أبعادها، جواباً على التَّساؤل الملكي الذي تفضَّل مؤسس الأكاديمية وراعيها بوضعه على أنظارها : «وماذا لو أخفقت عملية السَّلام في الشَّرق الأوسط ؟»

ولا يسعنا إلَّا أن نعبر عن فرحتنا بوجودنا فوق هذه الأرض الصَّامدة، وبين نُخبة متميزة من علمائها الأعلام وأديائها العظام، لنتابع الأشواط المهمَّة التي تقطعها على درب التَّقدم العلمي والتَّطور الاقتصادي، ونُسجِّل إعجابنا بالمواقف الشَّجاعة التي يقفُّها الأردن، ملكاً وحكومةً وشعباً، لحفظ الحقوق، والدِّفاع عن العدل، وإقرار السَّلام في منطقة الشرق الأوسط بقيادة عاهله العظيم، وتوجيهاته الحكيمة.

لقد دأبنا أيَّها السيِّدات والسَّادة، منذ تأسيس الأكاديمية على عقد دوراتها في مختلف مدن المغرب، إشراكاً للخواصِّ من الشعب المغربي الوفيِّ، في اهتمامات الأكاديمية وانشغالاتها، وإطلاعاً لعامَّتهم على ما تضطلع به من أعمال، وما تقوم به من نشاط في ميادين الثقافة والعلوم.

كما أن الأكاديمية قد عقدت بعض دوراتها خارج المملكة المغربية، في كل من إسبانيا وفرنسا والبرتغال، وذلك بإذن سام من راعيها الأمين جلالة الملك الحسن الثاني حفظه الله، مداً للجسور، وتوثيقاً للصّلات بين أعضائها وبين زملائهم من المفكرين في بقية أنحاء العالم، إدراكاً من جلالتة لما لتلاقح الأفكار، وتبادل التجارب، من أهمية في تقوية أسباب التفاهم بين الأمم والشعوب، وتشجيع البحث والإبداع، على سائر المستويات.

صاحب السمو الملكي

حضرات الأعضاء الزملاء

إن موضوع دورتنا هذه، قد تولّت لجنة الأعمال في الأكاديمية كالعادة اقتراح مخطّط لمحاورة، وتمّ تعميم توزيعه، لإغناء البحث فيه من قبل المشاركين في الدورة، محاولة من لجنة الأعمال للتجاوب الإيجابي مع التساؤل الملكي، مما لعل من شأنه أن يفتح أعين الجميع على المخاطر المحدقة بعملية السلام في جوانبها وأبعادها المختلفة.

ومنذ التوقيع على اتفاقيات أوسلو، لاحت بادرة أمل عريضة، بين المتمسكين بالشرعية في العلاقات الدولية، لفتح أفاق من التفاهم والتعايش بين الأطراف المعنية في المنطقة. وما إن بدأت علامات التباطئ في تنفيذ بعض بنود الاتفاقية تطفئ على الأحداث، حتى أصيب المجتمع الدولي بخيبة أمل شديدة.

إن التمسك بالشرعية الدولية يقتضي أن تتحمل الأطراف الضامنة للسلام في المنطقة مسؤوليتها كاملة، في توجيه عملية السلام وجهتها الصحيحة، كما أن على المعارضين لعملية السلام أن يفسحوا المجال لتعقل الأحداث، والاستفادة من المآسي التاريخية، للحفاظ على المنافع الاقتصادية المتوقعة، والمكاسب السياسية لمختلف الأطراف.

وإنه لمن المعتقد أن لفائدة البتة من إطالة أمد هذه المأساة الإنسانية، التي امتدت طيلة ثمانين سنة خلت، وأحالت المنطقة التي هي مهد الرسالات السماوية، وملتقى الأنبياء والحكماء، ومنبت التسامح والتآخي إلى جحيم، تهلك حممه الحرث والنسل، وتنشر العداوة والبغضاء والبؤس في المنطقة.

هل ستتسع منطقة النزاع بدخول مناطق جديدة فيه؟ هل ستستمر

الدّول الكبرى في الوقوف مكتوفة الأيدي أمام تطوّر الأحداث؟ أم هل ستقف موقفاً حازماً للحث على تنفيذ القرارات الدولية الخاصة بالأرض مقابل السّلام؟

تلك احتمالات تُلقى بظلالها على الأحداث، كلّما حاولنا التّعامل معها إيجابياً، للجواب على التّساؤل الملكي السّامي: «وماذا لو أخفقت عمليّة السّلام في الشرق الأوسط؟».

ولعلّ من نافلة القول، أن نوّكد من جديد أن العرب - والفلسطينيون منهم بخاصة - لا يَنشُدون إلاّ الأمن والسّلام، ولا يطمحون إلاّ في التعايش الذي يسمح لجميع الأطراف المتساكنة في المنطقة بتعبئة القوى وتضافر الجهود، لاستغلال الثّروات الاقتصادية وإقامة المنشآت العمرانية، وإصلاح المجتمعات، ورفع مستوى الأفراد والجماعات.

صاحب السمو الملكي

أصحاب المعالي والسّعادة

حضرات السّادة

إنّ أكاديمية المملكة المغربية، وهي تبتديء باسم الله أشغال دورتها الحالية، في هذا البلد العربي المضيف، ليحدوها أمل عزيز في أن يسود التعايش والوئام الحضاري أرجاء المنطقة المبارك حولها، وتعم روح التسامح والتآخي الإنساني علاقات المتساكنين فيها، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً، التزاماً بالمبادئ السّميحة للديانات الثلاث المقدسة، وتطبيقاً لسياسة الحكمة والتعقل والحوار التي ما يفتأ العاهلان جلالة الملك الحسين بن طلال في الأردن، وجلالة الملك الحسن الثاني في المملكة المغربية، يدعوان إليها ويحثّان المجتمع الدولي على انتهاجها، لسيادة سلام دائم وعادل في المنطقة .

إنّ احترام الشّريعة الدولية، هو الكفيل وحده بمحو الضغائن، وضمان الأمن، واستتباب السّلام في المنطقة، وعودة الثقة إلى النفوس، كما أنّ الإصرار على الاتجاه إلى سبيل معاكس، يُعتَبَر من قبيل الدّوران في حلقة مفرغة، والسّير بعكس عقارب السّاعة، ممّا لا يحفظ أمناً، ولا يجلب رفاهية ولا رخاء .

وإن خير ما تدخره الدول والشعوب لمواجهة الأحداث وحلّ الأزمات هو الاستمسك بالحق والعدل والسلام.

صاحب السمو الملكي
أصحاب المعالي و السعادة
حضرات الأعضاء الزملاء

’ حضرات السادة

يتحدث اليوم المجتمع الدولي كله عن السلام في الشرق الأوسط، بصيغ متعددة، ومفاهيم شتى، ويكاد يُخيّل للإنسان، أن السلام الذي يتحدثون عنه، هو بمثابة قضية يلاحظها كلُّ مُتحدث عنها، من زاوية مصلحته الخاصة به، دون الالتفات إلى ما يراه أو يعتقده الآخرون.

إننا، حين دُعينا للحديث عن مصير عملية السلام في الشرق الأوسط، أراد منا، جلالة الملك الحسن الثاني حفظه الله أن نتحدث في هذا الموضوع، بأسلوب الأكاديمية المعهود في الحوار، والموضوعية، والتفتُّح على الرأي الآخر، لنُسهم، على صعيد الفكر، في التأليف بين ما اختلف من هذه الصيغ، والجمع بين ما تفرّق من هذه المفاهيم المختلفة، عسى أن تأخذ عملية السلام بذلك انطلاقتها الجديدة، حتى ولو أبطأت في المسير، ذلكم أن المثل العربي القديم يقول : «كل من سار على الدرب وصل».

ختاماً لهذه الكلمة، أشكركم على لطف انتباهكم، وحُسن استماعكم، والسلام عليكم ورحمة الله.

أعمال دورة الأكاديمية

خطاب افتتاح أعمال الدورة

أبو بكر القادري

عضو الأكاديمية

مدير الجلسات

صاحب السمو الملكي وليّ العهد الأمير الحسن بن طلال،

أصحاب المعالي،

أصحاب السعادة والفضيلة،

الإخوة الزملاء،

حضرات السادة والسيدات،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

باسم الله نفتح دورة الخريف من دورات أكاديمية المملكة المغربية، التي تفضّل مؤسس الأكاديمية وراعيها، صاحبُ الجلالة الملك الحسن الثاني حفظه الله، فاختار لها موضوعاً ذا أهمية خاصة، يتصل بأهم قضية من قضايا الأمة العربية والإسلامية والإنسانية في هذا العصر، وشاء جلالته أعزّه الله، أن يصوغ الموضوع في هذا السؤال : « .. وماذا لو أخفقت عملية السلام في الشرق الأوسط ؟ ».

ويسعدني بادئ ذي بدء، أن أتوجّه بخالص التحية والشكر والتقدير إلى صاحب الجلالة الملك الحسين بن طلال عاهل المملكة الأردنية الهاشمية، وإلى صاحب السمو الملكي وليّ العهد الأمير الحسن بن طلال، الرئيس الأعلى للمجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، على حسن الرعاية وكريم الضيافة، كما أود

أن أشكر لزميلي معالي الأخ الدكتور ناصر الدين الأسد، رئيس المجمع الملكي، حفاته بنا، ودعوته لنا، لعقد هذه الدورة في رحاب مؤسسة آل البيت، في هذا البلد العربي الإسلامي الشقيق، في ضيافة هاشمية كريمة نقدرها، ونعتز بها.

صاحب السمو ولي العهد،

حضرات السادة والسيدات،

إن اختيار صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، لموضوع هذه الدورة، جاء تعبيراً وافياً قوي الدلالة، عن الاهتمام العميق لجلالته بالقضية الفلسطينية، الذي ورثه عن والده جلالة الملك المغفور له محمد الخامس، قدس الله روحه، الذي انشغل بهذه القضية منذ البوادر الأولى للأزمة في أواخر العشرينيات، حيث كان الشعب المغربي كله على قلب رجل واحد، تعاطفاً مع الشعب الفلسطيني، ومؤازرة له، وتأييداً لنضاله الوطني، وشداً لأزره في كل المراحل التي عرفت هذه القضية، من ثورة البراق، إلى انتفاضة الحجارة، وإلى مرحلة التسوية السلمية الحالية التي كان للمغرب بقيادة عاهله الاهتمام الكبير بها، وتتبع مراحلها، والنصح للمعنيين بالأمر بضرورة إنجاحها وإزالة كل العراقيل التي من شأنها أن لا تنجحها، حتى يتحقق السلام المنشود المبني على العدل والإنصاف وإعطاء كل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق، بما فيها تحرير أرضه، والاعتراف بدولته التي عاصمتها القدس.

إن هذا الموضوع يستمد أهميته القصوى من كونه دعوة صادقة إلى مراجعة الذات، وإلى الوقوف وقفة تأمل لاستعراض حصيلة الجهود المبذولة من أجل إيجاد تسوية نهائية للصراع العربي الإسرائيلي، في إطار الشرعية الدولية، وعلى أساس مبادئ القانون الدولي، واستناداً إلى القرارات الدولية ذات الصلة، وانطلاقاً من مقررات مؤتمر مدريد.

إن هذا الموضوع يطرح سؤالاً يتردد اليوم على كل لسان، سواء في أوساط مؤيدي عملية السلام، أم لدى معارضي التسوية السلمية أصلاً. وسيكون على هذه الدورة أن تنتهي إلى إجابة موضوعية للسؤال المطروح، تتبني على استقراء الحاضر واستشراف المستقبل، وتقوم على أساس دراسة النتائج والإيجابيات الراهنة، وبحث السلبيات والمعوقات الحالية، من خلال رؤية استراتيجية بعيدة المدى تنفتح على آفاق المستقبل.

إن الحلَّ السلميَّ للقضية الفلسطينية، والتسوية السلمية لما ترتَّبَ عليها من مشكلاتٍ معقدة وقضايا صعبة، هما اختيارُ بات اليوم مبدأً رئيسياً من مبادئ السياسة الدولية، وصار اقتناعاً فلسطينياً وعربياً وإسلامياً، سواء على مستوى دول المنطقة المجاورة، أم على صعيد جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

ولذلك فإن المرحلة الحرجة التي وصلت إليها التسوية السلمية على أساس مبدأ (الأرض مقابل السلام)، وفي إطار اتفاقية أوسلو التي تستند على قرارَي مجلس الأمن 242 و338، وتنص على تنفيذهما هذه المرحلة تتطلب منا جميعاً، نحن النخبة المفكرة من أبناء أمتنا العربية الإسلامية، أن نبذل الجهد في البحث عن الأسباب والعوامل التي أدت إلى عرقلة المفاوضات، وفي دراسة احتمالات المستقبل، في حالة إذا ما أدت هذه العرقلة إلى الباب المسدود، وأخفقت عملية السلام إخفاقاً كاملاً.

يقول صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني :

«إن ماء النهر لا يعود أبداً إلى منبعه، والآن وقد انطلق مسلسل السلام، فسيصبح أملُ تحقيقه هاجساً مستقراً في الأذهان. إنه لم يعد من الممكن التفكير مستقبلاً إلا من منطلق مبدأ السلام».

وهكذا فإن هذا السؤال موضوع الدورة، يُطرح من منطلق التفكير في مبدأ السلام، من خلال أربعة محاور تغطي مجمل القضايا العالقة والمشاكل القائمة، وهي : حصيلة مفاوضات السلام بين العرب وإسرائيل منذ اتفاقية أوسلو الموقعة في سنة 1993، مع الحرص على ضرورة الاستناد إلى الشرعية الدولية وقراراتها، بما فيها قراراً مجلس الأمن 242 و338 اللذان يضمنان الانسحاب الإسرائيلي الشامل من الأراضي العربية بما فيها القدس الشريف، وكفالة الحقوق الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني، ووقف الاستيطان في الأراضي المحتلة، مع الدعوة إلى قيام عملٍ جماعي وإيجابي لإنجاح عملية السلام.

إن المهمة الملقة على عاتقنا هنا، هي بذل الجهد في التأمل والبحث والنظر والدراسة، لنكون معاشين للأحداث من مواقعنا الفكرية والعلمية والثقافية، وحتى نقدم لأمتنا عصارَةَ فكرنا وخلاصة بحثنا، في شكل تصورات عامة ومقترحاتٍ طول، وأفكارٍ عملية قابلة للتنفيذ، حتى يمكن كسر الجمود في

مفاوضات السلام، وإزالة العقبات التي تعترض عملية السلام، وتمهيد الطريق أمام التنفيذ الكامل لاتفاقية أوسلو الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية، وبين إسرائيل في سبتمبر سنة 1993، والتي التزمت بها كل من منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وأقرها المجتمع الدولي.

إننا إذا استندنا إلى اتفاقية أوسلو، وقمنا بمراجعة موادها مادةً مادة، نجد أنها تنص على أنه تبدأ مفاوضات الوضع النهائي لما لا يتجاوز بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية التي لا تزيد مدتها على خمس سنوات، وعلى أن هذه المفاوضات ترمي إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن 242 و338، وتشمل هذه المفاوضات القضايا المتبقية، بما فيها القدس، والأجئون، والمستوطنات، والترتيبات الأمنية، والحدود، والعلاقات مع دول الجوار.

هذا هو الإطار القانوني المتفق عليه لعملية السلام، وهو الإطار الذي لم تلتزم به إسرائيل وتنكرت له، والذي تجاوزته الممارسات الإسرائيلية التي ارتفعت إلى مستوى تحدي الإرادة الدولية بشكل سافر، وعلى النحو الذي باتت معه عملية السلام مهددة في الصميم.

فهل يؤدي هذا الوضع إلى انتكاسة عملية السلام؟، هل تعود الأوضاع في المنطقة إلى ما كانت عليه قبل اتفاقية أوسلو؟. وهل ستستمر إسرائيل في رفضها الانصياع للشرعية الدولية؟.

إن اتفاقية أوسلو لم تعد اتفاقية بين طرفين؛ إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، ولكنها أصبحت وثيقة دولية بعد أن وقع عليها راعياً عملية السلام؛ الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا الاتحادية، ووقعت عليها أيضاً، دول المجموعة الأوروبية واليابان، تأكيداً لقوتها الإلزامية المستمدة من مبادئ القانون الدولي.

ولذلك فإن عدم المضي في تنفيذ اتفاقية أوسلو بالكامل، سيؤدي لامحالة إلى كارثة يمكن أن نتخيلها بالوضوح التام، ولن يقدر أحد يومئذ على التحكم في مآجريات الأحداث، وضبط إيقاعها، في حالة ما إذا اختلت الموازين، واختلطت المفاهيم، وتصادمت الإرادات، وانفجرت المشاعر الجياشة بالغضب والشعور بالظلم والغبن.

إن الخط الذي تسير فيه إسرائيل اليوم، يتنافى كلياً مع مسيرة السلام الذي نسعى ويسعى معنا المجتمع الدولي لتحقيقه ؛ فالتهويد والتعمير يسيران بخطى ثابتة وبعزم وإصرار من طرف إسرائيل، والتضييق والحصار على الفلسطينيين داما الأسابيع والشهور. فهل يتلاقى هذا الخط مع ما يريده ويرغب فيه دعاة السلام ؟ إن الأمر إن بقي هكذا سيؤدي حتماً إلى الانفجار.

إننا نرى المسؤولين الإسرائيليين الآن يحاولون العودة بمسيرة السلام إلى نقطة الصفر، ويريدونه سلاماً يحقق طموحاتهم، وهذا ما لا يوافق عليه أي محب للسلام، سواء أكان عربياً أو غير عربي.

إن موضوع هذه الدورة من دورات أكاديمية المملكة المغربية، هو البحث في صيغة ملائمة لمنع وقوع هذه الكارثة، وهي مسؤولية جسيمة وأمانة فكرية ثقيلة، تتطلبان منا إعمال الفكر، وإزالة النظر، وإطالة التأمل.

إن من الحقائق الثابتة التي نؤكد عليها في هذه التوطئة، ونعلنها بكل الوضوح بهذه المناسبة، هي أن الشعب العربي الفلسطيني، ومن ورائه الأمة العربية الإسلامية قاطبة، لن يفرط في حقوقه الوطنية بأية حال من الأحوال، وهي الحقوق الراسخة التي تقرها المواثيق الدولية، والتي تبدأ من حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس، وتنتهي بعودة اللاجئين وتعويض المتضررين منهم كافة، طبقاً لقرارات الأمم المتحدة.

سمو وليّ العهد،

وأنا أكتب هذه الكلمة، وقفتُ في كتابٍ لكم قيمٍ يحمل عنوان «السعي نحو السلام : سياسة الوساطة في الشرق الأوسط»، على الدعوة التي وجهتموها إلى الضمير العالمي لإبعاد شبح الحرب المدمرة عن هذه المنطقة، إذ قلتم سموكم بالحرف الواحد :

«إن الحاجة ماسة إلى إجراء عاجلٍ يجنب الإنسانية كارثةً أخرى جديدة. وبالنظر إلى استمرار الوضع المتأزم والمخاطر التي ينطوي عليها، فإن الضرورة تقضي بعدم السماح لهذا الوضع الحالي بأن ينزلق إلى ما هو شر من هذا الخطر، فلا يكون هناك خلاصٌ منه».

ثم أضفتم سموكم في كتابكم الذي تُرجم عن الإنجليزية : «ومن الواضح تماماً أن الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها دولةً عظمى لايسعها أن تتعأَمَى عن هذه الهزات والتطورات الخطيرة».

وعلى الرغم من أن الكتاب صدر في وقت سابق، وأن الدعوة التي خاطبتم بها المجتمع الدولي، صدرت من سموكم في ظروف سابقة، فإن مضمون هذا التحذير يناسب الوضع الحالي تماماً. ولعل هذه الندوة الفكرية العلمية التي اختار موضوعها صاحب الجلالة الحسن الثاني نصره الله، تُتيح الفرصة المناسبة لإعادة توجيه هذا التحذير، ولتجديد رفع هذه الصيحة في صيغة ما ستسفر عنه هذه الندوة من تصورات ورؤى وأفكارٍ ستتبلور أثناء المناقشات.

إننا أمام وضع بالغ الخطورة، وإسرائيل وحدها هي المسؤولة عن الوصول إلى هذا المنعطف الخطير. أما القيادة الفلسطينية ونحن معها، فهي صامدة في موقعها، مدافعة عن الحق والعدل والشرعية الدولية، ومعها الأمة العربية الإسلامية قاطبة.

وإننا بهذه المناسبة، نود أن نوّكد على أن العالم الإسلامي جميعه يتتبع بكامل الاهتمام ما سستتمخض عنه المفاوضات حول المقدسات الإسلامية والمسيحية وحمائتها الحماية الكاملة، سواء منها الموجودة في القدس أو الخليل أو في كل الأراضي العربية الفلسطينية.

إن جلالة الملك الحسين بن طلال يقف على صعيد واحد مع شقيقه صاحب الجلالة الحسن الثاني في تبني القضية الفلسطينية والدفاع عن مقدّساتها، وفي الانتصار لها. ولا غرو فإن العاهلين الكريمين، شرفهما الله بالانتساب إلى الدوحة النبوية الطاهرة، وهما، معاً، سائران على طريق جدهما المصطفى صلى الله عليه وسلم لتحرير ثالث الحرمين ومسرى الرسول الأمين عليه السلام. ولن يخذل الله لهما مسعى، ولن يُبطل - سبحانه - لهما عملاً يريدان به خدمة الأمة، وإنقاذ البشرية من شرّ الحروب وويلاتها.

صاحب السمو ولي العهد،

حضرات السادة والسيدات،

يشرفني ويسعدني أن أدعو السادة الزملاء إلى الشروع في تقديم
عروضهم، وأتمنى لهذه الدورة كامل التوفيق والنجاح، وأن يوفقنا الله لما فيه
الخير والازدهار والفتح والنصر لأمتنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

البحوث

أسس السلام الحالية بما فيها المعطيات الترايبية وقرارا مجلس الأمن 338 و 242 «الأرض مقابل السلام»

زيد الرفاعي

إن قضية فلسطين، وما نتج عنها من صراعٍ عربي - إسرائيلي، ألقت بظلالها على الشرق الأوسط، وربما على العالم بأسره، على مدى معظم سنوات هذا القرن.

وليس من السهل مناقشة مشكلة فلسطين الحالية دون تفهّم جذور الصراع وأصوله. ولا يسمح الوقت باستعراض القضية في سياقها التاريخي الصحيح. إضافة إلى ذلك، فإنني واثق بأن جميع المشاركين الأفاضل في هذه الاجتماعات على معرفة وثيقة كافية بخلفية القضية وتطورها التاريخي.

انتهت حرب عام 1967 م باحتلال إسرائيل لقطاع غزة، وصحراء سيناء، ومرتفعات الجولان، والضفة الغربية من الأردن، ومناطق صغيرة في شمالي الأردن وجنوبيه، واجتمع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في تشرين الثاني / نوفمبر عام 1967 م لمناقشة الأزمة المستمرة في الشرق الأوسط، وفي الثاني والعشرين من تشرين الثاني / نوفمبر تبني المجلس قراره رقم 242. وقد وضع القرار الأسس لتسوية دائمة للصراع العربي - الإسرائيلي وتحقيق السلام، بتأكيد عدم جواز ضم الأراضي بالحرب والحاجة إلى إقامة سلام عادل ودائم تنعم فيه كل دولة في المنطقة بالأمن. ودعا إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من

أراضٍ احتلتها في الصراع الأخير، وإنهاء جميع دعوات أو حالات الحرب، واحترام أمن كل دولة في المنطقة وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي والاعتراف بهذه جميعها، وبحق دول المنطقة في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها دون تهديد أو أعمال عنف. كما أكد القرار ضرورة تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين. وقد تضمن القرار رقم 242 أيضاً الطلب من الأمين العام للأمم المتحدة تعيين ممثل خاص يتوجه إلى الشرق الأوسط لإقامة الاتصالات مع الدول المعنية من أجل تحقيق تسوية سلمية مقبولة وفق المبادئ والبنود الواردة في القرار.

ولم تكن بنود القرار الفعلية هي ما أردناه أو ما تطلعنا إليه. فقد كنا نتطلع إلى قرار أقوى يجبر إسرائيل على الانسحاب من جميع الأراضي التي احتلتها أثناء الحرب. وكان لي شرف مرافقة جلالة الملك الحسين في نيويورك عندما ناقش مجلس الأمن هذه القضية. وقد زار سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة آنئذ جلالة الملك، وكانت مهمته ضمان القبول العربي لمسودة القرار رقم 242 قبل تقديمه إلى مجلس الأمن. وقد أضاف جلالة الملك العديد من الإضافات المهمة على نص المسودة، وقبلها السفير الأمريكي. ولكنه كان متشدداً فيما يتصل بنص الفقرة المتعلقة بالانسحاب، وقال إن أي تغيير في نص هذه الفقرة يعني أن حكومة الولايات المتحدة لن تدعم القرار. وأضاف أن هذا لا يعني بالضرورة أن الولايات المتحدة ستستخدم حق الفيتو لدى التصويت على القرار، ولكنها ببساطة لن تدعمه - وهكذا ربما كان من الممكن أن يصدر قرار أقوى عن مجلس الأمن - ثم تساءل إذا كان العرب بحاجة إلى قرار آخر صادر عن الأمم المتحدة فيما يتصل بالصراع العربي - الإسرائيلي وقضية فلسطين لن يكون مصيره مختلفاً عن القرارات السابقة جميعها - بحيث يتم تجاهله ويوضع على رفوف قاعات (الأرشيف) في الأمم المتحدة ليعلوه الغبار. وأخبر السفير الأمريكي جلالتة أنه إذا ما قبل العرب القرار رقم ٢٤٢ بالصورة التي وضعت فيها مسودته، فإن الولايات المتحدة تلزم نفسها بأن يجري تطبيقه خلال ستة أشهر من إقراره في مجلس الأمن. وقد سأل جلالة الملك السفير الأمريكي عن التفسير للفقرة المتعلقة بالانسحاب في القرار، وأجاب السفير الأمريكي بأنها تعني الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي التي احتلت أثناء الحرب، مع تعديلات طفيفة في الحدود على أساس متبادل، لتغيير الخط الفاصل بين الضفة الغربية وإسرائيل إلى حدود دائمة.

وقد سأل جلالة الملك السفير الأمريكي فيما إذا كان جلالته يستطيع الحصول على ذلك التفسير وعلى الالتزام الأمريكي بتطبيق القرار خلال ستة أشهر خطياً من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية . وقد تم هذا فعلاً ، وعلى هذا الأساس جرى قبول القرار رقم 242 . واليوم ، وبعد 29 عاماً ، ما زلنا نتفاوض على تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 242 الذي يظل ، في جميع الأحوال ، أساس السلام في الشرق الأوسط .

وما رشح بين عام 1967م ، وهو العام الذي ووفق فيه على القرار رقم 242، وبين وقتنا الحاضر، هو رواية طويلة مأساوية قوامها مبادرات دبلوماسية مهدورة؛ وفرص للسلام مضاعة ؛ وحروب كان يمكن تجنبها ؛ ومعاناة إنسانية كان يمكن تلافيها .

وقد قام الأمين العام للأمم المتحدة، وفق ما طلبه منه مجلس الأمن، بتعيين ممثل خاص للتشاور مع الأطراف المعنية حول تطبيق القرار رقم 242 . وقام السفير يارنغ بزيارة الدول المختلفة المعنية عدة مرات . ولكن مهمته أخفقت لأن العرب والإسرائيليين لم يتمكنوا من الاتفاق على نهج مشترك لتطبيق القرار رقم 242 . وكان من رأي العرب أن القرار رقم 242 رسخ مبدأ إعادة الأراضي مقابل السلام . وأرادوا أن تنسحب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها في حرب عام 1967م مقابل عقد معاهدة سلام . بينما شعرت إسرائيل، من جهة أخرى، بأن مدى 'انسحابها' يجب أن يتم التفاوض عليه والاتفاق حوله ، مقابل السلام الشامل مع التطبيع الكامل للعلاقات مع جميع العرب من جيران إسرائيل ، وأن السلام وفق هذه الأسس يجب أن يعني أيضاً حل القضية الفلسطينية بجميع جوانبها . وقد وجدت الدول العربية المعنية ، ومعها الفلسطينيون ، الموقف الإسرائيلي غير مقبول إطلاقاً . وشعر الفلسطينيون أن لديهم حقوقاً لن تتحقق حتى لو قامت إسرائيل بالانسحاب من جميع المناطق التي احتلتها خلال الحرب .

ولم يكن العرب على استعداد للتفاوض على مبدأ الانسحاب، وإنما على تطبيق المبدأ فقط . واحترمت الولايات المتحدة الأمريكية التزامها تجاه جلالة الملك بأن القرار 242 يعني الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة في الحرب ، مع تعديلات طفيفة في الحدود على أساس متبادل لتغيير خط الهدنة إلى حدود دائمة . ولكنها تبنت موقفاً مؤداه أن على الأطراف المعنية أن تتفق فيما بينها ، وأن القرار رقم 242 لا يمكن فرضه على الأطراف المعنية . وهكذا

انتهت مهمة يارنغ . وتبع ذلك محاولات عدة للتوصل إلى اتفاق عربي - إسرائيلي، وقد اشتملت هذه المحاولات على إعادة النظر في القضية من قبل مجلس الأمن : ومبادرة الأربعة الكبار كما عرفت آنذ ، أي الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن باستثناء الصين ؛ ومبادرة القوتين الكبّريّين : الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي ؛ والمحاولة التي غدت تعرف بمبادرة حكماء أفريقيا . ولم يكن مصير جميع هذه المبادرات والمحاولات لإيجاد حل مقبول للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي مختلفاً عن مصير مهمة يارنغ . وكانت العثرة التي تتوقف عندها المحاولات والمبادرات هي نفسها دائماً : رفض إسرائيل الانسحاب ، ورفض العرب قبول أي شيء يقلّ عن الانسحاب الكامل مقابل السلام.

ومن المؤسف حقاً أنه عندما تخفق الدبلوماسية في الأزمات الدولية، تعتبر الحرب خياراً مطروحاً مقبولاً . وهكذا ، مع الإخفاق في تطبيق القرار رقم 242 من خلال المفاوضات الدبلوماسية والسياسية، فقد قررت مصر وسوريا اللجوء إلى الحرب لاستعادة أراضييهما المحتلة ، ولإجبار إسرائيل على الانسحاب من الضفة الغربية . وكانت إسرائيل قد أعلنت رسمياً قيامها بضم القدس الشرقية العربية وبدأت ببناء المستوطنات في المناطق المحتلة . وانتهت حرب عام 1973م ثانيةً بقرار آخر لمجلس الأمن ، وإسرائيل تحتلّ المزيد من الأراضي المصرية والسورية . وقد دعا القرار الجديد ، الذي أعطي رقم 338، إلى إجراء المفاوضات بين الأطراف المعنّية ، برعاية مناسبة ، لتطبيق القرار رقم 242. وقررت القوتان العظميان : الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي ، أن الرعاية المناسبة يجب أن تكون عقد مؤتمر دولي برئاسة الأمين العام للأمم المتحدة ، على أن يكون وزيراً الخارجية للدولتين العظميين رئيسين مشاركين . وقد وجهت الدعوة إلى إسرائيل ، ومصر، وسوريا، والأردن للمشاركة في المؤتمر تمهيداً لبدء المفاوضات.

ولم يدع الفلسطينيون استجابة لاعتراضات إسرائيل ، وقد رفضت سوريا المشاركة . وهكذا لم يشارك إلا إسرائيل ، ومصر ، والأردن في المؤتمر الذي عقد في جنيف في كانون الأول / ديسمبر عام 1973م. وقد رأست الوفد الأردني إلى المؤتمر ، وذهبنا بنية حسنة وبرغبة صادقة في التفاوض على سلام دائم يستند إلى تطبيق القرار رقم 242. ولسوء الحظ، عقد المؤتمر جلسة واحدة فقط

تقرر فيها إقامة مجموعة عمل مصرية - إسرائيلية لمناقشة فك الاشتباك بين القوات على الجبهة المصرية - الإسرائيلية .

وقد اعترضت على هذا النهج، لأن المؤتمر عقد للتفاوض على سلام شامل، لا مجرد فك الاشتباك بين القوات على جبهة واحدة . ولكن اعتراضاتي ذهبت سدى ، ولهذا طلبت تشكيل مجموعة عمل أردنية - إسرائيلية ، مشابهة لمجموعة العمل المصرية - الإسرائيلية ، لمناقشة فك الاشتباك على الجبهة الأردنية - الإسرائيلية . وقد رفضت إسرائيل ذلك بحجة أن فك الاشتباك على الجبهة المصرية سيتعامل مع الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حرب عام 1973م ، وحيث أنه ليس هناك أي أراض أردنية احتلت في تلك الحرب ، فإن أي فك اشتباك سيتعامل مع المناطق التي احتلتها إسرائيل عام 1967م .

وادعت إسرائيل أن هذا يعني البدء في تطبيق القرار رقم 242، وأنه ليس هناك اتفاق على ذلك -أو على الأقل أن هذا الأمر لم يتفق عليه بعد .

ومن المهم أن نذكر هنا ما تبين لنا فيما بعد . فقد وافقت إسرائيل على حضور المؤتمر وفق شروط معينة ، وهي إما شروط قبلها راعيا المؤتمر وإما اشتركا في اتخاذها ، ومؤداهما أن لا يسمح للمندوبين الفلسطينيين بأن يكون لهم وفد مستقل إلى المؤتمر ، وأن يكون للمؤتمر الدولي دور محدود وأن يكون مظهراً شكلياً للبدء بمحادثات ثنائية بين إسرائيل والأطراف العربية .

وكان إخفاق مؤتمر جنيف فرصة مضاعفة أخرى . واجتمعت مجموعة العمل المصرية - الإسرائيلية فعلاً ، وتوصلت إلى اتفاقية حول فك الاشتباك بين القوات . كما تم التوصل إلى اتفاقية مشابهة برعاية الأمريكيين بين سوريا وإسرائيل، وتبع هذه اتفاقية ثانية بين مصر وإسرائيل ، مهدت الطريق لاتفاقيات كامب ديفيد وانسحاب إسرائيل من صحراء سيناء مقابل معاهدة سلام مع مصر .

ولم تحل اتفاقية السلام المصرية - الإسرائيلية القضية الفلسطينية أو الصراع العربي - الإسرائيلي . وقد كانت خطوة في الاتجاه الصحيح ، ولكنها لم تحقق سلاماً شاملاً . ولأن إسرائيل استمرت في احتلال قطاع غزة ، والضفة الغربية ، ومرتفعات الجولان السورية ، فإن حدة التوتر في المنطقة لم تخف نتيجة لتوقيع اتفاقية السلام بين إسرائيل ومصر . وبلغت دائرة العنف والعنف المضاد، والمزيد من العنف والمزيد من العنف المضاد، ذروتها عام 1982م

عندما غزت إسرائيل لبنان وواصل جيشها مسيرته إلى بيروت، وبتدخل من مجلس الأمن، ووجود دور أمريكي نشط، انسحبت القوات الإسرائيلية من لبنان باستثناء شريط من الأرض في جنوبي لبنان احتفظت به إسرائيل وأعلنته منطقة أمنية. وهكذا، وبعد أن انسحبت إسرائيل من الأراضي المصرية التي كانت تحتلها، غدت محتلة لا للمناطق الفلسطينية والأردنية والسورية فحسب، بل وللمناطق اللبنانية أيضاً.

وتلك الحال الخطرة التي حملت إمكانيات الانفجار أدت إلى بذل جهود متجددة للوصول إلى تسوية مقبولة للصراع . وإنها حقيقة مؤسفة أن المبادرات الجادة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط لا تنطلق إلا إثر قيام حرب أو حدوث أزمة. ويبدو أن هناك صلة مباشرة بين مبادرات السلام والأزمات في الشرق الأوسط. فحيثما قامت حرب أو حدثت زيادة في العنف، نشهد جهوداً جادة متصلة لتسوية المشكلة من خلال المبادرات السلمية. وما أن يهدأ العنف، حتى تهدأ أيضاً الجهود الدولية ويتناقص الاهتمام الدولي للبحث عن تسوية. ولعل هذا هو نتيجة اللجوء إلى إدارة الأزمات، بدل وضع سياسة خارجية متماسكة.

على كل حال ، هذا هو ما جرى في الثمانينيات من هذا القرن ، في المدة ما بين توقيع اتفاقيات كامب ديفيد وبين حرب الخليج. وكانت هناك مبادرة ريغان عام 1982م التي تلاشت عندما عم هدوء نسبي منطقة الشرق الأوسط. وفي عام 1985م، حاول الأردن الاستفادة من الهدوء الذي شهدته دائرة العنف لتحقيق سلام شامل دائم عن طريق التفاوض. وكان رأينا أن أفضل منبر لإعادة إطلاق المفاوضات هو مؤتمر دولي، يعقد لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 242 بجميع جوانبه. وحاولنا إقناع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لقبول هذا النهج وتبنيّه، ولكن الإدارة القائمة آنذاك كانت مترددة. وقد تبينّت أنّ إضفاء صفة العالمية على المؤتمر تستوجب إشراك الاتحاد السوفياتي، ولم تكن مستعدة للسماح بأي دور للسوفييت في الشرق الأوسط. واقترحت الحكومة الأمريكية بدائل لمؤتمر السلام مثل المفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية برعاية أمريكية . ولم يلق هذا قبولاً لدى الأطراف العربية ، ليس لأننا كنا مأخوذين بمفهوم مؤتمر السلام ، بل لأننا شعرنا بأن مثل هذا المؤتمر سيعطي شرعية دولية لعملية السلام ، ويضمن أن تُسفر المفاوضات عن تطبيق مبادئ القرار رقم 242 وبنوده. وقد رفضت إسرائيل كل ما يتعلق بعقد مؤتمر دولي. وخشيت أن ينتهي مثل هذا المؤتمر إلى

محكمة ، يقف فيها جميع المشاركين ضدها . وفضلت عقد محادثات مباشرة على أساس القرار رقم 242، ولكن ليس لتطبيقه بالضرورة بصورة كاملة، وخاصة أنه كان لدى إسرائيل تفسيرها الخاص لذلك القرار.

وكان موقف الولايات المتحدة الأمريكية دقيقاً إذا ما أُريد عقد مؤتمر دولي . وقد تفاوضنا مع الإدارة الأمريكية لأشهر عديدة، ولكننا لم نتمكن من إقناعها بقبول المشاركة السوفيتية في المؤتمر. كما اختلفنا أيضاً حول دور المؤتمر، وعلى وسائله وجدول أعماله. كما أصرت الأردن على أن للفلسطينيين الحق بأن يكون لهم ممثلوهم في المؤتمر. فلم يكن لأحد الحق في أن يتحدث باسمهم، ومشاركتهم أساسية إذا ما كنا سنتصدى للمشكلة الفلسطينية بجميع مناحيها أيضاً، إضافة إلى معالجة الصراع العربي - الإسرائيلي . وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد قطعت علاقاتها بمنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، عام 1975م. وكان موقف الولايات المتحدة الأمريكية أنها لن تُعيد الاتصال مع منظمة التحرير الفلسطينية أو تقبل مشاركتها في أي عملية سلمية إلا إذا أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية قبولها للقرار رقم 242 ونبذت العنف والإرهاب. ولم تقبل منظمة التحرير الفلسطينية القرار رقم 242 لأنها شعرت أن القرار تعامل مع الصراع العربي - الإسرائيلي لا القضية الفلسطينية. كما أنها رأت في العنف وسيلة مشروعة لمقاومة الاحتلال. فالإرهابي في نظر شخص ما يعتبر مناضلاً من أجل الحرية في نظر الآخرين.

وعندما وصل الأردن إلى طريق مُغلق في مفاوضاته مع الولايات المتحدة الأمريكية، ركزنا جهودنا على التنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية. وكنا نحاول إزالة جميع العوائق التي تعترض عقد مؤتمر دولي. وهكذا، وحتى نتيح المجال لمنظمة التحرير الفلسطينية كي يُعترف بها باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وإزالة الازدواجية القائمة بيننا وبين منظمة التحرير الفلسطينية فيما يتصل بالصفة الغربية وتجاوباً مع موقف الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، قرر الأردن فك الارتباط القانوني والإداري بالصفة الغربية. وقد أدّى قرارنا بفك الارتباط إلى دعم الهوية الوطنية المستقلة للفلسطينيين وتعزيزها. فقد غدوا طرفاً مستقلاً منفصلاً في الصراع ، لهم حقهم في أن يمثلوا أنفسهم في أي مفاوضات في المستقبل . وهذا التطور الجديد مكن منظمة التحرير الفلسطينية من قبول القرار رقم 242، ومن نبذ العنف والإرهاب ، وتهيئة

نفسها للمشاركة في العملية التفاوضية على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى. وبالرغم من جميع هذه التطورات ، لجأ الجيش الإسرائيلي إلى اتخاذ إجراءات مشددة لإخماد نار انتفاضة الفلسطينيين ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي. وقد أدت الأساليب الإسرائيلية الوحشية إلى تقوية عزيمة الفلسطينيين بدل أن توهنها. كما أدى التزايد في العنف الناتج عن هذه الانتفاضة إلى الضغط على الإدارة الأمريكية لتنشيط ثانية ، من خلال موقف متقدم أكثر .

وقد حاول السيد جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي إحياء العملية السلمية التي يلقها السبات . وفي الأشهر الأخيرة من عمر إدارة الرئيس ريغان، قدم للأطراف المعنية خطة أصبحت تعرف بمبادرة شولتز . ودعت هذه الخطة إلى عقد مؤتمر دولي بمشاركة سوفيتية ، بحيث توضع خطة المؤتمر لتؤدي إلى البدء في مفاوضات ثنائية بين إسرائيل والأطراف العربية ، ولكن دور هذا المؤتمر سيكون محدوداً جداً . ولن يكون له الحق في فرض أي تسوية على الأطراف ، ولا استعمال حق النقض لأي اتفاقيات يتوصلون إليها . وسيتوزع المؤتمر إلى فرق تفاوضية جغرافية بين إسرائيل وكل من جيرانها العرب بصورة منفصلة . وسيمثل الفلسطينيون في وفد أردني - فلسطيني مشترك . وستقسم المفاوضات بين هذا الوفد وإسرائيل إلى مرحلتين : يتم في المرحلة الأولى التفاوض على إقامة حكم ذاتي للفلسطينيين لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات . وبعد السنة الثالثة من الحكم الذاتي ، تبدأ المرحلة الثانية من المفاوضات للاتفاق على الوضع النهائي للمناطق المحتلة .

وكانت خطة شولتز موقفاً أمريكياً أفضل من الموقف الأمريكي السائد منذ عام 1973م . ولكن مثلها مثل أي خطة أخرى ، كانت بحاجة إلى موافقة الأطراف المعنية . وقد نظرنا في الخطة بعناية وبدأنا التفاوض مع وزير الخارجية الأمريكي حول النقاط التي شعرنا أنها بحاجة إلى توضيح أو تطوير . فالخطة ، على سبيل المثال ، لم تشر إلى أي ربط أو تواصل مضمون بين المرحلتين الأولى والثانية . كما أننا خشينا أيضاً في غياب مثل هذا الربط - أن تصبح الترتيبات المؤقتة ، أو الحكم الذاتي ، هي بحد ذاتها الوضع الدائم إذا لم يتم الاتفاق بين الأطراف المعنية خلال مفاوضات المرحلة الثانية . وكانت لنا محادثات مطولة مع السيد شولتز حول العديد من النقاط في خطته . واقترحنا عليه أن تكون هناك مرحلة واحدة للمفاوضات فقط بدل مرحلتين . ويمكننا التفاوض على الوضع النهائي في

البداية ، والاتفاق على تنفيذه في مراحل . وهكذا ، بدل أن يكون لدينا فترة انتقالية دون أدنى فكرة عما ستؤدي إليه ، نكون قد وضعنا برنامجاً لتنفيذ تسوية شاملة متفق عليه .

وقد تفهم الوزير شولتز مخاوفنا وكان يحاول إيجاد لغة مقبولة لدى الطرفين لإزالتها . ولكن محادثتنا توقفت فجأة عندما رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي أنفذ خطة شولتز دون مواربة . وقد أعلن ، في الواقع ، أنه يقبل كلمتين فقط من الرسالة التي أرسلها له جورج شولتز متضمنة تفاصيل الخطة . وأوضح أن الكلمتين اللتين قبلهما هما توقيع جورج شولتز . ومرة أخرى ، ووجهنا بفرصة مضاعفة وبطريق مغلق . وتمسكنا بالأمل أن يتم إحياء العملية السلمية ومتابعة مسيرتها دون أزمة أخرى في الشرق الأوسط .

ولكن هذا لم يحدث . فقد جاءت الأزمة ، ولكنها كانت هذه المرة بطريقة غير متوقعة تماماً . فلم تكن أزمة بين إسرائيل والفلسطينيين أو بينها وبين أحد جيرانها العرب ، فقد كانت في جزء مختلف من العالم العربي ، يبعد كثيراً عن فلسطين . وما حدث في حرب الخليج تعرفونه جيداً . وما يتصل بحديثنا هنا هو أن الولايات المتحدة انتهزت فرصة ظهور واقع جديد في الشرق الأوسط إثر هذه الحرب لتطلق مبادرة كبرى لإحياء العملية السلمية . لقد كان لحرب الخليج أثرها العميق لدى جميع الأطراف في الصراع العربي - الإسرائيلي . وفي إسرائيل ، كانت هناك حكومة جديدة انتخبت وفق برنامج يدعو إلى تحقيق السلام . وسوريا كانت قد تعاونت مع الولايات المتحدة الأمريكية على أساس استراتيجي للمرة الأولى . والاتحاد السوفيتي جرى تفكيكه ، وكانت روسيا الجديدة متشوقة للقيام بدور إيجابي على المسرح العالمي . وغدت الأطراف العربية والفلسطينيون والإسرائيليون مقتنعين بأن الحرب لا يمكن أن تكون خياراً لتسوية نزاعهم ، وأن السلام يمكن تحقيقه من خلال المفاوضات والاتفاق .

وكانت الخطة التي حملها وزير الخارجية الأميركية معه إلى المنطقة إثر حرب الخليج تشتمل على تغييرات طفيفة في خطة شولتز . وتضمنت عقد مؤتمر دولي للسلام في مدريد ، تحضره جميع أطراف الصراع ، إضافة إلى دول عربية وأجنبية أخرى . ويكون الفلسطينيون أعضاء في وفد أردني - فلسطيني مشترك . وينقسم المؤتمر إلى مجموعات تفاوضية وفق مسارين منفصلين ، المسار الفلسطيني - الإسرائيلي ، والمسار العربي - الإسرائيلي . ويتم في

المسار الأول التفاوض على الحكم الذاتي للفلسطينيين وعلى فترة انتقالية تبدأ بعدها مفاوضات الوضع النهائي. وستعقد في المسار الثاني مفاوضات منفصلة بين إسرائيل وكل من جيرانها العرب. وقد اختفت المعارضة العربية والإسرائيلية السابقة لمثل هذا النهج إثر حرب الخليج. وعقد مؤتمر مدريد، وبدأت المفاوضات الثنائية المباشرة من خلال المسارين في واشنطن.

وأنتم تعرفون بصورة جيدة تفاصيل المفاوضات في واشنطن، واتفاقية أوسلو، وتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية للحكم الذاتي، ومعاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية، والمفاوضات على المسارين السوري - الإسرائيلي، واللبناني - الإسرائيلي. ويكفي أن نورد هنا أنه بالرغم من جميع ما حدث، ما زلنا نفتقر إلى سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط. وما زال الطريق أمامنا طويلاً. وما هو ذو أهمية بالغة في نظري أن نضمن استمرار المفاوضات والتطبيق السريع لما اتفق عليه من قبل. والزمن في هذه الحال ليس في مصلحة السلام.

لقد حاولت توضيح خلفية العملية السلمية الحالية وأسسها. ولم أقصد بما أوردته أن يكون مجرد ذكر للحقائق التاريخية. وقد قيل إنه محكوم على الذين لا يتعلمون من التاريخ أن يعيدوه. ولدى مراجعتنا للخلفية التاريخية للعملية السلمية ومختلف المحاولات للسير في المفاوضات، ولدى تحليلنا للعقبات التي اعترضت المسيرة السلمية، إضافة إلى المواقف الحقيقية والثابتة لغريمنا، ربما تسنى لنا أن نستخلص الدروس والعبر والنتائج السليمة التي ستساعدنا في محاولتنا وجهودنا للتوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

الدور الأوروبي في عملية التسوية في الشرق الأوسط

عبد الله ساعف

في ظل تطورات خريف سنة 1996 ما هي إمكانيات الدور الأوروبي في التدخل إيجاباً في مسلسل التسوية بالشرق الأوسط ؟ ماذا تستطيع أوروبا القيام به في الشرق الأوسط لدفع عملية التسوية ؟ هل يمكن وكيف يمكن تجاوز معارضة الوسيط الأمريكي والطرف الإسرائيلي للدور الأوروبي في مسيرة السلام ؟ ما هي قوة إرادة أوروبا الموحدة في قيام عالم متعدد الأقطاب ؟ ما هي مقدرة أوروبا على النجاح في تشكيل مثل هذا النظام المتعدد أو على الأقل في استعادة نفوذها في المنطقة ؟

الإجابة على هذه الأسئلة تتطلب أولاً محاولة تحديد الدور الأوروبي من جهة - 1 -، ثم تقييم الصعوبات التي قد تحول دون بروزه بشكل فاعل - 2 -.

1 - بروز الدور الأوروبي :

لا يمكن الحديث عن ضامني السلام الدوليين ودورهم وتأثيرهم بدون الوقوف عند تصوراتهم لقضايا الشرق الأوسط، وعلاقتهم بالأطراف المعنية، وهكذا يفرض التفكير في موضوع الدور الأوروبي الإحاطة بخصوصية موقعه ومضمونه (أ)، وكذلك بطبيعة أبعاده (ب).

أ - ملامح الدور الأوروبي :

يجب التمييز بين مكونات الاتحاد الأوروبي في موضوع الدور الأوروبي بالشرق الأوسط.

1 - طرحت في الفترة الأخيرة من جديد إشكالية الدور الأوروبي وذلك خلال الزيارة التي قام بها الرئيس الفرنسي للمنطقة حيث زار سورية و إسرائيل والكيان الفلسطيني ولبنان ومصر. لقد ركز الرئيس الفرنسي على المبادئ التي يرى أن فرنسا تعتقد بأنها ضرورية لإحلال سلام «عادل» و «متوازن» في المنطقة «لقيام شرق أوسط سيساعد فيه السلام على دفع التنمية والديمقراطية والحرية إلى الأمام»⁽¹⁾، وتستند هذه المبادئ إلى العناصر الآتية :

- «الأرض مقابل السلام» ؛

- «لا يمكن ضمان الأمن بالقوة، وبدون سلام لن يكون أمن»، وذلك بعكس أطروحة الحكومة الإسرائيلية الحالية حول «الأمن هو الذي يجلب السلام» ؛

- «حصول جميع الأمم على سيادتها واستقلالها وجميع الدول على سلامة أراضيها» ؛

- «تفهم الاحتياجات والمتطلبات الأمنية لجميع شعوب المنطقة، ولاسيما إسرائيل التي كان وجودها نفسه مرفوضاً في الماضي».

والمعروف أن الرئيس الفرنسي قد ركز كذلك على عناصر السلام العادل والمتوازن التي تعتمد في رأيه على : عودة هضبة الجولان إلى سوريا، تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي 425 وسيطرة لبنان على كامل أراضيها : التأكيد على حق الفلسطينيين في «تقرير المصير وبناء دولة مثلهم مثل أي شعب وأن قيام دولة فلسطينية معترفاً بها ستقدم لإسرائيل شريكا حقيقياً». أما بالنسبة للقضايا المتعلقة بالاستيطان واللاجئين والقدس فقد أكد النهج الذي اعتمدته رئيس الدولة الفرنسية على ضرورة إيجاد اتفاق عادل ومتوازن حولها «أي سلام في الشرق الأوسط بدونها سيكون عبارة عن أوهام» ؛ ولذلك طالب الرئيس بوقف الاستيطان لأنه «يؤثر على فرص تعايش منسجم بين إسرائيل والفلسطينيين» ؛ وطالب بوقف تغييرات الأمر الواقع في القدس وهدم المنازل وغيرها، واعتبار القدس مدينة مفتوحة للجميع : «فلا يمكن أن يكون هناك سلام يستثني مدينة السلام : القدس»؛ وطالب بإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين وبمنح الفلسطينيين «حقهم في التنمية الاقتصادية التي يصبح من دونها السلام وهماً». وهذا يتطلب إنهاء الإغلاق وحرية تطوير المبادلات الخارجية للأراضي الفلسطينية⁽²⁾.

ويمكن اعتبار جولة شيراك في الشرق الأوسط وخاصة المرحلة الإسرائيلية منها كانت معبرة عن التعقيدات والصعوبات والقيود التي سيواجهها خلال قيامه بالدور الذي يريده، أي أن تحصل فرنسا وأوروبا على دور آخر لعملية السلام إلى جانب الولايات المتحدة من أجل دفع العملية بتوازن.

كانت محطة الرئيس الفرنسي في إسرائيل أبلغ تعبير عن هذه الحقيقة، بدءاً بالتحضيرات التي سبقت الزيارة، إلى جولة في القدس الشرقية ورد الفعل على خطابه في حيفا، إلى مغادرة الوفد المرافق له في إسرائيل. ويبدو أن الإعداد لهذه الزيارة مع السلطات الإسرائيلية كان معقداً وصعباً، في حين كان سهلاً في مختلف الدول العربية التي زارها وكان كل موضوع محل مفاوضة مع السلطات الإسرائيلية في مرحلة التحضير⁽³⁾.

من الواضح أن السلوك الفرنسي يكتسي بُعدين أساسيين :

الأول خاص بالسياسة الخارجية للدولة الفرنسية حيث تحاول فرنسا إحياء دورها في المنطقة من خلال عدة مسارات موازية (المسار الإقتصادي، المسار الثقافي، المسار السياسي ...). فهكذا يبدو أن فرنسا لم تعد تسلم بنظام دولي تحتل فيه الولايات المتحدة المكانة المركزية، بل وتهيمن عليه، كقطب أوحدها، وأنها اقتنعت بكونها قوة اقتصادية وتكنولوجية وعسكرية بإمكانها أن تفرض نفسها كقطب إلى جانب الأقطاب الأخرى له تصوره في كل ما يعني الشؤون العالمية والإقليمية. يظهر كذلك أن فرنسا تحاول فرض سياسة خاصة في المنطقة الأقرب إليها كذلك جغرافياً وربما ثقافياً، وخاصة المناطق ذات الأهمية القصوى من الناحية الاستراتيجية، وكثير من الملاحظين يعتبرون أن عمل فرنسا في اتجاه تنشيط المشروع الأوروبي المتوسطي كوسيلة لمواجهة المشروع الأمريكي الشرق أوسطي.

كما أنه من المحتمل أن تكون فرنسا قد رأت أن سيطرة الولايات المتحدة على المنطقة العربية سياسياً واقتصادياً يمنحها ميزة تفوق تجاه أوروبا خاصة، وحيث أنه يوجد في هذه المنطقة ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط والغاز، إضافة إلى أهميتها استراتيجية، لذلك لا يمكنها إلا أن تنظر بعين الريبة إلى المشروع الشرق أوسطي الذي يحضر أوروبا في مجال التنمية الاقتصادية فقط، بينما يحرمها من المشاركة، أو يحد دورها في المجالات الاستراتيجية الأخرى.

ليست فرنسا الطرف الوحيد الداعي لدور أوروبي أقوى فهناك توجهات السياسة الخارجية لدول أوروبا الجنوبية : إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، اليونان. كما سبق لقمة دبلن الأوروبية أن أبدت قدراً من التمييز حيال المواقف الأمريكية والإسرائيلية خصوصاً في ما يتعلق بالإصرار على مبدأ الأرض مقابل السلام ومستقبل القدس.

2 - صحيح أن مواقف بعض دول الاتحاد الأوروبي مثل : ألمانيا وبريطانيا وهولندا والدانمارك وبلجيكا لا يطبعها نفس الحماس، إلا أن ذلك لم يمنع الاتحاد من اتخاذ خطوات ذات أهمية لتأكيد دوره.

فألمانيا تضع كل ثقتها في عملية الدمج الأوروبية، وتتجنب كل ما من شأنه أن يستفز الولايات المتحدة فتتدبر بعرقلة مشروع الوحدة الأوروبية. ويبدو كذلك أن ألمانيا ما تزال تعاني من عقدة الذنب بسبب الجرائم التي ارتكبتها النظام النازي بحق اليهود، ولهذا السبب فإنها لا تسعى لتوسيع مجالات الاحتكاك مع إسرائيل. إلا أن هذا الموقف لا يمكن قراءته حتماً بشكل سلبي (يمكن النظر إلى الالتزام الجاري لكل دولة أوروبية على حدة). إن الدعم الأوروبي والمساهمة التي تقدمها ألمانيا لعملية إعادة البناء في فلسطين يعتبر دعماً كبيراً، وما لا يمكن أن تقوم به علناً بسبب تاريخها تستطيع دول أوروبية أخرى القيام به وإبداء رأيها بعلنية أكبر. وأريد هنا أن أقول إن الرئيس شيراك تحدث أثناء زيارته إلى المنطقة أخيراً باسم أوروبا كلها⁽⁴⁾.

أما بريطانيا فلا زالت تنتهج في السياسة الدولية نهجاً يضعها كحليف للولايات المتحدة أولاً وكعضو في الاتحاد الأوروبي ثانياً، وذلك فضلاً عن أنها لا تريد توسيع علاقات الاتحاد الأوروبي مع الدول العربية لئلا يكون ذلك على حساب علاقتها الثنائية مع هذه الدول وخاصة في منطقة الخليج.

ولا زلنا نتذكر التحفظ الذي عبّرت عنه بريطانيا بخصوص الدور الأوروبي في المنطقة خلال مفاوضات مراجعة ماستريخت عبر تصريحات المفوض الأوروبي «اليرليون بريتان» حول انعدام توفر شروط اندفاع الاتحاد الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط كما لازلنا نتذكر النقاش الواسع الذي أثارته خلال شهر أكتوبر⁽⁵⁾.

ورغم كل التمايزات بما فيها المواقف الخاصة بهولندا والدانمارك فرض الاتحاد الأوروبي وعياً جديداً بأهمية دوره في الشرق الأوسط حيث يبدو كالمساهم المالي الأول في المنطقة، ولقد ذكر ممثلوه أكثر من مرة بذلك⁽⁶⁾. وأصبح يعتبر أنه لا يمكنه أن يتجاهل الوضع وأن يكتفي فقط بدفع الأموال وأخذ على ضرورة الاعتراف بأوروبا كشريك كامل من طرف الجميع ...

ب - أبعاد التأكيد على الدور الأوروبي في المرحلة الحالية :

ولاشك أنه توجد اليوم «رغبة قوية لالتزام أوروبي أكبر في منطقة الشرق الأوسط» ويلح مسؤولو الاتحاد على أنها «رغبة مشروعة»⁽⁷⁾ وبأن الاتحاد الأوروبي يجب أن يلعب دوراً أكبر من الأنشطة الدبلوماسية الخاصة بعملية السلام في الشرق الأوسط»، وأن «ثمة شعور قوي للغاية داخل الاتحاد الأوروبي بأنه يتعين علينا أن نلعب دوراً أكثر فاعلية في ما يتعلق بالمناقشات الدائرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين»⁽⁸⁾.

وقد نجد لذلك أسباباً عدة، يمكن أن نذكر من ضمنها :

- إن المفاوضات العربية - الإسرائيلية لا تهدف، من وجهة نظر أمريكية - إسرائيلية إلى مجرد معاهدة تسوية بين العرب والإسرائيليين، بل أيضاً إلى إقامة «نظام جديد» في منطقة قريبة من القارة الأوروبية. ولا ريب أن المصالح الأوروبية، المتشابكة في عديد من الحالات مع المصالح العربية، تتأثر مباشرة بمثل هذه التغييرات إذا حدثت فعلاً، من هنا فإنه من المنطقي أن يطلب الاتحاد الأوروبي المشاركة في تسيير المفاوضات.

- إن اهتمام الأوروبيين بمفاوضات التسوية العربية - الإسرائيلية يأتي في سياق اهتمام الاتحاد الأوروبي المتزايد بتأكيد حضوره وتأثيره في السياسة الدولية عموماً. إن المسؤولين في الاتحاد لم يعودوا يقبلون أن يكون هذا الكيان الأوروبي الكبير مجرد كتل اقتصادي، بل يرغبون في أن يلعب دوراً سياسياً أكبر في المجتمع الدولي.

ويبدو أن هناك طلباً باتت تظهر مؤشرات على دور أوروبي في عملية التسوية، التي تمت عرقلتها إثر الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، ولا تبدو الولايات المتحدة بمفردها قادرة على دفعها إلى الأمام.

الأهم من ذلك أن الطلب على دور أوروبي بات يتأتى من الأطراف العربية ذاتها، تلك التي كانت حتى الفترة الأخيرة لا تقيم وزناً إلا لضغط أمريكي محتمل على إسرائيل...

في هذا الإطار يفهم قرار الاتحاد الأوروبي بتعيين مبعوث خاص في الثامن والعشرين من شهر أكتوبر، وتصريحات مختلف المسؤولين في مؤسسات الاتحاد⁽⁹⁾؛ وكذلك في هذا الإطار تفهم بعض المبادرات مثل :

دعوة الجمعية البرلمانية للتعاون العربي - الأوروبي إلى تعليق اتفاق الشراكة المبرم بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي من أجل الضغط على الحكومة الإسرائيلية وحملها على تنفيذ الاتفاقات المبرمة مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وبحث إمكانية تقديم النواب أعضاء الجمعية البرلمانية للتعاون العربي بمشروع قرار إلى البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ لإصدار قرار يوحى للمفوضية بتعليق اتفاق تنفيذ الشراكة مع إسرائيل، خصوصاً وأن الاتفاق المعني يجري تنفيذه منذ مطلع العام من دون أن تكون كل البرلمانات الوطنية للبلدان الأعضاء قد أنهت المصادقة عليه⁽¹⁰⁾.

هل يمكن لهذه العناصر أن تؤسس لدور أوروبي يذكر؟ هل يمكن لمثل هذا الدور أن يتغلب على الحدود التي يصطدم بها؟

2 - في حدود الدور الأوروبي :

إلا أن عدة عراقيل تقف أمام بروز أي دور أوروبي ذي أهمية في منطقة الشرق الأوسط، ويمكن التمييز في ما بين العراقيل المرتبطة بسلوكات الأطراف الراعية (الولايات المتحدة وروسيا) (أ) من جهة، ومن جهة أخرى العراقيل المرتبطة بتوجهات الأطراف المعنية مباشرة (إسرائيل والجانب العربي) (ب).

أ - راعيا السلام : روسيا والولايات المتحدة والدور الأوروبي :

1 - من المعروف أن مراجعة جذرية للعلاقات بين موسكو وتل أبيب جرت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وبدأت مرحلة تقارب استمرت عملياً طوال رئاسة أندريه كوزيريف لجهاز الدبلوماسية الروسية، وعندما خلفه يفغيني بريماكوف أبدى الإسرائيليون مخاوفهم من اعتماد شخصية معروفة بصداقتها للعرب وسياسة مناوئة لإسرائيل. إلا أن هذا الأخير بدأ معالجة مشاكل الشرق الأوسط على

محورين أساسيين : الأول هو دور المنطقة في إطار الصراع الجيوسياسي العالمي، والثاني مكاسب روسيا المحتملة، سياسياً واقتصادياً، من مقاربة المنطقة.

فُهمت من طرف روسيا المعاملة غير الدبلوماسية التي لقيها بريماكوف أثناء زيارته لإسرائيل خلال أزمة عملية «عناقيد الغضب» في جنوب لبنان، أن حكومة شمعون بيريز كانت تعارض إعطاء دور لروسيا في عملية التسوية وتتكى على الولايات المتحدة، وفي حين كان من المعبر جداً أن تكون روسيا وحدها، بين الأطراف المعنية إقليمياً ودولياً، البلد الوحيد الذي لم يعلن تأييده لبيريز عشية الانتخابات الإسرائيلية.

بعد ذلك ظهرت مؤشرات تقارب سريع مع حكومة نتانياهو، وتزايدت أثناء جولة بريماكوف الأخيرة في الشرق الأوسط إلى حد قيام الروس بمحاولات لإقناع أطراف عربية بأن نتانياهو يتغير بسرعة وتنبغي مساعدته في التصدي لصقور داخل حكومته، بل أكد البعض أن جولة بريماكوف كانت تغطية للقاءه مع رئيس الحكومة الإسرائيلية الجديدة. وترتكز الدوافع الأساسية للتقارب الروسي - الإسرائيلي على ثلاثة أسس :

- تغير في السياسة الروسية لإسرائيل إلى حد اعترافها بدور لموسكو في عملية السلام.

- اقتناع القيادة الإسرائيلية الجديدة بأن الاستناد فقط على الولايات المتحدة «ليس محبذاً وغير ممكن» نظراً لأن نظام القطب الواحد أخذ يتراجع لمصلحة تعددية الأقطاب.

- الفرص الواعدة للعلاقات بين إسرائيل وروسيا⁽¹¹⁾.

وإذا كانت روسيا كثيراً ما تلح على ضرورة تنفيذ الاتفاقات المبرمة وترفض استئناف المفاوضات من «الصفير»، فإنها أشارت في أكثر من مناسبة إلى ضرورة تطبيق «تفاهمات» غير معلنة في شأن الخليل⁽¹²⁾.

وفي هذا الإطار اشتكى الروس من الاهتمام المفرط الذي أبداه العرب «بالدور الأوروبي» المفترض ومن الحماس الذي أعربوا عنه للخطوات الفرنسية، في حين أن موسكو اعتبرتها «استعراضية عاطفية»⁽¹³⁾.

ومع ذلك يبدو أن الموقف الروسي لا يشكل حاجزاً أمام نمو محتمل للدور الأوروبي في الشرق الأوسط. فشعور روسيا بأن أوروبا تسعى جادة، لكن في حدود معينة، لاحتلال بعض المواقع التي كانت تحتلها سابقاً قد يضيقها ويقلقها لكنه، في نهاية الأمر لا يمثل حاجزاً حقيقياً بالنسبة للفاعل الأوروبي.

2 - رسم الرئيس الفرنسي أثناء زيارته الأخيرة للمنطقة حدوداً للدور الأوروبي تتجسد في «تصحيح الخلل القائم في النظام الحالي لمسيرة السلام، وإعادة التوازن إلى المفاوضات العربية - الإسرائيلية، نظراً - حسب قوله - لأن الأمريكيين يفضلون الجانب الإسرائيلي على الجانب الآخر، الشيء الذي يتطلب دوراً أوروبياً موثقاً، قد يؤدي إلى الاصطدام بالدور الأمريكي «المتهم» بالانحياز إلى الطرف الإسرائيلي... (14).

إن التخوف الذي عبّرت عنه وزارة الخارجية الأمريكية من احتمال تحول جلسات المفاوضات العربية الإسرائيلية إلى «أمم متحدة أخرى» مع انضمام مبعوث أوروبي إلى آلية العملية السلمية والتأكيد على أن «كثرة الطبّخين تفسد الطبخة» تبرز الحرص الأمريكي على استمرار القواعد الحالية لإجراءات التسوية، ولا يبدو مزعجاً بالنسبة للولايات المتحدة كون هذا الأمر يتيح لإسرائيل بلوغ أهدافها بشكل تدريجي من حيث الحصول على الأمن وعلى السلام، مع الاحتفاظ بالأرض».

لقد أبدت الولايات المتحدة دائماً عدم ارتياحها لدور أوروبي، ففي فترة الحرب الباردة، كانت الولايات المتحدة ترى في هذا الدور إضعافاً لموقفها وإرباكاً لها أمام الاتحاد السوفياتي. كذلك يبدو أن الولايات المتحدة حاولت باستمرار محاصرة كل دور ممكن لأوروبا وتقليصه؛ وهكذا تركت الولايات المتحدة للمنظومة الأوروبية دور المراقب في مؤتمر مدريد؛ وحصل خلاف بينهما حول محاولة أوروبا لعب دور في مجموعة العمل الخاصة بالأمن وضبط التسليح في المفاوضات المتعددة الأطراف؛ لم تكن الولايات المتحدة مرتاحة لمشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية، ورأت في عملية برشلونة مشروعاً موازياً ومنافساً لـ «الشرق أوسطية»؛ لم تنجح الولايات المتحدة في الحصول على مقعد مراقب في برشلونة؛ لم يلاق الدور الأوروبي خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان في أبريل 1996 ارتياحاً أمريكياً.

فبعدما كانت الولايات المتحدة تطلب من أوروبا أن تنضبط وراء القطب الأمريكي في المواجهة مع الاتحاد السوفياتي، صارت اليوم تبحث عن احتوائها في إطار تنافس على الجغرافية الاقتصادية. وهكذا تبحث الولايات المتحدة لمنع أوروبا من بلورة موقع لها في الشرق الأوسط (15).

من جهة أخرى، ترتبط حدود الدور الأوروبي بحدود استعداد الأطراف المعنية مباشرة للتعامل.

ب - الأطراف المعنية والدور الأوروبي :

1 - يبدو أن إسرائيل ستقف حاجزاً يصعب تجاوزه أمام أي محاولة لأوروبا للتدخل سواء في عملية السلام الجارية، أو في عملية صوغ النظام الإقليمي للمنطقة، تجاه محاولة استعادة نفوذها على حساب النفوذ الأمريكي.

وقد تجد إسرائيل دعماً لا محدوداً من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة أي تنامي للدور الأوروبي، ذلك أن لها مصلحة حقيقية في رفض أي دور لأوروبا في رعاية عملية السلام، لأن المنطلقات الأوروبية لا تتلاءم مع تصورات إسرائيل للتسوية.

وتنطبق نفس الملاحظة على التصورات الإسرائيلية للنظام الإقليمي. «فالنظام المتوسطي» يبدو أولاً مشروعاً اقتصادياً، مبنياً على علاقات تعاون وتنمية للدول المتوسطية فيها العديد من العناصر الندية والاعتماد المتبادل وتوازن المصالح مع الحفاظ على هويات المشاركين فيه.

أما في ما يتعلق بموضوع النظام الشرق أوسطي، فهو مشروع سياسي - أممي - اقتصادي في وقت واحد، يتضمن محاولة إيجاد هوية جديدة للمنطقة بغض النظر عن طبيعتها.

ويبدو أن كل الشروط متوفرة لكي تحاول حكومة نتانيا هو أن تطرح نفسها حامية للمصالح والنفوذ الأمريكيين في مواجهة دور أوروبي متميز وأن تعيد الاعتبار لدور إسرائيل الاستراتيجي في السياسة الأمريكية بالمنطقة.

في كل الأحوال يتوقف هذا الأمر إلى حد كبير على حشد كل الدول الأوروبية معه، ويتوقف كذلك على إرادة أوروبا وقدرتها على قول وفعل ما تريده دولياً

وإقليميا وعلى مدى تجاوب الأطراف العربية معه.

2 - من الواضح أنه في الشروط الحالية لا يمكن لأوروبا أن تدخل «مفاوضات السلام» إلا من الباب العربي، الذي يبدو حالياً على الأقل صاحب المصلحة في ذلك. ولكي يتحقق هذا الأمر لابد من توافر شرطين أساسيين :

- الشرط الأول يعتبر الأطراف العربية المعنية مسألة إشراك أوروبا في رعاية عملية السلام خياراً استراتيجياً، يهدف إلى إدخال شيء من التوازن بين المواقع الدبلوماسية للمنطقة، وليس مجرد عنصر ضغط ظرفي على الولايات المتحدة الأمريكية وعلى إسرائيل.

- الشرط الثاني يتمثل في قدرة الدول العربية على المساهمة في فرض الدور الأوروبي على عملية السلام، ذلك أن التجربة في الشرق الأوسط أبانت عن عجز في قدرة أوروبا الغربية على الاضطلاع بدور على أساس قوتها الذاتية. ويبدو أنها في حاجة إلى حد أدنى من القوة والتماسك العربيين تستند إليهما .

إن إمكانية أن تلعب أوروبا دوراً في مسار التسوية أمر قد يفرض نفسه على أساس مساندة عربية، لاسيماً وأنه بإمكان الطرفين (الاتحاد الأوروبي والجانب العربي) بلورة مشروع مشترك في مواجهة العديد من التحديات المشتركة (الهجرة السرية، الإرهاب، ظاهرة العنف السياسي، الإجرام الدولي، مكافحة العنصرية، التلوث البيئي، الخ ...) وقد يتطلب ذلك من الجانب الأوروبي مراجعة سياسته تجاه الدول العربية حيث عمد تقليدياً إلى التركيز على بعض الإطارات الرئيسية (العلاقات الثنائية والعلاقات المتوسطة والعلاقات الأوسطية...) وتجنب الاتحاد في الفترة الأخيرة تطوير علاقاته بالدول العربية كمجموعة.

الهوامش

- (1) انظر لوموند اليومية أكتوبر 1996.
- (2) نفس المرجع.
- (3) ويمكن اعتبار جولة شيراك وخاصة المرحلة الإسرائيلية منها كانت معبرة عن التعقيدات والصعوبات والقيود التي سيواجهها خلال قيامه بالدور الذي يريده أن يمنح لفرنسا أو لأوروبا مقعداً كراع آخر لعملية التسوية إلى جانب الراعي الأمريكي من أجل دفع العملية بتوازن : انظر الحياة 96/10/28.
- (4) انظر الحياة 96/11/1.
- (5) انظر . Joff'g) "British policy and the Barcelona Process" in Institut européen de l'Université de Genève, Colloque "l'Europe et la Méditerranée" 22-23/11/1996.
- (6) الحياة 69/10/22.
- (7) الحياة 96/11/1.
- (8) الحياة 96/11/1.
- (9) إن النقاش حول حجم الدور الأوروبي لجدُّ مُعبَّر عن الإشكالية الأوروبية في الشرق الأوسط : - رأي فرنسي يقول بتعيين مبعوث سياسي يملك صلاحيات التمثيل الأوروبي والتصرف ؛
- رأي ثان يقول بعدم تعيين أي مبعوث تجنباً للاصطدام بالدور الأمريكي، الاكتفاء باتصالات دبلوماسية ثنائية مع الأطراف المعنية.
- رأي ثالث يدعو إلى اختيار موظف على مستوى سفير وتكليفه نقل وجهات النظر الأوروبية إلى حكومات الدول المعنية في كل ما يتعلق بتطورات العملية السلمية.
انظر كذلك الحياة 96/10/29 ; 96/11/8 ; 96/10/28.
- (10) الحياة 96/10/11.
- (11) الحياة 96/11/22.
- (12) نفس المرجع.
- (13) لوموند اليومية.
- (14) انظر Alain Gresh, petits nuages sur le Proche-Orient Manière de voir 31, Le Monde diplomatique Août 1996, pp. 18 - 21.
- (15) حول رسالة من كريستوفر إلى دول أوروبا تحذرها من أي تعاط بالعملية السلمية « انظر الرأي الأردنية 96/12/13.

قراءة جديدة في اتفاق أوصلو

عبد الهادي التازي

شهدت الساحة الدولية خلال العقود الأربعة الماضية عدداً من الاتفاقيات التي تدخل في إطار التحرر من الهيمنة الاستعمارية واسترجاع السيادة الوطنية، وقد مرت هذه الاتفاقيات على نحو ما تمر به الأشياء العادية، فلم تنل كثيراً من اهتمام المعلقين وأجهزة الإعلام، لكن اتفاقية أوصلو سواء منها الأولى التي جرى التفاوض بشأنها في أوصلو وتم الإعلان عنها في واشنطن يوم 1993/9/13 أو الثانية التي تم التفاوض حولها في طابا، وأعلن عنها كذلك في العاصمة الفيدرالية الأمريكية يوم 1995/9/28، أقول هذه الاتفاقية بما تضمنتها من مواد وصحبها من ملاحق ومحاضر ورسائل وخطب متبادلة، كل ذلك نال الكثير من اهتمام الرأي العام العالمي من أقصاه إلى أقصاه، وعلى مدى خمس سنوات كاملة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن عملية السلام في الشرق الأوسط بدأت في الواقع من مدريد أكتوبر 1991. ويكفي أن نتذكر أن العالم كله شد في المناسبتين المذكورتين إلى واشنطن حيث شاهد الناس عملية ذلك «الاختراق» في البيت الأبيض.

وقد حاولت أن أقوم بجرد كامل استوعب فيه ما كتب عن الموضوع مستعينا في ذلك بكل الجهات المعنية فوصلت في نهاية الأسبوع الثاني من شهر نونبر المنصرم إلى ما يتجاوز مائة عنوان من غير ذكر للمقالات والتعليقات.

هناك ما استحق من العناوين أن يكون في كتاب على حدة وهناك ما جمع من استجابات أو عروض معربة أو مترجمة.

وفي هذا الخضم من الآراء تراعى جمهور هؤلاء الكتاب أمامنا منقسمين على أنفسهم :

فهناك فريق يمكن أن ننعتة بالفريق «المواجه» للمشكل فهو يحاول أن يجد طريقاً لساحل النجاة ولو كان هذا الطريق نصف طريق أو حتى ربع طريق، ويقف إلى منطلق هذا الفريق، التاريخ الذي عاشته أمم استعمرت لفترات طويلة ولم تلبث عن طريق «المواجهة» الهادفة أن تخلصت نهائياً من الكابوس واسترجعت هويتها وفرضت شخصيتها.

هؤلاء هم «المواجهون»، وهم جميعهم - بمن يقف وراءهم لا يرضون - على ما أعتقد جازماً - بغير الحل الكامل الشامل لكنهم اختاروا سياسة المراحل التي كثيراً ما تنجح في عالم السياسة لأنها تعتمد على مبدأ «خذ وطالب» وهو مبدأ طالما أعطى ثماره بالنسبة للأمم المغلوبة على أمرها.

وإلى جانب هؤلاء «المواجهين» هناك الآخرون الذين لا يعيشون مع المعاناة اليومية ... هؤلاء الذين نجد منهم كذلك، في عالم الأمس القديم، عدداً لا يستهان به، وهم الذين يشبههم المؤرخون أحياناً «بالجالسين» على جرف النهر يتعقبون السباحين من بعيد، ويقومون حركاتهم ما بين ماهر ومتعثر ... هؤلاء هم الذين يعنيه المثل العربي القائل: «الجالس على الجرف محسن للسباحة»! أولئك «الجالسون» لهم نظرياتهم الصائبة في بعض الأحيان سيما ومن السهل جداً أن يرى المرء بعض الثغرات الجلية في المشروع.

وهناك الفريق الثالث ... وهم الذين يقفون موقف «الحائر» بين «المواجهين» و«المتعقبين» إن صح هذا التعبير!

هؤلاء الفريق يعيش محنة التردد والتشتت مكتفياً بوضع علامات الاستفهام عن المصير.

وجلي أن كل هذا كان يعني اهتماماً واسعاً بقضية الشعب الفلسطيني الذي نجح في إبلاغ رسالته لكل مكان وبكل لسان!

وإن الظاهرة البارزة من خلال كل هذه الماكرات أن الرأي العام العالمي بكل شرائحه الاجتماعية تقبل الإعلان عن الاتفاقيات الأولية بكامل الغبطة والسرور متفائلاً بالعودة إلى السلام الذي عرفته القرون الخوالي.

وكأحد الذين عاشوا في المنطقة وفي مشاكلها طوال الستينيات والسبعينيات، وكشاهد عيانٍ هنا في عمان لندوة فلسطين الثانية في شتبر 1970،

وكأحد المهتمين بالوثائق التي تربط الأمم بعضها بعضاً أُسرعت إلى قراءة الاتفاقية التي تمخضت عن الجولات الطوال التي عرفتتها العاصمة الفرويجية.

وقد شعرت منذ اللحظات الأولى بما كان يحتف بالمفاوضات من مناخ سياسي خاص، فرضه أولاً نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في تفكيك الاتحاد السوفييتي ... ثانياً، عملية حرب الخليج ومضاعفاتها المحزنة، يضاف إلى هذين العنصرين أن المعارضة لكل من الجانبين المتفاوضين كانت بالمرصاد، فهناك من يرمي المفاوضات الفلسطينية بأنه بصدد بيع الأرض! وهناك من ينعت المفاوضات الإسرائيلية بأنه يقدم وعداً ببلفور جديد للعرب! ولا بد أن نتصور في هذه الحال حذر كل فريق مما قد يقال عنه في اليوم الموالي!

فماذا عن مضامين ذلك الاتفاق؟

سنقرأ في مقدمة اتفاق أوصلو رقم 1 هذه الكلمات التي لا تخلو من دلالات:

سنجد أولاً كلمة «الشعب الفلسطيني» إلى جانب حكومة دولة إسرائيل ... وسنقرأ أن الطرفين يتفقان على أن الوقت حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة والسعي للعيش في ظل تعايش سلمي وبكرامة وأمن ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها.

سوف أترك مؤقتاً استعراض بقية المواد الواردة في الصلب لأعلق على بعض الكلمات الواردة في هذه المقدمة.

وأذكر على الخصوص كلمة الشعب الفلسطيني ... الكل يعرف أن هذه الكلمة ظلت مرفوضة طوال الأحاديث التمهيدية بين الأطراف المتفاوضة. بل إن عبارة الفلسطينيين كانت ممنوعة الاستعمال والتداول إلا على أساس الحديث عن التاريخ القديم!

وحتى الإدارة الأمريكية كانت ترفض استعمال كلمة الشعب الفلسطيني وبقي الحال على ما هو عليه إلى سنة 1988 عندما اجتمع المجلس الوطني الفلسطيني ... عندها أرسل الرئيس الأمريكي جورج بوش رسالة إلى جلالة الملك الحسن الثاني تحمل هدية إلى المجلس الوطني ... وكانت تلك الهدية تقول بأنه اعتباراً من تاريخه فإن الإدارة الأمريكية ستستعمل تعبير «الشعب الفلسطيني»

بدل كلمة الفلسطينيين.

وإذا ما أردنا أن نستزيد من الشواهد التاريخية الأقدم من هذه، فإننا نذكر أنه في عام 1921 عندما وصل إلى لندن بعض الفلسطينيين : منيف الحسيني وعيسى العيسى رفض تشيرشيل أن يستقبلهما بصفتهما يمثلان أي شيء، وإنما بصفتهما رجلين محترمين⁽¹⁾.

لقد كنت أحضر مؤتمرات الأمم المتحدة للأسماء الجغرافية طوال العشرين سنة الماضية فما أذكر أنني سمعت المندوب الإسرائيلي ينطق بكلمة الشعب الفلسطيني أثناء اصطدامنا معه حول تهويد الأسماء الجغرافية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشريف.

ومعنى كل هذا في نظر الملاحظين أن هناك طالع يُمن فيما يتصل بشرعية الوجود الفلسطيني لدى خصم الأمس القريب، وهذا في اصطلاح سياسة المراحل أمر لا يستهان به سيما ونحن نعلم عن الشعار الذي يرفعه خصوم السلام من أنه «لا يوجد شعب اسمه فلسطين وأن الإسرائيليين هم الفلسطينيون»⁽²⁾.

فإذا ما انتقلنا بعد هذا إلى المادة الأولى من اتفاقية أوصلو فسنجد أيضا أن هدف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ضمن عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط هو - من بين أمور أخرى - إقامة سلطة حكومية فلسطينية ذاتية انتقالية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات وتؤدي، كما تقول المادة المذكورة، إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242-338.

ولا بد أن نقف مع قراري مجلس الأمن رقم 242 ورقم 338 لنعرف مدى ما تعنيه عبارة تسوية دائمة تقوم على هذين القرارين :

يقول قرار مجلس الأمن رقم 242 الذي صدر بتاريخ 22 نونبر 1967 : إقرار مبادئ سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

إن مجلس الأمن :

إذ يعرب عن قلقه المستمر بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط، وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، والحاجة إلى العمل من أجل

سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمان.
وإذ يؤكد أيضا أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقا للمادة 2 من الميثاق.

1 - يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كل من المبدأين التاليين :

أ - انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي⁽³⁾ التي احتلتها في النزاع الأخير.

ب - إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام واعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي وحقوقها في العيش بسلام ضمن حدود أمنة ومعترف بها، حرة من التهديد بالقوة أو استعمالها.

2 - يؤكد الحاجة إلى :

أ - ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب - تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج - ضمان حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

وإلى جانب هذا القرار لمجلس الأمن يوجد القرار الذي يحمل رقم 338 بتاريخ 22 أكتوبر 1973 حول طلب وقف إطلاق النار والدعوة إلى تنفيذ القرار رقم 242 بجميع أجزائه، وهو يقول بالحرف :

إن مجلس الأمن :

1 - يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حاليا إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة، وإنهاء جميع الأشكال العسكرية فورا في مدة لا تتجاوز 12 ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن.

2 - يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً بعد وقف إطلاق النار بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 (1967) بجميع أجزائه.

3 - يقرر أن تبدأ فور وقف إطلاق النار وخلال مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

لقد قصدت من إيراد نص القرارين الأمميين كاملين إلى التذكير الجيد بمحتواهما لأخلص إلى تأكيد القول بأننا - من خلال قراءة مقدمة الاتفاقية مع مادتها الأولى - أخذنا نشعر بأن هناك تحولاً في مسار القضية، أي إن هناك اقتناعاً بأن مرحلة ما ينبغي اجتيازها للوصول إلى الحل النهائي.

وعند الوقوف مع المادة الثالثة التي تتحدث عن الانتخابات سنجد النص على أنها أي الانتخابات ستشكل خطوة تمهيدية انتقالية هامة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة... وتتخلص هذه الفقرة إلى المادة الرابعة التي تتحدث عن أن الطرفين يعتبران الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة ترابية واحدة يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية. ومعلوم أن مصطلح الفترة الانتقالية يعني فتح الأفق نحو الفترات الدائمة.

وفي الحديث عن المادة الخامسة المتعلقة بمفاوضات الوضع الدائم نقرأ هذه الفقرات التي ينتظر الجميع الحديث عن معالم طريقها، على أمل أن تكون الحلول لها في مستوى المصالحة التاريخية التي قرأنا عنها في المقدمة، لقد ورد في هذه المادة ما يلي :

من المفهوم أن المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس واللاجئون والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

وهذه هي القضايا الأساسية التي يتوقع الكل اقتحامها بكل ما تملكه الأطراف من شجاعة قوية ورغبة صادقة في بناء الثقة بين العناصر المتساكنة.

ولابد أن نشير هنا، ونحن في هذه المادة الخامسة التي تعالج في جملة ما تعالج قضية القدس، لابد أن نشير إلى المنبر الذي فتحتة المملكة المغربية في منظمة اليونسكو حول منزلة القدس عند المسلمين والمسيحيين واليهود. لقد عرف

هذا المشروع في اليونسكو وضمن أعمال اللجنة الدولية الحكومية للعقد العالمي للتنمية الاقتصادية، عرف تحت عنوان طريق الإيمان. وهو يهدف إلى تقريب الشقة بين الأطراف وتحسيسها أكثر بأنها كلّها على طريق واحد وهو طريق الإيمان⁽⁴⁾.

بعد هذا ننتقل إلى المادة السادسة من الاتفاقية، وهي التي تنص على نقل السلطة للفلسطينيين في طائفة من المجالات والحقوق التي لا صلة لها بالمجالات والحقوق السياسية أو الخارجية، ويفهم الملاحظون أن هذا لا يعني أن الباب مقفول نهائياً فيما يتصل بالمجالات والحقوق السياسية أو الخارجية مادامت الاتفاقية كلها تكتسي طابع المرحلة.

وإذا كانت المادة السابعة تتحدث عن المهام التي ستناط بالمجلس الوطني الفلسطيني في الفترة الانتقالية فإن المادة الثامنة تهتم بصفة خاصة ومفصلة بأمن الإسرائيليين على نحو ما تهتم المادة التاسعة بالشؤون العسكرية أثناء فترة الاتفاق الانتقالي.

ولما كان الجانبان يشعران بما قد ينشأ من خلاف عند تطبيق بعض البنود فقد اتفقا معا على إنشاء لجنة ارتباط مشتركة تُعنى بفض النزاعات التي تطرأ، بطبيعة الحال، على اتفاق مثل هذا الاتفاق.

وعندما اهتمت المادة الحادية عشرة بالتعاون الإسرائيلي الفلسطيني في المجالات الاقتصادية، وجدنا أن المادة تحيل على الملاحق التي تصب في البرامج التنموية سواء منها المحلية أو الإقليمية كذلك.

والحديث عن البرامج الإقليمية هو الذي يفسر لنا معنى حديث المادة الثانية عشرة عن الارتباط مع المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية اللتين – كما تنص المادة المذكورة – يقوم الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني بدعوتهما للمشاركة في إقامة المزيد من التعاون معهما... وهكذا نرى أن الاتفاق الثنائي يمهد لاتفاق متعدد الأطراف.

ولا بد أن لرجال الاقتصاد ما يقولونه في مغزى توسيع فضاء هذا التعاون ليشمل أربعة شعوب.

والحديث في المادة الثالثة عشرة عن تموضع القوات الإسرائيلية أي تبديلها من مكان إلى مكان اعتبر عند الملاحظين الذين ينظرون إلى الأمور نظرة

مستقبلية على أنه يجري مجرى الجلاء عن بعض القواعد العسكرية لاحتلالها قوات وطنية في انتظار الجلاء التام الذي يتفق عليه بعد أن تعود المياه إلى مجاريها.

وبعد أن تتحدث المادة الرابعة عشرة عن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا على ما يفصله الملحق الثاني الذي يعتبر أطول الملحق بما تضمنه من فقرات وما تفرع عن هذه الفقرات من عناوين تقصد إلى التقييد وتقييد التقييد، نلاحظ وكأن هذه المادة تزيد - مع الأسف - في تكريس فقدان الثقة وتهديد المصالحة المتحدث عنها في البداية.

إلى هنا تنتهي باختصار المواد التي يتألف منها اتفاق أوصلو رقم 1، فماذا عن اتفاق أوصلو رقم 2 الذي تنعت حصيلته بعض الجهات بأسوأ النعوت⁽⁵⁾ ؟ لقد كانت ديباجة هذا الاتفاق الذي حضر في طابا المصرية، على ما أسلفنا، كانت أكثر طولاً من مقدمة الاتفاق الأول، وكانت بدورها تؤكد العزم كذلك على وضع حد لعقود من التصادم، وعلى إقامة سلطة فلسطينية انتقالية للحكم الذاتي على أساس قراري مجلس الأمن سالف الذكر، كما تؤكد الديباجة - الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة.

وبعد أن تشير هذه الديباجة إلى اتفاق غزة أريحا وما تبعه من اتفاقيات تأتي الفصول الخمس لهذا الاتفاق بما تبعها من إحدى وثلاثين مادة وهي لا تختلف كثيراً عما سبقها من اتفاق⁽⁶⁾.

وفي استعراض لبنود الاتفاقية نشعر بأنها - بالرغم مما تتضمنه من بعض الإيجابيات إلا أنها ومن خلال الكثير من التعقيدات تبقى بعيدة عن روح بناء الثقة وبعيدة عن روح المصالحة التاريخية التي تحدثت عنها المقدمة والديباجة.

لقد حضرته، وأنا أقرأ اتفاق أوصلو وما تمر به من ظروف، فقرات من خطاب ألقاه جلالة الملك الحسن الثاني أمام هيئة الأمم المتحدة وهو يعالج ملف الشرق الأوسط يوم الثلاثاء 27 شتنبر 1983، وبالذات بعد غزو إسرائيل للبنان عام 1982.

عندها وجدنا جلالة الملك يطلب من الولايات المتحدة الأمريكية ومن الجمعية العامة لهيئة الأمم إعادة النظر في الاتفاق المبرم بين لبنان وإسرائيل، لماذا ؟ لسبب واحد، يقول جلالة الملك، هو «أنها أي الاتفاقية تدخل في إطار الاتفاقيات

السبعية كما يسميها الفرنسيون (Les conventions Léonniennes)، ومعنى الاتفاقية السبعية في المصطلح الدولي أنها الاتفاقية التي تنبني على مبدأ غالب ومغلوب... فإنه لا يمكن لشعبين أو دولتين تعيشان متجاورتين جنباً إلى جنب أن تبني المستقبل على الرمال! «يختم جلالة الملك.

لكل هذا أخذنا نشعر - أيها السادة - بمصير هذا الذي نسميه «المسلسل»... فإذا ما أضفنا إلى كل هذا عنصراً جديداً طرأ على الموضوع وهو موقف الحكومة الإسرائيلية الجديدة التي أخذت تردد ما أشرنا إليه في البداية من شعارات مخيبة، إذا ما أضفنا هذا العنصر فيظهر أننا أمسينا أمام السؤال الذي طرحه علينا راعي الأكاديمية.

وهنا نجد أنفسنا أمام عدد من المسلسلات أقربها في نظري هو المسلسل الذي أتصور أن المجموعة الدولية ستلجأ إليه إزاء إسرائيل، فإني - وربما كان التفاؤل يطغى على حكمي، أعتقد أن الأمم المتحدة ستختار في النهاية اتخاذ موقف يشبه الموقف الذي اتخذته بالأمس مع حكومة جنوب إفريقيا التي كانت تعامل أصحاب الأرض على أساس عنصري مقيت.

وفي هذه الحال نتوقع أن بعض الدول الغربية ستختار لها حلفاء جدداً في المنطقة لضمان مصالحها الاقتصادية، وستجد تطورات أخرى من شأنها أن ترغم إسرائيل على الانصياع لقرارات الأمم المتحدة، ومعنى هذا أنه لا مجال للعودة إلى الوراء بالنسبة لمسلسل السلام.

يبقى مع كل هذا أن نتساءل: هل إن المجموعة الدولية ستظل في موقفها الحازم إزاء تعنت إسرائيل وهل إن موقف الولايات المتحدة الأمريكية بالذات سيبقى إلى جانب المبدأ الذي يقول بالأرض مقابل السلام؟

لقد أصبح الرأي العام على درجة من الوعي الكامل بما يجري على الساحة سيما مع تطور أجهزة الإعلام المسموعة والمرئية التي تحمل إلينا كل يوم أصداً عما تعيش فيه المنطقة من تناقضات لم تعد لائقة بالمجتمع الدولي المتحضر الذي دعا وبالإجماع إلى التوجه بشجاعة نحو بناء مستقبل يضمن لكافة الأطراف الأمن والسلام.

الهوامش

- (1) Mahmoud Abbas Abou Mazen. Le chemin d'Oslo. Accords de paix israëlo-palestiniens, Dépôt légal premier semestre 1995. P. 282.
- (2) عبد الهادي صابر المتولي : نتنياهو في كتابه : «مكان تحت الشمس». مجلة الحرس الوطني (الرياض) العدد 171، أكتوبر - نوفمبر 1996. حسب صبرا عطا الله، نتنياهو، مجلة الشراع، نوفمبر، 1996.
- (3) لسبب خلل في الترجمة أو التحرير رسمت كلمة الأراضي على شكل أراض فأحدث ذلك بعض نقاش ...
- (4) تراجع الوثيقة حول دراسة جدوى بشأن مشروع طريق الإيمان تحت رقم Annex P5 Conf. 201 CL T - 92/7.
- (5) انوار سعيد : أوصلو 2 سلام بلا أرض رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : 95/10913 - علاء سالم اتفاق توسيع الحكم الذاتي : المضامين السياسية والمداولات الواقعية، مجلة السياسة الدولية عدد يناير 1996.
- علي أواميل : القضية الفلسطينية : الممكن سياسيا والمطلوب مبدئيا، (المنتدى) عمان شتنبير 1996.
- (6) Israel and Palestine Political Report N185 PP 6-10. Israel Foreign Ministry. Israel Information Service Gopher, Jerusalem.

أسباب إخفاق عملية سلام الشرق الأوسط والسبيل إلى السلام

أحمد صدقي الدجاني

بلوغ السلام غايةٌ تستحق العمل من أجلها، وبذل أقصى الجهود، وتكتسب هذه الغاية أهمية مضاعفة حين تكون الأرض التي تعاني من ويلات الحرب والصراع، لها مكانتها الروحية في قلوب المؤمنين في مختلف أنحاء المعمورة، ويكون لموقعها الاستراتيجي تأثيره على دائرة عالمية واسعة، ويكون الصراع الناشب عليها ممتداً لأكثر من قرن اكتوبر بناره شعبها عبر خمسة أجيال ؛ كما هو الحال في فلسطين بقدرتها ومقدساتها التي تهفو لها أرواح أتباع الديانات السماوية، وبموقعها في قلب العالم القديم، وباستهداف الاستعمار الاستيطاني الصهيوني لها منذ أكثر من قرن.

يا له من سؤال موحٍ يستنفذ الطاقات لبلوغ السلام في فلسطين وما حولها، ويدعو الى إمعان النظر وإعمال الفكر والعمل بدأب، هذا السؤال الذي تفضل راعي أكاديمية المملكة المغربية بعرضه على أنظار أعضائها للدراسة والتحليل : وماذا لو أخفقت عملية السلام في الشرق الأوسط ؟

ل طرح هذا السؤال في خريف عام 1996 وقعُ خاص، فكأنه يقرع جرساً ضخماً له رنين قوي، وكأن صدى الرنين يتردد متتابعاً متلاحقاً منبهاً ومنذراً.

يكتسب السؤال هذا الوقع الخاص من الواقع الذي تعيشه عملية التسوية الجارية التي أطلق عليها مُصمِّمها وراعيها اسم عملية سلام الشرق الأوسط. فهي تعيش اليوم بعد مضي خمسة أعوام على الشروع فيها أزمة مستحكمة تنذر

بتفجر، وتبدو في نظر غالبية أعضاء الأسرة الدولية هشة، ولم يعد لتأكيدات راعيها بأنها قادرة على الصمود أثرٌ فعال، بل إن نغمة تأكيدات هذا الراعي تشي بما يعتل في نفسه من شك فيها، كما بدا ذلك واضحاً في حديث وزير الخارجية الأمريكي وارين كريستوفر عنها أمام المؤتمر الاقتصادي بالقاهرة يوم 12/11/1996. وفي ظل هذا الواقع تستمر معاناة الشعب العربي الفلسطيني وتتصاعد، وكذلك شعوب الأمة العربية؛ بفعل استمرار الاحتلال جاثماً على فلسطين والجولان السورية وجنوب لبنان، وتتفاقم أخطار ممارسات المحتل الاسرائيلي على المنطقة وعلى نفسه - وهو فيها - مهددةً يهوداً كثيرين أيضاً.

الجواب عن هذا السؤال الموحى يأخذ بعين الاعتبار هذا الواقع الذي تعيشه عملية التسوية الجارية، ويستلهم من مكان انعقاد هذه الدورة في عمان عاصمة الأردن على مشارف القدس ونهر الأردن وغوره ومدن فلسطين وقراها ونجوعها، عبر تاريخ حافل وحقائق الجغرافية السياسية للمنطقة.

إسهامي المتواضع في محاولة الإجابة عن السؤال الموحى المطروح هو في البحث عن أسباب إخفاق «عملية سلام الشرق الأوسط» وفي السبيل الموصل الى السلام الحقيقي. ونقول «الحقيقي» لأن اقتناعاً سائداً في المنطقة في أوساط طرفي الصراع العربي الصهيوني كليهما، وبين كثير من المعنيين في عالمنا، بأن ما أثمرته هذه العملية هو «سلام أوهام» ليس له من السلام إلا اسم أسيء استخدامة فألقى ظلالاً سوداء على نور «السلام الحقيقي».

أجد لزاماً عليّ، بين يدي طرح هذا الإسهام، أن أذكر أنه يتضمن عسارات أبحاث كتبتها على مدى الأعوام الخمسة الماضية متتبّعاً فيها بالدراسة والتحليل عملية التسوية الجارية على الصعيدين النظري والعملي، من موقع العلم وموقع الممارسة؛ وضمنت هذه الأبحاث في كتابي «لا للحل العنصري في فلسطين.. شهادة على مدريد و أوسلو»، وكتابي «في مواجهة نظام الشرق الأوسط» اللذين صدرا في عام 1996، وفي كتاب ثالث تحت الطبع «أزمة الحل العنصري والسبيل الى الحل الديمقراطي والسلام». كما أجد لزاماً عليّ أيضاً أن أذكر بأن كاتب هذا البحث هو واحد من أبناء فلسطين الذين أخرجوا من ديارهم ولا يزال يحال بينهم وبين ممارستهم الحق في العودة إلى الوطن والحق في تقرير المصير. ومقصدي من هذا الذكر وهذا التذكير وضع ما جاء فيهما في الاعتبار توخياً لموضوعية البحث العلمي التي يحرص عليها كاتب البحث. وهو متطلع إلى أن

يغتني بحصيلة ما يطرحه زملاؤه الأفاضل في بحوثهم بعقل مفتوح يؤمن أن الحقيقة ضالة المؤمن أينما يجدها يُقبل عليها، مبتهجاً بهذه الفرصة لتلاقح أفكار علماء أجلاء التي توفرها هذه الدورة حول هذا الموضوع الحيوي من أجل تحقيق السلام.

في معالجة موضوع بحثنا نقوم أولاً بالتعرف على عملية سلام الشرق الأوسط وتشريحها واستحضار مسارها. ونقوم ثانياً بالنظر في المعيار العملي الأخلاقي النابع من الشرعية الدولية الذي نعتمده في الحكم لها أو عليها ورؤية كيف أن قياسها بهذا المعيار يحكم عليها بالإخفاق. ثم نقوم ثالثاً بالبحث عن أسباب إخفاق هذه العملية في نصوص الاتفاقات المبرمة وفي تطبيقها العملي على أرض الواقع. ونقوم رابعاً بالنظر في السبيل إلى السلام، وطرح أفكار حول ما ينبغي أن يكون عليه الأساس في عملية سلام حقيقي تصل بنا إلى الحل الديموقراطي لقضية فلسطين الذي يقضي على مرض العنصرية وما يسببه من معاناة. ونمهد لذلك كله بإلغاء «نظرة طائر» على واقع عملية التسوية الجارية وأزمته المستحكمة، لنرى حصادها في سنوات خمس .

واقع عملية سلام الشرق الأوسط وحصادها

من المناسب أن نبدأ الحديث عن هذا الواقع وهذا الحصاد برؤية مصمم العملية وراعيها الأمريكي لهما. ولدينا على هذا الصعيد نص حديث جداً أدلى به وزير الخارجية الأمريكي في المؤتمر الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يوم 1996/11/12، قال فيه مشيراً إلى الواقع «إن الاحتفاظ بالواقع الحالي يمثل خطراً على المستقبل، وكل طرف يجب أن يعلم بذلك». ثم قال مشيراً إلى الحصاد «هناك مكاسب تاريخية يجب الحفاظ عليها»، مكاسب تستطيع الأطراف البناء فوقها. هناك اتفاقان تاريخيان بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وهناك محاولات لوضع حد للإرهاب. هناك اتفاقية سلام بين إسرائيل والأردن، وسلسلة جديدة من الاتصالات الدبلوماسية والتجارية بين إسرائيل وجيرانها العرب. وهناك فرصة لإحلال السلام الشامل الذي يعم سوريا ولبنان، ويتعين تحقيق السلام في النهاية لكي تتمتع المنطقة بالأمن الحقيقي. كما أن الدعامة الأساسية للسلام مازالت راسخة، وتتمثل في معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل. ويمكننا أن نرى إلى أي حد وصلنا إذا ما نظرنا إلى هذا المؤتمر الاقتصادي بالرغم من النكسات والشكوك التي صادفتنا في الأشهر الأخيرة.

واضح من هذا النص أن الرؤية الأمريكية تستشعر خطر الواقع الحالي، وهي أيضاً تقر بوجود مناخ محيط بعملية التسوية مفعم بالشكوك، وتعترف بحدوث نكسات. ولكنها في الوقت نفسه تتحدث عن حصاد إيجابي لهذه العملية، وعن مكاسب، تصفها بأنها تاريخية، تحققت ويمكن البناء فوقها تتمثل بما أبرم من اتفاقات ومعاهدات، وبمحاولات لوضع حد للإرهاب، وهي تشير إلى اغتيال رابين وإلى أعمال العنف الأخيرة، ولكنها تعتبر «أن عملية السلام أبدت قدرتها على الصمود» لأن «الفلسطينيين ملتزمون بمواصلة التفاوض وبالوفاء بما التزموا به من قبل»، على حد قول السيد كريستوفر، وتعتقد أن الأطراف يمكن أن يتقدموا إلى الأمام لتحقيق ما اتفق عليه في مدريد. وهكذا نجد الولايات المتحدة الأمريكية لاتزال تتجنب رؤية حقائق كثيرة في واقع عملية التسوية الجارية وترفض الاعتراف بالأزمة المستحكمة التي تعاني منها هذه العملية، الأمر الذي يعيق قيامها بمراجعة لها. ومن هنا تأتي أهمية رؤية حقائق الواقع القائم التي تتجلى من خلالها أزمة العملية على صعد عدة.

تتجلى الأزمة المستحكمة لهذه العملية بعد مضي خمس سنوات ونيف على الشروع فيها، على صعيد المفاوضات، وها نحن نرى اليوم التفاوض الذي هو جوهر هذه العملية متوقف منذ شهور على الصعيد الإسرائيلي السوري فيما يخص الجولان المحتل. ولم يحدث الشروع فيه على الصعيد الإسرائيلي اللبناني فيما يخص جنوب لبنان المحتل. وهو على الصعيد الإسرائيلي الفلسطيني مشغول بجزئية إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الخليل التي عمدت الحكومة الإسرائيلية السابقة بقيادة العمل إلى تأجيل تنفيذ الاتفاق الذي تم بشأنها، ثم جاءت الحكومة الإسرائيلية الجديدة بقيادة الليكود لتطالب بتغيير الاتفاق. واستتبع هذا التعثر في المفاوضات بشأن الخليل وقف تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في مناطق (ب) و(ج) من الضفة الغربية المحتلة. كما تأجل الموعد المحدد المتفق عليه للبحث في بنود الوضع النهائي، وهي القدس والأجئون والاستيطان والحدود.

وتتجلى هذه الأزمة بشكل حاد على صعيد تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من خلال التفاوض. فالاتفاقات الإسرائيلية الفلسطينية التي أبرمت في واشنطن يوم 13/9/1993 ثم في القاهرة يوم 4/5/1994 ثم في واشنطن يوم 28/9/1995 شهدت مماطلة الطرف الإسرائيلي في تنفيذ بنود أساسية فيها. وذلك منذ أعلن إسحق

رابين رئيس الحكومة الإسرائيلية الذي وقعها بنفسه، في وقت مبكر، أنه لن يجري التقيد بالجدول الزمني المحدد للتنفيذ فليس هناك موعد مقدس. وهكذا تأجل تنفيذ عدد من الأمور المتفق عليها.

وتتجلى هذه الأزمة بشكل أكثر حدة في انتهاك الاتفاقات فيما يخص عدم فرض أمر واقع بشأن موضوعات المفاوضات النهائية. فقد استمر الاستيطان الاستعماري الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 ولا يزال مستمراً بدون إعلان أحياناً وإعلان هادئ أحياناً في عهد حكومة العمل، وبمجاهرة في عهد حكومة الليكود الحالية. واغتصاب القدس بتهديدها والعمل على إخراج أهلها العرب مسلمين ومسيحيين وتهديد الأماكن المقدسة قائم على قدم وساق، وما قصة النفق في حرم المسجد الأقصى الا مثلاً واحداً سبقه مثل الحرم الإبراهيمي ومثل عدد من الكنائس. وما الإجراءات الأخيرة للتضييق على المسلمين والمسيحيين العرب أهل القدس الا حلقة في سلسلة متصلة الحلقات تستهدف تهويد القدس الشرقية، كما حدث عام 1948 مع القدس الغربية وأهلها والأماكن المقدسة فيها وأشهرها ضريح النبي داود.

لعل أكثر مظاهر أزمة عملية التسوية الجارية حدة ما نراه على أرض الواقع من مضاعفاتها وتداعياتها. فهذه العملية التي تحمل اسم «السلام» ويتكرر هذا اللفظ فيها مرات ومرات، لم توقف «العنف» بل نفخت في أواره وصعدته، ويكفي أن نشير إلى «جولد شتاين» ومذبحة الحرم الإبراهيمي فجر يوم جمعة رمضان من عام 1414هـ، 1994/2/25م، التي راح ضحيتها عشرات من الشهداء المصلين، وإلى أمثالها من جرائم المستعمرين المستوطنين الصهاينة ضد مدنيين عرب عزل وقتلهم بالدم البارد، لنستحضر «الإرهاب الصهيوني الاستيطاني»، وأن نشير إلى مذبحة قانا التي أقدم عليها الجيش الإسرائيلي بأمر رسمي أثناء عدوان عملية «عناقيد الغضب» في ربيع عام 1996، إزاء مدنيين لبنانيين لجأوا إلى مقر تابع للأمم المتحدة، في عهد حكومة العمل الإسرائيلية برئاسة شيمون بيريز. وما أسرع أن تتداعى إلى الخاطر العملية التي قامت بها الحكومة الإسرائيلية برئاسة إسحاق رابين في الأسبوع الأخير من شهر تموز - يوليو 1993 ضد لبنان، مستهدفة تهجير مائتي ألف لبناني، واستمرت أسبوعاً بطوله بهدف القضاء على المقاومة اللبنانية للاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان. ويكفي أيضاً أن نشير على صعيد الممارسات الإسرائيلية الرسمية تجاه أبناء فلسطين في

الأراضي المحتلة إلى ما يقوم به حرس الحدود من قتل جهرًا وبدم بارد في ملاحقاتهم، وإلى ما يقوم به زملاؤهم «المستعربون» الذين يتخفون في ثياب عربية من قتل سرًا لشباب الانتفاض، وإلى ما يقوم به الجيش الإسرائيلي من تعذيب للمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، لنستحضر «الإرهاب الإسرائيلي الصهيوني الرسمي». ونشير أخيرًا إلى هذا الحصار المضروب على الشعب العربي الفلسطيني في الضفة والقطاع منذ 1996/2/26 لإنهاكه اقتصاديًا وتجويعه. ويتتالى صدور التقارير التي تبين مدى الإنهاك الاقتصادي الذي حدث في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية، واتساع دائرة الفقر الذي يصل حد المسغبة والجوع بين الشعب العربي الفلسطيني فيها.

حين نركز النظر على الأرض والمياه ونحن نتعرف على حقائق الواقع القائم، لنرى ماذا تحقق على صعيدهما مما وعدت عملية التسوية الجارية به من إنهاء الاحتلال في الأراضي العربية المحتلة عام 1967 واسترجاع الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، ومنها حقّه في مياه أرضه: يفاجئنا المنظر الذي نراه بما فيه من تعقيدات وأوضاع شاذة وتناقضات واحتلال لايزال جاثماً على أكثر من 90% من الأرض ونهب لأكثر من 85% من المياه. ونعود كي نستطيع لمّ شتات مانراه والإحاطة بمنظر الواقع القائم إلى الخرائط التي تم توقيعها يوم إبرام اتفاقية غزة - أريحا في القاهرة في 1994/5/4.

أولى هذه الخرائط هي لقطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، أي لحوالي 20% من مساحة أرض فلسطين الجغرافية. ومبين عليها القرى والمدن الفلسطينية التي يسكنها الفلسطينيون العرب مصنفةً إلى قرى تضم أقل من ثلاثة آلاف نسمة وأخرى تضم بين ثلاثة آلاف وستة آلاف نسمة ومدن تضم أكثر من ستة آلاف نسمة. ومبين عليها أيضاً المستعمرات الاستيطانية الصهيونية مصنفةً إلى مستعمرات قليلة السكان وأخرى مهمة (كذا!) وثالثة ذات كثافة سكانية. ثم مبين على الخريطة الطرق الدائرية ونقاط مراقبة فلسطينية إسرائيلية للسيارات. وهذه الطرق مصنفة إلى طرق إسرائيلية وأخرى فلسطينية. وأخيراً تبين الخريطة تنظيم الأراضي بعد توقيع الاتفاق الذي صنفها إلى أراضي حكم ذاتي تحددت بموجب اتفاق «أوسلو» عام 1993، وأراضي مناطق (أ) و(ب) و(ج) التي يحددها اتفاق «أوسلو 2». والأولى (أ) وهي المدن كثيفة السكان يعاد انتشار القوات الإسرائيلية فيها لتدخل ضمن الحكم الذاتي الانتقالي المحدود للسلطة الفلسطينية.

والثانية (ب) تدار إدارة مشتركة فلسطينية إسرائيلية. والثالثة (ج) يسيطر عليها الإسرائيليون. وهناك أراضي القدس الشرقية لايشملها الاتفاق مؤقتاً، وقد حددت بلون أبيض. ونصل من المقارنة بين ما حددته هذه الخريطة المعتمدة وما نراه على أرض الواقع إلى أن الأراضي التي دخلت حتى اليوم في إطار الحكم الذاتي في المحدد هي 60% من مساحة قطاع غزة البالغة 360 كم² و 57 كم² في منطقة أريحا بالضفة الغربية وست مدن عربية هي جنين وطولكرم ونابلس وقلقيلية ورام الله وبيت لحم دون الخليل. ومساحة هذه جميعها لاتصل الى 0,02% من مساحة الضفة الغربية المحتلة عام 1967، وعليها حوالي مليون ونصف نسمة من أبناء فلسطين. ولايستطيع هؤلاء ومليون آخرون من إخوانهم التصرف بأكثر من 20% من مياه هذه الأراضي المحتلة.

لعل من أكثر ما يلفتنا في الخريطة وتنفيذها على أرض الواقع خلال الأعوام الثلاثة التي مضت على توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، هو شبكة الطرق، فقد تم شق مئات الكيلومترات من الطرق الدائرية في الضفة الغربية، تدور حول المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية ليستخدمها العرب في تنقلاتهم بين المدن والقرى، وتصل بين هذه المستعمرات ليستخدمها المستوطنون الإسرائيليون. وأقدمت الحكومة الإسرائيلية على مصادرة آلاف الدونمات من الأراضي العربية وقلع آلاف الأشجار لهذا الغرض. ونلاحظ على أرض الواقع أن الطريق الواصل بين قطاع غزة ومنطقة أريحا والضفة الغربية بعامة مغلق. ونعود إلى إحدى خرائط الاتفاق الخاص بغزة وأريحا وعنوانها «الممرات الآمنة بين قطاع غزة ومنطقة أريحا» وتحمل رقم 3، فنجد أنه جرى رسم هذه الممرات على الورق بما يناسب حقائق الاستيطان الإسرائيلي ومتطلبات توسعه؛ وبالرغم من هذا فإنها لم تفتح للاستعمال. ويلفتنا بقوة أشد عدد نقاط المراقبة والتفتيش في كل من قطاع غزة والضفة الغربية فنعود إلى الخريطة رقم 5 الخاصة بمواقع الشرطة الفلسطينية في القطاع، فنجد العشرات منها. وتنتهي بنا هذه النظرة على الواقع إلى رؤية كيف يعيش العرب الفلسطينيون في وطنهم المحتل عام 1967 في معازل تذكرنا بالبانتوستانات التي كانت في جنوب إفريقيا إبان حكم الاستعمار العنصري لها، وكيف تم عزل القدس تماماً عن الضفة الغربية، وكيف بقيت «المعابر» إلى أراضي الحكم الذاتي ومنها بيد سلطات الاحتلال الإسرائيلي في رفح بين مصر وغزة وفي جسر أريحا بين الأردن وأريحا وفي بيت حانون بين غزة وفلسطين المحتلة عام 1948، مع وجود واجهة من الشرطة الفلسطينية فيها.

ونركز النظر على الحقائق الخاصة بالسلطة الفلسطينية، وفي اعتبارنا أن إقامة الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود هو من أهم ما يشار إليه عند الحديث عن عملية سلام الشرق الأوسط. وهنا نرى أن هذه السلطة قامت في صورة إدارات تدير ذاتياً ضمن الصلاحيات التي خولتها لها الاتفاقات مجالات التعليم، والثقافة، والصحة والشؤون الاجتماعية والضرائب والسياحة، ولها «رئيس» تم انتخابه بالاقتراع المباشر «ومجلس» منتخب يعمل في حدود الصلاحيات المنصوص عليها في الاتفاق. ولهذه السلطة قوات شرطة لها مهام محددة لحفظ «الأمن» في مناطق الحكم الذاتي وفقاً لما نص عليه الاتفاق. ونلاحظ أن هذه السلطة تطلق على «الإدارات» اسم «وزارات» وتسمى «المجلس المنتخب» «المجلس التشريعي». وقد مكن الاتفاق من عودة عدد من قيادات العمل الفلسطيني من أعضاء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية القيادية يعدون بالمئات ومعهم حوالي عشرين ألفاً من أفراد جيش التحرير الوطني الفلسطيني وأسرههم للإقامة في الداخل، مما أوجد حقيقة جديدة على أرض الواقع. ونتأمل فيما قامت به هذه السلطة على صعيد إدارة مناطق الحكم الذاتي في حدود «سلطاتها» فنجد أنها تحاول جهد استطاعتها معالجة المشكلات الحادة التي خلفها لها الاحتلال العسكري الإسرائيلي على صعد البنية الأساسية والصحة والتعليم والأشغال، ولكن يدها مغلولة بفعل اعتمادها على المنح الخارجية في المقام الأول في ميزانيتها، وبحكم قيود الاتفاقات، وبتأثير التسلط الإسرائيلي المستمر الذي يتجسد في ضغوط مختلفة. وقد أسهمت هذه الضغوط على الصعيد الأمني خاصة في جعل سجل السلطة فيما يتعلق بحقوق الإنسان مقلقاً، الأمر الذي أثار نقد جماعات حقوق الإنسان في الداخل والخارج، وسبب سخط قطاع واسع من الشعب العربي الفلسطيني، فكان أن أوصل السلطة إلى «مراجعة» بدأت تؤتي ثماراً. وتبدو لنا ونحن نرى هذه العودة لأفراد السلطة للإقامة في الداخل مفارقة حادة تتمثل في عدم تنفيذ الاتفاق بشأن عودة النازحين من أبناء فلسطين الذين أُخرجوا من ديارهم عام 1967، ويقدر عددهم ببضع مئات آلاف نسمة، حيث لم يعد منهم حتى الآن إلا أفراد معدودون.

التعرف على عملية «سلام الشرق الأوسط» وتشريحها واستحضار مسارها

عملية «سلام الشرق الأوسط» هي عملية سياسية قامت الولايات المتحدة

الأمريكية بوضع «تصميمها»، ثم «برعايتها» بمشاركة رمزية من الاتحاد السوفييتي السابق ثم روسيا الاتحادية، هدفها المعلن هو «إيجاد حل لقضية فلسطين وتسوية الصراع العربي الصهيوني وصولاً إلى سلام في المنطقة يحكمه «نظام إقليمي» جديد؛ بدأ الشروع فيها بعقد مؤتمر مدريد يوم 1991/10/30 خارج إطار الأمم المتحدة، وحمل هذا المؤتمر اسم مؤتمر «سلام الشرق الأوسط» الذي ورد ذكره في رسالة التطمينات الأمريكية لإسرائيل يوم 1991/10/18، وشارك في المؤتمر أطراف الصراع بحضور مراقبين.

حين نقوم بتشريح هذه العملية، نستحضر بداية أن لعملية التسوية السياسية أربعة عناصر هي الإطار المرجعي والأساس والأطراف والخطوات. ونلاحظ فيما يخص العنصر الأول «الإطار المرجعي» أن «مُصمم» العملية الأمريكي جعله «مؤتمراً دولياً» يعقد بعيداً عن المنظمة الأممية مفتقداً من ثم مرجعية الشرعية الدولية ممثلة في الميثاق الأممي والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والقانون الدولي، ومعتمداً مرجعيته الخاصة به التي حددها مصمم العملية الأمريكي وألزم الأطراف العربية بقبولها، بعد أن استلهم جلّ مطالب إسرائيل وضمنها فيها.

نلاحظ فيما يخص العنصر الثاني وهو «الأساس» أنه قراراً مجلس الأمن رقم 242 ورقم 338. والثاني يتضمن اعتماد التفاوض، أما الأول فينص في مقدمته على مبدأ عدم «جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة» ويتعامل مع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام 1967، ويدعو إلى الانسحاب منها، وإلى ضمان أمن جميع دول المنطقة، وإيجاد تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين. وهو يتسم في صياغته بالغموض فيما يخص الأراضي المعنية وهل هي أراض كما في النص بالانجليزية أم الأراضي كما في النص بالفرنسية، وفي المقصود بالأمن، وفي من هو معني بمصطلح اللاجئين. وقد تعذر تطبيقه منذ صدوره في خريف 1967. وقد اختار مصمم العملية الأمريكي هذا القرار من بين العديد من القرارات الدولية التي تحدد الحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني وتعالج قضية فلسطين بأجزائها الأربعة، الجزء المحتل عام 1948، والجزء المحتل عام 1967، والقدس، وحق اللاجئين في العودة، بالرغم من أن هذا القرار كان خاصاً بإزالة آثار حرب حزيران - يونيو 1967 ويخاطب الدول الأطراف، ولم يكتف المصمم الأمريكي بذلك، بل قبل وجهة النظر الإسرائيلية في

أن لهذا القرار تفسيرات مختلفة ويحق لكل طرف أن يتمسك بتفسيره. وكانت الحكومة الإسرائيلية قد أعلنت مراراً من قبل أنها أكملت تنفيذه بانسحابها من سيناء المصرية بعد إبرام معاهدة 1989 مع مصر. وسجلت الولايات المتحدة كتابة في رسالة التطمينات الأمريكية للحكومة الإسرائيلية أن هذه التفسيرات ستعرض أثناء المفاوضات. واكتفت لتهدة الأطراف العربية بطرح شعار «الأرض مقابل السلام» مخضعة مبدأً عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة للمساومة بين صاحب الأراضي والقائم باحتلالها وفرض الأمر الواقع فيها. وهكذا بدأ «أساس» عملية سلام الشرق الأوسط واهياً لا يمكن البناء عليه. وها هي خمس سنوات مضت على مدريد ولم تُسلم إسرائيل بأن هذا القرار يلزمها بالانسحاب من الجولان. كما لم تقبل بتنفيذ القرار 425 القاضي بانسحابها من جنوب لبنان. ومما زاد الطين بلةً على صعيد هذا العنصر «الأساس» أن راعي العملية الأمريكي اتخذ من موافقة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية على اتفاق أوسلو عام 1993، مبرراً لاعتبار الأراضي المحتلة عام 1967 في الضفة والقطاع «أراضٍ متنازع عليها» وليست محتلة متبنيًا وجهة النظر الإسرائيلية. وهكذا صارت الوثائق الأمريكية تسميها «الأراضي» بدون أي ذكر لانتمائها الفلسطيني تماماً كما فعلت من قبل مع أراضي سكان أمريكا الأصليين «الهنود الحمر». وفتحت بذلك الباب أمام إسرائيل لتفرض أمراً واقعاً في هذه الأراضي بإقامة المستوطنات فيها، ولتتنصل من الانسحاب منها مادامت ليست محتلة (!)، وتتفاوض من موقع القوة مطالبةً بأجزاء كبيرة منها.

نقف أمام العنصر الثالث في «عملية سلام الشرق الأوسط» وهو الأطراف، فنلاحظ أن مصمم العملية الأمريكي عمد إلى الالتفاف على التمثيل الفلسطيني فيها، فأبى التعامل مع الممثل الشرعي للشعب العربي الفلسطيني وهو منظمة التحرير الفلسطينية، وتحدث عن فلسطينيين يفوضون إسرائيل، وتتم دعوتهم كجزء من وفد فلسطيني أردني، وحدد أنهم من «المناطق» ويوافقون على مفاوضات على مسارين وبمراحل ويعلنون أنهم على استعداد للعيش بسلام مع إسرائيل. وبما أنه كان يعلم استحالة وجود فلسطينيين مفوضين بدون موافقة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، فقد وضع في «تصميمه» أن يحصل هؤلاء على ضوء أخضر من قيادة المنظمة، متبنيًا رأي هنري كيسنجر الذي جاء في ورقته «برنامج عمل لما بعد الحرب» المنشور في مجلة نيوزويك يوم 1991/1/28. وقد لبي مصمم العملية الأمريكي في تصميمه الطلب الإسرائيلي في أن تتفاوض إسرائيل

مع كل طرف عربي على حدة، وكان قد وفى من قبل بتعهده لإسرائيل أن تتفاوض من موقع القوة، بحيث تتفوق قوتها على الأطراف العربية مجتمعة، ولم يكن من غير المتوقع مع تصميم هذا العنصر على هذه الشاكلة أن تتعثر المفاوضات على المسار الفلسطيني الأردني، فكان أن عمد «الراعي» الأمريكي إلى تشجيع إجراء مفاوضات أوصلو السرية بين الحكومة الإسرائيلية وقيادة المنظمة، ورأينا كيف اضطرت قيادة المنظمة إلى قبول ما «أملته» إسرائيل من شروط عليها لتعترف بها ممثلاً لشعب فلسطين، وتبرم معها «اتفاق إعلان مبادئ لإقامة حكم ذاتي انتقالي محدود في قطاع غزة والضفة الغربية» في 13/9/1993.

نصل إلى العنصر الرابع في العملية وهو خطواتها، فنجد أن المصمم الأمريكي حدد بداية فترة ثلاث سنوات تكون إسرائيل طوالها مطلقة اليد في الأراضي العربية المحتلة، وعمد إلى تأجيل البحث في موضوعات القدس والاستيطان واللاجئين والحدود حين تم إبرام اتفاق أوصلو، وباشر منذ انعقاد مؤتمر مدريد إجراء مفاوضات متعددة الأطراف تستهدف إقامة نظام إقليمي جديد يكون لإسرائيل فيه مكان خاص وهو نظام الشرق الأوسط، ويعنى هذا النظام الذي جرى إعداده في معهد الشرق الأوسط بجامعة هارفارد خلال الثمانينات، بستة مجالات شرحها شيمون بيريز في مقال كتبه بالعربية بعنوان «عصر جديد لا يطيق المتخلفين ولا يغفر للجهلة»، ثم في كتاب أصدره عن نظام الشرق الأوسط، وهذه المجالات هي الاقتصاد والتسليح والبيئة والسكان وأنظمة الحكم وتوزيع الثروة. وهناك لكل منها تصور إسرائيلي لما ينبغي أن يكون عليه الوضع في المنطقة ودور خاص لإسرائيل تؤديه فيه، وقد أعطى راعي العملية الأمريكي اهتماماً كبيراً في أعقاب انعقاد مؤتمر مدريد لاجتماعات لجان المفاوضات المتعددة الأطراف المختصة بهذه المجالات، وأقنع أكثر من ثلاثين دولة بالمشراكة فيها، وأحاطها بإعلام مكثف، ثم لم تلبث قوة الدفع لها أن تضاءلت تدريجياً، وكان طرفان عربيان هما سوريا ولبنان قد قاطعاها.

يدعونا ما تبين لنا من تشريح «عملية سلام الشرق الأوسط» إلى البحث عن منطلقها لتزداد فهماً لها، ويوصلنا هذا البحث إلى أن «مصمم» العملية الأمريكي انطلق في تصميمه لها من فرضيتين لم تثبت بعد صحة أي منهما، الأولى هي أن مجرد الإتيان بأطراف الصراع للجلوس على مائدة التفاوض كفيل بتوفير قوة دفع ذاتية لعملية التسوية وبإذابة الجليد القائم بين الأطراف وبتوصيلهم إلى اتفاقات،

وقد شكك سياسيون وعلماء سياسة أمريكيون بصحة هذه الفرضية، ومنهم جورج بول وكيل وزارة الخارجية الأسبق والفرضية الأخرى هي أنه في حال تعثر المفاوضات والاقتراب من وصولها طريقاً مسدوداً، فإن بإمكان راعيي المؤتمر، وأحدهما بخاصة وهو الأمريكي، التدخل من موقع «الحكم» لحسم الأمر. وكان هنري كيسنجر من الذين انطلقوا من هذه الفرضية في ورقته «برنامج عمل لما بعد الحرب» التي سبقت الإشارة إليها في معرض تشديده على أن «تتم عملية التسوية للصراع العربي الصهيوني بعيداً عن الأمم المتحدة، كي لا تستدرج الولايات المتحدة بتأييدها إسرائيل إلى موقع الخصم» -على حد قوله - «وأن تتولى هي رعاية العملية مع الاتحاد السوفييتي لتصبح حكماً». وواضح أن ماجرى في السنوات الخمس منذ مدريد لم يثبت صحة هذه الفرضية. وقد رأينا كيف بدت قدرة الولايات المتحدة على «الحسم» في نقاط الخلاف في المفاوضات بين الطرفين محدودة جداً لأسباب مختلفة داخلية وخارجية.

بقي علينا في معرض تعرفنا على «عملية سلام الشرق الأوسط» أن نستحضر مسارها عبر خمس سنوات من عمرها، والحقيقة التي تبرز لنا من خلال استحضار هذا المسار أنه متعثر، وأن العملية كانت بحاجة إلى قوة دفع يوفرها لها راعيها كي تستمر وذلك بطرح أفكار جديدة، وأن هذه الأفكار الجديدة كانت حين يجري تطبيقها تولد مضاعفات ويكون لها تداعيات تزيد في تعقيد العملية.

لقد بدأ التعثر في المسار في أعقاب انعقاد مؤتمر مدريد مباشرة، بفعل طريقة تعامل رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك إسحق شامير مع عملية التسوية؛ وهو الذي صرح بعد تسعة شهور من الشروع فيها حين فشل في الانتخابات الإسرائيلية أنه كان عازماً على إبقاء التفاوض عشر سنين والمضي أثناء ذلك في الاستيطان حتى لا يبقى شيء يتفاوض عليه، واستوجب هذا التعثر أن يقوم وزير الخارجية الأمريكي آنذاك جيمس بيكر بزيارة للمنطقة بعد نجاح إسحق رابين في انتخابات صيف عام 1992، يحاول فيها «رتق خروق العملية»، حاملاً معه مشروعاً وصفته الإذاعة الإسرائيلية بأنه عملية سياسية كبرى. وقد تضمن هذا المشروع نقاطاً ست أولها «أن تلتزم إسرائيل بوقف الاستيطان في الأماكن المكتظة بالسكان العرب في المناطق مقابل تقديم ضمانات القروض لإسرائيل التي تبلغ قيمتها عشرة مليارات دولار». وتضمنت النقاط الأخرى واحدة تتعلق بالقدس تحول قضيتها إلى مجرد «أماكن عبادة» وتساوم على ذلك أيضاً بضرورة إلغاء

المقاطعة العربية للشركات الأجنبية التي تتعامل مع إسرائيل، وفي النقاط الباقية حديث عن وقف الانتفاضة مقابل التزام إسرائيل بتحديد موعد نهائي لإجراء انتخابات، وحديث عن فصل للقوات رمزي من الجولان. ودعا هذا المشروع الى خاطر المشروعات الأمريكية المتتالية المماثلة التي طرحتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ عام 1967، والتي كانت تؤدي إلى مزيد من التوتر. وقد رأينا كيف تعثر مسار العملية خلال النصف الأول من عام 1993 بعد ثماني جولات تفاوض في واشنطن، وكيف جرى التحول إلى المفاوضات السرية بين إسرائيل وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في أوسلو. ثم رأينا هذا التعثر بعد إبرام أوسلو - واشنطن، الأمر الذي استوجب تحرك وزير الخارجية كريستوفر في ربيع 1994 لإبرام اتفاق غزة - أريحا، ثم في صيف 1995 لإبرام أوسلو - واشنطن 2. وآخر مثل رأينا في تحرك دينيس روس في المفاوضات بشأن الخليل في خريف هذا العام 1996 الذي جاء بعد دعوة الرئيس كلينتون للقاء واشنطن رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد المنتخب وبعض القادة العرب في أعقاب هبة المسجد الأقصى، وفشل هذا اللقاء. وقد عاد روس إلى واشنطن قبل أن تصل المفاوضات حول الخليل إلى اتفاق. وتجدر الإشارة هنا أيضاً إلى تحرك الرئيس كلينتون لعقد مؤتمر شرم الشيخ في آذار - مارس 1996 إثر تصاعد الأحداث في فلسطين المحتلة، وقبل ذلك بشهور في تشرين ثاني - نوفمبر 1995 إثر اغتيال شاب إسرائيلي رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين، وقيام واشنطن في المرتين بحشد دولي أشركت فيه دولاً كثيرة لإظهار التأييد لعملية التسوية الجارية واحتواء حالة التوتر في التجمع الإسرائيلي.

أمر آخر نلاحظه في مسار عملية سلام الشرق الأوسط، وهو أن راعيها عمد كي يتغلب على تعثر المباحثات العلنية التي حدثت في إطارها، إلى قبول وجهة نظر إسرائيلية باعتماد تفاوض سري مع كل طرف عربي يتم بمعزل عن مؤسساته وعن الرأي العام ويجري فيه إملاء الشروط الإسرائيلية، كما حدث في مفاوضات أوسلو. وقد نجم عن هذا الأمر أن عملية التفاوض فقدت صدقها أمام الرأي العام وبدأت له كما وضعها شيمون بيريز حين قال عند المفاوضات التي جرت بعد ذلك في طابا «كان بيريز يفاوض بيريز، لأنه ليس عند الفلسطينيين أوراق يستخدمونها فيها». وذلك بعد أن أكرهوا على تسليم أوراقهم في التفاوض السري. كذلك نجد أن راعي العملية ساير مطلباً إسرائيلياً بأن يتزامن هذا التفاوض السري مع لقاء قمة علني بين رئيس الحكومة الإسرائيلية ورئيس الدولة العربية التي يجري معها

التفاوض، لما يحمله هذا اللقاء من معنى رمزي يتفوق إسرائيل وانتصارها. وقد رأينا كم بذل راعي العملية من جهود لتحقيق هذا اللقاء العلني بين إسرائيل وسوريا، لم تكفل بالنجاح، وباءت بالفشل.

المعيار العملي الأخلاقي للحكم على عملية سلام الشرق الأوسط

ما هو المعيار الذي نقيس به هذه العملية توطئة لإصدار حكم موضوعي عليها؟

المعيار الذي يفترض اعتماده لنقيس به هذه العملية أو غيرها هو الشرعية الدولية ميثاقاً وقرارات. ونصوص هذا المعيار فيما يخص قضية فلسطين والأراضي المحتلة واضحة بيّنة تتناول أجزاء القضية الأربعة التي جزأتها إليها هذه العملية، وهي فلسطينيو 1948 والفلسطينيون اللاجئون عام 1948 والنازحون عام 1967، وفلسطينيو الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلتين عام 1967، والقدس أرضاً وشعباً ومقدسات. ولكل من هذه الأجزاء قرارات صدرت بشأنها، والشرعية الدولية هي ما ارتضته الأسرة الدولية. ولكن لما كانت عملية سلام الشرق الأوسط قد تمت خارج إطار الأمم المتحدة كما سبق أن عرضنا، فإن «لمصمم» العملية الأمريكي وراعيها معياراً حدّده في ضوء «تصميمه» لها. وقد عمدت بعض مراكز البحث الأمريكية إلى تحديده. وجاء ذكره واضحاً في تقرير المحلل السياسي في «مجلس سياسة الشرق الأوسط» الذي رأس مجموعة من المستشارين والباحثين لإعداد خطة تستهدف «إحلال السلام في الشرق الأوسط». وصدر هذا التقرير في مطلع عام 1993 بعنوان «تحقيق السلام: توصيات لسياسة الولايات المتحدة العربية الإسرائيلية بعد نجاح الرئيس كلينتون في الانتخابات» في المرة الأولى.

نقاط ثلاث تضمنها هذا المعيار، وتحدث عنها التقرير باعتبارها تحديات تواجه إدارة الرئيس كلينتون.

النقطة الأولى: الاستيطان الإسرائيلي الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967. وقد أوضح التقرير «أن التحدي الأول أمام الإدارة القادمة هو أن تمنع أي انفجار جديد للنشاط الاستيطاني الإسرائيلي» في هذه الأراضي.

النقطة الثانية: حقوق الإنسان العربي «الفلسطيني» و«السوري» و«اللبناني» في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي هضبة الجولان وفي الشريط

الجنوبي اللبناني. وقد أوضح التقرير «أن التحدي الثاني لإدارة كلينتون هو إلزام إسرائيل بالمعايير المعترف بها دولياً لحقوق الإنسان في هذه المناطق. فالقانون الدولي المعروف، واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 لحماية المدنيين زمن الحرب، والعديد من قرارات مجلس الأمن تستنكر إطلاق الذخيرة الحية من قبل الجنود والمستوطنين على المدنيين العزل، والقتل الذي تقوم به الفرق الإسرائيلية والتعذيب في السجون الإسرائيلية، وحظر التجول على المراكز السكنية الفلسطينية وهدم وإغلاق البيوت وإغلاق المؤسسات التعليمية الفلسطينية وفرض الضرائب الكبيرة بدون تمثيل ومصادرة الأراضي واقتلاع المحاصيل والبيارات وترحيل الأفراد».

النقطة الثالثة: الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967. وقد أوضح التقرير «أن التحدي الثالث والأهم لإدارة كلينتون سيكون الحصول على تنازلات جوهرية بعيدة الأثر من إسرائيل تصل ذروتها بالانسحاب الإسرائيلي من كل الضفة الغربية وقطاع غزة وعودة حدود 1967 مع تعديلات طفيفة.

حين نتأمل في هذا المعيار نلاحظ ترابط النقاط الثلاث فيه وتكاملها. فالأولى والثانية تتعلقان بوقف العدوان الإسرائيلي الصهيوني المستمر في أفضع صورته توسعاً استيطانياً لليهود وقمعاً وإرهاباً رسمياً للعرب. والنقطة الثالثة تتعلق بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967 بالانسحاب منها. كما نلاحظ أن هذا المقياس لم يتضمن أي إشارة للأجزاء الثلاثة الأخرى من قضية فلسطين حاصراً حديثه في الجزء الخاص بالضفة والقطاع.

لقد توقع هذا التقرير أن تكون مهمة الإدارة الأمريكية في إيقاف النشاط الاستيطاني «صعبة». وذلك «بسبب التفاهم السري الذي تم التوصل إليه بين بوش ورايين، وبسبب موقف كلينتون أثناء الحملة الانتخابية الذي عارض أي ربط بين ضمانات الفرض الأمريكي لإسرائيل وبناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة». ويمكننا اليوم بعد مضي أربع سنوات على صدور التقرير أن نقول إن توقعه كان صحيحاً. فقد استمر رايين ومن بعده بيريز في الاستيطان ومصادرة الأراضي العربية. وجاء بنيامين نتانياهو رئيساً للوزراء منتخباً ليجاهر بسياسة التوسع في الاستيطان الصهيوني. ولم يتردد الثلاثة أن يخالفوا بإصرار

ما أكدته اتفاقات أوسلو - واشنطن الإسرائيلية الفلسطينية من عدم القيام باستيطان أثناء الفترة الانتقالية الذي سبق أن جرى التوافق عليه عند بدء العملية في مدريد. وإن كان الاثنان الأولان قاما بذلك بدون ضجيج إعلامي ومجاهرة، بينما قصد الثالث ذلك.

سجل تقرير «تحقيق السلام» بشأن النقطة الثانية في المعيار، وهي حقوق الإنسان العربي أن حكومة رابين لاتزال تواصل القيام بهذه الإجراءات التي هي انتهاكات للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة، ونحن حين نراجع سجل السنوات الأربع التي مضت على صدور التقرير فيما يخص الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان سنجد أنه سجل حافل بأنواع من الانتهاكات، وقد رأينا أمثلة عليه حين تعرفنا على حقائق الواقع القائم. ومازلنا نسمع عن «الملاحقة الساخنة»، وعن قرار محكمة عليا بالسماح للشرطة الإسرائيلية بالتعذيب، وقد هالنا إطلاق الرصاص بالذخيرة الحية على المتظاهرين في مطلع خريف هذا العام 1996، ولايكاد يمضي يوم دون أن تتناقل وكالات الأنباء خبراً أو أكثر عن هذه الانتهاكات. ومما زاد الطين بلة على هذا الصعيد ما حدث من تجاوزات «السلطة الفلسطينية للحكم الذاتي الانتقالي» تحت وطأة ضغط إسرائيلي يسانده ضغط راعي العملية لفرض ما أسمته الاتفاقات «النظام العام» ورأينا كيف ضجت منظمات حقوق الإنسان من هذه التجاوزات وماتضمنته من انتهاكات.

ذكر تقرير «تحقيق السلام» الذي صدر في مطلع عام 1993 وهو يشرح النقطة الثالثة في المعيار الخاصة بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة «أن إسرائيل صادرت بشكل منتظم حوالي 56% من أراضي الضفة الغربية، و30% من أراضي قطاع غزة خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية، وأن أغلب هذه الأراضي لم يستخدم بعد للاستيطان». كما ذكر التقرير أن «إسرائيل تستولي على 83% من مياه الضفة الغربية؛ بينما يقيد الفلسطينيون بنسبة 17%»، وحين نستحضر ما رأيناه على أرض الواقع اليوم بعد مضي حوالي أربع سنوات، نجد أن إبرام اتفاقات أوسلو-واشنطن منذ خريف 1993 لم يحل دون اغتصاب مزيد من الأراضي العربية، حيث أصبحت نسبة ما بقي من قطاع غزة بأيدي إسرائيل 40% وترك الباقي لحكم ذاتي بدون سيادة. وارتفعت نسبة ما هو مقرر أن يبقى بيد الإسرائيليين من الضفة الغربية لأكثر من 80%، وتحولت أراضٍ أخرى إلى طرق دائرية كما سبق أن ذكرنا. وبقي الاحتلال الإسرائيلي يغتصب 83% من مياه

الضفة الغربية وقطاع غزة.

ليس من الصعب في ضوء ما سبق ومن خلال اعتماد هذا المعيار المقترح أمريكياً في قياس عملية سلام الشرق الأوسط الحكم عليها بالإخفاق. ويبدو هذا الإخفاق ذريعاً إذا قسنا هذه العملية بمعيار الشرعية الدولية الذي تشتد الحاجة لاعتماده إذا أردنا بلوغ السلام الحقيقي. ومن هنا تأتي ضرورة أن نستحضر في هذا المقام عناصر معيار الشرعية الدولية هذا.

إن لهذا المعيار العملي الأخلاقي أربعة عناصر تتصل بأبعاد «عملية سلام الشرق الأوسط»، الفلسطينى والعربى والإسرائيلى والدولى. فالعنصر الأول الخاص بالبعد الفلسطينى للعملية هو «إحقاق الحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف» لشعب فلسطين العربى التى يحددها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان وقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولى. وهذه التسمية هى التى تستخدمها الأمم المتحدة، والفلسطينى العربى بحكم نظام منظمة التحرير الفلسطينية الأساسى هو كل من كانت فلسطين وطنه قبل الغزو الصهيونى لها مسلماً كان أو نصرانياً أو يهودياً. والعنصر الثانى الخاص بالبعد العربى للعملية «هو الأمن القومى العربى» بمعناه الشامل فى إطار ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولى. والعنصر الثالث الخاص بالبعد الإسرائيلى للعملية هو «نبذ اليهود للصهيونية التوسعية» حماية لهم من مغامراتها وعدوانيتها وبغية حدوث ما يقال عن «المصالحة التاريخية». أما العنصر الرابع الخاص بالبعد الدولى للعملية فهو انسجامها مع نظام المنطقة الإقليمى النابع منها المؤهل أن يسهم إيجابياً فى إقامة نظام عالمى جديد متوازن قائم على العدل.

البحث عن أسباب إخفاق العملية فى نصوص الاتفاقات المبرمة

وفى التطبيق العملي لها

حين نستحضر هذه الاتفاقات المبرمة بين الحكومة الاسرائيلية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية نجد أن أولها هو اتفاق الاعتراف المتبادل الذى تم توقيعه يوم 1993/9/9. وقد تلاه مباشرة اتفاق أوسلو- واشنطن الذى تم توقيعه فى البيت الأبيض يوم 1993/9/13. ثم جاءت مجموعة اتفاقيات تفصيلية ضمها اتفاق غزة - أريحا الذى تم توقيعه بالقاهرة يوم 1994/4/5. وأخيراً جاء اتفاق أوسلو - واشنطن، الذى تم توقيعه فى البيت الأبيض يوم 1995/9/28. وقد شملت

هذه الاتفاقات خصوصاً كثيرة في متونها وفي ملاحقها الطويلة. وحظيت بدراسة عدد من المعنيين لها عرضوا مضمونها وقاموا بتحليلها. وكان كاتب هذا البحث واحداً منهم كما سبقت الإشارة لذلك. ومرفق قراءات قام بها لهذه الاتفاقات. ونشير أيضاً إلى الاتفاق الذي تم إبرامه بين إسرائيل والأردن في 1994/10/26.

نستطيع من خلال هذه الدراسة أن نصل إلى أسباب إخفاق هذه العملية التي صممتها الولايات المتحدة الأمريكية بموافقة «إسرائيل»، وجسدتها هذه الاتفاقات الإسرائيلية الفلسطينية.

سبب أول، هو انطلاق المصمم الأمريكي للعملية في تصميمه لها من فرضيتين لم تثبت صحة أي منهما، كما سبق أن شرحنا، وهما أن مجرد الإتيان بأطراف الصراع للجلوس على مائدة التفاوض كفيل بتوفير قوة دفع ذاتية لعملية التسوية؛ وأنه في حال تعثر المفاوضات بإمكان راعي المؤتمر التدخل من موقع «الحكم» لحسم الأمر. ثم قيام هذا المصمم بحرمان العملية من مرجعية الشرعية الدولية، والاقتصار على قرار غامض أساساً لها.

سبب ثان، هو أن مصمم العملية جعل هدفه إقامة نظام إقليمي للمنطقة، هو نظام الشرق الأوسط، غير نابع منها، وأعطى قيادته للكيان الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي التابع له. ووضع نصب عينه إنهاء النظام العربي الذي قام منذ عام 1945 في إطار جامعة الدول العربية.

سبب ثالث، أن الولايات المتحدة بقبولها بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية منذ عام 1967 وسياسة الاستيطان الصهيوني، و«ضمانها التفوق العسكري على أي تجمع للخصوم العرب»، كما يقول تقرير تحقيق السلام الذي سبقت الإشارة إليه «أطال بالفعل هذا النزاع الإقليمي الذي كاد أن يؤدي إلى مواجهة بين القوى الكبرى». وقد بان بوضوح خطأ بعض صناعات السياسة الأمريكية الذين ظنوا «أن التفوق العسكري الإسرائيلي سيجعل إسرائيل أكثر ميلاً للانسحاب في مقابل السلام. بينما مكنها ذلك من التشبث بالاحتلال والاستمرار في سياسة الاستيطان».

سبب رابع، وهو أن عملية سلام الشرق الأوسط بفعل تفاعل الأسباب الثلاثة السابقة حكمها منطق «الإملاء». ويتجلى هذا المنطق أقسى وأمر ما يتجلى في اتفاق الاعتراف المتبادل الذي أملى فيه الطرف الإسرائيلي على الطرف

الفلسطيني أن يقبل بأن توصف ثورته بأنها «إرهاب» وأن يتعهد بنبذ الإرهاب وأن يتنكر لحقيقة أن الثورة الفلسطينية استمرت عقوداً واحدة من حركات التحرير في عالمنا. وقد دعا هذا الاتفاق الى خاطر «املاء فرساي» على ألمانيا عام 1919 الذي وصفه كثير من المؤرخين بأنه إملاء وقالوا عنهم ومنهم بيير روناغن «إن المادة 231 المتعلقة بخسائر الحرب في هذا الاتفاق تحمل اعترافاً من ألمانيا بجرم إثارة الحرب، فهي بالنسبة إليهم عار أريد عبثاً تلطيخهم به» وكان من المتوقع أن يحض ألمانيا على الرغبة في الثأر. والحق أن منطق الإملاء تجلى في نصوص الاتفاقات عموماً، وكان شديد القسوة في البروتوكول الاقتصادي الذي تم توقيعه في باريس ربيع 1994 حيث حكم بالخراب على الاقتصاد الفلسطيني الذي تتولاه السلطة الفلسطينية. وقد استمر هذا المنطق حاكماً للمباحثات التي جرت في طابا، وقدم مثلاً صارخاً وهو يملّي شروطه بشأن حماية أمن المستوطنين اليهود في الخليل، علق عليه حاييم بارام في عموده بمجلة ميدل ايست انترناشونال في 1995/9/22 قائلاً «السؤال الرئيسي الذي هو من يحمي الفلسطينيين في الخليل من الاعتداءات العنصرية التي يقوم بها مستوطنون عنصريون لم يجر التعامل معه، في وقت صدم العالم كله بقصص عنف هؤلاء المستوطنين ضد بنات المدارس العربيات في الخليل، وبدا أن هذا الأمر لم ينل حظّ البحث في طابا. وبدلاً من ذلك كان على الفلسطينيين «المفاوضين» وهم يشربون كأس المرارة واليأس أن يستمعوا إلى اقتراحات إسرائيلية معقدة لتقسيم المدينة إلى ثلاثة أقسام وصرف ملايين الدولارات على بناء طريق خاص باستخدام المستوطنين دون غيرهم. وهذا الطريق سيؤدي بالضرورة إلى نزع ملكية أراضٍ كثيرة. كل ذلك من أجل أربعمئة وخمسين من المتعصبين نصفهم من الأمريكيين». ويلفت النظر أن تعبیر «الإملاء» الذي وصفنا به اتفاق أوسلو - واشنطن 1 في خريف 1993 وتشبيهه بإملاء فرساي لم يلبث أن شاع استخدامه في أوساط عربية ودولية، بل وإسرائيلية أيضاً حتى أن «بارام» اختار لمقاله عنوان «فرساي فلسطينية» وأشار فيه إلى ما كتبه يوري أفنيري في معاريف يوم 1995/9/18 محذراً شيمون بيريز من الاتفاقات المملاة مثل «اتفاق فرساي» ومنبهاً الى أن مصير اتفاق أوسلو سيكون مثل مصير اتفاق فرساي الذي أوصل الى نشوب الحرب العالمية الثانية بعد عقدين من السنين. وقد رأينا كيف سارت الأمور في موضوع إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الخليل في الأيام الأخيرة من عهد حكومة بيريز التي أجلت تنفيذ الاتفاق ثم جاء نتنياهو رئيساً منتخبا للوزراء.

سبب خامس، هو أن الطرف الإسرائيلي بفعل هاجس «الأمن المطلق» الذي يسيطر عليه عمداً إلى وضع قيود كثيرة في الاتفاق، وإلى التدرج البطيء في تنفيذه، الأمر الذي جعل عملية تنفيذه معقدة من جهة وسبب حدوث مضاعفات على الأرض عند التنفيذ لم يحسب حساب كثير منها، من جهة أخرى. وهكذا عانت صيغة «الحكم الذاتي الانتقالي المحدود» التي جرى اعتمادها من ضعف ووهن واتسمت «آليتها» بالتعقيد. كما أن راعي العملية الأمريكي رغبة منه في توفير قوة دفع للعملية عمداً إلى توظيف آلة إعلامه القوية التي بالغت في تقديم الوعود للطرفين الإسرائيلي والفلسطيني العربي، وهي وعود في غالب الأحيان متضاربة، الأمر الذي سبب حدوث مضاعفات حين جاء التنفيذ قاصراً عن تلبية الوعود. والأدهى من ذلك أن صياغة مدخل الاتفاق جاءت حافلة بزخرف القول من حديث عن «الحقوق السياسية والشرعية وتحقيق تعايش سلمي وكرامة وأمن وتسوية عادلة وشاملة ودائمة ومصالحة تاريخية»، في وقت لم تتغير فيه على أرض الواقع الممارسات القمعية الإسرائيلية. ولقد رصد كاتب هذا البحث التفاعلات التي حدثت إثر تنفيذ إعادة انتشار قوات الاحتلال في بعض مدن الضفة الغربية في خريف 1995، فسجل أولاً «الروح» التي امتلأ بها أبناء فلسطين وهم يشهدون الخروج العسكري الإسرائيلي من قبل مدنهم التي حدثت فيها «إعادة انتشار»، وهي روح تجدد الطاقة على متابعة العمل لبلوغ التحرير الكامل وإنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي للضفة والقطاع. ثم سجل ثانياً كيف اصطدمت هذه الروح بقيود «الحكم الذاتي» التي فرضت وجود قوات الاحتلال على أطراف المدن التي خرجوا منها. وسجل ثالثاً كيف ثقل العبء على قوات الشرطة الفلسطينية في ظل ترتيبات وضعت لحماية المستوطنين ودعت إلى وجود ستة وعشرين حاجزاً أمنياً بين رفح وغزة في طريق طوله أربعة وثلاثون كيلو متراً. وسجل رابعاً كيف نشط المستوطنون الصهاينة في توسيع الاستيطان لفرض أمر واقع بتأييد من الحكومة الإسرائيلية التي نشطت بدورها في شق الطرق الدائرية لحمايتهم مصادرة آلاف الدونمات، وسجل خامساً كيف أقبل أبناء فلسطين على ممارسة حقهم الديمقراطي لانتخاب «المجلس» و«رئيس السلطة» تحثهم آمال كبيرة بينما حددت الاتفاقات صلاحيات محدودة للمجلس، وسجل أخيراً تفاعلات داخل التجمع الإسرائيلي وبين الأحزاب اليهودية فيه، وداخل عرب فلسطين 1948، وتشير جميع هذه التفاعلات إلى أن ما يحدث على أرض الواقع يتجاوز تصورات مصمم العملية ونصوص الاتفاقات. ومثل على التفاعلات داخل التجمع الإسرائيلي ماسمي

«باحتجاج» يهود الفلاشا الإثيوبيين حين علموا أن الدم الذي تبرعوا به لبنوك الدم كان يجري التخلص منه، فكان أن حاصروا مقر رئيس الوزراء يوم 1996/1/24 احتجاجاً على النظرة العنصرية إليهم. وقد تزامن هذا الاحتجاج مع احتجاج يهود ألمانيا على تصريحات الرئيس الإسرائيلي وايزمن أثناء زيارته هناك حين أبدى استغرابه من بقائهم في بلد حدثت فيه «الهولوكست» في معرض سعيه إلى تحقيق الهدف الصهيوني بتهجيرهم من موطنهم في ألمانيا.

سبب سادس، اقتصادي هو أن هذه العملية التي قدمت وعوداً اقتصادية كثيرة منذ بدايتها في مدريد، ثم ضاعفت تقديم هذه الوعود عند التوقيع على اتفاق أوسلو واشنطن 1، فتردد الحديث عن مثلث ذهبي يشبه صيغة بينولكس، وعن غزة التي ستكون سنغافورة المتوسط؛ أوصلت إلى إملاء بروتوكول باريس الاقتصادي يوم 1994/4/29 الذي أجهز على الاقتصاد الفلسطيني وقطع الطريق أمام أية محاولة لإحيائه، حين فرض قيوداً على حركة السلع والبشر. وفي المرفق شرح له من خلال تقرير مجلة «ميد» في عددها الصادر يوم 1995/8/18 الذي ختمه واضعه «توبي أشر» بالإشارة إلى «أن إسرائيل وافقت على مبدأ الحكم الذاتي للفلسطينيين وليس السيادة مما يعني احتمال استمرار السيطرة الإسرائيلية في المستقبل على الاقتصاد الفلسطيني»، ثم بالقول «إن الفلسطينيين يرغبون الاستقلال السياسي والرفاه الاقتصادي اللذين وعدوا بهما، إلا أنهم قد يكتشفون مع مرور الزمن أن عملية السلام هذه ماهي إلا إعادة تنظيم للاحتلال الإسرائيلي وليس عملية إنهاء له». ولقد رأينا كيف عمدت الحكومات الإسرائيلية برئاسة كل من رابين ثم بيريز ثم نتنياهو إلى فرض حصار على أبناء فلسطين في مناطق الحكم الذاتي عدة مرات آخرها مستمر منذ 1996/2/26. ومما زاد في كارثة الاقتصاد الفلسطيني أن مصمم العملية جعله يعتمد في المقام الأول على منح تقدمها «دول مانحة»، حرّمها راعي العملية الأمريكي من أدوار سياسية تتطلع للقيام بها وقصر دورها على الدفع، الأمر الذي ضايقها وأثر على وفائها بما التزمت به. وهكذا اشتدت وطأة الضائقة الاقتصادية على أبناء فلسطين.

سبب سابع، يكمن وراء هذه الأسباب الستة جميعها، هو افتقار مصمم العملية الأمريكي إلى «الرؤية المستقبلية»، وغلبة منطق غطرسة القوة التي شرحها ويليام فولبرايت على تصرفاته وتفكيره في تعامله مع الأطراف العربية وأطراف أخرى معنية بالصراع في وقت غلب فيه منطق الخضوع لاعتبارات أوضاعه

الداخلية في تعامله مع الطرف الإسرائيلي الذي يسانده مركز قوة أمريكي صهيوني. ومثل صارخ على هذا التعامل الأمريكي مع أطراف أخرى معنية بالصراع ما حدث مع الاتحاد الأوروبي الذي جرى إبعاده عن القيام بدور فعال في عملية سلام الشرق الأوسط بطلب إسرائيلي وموافقة أمريكية، واكتفى بجعله مراقباً فيها، في وقت تفرض عليه مصالحه أن يكون مشاركاً. وقد أدى غياب الرؤية المستقبلية عند مصمم العملية وراعيها الأمريكي إلى أن يعتمد في إدارة هذه العملية على أسلوب «الإدارة بالكوارث» - "MBC Management by Catas-trophes". وهذا المصطلح هو أحد مصطلحات المدرسة الأمريكية في الإدارة. وهو نمط سلبي ينتمي إلى رد الفعل لا إلى الاستجابة الفاعلة في الإدارة، ويتسم بغياب النظرة الكلية فيه والانشغال بالجزئيات، والتفوق في تفاصيل التخطيط ونسيان الأهداف التي وعد بتحقيقها. وهو يؤدي إلى وقوع «كوارث»، فإذا وقعت واحدة عمدت هذه الإدارة بالكوارث إلى استنفار جميع قواها لتطويق الكارثة التي وقعت مهمة واجباتها الأصلية، الأمر الذي ينجم عنه مشاكل أخرى تسبب وقوع كارثة جديدة. وهكذا دواليك. وشتان بين هذا النمط السلبي في الإدارة والنمط الإيجابي الذي يتردد فيه مصطلحا «الإدارة بالأهداف» و«الإدارة بالأهداف والنتائج». وما تحرك الإدارة الأمريكية لعقد مؤتمر شرم الشيخ في آذار - مارس 1996 إلا مثل على هذه الإدارة بالكوارث، ثم تحركها أثناء العدوان الإسرائيلي على لبنان بعد ذلك بشهر إثر وقوع مذبحة قانا. ومن الملاحظ أن هذا النمط السلبي من الإدارة يغلب استخدامه حين تفتقر إدارة البلاد إلى قيادات صاحبة رؤى ونظرات استراتيجية.

تفاعل هذا الافتقار إلى الرؤية المستقبلية عند مصمم العملية وراعيها، مع وجود فراغ على الصعيد الدولي في أعقاب انتهاء الحرب الباردة من قيادات دولية تستطيع أن تسد هذا النقص. فكانت روسيا الاتحادية مشغولة بالانهيار الداخلي الذي حدث فيها. وكان الاتحاد الأوروبي مسلماً زمام الأمر إلى حليفته الكبرى. وكانت الصين ودول أخرى متربصة من واقع إدراكها لحقائق المرحلة.

تزامن هذان الأمران مع انعطاف التجمع الإسرائيلي نحو التشدد العقيدي الصهيوني، كرد فعل على الدخول في عملية تسوية لم يكن راغباً فيها على الرغم من أنها لبت جل مطالبه، وذلك لأنه ألف على مدى حوالي ربع قرن استمرار الأمر الواقع الذي يمكنه من احتلال الأراضي العربية، وترعرعت في أوساطه خلال هذه

المدة الطويلة إيدلوجية التوسع الصهيوني، وبخاصة مع نجاح الحركة الصهيونية في تهجير يهود كثيرين من الاتحاد السوفييتي السابق بدعم أمريكي، والحق أن من أكثر ما لفت النظر على صعيد التجمع الإسرائيلي بعد انعقاد مؤتمر مدريد، أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لم تعمل شيئاً للتخفيف من غلواء هذه «الإيدلوجية الصهيونية التوسعية»، ولا لتحويل الإسرائيليين عنها استجابة لمتطلبات «السلام». وهكذا استمر القديم الصهيوني العنصري التوسعي على قدمه في كل من حكومات شامير فراين فبيريز، وبلغ ذروة في حكومة نتنياهو الذي ضمن كتابه «مكان تحت الشمس» أشد الأفكار تعصباً في نفي الآخر وإنكار الحق الفلسطيني والادعاء على التاريخ وفرض الأمر الواقع بالقوة وإرغام العرب على الخضوع. وتبدي تقارير كثيرة حول ثقافة التجمع الصهيوني في فلسطين وتنشئة الأطفال الإسرائيليين قلقها الشديد من استمرار هيمنة الثقافة الصهيونية العنصرية ومتابعة تدريس مناهج التربية الصهيونية التوسعية التي تزور تاريخ فلسطين وترسم صورة قبيحة للعرب وتدعو إلى إسرائيل الكبرى وترفض اندماج اليهود في أوطانهم التي يعيشون فيها خارج الكيان الصهيوني. ويحدث هذا كله في وقت أملت الاتفاقات المبرمة فيه على الفلسطينيين الذين وقعوها أن يغيروا في ميثاقهم الوطني بزعم أنه يدعو إلى القضاء على إسرائيل، وفرضت تغيير المناهج التربوية الفلسطينية. وقد رأينا كيف عبّر رئيس الدولة الإسرائيلي عزرا وايزمن عن تمسكه بهذه الإيدلوجية حين رفض الإفراج عن نساء فلسطينيات معتقلات وفقاً لما تمّ عليه الاتفاق بحجة أنهن لوثن أيديهن بالدم اليهودي مفرقاً بينه وبين الدم الفلسطيني الذي سال بغزارة ولوث أيدي إسرائيليين من مختلف المستويات يصلون ويجولون. ثم حين صرح ما صرح في ألمانيا عن ضرورة هجرة اليهود الألمان منها. كما رأينا إسحق رابين يدعو إلى الفصل الكلي بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ورأينا نتنياهو يجاهر علناً بالتوسع الاستيطاني في ماتسميه الصهيونية يهودا والسامرة.

جاءت هذه الأمور الثلاثة في وقت كان النظام العربي فيه يعاني من ضعف شديد بفعل زلزال الخليج أوصله إلى حالة من العجز، ومكن من الاستفراد بأعضائه عضواً عضواً للقبول بالسير في عملية التسوية والدخول في مفاوضات ثنائية بشأن الأراضي العربية المحتلة وفي المفاوضات متعددة الأطراف لإقامة النظام شرق الأوسطي. وهكذا تهدد النظام العربي بالزوال وفقاً لتوجه أمريكي إسرائيلي لاستبداله بالنظام الآخر.

أخيراً تفاعلت هذه الأمور الأربعة مع وضع منظمة التحرير الفلسطينية المنهك بفعل زلزال الخليج، ومع الإحباط الذي عانت منه قيادتها، وكانت هذه القيادة قد توجهت منذ ربيع عام 1988 إلى التسليم بمقولة أن فلسطين وطن لشعبيين وأن لكل منهما حق فيها، ظناً منها أن الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود وحق اليهود بإقامة دولة يهودية لهم في فلسطين سيوصلها إلى اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بمنظمة التحرير الفلسطينية ومن ثم إلى قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة عاصمتها القدس الشرقية، غافلة عن أنها تتعامل مع استعمار استيطاني إسرائيلي تحكمه عقيدة صهيونية عنصرية لا يقبل بوجود دولة فلسطينية ويسعى لالتهام بقية فلسطين والهيمنة على المنطقة اقتصادياً ثم سياسياً، وهكذا قبلت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية جميع الشروط الإسرائيلية لمشاركتها ضمن وفد أردني في عملية سلام الشرق الأوسط، ثم للاعتراف بها ممثلاً ومفاوضاً بعد أن أعلنت «نبذها للإرهاب» (كذا!) وأنكرت حق الشعوب في مقاومة الاحتلال، وتكررت تحت الإملاء لتاريخ المقاومة التي قام بها ببسالة وصبر الشعب العربي الفلسطيني. ولم تلبث هذه القيادة أن وجدت نفسها بدون أوراق على مائدة التفاوض، ورأت المفاوضات الإسرائيلية يتحدث عن حقه في الضفة والقطاع ويعلم جهاراً أن القدس كلها تحت السيادة الإسرائيلية وعاصمته الأبدية.

النظر في السبيل إلى السلام الحقيقي

وبعد، فمرة أخرى نؤكد ما استهللنا به هذا الحديث «إن بلوغ السلام غاية تستحق العمل من أجلها، وبذل أقصى الجهود». فما الذي ينبغي عمله لبلوغ السلام في ضوء ما تبين لنا من «إخفاق عملية سلام الشرق الأوسط» في ذلك؟

أول ما يتبادر إلى الذهن ويشير به علينا المنطق السليم هو تصميم «عملية» يعالج فيها كل أسباب إخفاق العملية الراهنة التي انتهت إليها الدراسة الموضوعية. ولقد كان يمكن المباشرة في هذا الأمر فوراً لو أن «مصمم» عملية سلام الشرق الأوسط «وراعيا» واجه حقيقة إخفاقها وتأمل في أسباب هذا الإخفاق. ولكننا كما سبق أن لاحظنا من حديث وزير الخارجية الأمريكي وارين كريستوفر أمام المؤتمر الاقتصادي بأمم المتحدة لا تزال تتجنب ذلك وتوثر الحديث عن «قدرة العملية على الصمود». ومن هنا فإن على جميع المعنيين ببلوغ السلام الحقيقي أن يتعرفوا على توجهات السياسة الأمريكية في الولاية الثانية

الرئيس كلينتون، ويهيئوا أنفسهم لمواجهة مضاعفات هذه السياسة وتداعياتها، ويعملوا للوصول بها الى انتهاج سبيل السلام الحقيقي.

تكاد الخطوط الرئيسية للسياسة الأمريكية للسنوات الأربع القادمة أن تكون واضحة جلية. فهي استمرار للخطوط التي تحركت بموجبها الإدارة الأمريكية منذ شروعاتها في عملية سلام الشرق الأوسط مع وجود توجه قوي لعدم توقيع أية اتفاقات أو معاهدات جديدة، والاكتفاء بما تم التوقيع عليه، والتحرك بهدف التحرك دون الوصول الى نتائج حاسمة لتهدئة التوتر يحدث وتجنب حدوث فراغ وقد عرض خطوط هذه السياسة بشكل مفصل «ريتشارد ن. هاس» في مجلة فورين أفيرز (خريف 1996) في مقال عنوانه «الشرق الأوسط: لا معاهدات أخرى»، و«هاس» هو مدير دراسات السياسة الخارجية لمعهد بروكينغز عمل مستشاراً رئيسياً لشؤون الشرق الأوسط في عهد الرئيس بوش.

تنطلق هذه السياسة من اقتناع بأن «عصر توقيع المعاهدات يبدو وكأنه وصل الى نهايته»، وذلك منذ أوائل عام 1996 قبل الانتخابات الإسرائيلية وفوز نتنياهو. وما كان فوز بيريز لو حدث أن يغير شيئاً، على حد قول هاس، ويدرك واضعو هذه السياسة أن عدم القدرة على التوصل إلى معاهدات جديدة ستكون له آثار عميقة على عملية السلام والسلام نفسه، ولكنهم يعتقدون أن اعتماد دبلوماسية جديدة يمكن أن تحتوي هذه الآثار. وهم يعللون اقتناعهم بأنه لا توجد طريقة يمكن تخيلها لبلوغ هدف إبرام اتفاق الوضع النهائي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. ذلك «لأن موضوعات الوضع النهائي هي الأكثر صعوبة سواء «القدس» أو السيطرة الفلسطينية على الأراضي وإعلان الدولة أو حق ملايين اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى الوطن، أو المياه»، والأمر نفسه يصدق على المسار الإسرائيلي السوري، وعلى المسار الإسرائيلي اللبناني، ويبدو للقائمين بهذه السياسة أن «الحالة القائمة اليوم» هي أشد رسوخاً مما كانت عليه قبل خمس سنوات، ولذا فإنه يمكن الاعتماد على ذلك بدلاً من مواجهة مخاطر الوصول الى حل وسط في المسائل الباقية على المسارات الثلاث، وفي ضوء ذلك يقترح هؤلاء اعتماد دبلوماسية جديدة لهذه «المرحلة» تحث على تنشيط المباحثات الثنائية بين إسرائيل والأطراف العربية الثلاثة، وأن تتبنى الولايات المتحدة في هذه الدبلوماسية تكتيكات جديدة دون تغيير في المبادئ، تشجع الأطراف على الاعتدال وتلوح لهم أحياناً بمواقف حازمة، وبخاصة سوريا دون قطع الحبل معها

تجنباً لأزمات تنجم عن ذلك.

مجمل القول في هذه السياسة أنها سياسة مُسكَّنة تحذيرية - كما هو واضح - وهي في نهاية المطاف استمرار للسياسة الأمريكية التي تمكَّن إسرائيل من فرض حقائق جديدة على أرض الواقع بحكم أنها تحتل الأراضي العربية. وتراهن هذه السياسة على أن اعتماد واشنطن دبلوماسية بتكتيكات جديدة يمكن أن يطيل مفعول التحذير، ويحول دون زهاب إسرائيل بعيداً في فرض الأمر الواقع. كما تراهن على أنه لا تغيير في الصورة الدولية ولا في الصورة الإقليمية، وأن الولايات المتحدة ستبقى الفاعل الرئيسي في الإقليم. «فالشاركة الروسية في رعاية عملية مدريد هي رمزية في الغالب، والأوروبيون فرادى أو مجتمعون في الاتحاد الأوروبي لديهم القليل الذي يقدمونه بالإضافة إلى المساعدة الاقتصادية» كما يقول هاس.

دلائل كثيرة تدل على أن «القدس» ستكون الأكثر عرضة من بين موضوعات «الوضع النهائي» لفرض أمر واقع إسرائيلي فيها تفسح هذه السياسة الأمريكية المجال له. وما قرار الكونغرس الأمريكي في مجلس الشيوخ الذي صدر في خريف 1995 وودعا إلى «اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل ونقل مبنى السفارة إليها...» إلا دليل واحد. وقد شرعت مراكز بحث أمريكية بتوجيه من مركز القوة اليهودي في وضع خطط للتمكين لفرض هذا الأمر الواقع الإسرائيلي في القدس. وتحمل هذه الخطط عناوين ملتبسة لإخفاء ما وراءها. ومثل على ذلك خطة تتحدث عن مقاربة اقتصادية حضرية للسلطة في القدس يشتغل عليها «مشروع القدس في جامعة هارفرد»، تدعو إلى التحضير للبحث في مستقبل القدس ولقاء فريق من الإسرائيليين والفلسطينيين ليناقشوا مسائل «الضرائب والأحياء السكنية ووسائل المواصلات والتعليم ومياه المدينة وتصريف الفضلات»، بعيداً عن الدخول في موضوع الميزان السكاني للإسرائيليين الفلسطينيين فيها أو لحدودها. وتنطلق الخطة من القول بأن القادة الإسرائيليين والفلسطينيين وصلوا إلى اتفاق غير معلن حول أن المدينة ستبقى غير مقسمة، وأن إسرائيليين وفلسطينيين سيسكنون فيها، وأنها ستكون عاصمة لإسرائيل، مع وجود شكل من الحضور الحكومي الفلسطيني فيها، وإن كان الإسرائيليون لم يوافقوا على دعوى الفلسطينيين بأن تكون القدس عاصمة لهم. وهكذا تعمد الخطة إلى الاشتغال بجزئيات تاركة لإسرائيل فرض ميزان سكاني حدّته منذ عام 1967 بأن لا يتجاوز

عدد الفلسطينيين في منطقة القدس 26% من السكان، ومسألة لإسرائيل بالسيادة على المدينة، ومن ثم للسيطرة على أراضي القدس ولإنقاص نسبة الفلسطينيين العرب المسلمين والمسيحيين فيها. ويتداعى إلى الخاطر أن هذا التكتيك هو المتبع أثناء كتابة هذا البحث في مسألة الخليل وإعادة انتشار القوات الإسرائيلية فيها. فبينما تتحدث وسائل الإعلام عن المفاوضات حول جزئيات في هذه المسألة تقوم الحكومة الإسرائيلية بتكثيف الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية. وقد شرح هذا التكتيك المفكر الاستراتيجي العربي أمين هويدي في مقاله «إسرائيل واستراتيجية الاقتراب غير المباشر» (الأهرام 1996/11/18) وهناك دلائل أخرى على أن موضوعات «الوضع النهائي» الثلاثة الباقية ستكون هي أيضاً عرضة لفرض أمر واقع إسرائيلي بشأنها. ونعني بها «الاستيطان» و«اللاجئون» و«الحدود».

ليس صعباً على المتابعين والمشتغلين بالعلوم السياسية أن يكشفوا عن الثغرات في هذه السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة إزاء عملية سلام الشرق الأوسط في مرحلتها الثانية، سواء في قراءتها للواقع القائم في المنطقة أو في حسابها للأطراف الفاعلة الدولية أو في إدراكها لما حدث من تغيرات على صعيد كل من الإسرائيليين والعرب أو في منطلق السياسة نفسها. ويكفي أن نتأمل مثلين على ذلك.

المثل الأول متصل بالنظام العربي الذي بدأ يستعيد صحته، بعد أن عانى من الضعف الشديد في السنوات الخمس الماضية؛ وقد شهد اليوم الأول من صيف عام 1996 انعقاد أول قمة عربية بعد مؤتمر مدريد أمكن لها أن ترسم خطوطاً أساسية للعمل العربي المشترك تجاه عملية التسوية الجارية، وأن تعيد شيئاً من الفاعلية لجامعة الدول العربية التي استهدفها مخطط نظام الشرق الأوسط بالتصفية.. وكان التحول العربي نحو استعادة النظام العربي صحته قد بدأ مع انعقاد قمة الإسكندرية لقيادات مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية آخر عام 1994 في أعقاب مجموعة تفاعلات حدثت بعد إبرام أوسلو. وليس من غير المتوقع أن يعود النظام العربي إلى كامل صحته، استجابة لمتطلبات مواجهة تحديات المرحلة الجديدة من عملية سلام الشرق الأوسط.

المثل الثاني متصل بأطراف دولية معنية بالعملية، فالاتحاد الأوروبي متجه للقيام بدور فاعل مؤثر خلال عام 1997 في المنطقة. وقد عبر عن ذلك بتعيين ممثل

له مختص بذلك، بعد أن أبدى ضيقه جهاً من السياسة الأمريكية التي حضرت دوره بتقديم معونات. وبعض أعضاء هذا الاتحاد وفي مقدمتهم فرنسا بدأوا يتحركون للقيام بهذا الدور على الصعيد الفردي أيضاً. وقد رأينا إقدام فرنسا على القيام بتحريك سريع أثناء العدوان الإسرائيلي على لبنان في ربيع 1996 بإرسالها وزير خارجيتها للمنطقة، ثم رأينا زيارة الرئيس الفرنسي شيراك للمنطقة التي تحدثت عملياً عن هذا الدور في خريف 1996. ويمكننا أن نرى أيضاً توجهاً روسياً يقوى تدريجياً لاستعادة الدور الروسي الذي كان فاعلاً قبل انهيار الاتحاد السوفيتي ثم لم يبق منه إلا مشاركة رمزية في رعاية عملية التسوية جعلت من روسيا شاهداً غير مؤثر وأبرزتها وكأنها خيال ظل. الأمر الذي أثار ضيق أوساط روسية مؤثرة. وقد رأينا قيام وزير الخارجية الروسي بزيارة المنطقة في خريف 1996. وشتان بين الصورة التي عليها هذه الأطراف اليوم وما كانت عليه في خريف عام 1995 ومطلع عام 1996 في مناسبتين جنازة إسحق رابين ومؤتمر شرم الشيخ. والأمر نفسه يصدق على الصين التي تنتهج سياسة تتسم بالدقة والحذر وتعبر عنها في مواقفها في مجلس الأمن بصفتها عضو دائم فيه. وواضح أن هناك تبادل تأثير بين انتعاش النظام العربي وإقبال هذه الأطراف الدولية على استعادة أدوارها.

سيكون لهذه السياسة الأمريكية إزاء التعامل مع عملية سلام الشرق الأوسط والصراع العربي الصهيوني وقضية فلسطين مضاعفاتها وتداعياتها. وراسمو هذه السياسة يدركون ذلك، كما رأينا في إشارة كريستوفر إلى أن الاحتفاظ بالواقع الحالي يمثل خطراً على المستقبل وفي عرض «هاس» التفصيلي لكيفية احتواء هذه المضاعفات والتداعيات بتكتيك التسكين والتحذير. ولكن من الواضح أن الرؤية الأمريكية لحجم هذه المضاعفات والتداعيات ولمساحة الدائرة التي ستشهدتها هي رؤية غير دقيقة. ولاننشعر بأننا نجازف إن قلنا إنها رؤية قاصرة عن تقدير مدى الأخطار المتوقعة. وقد سبق لرأسمي السياسة الأمريكية أن اعترفوا بأن رؤى سابقة لهم كانت كذلك، ومنهم انتوني بليك مستشار الأمن القومي الذي قال في معرض شرحه لاستراتيجية الاحتواء المزدوج لإيران والعراق أمام مجلس الشيوخ في مطلع عام 1994 «لقد اتبعت الولايات المتحدة تجاه الخليج استراتيجية في السبعينات وأخرى في الثمانينات ثبت فيما بعد أن كلاهما كانت استراتيجية كارثية».

إن مضاعفات هذه السياسة تجاه القدس في المرحلة الجديدة لعملية سلام الشرق الأوسط ستكون قوية. وقد رأينا مثلاً عليها فيما جرى يوم أن أقدم رئيس الوزراء الإسرائيلي على فتح النفق في حرم المسجد الأقصى يوم 1996/9/24، حين هبّ الشعب العربي الفلسطيني هبّة التي استمرت ثلاثة أيام وقدم فيها سبعين من الشهداء ومئات من الجرحى، فكان أن تحرك أفراد من الشرطة الفلسطينية لحماية أهلهم وقتلوا إثني عشر جندياً إسرائيلياً، وكان لهذه الهبة صداها القوي في الدائرتين العربية والإسلامية، ولاتدل خطوط السياسة الأمريكية التي عرضناها على أن راسميتها أخذوا بعين الاعتبار ماتراكم في نفوس العرب والمسلمين من جراء مرارات إملءات اتفاقات عملية سلام الشرق الأوسط في مرحلتها السابقة، ولا بفعل سياسة القمع الإسرائيلية وممارسات الإرهاب الرسمي وغير الرسمي في إطارها، ولانتيجة الكشف عن قتل آلاف الأسرى المصريين بالدم البارد في حربي 1956 و 1967، كما أن راسمي هذه السياسة لم يربطوا - كما يبدو حتى الآن - بين انتهاج الولايات المتحدة إياها وتحول المشاعر إذاً - الوجود الأمريكي العسكري في المنطقة العربية والخليج بخاصة، وما تبع هذا التحول من حوادث استهدفت هذا الوجود.

من المتوقع إذا حدثت هذه المضاعفات والتداعيات وازداد حجمها واتسعت دائرتها، أن تفرض على راسمي السياسة الأمريكية القيام بمراجعة أعمق، وتوفير مناخاً أفضل لسلوك سبيل السلام الحقيقي، وتمكن العاملين له من الوصول بالولايات المتحدة إلى انتهاجه، ويتطلب ذلك كله من الآن العمل في وقت واحد على مستويين لمعالجة أسباب إخفاق عملية سلام الشرق الأوسط جميعها في ضوء المعيار المرحلي الذي تقبل به الولايات المتحدة مقياساً لنجاح عملية تسوية وفي ضوء المعيار الدائم الذي قرّره الشرعية الدولية.

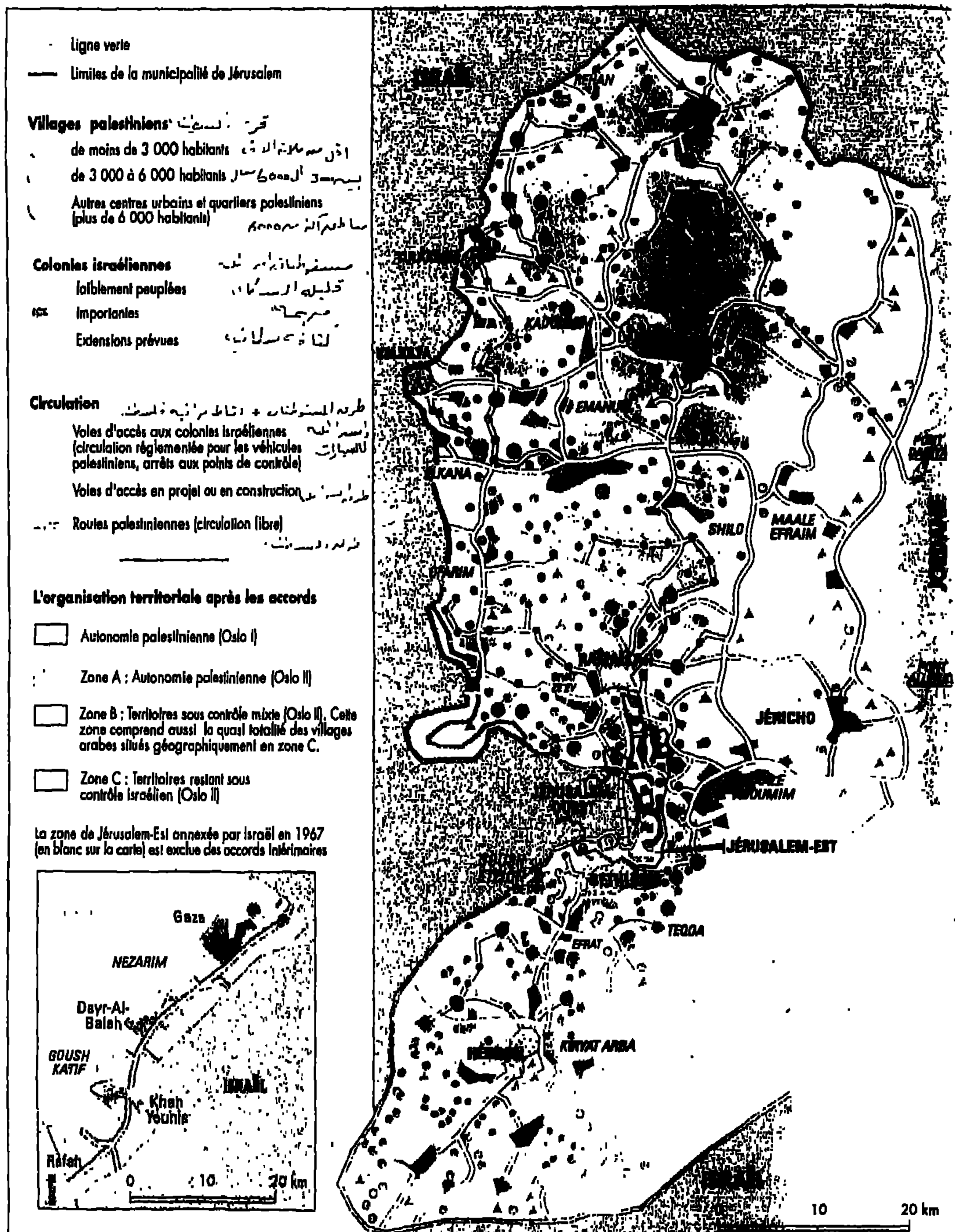
فعلى المستوى الأول لابد أن تتكاتف جميع جهود العاملين للسلام الحقيقي ومنهم يهود في أوطانهم وفي «إسرائيل» لإيقاف الاستيطان إيقافاً تاماً، واحترام حقوق الإنسان الفلسطيني في فلسطين المحتلة، وتحقيق الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة عام 1967.

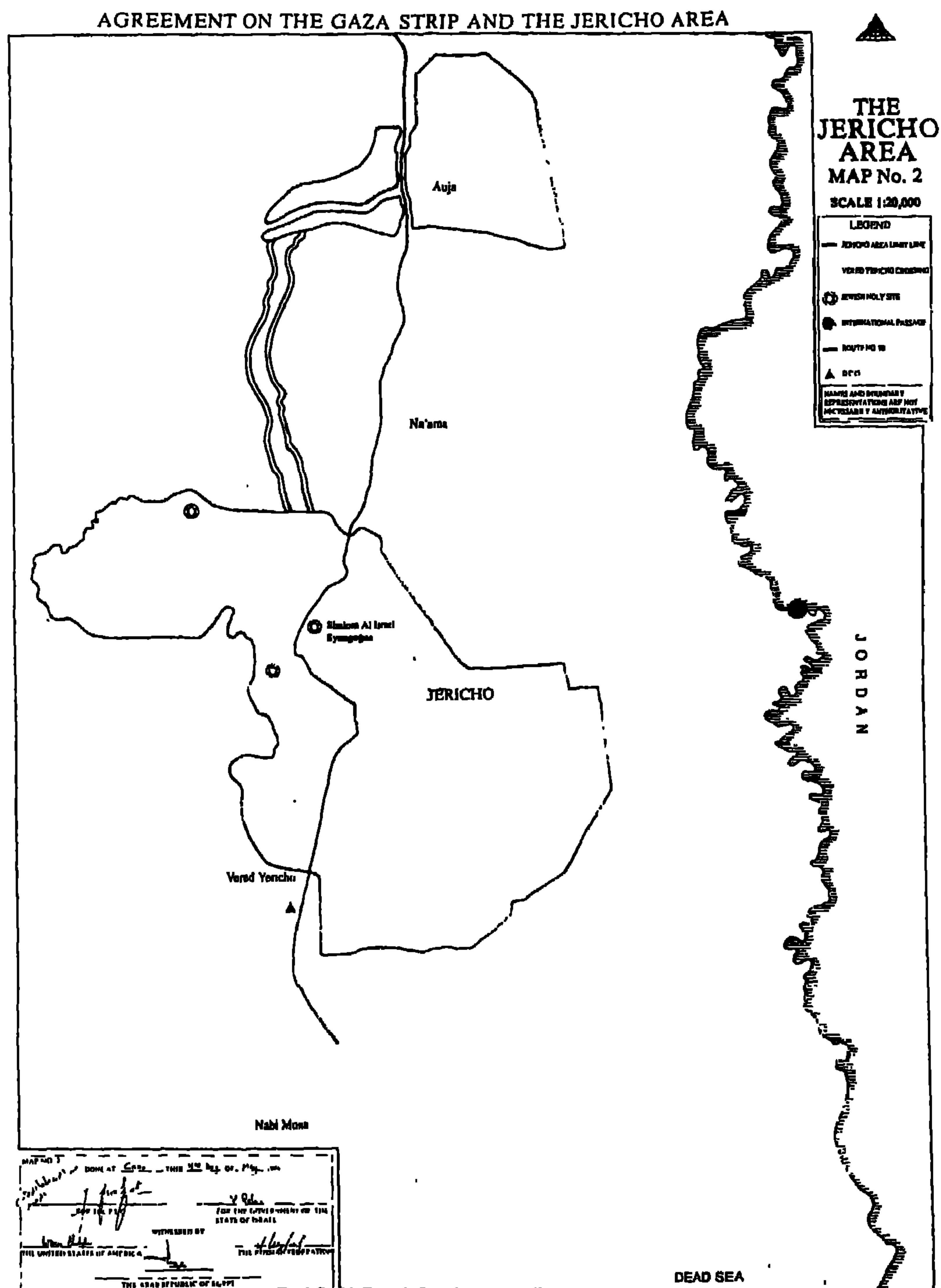
وعلى المستوى الآخر لابد أن تتكاتف جميع جهود العاملين للسلام الحقيقي ومنهم يهود، لدعوة بقية اليهود إلى نبذ الصهيونية التوسعية، ومقاومة فكرة تهجير اليهود من أوطانهم، وتبني الحل الديمقراطي في فلسطين بعد فشل الحل

العنصري، أسوة بما حدث في جنوب إفريقيا ليعيش جميع اليهود المستأمنين في سلام حقيقي مع المسلمين والمسيحيين في ظل الحضارة العربية الإسلامية كما عاشوا من قبل وأسهموا في ازدهارها.

إن لنا أن نطمئن محبي السلام الحقيقي، وهم الكثرة في عالمنا، إلى أن انعمل على هذين المستويين سيؤتي أكله ويعطي ثماره الطيبة بإذن الله، حين ينهض العاملون لهذا السلام الحقيقي بمسؤولياتهم، كل في موقعه. وهو يستلزم من هؤلاء العاملين حصر جميع الأوراق التي في أيديهم وإحسان استخدامها وتوظيفها، وبإلها من أوراق قوية مؤثرة، فالشعب العربي الفلسطيني مصمم على متابعة نضاله لتحرير وطنه، وسيعطي بسخاء لهذا النضال، كما أعطى من قبل. وإنني وأنا واحد من هذا الشعب لدي ثقة أن عطاء أبنائنا من بعدنا سيستمر حتى تكون العودة إلى وطننا المحرر ونسقط الحل العنصري لينتصر الحل الديمقراطي في ظل عمراننا الحضاري. والأمة العربية مصممة على الحفاظ على نظامها العربي المعبر عن دائرتها العربية عازمة على دعمه وتطويره ليسهم في إقامة نظام فاعل للدائرة الحضارية العربية الإسلامية يكون له دوره الإيجابي في إقامة نظام عالمي متوازن عادل. وشعوب العالم الإسلامي تشارك الشعوب العربية هذا التوجه. ومثلهم القوى الساعية لتحقيق العدل والسلام في عالمنا التي تواجه قوى الهيمنة القارونية. ومع هؤلاء جميعاً وفيهم يهود ينبذون الصهيونية العنصرية سيتزايدون وينجحون في رفع قبضة الصهاينة عن اليهود، متابعين جهود «أحادعائهم» ويعقوب تالمون في كشف حقائقها والتنبيه إلى مخاطرها.

نعم سيكون هناك عمل صالح حثيث لبلوغ السلام الحقيقي، وسيبلغ غايته بإذن الله. ونحن على ثقة من ذلك لأننا نؤمن بالله «السلام المومن المهيم العزيز الجبار المتكبر سبحانه الله عما يشركون».

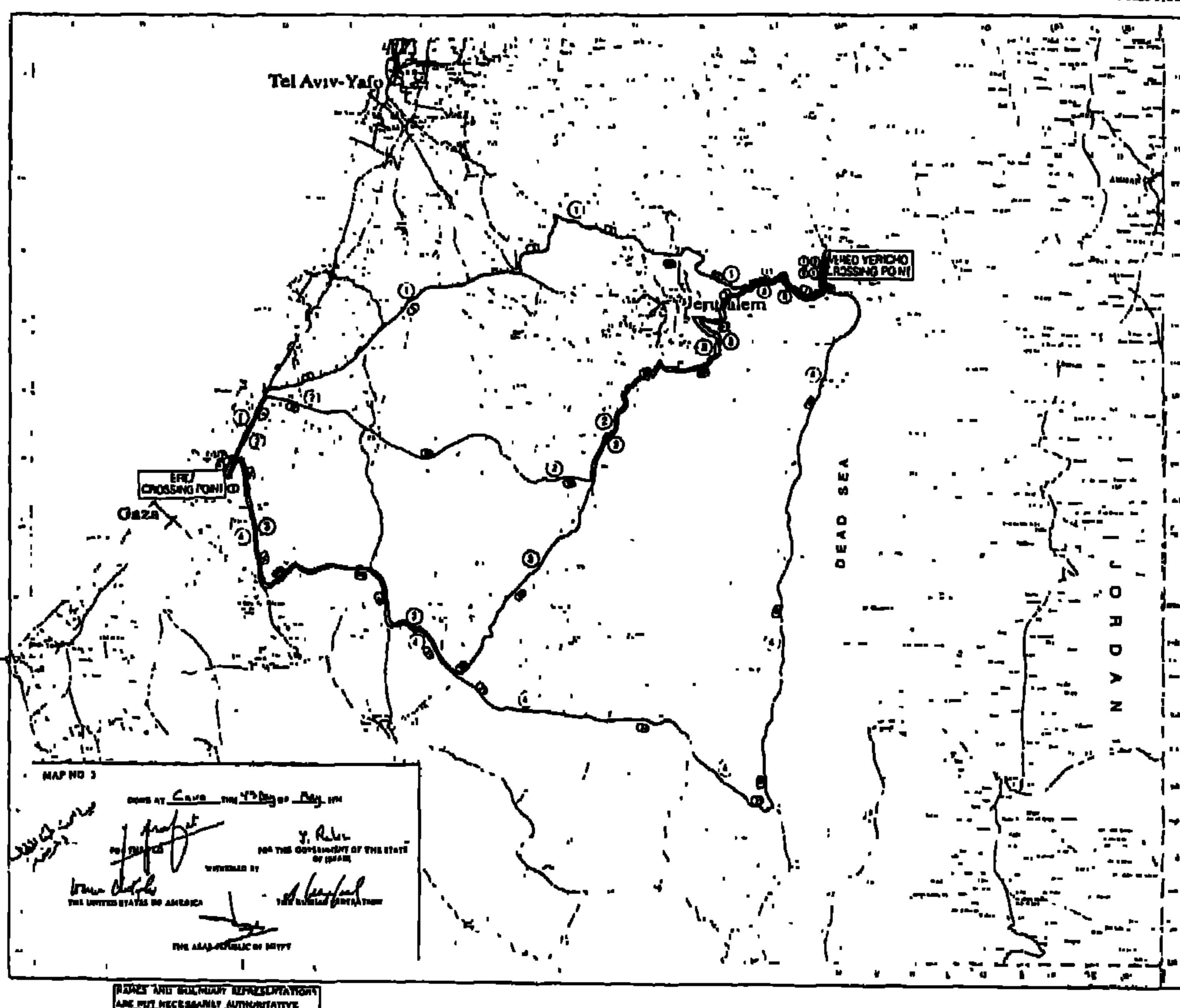


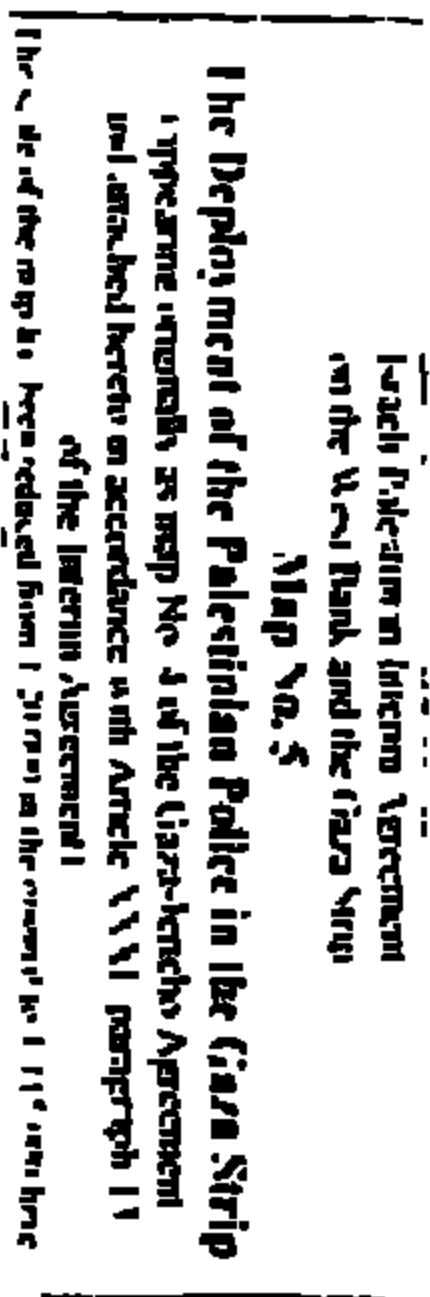


MAP NO 3

SAFE PASSAGE ROUTES BETWEEN THE GAZA STRIP AND THE JERICHO AREA.

SCALE 1:250,000





قراءة تحليلية لاتفاق الاعتراف المتبادل*

اتفاق مملى

سيذكر الاسبوع الثاني من شهر أيلول / سبتمبر من عام ١٩٩٣ في تاريخ الصراع العربي الصهيوني مقترناً باتفاقيين أبرما فيه بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية، الاتفاق الأول عرف باسم «اتفاق الاعتراف المتبادل» وتم توقيعه يوم الخميس ١٩٩٣/٩/٩. والاتفاق الآخر عرف باسم اتفاق «اعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية»، وتم توقيعه يوم الاثنين ١٩٩٣/٩/١٣. يقف دارس التاريخ والمستقبل وقفة طويلة أمام الاتفاق الأول مستشعراً بما له من أهمية بالغة لعدة أسباب يكفي أن نذكر منها:

* أنه كان شرطاً امريكياً لازماً لتوقيع الاتفاق الآخر في ساحة البيت الأبيض بواشنطن. وقد أشار اليه الرئيس الامريكى كلينتون في خطابه في حفل التوقيع حين قال «دعونا نصمم على ان يصبح هذا الاعتراف الجديد المتبادل عملية مستمرة تعيد فيها الأطراف المعنية قولبة جوهر الأسلوب الذي يرى أحدها من خلاله الطرف الآخر ويفهمه». كما اشار اليه وزير الخارجية الامريكى كريستوفر حين تحدث عن «شروط الاعتراف المتبادل» وأشاد بالمتفاوضين الاسرائيليين والفلسطينيين الذين «تجاوزوا عقبات كان يبدو مستحيلاً تجاوزها في صياغة اعلان المبادئ وشروط الاعتراف المتبادل وكسروا بذلك حواجز الكراهية والخوف، وأبدوا طوال عملية التفاوض شجاعة غير عادية» معبراً بلغة «التفكير الرغبي» حين تحدث عن كسر حواجز الكراهية والخوف.

* أن هذا الاتفاق يتعلق في جزء منه بالبعد المعنوي الاخلاقي للصراع، الأمر الذي يجعل له تأثيراً قوياً على مسار الأحداث القادمة، فهو من نوع الاتفاقات التي تمس القيم الأساسية في المجتمعات فيستمر مفعول تأثيرها فترة طويلة، ويتداعى الى الخاطر كمثّل على هذه الاتفاقات اتفاق الصلح بين ألمانيا والدول التي انتصرت عليها في الحرب العالمية الأولى، الذي أبرم في فرساي عام ١٩١٩، والمادة ٢٣١ من هذا الاتفاق بخاصة، فقد اثار هذا الاتفاق «جدلاً ونقاشاً وتحاجاً بالاقلام» في أوروبا بعامة

من كتاب «لا للحل العنصري في فلسطين شهادة على مدريد واوسلو»

أحمد صدقي الدجاني - دار المستقبل العربي ١٩٩٤.

والمانيا بخاصة - على حد تعبير بيير رونوفن في كتابه تاريخ القرن العشرين - وصف فيه كثيرون الاتفاق بأنه «إملاء» وليس اتفاقاً وأسموه «إملاء فرساي» فشاع هذا التعبير في المانيا منذ عام ١٩١٩، "Diktat de Versailles"، وقال هؤلاء «ان المادة ٢٣١ المتعلقة بخسائر الحرب في هذا الاتفاق تحمل اعترافاً من المانيا بجرم اثاره الحرب، فهي بالنسبة اليهم عار أريد عبثاً تلطيخهم به». وقد اعترف عدد من المؤرخين بأن هذا الاتفاق كان من طبيعته أن يحض المانيا على الرغبة بالتأثر بسبب طريقته في التعامل مع البعد المعنوي للصراع الذي كان قائماً بينها وبين دول أوروبية أخرى. وبلغت النظر فيما صدر من كتابات عن اتفاق «الاعتراف المتبادل» في وطننا العربي خلال اسبوعين من توقيعه أن جلّها وقف أمام هذا البعد المعنوي فيه؛ وقد تساءل محمد سيد أحمد مثلاً في مقال له في الأهرام يوم ٩/١٦ «الاعتراف المتبادل - الى أي حد تحقق؟» وأوضح «ان من شروط الاعتراف المتبادل تحقيق قدر من التناظر بين طرفيه وهو شرط يفترض اليه الاتفاق تماماً». وأشار نجيب محفوظ في وجهة نظره في الأهرام ايضاً في اليوم نفسه وهو يتحدث عن أول همّ في «شبكة من الهموم» الى أنه لابد للطرفين في مفاوضات السلام «أن يفهما أن المفاوضة تعني الالتقاء في موقع وسط»، وذلك بعد أن قال «أول ما يضايق ويغضب ويدمي المشاعر هو تعثر مفاوضات السلام أو توقفها ودورانها حول نفسها. لقد بعثت في الصدور آمالاً بقدوم المعتدلين من حزب العمل ولكننا لم نظفر بأي نتيجة ولا لاحت في الأفق بوادر أمل. والفشل هنا غير جائز ولكن النجاح حتى الآن غير ممكن». وقد لفت النظر أن قول الاديب الكبير هذا جاء بعد توقيع الاتفاقيين. كذلك قرأنا في جريدة الحياة يوم ٩/١٧ تأكيداً على هذا البعد المعنوي فيما كتبه عزمي بشارة الذي قرر أنه ليس للموافقة على الشروط الاسرائيلية في هذا الاتفاق من أجل توقيع الاتفاق الآخر «أي علاقة بالاعتراف المتبادل القائم على المساواة». وأمثلة أخرى.

* السبب الثالث في أهمية هذا الاتفاق البالغة هو أنه يعني جميع الشعوب الخاضعة لنظم استعمارية وعنصرية وغير ذلك من أشكال السيطرة الاجنبية ولاسيما حركات التحرير الوطني في هذه الشعوب، بما تضمنه من أمور تتصل بقضايا الشرعية الدولية والقانون الدولي، مثل شرعية الكفاح ضد الاحتلال والعنصرية والتفريق بين المقاومة المشروعة والإرهاب غير المشروع؛ وبخاصة وأن توقيع الاتفاق يتم في بداية

المرحلة الجديدة التي دخلها النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة. وطبيعي أن يحوز هذا الاهتمام وهذه العناية من حركات التحرير في عالمنا، وأحد طرفيه هي منظمة التحرير الفلسطينية التي تبوأ مكاناً متميزاً بين هذه الحركات، وهذا الطرف يمثل شعب فلسطين العربي الذي تابع جهاده ضد الغزوة الاستعمارية الصهيونية على مدى أكثر من قرن، وطرفه الآخر هو «إسرائيل» التي أقامت هذه الغزوة الاستعمارية الصهيونية.

* * *

ننظر في «اتفاق الاعتراف المتبادل» هذا، فنجد أنه يضم ثلاث رسائل. الرسالة الأولى موجهة من ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى اسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي. والرسالة الثانية موجهة أيضاً من ياسر عرفات رئيس المنظمة إلى وزير الخارجية النرويجي جوهان جورغن هورست. والرسالة الثالثة موجهة من اسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل إلى ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية. نتأمل الرسالة الأولى فنجد أنها أطول الرسائل الثلاث؛ ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية يوجه خطابه فيها إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي، فهو البادئ بالاعتراف. ونجد أنه تتألف من مدخل في فقرة واحدة وأربع فقرات أخرى تضمنت تعهدات تتعهد بها منظمة التحرير الفلسطينية.

يقرر رئيس المنظمة في المدخل بداية «أن توقيع اعلان المبادئ ينبئ بعهد جديد في تاريخ الشرق الأوسط»، مشيراً إلى الاتفاق السري الذي تم التوصل إلى مسودته النهائية في أوسلو يوم ١٩/٨/١٩٩٣ بين الطرفين، وإلى عملية التوقيع التي تحدد لها يوم ١٣/٩/١٩٩٣ بالبيت الأبيض في واشنطن. وتدعو هذه الجملة إلى الخاطر مشروع النظام شرق الأوسطي الذي تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على إقامته في المنطقة. ويحضي رئيس المنظمة رأساً إلى القول «وانني بدافع الاقتناع الجازم بذلك أود أن أذكر التعهدات التالية لمنظمة التحرير الفلسطينية». ونقف في قراءتنا التحليلية لهذه الجملة أمم كلمة «أوكد» التي تعني التوكيد وتوحي في الوقت نفسه بأن هذه التعهدات سبق اشتهد بها أو ببعضها، وهذه الرسالة تؤكد لها. كما نقف أمام الدافع الذي ذكر لكتابة الرسالة وتأكيد التعهدات وهو «الاقتناع الجازم بالعهد الجديد الذي ينبغي به توقيع اعلان المبادئ»، فيبرز التساؤل ملحاً عما في «اعلان المبادئ» حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية، من ملامح هذا العهد الجديد، وما هي الحقوق التي ستكون للشعب

الفلسطيني فيه من بين حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف التي حددتها الشرعية الدولية؟ ونستحضر قراءتنا التحليلية لمسودة الاتفاق النهائية الخاصة بهذا الاعلان، فنجد أن جل هذه الحقوق أنكرت أو أغفلت أو أجتزئت فيه، فعلى أى أساس يقوم هذا الاقتناع الجازم الذي يدفع الى القيام بخطوة الاعتراف؟ هل هناك تعهدات اسرائيلية وأمريكية للمنظمة لم يعلن عنها؟!

- أول التعهدات التي يؤكدتها رئيس المنظمة لرئيس وزراء اسرائيل هو «ان منظمة التحرير الفلسطينية تعترف بحق دولة اسرائيل في العيش في سلام وأمن، وتوافق منظمة التحرير الفلسطينية على القرار ٢٤٢ والقرار ٣٣٨ لمجلس الأمن الدولي»، ويلفت النظر في النص أن اعتراف المنظمة في هذا التعهد هو «بحق دولة اسرائيل في العيش في سلام وأمن» وليس «بدولة اسرائيل» التي يعني ذكرها ومخاطبة رئيس وزرائها اعترافاً سابقاً بها، ولا يتضمن النص ما يوضح تحديد مفهوم «دولة اسرائيل» التي تعترف المنظمة بحقوقها في العيش في سلام وأمن، فهل يحدده القرار الأممي رقم ١٨١ الذي أقيمت على أساسه؟ أم تحدده خطوط ما قبل الخامس من يونيو / حزيران ١٩٦٧؟ أم يحدده الأمر الواقع القائم اليوم الذي يتعامل معه اتفاق اعلان المبادئ؟ وتأتي الجملة الثانية في التعهد لتوحي عن بعد بالجواب عن هذا التساؤل، فالمنظمة توافق على القرارين الشهيرين اللذين اعتمدا وحدهما أساساً لما يسمى بعملية سلام الشرق الأوسط، مع اعطاء كل طرف من اطراف العملية الحق في تفسير أولهما رقم ٢٤٢ على هواه. والتفسير الاسرائيلي المفروض على أرض الواقع لا يقبل خطوط ١٩٦٧ ويصر على التمسك بالقدس الكبرى والمستوطنات. ويدعو هذا التعهد الى الخاطر ما جاء في فكرة الاتفاق بين حكومتي اسرائيل والولايات المتحدة في ١٩٧٥/٩/١ الخاصة بمؤتمر جنيف للسلام في البند الثاني منها الذي نصه «ستواصل الولايات المتحدة التقيد بسياساتها الحالية حيال منظمة التحرير الفلسطينية، أى أنها لن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية أو تتفاوض معها مادامت منظمة التحرير الفلسطينية لاتعترف بحق اسرائيل في الوجود ولا تقبل قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨». وقد تم ابرام هذا الاتفاق على يد هنري كيسنجر وزير الخارجية الامريكي آنذاك بمناسبة ابرام اتفاقية سيناء بين مصر واسرائيل الخاصة بفك الاشتباك الثاني. ونذكر في ضوء ذلك أن الولايات المتحدة الامريكية أرادت هي ايضا هذا التعهد قبيل توقيع الاتفاق في واشنطن بين

اسرائيل والمنظمة.

- التعهد الثاني الذي يؤكد رئيس المنظمة في «اتفاق الاعتراف المتبادل» هو «أن منظمة التحرير الفلسطينية تلتزم بمسيرة السلام في الشرق الأوسط، وبالمشاركة في إيجاد حل سلمي ينهي النزاع بين الطرفين، وتعلن أن جميع المسائل المتعلقة التي ترتبط بالوضع الدائم سيتم تسويتها عن طريق التفاوض». وهكذا نجد ان المنظمة تتعهد هنا بالتزام طريق التفاوض طريقاً وحيداً لتسوية المسائل المتعلقة التي ترتبط بالوضع الدائم، وهي مسائل اساسية من مسألة القدس الى مسألة المستوطنات الى مسألة اللاجئين الى مسألة الحدود.. وهدف التفاوض هو إيجاد «حل سلمي» ينهي النزاع بين الطرفين. وواضح أن هذا التعهد بالتفاوض السلمي يكمل التعهد بحق اسرائيل العيش في سلام وأمن.

- التعهد الثالث هو «ان منظمة التحرير الفلسطينية تنبذ الارهاب وتتخلي عن أي عمل من أعمال العنف، وستحمل المسؤولية بالنسبة الى كل عناصر وموظفي منظمة التحرير الفلسطينية، وتتعهد بتدارك أي انتهاك لهذه التعهدات وباتخاذ اجراءات تأديبية ضد أي مخالف لها». وأول ما يخطر على البال عند قراءة هذا النص أنه من نوع النصوص التي تملأ إملاءً على من يكتبوها، فهو «نص مملأ»، ولا يكون أمام كاتبه الا «الإذعان». وهو من نوع النصوص التي تلمس القيم العلا في الاجتماع الانساني منذ كان لأنها تنافي الانصاف، ويقصد من يملأها منها الإيحاء «بأن جانبه فاضل وجانب العدو شرير»، على حدّ قول فولبرايت في كتابه غطرسة القوة. فهل يعقل لو أن النص لم يكن من هذا النوع أن يقبل رئيس حركة تحرير وطني هي واحدة من أعظم حركات التحرير الوطني في عالمنا، وقبله انظار أحرار العالم على مدى عقود من السنين وفي السنوات الست الأخيرة بخاصة التي شهدت «الانتفاضة»، أن يتعهد «بنبذ الارهاب» وافساح المجال أمام الصاق شبهة الارهاب بجهاد شعب عظيم ضد غزوة استعمارية استيطانية صهيونية عنصرية استهدفته ؟؟؟!! ولمن يوجّه هذا التعهد؟ لعدوه الذي يمارس ابشع انواع الارهاب الرسمي؟ هل يعقل لو أن النص لم يكن من النصوص «المملأة» أن لايشير رئيس حركة تحرير وطني الى شرعية كفاح آلاف مؤلفة من ابناء شعبه جيلاً بعد جيل، إناثاً وذكوراً، اطفالاً وشباباً وشيوخاً؛ وجهاد قوافل من الشهداء، وهو الذي طالما أشاد بهذا الجهاد وهذا الكفاح وتغنى مع جميع الاحرار في العالم؟

هل يعقل أيضاً «أن يتعهد بالتخلي» عن أي عمل من أعمال العنف والشرعية الدولية تؤكد حق «الشعوب الخاضعة لنظم استعمارية وعنصرية» غير القابل للتصرف في الكفاح ضد هذه النظم، وتخص بالذكر «حركات التحرير الوطني وفقاً لمقاصد الميثاق ومبادئه و«إعلان مبادئ القانون الدولي» كما جاء في القرار الأممي ٦١/٤٠ الخاص بالارهاب «الحقيقي» الدولي، وليس لقارئ النص بعد أن يقرأ هذا التعهد بنبذ الارهاب والتخلي عن العنف أن يعجب مما جاء في اطر التعهد؛ لأن الحديث عن «اجراءات تأديبية» ضد أي مخالف لذلك التعهد، على الرغم من ظلاله السوداء ونفثاته الخنثوية يصبح وارداً!!، ولكنه مع ذلك لا يستطيع أن يهضم ما في التعهد باتخاذ هذه الاجراءات التأديبية من مساس بمشاعر المعنيين ويأبى القلم أن يكتب كلمة أخرى. ويقف قارئ النص أمام مفارقة صارخة فيه، هي أن الذكر الوحيد في الرسالة لعناصر منظمة التحرير الفلسطينية وموظفيها جاء في معرض «نبذ الارهاب» و«التخلي عن العنف» و«التلويح بالتأديب»، وبالحال من صورة رسمها النص لهذه المنظمة. ولقد كان واضحاً عند الذين أملاوا هذا النص «إملاء» أنه بحاجة كي «يلع» ويستطيع كاتبه أن يكتبه، الى تمهيد فجاءت بداية فقرة التعهد الثالث لتقول «وتعتقد منظمة التحرير الفلسطينية ان توقيع اعلان المبادئ يعد حدثاً تاريخياً ينبىء بعهد جديد من التعايش السلمى يكون خالياً من العنف وأي عمل آخر يمكن أن يعرض للخطر السلام والاستقرار، فإن المنظمة....».

- كان واضحاً أيضاً لمملي هذا النص أن هذه التعهدات الثلاثة التي طالبوا رئيس المنظمة أن يتعهد بها لاسرائيل تخالف ما قامت عليه منظمة التحرير الفلسطينية، كمؤسسة وحركة تحرير، ميثاقاً ونظماً أساسياً وتاريخياً؛ ولذا فإنهم عمدوا الى طلب تعهد رابع تؤكد فيه منظمة التحرير الفلسطينية «أن مواد الميثاق الفلسطيني ونقاطه التي تنكر حق اسرائيل في الوجود، وايضاً نقاط الميثاق التي تتعارض مع التعهدات الواردة في هذه الرسالة أصبحت عديمة الأثر وغير سارية المفعول. وبالتالي فإن منظمة التحرير الفلسطينية ستعرض على المجلس الوطني الفلسطيني التغييرات الضرورية في الميثاق الفلسطيني للموافقة عليها». وقد حددت اسرائيل ثمانى مواد من الميثاق تطالب بالغائها وهي المواد ٢ و ٩ و ١٠ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣، وفق ما أوردت وكالة «فرانس برس»، من أصل ثلاث وثلاثين مادة يتألف منها الميثاق الوطني الفلسطيني. وتتعلق هذه المواد الثمانى بجوهر الصراع العربى الصهيونى وقضية فلسطين. ويلفت النظر في هذا

التعهد الرابع القول بأن هذه المواد «أصبحت عديمة الأثر وغير سارية المفعول». وهذا أمر لا يملك أحد أن يقرره من حيث الشكل «إلا المجلس الوطني وبأكثريته ثلثي مجموع أعضائه في جلسة خاصة يدعى إليها من أجل هذا الغرض»، وفق نص المادة ٣٣ آخر مواد الميثاق، أما من حيث المضمون فلا مجال لإقراره البتة لأنه يتناقض مع مبدأ قيام المنظمة؛ ولأن إلغاء هذه المواد يعني إلغاء المنظمة نفسها وقيام منظمة أخرى لا علاقة لها بالتحريض، وتعني بجزء واحد من قضية فلسطين هو الجزء الخاص بقطاع غزة وبعض الضفة الغربية، كما يلفت النظر في هذا التعهد الرابع الخلط بين «المنظمة» و«قيادة المنظمة» عند الحديث عن عرض التغييرات على المجلس الوطني الفلسطيني، إذ كيف تعرض المنظمة وهي «كل» على إحدى مؤسساتها - المجلس الوطني - وهو «جزء». وكأن هذا الخلط المقصود يجعل «القيادة» هي «المنظمة» وفقاً لمقولة لويس الرابع عشر الشهيرة.

نستطيع في ضوء ماسبق أن نتيقن من أن نص الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل في هذه الرسالة كان «مملئاً». وهنا يبرز تساؤل ملح حول الأسباب التي حدثت برئيس المنظمة أن يقبل بذلك وحول الضغوط التي تعرض لها، وهو الذي يعرف عنه زملاؤه اعتزازه بحركة التحرير التي قادها على مدى ربع قرن وحرصه على «الشكل» فضلاً عن «المضمون» تعبيراً عن هذا الاعتزاز. وبخاصة وأنه كان مدركاً دوماً المسؤولية التي تقع على كاهله من خلال القلم الذي يوقع به. ويبرز تساؤل ملح آخر حول مسؤولية الفريق السري من زملائه ومستشاريه الذي تفاوض سرّاً في أوسلو بدون علم اللجنة التنفيذية، في دفع رئيس المنظمة إلى قبول هذا الاعتراف المملئ أملاً أو في عدم نصحه بالآ يقدم عليه؛ في وقت لاتزال الانتفاضة فيه تعطي بسخاء «وشيمتها الصبر»، ويبدو العدو فيه على وشك الهروب من «جحيم» قطاع غزة - على حد تعبيره -، وهناك حد أدنى من التنسيق العربي الرسمي بشأن مباحثات التسوية الثنائية الجارية في واشنطن؟

نصل إلى الرسالة الثانية في هذا الاتفاق، وهي كما رأينا من رئيس المنظمة إلى وزير خارجية النرويج الوسيط الذي تم اعتماده في المفاوضات السرية في أوسلو عاصمة بلاده، وتاريخ الرسالة هو اليوم نفسه ١٩٩٣/٩/٩. فنجد أن رئيس المنظمة يؤكد للوسيط أن تصريحاته العلنية ستضمن المواقف التالية عند توقيع المبادئ.. «إن منظمة التحرير الفلسطينية تشجع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة على

المشاركة في التدابير التي تؤدي الى التطبيع ورفض العنف والارهاب والاسهام في تحقيق السلام والاستقرار والمشاركة الايجابية في التعمير والتنمية الاقتصادية والتعاون. نخرج من تأملنا في هذه الرسالة بأننا أمام تعهد آخر طلب من رئيس المنظمة أن يقدمه للوسيط هذه المرة، فهو بعد أن تعهد في رسالته لرئيس وزراء اسرائيل بتخلي المنظمة «عن الارهاب وأى عمل من أعمال العنف»، وتحملها المسؤولية بالنسبة الى كل عناصر المنظمة وموظفيها، وتداركها أى انتهاك لهذه التعهدات، وباتخاذها اجراءات تأديبية ضد أى مخالف، نجده يتعهد هنا بتشجيع الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع في التدابير المؤدية للتطبيع و.. و.. فواضع الاتفاق لا يكتفون بتعهد المنظمة بعدم مقاومة «اسرائيل» و«الاحتلال الاسرائيلي» الذى سيبقى رازحاً لفترة ست سنوات على الاقل حسب اتفاق اعلان المبادئ، وانما يطالبون بتعهد آخر هو أن تشجع المنظمة الناس على التطبيع مع اسرائيل والتجاوب مع التدابير التي تؤدي الى ايقاف المقاومة. ويبدو أنه حين تبين لواضع الاتفاق صعوبة ذكر هذا التعهد فى رسالة رئيس المنظمة الى رئيس الحكومة الاسرائيلية لأنه يمثل دعوة لشعب يزرع تحت نير الاحتلال والاعتصاف أن يتعاون مع المقتصب المحتل، وهو أمر لم يسجله التاريخ ولا يقبله عقل، وجد المخرج في ان يذكر التعهد في رسالة يوجهها رئيس المنظمة الى الوسيط النرويجي.

يلفت النظر هنا أن رئيس المنظمة اضطر مرة أخرى لتجرع كأس الحديث عن «رفض العنف والارهاب» بكل ما فيه من مرارة. كما يلفت النظر أن الوسيط النرويجي «جوهان جورغن هولست» وهو وزير خارجية بلد عضو في الامم المتحدة غفل تماماً في خضم الدور الذي أسند له في هذه العملية عن البعد الاخلاقي لدوره، فقبل أن يسجل عليه أن يطلب من حركة تحرير وطنى ما طلبه منها مخالفاً روح الميثاق الاممي والشرعية الدولية والقانون الدولي. كما غفل عن المسؤولية المعنوية التي ستحملها بلاده بفعل ذلك، والصورة التي ستكون لها في ذاكرة شعب فلسطين التاريخية والأمة العربية جمعاء والأحرار في العالم.

* * *

الرسالة الثالثة في اتفاق «الاعتراف المتبادل» هي الرد الاسرائيلي على ماجاء في رسالتي رئيس المنظمة، وهي تتألف من فقرة واحدة قصيرة شأن الرسالة الثانية. وفيها

يخاطب رئيس وزراء اسرائيل رئيس المنظمة قائلاً بدون أى تمهيد «رداً على رسالتكم المؤرخة في ٩ سبتمبر / ايلول ١٩٩٣ أود أن أعلن لكم انه على ضوء تعهدات منظمة التحرير الفلسطينية الواردة في هذه الرسالة فقد قررت الحكومة الاسرائيلية الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل للشعب الفلسطيني، وبدء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية في اطار مسيرة السلام في الشرق الأوسط».

أول ما يلفت النظر في هذه الرسالة حين نقارنها برسالة رئيس المنظمة أنها جاءت خالية من أية تعهدات كان على رئيس الوزراء الاسرائيلي أن يتعهد بها لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية، إذا أريد تحقيق قدر من التناظر في هذا الاعتراف المتبادل، فنبما يتعلق بأسباب الصراع العربي الصهيوني الأساسية يفترض أن تتعهد الحكومة الاسرائيلية بايقاف التهجير الصهيوني لليهود من أوطانهم الى فلسطين والكف عن الدعوة لذلك والغاء قانون العودة الاسرائيلي الذي يمكن كل يهودى من اية جنسية كنت أن يحصل على الجنسية الاسرائيلية حال قدومه الى فلسطين، وأن تتعهد ايضاً بان توقف عن الاستيطان الاستعماري الصهيوني في الأراضي العربية وبالتخلي عن مخططات التوسع، وفيما يتعلق بالممارسات الاسرائيلية الحالية التي تنفخ في أوار الصراع يفترض أن تتعهد الحكومة الاسرائيلية بنزح الارهاب الرسمي الذي تمارسه والافراج الفوري عن جميع المعتقلين الفلسطينيين والعودة الفورية لجميع المبعدين. ويفترض أن تتعهد الحكومة الاسرائيلية ايضاً بالاعتراف بحق جميع الشعوب العربية ومنها شعب فلسطين العربي بالعيش في سلام وأمن، وأن تقوم بالتخلص من جميع ما لدى اسرائيل من اسلحة غير تقليدية، وأن تعلن بأن جميع النصوص الصهيونية التي تمس العرب وتحث على التوسع وتعبّر عن توجهات عنصرية «أصبحت عديمة الأثر وغير سارية المفعول».

كان المفروض أن يتعهد رئيس وزراء اسرائيل باسم الحكومة الاسرائيلية لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية بهذه التعهدات مادام قد طلب تلك التعهدات الواردة في ارسالتين؛ انسجماً مع التناظر المطلوب في الاعتراف المتبادل، إذا كان حقاً يتطلع هو وحكومته الى «مصالحة تاريخية»، كما جاء في ديباجة اتفاق اعلان المبادئ؛ أو أن لا يتورط بدايةً في طلب تعهدات من رئيس منظمة التحرير «نص مملى» من شأنه أن يخلّف جرحاً غائراً في نفس كل فلسطيني وكل عربي وكل حرّ في عالمنا يزداد التهاباً

مع مضي الأيام ولا يشفى الا باعادة الاعتبار للقيم المعنوية الاخلاقية التي مسّها، ويقدم لنا ما كتبه عزمي بشاره في الحياة يوم ١٧/٩/١٩٩٣ بعنوان «انها كأس السم.. فلا داعي للعتاف» مثلاً على تأثير هذا النص المملي في النفس حين يقول «لقد اسقط بياننا الى اسرائيل الرسمية تاريخنا، ولم يطالب حتى بالاعتذار بل كان يعتذر. كما أسقط بيان اسرائيل الرسمية تاريخهم معنا ناهيك عن طلب الصفح. لقد اعترفنا بكل شيء وطالما طالبنا المعتقلين بالصمت في غرف التحقيق. اعترفنا ب ٢٤٢ ناقصاً وعارياً من كل ما بحث حناجرنا في المطالبة بإكماله. واعترفنا بوجود اسرائيل كاملاً زائد الحق والشرعية. واعترفنا بالارهاب وأدناه. وقابل المجرم هذا الاعتراف باطلاق سراح منظمة التحرير الفلسطينية لتتحول الى طرف مشروع في المناطق المحتلة. تعهدنا بعدم استخدام العنف ولم يتعهدوا، طالبنا شعبنا بالتوقف عن رمي الحجارة ولم يطالبوا جنودهم، وطالما أدنا المقابلة والمساواة اصلاً بين الرصاص الاحتلال وحجارة الواقعين تحت الاحتلال. وها نحن تجاوزنا المساواة بين المجرم والضحية الى مطالبة الضحية وحدها بالتنازل عن العنف».

لقد اكتفى رئيس وزراء اسرائيل في رسالته الجوابية بإبلاغ رئيس المنظمة انه على ضوء تعهدات المنظمة قررت الحكومة الاسرائيلية الاعتراف بها «بصفتها الممثل للشعب الفلسطيني»، وبدء مفاوضات معها في اطار مسيرة السلام في الشرق الأوسط، وتقف هنا أمام تعبير «الشعب الفلسطيني» لنلاحظ أن الحكومة الاسرائيلية سلمت حين استخدمته بحقيقة كانت تدأب على انكارها، فاسرائيل منذ أقيمت وهي تنكر وجود الشعب الفلسطيني، وطالما ردد الصهاينة مقولة «أرض بلا شعب» حين تحدثوا عن فلسطين، ولم تجد جولدامائير وهي ترأس الحكومة الاسرائيلية حرجاً في أن تتساءل مكابرة «اين هم الفلسطينيون؟» وهي التي تحدثت عن الأرق التي يصيبها كل ليلة لنسبة التزايد العالية في أوساطهم. وقد اطلق الاسرائيليون على ابناء فلسطين الذين بقوا في ديارهم «عرب اسرائيل». وتمسك مناحيم بيجين في اتفاق كامب دافيد مع مصر والولايات المتحدة الامريكية باستخدام مصطلح «الفلسطينيين» حين طرح مشروعه لاقامة حكم ذاتي في «يهودا والسامرة» على حد تسميته للضفة الغربية وفي قطاع غزة للسكان دون الأرض، وتشبث اسحق شامير وهو يرأس الحكومة الاسرائيلية باستخدام هذا المصطلح في وثائق مؤتمر مدريد وماسمي «بعملية سلام الشرق الأوسط» عام ١٩٩١.

لاشك في أن التسليم الاسرائيلي بحقيقة الشعب الفلسطيني «تغير» هام يخرج بالاسرائيليين فيما يخص هذا الأمر من أسر العقيدة الصهيونية. وقد ورد مصطلح الشعب الفلسطيني مرتين في اتفاق اعلان المبادئ ايضاً؛ في الديباجة مع الحديث عن اتفاق حكومة اسرائيل مع ممثل الشعب الفلسطيني أنه آن الآوان لوضع حد لعقود من المواجهات والصراع والاعتراف المتبادل لحقوقهما السياسية والشرعية.. والمرة الأخرى في البند الثالث الخاص بالانتخابات في النقطة الثالثة التي تنص على أن هذه الانتخابات «تشكل خطوة أولية انتقالية هامة باتجاه الاعتراف بالحقوق الشرعية والمطالب العادلة للشعب الفلسطيني». ولكن تساؤلاً يبرز هنا حول «المفهوم الاسرائيلي» للشعب الفلسطيني ولحقوقه الشرعية ومطالبه العادلة؟ وما اذا كان هذا المفهوم ينطبق مع المفهوم الفلسطيني لمصطلح الشعب الفلسطيني الذي تحدده المادتان ٥ و ٦ من الميثاق الوطني الفلسطيني، ونص المادة الخامسة هو «الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون اقامة عادية في فلسطين حتى عام ١٩٤٧ سواء من أخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني». وتنص المادة السادسة على أن «اليهود الذين كانوا يقيمون اقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها يعتبرون فلسطينيين». ويمكن للقارئ المتمعن لاتفاقي «الاعتراف المتبادل» و«اعلان المبادئ» أن يصل الى أن المفهوم الاسرائيلي «للشعب الفلسطيني» مختلف عن المفهوم الفلسطيني، وهو ايضاً انتقائي ومتناقض كما سرى حين نقوم بقراءتنا التحليلية لاتفاق اعلان المبادئ.

تجدر الاشارة هنا الى أن اسحق رابين في خطابه في حفل توقيع اتفاق المبادئ في البيت الابيض أعلن صراحة أن التسليم بحقيقة وجود الشعب الفلسطيني لم يكن أمراً سهلاً. وقد سمعناه يقول «دعوني اقول لكم ايها الفلسطينيون إنه محكوم علينا أن نعيش معاً على الأرض نفسها، على التربة نفسها..» وهو الصهيوني الذي طالما انكر الشعب الفلسطيني، وجاهر في أكثر من مناسبة بحماسة لسياسة طرد الفلسطينيين من وطنهم ومارس هذه السياسة.

يمكننا أن نلاحظ هنا ايضاً أن الاتفاقيين مع ذكرهما «الشعب الفلسطيني» لم يتحدثا حديثاً مباشراً عن «الأرض الفلسطينية»، وجاء الحديث عن هذه الأرض في اتفاق «اعلان المبادئ» غير مباشر كما سرى. وهذا يكشف عن صعوبة أمر تسليم

الاسرائيليين بهذه الحقيقة من جهة، وتربصهم للالتفاف حولها في الفترة الانتقالية من جهة أخرى.

لاشك في أن العامل الرئيسي في تحقيق هذا «التغير» الهام في الموقف الاسرائيلي من «الشعب الفلسطيني» هو النضال الفلسطيني المتصل الذي توجهته انتفاضة السنوات الست. وقد تضافر معه عامل مساعد جدّ مؤخراً هو دعوة الولايات المتحدة اسرائيل اتخاذ هذه الخطوة التي لا بد من اتخاذها بغية اقامة النظام شرق الأوسطي، ومقابل مجموعة الخطوات التي فرضت الولايات المتحدة على منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية اتخاذها تجاه اسرائيل. ونلاحظ أن ملامح هذه الدعوة تجلت في بعض نصوص «عملية مدريد»، وحين عجز اسحق شامير عن الاستجابة لها في حد أدنى، تحمست واشنطن لتولي حزب العمل السلطة في اسرائيل ليكون هو «مستجيب»، وهكذا فإننا نجد في التسليم الاسرائيلي بحقيقة الشعب الفلسطيني استجابة لدعوة امريكية وجهت بأسلوب بالغ الرقة ومع وعود بمقابل مغرٍ على الصعيدين المعنوي والمادي، على غير ما رأيناه من شدة بالغة القسوة في أسلوب الاسلاء الذي فرض على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في الرسالتين الأولى والثانية.

لماذا كانت تلك الشدة الامريكية بالغة القسوة على منظمة التحرير الفلسطينية؟

يرز هذا السؤال ونحن نختم قراءتنا التحليلية لاتفاق اعلان المبادئ؟

سبب رئيسي هو أن الولايات المتحدة الامريكية صنفت المنظمة التي هي حركة تحرير وطني عدواً لها ولمصالحها في المنطقة. ومتوقع أن تتعامل معها من ثم بشدة، والقسوة التي اتسمت بها هذه الشدة تعود الى سبب آخر هو حالة «غطرسة القوة» التي أصبحت الولايات المتحدة أسيرة لها، وهي الحالة التي شرحها ويليام فولبرايت في كتابه الذي يحمل هذا الاسم وحذر منها معروفاً ايها «بانها حالة نفسية تبدو فيها الأمة في حاجة الى اثبات انها الأكبر والأفضل والأقوى»، وأما القسوة البالغة على المنظمة فمردها الى مجموعة قوانين سنّها الكونغرس الامريكي منذ عام ١٩٨٢ تجاوزت بمراحل القيود الكيسنجيرية للتعامل مع المنظمة التي ألزم بها الولايات المتحدة أمام اسرائيل في اتفاقية ١٩٧٥، وفرضت مزيداً من القيود. وقد نشرت جريدة الحياة في ٩٣/٩/٢٦ ثبناً بأهم هذه القوانين التي بلغت ثمانية، وفيها اتهام للمنظمة بالارهاب ولرئيسها بدعم الارهاب ومنع التفاوض معها الى ان تلبى عدداً من الشروط ومقاومة

مشاركتها في منظمات الأمم المتحدة. ومعلوم أن الكونغرس سن هذه القوانين بتأثير مركز القوة الأمريكي الصهيوني. وكان لابد للإدارة الأمريكية إذا أرادت إعادة الحوار مع المنظمة من أن تفرض عليها القبول بهذه الشروط. وهكذا يبدو اتفاق الاعتراف المتبادل يوم ١٩٩٣/٩/٩، وكأن حاجة الولايات المتحدة إليه مثل حاجة إسرائيل إليه. وقد باشرت الإدارة الأمريكية بعد توقيع الاتفاق التحرك لالغاء هذه المجموعة من القوانين، فكان إن باشر مجلس الشيوخ عملية إصدار «قانون تسهيل عملية السلام في الشرق الأوسط» لعام ١٩٩٣، الذي يمنح الرئيس كلنتون سلطة الغاء أربعة قوانين من أصل خمسة عشر قانوناً معادياً للمنظمة، كما ذكرت «الحياة» في ٩٣/٩/٣٠، وهكذا نجد الولايات المتحدة الأمريكية في لجوئها إلى أسلوب الشدة بالغة القسوة مع منظمة التحرير الفلسطينية، أسيرة مبدأ «الإملاء» وهو مبدأ وصفه فولبرايت «بأنه غير حكيم وغير عملي عند التنفيذ وكم مرة تحول أعداء أمس إلى أصدقاء!!»

نستطيع إذاً أن نقدم تعليلاً للمسلك الأمريكي في اقدامه على إملاء هذا الاتفاق على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وأن نفهم التجاوب الإسرائيلي معه. ولكن التساؤل الملح حول الأسباب التي حثت بقيادة المنظمة لقبول هذا الإملاء يبرز بقوة مرة أخرى، وبخاصة وأن التقويم الموضوعي للواقع القائم على أرض فلسطين وفي منطقتنا وللصورة الدولية يصل بنا إلى أن انتفاضة شعبنا قادرة على الاستمرار وإذا كان منا قرح فقد مس العدو قرح مثله وأن خلل العلاقات العربية بعد زلزال الخليج يوشك أن يعالج، وأن العدو الصهيوني اتخذ قراره بالهروب من قطاع غزة، وأن حاجته وحاجة الولايات المتحدة للوصول إلى تسوية في منطقتنا هي أشد من حاجتنا، وأنه كان يمكن من ثم بشئ من الصبر وباتقان عملية التفاوض وباتمامها في وضع النهار وبإشراك جميع المؤسسات في صنع القرار الوصول إلى اتفاق مغاير تماماً لروح هذا الاتفاق معبر عن القوة المعنوية الهائلة لحركات التحرير الوطني منسجم مع الشرعية الدولية والقانون الدولي.

إن القراءة التحليلية لاتفاق الاعتراف المتبادل تنتهي بنا إلى أنه أعد في «ضوء الظلام» سراً وبعيداً عن «المؤسسة الفلسطينية» وبدون علمها، وأنه من حيث نوعه من اتفاقات الإملاء المفروضة واستهدف الطرف الفلسطيني، وأنه مخالف في الشكل والمضمون لميثاق المنظمة ونظامها الأساسي الأمر الذي يشكك في أصوليته، وأنه على

صعيد القيم المعنوية الاخلاقية مناقض للشرعية الدولية والقانون الدولي بشأن قضية فلسطين وأنه من ثم يمثل مساساً بقيمة النضال من أجل التحرير، وأنه على الصعيد العملي مدخل خاطئ لبلوغ السلام القائم على العدل، وهو يسبب تصعيد التوتر، ومفعوله تدريجي وطويل المدى، وأن اعلانه تم في ظل ضغط دعايات اعلام الازمات الشديد، وأن هناك دولة كبرى مصممة على فرضه واقعاً بعد أن أملت إملاءً، وأنه أول اتفاق يرم «باسم الفلسطينيين والشعب العربي الفلسطيني» مع إسرائيل ويا له من استهلال!!

نستطيع أن نقرر في ضوء ما سبق أن الشعب العربي الفلسطيني لن يقبل «باتفاق الاعتراف المتبادل» هذا، شأن شعوب أمتنا العربية جمعاء، وسيقاوم مع اشقائه جميع النصوص العملاقة فيه عملياً بمتابعة النضال لتحرير فلسطين، وستتبع دائرة المقاومة هذه كلما انتشرت القراءة التحليلية لهذه النصوص وتضاءل تدريجياً تأثير دعايات اعلام الأزمات.

إن لنا أن نتوقع أن تتعامل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي والمجلس الوطني مع «اتفاق الاعتراف المتبادل» على أنه «اتفاق مملئ» على قيادة المنظمة، فلا يناقشه الاولان رسمياً؛ لأنه ليس من صلاحيات اللجنة التنفيذية أو المجلس المركزي ذلك، وفق ميثاق المنظمة ونظامها الأساسي. وإن لكاتب هذه السطور أن يعلن بصفته عضواً في المجلس المركزي رفضه لهذا الاتفاق لكل الاسباب التي أوضحها هذه القراءة التحليلية، وهو عازم على المشاركة في اجتماع المجلس المركزي تعبيراً عن تمسكه بالمؤسسة في السراء والضراء وحين البأس لي طرح رأيه هذا ويشارك من ثم زملاءه في مناقشة ما ينبغي عمله للوفاء بمتطلبات مرحلة جديدة دخلتها قضية فلسطين والصراع العربي الصهيوني في الاسبوع الثاني من شهر يول / سبتمبر ١٩٩٣ وصولاً الى معالجة صحيحة لكل اجزاء القضية الخاصة بالضفة والقطاع، وبالقُدس الكبرى، وفلسطيني الخارج، وفلسطيني الوطن المحتل عام ١٩٤٨. وهذا ما يصل بنا الى القراءة التحليلية للاتفاق الثاني الخاص «بإعلان المبادئ». والرحلة لاتزال طويلة في صراعنا المبادئ مع العدو لبلوغ السلام العادل، ونفسنا في هذا الصراع طويل.

– أخطار اتفاق أوسلو على القدس ومواجهتها

موضوع هذا البحث هو «مواجهة المخططات الصهيونية الاسرائيلية لتهويد القدس وطمس هويتها الحضارية العربية الاسلامية»، وهو مقدم الى الندوة العالمية حول القدس وتراثها الثقافي في اطار الحوار الاسلامي المسيحي التي دعت اليها المنظمة الاسلامية للتربية والثقافة والعلوم. ويقع ضمن محورها الثالث «طمس الهوية الاسلامية وتهويد المدينة»، ونصب عينيه تحقيق أحد أهداف الندوة وهو «كشف مخططات التهويد التي تقوم بها سلطات الاحتلال الاسرائيلي لتغيير طابع المدينة العربي - الاسلامي».

أخطار مرحلة جديدة على القدس

يأتي انعقاد هذه الندوة في الرباط بالمغرب في الاسبوع الثالث من شهر تشرين أول / اكتوبر ١٩٩٣ بعد بضعة أسابيع من توقيع اتفاق اسرائيلي فلسطيني «بالاعتراف المتبادل» وآخر «إعلان مبادئ حول ترتيبات حكومة ذاتية انتقالية» في قطاع غزة والضفة الغربية، في الأسبوع الثاني من شهر أيلول / سبتمبر ١٩٩٣. وذلك في اطار ما عرف باسم «عملية سلام الشرق الأوسط» التي افتتحت في مدريد يوم ١٩٩٣/١٠/٣٠. ومن الملفت أنه في الوقت الذي يتردد فيه حديث كثير عن آفاق السلام بعد هذه الخطوة، تتعاظم الاخطار المحدقة بالقدس في هذه المرحلة الجديدة من مراحل قضية فلسطين والصراع العربي الصهيوني، وتزداد بتصعيد التوتر في المدينة المقدسة بفعل الإصرار الصهيوني على «تهويدها» ونفي «الآخر» منها.

جاء مثل على هذا الإصرار في خطاب اسحق راين رئيس وزراء اسرائيل في حفل توقيع اتفاق اعلان المبادئ بواشنطن يوم ١٩٩٣/٩/١٣ حين قال «أتينا من القدس العاصمة القديمة والأبدية للشعب اليهودي»، وتالت أمثلة أخرى في تصريحات لسيمون بيريز وزير خارجية اسرائيل قال فيها لمحطة CNN يوم ١٩٩٣/٩/٢٨ «ستظل القدس عاصمة اسرائيل. يمكن لعرفات أن يأتي للصلاة فيها، لكنها ستبقى موحدة

وعاصمة اسرائيل». وقال فيها لمؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الامريكية في اليوم نفسه «لامجال لبرلنة القدس (نسبة الى برلين) إنها هويتنا الروحية»، وقال فيها لاجتماع في جامعة برنستون يوم ٩٣/٩/٢٩ «القدس ليست قبله العرب القدس لها الأولوية في سياستنا وديننا. ستظل القدس موحدة وعاصمة لاسرائيل خاضعة للسيادة الاسرائيلية. ومن مسؤوليتنا أن نؤمن الاماكن المقدسة المسيحية والاسلامية واليهودية». وقد كشف مستشار سياسى لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية في تصريح نشرته جريدة الأهرام يوم ١٩٩٣/٩/١١ «أن اسرائيل قدمت تعهداً ضمناً بتجميد اقامة المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن هذا التعهد لاينطبق على اقامة المستوطنات في منطقة القدس».

القدس في هويتها العربية الاسلامية

القدس التي تتعاضم الاخطار المحدقة بها في هذه الفترة هي عاصمة فلسطين. وقد احتل الصهاينة الجزء الغربي منها ومن منطقتها عام ١٩٤٨، وأعلنوه عاصمة لدولتهم اسرائيل التي أقيمت في ذلك العام. ثم احتلوا الجزء الشرقي منها ومن منطقتها في ٥ حزيران / يونيو عام ١٩٦٧ وسارعوا الى ضمه لاسرائيل، فأصبحت القدس بكاملها تحت الاحتلال الصهيوني الاسرائيلي.. المدينة القديمة داخل السور والمدينة الجديدة خارجه وقرى القدس ودساكرها. ومصطلح القدس في بحثنا يشمل الأرض والسكان والادارة والسياسة والمقدسات والهوية الحضارية. فهذه المدينة بناها الكنعانيون العرب في بدايات العصر البرنزي مع مجموعة مدن على طريق المياه بين الشمال والجنوب، واختاروا لها موقعاً متميزاً على مرتفع الضهور على مقربة من عين ماء، يخدم غرضاً دفاعياً استراتيجياً وآخر دينياً حيث بنوا فيه هيكلأ لمعبودهم «سالم»، وهي تتميز بهويتها الحضارية التي يحددها انتمائها لحضارات المنطقة في القديم وللحضارة العربية الاسلامية منذ الفتح سنة ٦٣٨م و١٥ هـ.

لعل ابرز ما تميزت به القدس بفعل الحضارة العربية الاسلامية التي تمثلت حضارات المنطقة السابقة هو التنوع في اطار الوحدة، بهوية فلسطينية عربية اسلامية تقوم على التعدد. وقد تحدث عن هذه الهوية د.ألبرت أغازريان المقدسي الفلسطيني المسيحي الأرمني الأصل في الندوة الثالثة ليوم القدس «تشرين أول / أكتوبر ١٩٩٢» من خلال تجربته الميدانية وهو يقوم بالتجوال مع باحثين وصحفيين واصدقاء في

المدينة القديمة يوماً حيث يقيم، فقال «حينما نتحدث عن أربعة أحياء في البلدة القديمة فإن في ذلك تبسيط للأمر. فداخل كل حي هنالك أحياء جانبية تعكس ثروة وغناء تعددية التراث العربي الاسلامي. نتحدث في الحي الاسلامي عن عرب مسلمين واکراد مسلمين سكنوا القدس أيام صلاح الدين الايوبي وعن موجات من الافغان وأخرى من الهنود ونقشبنديين والمغاربة المسلمين الذين أقاموا حي المغاربة الشهير الذي دمره الاسرائيليون عام ١٩٦٧. ونتحدث عن الحي المسيحي فنذكر الغرب الروم والبيزنطيين بالاضافة الى الاقباط والأقباش وغيرهم. ونتحدث عن الحي اليهودي كما عهدناه عام ١٩٤٨ في التراث الطبيعي للبلاد فنذكر الاشكناز الغربيين والسفارديم الشرقيين ومدارس واجتهادات ومذاهب. هذه هي القدس بهويتها الفلسطينية العربية مرآة سليمة وليست مهشمة يحمل واحد قطعة منها فيرى جزءاً يريد رؤيته ولا يرى الباقي. وهذا ماتفعله حكومة تحاول بشكل منهجي التركيز على شريحة واحدة وتهميش وإلغاء الشرائح الأخرى كافة».

قضية القدس

واضح أن الاحتلال الاسرائيلي الصهيوني يطرح على شعب فلسطين العربي والامة العربية والعالم الاسلامي والعالم المسيحي والعالم أجمع قضية القدس. فقد مثل هذا الاحتلال - كما بلور بيان ندوة يوم القدس - على الصعيد العقيدي - الديني تدنيماً لمقدماتها الاسلامية والنصرانية واليهودية التي قام شعب فلسطين العربي عبر العصور بصيانتها وخدمتها واستضافة المؤمنين الذين يحجون اليها. كما أن هذا الاحتلال مثل على الصعيد الحضاري تخريباً لعمرائها واقتصادها وبنيتها الاجتماعية والسكانية، ومحاولاً لطمس هويتها العربية الاسلامية. ومثل على الصعيد الاستراتيجي الأمني تهديداً مباشراً للدائرتين العربية والاسلامية ولكل العواصم العربية والاسلامية القريبة منها والبعيدة. وقضية القدس في جوهرها هي قضية تحريرها من هذا الاحتلال الصهيوني، وذلك ليس من منطلق عقيدي - ديني فحسب ولكن من منظور أمني استراتيجي وحضاري وانساني كذلك». وهكذا فإن قضية القدس هي جزء من قضية فلسطين الواحدة، تتكامل مع قضية الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين عام ١٩٦٧، ومع قضية أبناء فلسطين المشردين عن وطنهم منذ عام ١٩٤٨ المتطلعين لممارسة حقوقهم في العودة اليه، ومع قضية أبناء فلسطين المقيمين في وطنهم المحتل عام ١٩٤٨ الذين يحملون الجنسية

الاسرائيلية ويعانون من التفرقة ومن اغتصاب ممتلكاتهم ويتطلعون الى الحفاظ على هويتهم الثقافية العربية، وهي تنتمي الى قضايا «التحرير».

اتفاق اعلان المبادئ وقضية القدس

لقد سلط توقيع «اتفاق اعلان المبادئ» يوم ١٣/٩/١٩٩٣ الأضواء مرة أخرى على قضية القدس، وأُذِر بتعاضم الأخطار المحدقة بالمدينة المقدسة بفعل الاصرار الصهيوني على تنفيذ مخططات تهويدها أثناء الانشغال بتطبيق الاتفاق، استمراراً لما حدث منذ بدء عملية التسوية المعروفة باسم «عملية سلام الشرق الأوسط» في مؤتمر مدريد يوم ٣٠/١٠/١٩٩١، وحين ننظر في نصوص اتفاق اعلان المبادئ نجد أن قضية القدس لم تعالج فيه، وجرى الإشارة إليها في البند الخامس منه الخاص بالفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع النهائي في النقطة الثالثة من البند التي تقول «من المفهوم أن هذه المفاوضات ستغطي قضايا متبقية تشمل القدس واللاجئين والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين وقضايا أخرى ذات أهمية مشتركة». وستنطلق هذه المفاوضات خلال السنتين الأوليتين من الفترة الانتقالية التي تبدأ حال الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة اريحا. كما نجد إشارة أخرى تتصل بقضية القدس في الملحق الأول الخاص بروح الانتخابات التي ستجرى وشروطها في نقطته الأولى وهي «يحق لفلسطيني القدس الذين يعيشون فيها المشاركة في عملية الانتخابات وفقاً لاتفاقية بين الطرفين». وهكذا ستواجه القدس مخططات التهويد ومحاولات الحكومة الاسرائيلية تنفيذ هذه المخططات على مدى سنتين ونصف منذ الآن قبل أن تبحث قضيتها في مفاوضات الوضع النهائي الذي حدد خطوطه الأساسية مؤتمر سلام الشرق الأوسط، وهي خطوط فتحت مجالاً واسعاً للاطماع الصهيونية أن تستشري في القدس، واستحضارها ضروري بين يدي التعرف على المخططات الاسرائيلية الصهيونية لتهويد القدس في هذه المرحلة الجديدة من مراحل الصراع العربي الصهيوني التي بدأت بانعقاد مؤتمر مدريد.

مؤتمر سلام الشرق الأوسط وقضية القدس

لم تتضمن الدعوة لحضور مؤتمر مدريد التي وجهها الرئيسان الأمريكي والسوفيتي بوش وجورباتشيف أي ذكر لقضية القدس ومثلها جاءت دعوة وزيري الخارجية بيكر ويانكين. ولم تتضمن الدعوتان أية إشارة الى قرارات مجلس الأمن بشأن

القدس وأولها قرار رقم ٢٥٢ لعام ١٩٦٧، ولم يشر الرئيسان في خطابيهما في افتتاح المؤتمر الى القدس. وجاءت اشارة ضمنية لها في خطاب ممثل الجماعة الأوروبية حين قال «ان موافقنا بشأن القضايا الخاصة بالاراضي المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية معروفة». وقد علق د. حيدر عبد الشافي رئيس الوفد الفلسطيني في الوفد الفلسطيني الاردني المشترك في خطابه على تغيب القدس عن المؤتمر فقال «القدس هي المدينة التي ليست فقط روح فلسطين بل مهد الديانات العالمية الثلاث، وهي موجودة حتى إن ادعى انها غائبة من هذا المسرح. هي واضحة رغم أن الاستبعاد المصطنع من هذا المؤتمر يعد إنكاراً لحقها في السعي وراء السلام والخلاص. فهي أيضاً قد عانت من الحرب والاحتلال، والقدس مدينة السلام منعت من حضور مؤتمر للسلام وحرمت من أداء دعوتها. ان القدس الفلسطينية عاصمة وطننا ودولتنا المرتقبة تعرف الوجود الفلسطيني في الماضي والحاضر والمستقبل حرمت واسكت صوتها وهويتها.. وهي تتحدى الملكية الخالصة والاسترقاق». وبالمقابل رأينا اسحق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلي منكراً وجود قضية للقدس بتأكيده على «اورشليم» ومعبراً بين السطور عن ارتياحه لإبعادها عن المؤتمر، ويمكن أن نستخلص الخطوط الاساسية لمؤتمر سلام الشرق الأوسط التي رسمها «مصمم» الامريكي من خلال رسائل التطمينات الامريكية للأطراف المشاركة بشأن قضية القدس. ومؤداها فصل هذه القضية عن قضية «المناطق» على حد تسميته للضفة والقطاع في المرحلة الأولى من المفاوضات، ورفض وجود مقدسي في الجانب الفلسطيني من الوفد المشترك وقبول وجود مقدسي أردني في الجانب الاردني، والموافقة على أن للمقدسين الحق في التصويت في انتخابات الحكم الذاتي الانتقالية الأمر الذي يعني حصره قضية القدس في كونها «قضية سكان مقدسين عرب فلسطينيين وأماكن مقدسة»، والموافقة على اثارة قضية القدس الشرقية في المرحلة النهائية للمفاوضات وعلى مشاركة مقدسي فلسطيني فيها قابل للشروط الثلاثة التي وضعتها الولايات المتحدة شروطاً للمشاركة.

الاجراءات الاسرائيلية الأخيرة تجاه القدس

نتعرف على المخططات الاسرائيلية الصهيونية لتهويد القدس في هذه المرحلة، فنتبع آخر الاجراءات المتخذة بشأن بيت المقدس. وقد اتجهت انظار العالم الى هناك حين قامت الحكومة الاسرائيلية في نهاية شهر آذار / مارس الماضي ١٩٩٣ بإكمال

عزل القدس الشرقية عن الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال سلسلة اجراءات. وتضمنت هذه الاجراءات شق طريق تلتف حول القدس وتصل بين جنوب الضفة ووسطها وشمالها لتحول دون عبور أبناء فلسطين بقدسهم في تنقلهم كما كان عليه الحال منذ آلاف السنين. كما تضمنت الاجراءات منع دخول ابناء فلسطين من الضفة والقطاع الى القدس الا بإذن مسبق وصريح، وتقييد حرية القادمين منهم للصلاة في المسجد الاقصى وكنيسة القيامة مسلمين ونصارى.

جاءت هذه الاجراءات الجديدة بعد تولي الادارة الامريكية الجديدة مقاليد الأمور في واشنطن، استمراراً لاجراءات سبقت، هدفها استكمال فرض الأمر الاسرائيلي على القدس لتكون تحت السيادة الاسرائيلية الكاملة في ظل أية تسوية يتم التوصل اليها من خلال عملية سلام الشرق الأوسط. ومن ابرز تلك الاجراءات التي سبقت، الأمر الذي وقعه وزير الداخلية الاسرائيلية في فبراير / شباط ١٩٩٢ بعد ثلاثة شهور من انعقاد مؤتمر مدريد. ويقضى هذا الأمر «بتوسيع اراضي بلدية القدس والحاق خمسة عشر ألف دونم بها» (دافار في ١٤/١٢/١٩٩٢). وقد حضر مراسم توقيعه تيدي كوليك رئيس بلدية القدس الاسرائيلي ونائبه والقائم بأعمال لواء القدس ومدير عام سلطة تطوير القدس في ظل الاحتلال الصهيوني. وكان مما قاله كوليك في كلمته «ان الولايات المتحدة تدرج في شروطها الخاصة بتجميد الاستيطان القدس ايضاً. ولقد كانت القدس الموحدة وستبقى عاصمة اسرائيل وتحت سيادتها وحدها. وهذا الأمر يحظى بالاجماع في اسرائيل وفي أوساط يهود العالم ولا يحتل طرح أى حل آخر للقدس». ويلفت النظر في هذا القول شأن التصريحات الاسرائيلية الرسمية بعامة أنه يقطع الطريق على احتمال طرح أى حل لقضية القدس الا التسلط الصهيوني الاسرائيلي عليها، وأنه يتخذ ذريعة لذلك اجماع الاسرائيليين ويهود العالم على ذلك دون أخذ في الاعتبار القانون الدولي والشرعية الدولية واجماع شعب فلسطين العربي والأمة العربية والعالم الاسلامي على التمسك بتحرير القدس وبحقوقهم فيها، ومن بين تلك الاجراءات ايضاً التشديد الاسرائيلي على تطبيق قانون اسرائيلي صدر عام ١٩٧٣ يستهدف منع فلسطيني القدس من البناء بحجة «تحديد نسبة لإنشاء المباني العربية لاتتجاوز ٢٦٪». وقد تمّ هذا التحديد اثر احتلال القدس الشرقية عام ١٩٦٧، وقد قالت صحيفة جيروزاليم بوست في ٨/٣/١٩٩٣ وهي تتحدث عن هذه الاجراءات «ان كلاً من ليكود والعمل حافظنا على بقاء هذا

القانون سارياً وبشدة.. وان الفلسطينيين في القدس تدمروا مراراً من هذا القانون وأعربوا عن النقص الشديد الذي يواجهونه في المساكن، وشكوا كثيراً من اضطرارهم مغادرة المدينة بسبب ذلك النقص. كما أن من بين تلك الاجراءات. تكثيف الاستيطان الاستعماري الصهيوني في القدس القديمة داخل السور بجوار المسجد الاقصى وكنيسة القيامة، وفي القرى العربية المحيطة بالقدس التي الحقت بالبلدية مثل العازرية وصور باهر حيث اقيمت في الاولى مستعمرة «معاليه أدونيم» واقيم في الأخرى مشروع جبل السور (حارحوما).

الموقف الاسرائيلي الحالي من القدس

يمكن القول في ضوء هذه الاجراءات ان الموقف الاسرائيلي من القدس في هذه المرحلة أصبح واضحاً كالصبح في استراتيجيته وتكتيكه. وقد أكدده اسحق رابين رئيس الحكومة الاسرائيلية مرات خلال الأيام الماضية في أحاديث للعالم وللعرب ولليهود. فاستراتيجياً، الموقف هو بلسانه «القدس قلب الشعب اليهودي وروحه، ومن ثم فإن حكومة اسرائيل هذه لايمكنها التنازل في شأن القدس الموحدة التي ستبقى الى الأبد تحت السيادة الاسرائيلية وعاصمتنا» كما جاء في بيان حكومي صدر يوم ٩٣/٦/٢٤ عن حديث وجهه رابين لانصار الصندوق القومي اليهودي، وواقعياً، تمضي حكومة رابين في سياسة اغتصاب القدس مستفيدة الى آخر مدى من «تصميم» عملية التسوية الجارية الذي أفصح المجال للعدو الصهيوني لأن يوجد واقعاً على الأرض بموافقة «المصمم» الامريكى الى حد تحدث عن اسحق شامير حين ترك السلطة بعد سقوط ليكود في الانتخابات مصارحاً أنه كان ينوي المماطلة في عملية التفارض عشر سنوات يكون اثناءها قد اكمل اغتصاب القدس والأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧ وطرد سكانها وتوطين المهجرين اليهود الذين تهجرهم الصهيونية من اوطانهم الى فلسطين. وقد قال رابين صراحة في مقابلة مع صحيفة القدس العربية الصادرة في الوطن المحتل يوم ٩٣/٦/١٠ «لدينا اتفاق مع الامريكيين على ان وضع القدس الموحدة لن يبحث ضمن اطار المجلس التنفيذي للسلطة الانتقالية، القدس جزء من اسرائيل ولن نناقش وضعها في الفترة الانتقالية». أما «تكتيكياً»، فإن رابين يقبل مشاركة «مقدسي» في المباحثات الثنائية ضمن الوفد الفلسطيني مادام لهذا المقدسي عنوان آخر في الضفة الغربية، وهو يقول لصحيفة القدس «أما بالنسبة الى

المشاركة في الانتخابات وأمور جانبية أخرى فيما يخص الفلسطينيين من سكان القدس فيمكن مناقشتها. ولا يضير الحكومة الاسرائيلية أن تتم هذه المناقشة وتستمر مادامت تقوم هي بتغيير الواقع على الأرض، وهامى الاهرام تنشر يوم ٩٣/٧/٤ أن حركة «السلام الآن» الاسرائيلية أعلنت ان حكومة اسحق رابين اقامت مشاريع استيطانية في عامها الأول تفوق ما أنجزته حكومة ليكود السابقة في فترة مماثلة. ويتضمن «التكتيك» الاسرائيلي اقتراح أن توضع صناديق الاقتراع في الانتخابات التي اثار اليها رابين في كل من كنيسة القيامة والمسجد الاقصى، لكي تكون في اطار «القدس الدينية» التي يسكنها نصارى ومسلمون ويفتحها الاسرائيليون للزائرين القاصدين الاماكن المقدسة وهي تحت اسيادة الاسرائيلية، تماماً كما رأينا في ما جرى في عيد الاضحى. ومعلوم أنه سبق لشيمون بيريز في دراسته عن النظام شرق الأوسطي التي نشرها في كتاب «ماذا بعد عاصفة الخليج» أن أوضح بجلاء «أن موضوع اورشليم - القدس» هو احد ثلاثة مواضيع جدية من وجهة النظر الاسرائيلية، والاثنان الآخران بكلماته هما «قضية العمق الاستراتيجي لاسرائيل التي تعاني من قلة العرض جغرافياً، والمستوطنات الاسرائيلية التي أصبحت حقيقة واقعة». وان لنا أن نقف أمام تعبير أصبحت حقيقة واقعة لنذكر معنى فرض الأمر الواقع، وقال بيريز بشأن موضوع اورشليم، القدس «عملياً هناك اتفاق غير مكتوب على ترك موضوع اورشليم - القدس حتى نهاية المفاوضات، أو على اعتباره موضوعاً يتفق الطرفان على أنهما غير موافقين على أية حدود بشأنه، وعلى ترك الحياة لتجد مسالك حلول خاصة بها. كما يمكن تقسيم الموضوع لشقين سياسي وديني، سياسياً تكون اورشليم - القدس عاصمة اسرائيل، ودينياً تكون مفتوحة لكل الاديان الموجودة فيها». وواضح ان مقصده من قوله ترك الحياة لتجد مسالك حلول خاصة بها هو فرض الأمر الواقع، ولافت للنظر أنه يتحدث عن اديان موجودة فيها دون ذكر الاسلام والنصرانية.

الموقف الامريكي

إن هذا الموقف الاسرائيلي الصهيوني من القدس في هذه المرحلة الجديدة يجد له سنداً قوياً في الموقف الامريكي من القدس في «النظام شرق الأوسطي» وأصبح واضحاً تماماً للعامة بعد جولة المباحثات العاشرة وتقديم واشنطن وثيقة تتضمن افكارها بشأن دفع المفاوضات، بعد أن كان واضحاً للخاصة المتابعين. وقد وصفت الناطقة

بلسان الوفد الفلسطيني هذه الافكار «بأنها تدل على خرق للسياسة الامريكية منذ عهد الرئيس كارتر خصوصاً فيما يتعلق بالقدس والولاية الجغرافية» كما نقلت وكالة فرانس برس يوم ١٩٩٣/٧/١. ووضح أن هذه الوثيقة تحسم في أنه لا بحث في موضوع القدس خلال المرحلة الانتقائية، الأمر الذي يشكل تراجعاً عن رسالة الضمانات الامريكية في نظر الناطقة بلسان الوفد الفلسطيني. كما وضح أن الولايات المتحدة ستستمر في عدم التدخل الفاعل لوقف الممارسات الاسرائيلية على الأرض في القدس ومنطقتها. والحق أن ما جاء في هذه الوثيقة لم يكن مفاجأة للخاصة المتابعين الذين وجدوا الموقف الامريكي من القدس من خلال دراستهم له هو في جوهره مساند للموقف الاسرائيلي الصهيوني استراتيجياً وواقعياً مع تغيير محدود في التكتيك. فهذا الموقف الامريكي يقول الآن بالقدس الموحدة ويقبل بالسيادة الاسرائيلية عليها عملياً مناقضاً ما يعلنه من تمسك بقرارات الشرعية الدولية بشأن القدس. وهو يكاد يسكت عن قيام الحكومة الاسرائيلية بمتابعة عمليات الاستيطان الاسرائيلي في القدس ومنطقتها، ويمول هذه العمليات بضمانات القروض التي أعطاها. وهو يقبل بفكرة تقسيم موضوع القدس الى شقين سياسي وديني، ويسعى في هذه الآونة لمعالجة الشق الديني مسلماً بوجهة النظر الاسرائيلية في الشق السياسي من السيادة الاسرائيلية على القدس، بل إنه في وثيقته الاخيرة يفتح الباب أمام تسليمه بالسيادة الاسرائيلية على كل الأراضي العربية المحتلة في فلسطين عام ١٩٦٧ بقوله «ان السيادة على الارض ليست لأحد، وان الموضوع متروك للمستقبل». ويعمد هذا الموقف الامريكي أيضاً الى «استغلال» «معالجة هذا الشق الديني» ليحصل لاسرائيل على مكاسب لم تكن لتحلم بها وهي مستمرة في احتلال الأراضي العربية. وأول هذه «المكاسب» إنهاء المقاطعة العربية، وذروة هذه المكاسب أن تصبح اسرائيل من خلال النظام شرق الأوسطي وكيله المعتمد في التحكم بمقدرات المنطقة. ومعلوم أن مايجري على هذا الصعيد الخاص «بمعالجة الشق الديني» في موضوع القدس يقع ضمن الفكرة الخامسة من الافكار الستة التي حملها الوزير جيمس بيكر في آخر جولاته للمنطقة في منتصف شهر تموز / يوليو ١٩٩٢ ضمن ما اسمته اذاعة اسرائيل «صفقة سياسية كبرى» اراد طرحها على الأطراف، وهذه الفكرة الخامسة هي «ضرورة الغاء المقاطعة العربية للشركات الاجنبية التي تتعامل مع اسرائيل، وبدء مفاوضات تشترك فيها عناصر دينية عربية ربما بعضها من

السعودية حول ادارة المسجد الاقصى ومسجد عمر في القدس». وها هي الادارة الجديدة التي تابعت تنفيذ هذه الفكرة تعين أحد اعضاء فريق الوزير بيكر مبعوثاً لها الى المنطقة في محاولة أخرى لمد عملية التفاوض بعد ماوصلت اليه الجولة العاشرة من فشل ذريع، فهل يكون هذا التحرك الجديد في ظل عملية التسوية الجارية التي «أسس بنيانها على شفا جرف هار» مختلفاً عن تحركات امريكية سبقت قال عنها «ميرون بنفستي» في نشرته «المستوطنات والمستوطنون» بإمكان المرء ايجاد عامل مشترك بين مبادرات السلام الامريكية، وجهود التسوية بدءاً بخطة روجرز عام ١٩٦٩، فكل مبادرة سلام امريكية من هذه المبادرات دفعت الاسرائيليين الى زيادة النشاط الاستيطاني. ويدو أن خطة السلام التي تقدم بها وزير الخارجية الامريكي جيمس بيكر قد أثارت الحافز بشكل أقوى مما كان عليه قبلاً؟

تجدر الاشارة هنا الى أن موقف الادارة الامريكية من القدس يتأثر كثيراً بموقف الكونغرس الامريكي الذي يقوم مركز القوة الصهيوني الامريكي بدور كبير في صياغته، بحكم ما لهذا المركز من نفوذ قوي في مجلس الكونغرس. وقد رأينا كيف اتخذ المجلسان في ربيع ١٩٩٠ قراراتين بأن «القدس عاصمة دولة اسرائيل ويجب ان تبقى كذلك»، وصدر قرار مجلس الشيوخ رقم ١٠٦ يوم ١٩٩٠/٣/٢٢ متضمناً حيثيات تضرب عرض الحائط بالشرعية الدولية وتناقض مضمون قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٢ بشأن القدس.

أصول الموقف الاسرائيلي الحالي من القدس

. يعود الموقف الاسرائيلي الحالي من القدس الى يوم احتلال الجزء الشرقي منها في ١٩٦٧/٦/٥، وكانت القدس الشرقية آنذاك جزءاً من الضفة الغربية تضم ١٢٩٤٧٢ نسمة أي حوالي ١٣٪ من سكان الضفة الغربية. وكانت مساحتها ادارياً ٣٨ ألف دونم، وقد سارعت اسرائيل الى توسيع الحدود الادارية للمدينة لتصبح مساحتها ١١٠ آلاف دونم هي أراضي ٢٨ قرية عربية مجاورة، وعمدت السلطات الاسرائيلية الى تحديد نسبة ثابتة للسكان في المدينة بحيث يكون ٧٤٪ منهم من اليهود و٢٦٪ من العرب مسلمين ونصارى، ولجأت هذه السلطات لتحقيق ذلك الى مجموعة اجراءات وممارسات واساليب، من بينها جعل الحصول على رخص بناء أمراً شبه مستحيل بالنسبة للمواطنين العرب في القدس، والحجة المعلنة هي دائماً المخططات التنظيمية التي لم

تم الموافقة عليها. وقد ذكرت صحيفة هارآتس في ١٩٩٠/٣/٢١ أن إحدى الدراسات «أظهرت أنه ما بين عامي ٧٧ و ٨٣ شُيّد اليهود في القدس ما معدله ٣٩٠ ألف متر مربع في كل عام منها ٧٠٪ لأغراض سكنية في حين أن ما سمح للعرب بتشييده خلال الفترة نفسها ٤٣ ألف متر مربع فقط، ٨٥٪ منها لأغراض السكن وهذا يعني أن نصيب الفرد اليهودي من البناء في القدس ٣ أم ٢ في السنة مقابل ٤ ر ٠٪ للفرد العربي». وكان من بين هذه الاجراءات كما يقول غازي السعدي في دراسته لندوة يوم القدس الثالثة «هدم احياء بكاملها في البلدة القديمة هي حي اشرف وباب السلسلة وحي المغاربة وحي الباشورة وارغام سكانها العرب على تركها واقامة الحي اليهودي في البلدة القديمة ومضايقة العرب من سكان الاحياء الأخرى لارغامهم على الترحيل ومصادرة أكثر من ٤٨ ألف دونم». وتمضى هذه الدراسة في ذكر هذه الاجراءات الصهيونية التي تتالت منذ احتلال القدس الشرقية؛ ومنها ضم القدس ادارياً وسياسياً للسيادة الاسرائيلية في ٦٧/٦/٢٨ رغم ارادة أهلها وجعلها عاصمة لاسرائيل رغم ارادة الشرعية الدولية، وحل مجلس امانة القدس العربي المنتخب وابعاد رئيسه والغاء القوانين الاردنية، والقيام بحفريات تحت الحرم القدسي الشريف، واحراق المسجد الاقصى في ١٩٦٩/٨/٢١، والاعتداء على عدد من الكنائس، ومنع العرب الغائبين من العودة الى منازلهم ومصادرة املاكهم، وتغيير اسماء الشوارع والساحات والبيادين في المدينة بغية طمس هويتها العربية الاسلامية، والتعدي على الاوقاف الاسلامية، واعلان مشروع القدس الكبرى وفتح باب الهجرة اليهودية للقدس على مصراعيه.

المخطط الاسرائيلي للقدس الكبرى

نعود الى تركيز انظارنا على القدس في المرحلة الراهنة بعد ابرام اتفاق اعلان المبادئ، فنجد أن الاخطار المتعاضمة المحدقة بها تتجسد في مشروع القدس الكبرى الذي تتبناه الحكومة الاسرائيلية برئاسة اسحق رابين. وقد تحدث ندادف شارغاي في هآرتس يوم ١٩٩٣/٧/١٣ عن هذا المشروع في مقاله «القدس الكبرى - خطوط بخارطة التسوية» قائلاً «حين يتحدث رابين عن القدس، فإنه يقصد القدس الكبرى التي تشكل منطقة تحيط بحدود البلدية من الشمال والشرق والجنوب، لأن بخارطة حكومة رابين للاستيطان تشمل افراة وغروش عتيون ومعالي ادوميم وجبعات رثيف، ويجرى البناء فيها بطاقة كاملة». وأوضح أن لجنة التخطيط التابعة لبلدية القدس صادقت في

الآونة الأخيرة على الطريق الشرقي المحيط بالقدس وبعض اجزائه خارج حدود بلدية القدس، وأن خط الحدود الذي رسم قبل ٢٦ سنة على اساس الاعتبارات السياسية وبغض النظر عن اعتبارات التخطيط المدني مازال يشق اراضي بعض القرى العربية مثل بيت اكسا وبيت جالا وبيت ساحور وكفر عقب والعيزرية والعيسوية وقلنديا والطور وغيرها، وأنه من ناحية عملية هناك مدينة كبرى رسمت حدودها بقرار من الحكومة الاسرائيلية تمتد من غوش عتيسون جنوباً حتى معالي ادوميم شرقاً وبيت ايل شمالاً لغاية بيت شمش غرباً. وختم حديثه قائلاً «ان الصلة الوثيقة بين القدس ومنطقة القدس الكبرى تتلاءم مع موقف رايبين الداعي لاستمرار الاستيطان في القدس الكبرى. كما تدعم تطلع الفلسطينيين لمسح خطوط بلدية القدس من خارطة التسوية المستقبلية. وقد يكون بإمكان رايبين ان يوافق على طمس حدود بلدية القدس بدون مسحها تماماً. وهكذا يستمر الاستيطان الذي يؤيده رايبين، ويحظى هذا الاستيطان بشرعية دولية».

لقد أثار الاعلام الاسرائيلي ضجة عالية في صيف عام ١٩٩٣ حين اعلن نائب رئيس بلدية القدس الاسرائيلي ابراهام كحيلة أن اليهود أصبحوا أغلبية في القدس الشرقية التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧، حيث وصل عددهم الى ١٦٠.٠٠٠ بينما عدد العرب ١٥٥.٠٠٠ من المسلمين والنصارى، وذلك وفقاً لبحث مفصل أعدته دائرة التخطيط التي يرأسها. وقد ذكر ديربك براون في صحيفة جارديان البريطانية يوم ١٩٩٣/٧/٢١ وهو يعلق على هذا الاعلان «أن ارتفاع عدد السكان اليهود كان نتيجة التخطيط المصمم والإعانات الكريمة. وبفعل هذا التخطيط تمت مصادرة آلاف الافدنة العربية لاقامة مستوطنات جديدة عليها، واتخذت اجراءات لتشجيع الاسكان اليهودي وعدم تشجيع البناء العربي.. وقد استوطن منذ عام ١٩٦٧ حوالي ١٢٠.٠٠٠ يهودي في منطقة القدس المحتلة وما حولها بالإضافة الى ١٦٠.٠٠٠ في القطاع الشرقي من القدس. ويقدر كحيلة أن هناك ٤٠.٠٠٠ يهودي آخرين على مقربة.. وقد حدثت هذه الاغلبية خلال الثمانية عشر شهراً الماضية بفعل موجة التهجير الاخيرة من الاتحاد السوفيتي سابقاً».

تعدي اسرائيل على الوقف الديني

واضح أن عملية تهويد القدس هذه وطمس هويتها العربية الاسلامية انما تقوم على اغتصاب ممتلكات أهلها العرب مسلمين ونصارى. وقد استهدف هذا الاغتصاب

الصهيوني للممتلكات العربية الأوقاف الدينية بخاصة اسلامية كانت او نصرانية، ومعلوم أن القدس حافلة بهذه الاوقاف شأن فلسطين بعامة. وتقدم لنا مذكرة الشيخ أحمد الناطور عضو محكمة الاستئناف في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ الى رئيس وزراء اسرائيل وزير العدل الاسرائيلي في شهر نيسان / ابريل ١٩٩٣، وقد نشرتها القدس المقدسية يوم ٩٣/٤/١٠، فكرة واضحة وصورة دقيقة لما تعرضت له الاوقاف الاسلامية هناك من انتهاكات. قد رأينا اثباتها كاملة كملحق لهذا البحث.

مشكلات بدون حل

يلفت النظر أن المخططات الصهيونية الاسرائيلية لتهويد القدس، نكونها قائمة على الاغتصاب تواجه مشكلات تحاول السلطات الاسرائيلية حلها عبثاً. في مقدمة هذه المشكلات مشكلة تنظيمية أوجدتها اسرائيل باصرارها على توحيد القدس بعد عام ١٩٦٧، كما يقول المهندس ابراهيم الدقاق في بحثه «القدس المدينة والمعاش»، بعد أن تطور جزءاها الشرقي والغربي «تحت معايير متنافرة وفلسفتين لا تسمحان بالتكامل؛ فواجهتها قضية التوفيق بين رغباتها السياسية الاستراتيجية من جهة وبين طبيعة المدينة والواقع السكاني وحاجاته التنظيمية المتعارضة مع رغباتها من جهة ثانية. ولم تجد اسرائيل امام هذه الوقائع والرغبات المتعارضة الا اللجوء لاجراءات قسرية واعتباطية تفتقر الى المرونة محكومة بآلية خشنة تقوم على مبدأ تكييف المدينة وادائها قسراً لخدمة تصورات ذهنية لم تحسم على أرض الواقع. وتجاهلت اسرائيل بذلك طابع المدينة الأصيل وروحها التي نمت في اطارها عبر مراحل تاريخية متعددة. وعمدت الى فرض رؤية يتحكم فيها السياسي والاستراتيجي والعسكري». وهكذا رأيناها مثلاً تعزل المدينة القديمة لتحيلها «الى متحف يجعل سكانها اشكالا من الشمع يجري حفظهم لمصلحة تجارة السياحة العالمية» على حد قول ميرون بنفستى.

ثلاث مشكلات أخرى واجهت اسرائيل وهي تحاول ضبط المعادلة التي وضعتها لسكان القدس ضمن نسبة ٧٤٪ يهود و ٢٦٪ عرب، وهي مشكلة ضبط هذا التوازن السكاني باستمرار، ومشكلة ضبط فضاء المدينة وانتشارها، ومشكلة تحقيق التلاحم بين القدس الشرقية والقدس الغربية، ويقول المهندس ابراهيم الدقاق «أما المشكلة الأولى فلم تجد حلاً لها»، إذ أحدثت الاجراءات الاسرائيلية نتائج عكسية في بعض الأحيان، فالهجرة العربية من القرى الى محيط القدس ادت الى قيام أحياء فقيرة عربية حولها من

الجهتين الشمالية والشرقية تفتقر الى التنظيم.. وتشجيع الهجرة اليهودية الى القدس لحفظ التوازن استدعى بناء مزيد من المجاورات السكنية اليهودية، والمشكلة الثانية هي نتاج الأولى. فقد خضعت القدس لنمو شبه عشوائي بفعل هاجس اسرائيل محاربة تزايد الوجود الفلسطيني فيها، وزيادة البناء لليهود دون اهتمام كاف للاصول والمعايير التنظيمية. وهكذا تدور عملية تنظيم القدس في حلقة مفرغة تحل مشكلة اصغر تخلق مشكلة أكبر، على حد قول المهندس الدقاق. أما المشكلة الثالثة فأساسها فني حضاري نابع من الاختلاف بين المجتمع الفلسطيني والتجمع الاسرائيلي وهو اختلاف واسع في ظل الاحتلال الصهيوني لفلسطين «ولا يمكن طمسه بإجراءات تجميلية»، وبخاصة وان التخطيط الاسرائيلي سعى الى خنق الوجود الفلسطيني في القدس وحصره ضمن معازل فرض على سكانها التبعية للمجتمع الاسرائيلي.

مجموعة مشكلات أخرى يسببها الاستيطان الاسرائيلي في بيت المقدس من أهمها ايجاد حاجز بشري ومادي يفصل شمال الضفة عن جنوبها، وتهديد المواقع الدينية الاسلامية والنصرانية بالزوال، وتهديد التراث العربي الاسلامي بالطمس والهدم، وتخفيض نسبة مساحة المنطقة الأثرية ومعظمها اسلامية من القدس، وتضخيم نسبة الوجود البشري اليهودي. ويقول المهندس الدقاق «وتحت هذه الظروف تم خلال العقدين الماضيين اخراج حوالي ستة آلاف فلسطيني عربي من المدينة القديمة واحلال اربعة آلاف يهودي فيها»، ومن المتوقع تبعاً للمخططات الاسرائيلية اخراج سبعة آلاف فلسطيني عربي آخرين.

هكذا تبدو الأخطار المحدقة بالقدس في هذه المرحلة الجديدة من قضية فلسطين والصراع العربي الصهيوني، بفعل المخططات الاسرائيلية الصهيونية والمشكلات الناجمة عنها، فكيف السبيل لمواجهة هذه الأخطار؟

مقاومة ابناء القدس البطولية

تتجه الانظار في المواجهة الى ابناء القدس العرب المسلمين والنصارى أول ماتتجه. وقد شدت مقاومتهم البطولية للاحتلال على مدى الاعوام الستة والعشرين الماضية أنظار شعبهم وأمتهم والعالم، وقدمت امثلة رائعة على الصمود والجهد الدائب في مختلف الميادين، ولعل أكثر ما يلفت الانتباه في هذه المقاومة اعتمادها على المجتمع المدني الأهلي الطوعي الذي نجح أبناء القدس في اقامته على اساس قوي من

التنظيم، وقد اوردت دراسة الاستاذ غازي السعدي «القدس .. حقائق وارقام» الصادرة عن دار الجليل اسماء ست وثلاثين نقابة مهنية في القدس، وأسماء ست وعشرين جمعية، وأسماء ست جمعيات تعاونية، وأسماء واحد وعشرين اتحاداً ورابطة، وأسماء سبعة نوادٍ، وأسماء ثمانى فرق فنية، وأسماء ست عشرة من مؤسسات العمل الاجتماعي. ولكل تنظيم من هذه التنظيمات سجل حافل في النضال للحفاظ على الهوية ومواجهة الاغتصاب والقمع والتسلط. واكثر ما يميز هذا السجل أنه لم يقتصر على المقاومة السلبية بل قرنّها دوماً بالمقاومة الايجابية. وقد استطاعت مؤسسات مقدسية عريقة أن تصمد أمام هذه المخططات الصهيونية الرهيبة، ومثل عليها جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية. كما استطاعت مؤسسات أخرى ان تقوم وتنمو كأمر واقع فرض نفسه، ومثل عليها واكبه كاتب هذه السطور من موقعه في المجلس الاعلى للتربية والثقافة والعلوم الفلسطيني، هو جامعة القدس بكلياتها المختلفة وقد قامت على نواة جمعية الطفل. وبلغت النظر ايضاً في هذه المقاومة البطولية تلاحم ابناء القدس في الخارج معها، وهذا التلاحم هو أحد اسباب استمرارها ونموها، وما اكثر الامثلة، ومنها مثل «يوم القدس» في ندواته السنوية التي تنعقد في ذكرى تحرير القدس من الفرنجة على يد صلاح الدين الايوبي يوم الثاني من تشرين أول / أكتوبر ١١٨٧م. ومأروع الأخوة الدينية في هذه المقاومة بين المسلمين والنصارى من ابناء القدس، وهي الاخوة التي عرفتھا القدس عبر العصور منذ الفتح الاسلامي وشملت اليهود ايضاً قبل أن يصبحوا ضحية الصهيونية الاستعمارية العنصرية. وقد تفاعلت مقاومة ابناء القدس مع مقاومة ابناء فلسطين بعامة في مختلف المدن والقرى والنجوع، وأبرزت نموذج المقاومة الفلسطينية، ودخلت هذه المقاومة مرحلة متميزة بالانتفاضة التي بدأت يوم ١٩٨٧/١٢/٩، وهي اليوم في اواخر عامها السادس.

ماينبغي عمله

إن لنا أن نتوقع في هذه المرحلة الجديدة مع هذا التربص الصهيوني الاسرائيلي بالقدس أن تتعاضد المقاومة الفلسطينية وتتصاعد لتفشل مخططات تهويد بيت المقدس، وتصل باسرائيل الى التسليم بحقوق شعب فلسطين العربي في القدس وفلسطين غير القابلة للتصرف التي حددتها الشرعية الدولية، وطبيعي ان تتجه الانظار من أجل دعم هذه المقاومة الى شعوب الامة العربية وحكومات الدول العربية والى العالم الاسلامي شعوباً وحكومات والى اعضاء الاسرة الدولية التي تحترم القانون الدولي وتتطلع الى

الوصول للسلام العادل.

أول ما ينبغي عمله هو التعامل مع قضية القدس باعتبارها قضية تحرير، والتمسك بمباشرة معالجتها فوراً وفقاً لاحكام الشرعية الدولية. وهذا يقتضي تغيير صيغة مدريد التي وضع عملياً أنها تعاني من خلل في أساسها واطارها وخطواتها. وقد رأينا كيف حاول المفاوض الفلسطيني تجاوز هذا الخلل وطرح قضية القدس على هذا الأساس دون جدوى حتى الآن.

لقد توصلت الندوة الثالثة ليوم القدس الى أن الانتفاضة الشعبية في الوطن المحتل تمثل التعبير الصارخ عن رفض شعب فلسطين العربي للاحتلال وممارساته، وتمثل كذلك طموحاته في التحرر من الاحتلال واسترداد حقوقه. وهذا ما يجعل مهمة استمرار الانتفاضة وتصعيدها وتوفير الدعم المادي والمعنوي لها ومعالجة ما يعترضها من عقبات، على رأس المهام المطلوبة باتجاه مواجهة المخططات الصهيونية الاسرائيلية لتهويد القدس وطمس هويتها. وهذه المهمة تتطلب ترسيخ الوحدة الوطنية الفلسطينية ومتابعة المبادرات الشعبية والتمسك بأساليب العمل الشوري الديمقراطي. كما توصلت الندوة الى أن تحرير القدس هو ايضاً هدف عربي ومسئولية عربية، وأن من البديهي أمام المخططات الصهيونية الاسرائيلية لتهويد القدس أن تستمر الدول العربية في مقاطعة اسرائيل ورفض اي تطبيع معها في ظل احتلالها اراضي عربية واغتصابها حقوق شعب فلسطين، والأمر نفسه يصدق على العالم الاسلام وجميع الدول التي تعمل للسلام العادل.

واضح أن جهداً خاصاً يجب أن يبذل على الصعيد الدولي للوصول بالولايات المتحدة الامريكية الى الالتزام بما قرره الشرعية الدولية بشأن قضية القدس والحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين العربي. وقد أوصت ندوة القدس «بالتنبية الى المخاطر التي تحملها برامج الاحزاب الامريكية المعلنة في حملاتها الانتخابية حول الاعتراف بكون القدس عاصمة لدولة اسرائيل، مما يجعل المخاطر محيقة بالطابع العربي والاسلامي مخاطر حقيقية وملحة». وطالبت «بمتابعة أمر اتفاق تم عقده في ١٩٨٨/١/٢٨ بين حكومتى اسرائيل والولايات المتحدة أعطت الأولى اثنائية حق تملك عقار في تل أبيب واستئجار عقار في القدس لمدة ٩٩ عاماً لقاء أجر سنوي قدره دولار واحد، علماً بأن العقار المؤجر هو وقف ذري للشيخ المرحوم محمد انخيلي، وله طابع تاريخي وديني؛ واثارة هذا الموضوع قانونياً ودبلوماسياً لكونه يتناقض

مع القانون الأمريكي والالتزامات الأمريكية منذ عام ١٩٤٧. وهذا مثل واحد من أمثلة كثيرة.
وبعد..

فإن لنا أن نتطلع إلى تضافر الجهود الخيرة للنجاح في مراجعة المخططات الصهيونية الاسرائيلية لتهويد القدس في هذه المرحلة الجديدة من مراحل قضية فلسطين، وبلوغ هدف تحرير القدس الذي يصل بنا إلى السلام العادل.

دراسة تحليلية للاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني الانتقالي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة (أوسلو - واشنطن)*

دعوة

(١) هذه دعوة للمشتغلين بالفكر السياسي لفتح حوار حول " الاتفاق الاسرائيلي الفلسطيني الانتقالي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة " ، الذي تم توقيعه في البيت الأبيض الأمريكي بواشنطن يوم ١٩٩٥/٩/٢٨ .

الانطلاق في هذه الدعوة هو من حقيقة أن للفكر السياسي دوراً حيوياً في بلورة الرؤية النافذة الاستراتيجية للأمور ، وتقويم الأحداث والأعمال موضوعياً ، وتحديد ما ينبغي عمله لبلوغهم الهدف المنشود ، وهو هنا هدف السلام .

واضح أن الوقت الأنسب لقيام المشتغلين بالفكر السياسي بهذا الدور هو بعد أن تنتهي الحملة الاعلامية " الرسمية " التي تصاحب العمل ووقوع الحدث ، لأن لها تأثيرها ووطأتها من خلال الجو الاحتفالي الذي تصنعه ، حتى على أهل العلم المعروفين بهدوتهم وبرود أعصابهم . ولقد شهد عالمنا واحدة من اكبر هذه الحملات الاعلامية الرسمية " لتسويق " اتفاق طابا - واشنطن استمرت أسابيع أثناء عملية "الخراج التفاوضي" في طابا ، وبلغت ذروتها في . أسبوع الاحتفال بتوقيع الاتفاق في واشنطن . وما هي الآن قد انتهت مفسحة المجال لحملات اعلامية رسمية أخرى " تسوق " اتفاقات بشأن قضايا عالمية ملحة . وتلك طبيعة الاعلام في عصرنا .

لماذا يستأهل هذا الاتفاق عناية المشتغلين بالفكر السياسي في عالمنا بعامة وفي وطننا العربي بخاصة ، لينتجوا حواراً حوله ؟

* فصل من كتاب «أزمة الحل العنصري في فلسطين والسبيل إلى السلام» (تحت الطبع)

أحمد صدقي الدجاني - دار المستقبل العربي.

أولاً لأنه اتفاق ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية ، التي أسهمت بدور خاص في إبرامه ، وتابعت المفاوضات لبلوغه " يوماً بعد يوم .. اسبوعاً بعد أسبوع ، شهراً بعد شهر حتى توصلنا إليه " على حد قول وزير الخارجية الأمريكي يوم التوقيع عليه . وقد اعتبره الرئيس كلنتون في خطابه " خطوة كبيرة على درب السلام في منطقة الشرق الأوسط " وفق تعبيره . وواضح أن هذا الاتفاق بالمنظور الأمريكي يمثل ركناً من أركان " النظام شرق الاوسط " الذي تعمل الولايات المتحدة لإقامته في منطقة الوطن العربي ودائرة الحضارة العربية الاسلامية ، واحداً من أنظمة اقليمية عدة يحكمها نظام عالمي جديد بقيادتها . والأسئلة المطروحة بالحاح على المشتغلين بالفكر السياسي هي كيف يبدو تماسك هذا الركن من خلال بنود الاتفاق ؟ وهل يقف هذا الركن على أرض صلبة أم على حافة " جرف هار " ؟ وهل هو حقيقة خطوة في اتجاه السلام أم أنه يحمل في ثناياه تصعيد التوتر ؟ وأخيراً ما هو السبيل الموصل للسلام ؟

ثانياً لأنه بالمنظور الدولي اتفاق يتصل بصميم عمل منظمة الأمم المتحدة ، التي اتخذت قرارات كثيرة واضحة بشأن قضية فلسطين " والصراع العربي الاسرائيلي " . وقد تم إبرامه عملياً بعيداً عنها مع اسناد دور صغير لها في أن تكون ضمن الشهود عليه . كما أنه اتفاق يتعلق بمنطقة تهم أطرافاً دولية كثيرة بحكم ما لهذه الأطراف من مصالح فيها . وواضح أن الراعي الأمريكي للاتفاق مصمم عملية " سلام الشرق الأوسط " قصد أن يحصر أدوار هذه الأطراف الدولية في أن تكون مجرد شهود على الاتفاق على غير رضاها . وتبرز أسئلة أمام المشتغلين بالفكر السياسي بفعل إبرام هذا الاتفاق حول مستقبل عمل منظمة الأمم المتحدة في حقل تحرير الشعوب وتصفية الاستعمار ، بعد مضي خمسين عاماً على انشائها . ومن هذه الأسئلة هل أصبحت يد الأمم المتحدة مكفوفة فعلاً عن القيام بعمل مفيد في هذا الحقل ؟ وإذا كان العالم قد عرف منذ بداية القرن العشرين صيغ الاستعمار الاوروبي المباشر لشعوب آسيا وأفريقيا ، ثم ابتدع بعد الحرب الأولى في ظل عصبة الأمم صيغة " الانتداب " بنوعيه أ و ب ، ثم اعتمد بعد الحرب الثانية في ظل الأمم المتحدة صيغة " الوصاية " ، فكيف تبدو في نهاية القرن صيغة الحكم الذاتي الانتقالي المحدود لجزء من شعب مستعمر بالمقارنة لتلك الصيغ ؟ وما هو اتجاه الخط البياني لهذه الصيغ الاستعمارية ؟ وما هو تأثيرها على " صدق " القانون الدولي واعلان حقوق الانسان ؟ . كما تبرز أسئلة أخرى حول التطورات المحتملة في مواقف الاطراف

الدولية من هذا الاتفاق والنظام شرق الأوسطى بعامة في ضوء تقارب مصالحها مع اشتداد قبضة الهيمنة الامريكية على المنطقة ؟

ثالثاً لأن الاتفاق فيما يخص ما يعرف في الغرب " بالمسألة اليهودية " يطرح على يهود العالم في "أوطانهم" قضايا شائكة بفعل رؤية الصهيونية العالمية لمستقبلهم في القرن الحادى والعشرين ولعلاقتهم بالآخرين " الأميين " ، وبفعل ما سيلحقه بصورة اليهود الحل الصهيوني لقضية فلسطين المنطلق من فكر عنصري والقائم على التمييز العنصري بين يهود وأميين .

ولقد رأينا وسمعنا ما قاله اسحق رابين في احتفال التوقيع في البيت الأبيض " ان جميع اليهود مدعوون لأن يعيشوا في نعمة وراحة في أرض اسرائيل " ، مكرراً الدعوة الصهيونية لليهود كي يهاجروا من " اوطانهم " التي هم فيها " مواطنون " . كما سمعنا ما قاله عزرا وايزمن الرئيس الاسرائيلي بعد أيام من توقيع الاتفاق في تبرير رفضه لتنفيذ جزء فيه خاص باطلاق سراح معتقلات فلسطينيات " إن أيديهن ملوثة بدم يهودي " منطلقاً من نظرة عنصرية تميز بين الدم اليهودي ودماء البشر الأخرى ومنها دماء أبناء فلسطين الذين قضى الآلاف منهم شهداء ودماء أبناء مصر الأسرى الذين قتلهم يهود صهاينة اسرائيليون " صبرا " بالدم البارد ، ودماء أبناء لبنان وسوريا والاردن والوطن العربي بعامة ، وناكراً حقيقة أن هؤلاء النسوة الفلسطينيات العربيات هن من أبطال المقاومة ضد الاحتلال وكان المفروض أن يخرجن مع جميع المعتقلين الفلسطينيين قبل توقيع اي اتفاق . وتبرز اسئلة امام المشتغلين بالفكر السياسي تتعلق بهذه " المسألة اليهودية " في القرن القادم . ومن هذه الأسئلة ماذا ستكون عليه انعكاسات الدعوة الصهيونية المستمرة لتهجير اليهود من أوطانهم على حياة هؤلاء اليهود في أوطانهم ؟ والى أي مدى ستسهم الممارسات الصهيونية العنصرية على الشعب العربي الفلسطيني في فتح نار العداء لليهود في اوطانهم فيما يسمون " العداء للسامية " ؟ ومعلوم أن مؤشرات هذا العداء هي في تصاعد في عدد من دول الغرب كما تقول بذلك التقارير اليهودية . ثم ما هي احتمالات اتساع دائرة المواجهات الجارية بين المقاومة اللبنانية البطولية والمقاومة الفلسطينية من جهة والاحتلال الاسرائيلي العسكري من جهة أخرى بفعل مساندة الصهيونية العالمية لهذا الاحتلال بحيث تهدد حياة يهود غير صهاينة في اوطانهم ؟

رابعاً لأن الاتفاق يمثل في الصميم أوضاع كل من دائرتي الوطن العربي والحضارة العربية الإسلامية ، من حيث تأثيره في المدى القريب جداً على مسار عملية التسوية على الجبهتين السورية واللبنانية ، وانعكاساته على النظام العربي ونظام المؤتمر الاسلامي ، وتمكينه " اسرائيل " من وضع الطرف العربي الفلسطيني القائم بالحكم الذاتي معها في " تعاملها " مع الاطراف العربية الأخرى والاسلامية أيضاً أو في " مواجهتها " لهذه الأطراف . ولقد رأينا كيف وظفت " اسرائيل " ابرام الاتفاق للضغط على سوريا ولبنان ، بالتسوية في المفاوضات على جبهتيهما وباقدام اسحق رابين في البيت الأبيض على اعلان دعوته للرئيس السوري والرئيس اللبناني " لأن يقوموا ويناقشا معنا عملية التوصل الى سلام " على حد قوله في خطابه . كما رأينا ما يحفل به الاتفاق وملاحقه من أمور سياسية واقتصادية وتربوية وأمنية تناقض ما قام عليه النظام العربي . ورأينا كيف نص الاتفاق في احدى مواده على أن يكون الممثلين الفلسطينيين في " لجنة المتابعة " مع ممثلي اسرائيل في جهة واحدة في مواجهة الاردن ومصر في جهة أخرى ؛ كما نص في مادة أخرى أمثلة على قيام اسرائيل من موقع اشرافها على الحكم الذاتي الفلسطيني بمواجهة التهديدات الخارجية وذكر الحدود الاردنية والمصرية في هذا السياق " وحمايتها " ، علماً بأن كلاً من مصر والاردن ابرم معاهدة سلام مع اسرائيل . وما اكثر النصوص في الملاحق التي تكشف عن نوايا اسرائيل في جعل سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني مدخلاً للنفوذ على الصعيدين العربي والاسلامي .

خامساً وأخيراً لأن الاتفاق بالمنظور العربي الفلسطيني يحكم حياة جزء كبير من الشعب العربي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة خمس سنوات بطولها ، ويؤثر في الصميم بشكل غير مباشر ومباشر على حياة أكبر جزء في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ وفي اماكن التجمع خارج فلسطين . كما أن هذا الاتفاق سيفرض نفسه في خطوطه الأساسية على الاتفاق النهائي الذي سيبدأ التفاوض عليه في أيار - مايو ١٩٩٦ على الرغم من البند ٦ من المادة ٣١ فيه الذي يقول " ان لاشيء في الاتفاق سوف يستبق أو يتحيز ضد ما تسفر عنه مفاوضات الوضع الدائم التي ستجري وفقاً لاعلان المبادئ . ولن يكون أي من الطرفين بفعل دخوله في هذا الاتفاق قد نبذ أو تخلى عن حقوقه الموجودة أو مطالبه أو مراكزه . " وما أشد القلق الذي يسببه هذا النص لدى أصحاب الحق الفلسطيني ، على عكس ما قصد به من تطمين ، لأنه يُمكن " المتحكم المحتل " من الحديث عن حقوقه المزعومة

وهو الذي بيده جلّ الأوراق ، فيعود الوضع الى حال " بيريز يفاوض بيريز " الذي شرحه وزير الخارجية لاسرائيلي في مطلع عام ١٩٩٤ وهو يصف حيرته " ماذا يعطي المفاوض الفلسطيني " الذي لا أوراق معه ، لأن الأوراق كلها جعلت في عملية التفاوض هذه في يده هو . ولقد رأينا كيف جعل الاتفاق " النظام العام" بيد " اسرائيل " مُذكراً بمقترحات كسينجر عام ١٩٧٦ " لزيмбаوي " التي كان ايان سميث العنصري يحكمها باسم " روديسيا " . كما يذكرنا " الحكم الذاتي الانتقالي " بمجمله الذي وضعه هذا الاتفاق بقانون سلطات البانتو عام ١٩٥١ في جنوب افريقيا الذي " يعنى باحياء سلطة الزعماء في المناطق الحضرية " وبقانون حفز الحكم الذاتي للبانتو عام ١٩٥٩ الذي مهد الطريق لاقامة البانتوستانات التي تمّ القضاء عليها وعلى النظام العنصري الأبيض هناك عام ١٩٩٤ . وها نحن نواجه اليوم في فلسطين " المعازل " الفلسطينية .

أمام هذه الأسباب الخمسة تبدو دعوة المشتغلين بالفكر السياسي لفتح حوار حول هذا الاتفاق شديدة الالحاح. والهدف هو قيام الفكر السياسي بدوره الحيوي وتحديد ما ينبغي عمله لبلوغ ما ننشده جميعاً وهو السلام المستتب على اركان قوية وأرض صلبة . وبديهي أن مثل هذا الحوار بين مشتغلين بالفكر السياسي لابد أن يعتمد المنهج العلمي . وأول خطواته التعرف بامانة وموضوعية على مضمون هذا الاتفاق من خلال نصوصه ، ثم قراءته قراءة تحليلية في ضوء هدف السلام ، وتقويمه ، وصولاً الى تحديد ما ينبغي عمله .

تحليل الاتفاق

(٢) نعتّم في تعرفنا على هذا الاتفاق في حديثنا هذا على نص " المتن " المكتوب بالانجليزية الذي وقّع عليه في صفحته العشرين كل من " حكومة دولة اسرائيل " و " منظمة التحرير الفلسطينية " . أما فيما يتعلق " بالملاحق " فنعتمد على متابعة نشطة لما نقلته التقارير الاخبارية عنها ، الى أن يتم نشرها كاملة .

هو اتفاق بين طرفين جرى تعريف الأول منهما بأنه " حكومة دولة اسرائيل " وجرى تعريف الآخر بأنه " منظمة التحرير الفلسطينية " باعتبارها " ممثل الشعب الفلسطيني " .

اسم الاتفاق الدقيق هو " الاتفاق الاسرائيلي الفلسطيني الانتقالي حول الضفة الغربية وقطاع غزة " . وهو يتألف من ديباجة فيها احدى عشرة فقرة ، وخمس فصول فيها واحد وثلاثون مادة ، واربع عشرة مادة ختامية . وملحق به ستة ملاحق تتعامل مع ترتيبات الأمن ، والانتخابات ، والشؤون المدنية (نقل

(السلطات) ، والمسائل القانونية ، والعلاقات الاقتصادية ، والتعاون الاسرائيلي - الفلسطيني .

الاتفاق معني في المقام الأول بتأسيس " سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية " لفترة انتقالية لا تزيد عن خمس سنوات اعتباراً من يوم توقيع اتفاق غزة - أريحا في ٤/٥/١٩٩٤ ، أي حتى عام ١٩٩٩ . وذلك تنفيذاً للمادة الثالثة من اعلان المبادئ التي تتحدث عن انتخاب " المجلس " الذي سيكوّن هذه السلطة ، والملحق الأول بالاعلان " بروتوكول حول صيغة الانتخابات وشروطها " . وقد عني هذا الاتفاق عناية خاصة " بشروط " الانتخابات فأفرد لها الملحق الثاني بالاتفاق . كما أنه تضمن نقطة تفصيلية جديدة لم تكن ظاهرة في اعلان المبادئ الذي تم توقيعه يوم ١٣/٩/١٩٩٣ وهذه النقطة هي " انتخاب رئيس السلطة التنفيذية " . ولفت النظر أن النص الانجليزي استخدم كلمة " رئيس " العربية Raees . وهكذا نص الاتفاق على انتخاب "رئيس السلطة " فضلاً عن انتخاب " المجلس " . وكان اتفاق غزة - أريحا الموقع يوم ٤/٥/١٩٩٤ قد تضمن رسالة من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الى رئيس الوزراء الاسرائيلي تؤكد مجموعة تعهدات تعهد بها ، والرابع منها هو " أنه لن يستعمل لقب " رئيس فلسطين President of Palestine " ، ويستعمل لقب Chairman (رئيس بالعربية) " السلطة الفلسطينية " واضح أن رأي طرفي الاتفاق استقر الآن على استخدام كلمة " رئيس " العربية مقترنة بالسلطة . وقد استوجب ذلك صياغة بنود تتعلق بالانتخاب المباشر للرئيس وردت في الملحق الثاني ، وبنود أخرى في المادة الخامسة تتعلق بحقوقه التي منها " حقوقي تعيين بعض الأشخاص بما لا يزيد عن نسبة عشرين بالمائة من مجموع عدد المجلس ليمارسوا سلطة تنفيذية ويشاركوا في مهام الحكومة دون أن يكون لهم حق التصويت في المجلس " .

ما هي تحديداً مهام هذه السلطة الفلسطينية ؟ سلطة الحكومة الذاتية الانتقالية ، ومن أسند اليها هذه

المهام ؟

تقول المادة ١ وعنوانها " نقل السلطة " في بند ١ " سوف تنقل اسرائيل سلطات ومسؤوليات محددة في هذا الاتفاق من " الحكومة العسكرية اسرائيلية وادارتها المدنية " الى " المجلس " بموجب هذا الاتفاق . وتستمر اسرائيل في ممارسة سلطاتها ومسؤولياتها التي لن تنقل " . وكان اتفاق اعلان المبادئ قد حدد " المجالات التي سيتم نقل السلطة للفلسطينيين فيها " في مادته السادسة بند ٢ . وهذه المجالات هي التعليم والثقافة ، والصحة ، والشؤون الاجتماعية ، والضرائب المباشرة والسياحة . " كما أوضح اعلان المبادئ في مادته الثامنة أن "المجلس " سينشئ قوة شرطة قوية ، بينما تستمر

اسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية ، كذلك بمسؤولية الأمن الاجمالي للاسرائيليين بغرض حماية امنهم الداخلي والنظام العام " . وانشاء قوة الشرطة القوية هذه هو " من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة " . وقد جاء هذا الاتفاق الأخير ليفصل الحديث عن " المجلس " والسلطات المنقولة اليه ولانتخابات وتركيب المجلس وحجمه وسلطته التنفيذية ولجانه والمعاينة القضائية ومسؤولياته ، ليفصل الحديث أيضاً عن اعادة انتشار القوات العسكرية الاسرائيلية في اراضي الضفة والقطاع وعن ترتيبات الأمن والنظام العام وعن ما سمي بمقاييس بناء الثقة وعن الشؤون القانونية وعن " التعاون " والعلاقات بين اسرائيل والمجلس ولجان الاتصال .

واضحٌ اذاً أنا اسرائيل بحكم هذا الاتفاق هي التي تسند مهاماً محددة الى مجلس سلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية ورئيسها . وهذه المهام كان يقوم بها مع مهام أخرى الحكومة العسكرية الاسرائيلية في الضفة والقطاع والادارة الذاتية التابعة لها . وسيتابع الحكم العسكري الاسرائيلي ممارسة بقية المهام التي لم يتم نقلها . واسرائيل هي التي حددت " النظام العام " الذي يعمل " المجلس " على احترامه وتقوم قوة الشرطة الفلسطينية بالعمل لإقراره .

سؤال آخر يبرز هنا هو على من من ابناء فلسطين تُمارس سلطة الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية سلطاتها المحدودة التي جرى نقلها لها ؟ وفي أي رقعة من الأرض الفلسطينية ؟

الاجابة عن هذا السؤال نجدها في نصوص الاتفاق وبخاصة في مواد الفصل الثاني الذي عنوانه " اعادة الانتشار والترتيبات الأمنية " . فأول مواد هذا الفصل ورقمها عشرة في الاتفاق عنوانها " اعادة انتشار القوات العسكرية الاسرائيلية وهي توضح أن اعادة انتشار هذه القوات " ستغطي المناطق كثيفة السكان في الضفة الغربية - المدن والبلدان والقرى ومخيمات اللاجئين والمزارع (الدساكر) " في المرحلة الأولى وفقاً لتحديد ضمه الملحق الأول . وتستكمل هذه المرحلة قبل ثلاثة اسابيع (٢٢ يوماً) من اجراء الانتخابات . ثم هناك مرحلة تالية في اعادة الانتشار تتطابق مع تولي " المجلس " مهامه . وقد فصلت المادة الحادية عشرة الحديث عن " الأرض " التي سيمارس عليها " الحكم الذاتي " ، وجرى رسم ثلاث خرائط لها ، قسمتها الى فئة أ وهي المناطق كثيفة السكان ، وفئة ب وهي مناطق مسكونة تضم أراض أميرية وارضى وقف اسلامي ، وفئة ج وهي بقية مناطق الضفة الغربية التي

سيجري التفاوض بشأنها في مفاوضات الوضع النهائي . وهذه الفئة الأخيرة تشمل كل منطقة القدس الكبرى ، وجميع المستوطنات الاسرائيلية ، ومختلف القواعد العسكرية الاسرائيلية . وقد صدر تصريح عن " مفاوض " فلسطيني " بأنها تمثل ٦٧ ٪ من ارض الضفة ، بينما قال شيمون بيريز انها تمثل ٧٢ ٪ . وهذا يعني أن سلطة الحكم الذاتي ستمارس " مهامها " على ٢٨ ٪ من ارض الضفة .

لقد حرص الاتفاق الذي حكم واضعه الاسرائيلي " هاجس الأمن المطلق " على أن يحدد بدقة باللغة " السلطات " التي " سيتقلدها " " المجلس ورئيسه " في الأرض المقررة ، وذلك في المادة الثالثة عشرة وعنوانها " الأمن " . وتتص المادة على أن المجلس سيتقلد سلطات ومسؤوليات الأمن الداخلي والنظام العام " في مدن جنين ، ونابلس ، وطولكرم ، وقلقيلية ، ورام الله ، وبيت لحم . أما في مدينة الخليل فتطبق ترتيبات أمن خاصة لحماية " المستوطنين " المقيمين فيها . وهناك اربعمئة وخمسون بلدة وقرية تحيط بهذه المدن وتضم ٦٨ ٪ من السكان الفلسطينيين سيكون للمجلس في مرحلة تالية " سلطة مدنية عليها " ، بينما تتولى اسرائيل سلطة الأمن العليا لحماية مواطنيها ومكافحة الارهاب " (كذا) وتكون لهذه المسؤولية الأسبقية عن المسؤولية الفلسطينية عن النظام العام .

موضوع " الأرض " يدعو الى الخاطر موضوع " الماء " الذي خلق الله منه كل شيء حي . ومعلوم أن الاحتلال الاسرائيلي يستأثر بنسبة عالية جداً من مياه فلسطين والضفة والقطاع بخاصة . وقد تضمن الاتفاق تعهداً اسرائيلياً بزيادة كمية الماء المخصصة للفلسطينيين بما مقداره ٢٨ مليون متر مكعب ، وانشاء لجنة مائية مشتركة تدير الموارد المائية وتنفذ السياسة المائية وتحمل مصالح كل من الطرفين (كذا !) عن طريق منع التنقيب غير الخاضع للسيطرة .

هذه اللجنة المائية المشتركة هي واحدة من لجان مشتركة كثيرة تحدث عنها الاتفاق . وهي جميعها متصلة بسؤال آخر يبرز عند هذا الحد من الحديث هو كيف تحددت العلاقة بين " اسرائيل " الطرف الأول في الاتفاق و " المجلس الفلسطيني " الطرف الآخر ؟ وما هي الطريقة التي جرى اعتمادها لتنفيذ ما جاء في الاتفاق ؟ وذلك بعد أن وضع من الاجابة عن السؤال السابق أن " المجلس " سيمارس " سلطة مدنية " لا علاقة لها بالسيادة على الأرض ، في رقعة محددة من اراضي الضفة والقطاع لا تزيد عن نسبة ٣٠ ٪ منها ، بكمية محدودة من المياه ، على جزء من شعب فلسطين يتجاوز المليونين عدداً يقيمون في مدن وبلدان وقرى ومزارع ، ويفصلون عن المستعمرين المستوطنين

الاسرائيليين بوضعهم في "معازل" تربط بينها "ممرات" .

لقد اختارت "اسرائيل" صيغة اللجان المشتركة لتنفيذ بنود الاتفاق . وفصلت الحديث عنها في الفصل الرابع منه الذي اختارت له عنوان "التعاون" (كذا 1) . وهذه اللجان تشكل "هرماً" سلطوياً، نجد في قمته "لجنة الاتصال المشتركة الاسرائيلية الفلسطينية" التي مهمتها التأكد من تنفيذ الاتفاق ، وتصل الي قراراتها بالاتفاق (11) وهي مؤلفة بالتساوي ولها ان تستعين بخبراء . وتنبثق عن هذه اللجنة "لجنة الاتصال المشتركة المصغرة" التي مهمتها النصح والتوجيه Manitoring and Steering ، وهي تقود لجنة قانونية مشتركة وأخرى اقتصادية مشتركة وثائق للتعاون القائم ، وترفع تقاريرها للجنة الاتصال ، وتتشكل من رؤساء هذه اللجان الثلاثة . وهناك في قاعدة الهرم لجان مشتركة أخرى لموضوعات محددة .

واضح من هذه الصيغة للحكم الذاتي أن كل "مسؤول" في سلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية محكوم من قبل مسؤول اسرائيلي يناظره في حقله وفق قواعد جرى تحديدها في الاتفاق الذي نصت المادة الثانية والعشرين فيه على أن "اسرائيل والمجلس سيسعيان الى تقوية التفاهم المتبادل والتسامح ، وسيمتنعان عن التحريض المتضمن الدعاية العدائية ضد بعضهما البعض . وبدون المساس والخط من قدر مبدأ حرية التعبير سيقومان باتخاذ اجراءات قانونية لمنع التحريض من قبل أية منظمات أو جماعات أو أفراد ضمن اختصاصهما" .

هذه هي خطوط الاتفاق الرئيسية . وتوضح هذه الخطوط الرئيسية ما هيته وتعرض مضمونه وطريقة تنفيذ مواده . وهي بمجملها تعطي فكرة واضحة عما يعنيه مصطلح " حكومة ذاتية انتقالية " فيه ، ويفسح المجال للمقارنة بين هذا الحكم الذاتي وصيغ سابقة عنه أوجدتها القوى الاستعمارية مثل الانتداب والوصاية لتخفي من خلالها بشاعة الاستعمار وتخفف من اعباء الاستعمار المباشر . كما أنها في الوقت نفسه تكشف عن صورة " واقع " متطور ستكون له تداعيات ومضاعفات ويمكن النفاذ من ثغرات فيه الى اعماقه لتغييره جوهرياً . وهذا هو دور " التحليل " في الفكر السياسي الذي يبدأ بعد " التعرف " .

أُمُورٌ يُوقَفُ عندها

(٣) عند "تحليل" "الاتفاق الاسرائيلي الفلسطيني الانتقالي" حول الضفة الغربية وقطاع غزة

"بعد الفراغ من " التعرف " عليه ، يجد المشتغل بالفكر السياسي نفسه امام أمور يوقف امامها ويلاحظ

بداية ان هذا الاتفاق الذي تم توقيعه في واشنطن يوم ١٩٩٥/٩/٢٨ ، إستوعب في ثناياه اتفاق غزة - اريحا الذي تم توقيعه يوم ١٩٩٥/٥/٤ وجميع الاتفاقيات المتصلة به ، وحل محله كما ينص بند ٢ من المادة ٣١ منه آخر مواده.

أول هذه الامور يتعلق بالانسان الذي كرمه خالقه واستخلفه في الارض ، وهو امر " حقوق الانسان وحكم القانون ". وهذا هو عنوان المادة التاسعة عشرة من هذا الاتفاق التي جاءت في الفصل الثالث منه الخاص بالشؤون القانونية. ونص هذه المادة هو " سوف تمارس اسرائيل " و " المجلس " سلطاتهما ومسئولياتهما طبقاً لهذه الاتفاقية ، مع الاخذ في الاعتبار الاعراف والمبادئ المقبولة دولياً لحقوق الانسان وحكم القانون. وهو يكاد يماثل نص المادة الرابعة عشرة في اتفاق غزة - اريحا.

يقف المشتغل بالفكر السياسي امام المفارقة الصارخة بين مضمون الجزء الأول من النص ومضمون الجزء الآخر منه ، ويدهش من جرأة الطرف الاسرائيلي على المجاهرة بالاشارة الى مباديء حقوق الانسان وحكم القانون في اتفاق جل مواده تمثل خرقاً فاضحاً وعدواناً اثيماً على حقوق الانسان وحكم القانون.

معلوم ان حقوق الانسان كما أقرتها منظمة الأمم المتحدة التي تحتفل هذه الأيام بمضي خمسين عاماً على تأسيسها ، تشمل الحقوق المدنية والسياسية ، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية ، وحقوق الشعوب في تقرير المصير. فإذا ما وقفنا أمام حق شعب فلسطين في تقرير المصير نجد أن هذا الاتفاق ينكره عملياً باعتماد صيغة حكم ذاتي محدد لجزء من شعب فلسطين . ونجد ان شروط هذه الصيغة كما حددتها مواد الاتفاق وملاحقه تصدر هذا الحق. وتتداعى الى خاطر المشتغل بالفكر السياسي وهو ينظر في مواد الاتفاق محلاً ، ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الانسان ومواده الثلاثين فتبدو له المفارقة الصارخة.

ان المادة الاولى من الاعلان تتحدث عن ولادة جميع الناس احراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق وهذا الاتفاق يفرض قيوداً مشددة على الطرف الفلسطيني فيه تسلبه جزءاً كبيراً من حريته ، كما ان مواده تتضح بالتمييز بين " فلسطيني " و " اسرائيلي " على صعد كثيرة ، بما يعتبر مخالفة صريحة للمادة الثانية من الاعلان. فإذا ما استحضرننا مثلاً واحداً من مضمون المادة الثالثة عشرة من الاعلان الخاص بحق كل فرد في حرية التنقل والإقامة والمغادرة والعودة ، نجد أن مواد الاتفاق تقيد

ممارسه هذه الحقوق فيما ذكرته بشأن المعابر الى الضفة والقطاع ، وبشأن الممرات بين الضفة والقطاع ، وبشأن عودة مئات آلاف من النازحين الفلسطينيين الذين اخرجوا من ديارهم عام ١٩٦٧ . وقد جاء ذكر هؤلاء في الاتفاق تحت اسم " اشخاص مُرحّلين " أو بالترجمة الحرفية " اشخاص غير مكانهم " displaced ، بطريقة عرضية في المادة السابعة والعشرين الخاصة " بالاتصال والتعاون مع الأردن ومصر " . وأوضح البند الثاني من المادة أن لجنة المتابعة التي تضم اسرائيل وممثلين فلسطينيين من جهة والاردن ومصر من جهة أخرى سوف تقرر بالاتفاق معايير السماح لهؤلاء الأشخاص بالدخول الى الضفة والقطاع مع اتخاذ الاجراءات الضرورية لمنع الفوضى والاخلال بالنظام . وقد رأينا كيف مضى عامان على اعتماد هذا النص في " اعلان المبادئ " دون أن يعود أحد من هؤلاء النازحين وفقاً له . وكثيرة هي الأمثلة الأخرى ، وواحد منها خاص بابطالنا المعتقلين والمسجونين الذين مارسوا حق المقاومة المعترف به دولياً ، وما أشد المرارة التي يخرج بها المشتغل بالفكر السياسي وهو يرى كيف انكر الاتفاق هذا الحق وجعل هؤلاء الابطال موضوعاً للمساومة كي يتم الافراج عنهم ، في الوقت الذي ينص على حماية ذلك النفر من العملاء الذين سماهم " فلسطينيين اقاموا اتصالاً بالسلطات الاسرائيلية " ، في حديثه عن اجراءات بناء الثقة في المادة السادسة والعشرين في البند الثاني منها . ويستحق هذا الأمر الأول الخاص بحقوق الانسان وحكم القانون دراسة تفصيلية تبين التعارض بين الاتفاق نصاً وممارسة ومبادئ حقوق الانسان .

أمرٌ ثاني يوقف أمامه في هذا الاتفاق يتعلق بأمن الانسان الغذائي الذي يمنع عنه الجوع . وقد تحدث عنه الاتفاق في المادة الرابعة والعشرين وعنوانها العلاقات الاقتصادية وفي الملحق الخامس الذي يتضمن " بروتوكول العلاقات الاقتصادية " المبرم يوم ٢٩/٤/١٩٩٤ بباريس . ويتألف هذا البروتوكول من ديباجة تسجل نظرة الطرفين الى المجال الاقتصادي كأحد أركان العلاقات المتبادلة بينهما لتعزيز مصلحتها في تحقيق سلام عادل ودائم وشامل . (كذا) كما تسجل عزمهما على التعاون لإنشاء قاعدة اقتصادية سليمة لعلاقاتهما الخ .. ذلك من كلام معسول يتحدث عن المبادئ والقيم . ويلي ذلك احدى عشرة مادة توضح نطاق البروتوكول واللجنة الاقتصادية المشتركة التي تشرف على تطبيقه وضرائب الاستيراد وسياسته والقضايا النقدية والمالية والضرائب على الانتاج المحلي والعملية والزراعة والصناعة والسياحة وقضايا التأمين ، مع جداول وقوائم . ويتصل بتطبيق نصوص هذا البروتوكول مواد الاتفاق المتعلقة بالأمن ، ومثل عليها ذلك البند في الملحق الأول الذي يعطي الحق

لاسرائيل في اغلاق نقاط العبور اليها " لاعتبارات الأمن والسلامة ". وقد رأينا كيف توسع اسحق رابين في ممارسة هذا البند ليشدد قبضة الضغط الاقتصادي على أهالي القطاع والضفة كي تسلم السلطة الفلسطينية بمطالبة .

لن نعد هنا الى تحليل مواد هذا البروتوكول مادة مادة ، تاركين ذلك لدراسات مفصلة ، وانما نكتفي بذكر اهم ما جاء في تقرير مجلة ميد الصادرة في ١٨/٨/١٩٩٥ حول الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع بعد ستة عشر شهراً من تطبيق البروتوكول الاقتصادي . فاللسطينيون - كما يقول التقرير الذي عرضته نشرة المنتدى - " ضائقون من القيود التي تكبل السلطة الفلسطينية ومن استمرار السيطرة الاسرائيلية في مناطق الحكم الذاتي " . وقد وجدوا أنفسهم في مأزق يتمثل في " استحالة خلق اقتصاد حيوي مستقل في غزة " . فاسرائيل لا زالت تسيطر على حركة السلع والبشر ، وجميع الصادرات الفلسطينية يجب أن تمر من خلال اسرائيل حيث يتوجب بيع هذه السلع الفلسطينية الى وكلاء اسرائيليين ويتطلب ذلك دفع الرسوم واخضاع البضائع لعملية تفتيش أمني دقيقة مما يؤدي الى اختناقات على الحدود ، وأحياناً الى عطب في السلع المصدرة من غزة . وقد تراجع حجم الحمضيات المصدرة نتيجة لذلك من ٢٥٠ ألف طن الى ١٠٠ ألف طن . أما بالنسبة للواردات فعلى الفلسطينيين دفع رسوم استعمال المرافق الاسرائيلية (حيفا واسدود) . ويفرض الاغلاق المتكرر " للحدود " على المستوردين الفلسطينيين دفع رسوم أرضية لسلطة المرافق الفلسطينية ، وتفرض هذه القيود على المستورد الفلسطيني اللجوء الى السوق الاسرائيلية لتوفير حوالي ٨٠ ٪ من المواد الأولية . ويشكو البعض من أن السلطة الفلسطينية تساهم في مضاعفة المشاكل في القطاع الخاص وينتهي التقرير الذي أعده " توبي أش " بالاشارة الى ان اسرائيل وافقت على مبدأ " الحكم الذاتي " وليس " السيادة " مما يعني احتمال استمرار السيطرة الاسرائيلية في المستقبل على الاقتصاد الفلسطيني ، ثم يقول " أن الفلسطينيين يرغبون في انتظار حلول الاستقلال السياسي والرفاه الاقتصادي اللذين وعدوا بهما ، الا انهم قد يكتشفون مع مرور الزمن أن عملية السلام هذه ما هي الا اعادة تنظيم للاحتلال الاسرائيلي وليس عملية انهاء له .

هذا الاتفاق اذا جعل من المستحيل على السلطة الفلسطينية تحقيق أمن غذائي لأهلنا في الضفة والقطاع . وستبقى الحكومة الذاتية أسيرة الدول المانحة وتحت رحمة " اسرائيل " . وقد تضمن الاتفاق حديثاً عن مناطق صناعية تنشأ على طول ما يعرف بالخط الأخضر لمعالجة مشكلة البطالة المتفاقمة

بين أبناء فلسطين . وتشكك الدول المانحة في امكانية ذلك ، ولاتخفي مخاوفها من أن اغراق سوق غزة بالبضائع من هذه المناطق الصناعية سيؤثر على امكانيات الضفة والقطاع في تطوير صناعة محلية .

أمر ثالث يوقف أمامه في هذا الاتفاق يتعلق بكيان الشعب السياسي وشخصيته الاعتبارية التي من خلالها يتحدد انتماء الانسان . وقد أشار الاتفاق في مستهله الى الشعب الفلسطيني ، وتحدث في ديباجته عن حقوق مشروعة وسياسية ومطالب عادلة . ثم فصل الاتفاق الحديث عن " المجلس " الذي يتولى الحكم الذاتي الانتقالي ، سلطة وانتخابات وتركيباً وعدداً ولجاناً وقضاء وسلطات ومسؤوليات ، ليصل في المادة التاسعة الى الايضاح في البند ٣ ان " قرارات المجلس التنفيذية يجب أن تكون موافقة لنصوص هذا الاتفاق " ، الذي بموجب اعلان المبادئ يقرر أن المجلس لن تكون له سلطات ومسؤوليات في محيط العلاقات الخارجية . وهذا المحيط كما يوضح بنده " يتضمن تأسيس سفارات في الخارج وقنصليات وأية أشكال أخرى من البعثات الخارجية والمراكز " . وليس للمجلس " أن يسمح باقامتها في الضفة الغربية وقطاع غزة ولا تعيين أو استقبال أي طاقم دبلوماسي أو قنصلي ولا ممارسة وظائف دبلوماسية " . وهكذا جرد الاتفاق مجلس " الحكم الذاتي " من حق " السيادة " التي أهم مظاهرها هو " التمثيل الدبلوماسي " كما توضح الاتفاقات الدولية ومنها اتفاق فيينا لعام ١٩٦١ ، في الوقت الذي فرض الاتفاق على المجلس في المادة الخامسة عشرة أن يتصدى لحق الشعب في مقاومة الاحتلال ، والوقوف في وجه أية أعمال عدائية لسلطات الاحتلال . ولافتاً للنظر أن الاتفاق بعد أن جرد مجلس الحكم الذاتي من ممارسة حق السيادة أفسح المجال لمنظمة التحرير الفلسطينية امام " امكانية أن تدير مفاوضات وتوقع اتفاقات مع دول ومنظمات دولية لصالح " المجلس " في أمور اقتصادية محدقومع الدول المانحة ولأغراض تتعلق بالتنمية الاقليمية ! ولأمور علمية وثقافية وتعليمية، مع التأكيد على أن اقامة أي مكاتب للقيام بذلك " سوف لا تعتبر في اطار علاقات خارجية " . وهكذا عمد الاتفاق الى شل حركة منظمة التحرير الفلسطينية التي تجسد كيان الشعب العربي الفلسطيني العضو في جامعة الدول العربية وفي منظمة المؤتمر الاسلامي والمراقب في الأمم المتحدة التي لها علاقات خارجية مع اكثر من مائة دولة ، على الصعيد الخارجي وعطل عملياً وبشكل غير مباشر جل عمل دائرتها السياسية حاصراً أياه في أعمال يعود مردودها في غالبيتها للحكومة الاسرائيلية.

يتصل بهذا الأمر الثالث البند التاسع من المواد الختامية في الاتفاق الذي يسجل التزام منظمة التحرير الفلسطينية بدعوة " المجلس الوطني الفلسطيني " وليس " مجلس الحكم الذاتي " للانعقاد خلال شهرين من تشكيل " السلطة " ليغير ميثاق المنظمة وفقاً لتعهد رئيس اللجنة التنفيذية لرئيس وزراء إسرائيل في ١٩٩٣/٩/٩ و ١٩٩٤/٥/٤ . وهي الخطوة التي يتم الاجهاز فيها على منظمة التحرير الفلسطينية مجسدة لكيان الشعب الفلسطيني . وهذا موضوع يستحق حديثاً خاصاً وينبغي التصدي له فلسطينياً وعربياً ، وبعد .. فهذا هو حل الاتفاق مع حقوق الانسان وحكم القانون ، ومع الأمن الغذائي ، ومع كيان الشعب وشخصيته الاعتبارية . فأى حكم ذاتي هذا ؟ والى أين يوصل ؟ وأي سلام يعد به ؟

هل للحضارة العالمية قدرات للتغلب على عوائق السلام ؟

عبد المجيد مزيان

مقدمة :

إنه من الصعب على أي مواطن عربي أن يتطرق لموضوع السلام في الشرق الأوسط، متخلصا من كامل عواطفه، خصوصا إذا كان قد عاش الفترات المتتالية لهذه الحروب المزمنة التي شردت الشعوب، وزرعت الآلام. وليس المغرب بأقل تأثرا من المشرق العربي في هذه المآسي، لأنه قاسى من الاستعمار الاستيطاني، وورث ذاكرة الصراع الحضاري، والصليبية الأشد وطأة على الأوطان والسكان من صليبيات المشرق العربي. وإننا لا «نبكي الأندلس، إن دمرت حلب» كما يقول الشاعر الفلسطيني، ولكنه شعور بوحدة أمتنا تاريخا ومصيرا ووطنا.

وما من فترة تلوح فيها الآمال بالسلام إلا وتستبشر الأمة بشعوبها وحكامها، منتظرة تصريف الجهود إلى البناء، متطلعة إلى التخلص من أعباء التسليح، والمنازعات على منهجيات الصمود، ومستعدة لخوض معركة التنمية والمشاركة في البناء الحضاري العالمي.

وما من نكسة في طريق السلام، إلا ويعود اليأس، ويسود التشاؤم، وتطغى، كالعادة، صورة انقسام العالم إلى إنسانيتين :

إنسانية القوة المتسلطة، وإنسانية المستضعفين.

حتمية التطور نحو السلام :

لا يشك، رغم استمرار حالة ما بين الحرب والسلام، في أن العوائق الحالية في طريق السلام، عوائق ظرفية، بمنظار حتميات التطور لأنها مراجعات للواقع غير طبيعية، وردة بعد تقدم ومخالفة صارخة للإجماع العالمي.

وإن هذه الحتمية للتطور نحو السلام تفرضها التغيرات السريعة التي تجري على مرأى منا، وتحس بها الأجيال الصاعدة، في جميع أنحاء العالم. ولا يتغافل عنها إلا المنعزلون في خصوصياتهم الثقافية والوطنية. ويمكن أن نلمس هذه التغيرات باختصار في أربع قواعد على الأقل :

أولا : قاعدة فهم المصالح بالمخططات البعيدة المدى، وترك قاعدة النفعية الآنية التي تشي المتعاملين، فتجعل منهم خصوما محتملين.

ولقد بدأت أجيال الحاضر ترحل، ولو ببطء عن عهد تمسك القوات المسيطرة على العالم بقانون إجبار الآخرين على تأمين مصالحها. وهل يمكن اليوم، كما كان مألوفاً فيما مضى، أن توفر الضمانات السياسية لهذه المصالح، بتنصيب الأنظمة الطيبة، وقلب السلطات المستعصية ؟ بل أصبح مفهوم شراكة الأكفاء هو المنهج الوحيد لالتقاء المصالح وضمائها لجميع المتعاملين.

وإن زمن جمهوريات الموز وأنظمة الدركيين بالنيابة قد انقضى، إذ لا مبرر له اليوم في حفظ التوازنات الاستراتيجية أو تحديد مناطق النفوذ، أو بناءات حفظ المصالح.

فأين مخططات النفوذ المطبقة على جنوب شرق آسيا، بعد حرب الفيتنام ؟ وأين دور الدركي الذي أسند لإيران في عهده القديم ؟ لا يمكن بعد هذه التجارب أن يقع تغفيل الشعوب عن مصالحها الحيوية سياسية كانت أو اقتصادية.

ومهما كانت قوة الضغوط في زمن ما، فإن النظرة العقلانية التي بدأت تسود في عالم المصالح هي نظرة حرية التعامل بحرية اختيار الشريك.

ولا مستقبل للمخططات التقليدية مثل امتصاص موارد الطاقة في مصاريف التسليح، وبعث الخصومات من أجل ازدهار سوق السلاح. وسيأتي زمن غير بعيد تنبه فيه الشعوب قاداتها إلى العدول عن هذه المتاهات الاقتصادية والسياسية،

والرجوع إلى سياسات التنمية الحقيقية.

ثانيا : قاعدة تحرك القوة الاقتصادية إلى عدة محاور، ويجمع الدارسون اليوم على الإقرار بوجود القوة الاقتصادية الصاعدة في الشرق الأقصى، فيستشهد بقوة اليابان الحديثة الظهور، والتمكنة من الإبداع التكنولوجي إلى حد التساوي مع الأولين من المتسابقين في الاختراع؛ كما تُكتشف إمكانات الصين في التطور السريع مع الحساب لمعادلة الطاقة البشرية الضاغطة على التواجد الاقتصادي خصوصا عبر القارة الآسيوية.

ورغم وجود النسيج المحكم للتبعيات المطلقة على العالم العازم على النمو، فإن قنوات التبادل بين الأمم الضعيفة وعمالقة الشرق الأقصى، أصبحت تفرض على الأجيال المتسابقة مع الأحداث في صف الدول المتقدمة مناهج أكثر ابتكارا وعدلا، ومراعاة لمصالح جميع الشركاء. ولا يعني هذا أن مثال التعامل مع هذا المحور الآسيوي يخالف مبدأ البحث عن المصالح، ومبدأ حرية السوق، ولكنه مثال لا يجر معه مصائد الاستراتيجيات التقليدية.

هذا ولا يعني انهيار الاتحاد السوفييتي كمحور مقابل للرأسمالية أن أمل كثير من الشعوب في الفلسفة الاجتماعية المنتسبة إلى الماركسية أو ما يمت إليها من المذاهب المتقاطعة مع الرأسمالية، هو أمل قد قبر إلى الأبد، بسبب فشل نموذج ديكتاتورية البيروقراطيات. بل إن الأمل في تحقيق العدالة الاجتماعية، ونبذ الفلسفات الفردانية، والتنكر لأنظمة الاستهلاك، لا يزال أملا حيا في كثير من أنحاء آسيا وأوروبا. بل إنه ينتقل من فكر الديكتاتوريات إلى الديمقراطيات، ومن الانغلاق إلى الانفتاح على العالم متأثرا ومؤثرا. وللصين دورها المستقبلي في هذا الميدان. وبسبب وجودها العالمي المكثف، وبسبب تحركها المرن في الساحات الآسيوية والإفريقية، ستظهر إمكانات جديدة للتنمية عند الأمم الضعيفة.

ثالثا : قاعدة الابتكار الاستراتيجي في صف الأقوياء :

وملخصه أن التنافس الذي هو أحد مفاتيح الليبرالية يصعد من الاقتصاد إلى السياسة فيغير التحالفات والتكتلات، ويتعدى نظرة الأحدية الاستراتيجية التي فرضتها ظروف الحرب الباردة والتهويل بأخطار الصف الشرقي، إلى البحث عن بديل استراتيجي أكثر انفتاحا واستقلالا.

وفي تقاليد أوروبا، حتى قبل عصر الاتحاد، أمثلة عن هذه الاستقلالية التي لا تعني النزاع مع القوة الغربية الأولى التي هي الولايات المتحدة، ولكنها تعتمد على التجديد، بحكم الاهتمام المباشر بمصير شعوبها. وإذا كانت شعارات العهد الديجولي تتلخص في مبدأ الاتحاد الأوروبي من الأطلسي إلى الأورال، فرارا من مبالغات التهويل بأخطار الشيوعية، فإن الاستراتيجيات المتولدة عن هذا الاتجاه بدأت تعتمد على مبادئ الأوروآسيوية والأوروأفريقية للانفتاح على العالم النامي إقتصاديا وسياسيا. وهي تتخلص تدريجيا من عقد «الاكتساح الأصفر» والخطر الإسلامي، بضبط علاقاتها مع الصين ومع العالم العربي، أخذت بعين الاعتبار حقوق الشعوب، وظهور الوعي السياسي في الأجيال الحالية.

وفي هذا التنوع المنهجي بين الغربيين الأمريكي والأوروبي إيجابيات تعود بالنفع على جميع الأطراف. فبها بدأت تنتهي في عالمنا الشرقي تلك الأدوار التقليدية التي كانت أدوار الدركي والمشبهه، وأهل السوق وحماتها، والقريب ثقافيا والأبعدين.

رابعا : تغير وزن العالم العربي الإسلامي بما في هذا التغير من وجوه يصعب إدراك حقائقها على غير الخبراء، وذلك بسبب الملبسات الإعلامية التي هي اختزال للواقع وغفلة عن تحول الأجيال. إن المشاهد التليفزيوني أو قارئ الصحف في العالم الغربي لا يرى في العالم الإسلامي إلا مظاهر التطاحن والعنف والرجوع إلى ما قبل الحضارة. ولا يستطيع أن يدرك مع هذا ما حدث من انتقال نوعي بأجيال الحاضر التي تتخرج من جامعات العالم. وتمارس الأعمال الاقتصادية الأكثر تطورا، بحكم الثروات النفطية وما يتحتم على مالكيها من خبرة عالمية. وإن البلاد العربية التي هي قلب العالم الإسلامي تعتبر متوسط سوق الطاقة، وملتقى الكثير من البرامج الاقتصادية الكبرى. فجيل الوعي بالحضارة العالمية موجود فكرا وعملا، وهو منفتح على أفق الوحدة على مثال ما يقع في العالم المتقدم. وتشهد النخب النشطة اقتصاديا وسياسيا في البلاد المتقدمة بأهمية هذا التطور الاجتماعي وتقر بوحدة الصف العربي في قضاياها الكبرى وعلى رأسها القضية الفلسطينية. ويرى الدارسون من الداخل أن كثافة التحول جعلت الفئات الاجتماعية التقليدية أقلية تتحرك وتجري عليها التنظيمات العصرية حتى أنه لا يوجد إلا في النادر شباب محروم من التعليم والانتفاع بالمعارف العلمية. وإن منع المرأة من العمل واكتساب العلوم، وهو ما تبرزه وسائل الإعلام

بالحاح في بعض المظاهر مما يسمى بالعنف والذكورية الإسلامية، تذكيرا بعتاقة المجتمع الإسلامي، ليس أكثر من شذوذ يطفئ على بعض الأحداث الحربية المفرزة لكل أنواع التطرف.

وليس له أي وجود حيوي في أعماق المجتمعات العربية الإسلامية. فلا سبيل في هذا الواقع إلى اعتبار التخطيطات التقليدية المحاكة بغير إدارة الشعوب أمرا ممكنا. ولقد أصبح من مصلحة الأمم الكبرى أن تتعامل مع الأجيال الواعية في كافة أنحاء العالم معاملة الكرامة لضمان مستقبل التواجد الكريم.

ما هي عوائق السلام :

هل يمكن مع كل هذه الحتميات التي تقضي على منطق الحرب أن يتمسك بالعوائق التقليدية، لا لإحباط المساعي العالمية للسلام لأن هذا صعب المنال، ولكن لإملاء شروط المتسلطين للسلام ؟

نعم، لا يمكن إنكار العوائق الموضوعية التي يجب التعامل معها للتغلب على ما تشيهره من صعوبات. ولا يمكن مع هذا، التغافل عن العوائق الذهنية التي تتطلب كثيرا من التحولات.

وإن العائق الأكبر ناتج عن واقع الكينونة نفسها. وبهذا المنطق كان الصراع بين خصمين يتوق كل طرف منهما إلى إعدام الطرف الآخر. ولا يمكن إدراك السلام إلا بالتخلي عن سياسات العداء، واللجوء إلى التصالحات التي تبدأ ناقصة وتنتهي بالتراضي. وإذا صحت المقارنة مع جنوب إفريقيا، فإن هذا الكيان الذي بدأ ظلما وتسلطا فاحشا على الأهالي، قد صار بفضل ضغوطات الحضارة العالمية كيانا متعدد الجماعات.

ولكن الحضارة العالمية لم تكن متطورة بمبادئها وممارساتها أثناء الحرب العالمية الثانية مثلما هي عليه الآن. ولقد سجلت مقالة شهيرة حينما قسمت فلسطين، فقليل عن هذه الخطيئة الأولى : «وقع ترحيل شعب، وأعطيت أرضه لشعب آخر، من طرف قوة أجنبية عنهما».

غير أنه لا يمكن أن يقال اليوم : «لو كانت البداية وطننا واحدا متعدد الجماعات والأديان والثقافات؟». كما أنه لا يمكن أن نتفاخر بقدرتنا التاريخية على مثل هذه التعددية، لأن عصر الاستعمار والقوة الذي كان سائدا في الأربعينات

كان لا يعبأ بأخلاقيات الشعوب، ولا بتجاربها التاريخية، وقدراتها الحضارية. ومن هنا أصبحت عوائق السلام اليوم موضوعية وذهنية معا.

وأول الموضوعات الأرض والسكان. فلقد أجمع العالم أنه لا سلام إذا استمرت سياسة الاستيطان مع ما عرف عنها من عنف وترحيل يقتضي التمييز العنصري، ومن معارضة لعودة اللاجئين الذين شردوا عن وطنهم الأصلي.

ولا يقل أهمية عن موضوع الأرض، موضوع المياه لأنه يجعل الدولة المتسلطة منذ حرب 67، المالك، والمتصرف، والمانع للأهالي الأصليين والجيران. وليس من المبالغة ما قيل عن حرب 67 بأنها لم تكن حرب إرهاب وتسلط عسكري بقدر ما كانت حرب الاستيلاء على الماء. ولا يظن بأن الرأي العام العالمي قد غفل بعد هذه الحرب عن المخطط الذي حول مياه الأردن، وتسلق إلى منابع الجولان، ووضع شريطا على شاطئ الليطاني حتى مصبه في البحر، ومنع الجيران من استغلال مياههم بالسدود والري.

وإن هذه المواضيع الأساسية هي سبب كل تطاحن أوتصالح. فلا سلام قبل تسوية مسألة الأرض والتساكن وتوزيع سبب الحياة الذي هو الماء بالعدل ومراعاة مصالح الجميع.

الصعوبة في العوائق الذهنية :

إن التصورات الأكثر عقلانية تتفق على أن الحل الأمثل في شرقنا العربي، أو ما يمكن أن يسمى بحل التفاؤل، هو تكوين وطن فلسطيني واحد متعدد الأديان والثقافات، ولعله سيبقى مشروعا بعيدا، تجرب فيه الإنسانية قدراتها على التحضر والرقى الفكري، وتجاوز العقد الثقافية الموروثة عن عهد الصراع.

وأما الحل الأدنى والأنقص مردودا فهو الحل المنتظر الآن. وهو عملية الخيار بين مجموعة من الخسارات، كما يقول الدبلوماسيون، إذ لا بد من التكيف مع ضغوط الأحداث ولا مناص من التساكن والتعايش.

وإن العوائق الذهنية الأكثر ثباتا في طريق السلام والتعايش، راجعة باختصار إلى الوطنية الضيقة، والاختلاف الثقافي الذي تغذيه مختلف العقد الموروثة عن الصراع الحضاري القديم.

وإذا كانت حضارتنا العالمية قد حققت لنا عقلانية جديدة للتعايش أساسها تعدد الجماعات المختلفة، وقبول كل تنوع في المعتقد والعوائد، ضمن مواطنة واحدة في الوطن الواحد، وضمن عالمية تتحقق باستمرار، فإن الحضارات السابقة مهدت السبيل لهذه العالمية.

لقد كانت التعددية والانفتاح قاعدة الحضارة الفينيقية المنتشرة عبر المتوسط. وكانت روما مدينة كونية تلتقي فيها مختلف الأعراق تحت مظلة حضارة واحدة أساسها التنظيم المدني وضبط قواعد المواطنة. وازدهرت العلوم والحكمة بالأسكندرية المصرية - اليونانية نتيجة التقاء الثقافات واستغلال مختلف الوراثة الإيجابية من الشرق والغرب.

ومن تقاليدنا الإسلامية تكريم أهل الكتاب وضمان حرياتهم والسير بالملل الكبرى سيرة أهل الكتاب. فلقد كانت دمشق وبغداد والقاهرة وقرطبة مدنا كونية في ظل الخلفاء والملوك المسلمين. وإذا كانت الأديان تبحث اليوم عن قواعد مشتركة في الأخلاق والعقيدة بالحوار والتفاهم، فإن العقلانية التي فرضتها المكتسبات العلمية تزيد هذا التفاهم اتساعا وعمقا. وكلما تقدمت التجارب السياسية في تثبيت حقوق الإنسان وحقوق الشعوب في المحافل العالمية، انتقلت هذه المكاسب إلى القوانين الوطنية، وصارت إلزامية بمقتضى هذه العقلانية الحضارية. فلا يمكن التنصل منها بدعوى الذاتية الوطنية أو الثقافية.

تجارب العقلانية :

ونظن أن التجربة اليوغسلافية كانت نموذجا للتأمل في هذا الموضوع. بدأت الوحدة المتعددة الجماعات ناجحة، ثم أدى التسلط العرقي إلى الانفصال. واندثشت البشرية من بروز عمليات التطهير العرقي أثناء حرب التفرقة، بعد ما كان يعتقد أن مثل هذه التطرفات قد انقضى وقتها. لكن الضمير الحضاري العالمي تحرك لإجبار الخصوم على التراجع عن العنف والعودة إلى التعايش بقوانين التعددية التي قد لا تقضي على غرائز العرقية نهائيا، ولكنها تكبتها وتمنعها من الظهور.

وفي قضية تعدد الأديان بالهند نذكر بتعاليم جمال الدين الأفغاني الذي كان يدعو إلى تعايش الأخوة بين الفئات والأديان الهندية المختلفة، على مثال ما كانت عليه سياسة السلطان أكبر المغولي في القرن السادس عشر. ولا تختلف هذه

الدعوة بكثير عن تعاليم غاندي السمحاء التي قد تعود إلى الوجود في المجموعة الهندية، بعد نكسات العشريات الأخيرة التي طغى فيها التعصب القوي.

وقد وقع في عصر التعصب الديني، وفي الحملات الصليبية الكبرى، تجارب عقلانية، وكانت في الحقيقة عقلانية الأحداث التي فرضت المصالحة، بعد ما شوهدت مضار الحروب، في جميع الأحوال من الانتصار أو الانكسار.

لقد قبل صلاح الدين الأيوبي سنة 1192، أي بعد حطين وفتح بيت المقدس، وفي أوج قدراته الحربية، بصلح النبلاء مع ملوك الإفرنج. وتشتمل بنود هذه المصالحة على الترخيص للحجيج بزيارة الأماكن المقدسة وتأمين الطريق لهم. كما تضمن بقاء إمارات الشام الإفرنجية في تعايش المسالمة وتبادل المصالح مع المسلمين. ثم تطوع بعد كل هذه الضمانات، بمعاملات التقدير والتكريم للخصوم، والإفراج عن الأسرى، وتسخير قادة جيشه لتأمين مواقع المبادلات، والظهور بكل مظاهر التسامح والتحضر.

ويفضل هذه المعاشية الكريمة فترت حدة التعصب الديني حتى أن مؤرخي الإفرنج نسجوا أسطورة صلاح الدين كمثال للفروسية المسيحية والمسلمة معا، في نبل الأخلاق، وتقدير الخصوم، والعفو عن المخطئين، وترسيخ قواعد الإنسانية السمحاء.

ثم وقع أن قلد البابا جريجوريوس التاسع الإمبراطور فردريك الثاني هوهانستوفن قيادة الحملة الصليبية السادسة. ومن المعروف عن شخصية فردريك، التي انكب على دراستها كثير من الباحثين، أنها شخصية الانفتاح الديني، والشغف بالحكمة والتأثر بالعلوم العربية. وكانت حاشيته، سواء في بالرمو أو مايونس، تجمع بين علماء الملل الثلاث - وتجتهد في نقل العلوم العربية.

ويعرف أبناء المغرب عن هذا الملك كتابه إلى علماء الملل، الذي يسمى بالأسئلة الصقلية، إذ أن أحسن جواب عنه، فيما يرى مؤرخونا، كان جواب الحكيم والصوفي ابن سبعين السبتي.

وإذ كان لا بد من الإشارة إلى شخصية هذا الملك الذي كلف بالحملة الصليبية السادسة، وأمر بتشديد الحرب على المسلمين، فذلك لأنه يعد من رواد العقلانية في عهد ظلمات التعصب الديني.

وبمجرد نزوله يافا كثف الاتصال بالملك الكامل، ودعاه إلى السلم والمهادنة. وحصل أن تعارف الملكان، وانعقد بينهما صلح يافا الشهير سنة 1229. ولم يرض لا الرأي العام المسلم ولا الرأي العام المسيحي بهذا الصلح، وذلك لأنه مثال للاختيار بين المكروهات من الجانبين، ولكنه اختيار للسلم مع تبادل التنازلات. فقد سمح الملك الكامل بدخول نواب فردريك بيت المقدس باستثناء الأماكن المقدسة، كما ذكرته النصوص، وجدد صلح صلاح الدين بمهادنته الإمارات الإفريقية، وأضاف إلى ذلك استقلالية طريق الحجيج من الشام عبر مدينة الناصرة. وقرر فردريك من جانبه إبطال الحملة الصليبية، وكثف الاتصالات بين النخب المسيحية والمسلمة علماء وتجارا وقادة سياسيين وعسكريين. واستمرت المكاتبة بينه وبين الملك الكامل بأسلوب الصداقة والتقدير، وتقول المصادر الغربية إنه كان يكتب له مباشرة بالعربية ويبدأ رسالته بعبارة «ابني العزيز». وتقول نفس المصادر إن البابا جريجوريوس التاسع نعت صلح يافا بأنه صلح الخذلان لأنه حول الحملة الصليبية من حرب إلى سلم.

ويقول المؤرخ ابن الأثير معبرا عن سخط الرأي العام الإسلامي في هذا التعاقد بين الملكين: «وتسلم الإفرنج بيت المقدس، واستعظم ذلك المسلمون واستكبروه، ووجدوا له من الوهن والتألم ما لا يمكن وصفه».

ولكننا مع مرور الزمن نرى أن التضحيات من أجل المسلم وتفكيك عقد العداوة وأسباب الحرب، يعد في كثير من الظروف من بطولات العقل وتوجيهات الروح الحضارية.

هل تضحل بقايا التعصب الديني ؟

يقول الكاتب الفرنسي أندري مالرو بأن «القرن الواحد والعشرين، إما أن يكون دينيا أو لا يكون»، ولا تعني هذه الفكرة أن كل فئة دينية سترجع إلى أصول دينها متميزة ومنعزلة عن سواها. بل المقصود من هذه المقالة هو استرجاع القيم الروحية والأخلاقية المفقودة التي قضت عليها الحضارة المادية والمذاهب المعتمدة على العلمية السطحية. أما التعصب الذي هو في الغالب تسخير الدين في النزاعات السياسية فقد استنفذ تجاربه في الصراعات الماضية التي لم يسجل منها التاريخ إلا الخسارات، ولقد بدأ كل فكر ديني يجتهد في قراءة جديدة للنصوص بمنظار المكتسبات العلمية الكبرى، وتتجه هذه الاجتهادات دائما نحو

الاتفاق مع العقلانية العالمية وأخلاقيات الإنسانية الواحدة. فدوائر أصوليات العنف والتفرقة بين البشر تتقلص في عمليات تسخير الدين للسياسة، ولن تدوم هذه الملامسات في عصر الوعي السياسي. ويتفق على أن الدين المبدئي الذي هو التوحيد، أي توحيد الإنسانية بتوحيد خالقها، رسالة بالبشرى و«الرحمة للعالمين».

فمستقبل الأديان هو السلم والوئام، إذ أن الأخلاق بصفة عامة، سواء كانت دينية أو لائكية، تقتضي التفكير والعمل في هذا الاتجاه الحضاري.

وكما أن الضمير البشري يستوعب وينتقد كل فترة وكل وضعية حضارية، فإن الفكر الديني يتجدد بمقتضى نفس التطور. لقد اتفق قديما مع الحكمة والعلم في الفلسفات الدينية. فهل يمكن إبراز فوارق أساسية بين بن رشد وبين ميمون وتوما الأكويني مثلاً؟ ثم استمر هذا الفكر، وفي جميع الملل يتعامل تعامل الانفتاح مع الأحداث التي نقلت الإنسانية إلى حضارة عالمية جديدة بعلمها، وتقنياتها، وتنظيماتها وأخلاقها. فهل يمكن لأي مفكر ديني اليوم أن يواجه البشرية بأكثر من التعريف بفكره والاعتراف بالآخرين، بعد الإجماع على التعايش والتسامح في التعددية والدخول في عصر الحوار؟

أما الآن وقد انتقلت الأنظمة اللائكية من معاداة الأديان إلى التمسك بالحرية في الفكر وفي التعبير عنه، فإن الحوار أصبح يشمل كل أنواع الفكر والمذاهب.

وستبقى رغم هذا بعض الواحات من التعصب والانغلاق على الذات. ولكنها ستبقى محدودة في مجموعات أمية تهمشها المجتمعات المعاصرة التي قفرت بمواطنيها إلى المعارف العقلانية، وبتنظيماتها وقوانينها إلى التوافق مع العالمية.

من خلال هذا الاتجاه الحضاري العام يمكننا أن نقول إن التعصب الديني والعنصرية لا مستقبل له، لأن دين القرن الواحد والعشرين، كما يتنبأ به المفكرون، هو دين الروحيات والأخلاق المفقودة في تجارب القرنين الماضيين.

عقلانية الأحداث :

يقول الفيلسوف الفرنسي إيمانويل موني، مفكر الشخصية المسيحية :

«إن الحدث هو معلم الضمير». ومعنى هذا أنه لا وجود للعقل المجرد ولا للأخلاق المجردة. ولكن مبادئ العقلانية والأخلاقية تثبت في ضمير البشرية وفي ذاكرتها بالتجارب والممارسات، إيجابية كانت أو سلبية. لم يتم القضاء على الرق مثلاً، إلا بعد تطرفات الاسترقاق. ولم يصبح الاستعمار نظاماً مقبوراً إلا بعد مآسي الحروب التحريرية. ولم يقع إلغاء الميز العنصري إلا بعد جرائم العنصريين. ولا يظن أن الممارسات المعاكسة للسلام التي تجري اليوم في فلسطين ستحصل على الرضا من الضمير العالمي.

أما الوجه الآخر لصفة الضمير المتكون بالأحداث، فهو حيوية هذا الضمير من جهة تأثيره في الأحداث وتغييره للمنكرات السياسية. ولا يعني هذا أن القوة القادرة على التغيير منحصرة في المنظمات الدولية أو في الدول العظمى التي تملك قدرات التدخل السريع والمحكم. بل إن ضمير الإنسانية الأكثر حيوية والأكثر دفاعاً عن حقوق الشعوب والإنسان هو ذلك الفكر والمقال الصارخ الذي يفضح المظالم والانحرافات الصادرة في جميع أنحاء العالم. ولم تبق أي جهة في أرضنا اليوم تحت ظل الكتمان. ورغم ما يفتريه الإعلام السطحي والموجه من ملابسات، فإن أهم القضايا المتعلقة بحقوق الشعوب تستنفر أهل الفكر للنضال.

لقد تتبعنا ثورة هذا الضمير الحي على منكرات الاستعمار في قيتنام. فلم يبق فيلسوف مادي، ولا رجل دين، ولا كاتب روائي ولا أستاذ مسموع الكلمة لم يعبر عن استنكاره لبشاعة الحرب، وعن دعوته لحرية الشعب الفيتنامي. ولقد كان هذا الضمير أكثر تأثيراً على الأحداث من أي قرار دولي، بل كانت الدول العظمى هي المتهم الأول أمام هذا الضمير.

أما الآن وقد أصبحت قضية السلم في شرقنا العربي من أمهات القضايا الإنسانية، وقد وقع توضيح كل المعطيات، فإن الضمير العالمي يستوعب العدل والجور في الأحداث. وقد بدأ يصرخ في وجه أعداء التصالح والوئام. ولعل هذا الضمير الحضاري، الذي هو ضمير الأحرار من رواد الفكر والأخلاق، هو القدرة الإنسانية الأولى للتغلب على عوائق السلام.

هل يمكن أن تتوقف عملية السلام ؟

الأسباب والنتائج

محمد فاروق النبهان

عاش العالم كله في حالة ذهول وهو يرقب الخطوات السريعة التي قادت إلى اتفاقيات السلام، وأسهم الإعلام العالمي في رصد هذه الظاهرة وتشجيعها وتمرير هذه الاتفاقات المتلاحقة التي ابتدأت باتفاقية أوسلو، ثم تتابعت الخطوات سريعة وجريئة، وكأن التاريخ يكتب من جديد، متجاهلاً أسباب الصراع العربي الإسرائيلي، ناسياً المرتكزات الإيديولوجية التي يقوم عليها الفكر الصهيوني والتي تتحكم في السياسات الإسرائيلية.

ولعل التساؤل الذي كان يطرح باستمرار:

هل استطاعت إسرائيل أن تسقط مشروعها الصهيوني الذي يقوم على أساس ثوابت ايدلوجية ذات طبيعة دينية، تعتبر أن أرض إسرائيل الكاملة لا يجوز التخلي عنها، وأي قبول بتقسيم هذه الأرض هو خيانة للعقيدة الصهيونية؟ أم أنها استطاعت أن تقوم بتكييف هذه المفاهيم الدينية لكي تكون ممكنة من الناحية السياسية، تحت ضغط الرغبة بالسلام، وما يمكن أن يحققه هذا السلام لإسرائيل من مكاسب استراتيجية حقيقية، سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الأمني.

ولم يتوقف أحد طويلاً أمام هذه التساؤلات التي ظلت حبيسة الحناجر بعد أن أخذت مسيرة السلام تقتحم المخادع التي كانت مغلفة بإحكام، وتعالى الأصوات مباركة هذا السلام مندة بكل خصومه، مطوّقة كل دعوة للتشكيك في

سلامة هذه الخطوات.

وعندما وقعت الانفجارات في إسرائيل تنادى العالم كله للقاء تاريخي بشرم الشيخ لإدانة الإرهاب والعنف، مؤكدين بذلك عزمهم على حماية السلام، والتزامهم بمواجهة خصومه ممن يعرضون عملية السلام للخطر أو يتحدون إرادة المجتمع الدولي في ذلك السلام..

وشعار السلام من أبرز الشعارات التي رفعتها إسرائيل منذ قيام دولة إسرائيل، لكي يكون أدواتها لمخاطبة الإعلام العالمي ولكسب الرأي العام الدولي الذي يرفض اللجوء للحرب في الصراعات الدولية.

ورفض العالم العربي هذا الشعار للأسباب التالية :

أولاً : رفض إسرائيل لمقتضيات السلام، وأهمها التخلي عن الفكرة الصهيونية التي تغذيها أساطير تاريخية أدت دورها في تشجيع اليهود على الهجرة إلى أرض الميعاد.

ثانياً : تجاهل إسرائيل للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وأهمها رفض الحكومات الإسرائيلية، على اختلاف توجهاتها لقرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم 194 الصادر بتاريخ 11 ديسمبر 1948 الذي ينص صراحة على حق اللاجئين في العودة أو تعويض من رغب منهم بعدم العودة.

ثالثاً : التمسك بسياسة الاستيطان، وهي سياسة توسعية تستهدف تكريس الاحتلال، وتمكين المستوطنين من الارتباط بالأرض، ومقاومة أية محاولة لإيقاف هذه المستوطنات في الأراضي المحتلة.

رابعاً . عدم الثقة بجدية الدعوة الإسرائيلية للسلام، ووجود أدلة واقعية على مخطط إسرائيلي يقوم على أساس التوسع، لتكريس الاحتلال لجميع الأراضي التي يعتبرها المتطرفون الإسرائيليون من أرض إسرائيل الكبرى..

ولم يكن العالم العربي مخطئاً في رفضه لمفهوم السلام كما أرادته إسرائيل، لأنه يعني الاستسلام، وليس من حق أي جيل أن يفرط في الأمانة الموكلة إليه، ويكفي هذا الجيل أنه قاتل برجولة وضحي في سبيل الدفاع عن أرضه، وتصدى الأطفال بالحجارة لمن اغتصب أرضهم وأذل كرامتهم.

والآن يقف العالم في حالة ذهول وخوف، متسائلاً:

– ما مصير اتفاقات السلام ؟

– هل السلام في خطر؟

– ماذا لو فشل السلام ؟

– من المسؤول عن هذا الفشل ؟

ولعل الجواب يكمن في بديهية تتمثل في وجود ثغرات حقيقية في اتفاقات السلام، وهذه الثغرات هي السبب المباشر في تعثر مخطط السلام، وكان لابد من بروز هذه الثغرات في مرحلة لاحقة من تنفيذ مراحل التنفيذ، وأهم هذه الثغرات ما يلي:

أولاً : كان كل طرف من الأطراف يعتقد أنه الطرف الرابع في هذه الاتفاقات، وما كان لإسرائيل أن تعطي إلا ما كانت تريد التنازل عنه، مع التمسك بمواقفها. ومن الطبيعي أن يصاب الطرف الفلسطيني بخيبة أمل كبيرة، لأنه اكتشف أنه لم يستطع أن يأخذ ما كان يتطلع إليه وما كان يطمح فيه، بالرغم من الوعود التي جعلت المواطن الفلسطيني يحلم بدولة فلسطينية تضم الشتات الفلسطيني.

ثانياً : لم تكن إسرائيل في أية لحظة مستعدة للوفاء بمتطلبات السلام، لأن تلك المتطلبات تتناقض مع العقيدة الصهيونية التي ظلت إسرائيل تنمي مفاهيمها على مستوى المواطن الإسرائيلي، حتى أصبحت إحدى المقدسات في العقيدة اليهودية، وتتمثل هذه العقيدة بحق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل الكبرى، وفي تقرير مصيره على هذه الأرض، ولا يتحقق هذا الهدف للشعب الإسرائيلي إلا بأسباب ثلاثة : الهجرة والاستيطان والعنف، ولم يكن بإمكان إسرائيل أن تتجاهل هذه العقيدة، ولذلك وقع اغتيال رئيس وزراء إسرائيل لأسباب دينية، واختار الشعب الإسرائيلي حزب الليكود ليجسد إرادته في رفض متطلبات السلام وفي إيقاف هذا المسلسل، وفي إيجاد مشاعر التوتر لإحياء مواقف الصراع العربي الإسرائيلي .

وكانت شعارات حزب الليكود أثناء الانتخابات الإسرائيلية واضحة في رفض

مخطط السلام مع الفلسطينيين، والتشدد في كل المواقف، والتعصب في كل ما يتعلق بالسياسة الإسرائيلية، ومن الطبيعي أن تحاول حكومة الليكود الآن إفساد هذا الاتفاق بكل الوسائل الممكنة، عن طريق سياسة التصعيد وإثارة الأزمات المتلاحقة، وإحياء مشاعر الكراهية وإعادة صور المواجهات الدموية والاستفزازات المتعمدة، في مثل قضية النفق وإعادة توزيع المستوطنات وإيجاد شروط مذلة لحماية المستوطنين اليهود في الخليل، وتشديد القبضة على الفلسطينيين، وذلك بهدف إيجاد مناخ ملائم لإفساد اتفاق السلام، والتحلل من الالتزامات المتعلقة بالأرض .

وجاءت هذه الشعارات واضحة في برنامج حكومة نتانيا هو اليمينية التي أكدت على ما يلي:

- لا للاعتراف بحق اللاجئين في العودة.
- لا لمناقشة موضوع القدس لأن القدس من ثوابت العقيدة اليهودية ..
- لا لإيقاف الاستيطان، لأن الاستيطان في كل أرض إسرائيل حق لكل يهودي.
- لا لأية مفاوضات تستهدف الانسحاب من الجولان .

وبناء على هذه المنطلقات قررت إسرائيل ما يلي:

- أولاً : تجميد المفاوضات فيما يتعلق بحق العودة للنازحين الفلسطينيين،
- ثانياً : مواصلة الاستيطان في كل أرض يعتبرها اليهود أرض إسرائيل،
- ثالثاً : حسم قضية القدس، ورفض أي حلول واقتراحات تتناقض مع الموقف الإسرائيلي.

وبالإضافة إلى هذا فإن السياسة الإسرائيلية تريد إبقاء السيطرة المطلقة للسلطة الإسرائيلية في مناطق الحكم الذاتي، وإبقاء الطابع اليهودي لمدينة الخليل، واعتبار حماية المستوطنين من المسؤوليات الإسرائيلية، كما أنها ترفض أية مفاوضات مع سورية على أساس الانسحاب من الجولان، لأن مرتفعات الجولان ضرورية للأمن الإسرائيلي ولتزويدها بالموارد المائية.

والآن نتساءل :

هل يمكن لمخطط السلام أن يتوقف وما النتائج المتوقعة في حالة فشل هذا المخطط ..

من الصعب افتراض التراجع عن خطة السلام، لأن المواثيق الدولية تفرض على الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقات أن تلتزم بمقتضاها، ورعاية السلام سوف يحافظون على الجزء اليسير من هذه الاتفاقات، لكي يجنبوا المنطقة أخطار الانهيارات المتوقعة.

ومن المتوقع أن تكون هناك بعض المحاولات الدولية من رعاية السلام الأساسيين للضغط على الحكومة الإسرائيلية لتليين مواقفها، وعدم تصديها الصريح لما تم الاتفاق عليه من التزامات، سواء فيما يتعلق بالسلطة الفلسطينية أو فيما يتعلق بمواصلة خطة السلام.

ومن المرجح أن تضاعف الولايات المتحدة جهودها بعد الانتخابات الأمريكية للضغط على إسرائيل لكي تعلن التزامها بما تم الاتفاق عليه، إلا أن هذه الضغوط تظل قاصرة عن تحقيق الأهداف المرجوة، لأن النفوذ الصهيوني سيؤدي دوره في إفساح المجال لتبرير المواقف الإسرائيلية التي تعتبر الأمن الإسرائيلي في مقدمة اهتماماتها، وما تحرص عليه الولايات المتحدة أن تبقى مائدة المفاوضات العربية الإسرائيلية مستمرة، لأنها الوسيلة الوحيدة لربط المنطقة كلها بالسياسة الأمريكية، وهذه المفاوضات ستوجد باستمرار آليات جديدة لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي وفقاً للتصور الأمريكي ..

وفي جميع الأحوال فإن عملية السلام بعد فوز حزب الليكود اليميني وما أعقب ذلك من مواقف وتصريحات وسياسات قد تعرضت لنكسة عنيفة، وأعادت الأمور إلى ما كانت عليها من قبل، وأثارت مشاعر عدم الثقة، وجعلت النفوس متوترة .

وسواء استمرت عملية السلام أو توقفت فإن من المتوقع أن تكون المرحلة المقبلة حافلة بالمفاجآت والتوترات، نظرا لما خلفته هذه المرحلة من آثار نفسية .

ومن المتوقع أن تشهد المنطقة تفاعلات جديدة على مستوى العلاقات بين إسرائيل والدول العربية أو على مستوى المواطن الفلسطيني والعربي بشكل عام

أو على مستوى التفاعلات داخل المجتمع الإسرائيلي.

ومن أبرز هذه التوقعات ما يلي :

أولا : تعثر المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على جميع الأصعدة وبخاصة ما تعلق منها بالأمن والاقتصاد والتنقل، لأن المواقف الإسرائيلية أثارت الشكوك والمخاوف، وأصبح المفاوض الفلسطيني أكثر حذرا، ولن يرضى بتمرير أي اتفاق إلا بعد التأكد من سلامته.

ثانيا : توحيد الصف الفلسطيني، واقترب السلطة الوطنية من المواطن الفلسطيني الذي كان ينظر بحذر وريبة إلى ما يخبئه مخطط السلام من مفاجآت ليست سارة، وبخاصة فيما يتعلق بحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة، وحماية حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه.

ثالثا : توقف جميع أشكال التطبيع النفسي والاجتماعي والثقافي بين إسرائيل والشعوب العربية، واعتبار التطبيع موقفا استفزازيا لمشاعر المواطن، وتضييق الخناق على رموز التطبيع ودعائه سواء في المجال الإعلامي أو السياحي أو الاقتصادي أو الثقافي.

رابعا : نمو ظاهرة التطرف في العالم العربي في مواجهة السياسات الإسرائيلية التوسعية والاستفزازية، لأن التطرف في منطلقه يقوم على أساس الشك في نوايا إسرائيل العدوانية، وجاءت السياسات الإسرائيلية الاستفزازية مؤكدة لذلك الشعور وكاشفة لدور المتطرفين الإسرائيليين في إحكام قبضتهم على السياسة الإسرائيلية من منطلقات دينية ومن تصورات توراتية، ومن الطبيعي أن يتصدى الفكر الديني لهذه المفاهيم منكرا عليها، مفندا مزاعمها.

خامسا : تراجع المشروع الصهيوني بسبب الإدانة الدولية لفكرة التوسع واحتلال أراضي الغير بالقوة، وفكرة أرض إسرائيل الكبرى، وهذا المنطق الصهيوني قد يكون مقبولا في أوساط المتطرفين اليهود، ولكنه لا يصلح أن يكون حجة قانونية لتبرير الاحتلال وإقامة المستوطنات، ولا يمكن لأية دولة أن تبرر عدوانها بأساطيرها الدينية القديمة التي وضعتها لنفسها.

والطريق إلى السلام محفوف بالمخاطر، ولا بد قبل إبرام أي اتفاق للسلام من وجود إرادة السلام لدى الأطراف المدعوة للتفاوض، والعالم العربي يدعو إلى

السلام ويؤمن به، إلا أنه لا يريد أن يكون سلام التبعية والتفريط والاستسلام، فلسنا في وضع يفرض علينا الرضوخ والتفريط، وأرضنا سوف تعود إلينا مهما طال الزمن. وشعبنا لن يرضى بأي سلام لا يوفر له حقوقه المشروعة، كاملة غير منقوصة، وآية اتفاقية للسلام لا تكون مرضية وعادلة ومنصفة سرعان ما ترفضها الشعوب وتمزقها ولو بعد حين.

وعلى ألا نتسرع في خطوات السلام، وألا نفتح قلوبنا إلا لمن نثق بنقاء سريرته وصفاء قلبه، وإذا أراد الشعب الإسرائيلي السلام، وكان مؤمنا به ومقتنعا بأنه الطريق الوحيد لتحقيق الأمن لشعوب المنطقة، فعليه أن يرفض شعارات التوسع والاحتلال وأن يوقف الاستيطان، وأن يسقط رموز التطرف والتعصب، وعندئذ سوف تكون أرض فلسطين أرض السلام والمحبة والتعايش والتسامح، وسوف تكون القدس مدينة الأديان السماوية، التي تستقبل جميع المؤمنين من أبناء إبراهيم من غير تمييز ولا تعصب.

الاقتصاد العربي : لو أخفق السلام

جواد العناني

توطئة نظرية

تساؤل الندوة الكبير يقع ضمن قائمة من الأسئلة التي كانت موضع بحث وفحص طويل من قبل المؤرخين على الدوام «ماذا لو لم... فماذا يمكن أن يكون...» ومن الأمثلة البارزة على هذا التساؤل الفرضي المناقض للحدث التاريخي (Hypothetical counter-factual) سؤال ادوارد جيبون (Edward Gibbon)⁽¹⁾ الشهير : ماذا كان سيجري للتاريخ لو أن أنف كليوبترا كان أطول ببوصة ؟ وهناك أيضا الدراسات الاقتصادية الحديثة ما قامت به المدرسة التأريخية الاقتصادية التي قادها البروفسور «دوجلاس نورث» Douglas North أستاذ تاريخ الاقتصاد بجامعة واشنطن الولاية⁽²⁾. وكان من أبرز الدراسات التي قام بها «نورث» سؤاله الكبير «ماذا كان سيحصل لعملية النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة لو لم يكن هناك سكك حديدية ؟

ونلاحظ في المثالين السابقين أنموذجين واضحين : الأول يؤكد عدم دقة التاريخ وترايط أحداثه، حيث يؤدي تعديل فرضية من فرضياته أو عكس حدث من أحداثه إلى خلق واقع جديد مغاير للذي حصل فعلا. إن السياق التاريخي في هذا النموذج هش ومخلخل بحيث يتغير مجراه عند تعريضه لهزة خارجية على شكل تعديل لأحد افتراضاته. ولو كان أنف كليوبترا أطول ببوصة واحدة لكانت امرأة فاقدة لسحرها الطاغي وتأثيره على القائدين الرومانيين اللذين ارتبطت بهما وهما يوليوس قيصر ومارك انطونيوس. وقد يجوز أننا نبالغ في تفسير ما قصده جيبون Gibbon، ولكن السؤال الذي طرحه يفتح كوة على التحليل التاريخي، لاحتمالات التغيير نتيجة تعديل إحدى الفرضيات.

أما الأنموذج الآخر فهو الذي يطرحه نورث والذي يؤكد أن النتائج التاريخية الكبيرة لها سيطرتها وحتميتها بحيث أن تعديل أي افتراض أو حدث في سياق التاريخ لا يؤثر على النتائج، بل قد يبطنها، أو يغير قناة سيرها مؤقتاً، ولكنها كمجرى النهر، يتعرج في الوديان، وتعرضه الصخور، فلا يحيد عن غايته في نهاية المطاف إلى أن يصب في البحر العظيم. ولهذا وجد دوجلاس نورث باستعمال الرياضيات والنماذج المركبة أن عدم إنشاء سكك الحديد في الولايات المتحدة ما كان ليؤثر على نسبة النمو الاقتصادي إلا بمقدار 5 % فقط. وبمعنى آخر فإن النظريات التي ركزت على مساهمة السكك الحديدية في إعمار الولايات المتحدة وزيادة إنتاجيتها كان مبالغاً فيها. والسبب في ذلك أن الدوافع التي شجعت على انتقال الناس والبضائع إلى الغرب كانت تكمن في إغراء الذهب والثراء السريع. ولذلك كان الناس سينتقلون إلى الغرب مستخدمين العربات والخيول والأنهار في حالة عدم توفر السكك. ولهذا، فإن غياب السكك لم يكن ليغير النتائج بل سيؤدي إلى تباطؤها فقط.

وبالنسبة لعملية السلام يثور السؤال الكبير : ماذا لو لم تكن هناك عملية سلمية ؟ فما هي آثارها الاقتصادية على الدول التي دخلت عملية السلام، وعلى المنطقة بشكل عام ؟ ومن الواضح أن نموذج التحليل الذي يستخدم سيكون له أثر مباشر على طبيعة النتائج التحليلية. فإذا تبيننا نمودجا استنباطيا بفرضيات صحيحة، فلا بد أن نصل إلى النتيجة بأن السلام كان له أثر إيجابي على عملية السلام، أو عكس ذلك تماماً. أما إذا تبيننا نمودجا استقراءيا رقمياً يعتمد على العودة إلى نقطة في الماضي، والسعي لقراءة المستقبل بدلا منها حتى نصل إلى عامنا الحالي (1996)، فلربما نخرج بنتائج مختلطة لأن الفرضيات لا يمكن أن تقبل على أنها ثوابت غير قابلة للأخذ والرد، بل إنها افتراضات (Postulates) وليس بديهيات ثابتة (Axioms). ولذلك، فإن الأسلوب الاستقراءى هو الأجدى في دراسة معقدة من هذا النوع.

ولا يستطيع المحلل الاقتصادي أن يتبنى نماذج معقدة، حيث تتداخل المتغيرات بعضها ببعض، بحيث يكون أي متغير (Variable) داخليا (Endogeneous) مرة، وخارجيا (Exogenous) مرة أخرى، وبحيث يسمح للمتغير أن يكون تابعا (Dependent) تارة، ومستقلا (Independent) تارة أخرى. والأهم من ذلك، أن انتقال المتغير من الوضع الداخلي إلى الخارجي، أو من وضع التبعية إلى

الاستقلالية في التحليل يفترض وجود مدى زمني كاف للسماح للمتغير بهذا الانقلاب السلوكي. ولذلك، فإن فترة «خمس سنوات» التي انقضت منذ مؤتمر مدريد وحتى الآن تسمح لنا بإبقاء المتغيرات على حالها في النموذج. فإذا كانت داخلية وتابعة، فإنها ستبقى كذلك في النموذج.

وبهذا الأسلوب الذي تبنيناه لأغراض التحليل نكون قد ارتكبنا ما سماه مؤرخ الفكر الاقتصادي «جوزيف شمبيتر Joseph Schumpeter» برذيلة ريكاردو (Ricardian Vice)⁽¹⁾. وهي البدء بنموذج موسع، ثم الاستمرار في عزل المتغيرات بأسباب منطقية حتى نصل في النهاية إلى علاقة سهلة وواضحة بين متغيرين أحدهما تابع، والآخر مستقل. وبهذا يسهل قراءة العلاقة بينهما، وتتبعها. وقد ارتكب هذه الرذيلة باستمرار أعرق الاقتصاديين، بمن فيهم كينز (keynes) وأتباعه، وميلتون فريدمان (M. Friedman) ومدرسة النيوكلاسيكية الحديثة. ولهذا، فلا مانع من الاستمرار بنفس الهوس، مستنديين في ذلك إلى السلطات والثقات في علم الاقتصاد والاقتصاد السياسي.

الوضع الاقتصادي عام 1991

صدر عام 1992 كتاب أزرق عن معهد واشنطن Washington Institute⁽⁴⁾ يحلل فيه الآثار الاقتصادية لعملية السلام على كل الاقتصادات الأردنية والفلسطينية والإسرائيلية. وتوقعت تلك الدراسة الركيزة، أن المستفيد الأكبر من إحلال السلام سيكون الفلسطينيون في الأرض الفلسطينية، يليهم الإسرائيليون، وأخيرا وليس آخرا الأردنيون. وقد فسر الكتاب تلك النتائج بالحقيقة البسيطة وهي أن المتضرر الأكبر من الأوضاع غير السلمية الراهنة عند بدء المفاوضات سيكون المستفيد الأكبر في حالة تغير تلك الأوضاع إلى حالة السلام. ويبدو أن هذا الافتراض على جدليته فيه كثير من الصحة والمنطق، ولكنه يعاني من التبسيط المفرط لحقائق الحياة، وهي أن القدرة التساومية للفلسطينيين حيال إسرائيل لن تتأثر بعوامل غير اقتصادية. ولكن الافتراض المباشر بأن فلسطين كانت أكبر المتضررين، ثم إسرائيل، ثم الأردن من غياب السلام كان إلى قدر ما صحيحا.

فالفلسطينيون كانوا يعانون معاناة شديدة من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وفي تقرير البنك الدولي الذي صدر عام 1993⁽⁵⁾ عن أوضاع الاقتصاد الفلسطيني بين أن ذلك الاقتصاد عانى من نقص البنى التحتية والتدهور في نوعية المتاح منها، وفقدان ذلك الاقتصاد المخلخل والمشوه القدرة على خلق

فرص العمل مما أجبر عشرات الألوف من الفلسطينيين على العمل داخل الاقتصاد الإسرائيلي في مهن محدودة الكفاءة. ولذلك، فقد كان الاقتصاد بحاجة ماسة إلى (2,2) مليار دولار كمساعدة طارئة لتلافي تلك التشوهات وإعداد القاعدة الاجتماعية الاقتصادية للبناء والإعمار القومي. وقد بلغت نسبة البطالة حوالي 40% في قطاع غزة آنذاك، و25% في الضفة الغربية، وبلغ العجز في ميزان المدفوعات الفلسطيني حوالى إسرائيل حوالى (800) مليون دولار سنوياً. لقد كان الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً رهيناً للإسرائيليين الذين سعوا لتغطية تكاليف الاحتلال من أهالي الضفة الغربية وغزة، وتحقيق فائض كان يصل إلى أكثر من (600) مليون دولار سنوياً. وقد كان يغطي معظم ذلك العجز من تحويلات الفلسطينيين العاملين في الخارج، ومن المساعدات الأخرى من الدول العربية، وعن طريق الوفر التجاري الفلسطيني مع الأردن والذي قدر مجموعه الإجمالي بحوالى (2,2) مليار دولار خلال الفترة 1968-1992.

أما الاقتصاد الإسرائيلي فقد كان يعاني من كلفة الانتفاضة وإبقاء الجيش في حالة استعداد واستنفار مستمرين داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، وعلى الحدود اللبنانية بشكل خاص. وكذلك، فإن قدرة الاقتصاد الإسرائيلي على جذب الاستثمار الخارجي كانت ضعيفة لا تتجاوز 5-10% من مجموع التكوين الرأسمالي السنوي في إسرائيل. وبافتراض أن رأس المال اليهودي كبير في العالم، فإن تدني نسبة المساهمات في الاقتصاد الإسرائيلي عكست حاله من عدم الثقة في قدرة ذلك الاقتصاد على أن يكون اقتصاداً وسيطاً في المنطقة. وكذلك، فقد ساهمت المقاطعة العربية بأنواعها التطبيقية الثلاثة (الأول والثاني والثالث) في إحجام كثير من الدول والشركات العالمية ومتعددة الجنسية عن التعامل الاستثماري المباشر مع إسرائيل. ومع أن الدراسة الموثقة التي قام بها د. فؤاد بسيسو⁽⁶⁾ عام 1971 عن أثر المقاطعة العربية على الاقتصاد الإسرائيلي قد كشفت الكثير من المثالب والفجوات في تطبيق المقاطعة، إلا أن استمرارها كان يشكل وخزة مؤلمة في خاصرة الاقتصاد الإسرائيلي. ولهذا، كان الدبلوماسيون الأمريكيون ووفود الترويكاً ينادون باستمرار بضرورة رفع أحكام المقاطعة الثانوية والثالثة عن إسرائيل بحجة أن هذه المقاطعة كانت تميز ضد الشركات المتعاونة مع إسرائيل، وهو أمر ترفضه قوانين الولايات المتحدة وأوروبا، وأن هذين النوعين كانا يعاقبان الدول والشركات الغربية والدولية أكثر مما يعاقبان إسرائيل نفسها. وإضافة إلى ذلك كله، فإن إسرائيل كانت تسعى لفتح علاقات

أوسع مع كثير من الدول الإسلامية والدول النفطية، وبعض الدول ذات الارتباط الواسع بالمصالح العربية والإسلامية، ولكن انعدام السلام خفض تلك الإمكانيات.

ولذلك، فإن خسارة إسرائيل من غياب السلام كانت كبيرة، حسب ما أوردته دراسة مركز واشنطن. وإذا تم السلام، واستطاعت إسرائيل أن تتفاعل مع جيرانها، وأن ترفع الحظر عن صادراتها، وأن تكون الوسيط المالي والتجاري والتكنولوجي في المنطقة، فإنها ستجذب إليها استثمارات كبيرة تجعلها دولة اقتصادية ذات حجم مرموق في العالم. ونلاحظ أن هذا التحليل الذي تبناه معهد واشنطن هو نموذج سلام، وهو بذلك يغير تماما النموذج الإنمائي التوسعي الذي كان سائدا في إسرائيل حتى مؤتمر مدريد. وقد كان ذلك النموذج يعتمد على أن إسرائيل دولة ذات قدرات عسكرية متفوقة، وقادرة إذا توفر لها المناخ الملائم أن تشن حربا تجلب لها أرضا، ومن ثم مهاجرين وأموالا، ومن ثم توسعا أفقيا ورأسيا. وهو نموذج يفسر لنا كثيرا من قصص النمو في دول أوروبا بالذات، وبالأخص منذ القرن الخامس عشر. وانظر مثلا كتاب بول كندي عن «نشوء القوى الاقتصادية وسقوطها منذ عام 1500».

“The Rise and Fall of Economic Powers Since 1500 A.D.”

ويقول لنا كندي⁽⁷⁾ إن الدول التي قام اقتصادها على التوسع والاستعمار والبناء العسكري استمرت في النمو إلى أن واجهت ظروفًا جعلت من الإنفاق العسكري عبئا عليها، وصار وجود الاستعمار الاستيطاني مكلفا أكثر منه رافدا، فسقطت اقتصادات تلك الدول لأنها لم تتخذ الإجراءات الصحيحة في الوقت المناسب. ولذلك، فإن دراسات الاستفادة الاقتصادية لإسرائيل من السلام اعتمدت على فرضية خفية وهي أن الاقتصاد الإسرائيلي سينجح في عملية التحويل من اقتصاد حرب إلى اقتصاد سلام بسهولة.

وبافتراض أن الحقائق المذكورة أعلاه صحيحة، سيثور السؤال هل كانت إسرائيل ستستفيد من السلام اقتصاديا؟ وإلى أي درجة؟

أما الاقتصاد الأردني فقد كان يعاني منذ عام 1988 بشكل سافر حين انخفضت عملته بسبب تدهور وضع مدفوعاته الخارجية إلى درجة أفقدته موجوداته من العملات الأجنبية باستثناء 75% من الذهب الاحتياطي. وهكذا فقد الدينار الأردني سنده وظهيره، وهبطت قيمته بنسبة 50% مما سبب ارتفاعا في الأسعار

دخل الأردن بنسبة 25 % عام 1989، وهي أعلى نسبة في القرن العشرين، وهبوطاً في معدل دخل الفرد الأردني من (2200) دولار في السنة إلى حوالي (1000) دولار فقط. وأفاق الأردني على مديونية خارجية كبيرة بلغت عام 1989 (8.3) مليار دولار، أو ما يساوي حوالي (2200) دولاراً من الديون لكل مواطن، كبير أو صغير، ذكر أم أنثى، عامل أو عاطل عن العمل. وجاءت حرب الخليج الثانية، واحتلال العراق للكويت، فأدت إلى عزل الأردن اقتصادياً، وحرمانه من معظم السوق العراقية، ومن أسواقه التقليدية في الخليج، ومن تراجع المساعدات، وانحباس الملاحة نسبياً للعقبة، وغضب الدول الغربية التي دخلت التحالف ضد العراق. وقدرت خسائر الأردن من كل ذلك بحوالي (10) مليار دولار بين خسائر مباشرة وفرص ضائعة. ولذلك جاء السلام فرصة ليعيد الأردن تدوير نفسه في الاقتصاد الإقليمي والدولي، ويخرج من عزله السياسية والاقتصادية.

وكان الأردن يطبق في نفس الوقت سياسة التصحيح الاقتصادي المؤلمة والداعية إلى تقليل حجم قطاعه العام الكبير والذي يساهم بحوالي 30 % من الإنفاق العام و 30 % من مجموع فرص العمل في الاقتصاد الكلي. وكذلك دعا البرنامج إلى تقليص العجز في الموازنة، وزيادة القدرة التنافسية الخارجية للصادرات الأردنية، وإلغاء الدعم للسلع، والسماح لنظام أسعار السوق الحرة أن يهيمن بدون تدخلات مفتعلة من العاملين في الإدارة العامة. وقد استطاع الأردن أن يحقق الكثير من هذه الأمور في مرحلة ما بعد السلام.

وعليه، فإن استفادة الأردن من عملية السلام كانت تكمن في الدرجة الأساسية من الفرصة التي تهيأت له لاحتواء الأسباب الطارئة والمؤثرة على اقتصاده بسبب حرب الخليج الثانية. وقد جاءت ردة فعل الاقتصاد العالمي أسرع بكثير من ردة فعل الاقتصادات العربية على إعادة العلاقة مع الأردن إلى الوضع الذي كانت عليه مساء يوم 1990/8/1. والسبب في التردد العربي يعود لثلاثة أمور: الأول هو أن فرص العمل في دول الخليج العربي تضاعلت عموماً، وبالذات للأردنيين والفلسطينيين لأن هؤلاء كانوا يشغلون وظائف يمكن ملؤها من خريجي دول الخليج نفسها. والثانية أن زمن المساعدات قد ولى، وكان قد ولى أصلاً مع نهاية 1989. والثالثة أن الصادرات الأردنية التي غابت عن دول الخليج لعدد من السنوات وجدت بدائل مجزية في أماكن أخرى. وهذا لا يعني بالطبع أن فرصاً جديدة للتعامل مع دول الخليج في مجال الاستثمار والتجارة بعيدة المنال. ولكن الفرص القديمة يصعب إعادتها. ولذلك، كان الناظر للأمر المستقبلية عام 1991 لا

يرى فرصة كبيرة سانحة للأردن في عملية السلام كما هو الحال في فلسطين وإسرائيل.

أما بالنسبة لدول الخليج العربي فإن الفوائد الاقتصادية التي يمكن أن تتحقق للاقتصاد الخليجي كما تتراءى للناظر إليها عام ١٩٩١ فتتمثل في أن السلام نفسه رصيد ضروري لتصدير النفط، وضمان بيعه بأسعار معقولة، ورغم أن حرب ١٩٧٣ قد كانت المساهم الأساسي في زلزال النفط ورفع أسعاره لمدة من الزمان، إلا أن الهدوء الذي تلا تلك الفترة، والتوسع في الإعمار والبناء، ودعم العمل العربي الخليجي المشترك، وبناء مجلس التعاون الخليجي، والحفاظ على قوة الأوبك هي التي أعطت النفط مكانته المميزة من حيث شروط التبادل التجاري لصالح الدول المصدرة للمواد الخام. ولم تبدأ تلك الأمور في التخلخل إلا بعد الثورة الإيرانية، وحرب الخليج الأولى، وما أدت إليه في نهاية المطاف من تخصيص مبالغ أكبر لشراء السلاح والسلع التكنولوجية المتطورة المكلفة، وتوزيع الموارد بعيداً عن مشروعات التنمية، ومن ثم إضعاف القوة التساومية لدول الأوبك حيال الدول المستوردة للنفط، وهبوط سعر النفط عام ١٩٨٦ عندما انخفض إلى أدنى سعر قدره (٧) دولار للبرميل الواحد. وبحلول عام ١٩٨٩ تغيرت الصورة تماماً لتتكامل حلقات الحرب والإبقاء على التسليح والجهد العسكري باهظ الكلفة بحرب الخليج الأخيرة. ولذلك صار من مصلحة دول الخليج الصميمية عزل المشكلات المعلقة في المنطقة بعيداً عن حقول النفط والغاز.

وكذلك، فإن دول الخليج دخلت في منتصف الثمانينات في محاولات جادة لتنويع استثماراتها، وتوزيع قاعدتها الإنتاجية حتى تخرج من حلقة الداء الهولندي، أو ما أسمته الكاتبة ميرفت بدوي «بالداء الخليجي» الذي يصيب الاقتصادات ذات السلعة والخدمات في تلك غير القابلة للتبادل (non-tradable) ويؤدي إلى تشويه توزيع التخصصات وخريطة توزيع العمل. وعليه، فإن زيادة المخرجات التعليمية في دول الخليج تحل مشكلة الاعتماد على العمالة المستوردة بسبب انحصار القوى العاملة في وظائف تعيش على النفط أو مصارفه.

أما بالنسبة لمصر، فإن قدرتها على الاستفادة من السلام كان يمكن أن تكون كبيرة جداً لولا أن سبق عملية السلام حرب الخليج الثانية. وقد تمكنت مصر بعد حرب الخليج من الخروج من عزلتها السياسية التي جاءت عام ١٩٧٩ بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد. وكذلك، فإن مصر وجدت نفسها قادرة على أن تستفيد

من علاقاتها الدولية التي تنامت بسبب صلاحها مع إسرائيل ومن كون ذلك أعطاهها موقفا متميزا احتاجت إليه دول الخليج خاصة إبان أزمة احتلال الكويت وما تلاها من أعمال عسكرية دولية ضد العراق. ولذلك، فقد تعاضدت عملية السلام المصرية الإسرائيلية مع حرب الخليج لتعطيا مصر ميزة اقتصادية كبيرة. وقد يقول البعض أن اتفاقية كامب ديفيد لم تعط مصر كثيرا، والدليل على ذلك أن مبلغ (1,9) مليار دولار التي أعطى لمصر من الولايات المتحدة على شكل هبات هي في الواقع أقل من ذلك. ولكن مهما قيل في تفاصيل هذه المساعدات وطبيعتها وشروطها، فإنها وفرت لمصر مصدر تمويل كانت في ميسر الحاجة إليه. ولولا حرب الخليج، لما استطاعت مصر أن تسدد الكثير من ديونها، أو تعيد جدولتها، لأن موقفها مع البنك وصندوق النقد الدوليين حتى عام 1990 كان معقدا ومنطويا على كثير من الشد والجذب المتواصلين.

وقد رأت مصر في عملية السلام فرصة لتأكيد دورها الهام في منطقة الشرق الأوسط، وخروجها من عزلتها العربية، واستردادها لاحترامها لأنها لم تعد الدولة الوحيدة الراغبة في صنع السلام مع إسرائيل. ولما جاء السلام بفوائده، رأت مصر أن برامج التصحيح وإعادة الهيكلة والتخاضية وتشجيع الاستثمار الأجنبي لها فوائدها على اقتصادها الذي أضرت به عمليات الإرهاب المتنكرة باسم الدين. ولهذا، صارت عملية السلام وعملية التصحيح متزامنتين ومتراابطتين. وهكذا، أصبحت مصر بفضل دورها المتجدد أكثر قدرة على التفاوض بشأن دورها الإقليمي. وهي أيضا قادرة على الاستفادة من إمكاناتها الاقتصادية الكبيرة ومن ثم التحول إلى «نمر اقتصادي» إذا استمر السلام. وهو أمر كان يمكن أن ترى فوائده عام 1991، ولكنها لم تدرس بشكل جدي لأن التركيز انصب على مجموعة الدول الداخلة في التفاوض المباشر.

وأما بالنسبة لسورية فإن حرب الخليج جاءت لها عوناً ونجدة. فالإقتصاد السوري الذي ما يزال محكوما للإدارة العامة استطاع بعد حرب الخليج أن يحرز بعض الثقة في نفسه، وأن يفسح المجال أمام الصناعات والخدمات الصغيرة والمتوسطة لكي تظهر وتنمو. ولكن الجهد الصناعي والخدمي كان موجها للسوق المحلية، على أساس الإحلال مكان المستوردات، أو تقديم سلع كانت تعتبر سلع رفاه غير ضرورية. ومن الصعب على المرء أن يتخيل كيف سيستفيد الإقتصاد السوري من عملية السلام إذا استمر القرار السياسي مصرا على هيمنة القطاع العام للفعاليات الاقتصادية.

ويناقش البعض أن مكاسب سورية من السلام قد لا تكون كبيرة إذا كان ذلك سيؤدي إلى خروجها من لبنان. وهناك تقارير غير مؤكدة تخمن أن الاقتصاد السوري يحقق فائضا لا يقل عن (1,5 - 2) مليار دولار سنويا من لبنان بواسطة العمال السوريين في لبنان والذين تتفاوت تقديرات أعدادهم بين (600 - 900) ألف عامل، وعن طريق التجارة مع لبنان بشروط مجزية لسورية. وحيث إن المعلومات الموثقة عن هذه التقديرات الاقتصادية قليلة أو نادرة فإنها تتلون عادة بالمواقف السياسية لصاحبها، وتؤخذ مثل هذه الإحصائيات عادة من أجل قذف اللوم على سورية في عدم التقدم في المفاوضات السلمية بينها وبين إسرائيل. وهناك من يدعي أن رغبة القيادة السورية في السلام محدودة بأمرين: الأول هو الحفاظ على الهيمنة الاقتصادية بيد القطاع العام لأسباب أمنية، والثانية هو أن المقايضة السورية بين المكاسب من لبنان والمكاسب من الجولان تبقى لصالح لبنان.

أما بالنسبة للاقتصاد اللبناني فمن الواضح أن السلام الداخلي والخارجي في لبنان هما رصيده الأساسي كبلد خدمات تجارية ومالية وسياحية بالدرجة الأولى. ويقدر الدكتور صالح النصولي من صندوق النقد الدولي أن خسائر لبنان من الحرب الأهلية بلغت على أقل تقدير مائتي مليار دولار، وأن كلفة إعادة بناء لبنان لن تقل عن أضعاف ذلك الرقم. وباستمرار وضع لبنان الحالي الناجم عن التهديد في جنوب لبنان، وتعطيل الإمكانات الاقتصادية فيه، وعدم الوصول إلى انسجام داخلي يعيد للحكومة المركزية هيمنتها، سيبقى الاقتصاد اللبناني هشاً وضعيفاً حيال التقلبات الخارجية. ولتقدير حجم الفوائد والوفورات الاقتصادية التي يمكن أن تتحقق للبنان نتيجة السلام، يكفي أن نذكر بأن حرباً أهلية مدتها (16) عاماً، واحتلالاً إسرائيلياً لجنوب لبنان، لم تنجح في إضعاف قطاعات الإعلام والنشر والصناعات الغذائية والملابس والمصارف والجلود والفواكه في لبنان. وقد حافظ على كثير من إمكاناته وميزته النسبية رغم الدمار والتفسيخ الشديد في قدراته. فما بالك لو أتيحت للبنان فرصة كاملة لإعادة البناء في ظل السلام؟ ويقول لنا «جون ستيوارت ميل» أن الدول الخارجة من حروب تظهر في العادة قدرة خارقة على إعادة البناء والإعمار، ولبنان لديه ذلك العطش للبناء، وهو بحاجة للسلام والاستقرار لعمل ذلك كله.

ومن هنا، فإن العائد إلى عام 1991، والناظر لمدة خمس سنوات للأمام يرى أن كثيرا من الدول العربية قد حققت إنجازا اقتصاديا ملحوظا، خاصة تلك التي كانت تعاني قبل ذلك مثل الأردن ومصر وسورية. وهناك دول أخرى أنجزت

بعض الشيء، ولكن غياب السلام والاستقرار ما يزال يحول دون الوصول إلى ما يمكنها أن تصل إليه. أما الاقتصاد الفلسطيني، فإنه لم يستطع أن يحصل على الإنجاز السياسي الجغرافي المطلوب، فصارت عملية السلام المترددة نقمة على اقتصاده أكثر منها فائدة خاصة منذ شهر شباط 1996. إن الصورة مختلطة ولذلك يثور السؤال الكبير والصعب لو لم تكن هناك عملية سلام في الأصل، فهل كانت اقتصادات الدول ستتحسن بالقدر الذي أنجزته؟ والجواب على كل سؤال سيكون مرتبطاً بعاملين أساسيين، الأول: نوع التنظيم الداخلي والإدارة الاقتصادية للبلد المعني، والثانية، توفر البدائل الأخرى التي لو ركز عليها البلد المعني لاستطاع تحقيق نفس الفوائد بدون عملية سلام.

ويمكن للباحث هنا أن يتجراً ويقول إنه في ضوء المتغيرات السابقة، فإن الجواب السريع على السؤال ماذا لو لم تكن هناك عملية سلمية، فكيف ستكون الأوضاع الاقتصادية للدول الداخلة في عملية السلام بفرعها الثنائي ومتعدد الأطراف؟ إن الجدول التالي يسعى لتقديم الجواب ...

جدول رقم (1)

ماذا لو لم تكن هناك عملية سلام منذ 1991 ؟

البلد	أحسن	أحسن كثيراً	لا تغيير	أسوأ قليلاً	أسوأ
الأردن				X	
فلسطين			X		
سورية			X		
لبنان				X	
مصر				X	
دول الخليج			X		
إسرائيل					X

وعليه، فإن المستفيد الأكبر من العملية السلمية كان إسرائيل، والتي استطاعت سياحتها والاستثمارات الأجنبية الجديدة وانفتاح أسواق التصدير

ونشاط حركة الهجرة والعمران إليها أن تخلق نموا اقتصاديا بلغ حجمه السنوي المطلق خلال الأعوام 1993-1995 مجموع حجم الاقتصاديين الأردني والفلسطيني. وكذلك، فإن حجم الاقتصاد الإسرائيلي في نهاية عام 1995 كان يساوي اقتصادات سورية ولبنان والأردن وفلسطين ومصر معا كما هو مقاسا بالدولارات، وليس بالقوة الشرائية الفعلية. ولذلك، فإن فشل عملية السلام قد يعود بالضرر الأكبر على إسرائيل نفسها. ويبدو هذا واضحا من أن حجم الخسارة الإسرائيلية التي تكبدتها منذ استلام «نتانياهو» رئاسة الحكومة فيها قد بلغ حوالي 10% مدورا بالأرقام السنوية. وقد بدأ التراجع واضحا في السياسة، والاستثمارات الخارجية، والصادرات، عدا زيادة الإنفاق العسكري.

وبالعودة إلى الكتاب الأزرق الذي أصدره مركز واشنطن عن تقديراته للمستفيدين من حصص السلام وترتيبهم. فإننا نلاحظ حالة عدم انطباق تامة بين الترتيب الذي تنبأت به دراسة المركز عام 1992 وبين ما حصل فعلا كما هو الحال في منتصف عام 1996 كما يلخص الجدول التالي :

جدول رقم (2)

التوقعات لترتيب الدول حسب الاستفادة من السلام
ومقارنتها مع ما حصل فعلا

الترتيب حسب الاستفادة	التوقعات 1992	الواقع 1996
الأولى	فلسطين	إسرائيل
الثانية	إسرائيل	الأردن
الثالثة	الأردن	فلسطين

والآن فلنطرح السؤال الأساسي وهو : وماذا لو أخفقت عملية السلام في الشرق الأوسط ؟؟

إن نتائج الإخفاق في عملية السلام لا يمكن أن تكون متماثلة مع عدم بدء العملية أصلاً، بمعنى أن هناك فرقاً بين ألا تبدأ عملية السلام من الأساس وبين أن تبدأها وتحيي الآمال بنجاحها ثم تسقط. إنها ليست غزلاً تنقضه «بينيلوبي» ثم تعيد حياكته إلى أن يجيء زوجها «يوليسيز» من أسفاره في بلاد السايكلوبس (Cyclops) خلف بحر إيجة المليء بالمخاطر والمفاجآت. إن دخول الحمام ليس كالخروج منه، كما يقول المثل الشائع صدقاً. وعدم التماثل بين النتائج المقارنة في دخول عملية السلام من عدمه أصلاً هي حقيقة يجب ألا يغيب عن بال الباحث الذي يؤمن أن السياسة هي «فن الممكن» وليس «فن المستحيل». ومن هنا فإن فرضية التماثل التي يعشقها الاقتصاديون سوف تطوى في التحليل هنا، ليحل مكانها الافتراض بأن عملية السلام قد قامت، وسارت خطوات، وغيرت مواقع، وخلقت مراكز جديدة يصعب نقضها وإعادة غزلها. ولذلك، فإن تحليل النتائج التي قد تترتب عن إخفاق عملية السلام في الشرق الأوسط سينصب على تحليل المستقبل.

ويقول لنا «توفلر» في كتابه هزة المستقبل أو «Future Shock»⁽⁸⁾ أن الإحصائيين والاقتصاديين قد تعودوا على استقرار المستقبل من سلاسل المعلومات عن الفترات الماضية. ولكن قد نحتاج أحياناً أن نقرأ الحاضر ونتفهمه من قدرتنا على استجلاء المستقبل. ولا يتوانى «توفلر» للترويج لفكرته العميقة عن التشكيك في اتفاق الباحثين وإجماعهم على قراءة الماضي القريب حتى ولو قصر مداه وتوفرت عنه معلومات دقيقة. وهو لا يتردد كذلك في نقد أساليب الاستقرار الإحصائي من سلاسل زمنية لفترات سابقة. وهو بذلك يروج لفكرة التأمل في المستقبل، وتفهم ما قد تجيش به الأيام، ومن ثم نعود القهقري بالتأمل والتفكير حتى نصل إلى الحاضر، فنعرف ما ينبغي أن نفعله فيه إذا كانت عندنا النية الصادقة والهمة المطلوبة لتغيير المستقبل.

ولذلك، فإن الباحث سوف ينظر إلى المستقبل ليقرأ ماذا سيكون عليه حال المنطقة لو بقيت الأمور على وضعها الحالي، حتى نتفهم ما يجب عمله في الحاضر، ومقارنة المطلوب عمله على أرض الواقع، ومن ثم بيان دور السلام في البناء الاقتصادي المستقبلي. ولذلك يصبح من السهل معرفة أثر غياب السلام في

الشرق الأوسط على آفاقه المستقبلية. وسوف يكون الحديث منصبا على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (المينا) كلها. وهذه تشمل جميع الأقطار العربية وإسرائيل مستثنين لأغراض التبسيط في التحليل الدول الإسلامية غير العربية.

وتبلغ مساحة منطقة المينا (MENA) حوالي 14 مليون كيلو مترا مربعا يتركز حوالي نصف مساحتها في ثلاثة أقطار هي الجزائر والسودان والمملكة العربية السعودية. وتتفاوت هذه الرقعة الشاسعة في الثروات الطبيعية والمائية. وهي تضم بين أطرافها حوالي 60% من احتياط النفط السائل في العالم، وحوالي 30% من احتياطي الغاز العالمي المكتشف حتى الآن. وتتوفر فيها إمكانيات زراعية هائلة حيث تبلغ مساحة الأراضي القابلة للزراعة حوالي (100) مليون هكتار وتتوفر فيها أمواه الأنهار الكبرى في أفريقيا (النيل) والفرات، ودجلة، والأردن، وغيرها. ويبلغ عدد السكان حوالي (260) مليوناً، ومن المقدر أن يصلوا حوالي (285) مليوناً مع نهاية القرن، ولكن حوالي نصفهم ما يزالون أميين. ويقدر أن عدد الطلاب الذين سيتوجهون للمدارس عام (2000) حوالي (90) مليون طالب، وأن الانفاق التعليمي والصحي المطلوبين في ذلك العام قد يصلان إلى أكثر من (100) مليار دولار سنوياً. ويشكل الجزء الأفريقي من الوطن العربي حوالي 80% من السكان، ونسبة أقل من ذلك قليلاً في المساحة. ولذلك، فإن الوطن العربي عموماً يمثل وضعاً أفضل مما هو عليه الحال في أفريقيا جنوب الصحراء، ولكنه أسوأ حالاً من باقي مناطق العالم. وقد بين تقرير البنك الدولي عن الاقتصاد العالمي لعام 1995⁽⁹⁾ أن مجموعة (المينا) هي ثاني أضعف منطقة في العالم في معدل النمو الاقتصادي السنوي. وإذا كانت نسبة الفقر في العالم ككل تشكل 17% من مجموع سكان الكرة الأرضية، فإن هذه النسبة تقفز إلى حوالي 30% في الوطن العربي.

ويقدر كذلك أن مجموع الإنفاق العسكري لهذه المنطقة يصل إلى حوالي (100) مليار دولار سنوياً، أو ما يساوي 25-30% من مجموع دخلها السنوي. وتعاني في نفس الوقت من عجز غذائي في ميزانها التجاري، وهي المنطقة الوحيدة في العالم التي يزداد عجزها الغذائي توسعاً عاماً بعد عام.

وإذا نظرنا إلى الدول العربية عامة فإننا نرى أن بعضها يعاني من مشاكل حادة جداً لا تحتل الانتظار. ومن أبرز هذه المشاكل هي نقص المياه وشحها. ونرى مثلاً أن معظم الدول العربية فقيرة بالمياه، وحتى تلك التي تتوفر فيها مياه

كثيرة مثل مياه النيل في مصر، فإن كلفة نقلها إلى مختلف المناطق كبيرة جدا وتتطلب إنفاقا عاليا في البنية التحتية. وقد قامت ليبيا كذلك بإنفاق مبالغ ضخمة على مشروع النهر العظيم لإيصال المياه إلى المناطق البعيدة عن الساحل. وما ينطبق على مصر من تحليل يأخذ أبعادا أعمق وأوضح في السودان، ونرى أن مصادر المياه للعراق وسورية مهددة نتيجة الإجراءات الفردية التي تتخذها تركيا بصفتها الشريك الأعلى الذي تنبع في أراضيها مياه الفرات ودجلة، وأما دول الخليج فإن المياه فيها مكلفة ومتاحة عن طريق الاستثمار المبالغ فيه للمياه الجوفية وإنشاء مشروعات التحلية لمياه البحر. وأما الأردن وفلسطين، فإن مشكلة المياه فيهما تزداد تفاقمًا، ويتجاوز استهلاك كل منهما الحد الآمن المسموح به قياسا إلى كمية المياه المتاحة والمخزونة.

وبالنسبة لصادرات منطقة (المينا) فهي لا تغطي أثمان مستورداتها. وتتركز الصادرات في الدرجة الأساسية ضمن عدد الدول وهي دول النفط، وإسرائيل. وتشكل صادرات هذه الدول أكثر من 70% من مجموع صادرات المنطقة كلها بينما لا يتجاوز سكانها 8% من سكان المنطقة.

ويستطيع الباحث أن يتمادى في غيه لبيان العيوب والآفات الاقتصادية الاجتماعية في المنطقة، ويقدم الدليل على تراجع مكانتها النسبية على خريطة العالم الاقتصادية. وكذلك، فإن هناك تفاوتًا موجعا بين الدول في جميع المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. وما يزال كثير من التقارير الدولية مثل تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان «مؤشرات التطوير الإنساني» وتقارير حقوق الإنسان، وغيرها تؤكد أن الوضع السياسي الاجتماعي وسمات المجتمع المدني ما تزال ناقصة ودون المستوى المطلوب...

ولو نظرنا إلى وضع الخلافات الإقليمية بين الجيران لوجدنا أن نصيب الأقطار العربية منها كبير. وهناك على أقل تقدير حوالي عشر خلافات تجمع أكثر من دولتين في الوطن العربي، وعشر أخرى هامة حاليا ولكنها قابلة للانفجار عند أي محفز. ويستطيع المرء أن يتوسع في مفهوم الخلاف الإقليمي فيرى أن كل دولة عربية لها خلافات مع الأقطار العربية وغير العربية. ويكاد الباحث أن يجزم أن كل دولة عربية في حالة حصار مثل إسرائيل بغض النظر عن مظاهر النفاق، والهدوء المؤقت أو المصطنع أحيانا. ولو اعتبرنا الخلاف العسكري هو ذلك الذي ينطوي على نزاع أرض أو حدود، فإن عدد النزاعات سينخفض إلى حوالي (20)

نزاعاً، علماً أن بعضها سائر نحو الحل. ولذلك، فإن الجهد العسكري والأمني المطلوب في دول المنطقة ما يزال كبيراً. وإذا بقيت المنطقة كلها في حالة الاستنفار، وبدون اليات واضحة لحصر الخلافات واحتوائها، ومن ثم السير في تسويتها بالطرق السلمية، فإن الإنفاق العسكري سيزداد، وسوف تحتد حمى السباق على اقتناء السلاح والعتاد المستورد وستنمو نفقات البنية التحتية العسكرية والجارية منها على حساب الاستثمار المدني، وخلق فرص العمل، والاستثمار في رأس المال البشري، وتحسين نوعية الحياة. وتشكل هذه القضية واحدة من أساسيات التحدي المستقبلي للاقتصاد العربي والشرق أوسطي : وهي إيجاد التوازن المطلوب بين الجهدين العسكري والمدني، وتقليل الأول لمنفعة الثاني، وإيجاد النماذج بين الجهدين ليؤدي كل منهما إلى تحسين الآخر ورفع إنتاجيته بدلاً من الوضع الانفصالي الحاصل بينهما في معظم الأقطار العربية.

وحتى لا يكذب المستشار أهله، فإن الحديث عن تحديات المستقبل العربي والشرق أوسطي من منظور السلام يجب أن تتضافر وتتكامل مع أمرين آخرين. الأول هو بناء المجتمعات الديمقراطية الآمنة داخل كل قطر عربي حتى تتحسن إمكانات التعاون الأفقي بين أقطار المنطقة. والأمر الثاني هو التفاهم مع النظام الاقتصادي الدولي الجديد والسماح للمؤسسات الإقليمية بالعمل من أجل التفاوض على وضع إقليمي يسمح لمناطقه المختلفة بالعمل المتضافر (Synergetic) بدل حالة البعثرة الحالية.

وبالنظر إلى التطورات العالمية التي يجب أن يتفاعل معها الشرق الأوسط والتي ستشكل الإطار الاقتصادي الدولي المنتظر، فإننا يمكن أن نركز على النقاط التالية مع الاعتذار عن التكرار في بعض النقاط التي سبق الإشارة إليها :

- من الواضح أن إقليم الشرق الأوسط (غرب آسيا وشمال أفريقيا) يضم مجموعة الدول العربية بالإضافة إلى إسرائيل. وهذا الإقليم موجود جغرافياً وتاريخياً، وغير موجود اقتصادياً بالشكل المطلوب، بمعنى أن طرق الاتصال والنقل بين أجزائه غير متكاملة، والربط الكهربائي الذي يعتبر أدنى حد من متطلبات الجوار في العصر الحديث لم يبدأ بعد. وبالنسبة للتجارة البينية فلا تكاد تصل إلى 7.5% من مجموع التجارة الخارجية لأقطاره، وحجم الاستثمارات والعمالة في تراجع مستمر. ولذلك، فإن الوقت الذي يشهد فيه نموسي معظم مناطق العالم الاقتصادية الرسمية، مثل الآسيان، والاتحاد الأوروبي، والتكتلات

في أمريكا اللاتينية، وأمريكا الشمالية، إلا أنه يشهد تراجع في إقليم الشرق الأوسط. وبالطبع، فإن هذا الحال لا يسر أحداً، خاصة وأن قوى الاقتصاد الدولي وعملية السلام باتت لا تمانع، بل تدفع باتجاه مزيد من التعاون الاقتصادي. وهكذا، فإن مشروعات البنية التحتية من طرق وكهرباء ومياه واتصالات وسكك حديد وغيرها من المشروعات المشتركة، قد تشهد طفرة حقيقية في السنوات القادمة. وعليه، فإن حجم الاستثمار المطلوب فيها لن يكون مجدياً ما لم يصاحب ذلك استثمارات في الإنتاج المباشر الخدمي منه والسلعي، وبالتعاون مع الاقتصاد الدولي. وإذا توفرت هذه الشروط، فستكون هذه المشروعات وغيرها، وسائل من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية في المنطقة، والتي ستحرص على الحفاظ على حقوقها الفكرية والإبداعية في سوق متنام.

- وسيصحب التطور على المجال الإقليمي بالطبع استمرار مظاهر العولمة "Globalization" وبخاصة في المجالات الإبداعية مثل السوبر هاوي للمعلومات التي صارت الموضوع الأثير لـ «آل غور» نائب رئيس الولايات المتحدة، وشبكات المعلومات الدولية، ووسائل الإعلام المنتشرة عبر القنوات العادية والفضائية في جميع أقطار العالم. وما نشهد الآن من اندماج بين كبريات الشركات الإعلامية في الولايات المتحدة وغيرها إلا استعداداً للهيمنة بأحجام كبيرة، وخذ مثالا على ذلك، الاندماج الكبير بين مجموعة تيرنر وتايم - درنر، ونجاح التعاون والاندماج بين مايكروسوفت وأكبر شركات الإنتاج، وغيرها. ولذلك ستصبح المعلومات والفكر هي أهم سلع المتاجرة. وإذا أدخلت شبكات متخصصة عبر القنوات الفضائية في مجال الصحة والطب والصحافة والبيع بالتجزئة وغيرها، فيصبح من الضروري في إطار «العولمة» الجديدة ضبط الإنتاج والتوزيع لكل منتجات الفكر والإبداع. وفي ظني من الآن فصاعداً، أن مؤسسة مثل منظمة التجارة الدولية وما توليه من اهتمام لحماية الفكر والإبداع ستكون أهم بكثير من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

- وانطلاقاً من ظاهرة «العولمة» فقد بات واضحاً أن تنظيم العلاقات الدولية على المستوى السياسي صار يأخذ أبعاداً جديدة. فالأمم المتحدة تنظم مؤتمرات دولية سنوية في محاولة منها لخلق مزيد من التشابه والانسجام الدولي بين مختلف أقطار العالم، وذلك وصولاً إلى حالة السلام بين مختلف الأقطار. ونرى مؤتمراً عن البيئة، وآخر عن المرأة، وآخر عن أصول الحكم "Governance"، وآخر عن حقوق

الإنسان. ونرى أن القوة والتوسط المباشر صارتا تمارسان ضد المناطق المتحاربة، حتى تخمد كثير من التوترات الإقليمية المستهلكة للطاقة البشرية بعيدا عن المنتجات الحديثة التي نجمت أصلا من الاستثمار البحثي الكبير إبان الحرب الباردة، والتي انتهت لصالح الغرب. ومن الواضح أن مردود الأسلحة ربما لن يكون أكثر إغراء من مردود الإستثمار في التطبيقات الحديثة لحرب النجوم وغيرها من أبحاث الفضاء والطيران والبيولوجيا والكيمياء والذرة وغيرها. ولذلك، لم يعد «السلام والتعاون» مجرد ظاهرة إنسانية فحسب، بل لها أيضا حساباتها الاقتصادية والتجارية التي تبررها.

- من الواضح أن العالم في ظل أوضاعه الحالية صار فيه تقسيم شبه واضح للعمل. فالتكنولوجيا كما يصفها البروفسور عبد السلام الحائز على جائزة نوبل في الفيزياء في إحدى كتاباته خمس مراحل، وكل مرحلة فيها حوالي خمس درجات، ويصنف الجانب الميكانيكي من صناعة السيارات بأنه يقع في الدرجة الثانية من أدنى مرحلة، بينما تقع الصناعات المتعلقة مثلا بحاجة النقل للطاقة Superconductivity في أعلى درجات السلم وهي لم تنته بعد إلى إنتاج يمكن تسويقه. واستنتاجا من هذا، يمكن أن نخلص بأن المجتمعات في الوطن العربي ما تزال تحبو إما في الدرجات الأولى من المرحلة التكنولوجية الأولى، أو على أحسن الأحوال في الدرجة الأولى والثانية من المرحلة الثانية. أما إسرائيل، فهي في بعض صناعاتها قد وصلت المرحلتين الرابعة والخامسة. وكذلك، فإن من الواضح أن إسرائيل ستسعى لأن تكون الوسيط التكنولوجي، وأما الدول العربية الأخرى، فإن قواها البشرية تصلح لإنتاج أدنى درجة وأكثف عمالة. ولذلك، فإن التقسيم الدولي سيجعل الوطن العربي مستهلكا لمخرجات المراحل المتقدمة للتكنولوجيا بينما سيكون منتجا للدرجات الأدنى. ولذلك، سيكون ملزما باحترام حقوق الملكية في التسويق.

وبالرغم من هذا كله، فإن إعادة تكييف الصناعة وربطها بالطاقات والقدرات البشرية قد يمكن الوطن العربي من ردم الهوة التكنولوجية بسرعة أكبر مما قد يبدو لأول وهلة إذا هي عملت أشياء ثلاثة : (1) إعادة النظر في تعليم وتدريب القوى البشرية لرفع كفاءتها الفنية والإنتاجية، (2) زيادة الإنفاق على البحث والتطوير والتي ما تزال رغم كل الدعوات لرفعها متدنية جدا، وتقل عن خمس الحد الأدنى المطلوب الذي دعا له مؤتمر فيينا عام 1978 (مسايزال 0,2% في الوطن).

العربي بينما الحد الأدنى 1.5% من الناتج القومي الإجمالي)، وثالثهما احترام حقوق الفكر والإبداع لينفتح أمامنا باب التعاون التكنولوجي مع الدول الأكثر تقدماً. ولنقارن بين ما أنجزته الهند وما فعله الوطن العربي في هذا المجال، أو حتى ما فعلته ماليزيا بالمقارنة مع أي دولة عربية أخرى.

من الواضح أن معظم أرجاء الوطن العربي أو الشرق الأوسط تعاني الآن ومستقبلاً من مشاكل اقتصادية حادة، ويتوقع لها أن تزداد حدة وتفاقماً في المستقبل إذا بقيت الأوضاع على ما هي عليه، أو بقي الوضع العربي على حاله حيال ما يجري من تطورات دولية. ومن أبرز هذه المشاكل البطالة والفقر وتدني الإنتاجية والهدر في الموارد والعجز التجاري باستثناء دول النفط، وعدم الاستغلال للطاقة الإنتاجية المتاحة. ولا تشذ دول عن هذه الظروف. ونرى في نفس الوقت زيادة في هروب رأس المال العربي إلى الخارج واندماجه أكثر وأكثر في الاقتصاد الدولي الموجه جزء منه للوطن العربي. وإذا بقيت الأوضاع على حالها من التردّي السياسي وعدم التنسيق، فإن كل دولة عربية ستجد نفسها مع نهاية هذا القرن في وضع تصحيحي خطير، وحتى التغيير في حكومة المملكة العربية السعودية الأخير برر على أساس أن هذه حكومة اقتصادية لاستباق المشاكل المتوقعة والظاهرة في عجز الموازنة، وتراجع الإنتاجية، وتقليل الهدر والدعم غير المبررين. ولذلك، فإن استمرار الأوضاع على حالها بالنسبة للوطن العربي لن تجلب معها ما يحلم به الرومانسيون. وعلينا أن نستثمر فرصة السلام المتاحة، وندخل في منظومة إقليمية تقبل باستكمال الجانب المتمم للسلام، وهو التعاون من أجل أن نتجاوز الأزمات ونستفيد من الفرصة السانحة. وسوف نرى بعد فترة أن متطلبات التنسيق والتعاون الاقتصادي تقتضي تنسيق الأنظمة، والمصطلحات، والسياسات الاقتصادية والتجارية، واللجوء إلى مزيد من الانفتاح والحرية الاقتصادية، وتقليل دور الدولة، وفتح أبواب الاستثمار والانتقال. وبالطبع، فإن احترام شروط العضوية في المؤسسات الدولية مثل WTO, WIPO ستطبق على الجميع في نفس الوقت.

بالطبع، طالما أن الإنفاق على البحث والتطوير قليل، فإن حصيلة الابتكارات والاختراعات والملكيّات الإبداعية والفكرية ستبقى قليلة، ولكنها موجودة في الوطن العربي. فإنتاج الكتاب والشعراء والقصاصين والمبدعين في مختلف المجالات ما يزال غير محترم. وما يزال الكاتب يعاني من سرقة أفكاره، وتوزيع كتبه بدون

احترام كاف، وقرصنة الأقلام، وإخفاء اسم المبدع الحقيقي، وغيرها من المنفردات للمبدعين ما تزال سمة واضحة في الوطن العربي. ولذلك، فنحن ما نزال في بداية الطريق في هذا الأمر. ونحن بحاجة إلى وضع قوانين لحفز الإبداع والتجديد بقدر ما نحن بحاجة إلى حماية نتاج ذلك الإبداع. وكلاهما متمم لبعضه الآخر.

إن السلام ليس مجرد توقيع أوراق، بل هو نقطة اقتران مع ماض كان مكلفاً بفكره المنغلق على ذاته، وحسه العالي في تقدير ذاته، واختلاط الأوليات في ذهن مفكره وصناع القرار لديه. لقد أن الأوان أن يكون السلام والانفتاح والديمقراطية والحوار مفاتيح الانطلاق نحو لغة تمكن كل قطر في منطقة الشرق الأوسط من التصالح مع نفسه ومع جيرانه. وإذا خلقت الفرصة للتناغم الأفقي داخل الإقليم ذاته، فإن قدرته التساومية لتحقيق وضع تفاوضي رأسي مع النظام العالمي الجديد ستتطور وتتحسن لصالحه. أما إذا سقط السلام، وعادت الأمور إلى ما كانت عليه قبل خمسين عاماً من المبالغة المفرطة في تشتيت القوى الذهنية والمبدعة، فإن النظام العالمي الجديد سيتعاون مع أقطار ضعيفة مشتتة، ويخترق أسواقها غصبا عنها، بدون أن يعطيها المردود، وبدلاً من أن يزحف الإقليم الشرق أوسطي على صحراء جنوب أفريقيا لينشلها، فقد تزحف إليه وتزيده صحراً وفقراً.

BIBLIOGRAPHICAL NOTES

- (1) Gibbon, Edward, "The Rise and Fall of the Roman Empire". London.
 - (2) North, Douglas, et al. "The Contribution on Railroads to the Economic Growth of the United States", unpublished lecture, Economic Institute, University of Colorado, 1969.
 - (3) Schumpeter, Joseph. "A History of Economic Analysis". George Allen & Unwin LTD., Fifth ed., 1963.
 - (4) Clawson, Patrick. "The Economic Consequences of Peace". Washington Institute, 1992. See also Steven Spiegel, ed., "The Arab Israeli Search for Peace". Lynne Rienner Publishers, Boulder & London, 1992.
 - (5) The World Bank, "Developing the Occupied Territories : Investment in Peace". Vol. 2, A World Bank Publication, 1993. See also the World Bank's Report entitled "Peace and the Jordanian Economy" 1994.
 - (6) Bseisso, Fuad. "The Impact of Arab Boycott on the Israeli Economy". Central Bank of Jordan, 1971.
 - (7) Kennedy, Paul. "The Rise and Fall of Economic Powers". Harper & Collins, 1990. See also Kennedy's book "Preparing for the Twenty-First Century", 1993.
 - (8) Toffler, Alvin, "Future Shock", Pan Book : London and Sydney, 1980.
 - (9) The World Bank. "World Economic Report, 1995"., and see also "The Unified Arab Economic Report, Arabic, Arab Fund For Economic and Social Development. 1995.
-

أفاق إنقاذ عملية السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل

محمد تاج الدين الحسيني

مقدمة

مرحلة مشهودة تلك التي ابتدأت في الشرق الأوسط قبل خمس سنين، عندما اجتمع العرب لأول مرة وجهاً لوجه مع الإسرائيليين في مؤتمر مدريد خلال شهر أكتوبر 1991.

لقد أثمرت تلك اللقاءات فيما بعد اتفاقين إسرائيليين فلسطينيين، ومعاهدة سلام مع الأردن، ومؤتمرات اقتصادية مهمة في الدار البيضاء وعمان والقاهرة، ومفاهضات جادة للسلام مع سوريا، بالإضافة إلى توجه العديد من الحكومات العربية نحو التطبيع التدريجي مع إسرائيل.

لقد خيل للكثيرين في هذا المناخ أن نزاع الشرق الأوسط سيصبح في ذمة التاريخ، وأن المنطقة ستدخل عهداً جديداً من التعاون لمصلحة الجميع.

ومع عودة اليمين إلى الحكم في إسرائيل أصبح يظهر واضحاً أن تلك المرحلة قد طويت بالفعل، وأن المنطقة دخلت من جديد متاهة اللاّ حرب واللاّ سلم.

هكذا أصبح السلوك التفاوضي للإسرائيليين مطبوعاً بتعقيدات كان الجانب العربي يعتقد جازماً أنها أصبحت متجاوزة في ظل النظام العالمي والإقليمي الجديد.

وقد ظهر واضحاً أن ذلك التعقيد انعكس سلبياً على مواقف الأطراف التي أصبحت مطبوعة بمزيد من التعارض والتناقض.

هل يمكن إذن في ظل هذا المأزق تحريك عملية السلام في المنطقة من جديد .. ؟

وما هي الوسائل التي يمكن بالفعل أن تحقق الانتعاش المطلوب، وبالتالي التوصل إلى تسوية منصفة تركز أساساً على مبدأ مبادلة الأرض بالسلام.

تحاول هذه الورقة بالأساس، وبعد تحديد أهم مظاهر الإخفاق التي تعيشها المنطقة فيما يتعلق بعملية السلام (الفصل الأول) أن توضح أهم الوسائل التي على الجانب الفلسطيني والعربي توظيفها انطلاقاً من الإمكانيات الذاتية من أجل إعادة ترجيح توازن القوى الإقليمي والدولي لصالحه، وبالتالي اكتساب مركز تكافؤ على المستوى التفاوضي (الفصل الثاني) علماً بأن نتيجة المفاوضات هي أحسن تعبير عن توازن القوى القائم لحظة إجرائها.

الفصل الأول :

مظاهر الإخفاق في عملية السلام :

لقد أظهرت نتائج الانتخابات التي جرت في إسرائيل بتاريخ 1996/5/29 لاختيار أعضاء الكنيست واختيار رئيس الوزراء عن أن هناك غموضاً في تحديد موقف الناخب الإسرائيلي من عملية السلام، ويعبر عن ذلك الفارق الضئيل الذي فاز به نيتانياهو على منافسه شيمون بيريز، وهو فارق يقل عن 1% من الأصوات الصحيحة.

وبالرغم من ذلك فقد كانت نتائج الانتخابات مخيبة لآمال كل الأطراف المحبة للسلام.

لقد وصل المسلسل التفاوضي بين الفلسطينيين والإسرائيليين إلى أكثر مراحل صعوبة وتعقيداً، وهي مرحلة تحديد الوضع النهائي التي كان ينبغي أن تنتهي خلال ثلاث سنوات بتوقيع معاهدة في شهر ماي 1999.

ويظهر الآن وبعد وصول اليمين مجدداً إلى الحكم في إسرائيل أن إنهاء هذه المرحلة أصبح أكثر استحالة من ذي قبل، وهذا التعقيد الذي أصبح يعاني منه

المسلسل التفاوضي يرتبط من جهة بالتوجهات الرئيسية لحزب الليكود وحلفائه بالنسبة للسياسة الخارجية بصفة عامة وموقفهم على وجه الخصوص بالنسبة لعملية السلام، وهو ما أدى إلى ترسيخ التناقض بين مواقف الأطراف بخصوص القضايا الرئيسية وخاصة وضع المستوطنات وحقوق اللاجئين في العودة وتطبيق الحكم الذاتي الفلسطيني ومستقبل القدس.

أولاً : تعقيد السلوك التفاوضي

لقد كان فشل الدبلوماسية التفاوضية لما بعد مؤتمر مدريد 1991 هو الحافز إلى دخول الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي مفاوضات سرية استمرت لعدة شهور وانتهت في آخر المطاف بتوقيع اتفاق أوسلو لسنة 1993.

ويصف شيمون بيريز الآمال التي ارتبطت بتوقيع ذلك الاتفاق ضمن مذكراته التي حملت عنوان : «معركة السلام»، مؤكداً « لقد كنا صادقين تماماً في قولنا، إننا لا نرغب أن نحكم الشعب الفلسطيني، لقد ركبنا أنا ورايين مخاطرة كبرى احتاجت منا كثيراً من السرية لنجاحها، ولنا كشأن الفلسطينيين مصلحة مباشرة في نجاح الاتفاقية من الناحيتين السياسية والاقتصادية، ويمكن أن يماثل مصير غزة ما شهدته سنغافورة من الفقر إلى الازدهار في قفزة واحدة ... وضمن نص خطابي أمام البرلمان الأوروبي ناشدت بتقديم مساعدة اقتصادية كبيرة للفلسطينيين، وذلك من أجل بناء شرق أوسط جديد ... » (1).

ويبدو أن مثل هذه الآمال التي رافقت المتفاوضين الفلسطينيين والإسرائيليين أصبحت متجاوزة بعد عودة اليمين إلى الحكم في إسرائيل. فحزب الليكود مع أحزاب المعسكر اليميني الأخرى يتبنى رؤية مخالفة بخصوص النظام الشرق أوسطي الجديد والتعاون الإقليمي، فهو يعتبر أن مستقبل إسرائيل يتمحور حول إسرائيل ذاتها وقدرتها على الاحتفاظ بشخصيتها في وسط محيط معادٍ لها، وأن الوسيلة المثلى للتعاون مع هذا الوسط هي سياسة القوة، ومن ثمّ فحزب الليكود لا يعتبر أن إسرائيل مندمجة في نظام شرق أوسطي كما يرى ذلك حزب العمل، بل يعتبرها منفصلة عنه ومتفوقة عليه، وهو موقف يرتبط بالمووروث الثقافي اليهودي ويوظفه في ضبط علاقته بالجيران (2).

ويعتبر نيتانياهوتبعاً لذلك أن الحفاظ على قوة إسرائيل العسكرية وتطويرها هو أساس استراتيجي للسياسة الإسرائيلية مما يمكنها من إجبار

الجانب العربي واستجابته لرغبات الحكومة الإسرائيلية.

وارتكازاً على مبدأ إسرائيل القوية ، فإن حزب الليكود يطمح نحو وضع العرب أمام الأمر الواقع من خلال برنامج التنفيذ القائم على تكثيف الاستيطان في الضفة الغربية وتهويد القدس وتقطيع أوصال المناطق العربية ذات الكثافة السكانية عبر شبكة الطرق مرتكزاً في ذلك على كون الضفة الغربية هي (يهودا والسامرة) أي أرض إسرائيل ، وأن من يتنازل عنها كمن ينزع قلبه من جسده.

وانطلاقاً من هذا الأساس الاستراتيجي يرفض حزب الليكود مبدأ الأرض مقابل السلام معتبراً أن المعادلة المقبولة من طرفه هي الأمن مقابل السلام (3).

وتبنّى إسرائيل لهذا الموقف الجديد شكل نهاية لمرحلة مدريد التي قامت عليها عملية السلام حيث ارتبطت الأسس النظرية للتسوية آنذاك بقراري مجلس الأمن 242 و 338 وقاعدة الأرض مقابل السلام.

وتعتمد إسرائيل في دعم المسار الجديد على وضعية الانتظار التي تعيشها الإدارة الأمريكية قبيل الانتخابات، كما أنها تركز على إقناع الحليف الأمريكي بتحويل الصراع في منطقة الشرق الأوسط عن إطاره التاريخي المتمثل في بعده العربي الإسرائيلي، إلى إطار إقليمي جديد أساسه التمييز بين «محور السلام» و«الأمّن» و«محور الإرهاب والعنف»، والنظر إلى هذا التقييم الجديد باعتباره أساس التحالفات الإقليمية والدولية في المنطقة (4).

انطلاقاً من هذه المواقف فإن التفاوض بالنسبة لإسرائيل الآن مجرد مسطرة شكلية لإرضاء رغبات المجتمع الدولي بينما المضمون هو اعتبار الأمن هو المقابل الممكن لتحقيق السلام.

إن هذا التحول في السلوك التفاوضي الإسرائيلي ستكون له آثار وخيمة على عملية السلام التي لم تستوف لحد الآن إلا جزءاً جد محدود من مسلسلها. فالفلسطينيون لا يسيطرون الآن إلا على 7% من أراضي الضفة الغربية، وكان من المفروض أن يسيطروا بعد السابع من شتنبر 1996 على 30% من الأرض وهو ما لم يتحقق لحد الآن.

ومن أخطر ما يميز الاستراتيجية الإسرائيلية في السلوك التفاوضي الآن هو أنها استطاعت أن تفرق وسائل الإعلام في قضايا أولية لتصبح وكأنها جوهر النزاع.

فالاهتمام منصب بالخصوص على تسوية مسألة الخليل حيث يتشدد الجانب الإسرائيلي إلى الحد الأقصى في محاولة لإقناع حلفاءه وكذلك الرأي العام الدولي بأن ما سيقدمه على مائدة المفاوضات هو تنازلات جوهرية تخدم قضية السلام.

هكذا يمكن أن نعتبر السلوك التفاوضي الحالي بما يشوبه من انتكاسات وتأخيرات ووساطات ليس إلا مدخلاً منهجياً للاستراتيجية الإسرائيلية للتفاوض في المستقبل.

فالمفاوضات المقبلة تهم عدة جوانب :

1 - استكمال المفاوضات بخصوص اتفاق أسلو 2 الذي يهم إعادة الانتشار الإسرائيلي في المنطقة (أ) التي تضم القرى الفلسطينية المنتشرة حول المدن الفلسطينية السبع والتي تشكل حوالي 23% من مجموع مساحة الضفة الغربية.

2 - استكمال المفاوضات في نفس الإطار لإعادة الانتشار في المنطقة (ج) التي تشمل المستوطنات الإسرائيلية وقواعد الجيش الإسرائيلي وأراضي الدولة وتبلغ مساحتها حوالي 70% من مجموع مساحة الضفة الغربية.

3 - مفاوضات الحل النهائي التي يفترض أن تنتهي في شهر ماي 1999 والتي ستنصب على قضايا القدس والمستوطنات والأجئين والمياه والحدود والسيادة.

ويظهر واضحاً أن الحدود التي بلغتها التسوية حتى الآن لا تزال جد متواضعة ، فهي لم تعط للسلطة الفلسطينية إلا سيطرة محدودة على مجال إقليمي لا يتجاوز 1% من الضفة الغربية بينما تبقى كل القضايا الأخرى الأساسية بما فيها السيادة معلقة.

والغريب في السلوك التفاوضي لنتانيا هو أن هذا الأخير يدخل المفاوضات الآن، وقد حدد بشكل علني ومن خلال كتبه المنشورة موقفه من هذه المفاوضات وكذلك النتائج المتوخاة منها.

يقول نتانيا هو في كتابه «مكان بين الأمم» «يجب أن لا نسمح بأن يكون

اتفاق (غزة وأريحا أولاً) سابقة لتسويات أخرى في الضفة الغربية، والتسويات يجب أن تبقى بيد إسرائيل المسؤولية الأمنية دون قيام سيادة عربية في الضفة الغربية مع تمكين السكان في نفس الوقت من إدارة شؤون حياتهم بأنفسهم في إطار حكم ذاتي».

ورغم اعتراف نتانياهو بحق الفلسطينيين في الحكم الذاتي، إلا أنه يجزم القول بأن الأمر «لا يعني دولة على الإطلاق فهو نوع من نظام حكم داخلي يسمح لأقلية قومية أو دينية بإدارة شؤونها تحت سيادة شعب آخر» (5).

كيف يمكن إذن في ظل هذه المواقف المسبقة دخول المفاوضات مع الفلسطينيين بخصوص قضايا الحل النهائي ؟

إن نتانياهو يربط كل تفاوض في المستقبل بما أسماه : «المصالح القومية الحيوية» لإسرائيل التي يحددها في خمس عناصر أساسية :

1 - الأمن الاستراتيجي ، أي قدرة إسرائيل على الدفاع عن نفسها في مواجهة أي هجوم يمكن أن تشنه أي من الدول المجاورة وهو ما يتطلب السيطرة على مناطق استراتيجية تتمثل في الطرق والمنشآت العسكرية في الضفة الغربية، وتدخل كلها ضمن المنطقة (ج) حسب اتفاق أوسلو 2. وهذا يعني بعبارة أخرى عدم استعداد الإسرائيليين للانسحاب من مجموع أراضي الضفة الغربية.

2 - السيطرة على مصادر المياه. وباعتبار أن الضفة الغربية تزود إسرائيل بجزء مهم من احتياجاتها من المياه الجوفية، فإن إسرائيل ستضع كل العراقيل المنتظرة أمام مفاوضات المرحلة النهائية التي تناقش قضية المياه.

3 - حق المراقبة الديمغرافية، وذلك عن طريق خلق مناطق عازلة تمنع الاتصال بين الفلسطينيين في الضفة الغربية ومناطق تجمع الفلسطينيين داخل إسرائيل، كذلك عن طريق استمرار السيطرة على المعابر الحدودية.

4 - وحدة القدس تحت السيادة الإسرائيلية مع تعزيز الاستيطان الإسرائيلي بها.

5 - توسيع مفهوم «المناطق الأمنية» لمنع الاتصال الإقليمي العربي الذي يمكن أن يهدد عملية إنشاء الدولة الفلسطينية.

ويظهر واضحاً أن الهدف الأساسي ممّا أسماه نتانيا هو «المصالح القومية الحيوية» لإسرائيل هو تهميش المسار الفلسطيني، وعدم تقديم أي تنازلات جديدة في الضفة الغربية مع توسيع المستوطنات وربطها عبر شبكة طرق إلتفافية تساهم في عزل مناطق الحكم الذاتي ضمن حدود المدن الفلسطينية، مع الإبقاء على القدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل واتباع خطة لتصفية أي مظاهر للسلطة الفلسطينية فيها مع إقرار ما سماه دوري جولد «الحل الديني» لمدينة القدس⁽⁶⁾.

إن من المؤكد أن هذه المواقف تتعارض بشكل مطلق مع مبادئ التسوية التي تم إقرارها في اتفاق أوسلو، والتي تفترض متابعة المفاوضات إلى حين إقرار الحل النهائي.

ومن ثم فإن هناك تناقضاً منهجياً واضحاً بين المطالب الفلسطينية والعربية والدولية ونصوص الاتفاقيات الموقعة من جهة والاستراتيجية الإسرائيلية لحزب الليكود من جهة أخرى.

ويفضل نتانيا هو لحد الآن سلوك أسلوب المناورة في تجاوز هذه المعضلة، فقد أعلن في اجتماع مغلق مع نواب من الحزب الوطني الديني «إننا نلاقي صعوبات في إدخال تعديلات على اتفاقيات الحكم الذاتي لأنها تنطوي على التزامات دولية من قبلنا، علينا أن نناور في إطار هذه الاتفاقيات» كما أنه صرح عقب اللقاء الرباعي بواشنطن «إننا لا نطالب بتغيير الاتفاقيات، ولكننا نريد مناقشة آلية التنفيذ»⁽⁷⁾.

إن المناورة في إطار الاتفاقيات أو مناقشة آلية التنفيذ يمكن أن تصل إلى حدّ نسف الاتفاقيات الموقعة في جوهرها وهو ما تعتزم الحكومة الإسرائيلية انتهاجه بخصوص المفاوضات المقبلة وخاصة منها تلك المتعلقة بالحل النهائي.

ويرتبط السلوك التفاوضي الإسرائيلي في هذا المجال بوضعية توازن القوى الإقليمي بين الجانبين العربي الإسرائيلي، فإذا كانت نتائج المفاوضات هي أحسن تعبير عن وضعية توازن القوى عند إجرائها، فإن هذا التوازن مختل تماماً لصالح إسرائيل مما يضيف مزيداً من التعقيد على السلوك التفاوضي.

فإسرائيل تتفوق كمياً ونوعياً على كل دولة عربية مجاورة على حدة، وتتفوق نوعياً على أي دولتين مجاورتين، وتأتي أهمية هذا الاختلال في التوازن من عدة

عوامل إضافية تتمثل في تراجع أهمية الكم وتزايد أهمية الكيف بسرعة قد تؤدي إلى تغيير المفاهيم التقليدية للحرب في وقت قريب، وبغض النظر عن هذا التفوق الإسرائيلي الكيفي في ميدان السلاح التقليدي فإن إسرائيل تتفوق بدون منازع في المجال الاستراتيجي ارتكازاً على احتكارها للسلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط (8).

وما دامت مسألة شن الحرب في هذا السياق مرتبطة نظرياً بموقف الطرف الإسرائيلي ، فإن إمكانية استخدام الجانب العربي لورقة الضغط العسكري تبقى مستبعدة على الأقل في المرحلة الراهنة، وهو ما يفقد المفاوض العربي وخاصة الفلسطيني ورقة ضاغطة جوهرية على طاولة المفاوضات.

لقد ذهب بعض المحللين وعلى رأسهم الأمريكي ريتشارد هاس (9) إلى الزعم بأنه لم يعد هناك أي أمل إطلاقاً ، وخلال الخمس سنوات المقبلة في توقيع أي معاهدات جديدة بين الإسرائيليين والعرب وخاصة الفلسطينيين مشيراً إلى أنه إذا كان الهدف هو إنهاء التفاوض سنة 1999 فإن ذلك أصبح مستبعداً ليس فقط نتيجة لوصول اليمين إلى الحكم في إسرائيل ، ولكن على اعتبار أن مواضع الحل النهائي هي الأكثر صعوبة وهي التي تهم القدس، والدولة الفلسطينية، وحق ملايين فلسطينيي الشتات في العودة، وقضايا المياه. مستخلصاً أن التفاوض بخصوص هذه القضايا سوف لن يكون معقداً فقط ، بل مستحيلاً كذلك (10).

وخلاصة القول إن كلام من الطرفين اختار منذ اتفاق أسلوتأجيل كل القضايا المعقدة إلى مرحلة التفاوض النهائي، وهو ما يضفي في حد ذاته صعوبات جدية على السلوك التفاوضي لكل منهما، إلا أن وصول اليمين إلى الحكم هو الذي أضفى على هذا السلوك المظهر الأكثر وضوحاً للتعقيد، وبالتالي استحالة تحقيق أي تقدم إيجابي في المفاوضات وترسيخ مزيد من التناقض بين مواقف الطرفين.

ثانياً : ترسيخ التناقض في مواقف الطرفين :

تمت الإشارة ضمن المحور الأول إلى درجة التعقيد التي بلغت المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية نتيجة لعودة اليمين إلى الحكم في إسرائيل.

وقد كان ينتظر في إطار المرحلة الثانية للمفاوضات أن يتم التفاوض بخصوص المواضيع التي لم يسبق التطرق إليها في المرحلة الأولى. ويتعلق الأمر

بمستقبل المستوطنات وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة ومشكلة السيادة المرتبطة بمستقبل الحكم الذاتي ومستقبل القدس.

لقد تمّ الاتفاق منذ البداية على تأجيل التفاوض بخصوص هذه المواضيع على اعتبار أنها الأكثر تعقيداً، إلا أننا سنلاحظ أن هذا التعقيد زاد حدة لدرجة الاستحالة المطلقة للتوصل إلى أي اتفاق.

1 - حول مستقبل المستوطنات :

تشكل إقامة المستوطنات الوجه الآخر لسياسة الاحتلال والتهويد والإقصاء، وهي الوسيلة الأكثر نجاعة لمنع التواصل بين المدن والقرى العربية في المنطقة وتحقيق التفوق السكاني اليهودي.

وتشكل الضفة الغربية والقدس الشرقية أهم موقع للاستيطان الإسرائيلي. فالضفة الغربية تضم الآن أكثر من 150 مستوطنة يسكنها ما يفوق 140 ألف مستوطن إسرائيلي بينما يصل عدد السكان العرب في الضفة إلى مليون فلسطيني، أما في القدس فقد استطاعت السلطات الإسرائيلية إقامة عشر مستوطنات يسكنها ما يفوق 170 ألف يهودي بينما يسكن القدس الشرقية مقابل ذلك حوالي 180 ألف فلسطيني، وتحاول إسرائيل بشتى الوسائل طرد حوالي خمسين ألفاً منهم وذلك لفرض واقع ديمغرافي يمنع استعادة القدس الشرقية وتكريسها كعاصمة للدولة الفلسطينية.

إن وصول حزب العمل إلى الحكم في إسرائيل ابتداء من سنة 1992 لم يكن يعني تغييراً جوهرياً في موقف الإسرائيليين من الاستيطان، فمفهوم رابين «للحل الوسط الإقليمي» كان ينطوي على ضم إسرائيل لنحو 40 إلى 60% من الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية (11).

وفي مرحلة ما بعد أوصلو لجأت حكومة العمال إلى تشجيع الاستيطان بشكل سري معتبرة أن موضوع الاستيطان يقع خارج دائرة العمل الدبلوماسي وذلك إلى حين بداية مفاوضات الوضع النهائي.

وعندما قدم بيريز خلال شهر نونبر 1995 حكومته للكنيست أوضح بأن هذه الحكومة لن تتجاهل ضائقة المستوطنين كما أنها لن تخفض من مسؤوليتها تجاه أمنهم.

ويمكن الفرق الأساسي بين حكومة العمل وحكومة الليكود بخصوص هذا الموضوع في أن الأولى لم تكن تعتبر الاستيطان عملاً حكومياً صرفاً، بل وتخرجه عن المسلسل الدبلوماسي للتسوية في مرحلته الأولى، كما أنها وافقت فعلاً على نقل عدد رمزي من المستوطنات والمستوطنين كجزء من بادرة لإنهاء النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وقررت تجميد الجزء الأكبر من عمليات الاستيطان⁽¹²⁾. وعلى العكس من ذلك فإن حكومة الليكود ترفض الآن من حيث المبدأ، أي إخلال بوضع المستوطنات والمستوطنين، وذلك باعتبار أن الأغلبية الساحقة لهؤلاء صوتت لصالح نتانيا هو بسبب تبنيّه لهذا المبدأ في حملته الانتخابية.

وقد كانت النتيجة المتوخاة من ذلك متمثلة في رفع تجميد عملية الاستيطان في الضفة والقدس.

وهكذا كشف تقرير نشرته صحيفه (يديدعوت احرونوت) أن السلطات الإسرائيلية ستبدأ في بناء 8200 منزل للمستوطنين اليهود في الضفة الغربية وذلك في أكبر خطوة من نوعها لتنشيط الاستيطان. وحتى تشجع الحكومة الإسرائيلية الجديدة هذا المسلسل الاستيطاني فقد عمدت بعد قرارها برفع التجميد عن سياسة الاستيطان إلى إعداد خطة لبيع 3000 وحدة سكنية جاهزة، 600 منها في قطاع غزة على مشارف رفح، و2400 الباقية في مستوطنات الضفة الغربية، وقد كشف عضو الكنيست حاييم أوران⁽¹³⁾ أن الحكومة الإسرائيلية تعرض هذه الوحدات للبيع بنصف سعرها، أي ما يعادل حوالي 30 ألف دولار للوحدة مع منح هبة بقيمة 9000 دولار عن كل بيت بالإضافة إلى تسهيلات واسعة في الإقراض مما يكلف الخزينة الإسرائيلية ما يعادل حوالي 200 مليون دولار⁽¹⁴⁾.

ومن المعلوم أن هذه الوحدات السكنية كانت قد بنيت في السابق، إلا أنها لم تسكن نتيجة لقرار حكومة العمل بالتجميد الجزئي للاستيطان في الأراضي الفلسطينية⁽¹⁵⁾.

إن حكومة الليكود الجديدة جعلت من قضية الاستيطان محوراً مركزياً لسياستها في المنطقة لدرجة أنها أنشأت وزارة جديدة باسم (البنية التحتية) وعهدت بها إلى أرييل شارون المعروف بمواقفه المتطرفة بخصوص الاستيطان، وهي وزارة تكمن وظيفتها الأساسية في إنشاء المستوطنات والطرق.

وبصفة عامة فإن السياسة الجديدة لإسرائيل بخصوص المستوطنات

ستركز في المستقبل على النقاط التالية :

1 - زيادة عدد المستوطنات خاصة في الضفة الغربية لتصل إلى 165 مستوطنة تستوعب 1.3 مليون يهودي، وذلك بإنشاء حزام من المستعمرات حول المدن العربية الكبرى مثل نابلس والخليل ورام الله ، وذلك من أجل عزلها عن بعضها وتفتيت التكتلات السكانية العربية وتحويلها إلى أقليات قصد تطويقها والسيطرة عليها.

2 - تركيز مسلسل الاستيطان حول المدن والتوسع في مجال الاستيطان الصناعي، والتوسع في شق الطرق الالتفافية من أقصى شمال الضفة الغربية إلى جنوبها قصد محاصرة المناطق الفلسطينية وربط المستوطنات مع إسرائيل.

3 - تطوير نوعية المستوطنين وذلك بإنشاء مؤسسات متخصصة في الأبحاث والمجالات الثقافية والعلمية تستقطب العلماء والمفكرين اليهود المنتشرين في العالم تجاه إسرائيل (16).

4 - تنمية الروح العدائية بين المستوطنين والسكان العرب وتشجيع نزعة الاستعلاء والتفوق وذلك بتسليح المستوطنين وإبعادهم عن دائرة السيطرة الأمنية لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني وتمتيعهم بامتيازات خاصة في السكن والعمل واستغلال الطرق والحماية الأمنية.

وهكذا يبقى من المؤكد أن إسرائيل ستعمل خلال السنوات القليلة المقبلة على دعم المستوطنات القائمة وتكثيف عملية بناء مستوطنات جديدة وخاصة في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وحتى في حالة ما إذا نجحت الضغوط مجدداً في إرغام الحكومة الإسرائيلية على اتخاذ قرار بالتجميد الجزئي لبعض المستوطنات قصد الاستمرار في عملية السلام، فإن ذلك التجميد سيكون مؤقتاً بل ووسيلة أخرى للمراوغة مع الاحتفاظ بحق المبادرة في التراجع كلما سنحت الفرصة المناسبة.

وسوف تشكل قضية المستوطنات عقبة خطيرة جداً في وجه مفاوضات الوضع النهائي لأنها تقوم أساساً على تكريس الوضع القائم بحكم الواقع وهو ما يفرض على الفلسطينيين أكثر من أي وقت مضى أن يضعوا خطوطاً حمراء في مفاوضاتهم باشتراط التجميد المستعجل لعملية الاستيطان باعتبار أن وضعية

المستوطنات تخالف مبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة التي ترفض من حيث المبدأ احتلال إسرائيل للأراضي العربية وإقامة المستوطنات عليها وتعتبر في ذات الوقت كل الحقائق التي أفرزتها ظروف الاحتلال بما فيها إقامة المستوطنات لاغية وباطلة.

2 - مشكل اللاجئين وحقوقهم في العودة :

بقدر ما تنمادى إسرائيل في توسيع المستوطنات وحث اليهود من أقاصي المعمور على الهجرة بقصد الاستيطان فإنها تبذل كل ما في وسعها بقصد تهجير الفلسطينيين من أراضيهم ومنع فلسطينيي الشتات من العودة.

وهناك ما يفوق الثلاثة ملايين من الفلسطينيين يعيشون كلاجئين، جزء منهم يقيم بأكثر من ستين مخيماً بفلسطين والدول العربية المجاورة وخاصة لبنان والأردن، كما أن نصف فلسطينيي الضفة الغربية و 98% من فلسطينيي غزة هم من اللاجئين.

وعندما أسست دولة إسرائيل سنة 1948 أجبر سبعمائة ألف فلسطيني على مغادرة ديارهم، كما أنه مع انفجار الحرب العربية الإسرائيلية لسنة 1967 أرغم أكثر من سبعمائة ألف آخرين على الهجرة ليتحولوا إلى لاجئين.

إن وضعية اللاجئين الفلسطينيين ستعرف مزيداً من التعقيد مع عودة اللجوء إلى الحكم، فهو يتمسك بأن على إسرائيل أن تتشبت بمبدأ توطين اللاجئين في الأماكن التي يوجدون فيها حالياً سواء في لبنان أو سورية أو الأردن أو غيرها، ومن ثم فإن نيتانيا هو يعتبر قضية اللاجئين قضية عربية فيقول: « على حكومات الدول الغربية أن تركز مساعداتها على إعادة توطين اللاجئين العرب، ويجب عدم التنازل عن ضرورة مساهمة الدول العربية في توطين اللاجئين، فالدول العربية هي التي خلقت مشكلة اللاجئين منذ البداية، وهي أيضاً المسؤولة عن عدم حلها حتى اليوم. وإشراك هذه الدول في توطين اللاجئين يعتبر اختياراً بالغ الأهمية بالنسبة لالتزاماتها بإنهاء النزاع مع إسرائيل»⁽¹⁷⁾.

لقد سبق لحكومة حزب العمل أن عبرت عن قبول مبدأ التفاوض بخصوص عودة عدد لا يتجاوز 350 ألف لاجئ يقيمون بالأردن إلى غزة والضفة الغربية، إلا أنه يظهر من خلال المواقف الجديدة للجوء أن هذا الالتزام أصبح هو الآخر

متجاوزاً، بل إن نتانيا هو يطالب العالم العربي « بأن عليه أن يعلن بصورة لا تقبل التأويل أن قرارات الأمم المتحدة التي مضى وقتها والمتعلقة باللاجئين أصبحت ملغاة ».

هكذا يبدو واضحاً أن الموقف الإسرائيلي المعلن بخصوص مشكلة اللاجئين يهدّد هو الآخر بنسف عملية السلام ويضع السلطة الفلسطينية في مواجهة معضلة معقّدة أثناء مفاوضات الوضع النهائي.

وتكمن الوسيلة الوحيدة لمعالجة هذا الوضع في التمسك بقرارات الشرعية الدولية وخاصة منها القرار 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دجنبر 1948 والذي يعترف صراحة بحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم أو الحصول على تعويضات اقتصادية إن هم تخلوا عن هذا الحق (18).

وفي كل سنة تجدد منظمة الأمم المتحدة اعترافها بهذه الحقوق بينما لوحظ لأول مرة سنة 1993 أن الولايات المتحدة ترفض التصويت على تجديد القرار رقم 194 متمسكة بحجة واهية، وهي أن مستقبل اللاجئين الفلسطينيين يوجد منذ مؤتمر مدريد خارج مجال منظمة الأمم المتحدة، وهو ما يعطي حجة أكبر للفلسطينيين من أجل إقرار ضغط دولي حقيقي لتمتيع فلسطيني الشتات من حقهم في العودة عن طريق دبلوماسية المفاوضات.

3 - مستقبل الحكم الذاتي :

لقد كان توقيع اتفاق واشنطن بتاريخ 13 شتنبر 1993 نقطة الانطلاق لمسلسل الحكم الذاتي الفلسطيني. فبموجبه انسحب الجيش الإسرائيلي من ثلثي تراب غزة ومن مدينة أريحا الواقعة بالضفة الغربية كما عاد ياسر عرفات إلى فلسطين في صيف سنة 1994.

وبتاريخ 28 شتنبر 1995 وقعت منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل اتفاق (أوسلو2) المتعلق بتوسيع الحكم الذاتي بالضفة الغربية حيث يوزعها إلى ثلاث مناطق.

المنطقة (أ) وتضم كبريات المدن الفلسطينية، إلا أنها لا تشكل إلا 3% من مجموع مساحة الضفة الغربية.

وقد انسحب الجيش الإسرائيلي فعلاً من هذه المدن في دجنبر 1995 بينما يستمر في مدينة الخليل.

المنطقة (ب) وتشمل مساحتها 27% من أراضي الضفة الغربية وتضم 70% من سكانها الموزعين بين حوالي 450 بلدة وقرية فلسطينية حيث لا يزال الجيش الإسرائيلي ينفرد بجميع مهام مراقبة الأمن.

المنطقة (ج) وهي الأكبر في الضفة الغربية، إذ تتكون من 70% من مساحتها الإجمالية، ورغم أنها مناطق قروية مهجورة، إلا أنها ذات أهمية استراتيجية واقتصادية وبيئية كما أنها تضم عدة ثكنات عسكرية إسرائيلية، وسوف يكون مركزها موضوع مفاوضات المرحلة الثانية.

وبالنسبة للفلسطينيين فإن الحكم الذاتي مجرد مرحلة مؤقتة تنتهي لازماً بإقامة الدولة الفلسطينية التي يجب أن تكون عاصمتها القدس الشرقية على أساس أن تمارس هذه الدولة كامل صلاحيات السيادة، ويقبل الفلسطينيون في هذا الإطار إمكانية إقامة اتحاد كونفدرالي مع الأردن يقيناً منهم بأن مثل هذا الاتحاد هو في الواقع معاهدة دولية تحفظ للدولة الفلسطينية كيانها ومقوماتها ولأن هذا الاتحاد لا يمكن أن يقوم أساساً إلا بين دول مستقلة وذات سيادة.

إلا أن الجانب الإسرائيلي أعلن فعلاً موقفه من قضية الدولة الفلسطينية، فهو يعتبر أن الحكم الذاتي غاية في حد ذاته وأن على الفلسطينيين أن يقبلوا أن تستمر السيادة في المناطق لإسرائيل. ويقول نتانيا هو بهذا الخصوص: «يختلف الحكم الذاتي عن السيادة أي الاستقلال ببقاء عدة صلاحيات معينة بأيدي الحكومة السيادية وعلى رأسها السيطرة المطلقة على حدود الدولة والأمن الداخلي والعلاقات الدبلوماسية مع دولة أخرى»⁽¹⁹⁾.

إلا أن نتانيا هو يتناقض مع نفسه عندما يطرح قضية الوضع القانوني لسكان المناطق في ظل هذا الحكم الذاتي المزعوم، وذلك عندما يطرح قضية هوية السكان وجنسياتهم متجاوزاً بذلك الطروحات التي سبق أن قدمها مناحيم بيغن إلى الرئيس المصري أنور السادات بعد توقيع اتفاقيات «كامب ديفيد»، فقد كان بيغن قد اقترح تخيير سكان مناطق الحكم الذاتي بين الجنسية الإسرائيلية أو الجنسية الأردنية.

أما نتانيا هو فيجزم سلفاً بأن « سكان الضفة الغربية يحمل معظمهم الجنسية الأردنية، ويجب أن نسعى لكي يبقوا محتفظين بها، ويجب على سكان الضفة الغربية أن يبرهنوا بوضوح أنهم يريدون السلام ، وليس الحرب طيلة فترة تمتد لعشرات السنين قبل أن تفكر إسرائيل بمنح الجنسية الإسرائيلية لمعظمهم أو لجزء منهم»⁽²⁰⁾.

إن هذا المنطق الذي تبناه نتانيا هو ليس إلا ترجمة لموقف الحركة الصهيونية من فكرة الدولة الفلسطينية، فهي تعتبر الكيان الفلسطيني غير متوفر أصلاً على مقومات الدولة. وقد أشار يوبل فور ضمن كتاب أصدره هذه السنة إلى أن الحركة الصهيونية تعتبر الدولة الفلسطينية غير ممكنة الوجود لغياب مقوماتها باعتبار أن الإقليم هو أرض إسرائيل، وأنه لا وجود لشعب حقيقي، بل مجموعة مهاجرين من مصر والأردن ولبنان وبعض البلاد العربية بالإضافة إلى قاطني أرض إسرائيل⁽²¹⁾.

إن معضلة العبور من الحكم الذاتي إلى إقامة الدولة وممارسة السيادة بكل مقوماتها تبقى من بين النقاط الأكثر غموضاً في مفاوضات الوضع النهائي، والتي يظهر لحد الآن أن الجانب الإسرائيلي غير مستعد لإظهار أي حد مقبول من الاستجابة بخصوصها.

فهل سيقبل الفلسطينيون هذا الوضع القائم، أم أنهم سيبادرون من جانب واحد إلى تجاوز حلقة الحكم الذاتي وإعلان قيام الدولة الفلسطينية في المناطق التي تشرف عليها لحد الآن سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية ؟

إن مثل هذا القرار قد يكون سلاحاً ذا حدين، فهو قد يدفع بالمجتمع الدولي إلى سلوك نهج جديد في التعامل مع الدولة الفلسطينية عن طريق الاعتراف الدولي بما يترتب عن ذلك من نتائج بما فيها اعتبار كل تدخل إسرائيلي عملاً من أعمال العدوان، إلا أنه توجه قد يبقى على صعيد آخر محفوفاً بالكثير من المخاطر، وقد سبق للجنرال شلوموجازميت⁽²²⁾ ضمن مقال نشرته صحيفة (معاريف) الإسرائيلية في 15 أكتوبر الماضي أن توجهه بالقول مباشرة إلى الرئيس الفلسطيني : « إن إعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد سيعرقل المفاوضات السلمية ، ويمنح إسرائيل المبرر للتراجع عن الاتفاقات، ولو كانوا قد سألوني في إسرائيل كيف يجب أن ترد إسرائيل على خطوة فلسطينية كهذه ، لاقتربت عليهم

الوقف الفوري والمطلق للمفاوضات السلمية ما دام الفلسطينيون قد حددوا من طرف واحد الهدف النهائي وتجاهلوا المفاوضات».

ويضيف الجنرال شلومو جازميت : «إن سيطرة إسرائيل الواقعة على منطقة الحكم الذاتي ستتمكن حكومة إسرائيل من استئناف حركة الاستيطان فيها كما لو كانت تابعة لها، وستفرض إسرائيل الإغلاق المطلق للحدود مما سيؤدي إلى الفصل المطلق بين الدولة في غزة وبين كل من المدن الست الفلسطينية المفصولة عن بعضها التي ستبقى كجزر مفصولة. كما أن إسرائيل ستبقى حرة في أن تتصرف بالقدس كما تشاء»⁽²³⁾.

وخلاصة القول فإنه بقدر ما سيضع إعلان الدولة الفلسطينية في مناطق إسرائيل في وضع محرج أمام المجتمع الدولي، إلا أنه يحمل في طياته مخاطر يبرز أهمها في وقف المفاوضات والعودة مجدداً إلى الاقتتال.

4 - مستقبل القدس :

إثر الحرب العربية الإسرائيلية الأولى سنة 1948 بقيت مدينة القدس مقسمة إلى منطقتين. جزء غربي يخضع لإسرائيل وجزء شرقي تحت السيادة الأردنية.

ومع اندلاع حرب يونيو 1967 احتلت إسرائيل المنطقة الشرقية من المدينة، كما أنها بادرت في يوليو من سنة 1980 إلى إعلانها عاصمة أبدية لإسرائيل، وهو القرار الذي ووجه برفض قوي من طرف المجتمع الدولي.

وينطوي احتلال القدس من طرف إسرائيل على هدفين: تحقيق أغلبية يهودية في المدينة وخلق منطقة توسع ترابي بالصفة الغربية وهو ما دفع إسرائيل إلى توسيع المنطقة الحضرية بمدينة القدس من خلال ما يسمى بالقدس الكبرى.

وقد عملت إسرائيل تباعاً على تهجير الفلسطينيين من القدس مع تكثيف عملية الاستيطان مما كانت نتيجته ابتداء من سنة 1994 أن فاقت الساكنة اليهودية نظيرتها الفلسطينية في القدس الشرقية⁽²⁴⁾.

من ثم يتضح أن إسرائيل تهدف إلى وضع الفلسطينيين وكذلك العالم العربي والإسلامي وحتى المجتمع الدولي أمام سياسة الأمر الواقع من خلال تكثيف الاستيطان وتهجير الفلسطينيين مما يفضي في نهاية المطاف إلى ترجمة

قرار الكنيسة الإسرائيلي بضم القدس وجعلها عاصمة أبدية إلى واقع فعلي يتمثل في السيطرة ديمغرافياً واقتصادياً على القدس وضواحيها. ويتميز السلوك الإسرائيلي بعد عودة اليمين إلى الحكم باتباع سياسة تعتمد الاستفزاز وإهانة المقدسات وهو ما اتضح مؤخراً من خلال فتح نفق تحت الأماكن المقدسة قرب المسجد الأقصى مما يهدد بخلق نقطة جديدة للتصادم بين اليهود والمسلمين ويفتح المجال لفتح أنفاق أخرى إما بهدف البحث عن هيكل سليمان كما يزعم بعض الإسرائيليين أو افتعال التنقيب التاريخي لتهديد المنشآت الإسلامية التي يبقى الكثير منها هشاً دون أن تسمح السلطات الإسرائيلية بترميمها.

إن التوجه الإسرائيلي بخصوص القدس لا يتناقض فقط مع مشاعر العرب والمسلمين ومبادئ الشرعية الدولية، بل كذلك مع الالتزامات الإسرائيلية نفسها.

ذلك أن وضع موضوع القدس على جدول أعمال المرحلة النهائية للمفاوضات إنما يعني من وجهة النظر الإسرائيلية أنها مسألة مختلف عليها، وأن قرار الضم قد انتهى ما دامت وضعية المدينة المقدسة لن تحسم إلا من خلال المفاوضات⁽²⁵⁾.

ومن المؤكد في جميع الأحوال أن موضوع القدس يبقى من بين أكثر المواضيع إثارة للتناقض بين الموقفين الفلسطيني والإسرائيلي وربما كان ذلك من بين الأسباب التي دفعت بمؤتمر القمة العربي المنعقد في القاهرة إلى تجاوز الإطار الانفعالي للتعامل مع الموضوع، وقبول مبدأ التقسيم الواقعي للقدس عندما استعمل البيان الختامي تعبيرات محددة وذات دلالة من بينها عبارة «الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس العربية» وهو ما يعني تضامن المجموعة العربية من أجل دخول حرب سياسية لتمكين الفلسطينيين من جعل عاصمة دولتهم في المستقبل هي القدس الشرقية⁽²⁶⁾.

إنه رغم استبعاد مثل هذا الحل في المنظور الإسرائيلي إلا أن بعض المسؤولين الفلسطينيين يعتبرون أن هناك فعلاً محادثات غير رسمية بخصوص هذا الموضوع، فقد أشار أحمد قريعة الناطق باسم مجلس الحكم الذاتي المنتخب وممثل القدس في المجلس الوطني الفلسطيني إلى أنه بإمكان الفلسطينيين القبول ببقاء القدس مدينة موحدة على أن تبقى مفتوحة في وجه الجميع على أساس أن تعترف إسرائيل بمبدأ السيادة الفلسطينية على الضفة الغربية وغزة، وكذلك الجزء

الشرقي من القدس (27).

هل يمكن تبعاً لذلك أن يقبل الطرفان أن تبقى القدس موحدة مادياً ومقسمة سياسياً مع رفض فكرة التدويل ؟ إن مثل هذا الموقف يشكل بالتأكيد آخر ورقة في احتمالات التنازل الفلسطيني باعتبار أن نفي السيادة الفلسطينية عن الجزء الشرقي من القدس هو بالتأكيد ما تطمح إليه إسرائيل.

إن التعقيد المهيمن على السلوك التفاوضي للجانب الإسرائيلي على وجه الخصوص وتعميق التناقض بين الطرفين بخصوص القضايا الأساسية في المفاوضات والتي تهم المستوطنات وحقوق اللاجئين في العودة وتطبيق الحكم الذاتي ومستقبل مدينة القدس، كل ذلك أدّى إلى اتجاه الوضع في المنطقة نحو مرحلة جديدة يطبعها الغموض والتوتر.

فبغض النظر عن اندلاع انتفاضة ثانية للفلسطينيين في الضفة الغربية ، فإن احتمالات الحرب مع الأقطار العربية المجاورة تبقى قائمة. ذلك أن الاستراتيجية الأمنية لإسرائيل تتسم بطابع هجومي منذ بداية الصراع، فهي التي شنت أربع حروب كبرى ضد البلدان العربية منذ سنة 1948 إضافة إلى عدد ضخم من العمليات العسكرية الواسعة النطاق، وذلك في مقابل حرب كبرى واحدة شنتها كل من مصر وسوريا .

ومن ثم فإن المنطق الهجومي في السلوك الإسرائيلي تحول إلى عقيدة راسخة يتم اللجوء إليها بشكل اعتيادي لتجاوز أي مأزق يؤرق السياسيين ومتخذي القرار.

يحق تبعاً لذلك طرح السؤال التالي : إذا لم تتقدم عملية السلام، فهل ستدخل المنطقة مرحلة جمود يمكن وصفها بأنها حالة اللاحرب واللاسلم ... أم أن كل الجهود التي بذلت طوال الخمس سنين الماضية ستتعرض للإجهاد مما يؤدي مرة أخرى إلى تفجر الحرب.

إن ثمن إجهاد عملية السلام سيكون مكلفاً بالتأكيد بالنسبة للجميع وبالخصوص إسرائيل، قد يفقد الفلسطينيون نتيجة لذلك ما تمتعوا به من حكم ذاتي محدود، وقد تزداد أوضاعهم الاقتصادية سوءاً إلا أن وضع الإسرائيليين لن يكون أفضل حالاً على الإطلاق، فسيواجهون داخل الأراضي العربية انتفاضة أكثر

ضراوة من سابقاتها، وسيتحرر العنف من كل قيوده في جميع الاتجاهات ، كما أن إسرائيل ستفوت فرصة دخولها الاقتصادي إلى منطقة الشرق الأوسط والخليج، وستؤجل تبعاً لذلك كل الآمال المتوخاة في تحقيق السلام إن لم تكن ستتعرض فعلاً للتحطيم.

ومثل هذا التردّي في العلاقات بين الفلسطينيين والإسرائيليين سينعكس بالتأكيد على دول الجوار العربية وخاصة منها سوريا ولبنان، ويؤكد الكثير من المحللين ومن بينهم ريتشارد هاس أن حرباً جديدة في المنطقة قد تستخدم فيها أسلحة التدمير الشامل، وأن المناطق الآهلة بالسكان قد تصبح هي بدورها ميداناً للمعارك، وسيصبح المدنيون والعسكريون محاربين على السواء، وحتى إذا لم يتحقق مثل هذا الكابوس، فإن حرباً تقليدية في المنطقة ستكون هي الأخرى غير محمودة العواقب وستكون مكلفة بالنسبة للجانبين اقتصادياً وبشرياً⁽²⁸⁾.

وبصفة عامة فإن التوقعات المرتبطة بالوضع القائم تبقى في أحسن الأحوال مطبوعة بالتشاؤم ، ذلك أنه حتى مع غياب الحرب فقد علّما التاريخ أنه يمكن نتيجة للمخاوف التي تمثلها الحرب بالنسبة للجميع، واعتباراً لما أصبح يمثلته السلاح الشامل من ردع ، فإن حالة (اللّاحرب واللاّسلم) قد تستمر لسنوات أخرى، وينبغي في مثل هذه الأوضاع أن تدرك الدبلوماسية حقيقة مسؤوليتها.

الفصل الثاني

وسائل تحريك عملية السلام

لقد تبين لنا من خلال الفصل الأول مدى ما تعاني منه عملية السلام على المسار الفلسطيني الإسرائيلي بعد عودة اليمين إلى الحكم وتراجعها عن الكثير من الالتزامات التي تحققت عبر المسلسل التفاوضي.

لقد أدّى التعقيد المتزايد للسلوك التفاوضي للجانب الإسرائيلي إلى ترسيخ المزيد من التناقض في موقف الطرفين، وهو ما تظهر آثاره السلبية واضحة بعد توقيع اتفاق جديد لإعادة الانتشار في مدينة الخليل، وخاصة فيما يتعلق بالقضايا المؤجلة مثل مستقبل الحكم الذاتي وقضية المستوطنات والأجئيين والمياه والقدس.

والسؤال الآن: هل ستؤدي التطورات التي عرفها الموقف الإسرائيلي إلى تجميد العملية السلمية، أم أن مسلسل التسوية سيستمر في ظل ظروف تتميز بسياسة فرض الأمر الواقع على الفلسطينيين والأطراف العربية الأخرى.

إن عملية التسوية تكتسب وجودها من عوامل بنيوية محلية وإقليمية ودولية، وأياً كان الموقف الإسرائيلي في المستقبل فإنه سيكون مضطراً في النهاية إلى التأقلم مع واقع التوازن الذي سيتمكن الطرف الفلسطيني والعربي والإسلامي من صياغته محلياً وإقليمياً ودولياً.

إن ذلك يتطلب بالتأكيد مراجعة أكثر واقعية للوسائل الممكنة توظيفها من أجل تحريك عملية السلام والتوصل إلى تسوية عادلة تمكن الفلسطينيين من تقرير مصيرهم وإقامة دولتهم على كل التراب الفلسطيني بما فيه القدس الشرقية، وتمكن في آن واحد كل بلدان المنطقة من التعايش في ظل السلام والأمن.

وترتبط هذه الوسائل بتطوير ديناميكية المفاوضات التي هي أداة فعالة في الدبلوماسية، وإعادة هيكلة التضامن العربي الإسلامي وخاصة بالنسبة لقضية القدس، والوعي بأهمية الدور الأمريكي في الإعداد لكل تسوية محتملة، واستقطاب كل من أوروبا واليابان للمساهمة في التسويات المحتملة وربط التطبيع والتعاون الاقتصادي بديناميكية التسوية، وأخيراً إعادة إشراك الرأي العام العالمي في مسلسل التسوية عن طريق الأمم المتحدة.

إن أي استراتيجية شمولية فلسطينية وعربية للتسوية إلا وينبغي أن تتبنى خطة شاملة لا تهمل أيّاً من تلك الوسائل، وذلك على اعتبار أن لكل منها دوره الأساسي في إدارة عملية التفاوض في المستقبل.

1 - تطوير ديناميكية المفاوضات :

تتميز النظرية الإسرائيلية في التفاوض بالتمسك بمجموعة من الثوابت التي ينطلق منها المفاوضات الإسرائيلي بهدف تفتيت موقف الطرف الآخر وإقناعه بالتراجع عن مواقفه الأساسية.

ويبدو الجانب الإسرائيلي من خلال هذه النظرية مفاوضاً، مساوماً، مبتزاً، ومركّزاً على قاعدة ومبدأ «الأمر الواقع»، فهو يتفاوض لتكريس الوضع القائم الذي سرعان ما يعقبه أمر واقع آخر يكرسه التفاوض ويدعمه منطق القوة الذي يعمل

ضد حق الفلسطينيين، لا سيما في ظل الخلل الفادح في ميزان القوى الدولي الراهن لصالح إسرائيل.

ومن سوء حظ الجانب الفلسطيني أن مسلسل التفاوض انطلق مع مؤتمر مدريد 1991 عندما كان الوضع العربي في أسوء حالاته، فلقد انهار الاتحاد السوفياتي، واستطاعت الولايات المتحدة أن تحكم قبضتها على منابع النفط في الخليج، وخرج العراق بعد غزوه للكويت من المعادلة الإقليمية.

ومن ثم فقد أصبح التفاوض بالنسبة للإسرائيليين لا يعني الوسيلة المثلى لتحقيق المطالب العربية عن طريق التسوية السلمية، وإنما القبول بما يمكن أن تسمح به حقائق ميزان القوى على أرض الواقع.

وقد استطاعت إسرائيل فعلاً على صعيد المفاوضات وبدعم من الولايات المتحدة أن تكرر مجموعة من المبادئ التي أصبحت موجهاً رئيسياً للمفاوضات:

- 1 - التفاوض الثنائي المباشر حول التسوية، والمتعدد الأطراف حول القضايا الأخرى.
- 2 - إقصاء الأمم المتحدة عن مسار التسوية.
- 3 - ربط التفاوض مع الفلسطينيين بمرحلتين: الحكم الذاتي والحل النهائي.
- 4 - تأجيل قضية القدس إلى المرحلة النهائية.
- 5 - للقرار 242 تفسيران أحدهما إسرائيلي والآخر عربي وهما معاً مطروحان للتفاوض⁽²⁹⁾.

ومن خلال التكريس التدريجي لقبول الأمر الواقع فإن إسرائيل أصبحت تنتقل ضمن نظريتها التفاوضية بالفعل من مبدأ «الأرض مقابل السلام» إلى «الأمن مقابل السلام» لتصل إلى الأمن مقابل لا شيء. إنها نظرية تسير في خط تنازلي لا يتوقف من لحظة مدريد مروراً بلحظة أوسلو وصولاً إلى لحظة نتانيا هو المطبوعة بحرمان الفلسطينيين من حقهم التاريخي والمشروع.

إن نتائج المفاوضات هي أحسن تعبير عن توازن القوى القائم بين الأطراف لحظة إجرائها، ويظهر واضحاً أن الجانب الفلسطيني والعربي في حاجة أكثر مما مضى إلى دعم ديناميكية المفاوضات عن طريق ترجيح توازن القوى محلياً وإقليمياً ودولياً لصالحهم.

إن من بين الوسائل الضاغطة لدى المفاوض الفلسطيني ورقة الانتفاضة، ولقد دأب الرئيس الفلسطيني على التحذير غير ما مرة من احتمال اندلاع انتفاضة جديدة. إلا أن المهم أكثر من ذلك هو التساؤل عما إذا كانت السلطة الفلسطينية تتوفر فعلاً على إمكانية إشعال انتفاضة جديدة وقيادتها والتحكم في مساراتها.

إن تسخير الانتفاضة مجدداً كأداة ضاغطة في المفاوضات له أهميته القصوى بالنسبة للمسار الفلسطيني إلا أن ذلك يبقى مرتبطاً بمجموعة من التحفظات.

فالسلطة الفلسطينية لم تعد قادرة على توظيف ورقة العمالة الفلسطينية، كما كان عليه الأمر عند اندلاع انتفاضة 1987، فقد استبدلت إسرائيل 160 ألف عامل فلسطيني بحوالي 200 ألف عامل أجنبي، ولم تعد إسرائيل تتسع لأكثر من 30 ألف من العمال الفلسطينيين، كما أن الإطار العربي الذي هب الأجيال المناسبة للانتفاضة سنة 87 ودعمها بالمال وبالوسائل الإعلامية تغير بشكل ملحوظ بعد حرب الخليج الثانية، حيث بدأت مرحلة جديدة لم تثمر نفس التضامن والدعم العربي.

ورغم أن كل التحفظات التي تحيط بالإمكانات المتاحة لتوظيف انتفاضة فلسطينية جديدة في الأراضي العربية المحتلة، إلا أن مثل هذه الوسيلة تبقى جديرة بالاعتبار وذلك بسبب أهمية الكثافة الديمغرافية الفلسطينية في المنطقة، وحساسية الرأي العام الدولي ووسائل الإعلام للانتفاضة التي تتجاوز في مدلولها رفض الاحتلال إلى المطالبة بالدعم الدولي لتقرير المصير، وكذلك اعتباراً لمضاعفاتها الخطيرة على الاقتصاد والأمن والاستقرار الاجتماعي في إسرائيل.

من جهة أخرى، فإن الجانب الفلسطيني والعربي في حاجة إلى صياغة نظرية متماسكة للتفاوض والعمل على الدفاع عنها أمام الأطراف الرئيسية الضاغطة واكتساب ولاء الرأي العام الدولي لها، وتنقيتها من مظاهر التميع التي تضفيها الدبلوماسية الإسرائيلية ووسائل الإعلام الغربي عليها.

وينبغي أن تركز هذه النظرية على مجموعة من المبادئ من بينها:

- 1 - مبدأ الأرض مقابل السلام.
- 2 - إرجاع الحقوق المغتصبة هو الكفيل بضمان الأمن لإسرائيل.
- 3 - هناك تفسير وحيد للقرار 242 الصادر عن مجلس الأمن وهو إعادة كل الأراضي المحتلة في سنة 1967.
- 4 - القدس الشرقية جزء من الأراضي المحتلة وينبغي أن تعود إلى السيادة العربية.
- 5 - الأطراف الراحية لمسيرة التسوية هي الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا واليابان.
- 6 - من حق الشعب الفلسطيني تقرير مصيره بما في ذلك إقامة دولة ذات سيادة.

إن التشبث بمثل هذه المبادئ في السلوك التفاوضي الفلسطيني والعربي لا ينبغي أن يركز فقط على مائدة المفاوضات، بل ينبغي قبل ذلك أن يوظف أدوات الدبلوماسية التقليدية والبرلمانية إلى أقصى الحدود، وأن يخترق وسائل الإعلام في الغرب لإزاحة كل مظاهر التعقيم المفتعلة. إن الدفاع عن نظرية المفاوضات لا يتحقق فقط من خلال المساومات والتنازلات المشتركة أثناء التفاوض، بل إنه يتحقق قبل ذلك بالتأكيد من خلال الصياغة الموضوعية والمقنعة للرسالة الموجهة إلى الأطراف الراحية للتفاوض أو المراقبة له، وعلى رأسها الرأي العام الدولي.

أما على مائدة المفاوضات فإن تحقيق الفعالية لا يرتبط فقط بوضعية توازن القوى ومدى تأييد الرأي العام الدولي لموقف هذا المتفاوض أو ذاك بل كذلك بمدى قدرة ودهاء المشاركين في تلك المفاوضات⁽³⁰⁾.

لقد تبين عند إجراء المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين بخصوص إعادة الانتشار في الخليل أن الوفد الإسرائيلي محاط بالمحاميين، والمتخصصين في وضع الخرائط وممثلي المؤسسة العسكرية المتمرسين، بينما كان الوفد الفلسطيني ذا توجه سياسي محدود.

إن اللحظة التفاوضية مهمة وحاسمة، وقد يؤدي إفلات حلقة قد تبدو هامشية وغير ذات تأثير على المسار الرئيسي إلى تغيير جوهري في المسار نفسه، كما قد تصبح النتائج الجزئية بمثابة أمر واقع لا مناص من الانزعان له.

2 - إعادة هيكلة التضامن العربي والإسلامي :

من المؤكد أن بداية المرحلة الجديدة من المفاوضات بعد انعقاد مؤتمر مدريد 1991 جاءت في أسوأ حالات الوضع العربي الذي أصبح قريباً من الشلل، سواء على مستوى تفاقم النزاعات بين الأطراف العربية، واختلال التوازن في المنطقة لصالح إسرائيل أو على مستوى الوضع الدولي الذي طبعه انهيار الاتحاد السوفياتي واحتكار الولايات المتحدة لصفة الراعي الأوحيد لعملية السلام.

وعندما نحاول رصد المواقف العربية التي عبرت عنها مؤتمرات القمة بين القيادات العربية لنقارنها بآخر مؤتمر انعقد في القاهرة في يونيو 1996، فسوف نلاحظ أن هناك تراجعاً في مفهوم العمل العربي المشترك لتحقيق السلام، ففي قمة عمان سنة 1980 تم توظيف الطاقات العربية باسم « برنامج العمل العربي المشترك لمواجهة العدو الصهيوني في المرحلة القادمة » وهي وثيقة وقعها الملوك والرؤساء العرب.

وعند انعقاد مؤتمر القمة العربي بفاس 1982 صاغ القادة العرب لأول مرة مشروعاً متكاملًا للسلام يقر ضمناً بوجود دولة إسرائيل ويرتكز في التسوية على قرارات الأمم المتحدة، وفي قمة الدار البيضاء 1989 تقرر حشد الطاقات العربية تحقيقاً للتوازن الاستراتيجي لمواجهة المخططات الإسرائيلية التوسعية، بينما قررت قمة بغداد 1990 اتخاذ التدابير لتوفير الإمكانيات الدفاعية لمواجهة المخططات الإسرائيلية التوسعية والالتزام بمعاهدة الدفاع العربي المشترك.

ويظهر واضحاً من الاطلاع على البيان الصادر عن مؤتمر قمة القاهرة الأخير أنه لم يتم التذكير مجدداً بأي من هذه المفاهيم، بل إن القمة اقتصرت رغماً عن خطورة الوضع على التشبث برسالة السلام، دون تحديد لأي استراتيجية متكاملة، أو تدابير معينة يمكن أن تشرع البلدان العربية في تطبيقها.

ويبقى التدبير الوحيد المهم الذي أعلنته القمة ضمن بيانها الختامي أنه إذا رفضت إسرائيل مبادئ السلام المقررة فإن هذا سيضطر الدول العربية كافة إلى

إعادة النظر في الخطوات المتخذة تجاه إسرائيل في إطار عملية السلام⁽³¹⁾.

إن بالإمكان رسم عدة سيناريوهات حول البدائل الممكنة لحالة اللاسلم واللاحرب التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط اليوم. إلا أن أسوأها بالتأكيد سيكون هو استمرار إسرائيل في تطبيق استراتيجيتها المتمثلة في فرض الأمر الواقع دون وجود أي رد فعل صارم من الجانب العربي، فإسرائيل تهدف إلى ضمان الأمن وإقرار السلام دون أن تقدم البديل المنطقي الوحيد وهو إرجاع الأرض.

ولا يمكن للجانب الفلسطيني أو أي من الدول العربية المجاورة أن تتوفر بكيفية منفردة على القدرة على المبادرة لتغيير الوضع القائم إلا من خلال التعاون والتضامن مع باقي البلدان العربية، وفي دائرة أوسع مع المجموعة الإسلامية.

إن العودة إلى دورية مؤتمرات القمة العربية أصبح ضرورة حتمية حتى تتمكن القيادات العربية مجتمعة من استعراض كل التطورات المستجدة استراتيجياً وسياسياً واقتصادياً، ووضع المخططات المناسبة للتعامل معها من منطلق واقعي يؤمن المصالح والحقوق العربية ويتعايش مع الواقع بكل تحدياته.

وإن أول الالتزامات التي أصبحت تفرض نفسها الآن العودة إلى استعمال سلاح المقاطعة العربية الاقتصادية لإسرائيل.

لقد بدأت المقاطعة في الستينات بواسطة قرار صادر عن جامعة الدول العربية، وكان الإنجاز الحقيقي آنذاك هو المتمثل في إنشاء مكتب تابع للأمانة العامة للجامعة العربية تحت إسم (مكتب مقاطعة إسرائيل) الذي يقوم بمهام التنسيق في هذا المجال بما في ذلك وضع قائمة سوداء بالشركات التي يحظر التعامل معها.

إن نفس هذا الأسلوب لم يعد صالحاً اليوم، ويمكن التفكير بطريقة أفضل في تطوير جهاز وآليات المقاطعة ودعم ذلك مالياً وإدارياً حتى يتمكن من تحقيق الفعالية، وذلك بإقناع إسرائيل فعلاً بأن ما يفترض أن تجنيه من مكاسب يبقى مشروطاً في جميع الأحوال بتطبيق مبدأ السلام مقابل الأرض وتمكين الفلسطينيين من حقهم في تقرير المصير.

ولا يمكن لسلاح المقاطعة أن يؤدي دوره كوسيلة ضاغطة من أجل السلام

إلا إذا كان مقروناً بتجميد كل مظاهر التطبيع مع الكيان الإسرائيلي ، بما في ذلك المكاتب التجارية ومكاتب الاتصال.

ولا ينبغي أن يقتصر التضامن العربي على هذا المجال الاقتصادي ، بل ينبغي أن يتبلور من خلال استراتيجية موحدة على مستوى المنظمات الدولية.

إن من بين المهام التي ينبغي أن تضطلع بها لقاءات القمة الدورية صياغة خطاب موحّد يوظف من طرف الدبلوماسية العربية سواء داخل الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة أو عن طريق أدوات الدبلوماسية التقليدية وخاصة في اللقاءات الثنائية مع قيادات القوى الكبرى.

وقد يكون صحيحاً أن النزاع العربي الإسرائيلي قد اتجه نحو التسوية عبر مسارات ثنائية منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد ثم أوسلو، وأخيراً المعاهدة الأردنية الإسرائيلية، إلا أن ذلك لا يمنع الجانب العربي على الإطلاق من أن يربط الوفاء بالالتزامات والاستمرار بحسن نية في المفاوضات بمواقف ترتكز على التضامن العربي وتوظيف كل الطاقات العربية كأداة ضاغطة من أجل ربح رهان السلام.

وكما استطاعت البلدان العربية أن تستقطب نحو مواقفها المجموعة الإسلامية وكل البلدان المحبة للسلام ، إلا وكان في ذلك كسب لا مثيل له في دعم الموقف العربي وشحذ ميكانيكية اتخاذ القرار داخل الأمم المتحدة على وجه الخصوص.

ولئن كان أول مؤتمر إسلامي للقمة قد انعقد بالرباط سنة 1969 بسبب ما أحدثته إحراق المسجد الأقصى من رد فعل لدى جميع المسلمين ، فإن منظمة المؤتمر الإسلامي تبقى المجال الأرحب لتأكيد التضامن الإسلامي بخصوص قضية القدس خاصة بعد عودة اليمين إلى الحكم في إسرائيل وإقدامه على دعم عملية الاستيطان اليهودي في المدينة المقدسة، وتهجير المواطنين الفلسطينيين، وغصب أراضيهم، وافتتاح نفق تحت الأماكن المقدسة مما يؤكد فعلاً أن إسرائيل ماضية قدماً نحو القضاء على الطابع العربي والإسلامي للمدينة المقدسة وخلخلة التوازن الديمغرافي بها لصالحها.

إن سياسة الأمر الواقع التي تفرضها إسرائيل داخل القدس وحولها تحتم دعوة لجنة القدس مجدداً إلى الانعقاد من أجل النظر في ما يمكن للمجموعة

الإسلامية أن تقدمه لقضية القدس، سواء تعلق الأمر بالحفاظ على المقدسات الإسلامية وعروبة القدس، أو تعلق بدعم موقف المفاوض الفلسطيني في المرحلة الأخيرة التي ستناقش فيها قضية القدس.

إن إعادة هيكلة التضامن العربي الإسلامي على هذا المستوى ستكون له آثار إيجابية على المفاوض الفلسطيني والعربي وسيتمكن من استقطاب مواقف بعض البلدان الإسلامية الفاعلة في المنطقة مثل إيران وباكستان وأندونيسيا، كما أنه سيؤدي إلى تحول جذري في سياسات دول وقعت اتفاقيات للتعاون العسكري مع إسرائيل كما هو الشأن بالنسبة إلى تركيا.

3 - الوعي بأهمية وخطورة الدور الأمريكي :

أضفت الأحداث التي عرفتتها بداية عقد التسعينات، بما في ذلك نهاية الحرب الباردة، انهيار الاتحاد السوفياتي، حرب الخليج الثانية، تطوراً جذرياً على توازن القوى الدولي الذي تحول من الثنائية إلى الأحادية القطبية وهو ما أعطى للولايات المتحدة مركز القوة المتفوقة عسكرياً واستراتيجياً دون منازع.

ويعود اهتمام الولايات المتحدة بالشرق الأوسط إلى أكثر من نصف قرن مضى سواء عن طريق الدبلوماسية أو المساعدات أو التعاون الثقافي أو المخابرات أو استعراض القوة العسكرية، كل ذلك من أجل الدفاع عن المصالح الحيوية المتمثلة في : إسرائيل، النفط، وأخيراً معارضة الغزو الإيديولوجي⁽³²⁾.

ورغم أن المواجهة الإيديولوجية تراجعت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، إلا أن دولا في المنطقة مثل إيران والسودان تبقى بالنسبة للأمريكيين بمثابة منطلق جديد للصراع.

وبصفة عامة فإن السياسات الأمريكية في المنطقة أصبحت مستساغة الجميع، بل إن تكنولوجيات الإعلام المتطورة أصبحت تخضع تدريجياً للثقافات الشرق أوسطية هي الأخرى لهيمنة القيم الشمولية الأمريكية بما في ذلك المفاهيم المرتبطة بالحقائق الجديدة في المنطقة.

لقد تبين للأمريكيين قبل عقد السبعينات أنهم يستوردون نصف احتياجاتهم من النفط من الخارج وأن نصف تلك الواردات مصدره الشرق الأوسط، وحتى يبقى هذا المورد مضموناً فقد اتجهت السياسة الأمريكية نحو إقصاء الاتحاد

السوقياتي من المنطقة، ومنع أي قوة محلية من تأميم الشركات الغربية أو الحد من الإنتاج أو رفع الأسعار.

إلا أن هذا الوضع سرعان ما تغير مع بداية السبعينات خاصة عندما استغل العرب سلاح النفط لأول مرة في حرب أكتوبر 73 مما أدى إلى توجه جديد في السياسة الأمريكية يتزعمه هنري كسينجر ويدعو إلى اعتبار النفط قضية ترتبط بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة، وبالتالي اتخاذ كل التدابير الممكنة لإبعادها عن التهديد بما في ذلك إنشاء قوات الانتشار السريع ودعم التحالف مع إسرائيل.

وبالنسبة لهذه الأخيرة فقد بدأ الاهتمام الأمريكي بها منذ سنة 1992 عندما زكى الكنگرس وعد بلفور، ومع ذلك فلم تكن تلقى الحركة الصهيونية تأييداً كبيراً لدى الأمريكيين، وقد وصف كيرميت روزفلت اللوبي الصهيوني في أواخر الأربعينات مشيراً إلى أن « دعم الصهيونية السياسية يعارض مباشرة مصالحنا القومية، كما يتعارض مع مبادئ العدالة »⁽³³⁾.

ويثبت الواقع التاريخي أن الإدارة الأمريكية أصبحت تشعر منذ انتصار إسرائيل في حرب 67 بأن دعم إسرائيل لا يلقي فقط دعم اللوبي الصهيوني، بل كذلك الرأي العام الأمريكي، كما أن هذا الدعم تبلور مادياً من خلال مساعدة سنوية أصبحت تتجاوز ثلاث مليارات من الدولارات.

لقد أصبحت إسرائيل بفضل الدعم الأمريكي قوة إقليمية متفوقة يتجاوز ناتجها القومي الإجمالي الناتج المصري، كما أصبحت تتوفر على مؤسسة عسكرية متفوقة نوعياً على كل جيرانها⁽³⁴⁾.

ولعل قمة التحالف الأمريكي الإسرائيلي جاءت بعد توقيع الطرفين مذكرة التفاهم الاستراتيجي سنة 1981 وتوقيع اتفاقية التجارة الحرة التي أنعشت الاقتصاد الإسرائيلي ثم توقيع اتفاق 1983 وتجديد التحالف في سنة 1988⁽³⁵⁾.

ويمكن القول بأن العلاقات بين الطرفين عرفت عدة تقلبات ترتبط بالعلاقات الخاصة مع الرؤساء الأمريكيين، ودور اللوبي الصهيوني، وسلوك الإدارة الإسرائيلية. إلا أن تلك العلاقة تبقى حتى في حالة الأزمة صالحة للوصف بأنها علاقة تحالف.

ويمثل في هذا الإطار سقوط جورج بوش وانتخاب كلينتون من وجهة النظر الإسرائيلية عودة إلى العصر الذهبي الذي ميز حكم ريجان، وهو ما انعكس بشكل سلبي على مواقف الإدارة الأمريكية من القضايا الرئيسية في عملية السلام الفلسطيني الإسرائيلي.

وإذا أخذنا عينة من هذه القضايا الرئيسية، وهي مستقبل المستوطنات فسوف نلاحظ أن السياسة الأمريكية استندت إلى حدود سنة 1980 على عدة مبادئ من بينها:

- 1 - المستوطنات الإسرائيلية غير شرعية وتخرق القانون الدولي.
 - 2 - بناء المستوطنات حكم مسبق على نتيجة المستوطنات وهي عقبة في طريق السلام.
 - 3 - إن مصير المستوطنات هو موضوع للمفاوضات.
 - 4 - إن واشنطن تكتفي بتقديم الاحتجاجات الشكلية.
- ومع وصول ريجان إلى الحكم فإنها لم تعد توصف بأنها «غير شرعية»، غير أن بوش استمر -كما دأب على ذلك كارتر- ينتقد بناء المستوطنات معتبراً أن القدس الشرقية منطقة محتلة، ويجب أن لا تكون فيها مستوطنات جديدة.
- إلا أن الوضع سيختلف مجدداً مع إدارة كلينتون حيث ستراجع الإدارة الأمريكية بعد توقيع اتفاق أوسلو عن آرائها التقليدية بخصوص المستوطنات متبينة مجموعة من المبادئ تركز على ما يلي:

- 1 - إن توسيع المستوطنات لم يعد بعد اتفاق أوسلو عقبة على طريق السلام، بل مجرد عامل تعقيد.
- 2 - توسيع المستوطنات لا يعتبر متعارضاً مع إعلان المبادئ.
- 3 - البناء الاستيطاني بالتمويل الخاص لا يعتبر خرقاً لأي اتفاق مع الولايات المتحدة.
- 4 - توسيع الاستيطان في القدس الشرقية لم يعد يعتبر عملاً أحادي الجانب أو مجحفاً بتحديد الوضع النهائي لمدينة القدس⁽³⁶⁾.

إن هذا التطور في موقف الإدارة الأمريكية من إسرائيل لم يقتصر على الجهاز التنفيذي، الذي أصبح يجد نفسه في موقف تنافسي مع مجلسي الكونغرس من أجل إرضاء إسرائيل.

وعندما جمع الرئيس كلينتون كلا من ياسر عرفات ومنتيا هو والملك حسين في قمة واشنطن خلال شهر أكتوبر 1996 كان يظهر واضحاً أن مثل هذا اللقاء محكوم عليه بالفشل، فالجانب الفلسطيني لم يعد لديه ما يستطيع التنازل عنه، وطلباته تقتصر على تنفيذ ما اتفق عليه مع الحكومة السابقة بينما يتمسك كلينتون بأنه يقوم فقط بدور الوسيط دون ممارسة أي ضغوط على الطرفين مكتفياً بتقديم اقتراحات شكلية تهمّ جدولة المفاوضات ووضع آلية للتشاور⁽³⁷⁾.

وتبدو عملية المزايدة بين الجهاز التنفيذي والكونغرس من خلال المواقف المعبر عنها من طرف كل من رئيس مجلس النواب كنغريتش ، وكذلك زعيم الأغلبية الجمهورية في المجلس ترينت لوت عندما أكدا في رسالة إلى كلينتون بمناسبة القمة : «نعتقد أنه لن يكون عاملاً مثمراً لاحتمالات السلام على المدى البعيد في الشرق الأوسط إذا استغل هذا الاجتماع كفرصة للضغط على إسرائيل لتقديم تنازلات من جانب واحد في مواجهة أعمال العنف الموجهة ضد شعبها، وأنهما يشعران بقلق عميق من أن هذا الاجتماع قد يستخدم من أجل عزل إسرائيل وتعزيز موقف هؤلاء الفلسطينيين الذين يعتقدون أن أعمال العنف تخدم أهدافهم، وأن أي تحرك لعزل إسرائيل لن يؤدي إلا إلى تهديد أمن أخلص حليف لنا في تلك المنطقة»⁽³⁸⁾.

لقد كانت نفس نبرة التحالف وعدم ممارسة الضغوط تسيطر على خطاب كل من كلينتون وخصمه الجمهوري بوب دول بمناسبة الحملة الانتخابية، وأكد بوب دول ضمن بيان أصدره في إطار الحملة الانتخابية أنه : «ليس بوسع الولايات المتحدة ولا أي طرف آخر فرض حل، ويجب أن يكون دور الولايات المتحدة كما كان دائماً دور الصديق ودور من يسهل الأمور».

لقد أوضحت حملة الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة أن اللوبي الإسرائيلي يضغط بقوة على كل آليات اتخاذ القرار سواء في الجهاز التنفيذي أو التشريعي، ليس فقط باعتبار أن الجسم الانتخابي اليهودي يشكل أقل من 5% من حجم الأصوات، ولكن اعتباراً لسيطرة اللوبي الصهيوني على وسائل الإعلام ،

وعلى مراكز اتخاذ القرار لدى جماعات الضغط الكبرى.

إن هذه الوضعية مرشحة للاستمرار على نفس الإيقاع خلال الأربع سنوات المقبلة، وبالرغم من كون الرئيس كلينتن سيكون متحرراً من أي ضغط انتخابي إلا أنه سوف يبقى مطوقاً بضغطوط الجهاز التشريعي الذي استطاع الجمهوريون مرة أخرى أن يحصلوا فيه على الأغلبية مما يزكي حظوظ المنافسة مجدداً بين الطرفين بقصد إرضاء إسرائيل.

ويتضح من هذا الاستعراض الوجيز لطبيعة العلاقة القائمة بين الولايات المتحدة وإسرائيل أنهما أصبحا يعكسان نمطاً فريداً وغير قابل للتكرار لعلاقة ثنائية دولية يستحيل إضعافها أو فصمها سواء على مستوى قيمة المساعدات المخولة لإسرائيل أو على مستوى الدعم العسكري والتكنولوجي والسياسي.

إن الوعي بهذا الواقع يبقى ضرورياً قصد تحديد أي أسلوب يمكن للفلسطينيين والعرب أن ينتهجوه في المستقبل قصد إحداث تغيير حقيقي في الموقف الأمريكي:

أ - إدراك أهمية ودور الأمريكيين العرب وخاصة الناشطين منهم سياسياً في الولايات المتحدة، وبذل كل المساعي لدعم نفوذهم بما في ذلك حرص القادة العرب عند زيارة الولايات المتحدة على الاجتماع بهم والتنسيق معهم. صحيح أن دور الأمريكيين العرب لم يصل بعد إلى قوة تأثير جماعة ضاغطة بالمعنى المعروف في المجتمع الأمريكي، إلا أن ذلك لا يعني تجاهلهم، فتوظيف الجماعات الضاغطة كأداة للتأثير على القرار لا ينعكس مباشرة داخل الكونغرس، بل ينطلق على المستوى المحلي في المدن والولايات، أي من أسفل إلى أعلى وليس العكس.

ومما يؤسف له أن يكون الجهد الرسمي والدبلوماسي المبذول عربياً في هذا المجال محدود الفعالية إن لم نقل منعدماً على الإطلاق. ويجب أن نعترف منذ الآن بأن مثل هذا الجهد المنطلق على المستوى المحلي يحتاج إلى وقت طويل حتى تظهر آثاره على مستوى الأجهزة الفيدرالية، إلا أنه يظل المفتاح الحقيقي لإعادة تشكيل الرأي العام.

ب - ضرورة تكييف الرأي العام الأمريكي وإقناعه بمشروعية الحق

الفلسطيني والعربي، فمن المؤكد أن الناخب الأمريكي وحتى نسبة كبيرة من المشرعين الأمريكيين هم في الواقع ضحية للغموض وتزييف الوقائع التاريخية وتحريف مواقف الأطراف.

وتعمل وسائل الإعلام التي يتحكم في جزء كبير منها اللوبي الإسرائيلي دوراً أساسياً في هذا المجال، فالانتفاضة التي هي رفض للاحتلال يعبر عنها بالإرهاب، ودور إسرائيل منصب على القضاء على العنف وتحقيق الأمن وإرساء دعائم السلام دون الالتفات إلى احتلال الأرض وتهجير الفلسطينيين وإقامة المستوطنات وحرمان شعب بأكمله من حقه في تقرير مصيره وبناء دولته.

إن الجانب العربي لا يفتقر إلى الإمكانيات المادية الضرورية لامتلاك مساحة إعلامية شاسعة في النظام الإعلامي الأمريكي، كما أنه لا يفتقر إلى الكفاءات القادرة على إيصال الرسالة الصادقة والمؤثرة والفعالة إلى الرأي العام ومتخذي القرار.

إن قضية الفلسطينيين والعرب في مواجهة إسرائيل عادلة ومتطابقة مع كل المبادئ الموجهة للنظام العالمي الجديد، إلا أنه لم يتم الدفاع عنها حتى الآن بالشكل المطلوب ولا بالوسائل المناسبة.

ج - لقد أشرنا قبل قليل إلى أهمية إعادة هيكلة التضامن العربي والإسلامي، وتكمن أهمية ذلك بالخصوص في استخدام ورقة المصالح المتبادلة في العلاقة بين المجموعة العربية والإسلامية والولايات المتحدة.

إن ملامسة هذا الموضوع تبقى مطمحا طوباوياً في ظل حالة التشردم العربي التي أعقبت حرب الخليج، إلا أن مثل هذا الاختيار يبقى مع ذلك شيئاً حيوياً واستراتيجياً بالنسبة لإمكانية تحقيق الجانب العربي أية مكاسب في المستقبل.

لقد كان في موقف الملك الراحل فيصل ابن عبد العزيز باستخدام سلاح النفط في حرب 73 نموذج معبر عما يمكن أن تحدثه ورقة الضغط الاقتصادي في علاقات المصالح المتبادلة.

ويمكن التفكير الآن على الأقل فيما يمكن أن توفره آليات تبادل المصالح دبلوماسياً وسياسياً واقتصادياً سواء على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف

وكمثال على ذلك إمكانية إلغاء الصفقات المهمة عسكرياً واقتصادياً لفائدة المنافسين الأوروبي والأسوي.

إن المصالح الأمريكية في العالم العربي والإسلامي متعددة ومتشابكة ، لكنها لم تدمج حتى الآن ضمن ديناميكية التفاوض بخصوص تحقيق السلام.

ويبقى على القيادات العربية أن تلعب دوراً أساسياً في هذا المجال وذلك من خلال دعم ورقة المصالح بالوازع الأخلاقي والسياسي، ذلك أنه لم يعد مقبولاً أن تتذرع الولايات المتحدة بموقف الحياد في وقت تتحالف فيه استراتيجياً مع إسرائيل وتتهيئ لها كل أسباب التفوق العسكري على جيرانها، وأن استمرار الموقف الأمريكي على ما هو عليه سيضر بالتزامها الأخلاقي والنظام الذي ظلت تحت الدول على الالتزام به.

4 - استقطاب الاتحاد الأوروبي وروسيا واليابان :

رغمًا عن الأهمية القصوى للدور الأمريكي في عملية السلام ، إلا أن ذلك لا يمكن أن يجرد الجانب العربي من حقه في استقطاب موقف باقي القوى العظمى لدعم مسيرة السلام.

ومع تقدم الوثيرة الاندماجية للاتحاد الأوروبي ، فإن ثقل القارة القديمة في السياسات الدولية سيعود بالتأكيد إلى الواجهة، ويمكنه أن يحقق أفضل النتائج.

لقد أعطى الاتحاد الأوروبي لنتنياهو بعد انتخابه فرصة لتحديد المواقف، إلا أن الأحداث الخطيرة التي عرفت القدس والأراضي المحتلة بمناسبة فتح النفق بالقدس في نهاية شهر شتنبر 1996 ، دفعت بالخمس عشرة عضواً في الاتحاد إلى استقبال ياسر عرفات وهو في طريقه إلى واشنطن حيث أكدوا رغبتهم في أن يشاركوا في المحادثات السياسية؛ كما أنهم اتخذوا موقفاً حازماً في الفاتح من أكتوبر.

لقد كان من بين الإشكالات التي واجهت بلدان الاتحاد خاصة بعد زيارة الرئيس الفرنسي شيراك إلى المنطقة هي تحديد من يتحدث باسم أوروبا بخصوص هذا الموضوع، هل هي الرئاسة الإيرلندية أو الترويكا الأوروبية أم الرئيس الفرنسي ؟

ثم من جهة أخرى أي موقف ستتخذه أوروبا، فهل ستكتفي بتقديم النصح

للأطراف أم أنها ستقوم بدور الوسيط، وفي حالة عدم إذعان إسرائيل هل ستمارس أي نوع من الضغوط ؟

إن حجم المصالح الاقتصادية بين أوروبا وإسرائيل من الأهمية بمكان. فحجم التجارة الأوروبية مع إسرائيل يصل إلى ما بين 55% إلى 70% من حجم التجارة الإسرائيلية، بينما تتدنى العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة لتصل في أحسن ظروفها السنوية إلى 17% دون أن تؤخذ المساعدات بالطبع بعين الاعتبار⁽³⁹⁾ وهذا الوضع الخاص في العلاقة بين الطرفين يعطي للاتحاد الأوروبي إمكانية هائلة لتجاوز دور الوسيط الذي يقتصر على بذل المساعي الحميدة بين الطرفين، إلى دور الضاغط الفعلي لتحقيق السلام بما في ذلك تجميد تطبيق بعض شروط اتفاق الشراكة الموقع مع إسرائيل، وهي إمكانية سبق أن أثرت بالفعل من خلال المناقشات داخل البرلمان الأوروبي إلا أنها ظلت مجرد تصور تدعمه بعض الدول مثل إسبانيا وإيطاليا دون أن يرقى إلى إجماع الخمسة عشر عضواً في الاتحاد⁽⁴⁰⁾.

ومع ذلك فإن التطور الذي عرفه الموقف الأوروبي يبقى مشجعاً في هذا المجال وخاصة بعد أن قرر وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي تعيين سفير إسبانيا السابق في إسرائيل السيد مواريتنوس موفداً خاصاً لأوروبا في الشرق الأوسط⁽⁴¹⁾ مع تحديد مهمته في إجراء الاتصالات وتعزيزها مع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي والمساهمة في تطبيق الاتفاقات المبرمة والإشراف على الأعمال التي يطبقها الجانبان المعنيان بعملية السلام.

وستكون لهذا القرار أهمية كبرى باعتباره منعطفاً في الإدارة الدولية للنزاع التي ظلت منذ مدريد 1991 مقتصرة نظرياً على الراعيين الأمريكي والروسي وعملياً على الولايات المتحدة.

كيف يمكن للجانب العربي إذن أن يتعامل مع هذا الدور الأوروبي الجديد. هل سيكون بديلاً لدور الولايات المتحدة أورديفاً له أم سيسير معه في خط موازي؟

إن أياً من الجانبين لا يساوره أي طموح في أن يكون الدور الأوروبي بديلاً للأمريكي. إلا أن أوروبا لم تعد تقبل كذلك أن تلعب دور الرديف في المنطقة، وأن يقتصر دورها على تقديم المساعدات الاقتصادية دون أن تتمكن من التأثير على

المستوى السياسي.

إلا أن أوروبا تبقى مرشحة على العكس من ذلك لكي تلعب دوراً موازياً للولايات المتحدة، سواء تعلق الأمر بالوساطة أو ممارسة الضغوط أو إعادة التوازن إلى الاستقرار. وقد سبق لوزير الخارجية الفرنسي هيرفي دوشاريت أن أقر بهذا الدور عندما أشار إلى أن «لأوروبا مصالح ومسؤوليات في الشرق الأوسط سنقوم بها ونحن نتطلع إلى تفاهم عربي فرنسي أوروبي في مقابل التعاون الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي»⁽⁴²⁾.

ويعبر مثل هذا التصريح عن الإقرار باختلال التوازن لصالح إسرائيل نتيجة تحالفها مع الولايات المتحدة، وبالتالي ضرورة دعم الموقف العربي قصد إعادة التوازن إلى نصابه.

ولا يمكن أن يساورنا أي شك في أن قيام أوروبا بدور حافظ للتوازن ستكون له آثار إيجابية على عملية السلام في المنطقة، وهنا يكون من واجب الطرف العربي بالذات أن يحسن توظيف دبلوماسيته في إقناع أوروبا مجتمعة بالقيام بهذا الدور.

ففي ظل الاعتماد المتبادل المرتكز على مفهوم القرية الشمولية يجب إقناع أوروبا بأن منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي يشكلان بالنسبة لها عمقاً أمنياً من الناحية الاستراتيجية وأن العلاقات ينبغي أن تركز على أساس تبادل المصالح والاعتماد المتبادل بين الإقليمين العربي والأوروبي.

وأوروبا واعية أكثر من ذلك بأن المشروع المتوسطي الذي عبر عنه البيان الختامي لمؤتمر برشلونة المنعقد في نونبر 1995 ليس في الواقع إلا مشروع شراكة بين أوروبا والعالم العربي الذي يكتسح الضفة الجنوبية للبحر المتوسط.

ومن غير المقبول بالنسبة للاتحاد الأوروبي أن تتحقق هذه الشراكة في مجال السياسة والأمن والاقتصاد والمال، وأخيراً في المجال الاجتماعي والثقافي دون أن يرتبط ذلك باحترام حقوق الشعوب وخاصة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وبناء دولته.

كما أن المجلس الأوروبي سوف لن يغامر بتقديم مساعدة تصل إلى 6 مليارات من الدولارات عن الأعوام 1995 إلى 1999 دون أن يرتبط ذلك بتحقيق

استقرار اقتصادي واجتماعي وأمني يُمكن من النقل المكثف للموارد من أجل الاستثمار.

وفي هذا الإطار، فإن من واجب البلدان العربية أن تعير اهتماماً أكبر للمشروع المتوسطي ولو على حساب المشروع الشرق أوسطي الذي تقوم فيه إسرائيل والولايات المتحدة بدور مركزي، وسينعكس هذا الاهتمام بالتأكيد على تطوير الدور الأوروبي من المجال الاقتصادي إلى السياسي، وبالتالي القيام بدور أكبر في تسوية النزاع العربي الإسرائيلي .

أما بالنسبة لروسيا فلا يقتصر دورها على صفتها كعضو دائم في مجلس الأمن ، بل إنها تعتبر نظرياً أحد راعبي عملية السلام التي انطلقت مع مؤتمر مدريد 1991 .

إلا أن الدور الروسي عرف تراجعاً ملحوظاً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانشغال الدولة الجديدة بالمشاكل الداخلية سواء تعلق الأمر بالانتخابات وأزمة القيادة أو تمرد الأطراف على الحكم المركزي. كما أظهرت ذلك أزمة الشيشان أو الانشغالات الإقليمية مع الحلفاء السابقين كما هو الشأن بالنسبة للبوسنة.

وقد ظهر واضحاً مع وصول العملية السلمية في الشرق الأوسط إلى الممر المسدود أن روسيا عازمة على استعادة دورها التقليدي في المنطقة، وهو ما أظهرته زيارة وزير الخارجية بريماكوف الذي ركز على ضرورة ممارسة كل الضغوط الممكنة على نتانيا هو من أجل العودة إلى تطبيق مبدأ «الأرض مقابل السلام» الذي هو أساس انطلاق مؤتمر مدريد. مؤكداً «إننا لا نوافق إطلاقاً على أن تبدأ العملية السلمية كل مرة من نقطة الصفر، فذلك غير منتج وسيرجع بنا كل مرة سنوات إلى الوراء»⁽⁴³⁾.

ويعبر الوزير الروسي صراحة عن كون الهدف الأساسي من العودة مجدداً إلى الشرق الأوسط هو إقرار التوازن بالنسبة للدور الذي تقوم به الولايات المتحدة وذلك عن طريق وسطاء يتجاوبون مع المصالح العربية كما هو الشأن بالنسبة لروسيا أو الاتحاد الأوروبي.

إن عودة روسيا إلى المنطقة تبقى في جميع الأحوال محاطة بالكثير من التحفظات، فالاتحاد الأوروبي يتوفر على أسباب وجيهة لممارسة دوره الكامل يأتي

على رأسها اعتباره أكبر مقدم للمساعدات وأكبر شريك اقتصادي لدول المنطقة. بينما لا تستطيع روسيا في الظرف الحالي أن تقوم بأي نشاط استثماري هناك.

هل سيدفع ذلك بالوسيط الروسي إلى أن يكتفي بممارسة ما أطلق عليه ماكسيم لوسين «الدبلوماسية الاستعراضية»؟⁽⁴⁴⁾

يمكن أن نعتقد مع ذلك أن الدور الروسي له أهميته الخاصة في الظرف الحالي، فوزير الخارجية بريماكوف شخص محنك ومتخصص في شؤون منطقة الشرق الأوسط، وقد أكد غير مرة أنه يحمل اقتراحات جديدة دون الكشف عن محتواها، مما يعني أن روسيا واعية جداً بأهمية الدبلوماسية السرية.

وعلى الجانب العربي أن يقدم كل التأييد والدعم لهذا الدور الروسي الجديد اعتباراً لمجموعة من الأسباب:

فروسيا وسيط معترف به من قبل جميع الأطراف وخاصة إسرائيل والولايات المتحدة وهي تعتبر رسمياً أحد راعيي عملية السلام.

كما أن روسيا ورثت كل مقومات سياسة المكانة التي كان يتوفر عليها الاتحاد السوفياتي سابقاً بما في ذلك العضوية الدائمة داخل مجلس الأمن وحق الفيتو، والمركز الثاني كقوة نووية رادعة.

وأخيراً فإن روسيا متحررة من هيمنة اللوبي الإسرائيلي في الداخل أو على مستوى سياستها الخارجية مما يعطيها الفرصة لتقديم اقتراحات أكثر إنصافاً للجانب العربي.

وبالنسبة لليابان فقد أظهرت أزمة الخليج أن هناك رغبة صادقة لديها في العودة بقوة إلى السياسات الدولية بعد التجميد الذي أبعدها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

لا يجزم أحد بأن اليابان ستصبح قوة عسكرية في المستقبل القريب، لكنها تبقى بالتأكيد قوة اقتصادية وتكنولوجية، وتبقى مفاوضاً محنكاً ومنافساً قوياً للولايات المتحدة في الميدان التجاري.

وبالإضافة إلى ذلك فإن اليابان أصبحت تساهم في ميزانية الأمم المتحدة بنسبة تؤهلها لاحتلال مركز العضو الدائم داخل مجلس الأمن، الشيء الذي لم

يعد موضوع معارضة حتى من طرف الولايات المتحدة، كما أنها أصبحت من بين أكبر المقرضين ومانحي المساعدات لبلدان الشرق الأوسط .

ويبقى من المؤكد في ظل هذا الوضع أن من مصلحة الجانب العربي التوجه نحو إقامة مزيد من العلاقات الاقتصادية مع اليابان، وهي الوسيلة الوحيدة لحثها على تركيز مصالحها في المنطقة ، وبالتالي الدفاع عن مسيرة السلام.

(5) ربط التعاون الاقتصادي بدناميكية التسوية :

عندما انطلق مؤتمر مدريد 1991 كان يظهر واضحاً أن الاستراتيجية الإسرائيلية تركز على وجود مسارين للتفاوض ، أحدهما ثنائي يهتم مسيرة السلام، والآخر متعدد الأطراف يهتم قضايا التنمية والمياه والحد من التسليح والبيئة والأجئين.

وللأسف فإن التفاوض على المسارين لم يتجه في خط متوازن عن طريق الربط المشروط بينهما مما أفضى إلى تحقيق إسرائيل لعدة مكاسب تمثلت في رفع المقاطعة الاقتصادية عنها من الدرجتين الثانية والثالثة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي، وفي إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية بينهما وبين عدة بلدان عربية.

وتتفق الاستراتيجية الإسرائيلية في هذا المجال مع الكثير من التوقعات التي عبر عنها شيمون بيريز ضمن كتابه «الشرق الأوسط الجديد»، حيث ربط مشروعه بين شقين ، الأول أمني والثاني اقتصادي وهما متداخلان ويدعم أحدهما الآخر (45).

ومع بداية سنة 1993 أصبح يظهر واضحاً أن هناك شعار «اقتصاد السلام»، ففي المؤتمر الاقتصادي للدار البيضاء (نوفمبر 1994) نوقش أكثر من 200 مشروع مقدرة بمئات الملايير من الدولارات، كما أن مؤتمر عمان (أكتوبر 1995) تميز بالاتفاق على إنشاء مجموعة من المؤسسات الهادفة إلى إقامة النظام الإقليمي الشرق الأوسطي بما في ذلك بنك للتعاون ومجلس إقليمي للسياسة ومجلس أعمال إقليمي وأمانة دائمة للمؤتمر الاقتصادي. كما تقرر إضفاء الصبغة الدورية على اللقاء بعقد المؤتمر الموالي في القاهرة.

لقد سبقت الإشارة منذ البداية إلى عدم وجود أي توازي بين عملية التسوية .

على الصعيد الثنائي وبين التطور الذي عرفه المشروع الشرق أوسطي على الصعيد الاقتصادي.

ويبدو أن إسرائيل حريصة في المدى القريب على إنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية التي تعتبر الإدارة الإسرائيلية أنها أدت منذ إنشاء الكيان الإسرائيلي وحسب تقديرات غرفة التجارة الإسرائيلية إلى تفويت كسب تجاري تصل قيمته إلى 40 مليار من الدولارات.

وهدف إسرائيل من الانفتاح الاقتصادي والسوق الشرق أوسطية هو فتح الأسواق العربية المهمة أمام منتجاتها وتكنولوجياها مستغلة بذلك حرية انتقال الأشخاص والمواد ورؤوس الأموال بين بلدان المنطقة من أجل تحقيق طفرة اقتصادية كبرى لها مركز المحور الرئيسي لاقتصاديات المنطقة.⁽⁴⁶⁾

وما ينبغي أن يعيه المفاوض العربي في ظل هذا المناخ الجديد هو أن كل استمرار في التعاون الاقتصادي مع إسرائيل في ظل التجميد الذي تعاني منه عملية السلام إلا وستكون له آثار سلبية على سلوكه التفاوضي، وسيفقد أداة ضاغطة لا مثيل لها في عملية التسوية.

إن الأصوات التي ارتفعت بتجميد مؤتمر القاهرة -الذي انعقد رغماً عن ذلك- كانت محقة في تمسكها بأن يكون التعاون الاقتصادي مع إسرائيل مشروطاً بما يتحقق على مستوى العملية السلمية ضمن استحقاقاتها، خاصة وأن المنافع التي يجلبها هذا التعاون لفائدة الجانب الفلسطيني والعربي محدودة وهزيلة.

ويتفق الكثير من الخبراء⁽⁴⁷⁾ على أن الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين قد شهدت تدهوراً ملحوظاً منذ توقيع اتفاق أوسلو، فالدخل الفردي انخفض بنسبة 25%، ومتوسط الدخل السنوي الفردي حالياً هو 1800 دولار، بينما هو بالنسبة للإسرائيليين يتجاوز 15.000 دولار سنوياً، كما أن نسبة البطالة بين الفلسطينيين أصبحت تصل إلى 54%، بينما لم تتجاوز بين الإسرائيليين 7,5%. وكل ذلك يعني أن مسيرة التعاون الاقتصادي نفسها تسير بسرعتين.

هل يعني ذلك ضرورة البحث مجدداً عن بديل لتعاون اقتصادي عربي تساهم فيه إسرائيل.

إن التعاون الاقتصادي العربي كما قال وزير الخارجية المصري عمرو موسى «أساس وانتماء وهوية ، وإن نظيره الإقليمي لم ولن يكون بديلاً له لأنه تعاون مرهون بالمصالح المشتركة في إطار جغرافي محدد، وذلك حال وجودها».

ومع ذلك فإن الواقع يثبت أن البلدان العربية مستمرة في تهميش التعاون العربي لفائدة التعاون الإقليمي، ما الذي يمنع البلدان العربية فوراً من إقامة اتحاد جمركي، وإزالة كل العوائق الجمركية التي تحول دون انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات العربية وحركة السلع والمنتجات والخدمات عربية المنشأ وتوجيه التشريعات الاقتصادية والصناعية ودعم المواصلات وإتاحة حرية انتقال العمالة العربية وإنشاء بنك عربي لدعم التجارة البينية وإنشاء عدة مناطق حرة تساهم في إنعاش الاستثمار⁽⁴⁸⁾.

إن تحقيق هذه الخطوات ينبغي أن يسير بشكل مواكب لدعم الحركة الاندماجية على الصعيد الإقليمي بين البلدان العربية ضمن الوحدات المتوفرة على مؤسسات متكاملة كما هو الشأن بالنسبة لمجلس التعاون الخليجي أو اتحاد المغرب العربي. كما يرتبط بإخراج المشاريع الاقتصادية العربية المحفوظة من الأرشيف وعلى رأسها الاتفاقية المتعلقة بإنشاء السوق العربية المشتركة.

لا يعني هذا التوجه على الإطلاق رفض المشروع الإقليمي للتعاون الشرق أوسطي، ولكنه يبقى البديل الممكن في المرحلة العسيرة المطبوعة بالتصلب الإسرائيلي ورفض القيادة الجديدة تنفيذ مبدأ «الأرض مقابل السلام»⁽⁴⁹⁾.

وعندما يصبح التعاون الاقتصادي مع إسرائيل مشروطاً ومرتبباً بكل ما يتحقق من تقدم على مائدة المفاوضات الثنائية، فإن تلك المفاوضات ستتمكن بالتأكيد من إخراج عملية السلام من مأزقها وستحقق نتائج أفضل من تلك التي يفرضها الأمر الواقع حتى الآن.

خاتمة :

علينا جميعاً أن نتساءل في نهاية المطاف عما إذا كانت هناك آفاق مبشرة فعلاً بإنقاذ عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، وما إذا كان الحلم الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس العربية سيتحقق بالفعل.

لا تبشر الأوضاع الراهنة حتى الآن بإمكانية تحقيق ذلك الأمل، فالموقف

الإسرائيلي جهر بعدة مواقف لا تبقي لهامش التفاوض إلا النزر اليسير. لقد حدد موقفه سلفاً من القضايا الرئيسية في النزاع، وحسم فيها حتى قبل أن تطرح على مائدة المفاوضات.

إن الموقف الإسرائيلي بخصوص مستقبل المستوطنات وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة ومستقبل الحكم الذاتي وقضية القدس لم يعد يترك أي شك بخصوص النوايا المعلنة لإسرائيل، بل ويكرس تجميد عملية السلام، ويضع المنطقة بأسرها مجدداً على حافة الحرب.

إن هذا الواقع المؤلم هو الذي يفرض على المفاوض الفلسطيني والعربي أن يتمسك بطرح سؤال «وماذا لو أخفقت عملية السلام» ؟

هل سنعد أنفسنا للحرب من جديد ؟

هل سنقبل باستمرار حالة اللاحرب واللاسلام، أم سنقبل بسياسة الوضع القائم التي ستفرز أمراً واقعاً هو أقرب إلى الاستسلام منه إلى السلام.

لقد دأب الرئيس الفلسطيني على حث الإسرائيليين على الاشتراك معه في تحقيق سلام الشجعان، واستمرت البلدان العربية منذ لقاء مدريد تتشبت بمبدأ «الأرض مقابل السلام» وتناشد الولايات المتحدة كي تحقق السلام العادل والمنصف.

إن الوسائل التي تم التعرض لها باختصار شديد ضمن الفصل الثاني لم تكن ابتداءً لمقترحات جديدة لتحريك عملية السلام بقدر ما كانت محاولة لتذكير المفاوض العربي بأن هناك خطيراً في استعمال إمكانياته الذاتية وحسن توظيفها.

إن إعادة بناء الذات وحسن توظيف العلاقة مع الآخر وإعادة ترتيب الأولويات وتحديد الاستحقاقات هي رهانات حاسمة نتوفر جميعاً بالفعل على وسائل كسبها.

المصادر

- (1) شيمون بيريز معركة السلام/ عن صحيفة الاتحاد الاشتراكي 1996/9/13.
- (2) محمد عبد العليم «الليكود والعمل: تنويعات في الرؤية الإسرائيلية للشرق الأوسط» ملحق الأهرام 1996/8/9 ص: 4 .
- (3) بسام أبو شريف «قمة واشنطن المجال الرحب لنتانياهو» الشرق الأوسط، العدد 6517، 1996/10/1 ص: 8.
- (4) أشرف راضي «ملاح السياسة الخارجية الإسرائيلية في عهد نيتانياهو» مجلة السياسة الدولية ، أكتوبر 1996 ص : 73.
- (5) بنيامين نيتانياهو «مكان بين الأمم» ص: 361.
- أنظر بهذا الخصوص بلال الحسن، الشرق الأوسط العدد 6537 ص : 8.
- (6) دوري جولد «القدس : الحل الدائم» ، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 26 ربيع 1996 ص . 144 وما بعدها.
- (7) انعقد هذا الاجتماع بتاريخ 1996/10/10 أنظر بهذا الخصوص بلال الحسن م.س.ذ ص: 8.
- (8) محمد عبد السلام «احتمالات الحرب في السياسة العسكرية الإسرائيلية» السياسة الدولية العدد 126 أكتوبر 1996 ص: 82 وما بعدها.
- (9) وهو المستشار الرئيسي لجورج بوش في قضايا الشرق الأوسط ، ويعمل حالياً مديراً لدراسات السياسة الخارجية في مؤسسة بروكينغ.
- (10) Richard N.Haass " the middle east: no more treaties" Foreign Affairs October 1996, P. 55.
- (11) جيفري أرونسون «مستقبل المستوطنات الإسرائيلية في الضفة والقطاع» مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1996، ص: 18 وما بعدها.
- (12) جيفري أرنسون م.س.ذ ، ص: 94.
- (13) وهو ممثل بالكنيسيت لحركة «ميرتس» اليسارية المعارضة .
- (14) صحيفة «الشرق الأوسط» ، 28 أكتوبر 1996، ص: 3.
- (15) AL BAYANE du 28/10/1996 P:1 et 2.
- (16) عبد الله صالح (المستوطنات في السياسة الخارجية الإسرائيلية) «السياسة الدولية»، العدد 126 أكتوبر 1996، ص : 104 وما بعدها.
- (17) بلال الحسن «نتانياهو يناور في الخليل» م.س.ذ ، ص: 7.

- (18) حسب منظمة الأمم المتحدة ، فإن لقب لاجئين يطلق على المبعدين الفلسطينيين بعد حربي 1948 و 1967 وكذلك المنحدرين منهم.
- (19) بنيامين نتنبا هو الم.س.ذ. ، ص 362 وما بعدها.
- (20) بنيامين نتنبا هو الم.س.ذ. ، ص 361.
- (21) أنظر بهذا الخصوص يوبل فور طوجلي «العلاقات المعقدة بين المجتمعين الإسرائيلي والفلسطيني في نزاعهما على مرّ الزمان والمكان» ، إسرائيل 1996 - 248 ص تقديم ياسر عبد الحكيم طنطاوي «السياسة الدولية» أكتوبر 1996.
- (22) وهو جينرال سابق في الجيش الإسرائيلي وباحث كبير في مركز الأبحاث الاستراتيجي الإسرائيلي بتل أبيب.
- (23) صحيفة «الشرق الأوسط» ، 8 أكتوبر 1996.
- (24) مقابل 162 ألف مستوطن يهودي بالقدس الشرقية هناك اليوم 153 ألف فلسطيني.
- (25) أنظر لمزيد من التفصيل بخصوص هذا الموضوع محمود عباس أبو مازن في كتاب «الطريق إلى أوسلو» ملف «الاتحاد الاشتراكي» ، 13 شتبر 1996 ص 3.
- (26) أنظر بهذا الخصوص ندوة «المأزق العربي» مجلة المستقبل العربي ، العدد 210 غشت 1996 ، ص 114 وما بعدها.
- (27) Al Qods : Un Plan national Palistinien, le Quotidien 8/9 juin 1996, P. 4.
- (28) Richad N. Naass "The middle east/no more treaties" Foreign Affairs September October 96.
- (29) أنظر لمزيد من التفصيل هيثم كيلاني «النظرية الإسرائيلية في التفاوض» مركز الدراسات العربي الأوروبي 1996.
- (30) أنظر بخصوص هذا الموضوع :
- AZMI BISHARA " Les Palistiniens dans les négociations : une vue de l'interieur" Politique étrangère P.767 et S.
- (31) أنظر بهذا الخصوص ندوة «قمة القاهرة» التي عقدت في مقر المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل بالقاهرة بتاريخ 1996/6/30
- مجلة المستقبل العربي ، العدد : 210 ، غشت 1996 ، ص: 98.
- (32) MICHAEL C Hudson
- To play the Hegemon : "fifty years of US policy toward the middle east" middle east journal volume 50 N° 3 Summer 1996 P. 330.
- (33) Kermit Roosevelt "The partition of Palestine : a lesson in pressure politics" middle east journal n° 1, 1948, P. 1.
- (34) مايكل هيدسون م.س.ذ. ، ص: 334.
- (35) دان رافيف وآخرون (التحالف الأمريكي والإسرائيلي) «السياسة الدولية» ، العدد: 126 ، ص: 118 .

- (36) جيفري أرونسون «مستقبل المستوطنات الإسرائيلية في الضفة والقطاع» مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت 1996 ، ص: 87.
- (37) الشرق الأوسط ، 1996/10/3.
- (38) الشرق الأوسط ، 1996/10/8.
- (39) رضا محمد لاري «فرنسا فرصة متاحة»، الشرق الأوسط ، 96/10/30، ص: 9.
- (40) Le Monde du 25/10/96 P.2.
- (41) موراتينوس دبلوماسي إسباني (45 سنة) من بين أهم الخبراء الأوروبيين في شؤون منطقة جنوب حوض المتوسط والشرق الأوسط وصاحب فكرة عقد مؤتمر برشلونة الأوروبي المتوسطي، وقد شغل قبل تعيينه منصب سفير إسبانيا لدى إسرائيل.
- (42) صحيفة الشرق الأوسط ، العدد 6544 بتاريخ 96/10/28، ص: 8.
- (43) L'opinion du 28/10/96 P.2.
- (44) ماكسيم لوسين Maxime Loussine وهو محلل معروف استعرض هذه الأفكار في لقاء مع الصحيفة الليبرالية «إيزفستيا» م.س.ذ ، ص. 2.
- (45) Shimon Peres with Arye Naor , "the new middle east" (longmead , EEng : Element books 1993.
- (46) Businesa weeks 8/8/1994.
- (47) على سبيل المثال أنطوني غوردسمين وهو أحد مدراء برنامج الشرق الأوسط في مركز الدراسات الاستراتيجية والاقتصادية الدولية بواشنطن في مقال نشرته صحيفة إنترناسيونال هيرالد تريبيون بتاريخ 1996/10/29.
- (48) أنظر بهذا الخصوص تصريح رجل الأعمال السعودي طارق بن لادن صحيفة «الشرق الأوسط» ، 1996/10/28.
- (49) أنظر بخصوص مستقبل «اقتصاد السلام» في منطقة الشرق الأوسط :
- (RAMSES 96) Sijuthése annuelle de l'actualité mondiale :
- Institut Français des relations internationales P.108.

بين آفاق النجاح وفرضية الإخفاق : المسلسل التائه

خالد الناصري

منطقة محملة بثقل التاريخ ومخاطر الحاضر وتساؤلات المستقبل، هكذا يبدو الشرق الأوسط ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين. عندما أنشئت دولة إسرائيل سنة 1948 في ذلك الجو المشحون السائد آنذاك، لم يكن أحد يتوقع أن أربعة عقود و نيف ستمر قبل أن يبدأ الحديث عن مسلسل فعلي للسلام، كما لم يتوقع أحد أن ثلاثة عشر سنة ستكون ضرورية لقطع المسافة بين اتفاقيات كامب دافيد في شتنبير 1978 وافتتاح مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط يوم 30 أكتوبر 1991 .

لكن لم يوجد هناك ملاحظ جدي واحد ذهب به التفاؤل المفرط إلى اعتبار المسلسل الذي دشنه مؤتمر مدريد قد يؤتي أكله في بضعة شهور أوحى سنوات معدودات.

لقد انخرطت المنطقة، والعالم كله يرافقها في مشوارها، انخرطت في عملية معقدة للغاية، لأنها لا تقوم على مجرد معطيات جيوسياسية، بل تحمل في أحشائها أعماق التاريخ، بحيث أن معالجة الموضوع لا تتم بفضل حنكة السياسيين فقط، بل تستلزم براعة من يكونون قادرين على استشراف المستقبل في نظرة تاريخية و حركة حضارية بكل معنى الكلمة.

وذلك أصعب ما في الموضوع، لأن الأمم والشعوب، عندما يقودها قادة عاديون يكتفون بممارسة السياسة العادية، إنما تكتفي بتدبير شؤونها العادية، في

إطار سياسي عادي، لكن عندما يسعفها الحظ وتنصب رجالا يخرجون عن المألوف، قادرين على إلقاء النظر البعيد إلى ما وراء السياسة، أي قادرين على الارتقاء لمستوى التاريخ، إذاك تعيش تلك البلدان طفرة متميزة يسجلها التاريخ وكتبه و تضبطها ذاكرة الشعوب بصفتها محطة انتقال من زمان إلى زمان.

إلى هذه الطينة غير العادية ينتمي ولاشك رجل كياسر عرفات بالنسبة للفلسطينيين و إسحاق رابين و شمعون بيريس بالنسبة للإسرائيليين، حتى إذا جازت المقارنة بين ممثل شعب مغلوب على أمره، وممثلي دولة بنت سياستها على التنكر لحقوق هذا الشعب.

لكن مهما يكن من أمر، كانت هناك مفاوضات أوصلو السرية التي تم في نطاقها الاعتراف المتبادل بين الطرفين، و كان التوقيع في واشنطن يوم 13 شتنبر 1993 على "إعلان المبادئ" بخصوص الحكم الذاتي، وكانت المصافحة التاريخية بين هؤلاء الرجال الثلاثة.

لكن هل كان من يتوقع أن المسلسل ذاك سيشق مساره وسط طريق سيار مليء بالورود ؟ عددهم قليل ولا شك.

لكن كذلك، هل كان من يتوقع أن مشوار السلام المحفوف بالعقبات والعراقيل، سيعرف توقفا خطيرا يهدده بالفناء بعد مضي أشهر معدودات، في خضم تراجع معلن تنهجها الحكومة الإسرائيلية التي أضحت تتنكر بصفة مكشوفة لتعهداتها، و ذلك بعد رجوع اليمين المتصلب إلى الحكم بأغلبية لا تتجاوز الواحد في المائة، في صيف 1996 ؟

لقد عرفت المنطقة أربعة حروب أعوام 1948 و 1956 و 1967 و 1973، وعرفت مسلسلات سلام باءت كلها بالفشل، و نادرة هي مراجع التاريخ التي مازالت تستحضر مثلاً مشروع روجرز لسنة 1968، " و سياسة الخطوة خطوة " التي نهجها كاتب دولة أمريكي آخر اسمه هنري كيسينجر في بداية السبعينات ... ولم تحتفظ الذاكرة العالمية باتفاق كامب ديفيد الأول في 17 شتنبر 1978 و الثاني في 26 مارس 1979، إلا لأنه أرخ للسلام المنفصل المصري الإسرائيلي.

وعرفت المنطقة بعد ذلك مسلسلا فعليا للسلام، الأول من نوعه، لأنه أفضى إلى تمكين الشعب الفلسطيني من بسط سيادة أولية عن طريق منظمة التحرير

الفلسطينية في مناطق الحكم الذاتي، وكان ذلك مؤشرا على بزوغ مناخ جيوسياسي جديد في الشرق الأوسط.

يجمع كل المحللين على الجزم بأن هذا المسلسل انطلق في مؤتمر مدريد يوم 30 أكتوبر 1991 برعاية الولايات المتحدة (برئاسة جورج بوش) والاتحاد السوفياتي في آخر أيامه (برئاسة ميخايل كورباتشوف) وبحضور سوريا و لبنان و الأردن - فلسطين وإسرائيل) وتلت مؤتمر مدريد عدة جولات ثنائية في واشنطن على طول سنة 1992، علما أن الحزب العمالي الإسرائيلي كان قد فاز في الانتخابات التشريعية يوم 24 يونيو 1992.

وكانت أهم محطة، لقاء أوسلو السري بين الفلسطينيين والإسرائيليين والتي آلت يوم 20 غشت 1993 إلى إبرام اتفاق سري بين الطرفين.

إطار السلام الفلسطيني الإسرائيلي

إلا أن اتفاق أوسلو الذي ساعد على نجاحه انخراط الدبلوماسية النرويجية الذكي، تم احتضانه سياسيا و عمليا من طرف الولايات المتحدة التي اجتهدت لإحضار الأطراف المعنية إلى عاصمتها قصد إنجاز التوقيع العلني الرسمي، فكانت محطة واشنطن بتاريخ 13 شتنبر 1993 حيث تمت المصادقة على "إعلان المبادئ" بتوقيع محمود عباس أبو مازن عن منظمة التحرير الفلسطينية وشمعون بيريس وزير خارجية إسرائيل بحضور الرئيس بيل كلينتون ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات والوزير الأول الإسرائيلي إسحاق رابين.

وأهمية الاتفاق هذا أنه يحدد إطار الحكم الذاتي الذي يسري مفعوله في المرحلة الأولى على قطاع غزة و الضفة الغربية (منطقة أريحا)، علما أن ديباجة الاتفاق تؤكد الاعتراف المتبادل بين الطرفين ورغبتهما في التعايش السلمي وإقامة سلام عادل وشامل و دائم.

أما مضمون الاتفاق فكان ينص على مجموعة من الإجراءات التأسيسية تسمح للسلطة الفلسطينية من بسط نفوذها تدريجيا في نطاق معين، وكان الأعمال الفعلية الأول لإعلان المبادئ هو التوقيع في القاهرة على اتفاق أمني بتاريخ 9 فبراير 1994 ، موضوعه يهم بالأساس مسألة العبور فقط مع مناطق الحكم الذاتي ، و تلاه اتفاق آخر وقع أيضا بالقاهرة في 4 ماي 1994، عرف

باسم " غزة أريحا أولاً " كان موضوعه بالأساس يهتم مسألة انتشار الجيش الإسرائيلي و دخول الشرطة الفلسطينية .

إطار السلام الأردني الإسرائيلي

تم التوقيع بالأحرف الأولى على معاهدة السلام الأردني الفلسطيني في يوم 26 أكتوبر 1994، ثلاثة أشهر بعد وضع حد رسمي لحالة الحرب التي ظلت قائمة قانونيا بينهما منذ 1948، وأهمية هذه المعاهدة أنها الثانية من نوعها بعد المعاهدة المبرمة بين إسرائيل و مصر في مارس 1979.

وقد تمحورت المعاهدة على عدة نقط يمكن اختصارها في خمسة مواضيع جوهرية تهم مسألة الحدود بين البلدين، و اقتسام مياه نهر الأردن واليرموك، و مسألة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، و مسألة القدس الشريف وقضايا الأمن و التطبيع.

محطات ذات دلالة رمزية و سياسية

هذا المسلسل لم يكن بسيطاً، بل كان خاضعاً بطبعه لقوانين المسلسلات كلها، أي يتأرجح بين مد و جزر، باعتبار أنه يشكل في حد ذاته قطيعة مع المرحلة التاريخية السابقة التي اتسمت بالصراع المحتدم، والحرب ثم حالة اللاحرب واللاسلم .

لقد وجد الفلسطينيون أنفسهم بعض الصعوبات الطبيعية داخل صفوفهم بين مؤيد و معارض للمسلسل، و مرد ذلك بالأساس شدة التخوف من ضعف التنازلات الإسرائيلية و من تكرار إعلاناتها رفض قيام الدولة الفلسطينية. ويندرج في نفس هذا السياق لجوء بعض الشباب المتحمس و اليائس إلى أعمال عنف تمس المدنيين العزل.

أما الإسرائيليون، فكانوا، تحت ضغط أجنتهم اليمينية المتطرفة، يمارسون في ذات الوقت سياسة متصلبة و يستمرون في سياسة الاستيطان و يقومون بتصريحات مناوئة لمنظمة التحرير، تفرغ عملية السلام من محتواها، إضافة إلى تأكيد عدم رغبتها في الذهاب بعملية السلام إلى نتائجها الطبيعية من خلال الانخراط في مسلسل سلام جدي مع سوريا و لبنان، يبدأ بالانسحاب من الأراضي المحتلة.

كل هذه المعطيات جعلت ظلالاً من الارتياح تخيم على العملية منذ بدايتها. في هذا الجو المشحون تبرز بعض المحطات السياسية البارزة، ومن أهمها، فوز الحزب العمالي في الانتخابات التشريعية في يونيو 1992، مما جعل إسحاق رابين يخلف إسحاق شامير كوزير أول، ومما ساهم في تقريب الفجوة و لو نسبياً بين الطرفين، و منح جائزة نوبل للسلام في 14 أكتوبر 1994 لكل من ياسر عرفات وإسحاق رابين وشمعون بيريس، واغتيال إسحاق رابين على يد إرهابي إسرائيلي يوم 4 نوفمبر 1995، وانعقاد مؤتمر برشلونة يومي 27 و 28 نوفمبر 1995 حول خلق " فضاء اقتصادي أوروبي متوسطي " بحضور دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر وأحد عشر بلداً من جنوب البحر الأبيض المتوسط والسلطة الوطنية الفلسطينية، وانتخاب مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني في 20 يناير 1996 وانتخاب ياسر عرفات رئيساً للسلطة الوطنية الفلسطينية.

عوامل تسريع عملية السلام

كل هذه المحطات المتلاحقة تبرز حقيقة جلية ألا وهي الوتيرة السريعة لتلاحق الأحداث منذ بداية عقد التسعينات مقارنة مع المرحلة السابقة.

فما الذي حدث وأضفى طابع السرعة على الأحداث ؟

لا يخامرنا شك في هذا الصدد بأن المناخ الجيوسياسي العالمي عرف متغيرات نوعية جوهرية في مفترق الطرق بين الثمانينات والتسعينات من جهة، وبأن تصعيد المقاومة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة والتي لعبت فيها الانتفاضة التي يؤرخ لانطلاقها في يوم 9 دجنبر 1987، هذا التصعيد لعب هو أيضاً دوراً حاسماً في إجبار إسرائيل على الجلوس على مائدة المفاوضات والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني الذي كانت ترفض وجوده كشعب.

إن «النظام العالمي الجديد» الذي أضحت الولايات المتحدة تلعب فيه دوراً قيادياً يتماشى ومصالحها الاستراتيجية الأساسية، تزامن مع انهيار الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية، بحيث أن الطرف العربي فقد مع ذلك حليفاً استراتيجياً هاماً أضعف موقعه على الساحة الدولية، كما أن حرب الخليج آنذاك، والتي أفضت إلى تركيع العراق في ظروف قاسية، ساهمت هي كذلك في خلق مناخ جديد دفع منظمة التحرير التي كانت قد ساندت العراق، إلى قبول المشاركة

في المفاوضات التي ترعاها الولايات المتحدة بالشروط الأمريكية، أمله الاستفادة تدريجيا من ديناميكية السلام في نطاق موازين قوى دولية غير سانحة.

هكذا بدأ المسلسل المتأرجح بين آفاق النجاح وفرضية الإخفاق، مسلسل تائه لا يدري أحد أين موداه .

لمحاولة الجواب على سكاليتة المزدوجة ينصب هذا البحث الذي سيتطرق في مرحلة أولى إلى فرضية الفشل كاحتمال لا يمكن استبعاده أصلا، ثم يخلص في مرحلة ثانية إلى معالجة آفاق النجاح كتصور وارد، لكنه غير مؤكد.

المبحث الأول فرضية الإخفاق

ونحن في نهاية سنة 1990، لا نرى فرضية أقوى من فرضية إخفاق مسلسل السلام المدشن سنة 1991 بسبب تعدد مظاهر التقهقر الملازمة لتصرفات الطرف الإسرائيلي.

ولا نرى بدا من الوقوف أولا عند أسباب هذا الفشل المحتمل، قبل التطرق إلى العواقب التي قد تنجم عنه.

الفقرة الأولى : أسباب الإخفاق المحتمل

يمكن الجزم بأن فرضية الفشل لا ترجع للطرف العربي الفلسطيني بقدر ما يكون مردها الطرف الإسرائيلي نفسه وتساهل المتنظم الدولي بصفة عامة مع التهور الإسرائيلي.

لماذا استبعد الطرف العربي الفلسطيني من المسؤولين عن الإخفاق المحتمل ؟ لأن النزاع ينخرط فيه طرفان أساسيان هما إسرائيل من جهة والطرف العربي المتعدد الواجهات، من جهة أخرى، علما أن الطرف الأول يتصف بصفات المعتدي و المتعنت و الرافض للحلول الموضوعية والمعتمد على قوة الأمر الواقع، بينما الطرف الثاني يتصف بصفات المعتدى عليه (احتلال أراضيه، عدم القدرة على فرض قرارات الشرعية الدولية، الاستعداد لقبول الحلول السلمية التوافقية) لهذه الأسباب يبدو الطرف العربي طرفا مسالما، غير منازع في حق دولة إسرائيل في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، قابلا للاستمرار في عملية سلام جدية وتدرجية تصان فيها حقوقه الأساسية، وهذا الطرف بطبيعة الحال لا

مصلحة له في إفشال المسلسل على الإطلاق. فما هي إذن أسباب الفشل المحتمل ؟

النقطة الأولى : الأسباب الداخلية لإسرائيل

يمكن التمييز هنا بين الأسباب ذات الطابع الإيديولوجي والأسباب ذات الطابع السياسي.

1 - الأسباب ذات الطابع الإيديولوجي

لقد مر زهاء قرن بأكمله على بزوغ الحركة الصهيونية سنة 1897 والتي نظر لها ثيودور هرزل، و لم تعرف هذه الإيديولوجية تطورا نوعيا يجعلها تبتلع عناصر الحداثة و العقلانية ، إذ تكونت في التطرف و ترعرعت فيه ومازالت كذلك ، حيث اقترنت طيلة هذه الحقبة بأحد أعمق الصراعات الحضارية التي عرفتتها الإنسانية في هذا القرن ، بل تسببت فيها .

إن نوعية العقيدة الصهيونية في كنهها، متعصبة للغاية، وتحركت في نطاقها تعبئة الهوية الإسرائيلية. ومن أهم المفارقات في هذا الصدد، أن الإيديولوجية المعبئة في إسرائيل وهي الصهيونية ، تكونت و انصهرت خارج الفضاء الشرق الأوسطي، و بالضبط في أوروبا ، مما جعلها تجد بسهولة مسالك للتأقلم مع البعد الحضاري الغربي. وهذه نقطة خلاف منهجية أساسية مع التحرك الإيديولوجي العربي الذي يستقي جذوره من داخل الفضاء العربي الشرق أوسطي، كما هو الشأن بالدرجة الأولى بالنسبة للقومية العربية. أما الإيديولوجيات التحديثية التي عرفها العالم العربي كانهضة في نهاية القرن التاسع عشر أو التحرك الاشتراكي في الستينات ، فهي نفسها تضرب في عمق التربة العربية الإسلامية لأن الطهطاوي أو الكواكبي و علي عبد الرازق مثلا أو حتى جمال عبد الناصر، لم يستقدموا فكرا دخيلا من أوروبا ، وإنما اجتهدوا (والموضوع هنا ليس هو معرفة هل نجحوا أو فشلوا) من أجل إقامة تلاقح بين المقومات الحضارية العربية و مقومات الحضارة الإنسانية ، في نطاق البحث عن الحداثة .

2- الأسباب ذات الطابع السياسي

يمكن إيجاز الموضوع في خانتين، الأولى تتعلق بإسرائيل والثانية بالمناخ الدولي.

أما الأسباب الراجعة للعوامل الإسرائيلية المحضة، فترجع أولاً لخطأ منهجي ترتكبه إسرائيل في الاعتقاد بأن أمنها معلق في جوهره، بارتباطها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية. ذلك أنها شيدت سياستها منذ الخمسينات على نوع من التلاحق العضوي مع الولايات المتحدة التي تعاملت معها بصفتها الحليف الاستراتيجي الأكثر انتمانا في المنطقة.

وهذا المنحى الإسرائيلي خاطئ تماماً - اليوم أكثر من ذي قبل - لأنه يلغي من الحسابات عوامل المناخ الجيوسياسي المحيط بإسرائيل في المنطقة الشرق أوسطية. ويجدر التأكيد هنا بأن إسرائيل ترتكب خطأً منهجياً ثانياً (ما هو في الحقيقة سوى امتداد للخطأ الأول) حين تعتبر أن الأمن (بشروطها) هو الذي سيقود إلى السلام (بشروطها) فيما الحقيقة عكس ذلك، كما أكدها الرئيس الفرنسي جاك شيراك مؤخراً: السلام العادل هو المدخل المؤدي للأمن.

ودائماً في نفس هذه الخانة التحليلية، يصح القول إن حزب الليكود الحاكم منذ يونيو 1996، والذي انتصر في الانتخابات التشريعية على أساس برنامج يميني متطرف شديد التحفظ على مسلسل السلام، هذا الحزب بزعامة الوزير الأول بنيامين نتانياهو، يبرز اليوم كإحدى العراقيل الأساسية أمام استمرار عملية السلام، ذلك أنه بات يطبق سياسة تقويض منهجي لتلك العملية، كما يتضح بجلاء من تجذير سياسة الاستيطان في المناطق المحتلة، ضدّاً على قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات المبرمة مع السلطة الوطنية الفلسطينية، التي تم تجميدها عملياً، مما أدخل عملية السلام في "نفق مظلم" كما تقول الصحافة السورية، وهذا الإطار هو الذي يفسر أن المخطط الاستراتيجي الإسرائيلي هو فرض مفاوضات لا مشروطة مع سوريا و لبنان، وذلك مدخل آخر للفشل.

النقطة الثانية: الأسباب المرتبطة بالمناخ الدولي

وهناك نوع ثان من الأسباب ذات الطابع السياسي وترجع للمناخ الدولي السائد. إننا نضع في مقدمتها الدور الأمريكي الشديد السلبية.

1 - دور الولايات المتحدة السلبى

إن هذه الدولة العظمى التي استطاعت النجاح في هذه الفترة التاريخية، في صراعها مع المعسكر المناوىء لها - المعسكر الشرقي - وبسطة هيمنة كونية واسعة في عالم القطب الواحد، تنتكر عمليا لدورها العالمي الجديد، بحيث أنها مازالت تتصرف كرئيسة فريق متصارع، عوض ارتداء قميص الحكم المحايد الساعى إلى ابتكار صيغ موضوعية وتوافقية. وكأنها مازالت لم تهضم بعد موقعها الجديد كدولة تتحمل مسؤوليات دولية جديدة، مما يجعلها تتعامل مع الموضوع كمجرد حليف مطلق لدولة إسرائيل.

لاشك أن الثقل المفرط للجالية اليهودية في الولايات المتحدة يؤثر كثيرا في هذا المضمرة وكأن نسبة 4% من الجسم الناخب في الولايات المتحدة (وهي نسبة الناخبين اليهود هناك) تفسر انحياز البيت الأبيض والكونجرس للأطروحات الإسرائيلية دون تمييز. إننا لاننسى هنا بأن 85% من الناخبين اليهود كانوا قد صوتوا لفائدة بيل كلينتون سنة 1992 الذي صرح آنذاك "إن الصداقة مع إسرائيل ستشكل قطب الرعى لسياستنا الخارجية".

إن مصداقية الولايات المتحدة في العالم العربى متضعضة للغاية بسبب الانحياز الأمريكى غير المنصف وغير الموضوعى للجانب الإسرائيلى و ينتظر الملاحظون منطقيا من الرئيس كلينتون في ولايته الرئاسية الثانية نوعا من التحرر من العقدة الإسرائيلية، لاسيما وأنه غير وارد أن يطمع في الترشح لولاية ثالثة.

2 - دور أوروبا الباهت

يبدو لنا من جهة أخرى أن التطرق للمناخ الدولى يستلزم الإشارة إلى الدور الأوروبى في مسلسل السلام، وهو الدور الذى ظل باهتا لحد الساعة، إذا ما استثنينا المواقف المتحررة نسبيا التى تعبر عنها الدبلوماسية الفرنسية ودور الدبلوماسية النرويجية في إنجاح مسلسل المفاوضات السرية سنة 1993.

إن الدبلوماسية الأمريكية تسعى جاهدة إلى إقصاء الاتحاد الأوروبى من المساهمة في عملية السلام، وذلك للانفراد بالتحكم الدولى فيها، سعيا وراء تكريس الدور الأمريكى كزعيم للقطب الغربى المتفوق.

وفي هذا الإطار يجدُ تصريح وارن كريستوفر، فاه به مؤخرا، كل معانيه، لقد خاطب كاتب الدولة الأمريكي يوم 5 أكتوبر 1996 في دبلن، رئيس مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي ديك سبرينكس، قائلاً " لاتحشروا أنفسكم في مفاوضات إيريز المقررة في قمة واشنطن بين الفلسطينيين والإسرائيليين " !!

رأينا أن استمرار تغيب - أو غياب - أوروبا من عملية السلام يعتبر مؤشرا لاريب فيه على فرضية الإخفاق .

و هذا يقودنا إلى التوقف عند مسألة العواقب المحتملة لهذا الإخفاق .

الفقرة الثانية : عواقب الإخفاق المحتمل

صرح يوسي ميلمان، الاختصاصي في شؤون المخابرات الإسرائيلي في جريدة " هاريتز " الإسرائيلية بتاريخ 9 أكتوبر 1996 : " إن الخوف يستتب تدريجيا في الشرق الأوسط . وهناك العديد من الملاحظين يعتقدون بأن الحرب وشيكة الاندلاع بين الإسرائيليين و الفلسطينيين ، وأنه من الوارد أن تتخرب فيها سوريا " .

إن فرضية الحرب واردة منطقيا والكلام يدور حول إمكانية إخفاق مسلسل السلام ، و لابد من الوقوف عند هذه الفرضية . إلا أن أكثر الاحتمالات حظوظا، احتمال دخول المنطقة في دوامة زعزعة استقرار عنيفة تتسم أصلا بوقف مسلسل التطبيع العربي مع إسرائيل .

النقطة الأولى : حظوظ الحرب

منذ الشروع في مسلسل السلام عام 1991 لم تعرف المنطقة توترا أشد من الذي تعرفه حاليا ، و بالضبط بلغت التهديدات المحيطة بعملية السلام ذروتها منذ مجيء الليكود بزعامة نتانيا هو إلى السلطة في إسرائيل ، بحيث رفع من وتيرة الممارسات التوسعية و العنصرية بعجرفة ووقاحة نادرتين ، تماما كأنه يريد إبلاغ رسالة صريحة إلى الفلسطينيين و العرب عموما، مفادها عدم رغبته الاستمرار في المسلسل، بل الرجوع إلى نقطة الصفر، وفي تصرفه هذا برهان ساطع عن حنكة سياسية ضعيفة جدا لأن استراتيجية الجمود هذه تتناقض وديناميكية التاريخ .

ومما لا شك فيه أن الرأي العام الإسرائيلي أضحى ينغلق على نفسه أكثر فأكثر بعد طفرة مرحلة رابين فيما بين منتصف سنة 1992 ومنتصف سنة 1996. ومنطق الانغلاق هذا يعني تراجعاً عملياً عن ديناميكية السلام التي كان قد دشنها المسلسل والتي أفضت إلى إقامة نوع من العلاقات الاقتصادية الطفيفة مع جيرانها العرب والتي كانت محطاتها الرمزية المؤتمرات الاقتصادية للدار البيضاء في 1994 و عمان في 1995 ثم القاهرة في 1996.

إن هذا التفسخ التدريجي يهيء الجو رويدا رويدا لتقبل فكرة اندلاع حرب بكل معنى الكلمة ، و الكل يعرف أن الحروب تشن أولاً في الأفئدة و العقول قبل أن يمارسها العسكريون في الساحة.

إن حرباً مثل هذه قد تكون شديدة الوقع عسكرياً وسياسياً وإنسانياً وقد ترجع بالمنطقة إلى عهد بالية . و لا أحد باستطاعته أن يتنبأ لا بطولها و لا بمفعولها و لا بضخامة الدمار الذي قد تتسبب فيه . المنطقة بركان مشتعل يسعى بعض رجال المطافئ تطويقه إلا أن من يسكبون الزيت على النار يتوفرون اليوم على السلطة السياسية التي تمنحهم فعالية خطيرة. وإذا ما استمر التقاعس الدولي على شكله الحالي فإن أي تصرف غير مسؤول من شأنه أن يشعل فتيل الحرب ، و يقبر مسيرة السلام العسيرة .

إن التهاب المنطقة بهذا الشكل قد تنخرط فيه معظم بلدان العالم العربي والإسلامي بشكل أو آخر تحت ضغط الرأي العام . لكن هذا السيناريو المتشائم ليس هو الذي نرجح كفته فيما يخصنا ، باعتبار أن سيناريو آخر يبدو لنا أكثر واقعية .

النقطة الثانية : وقف مسلسل التطبيع

إن أقل ما يمكن تصوره والحالة هذه، مراجعة المعاهدات والاتفاقيات المبرمة بين إسرائيل من جهة و مصر و الأردن من جهة أخرى .

إن مسلسل التطبيع الذي دخلت فيه العديد من البلدان العربية مشرقاً ومغرباً، هو في الحقيقة مجازفة ورهان يباشره القادة العرب ، ويتابعه الرأي العام العربي بكثير من الحذر و اليقظة ، و القادة العرب ليس بوسعهم أن يضربوا عرض الحائط بالمشاعر العميقة التي تخالج شعوبهم في هذا الشأن ، ذلك أن

هذه الأخيرة تضامنت عضويا مع القضية الفلسطينية و تبنتها و هي غير مستعدة لقبول التنازلات من طرف واحد .

إن الشعور سائد اليوم في مختلف البلدان العربية، بأن إسرائيل إنما تسعى لتوظيف المسلسل لمصلحتها الانفرادية بكسب التطبيع الذي ما فتئت تعمل من أجله ، دون أداء الثمن مقابل ذلك . و بطبيعة الحال لن يسمح الرأي العام العربي بذلك. لهذا السبب ، فإن أي إخفاق للمسلسل في أمد قصير سيؤول إلى تعبئة شعبية عربية ربما أعظم و أوسع من تلك التي شاهدها العالم سنة 1991 إبان حرب الخليج ، و قد تجد هذه التعبئة الجديدة سندا قويا جديدا لم يكن له مرادف أثناء حرب الخليج ، و هو الإجماع - أو على الأقل التوافق - العربي الذي يؤشر عليه ما أقدم عليه مجلس الجامعة العربية يوم فاتح دجنبر 1996 عندما ناشد رسميا المجتمع الدولي بوقف تمويل سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي المحتلة ، و المحللون سيجدون في هذا الموقف الصارم تعبيرا عن قلق عربي متزايد ينبىء بتصعيد سياسي محتمل لا يمكن إلا أن يكتسي طابع تجميد مسلسل التطبيع . و إذاك سترجع المنطقة إلى سابق عهدها في مناخ اللاحرب واللاسلم .

وسوف يكون المسؤول عن ذلك بطبيعة الحال المغالاة الإسرائيلية وعدم رغبة إسرائيل الانغمار في مسلسل سلام حقيقي .

لكن يبقى أن أي تحليل متكامل يفرض عليه التوقف عند احتمال نجاح المسلسل و لو نظريا .

المبحث الثاني : آفاق النجاح

إننا لا نتعرض في هذا المبحث إلى أمر مؤكد بقدر ما نعالج مجرد إمكانية نظرية تبدو للأسف الشديد حاليا حظوظها جد متواضعة .

والبداية هنا تفرض الوقوف أولا عند الشروط التي لا حديث ممكن في غيابها، عن النجاح ، و سيقودنا الحديث منطقيا بعد ذلك إلى استشراف النتائج التي قد تلازم تفوق عملية السلام .

الفقرة الأولى : شروط النجاح

نوعان من الشروط يتحكما في نجاح العملية، وإن كانا مرتبطتين ارتباطاً عضوياً وثيقاً : النوع الأول بسلوكيات ، و الثاني سياسي .

النقطة الأولى : الشروط السلوكية

لا حاجة للإطراب في موضوع مسألة أساسية تعد مدخل المداخل لأي سلام حقيقي ، و بالتالي لنجاح أي مسلسل يستهدف السلام ، ألا و هي مزدوجة في تركيبها ، و واحدة في كنهها : لا سلام ممكن في غياب الاعتراف أولاً بالواقع الوطني الفلسطيني، و ما يستتبعه ذلك الاعتراف من الإقرار بوجود شعب كامل الصفات و الحقوق ، و في مقدمتها حقه في تقرير المصير و إقامة دولته المستقلة ككل شعوب الدنيا، من جهة، و من جهة أخرى، الانسحاب من كل الأراضي العربية المحتلة، أردنية وسورية ولبنانية. هذا الشرط المزدوج يقوم في الحقيقة على منطق فريد ، هو منطق الرغبة في طي صفحة الماضي وإقامة مناخ جيوسياسي جديد، قوامه الاستقرار و التعاون و حسن الجوار، وأقل ما يقال في هذا الشأن أن إسرائيل هي أبعد ما تكون عن هذا المنطق حالياً ، في جو التفاعل بين المتطرفين وسط الرأي العام و الصقور في الحكم .

إن هذا الشرط المزدوج لن يتولد هو نفسه إلا عن تعامل بسلوكيات جديد مع المسألة العربية و الجوار الفلسطيني من طرف إسرائيل .

وفي هذا الصدد نعتبر أن الإسرائيليين المنحدرين من أصل مغربي، والذين ساندوا في غالبيتهم التيارات اليمينية في إسرائيل ، يتحملون مسؤولية ما في خلق نفسية جديدة ، بحكم انتمائهم في ذات الوقت للفضاء العربي و الفضاء الإسرائيلي. لقد شرع عدد كبير منهم في التحرك و لوجزئياً محاولة منهم في إيجاد بعض مسالك الحوار بين الطرفين ، لكن هذا التحرك ظل متواضعاً و قليل الفعالية ، و يستلزم اليوم أكثر من أي وقت مضى إعادة تفعيله لإنقاذ مسلسل السلام و الذهاب به إلى نهايته الطبيعية، أي إقامة السلام العادل و الدائم الذي يبدأ بإقامة الدولة الفلسطينية و بالانسحاب من الأراضي المحتلة.

لعل هذا الشرط يقوم على «قطيعة إبيستيمولوجية» بكل معنى الكلمة، وهي نفسها تركز على ثورة ثقافية لم يستطع أحد الآن جزء كبير من الرأي العام

الإسرائيلي إنجازها .

إن الإسرائيليين المنحدرين من أصل مغربي يكونون لملك المغرب تقديرا واحتراما متميزا ، كما هو الشأن بالنسبة لكل الجاليات اليهودية ذات الأصل المغربي و المنتشرة عبر العالم . و من المفارقات الكبيرة التي تستلزم التصحيح أن يتزامن التقدير و الاحترام للملك الحسن الثاني رئيس لجنة القدس ، مع إغفال مشاعر العرب و المسلمين في هذا المضممار .

إن ملاحظة كهذه تقودنا إلى التأكيد بأن التعقيدات العميقة المكونة لصلب الصراع العربي الإسرائيلي تفرض معالجتها قدرا عاليا من الإيثار وقبيرة رفيعة من الأريحية بقصد الانفتاح على المستقبل ، بعيدا عن الأنانيات الضيقة . معنى هذا أن مسؤولية البحث عن المخرج ، مسؤولية كونية لأن طابع المشكل كوني هو نفسه بسبب تواجدده في خضم عدة صراعات معقدة ، بعضها قديم جدا كالصراع الحضاري بين الإسلام من جهة واليهودية و المسيحية من جهة أخرى ، و بعضها حديث نسبيا كالصراع شرق-غرب الذي تميز بالحرب الباردة من نهاية الأربعينات إلى نهاية الثمانينات ، و بعضها أكثر حداثة كالصراع شمال-جنوب الذي يخيم هو كذلك بظلاله على التوتر السائد في منطقة الشرق الأوسط .

إن مؤدى كل هذه العوامل أن الشروط السياسية ملازمة بالضرورة لآفاق النجاح .

النقطة الثانية : الشروط السياسية

أولى الشروط السياسية، قيام إرادة فعلية لدى الطرف الإسرائيلي للذهاب بالمسلسل إلى نهايته ، و الكف عن المراوغات الرامية إلى إفراغه من محتواه .

وفي هذا الصدد نعتقد أن الفريق الحاكم حاليا في تل أبيب، فريق متهور ميال إلى المغامرة و تصرفاته مطبوعة باللامسؤولية . و لعل المعلومات التي أوردتها مجلة «الحوادث» في عددها رقم 2091 المؤرخ في 29 نونبر / 5 دجنبر 1996 ، كثيرة الإفادة .

في تحليل بعنوان : «تفاصيل الخطة التي نجحت أمريكا في تأجيلها : إسرائيل تعد لحروب محدودة في لبنان و سوريا للعودة بالمنطقة إلى ما قبل " مدريد " ! سيناريو الحرب الإسرائيلية المقبلة لاغتيال مسيرة الحل السلمي " تفيد

المجلة بأن نتانيا هو أعد استراتيجية محكمة للشروع في حروب محدودة مع الجيران العرب بقصد إقبار عملية السلام ، إلا أن الولايات المتحدة استطاعت ردع الإسرائيليين و أقنعتهم بعدم جدوى هذه الخطة ورغبتها في الاستمرار بالمسلسل .

يبدو لنا أن الخلاصة الأساسية من هذه الحكاية، خلاصة أشمل وأوسع، ومفادها أن دور القوى العظمى دور لا يعوض في النازلة ، وبالضبط الدور الذي يمكن أن تلعبه الولايات المتحدة - شريطة ركوب قطار الموضوعية والحياد والتراجع عن المساندة العمياء لإسرائيل - وأوروبا .

إننا نخص أوروبا بالذكر، حتى وإن كانت واشنطن تسعى لتنحييتها من الاضطلاع بأي دور في مسيرة الحل السلمي ، ونفكر في فرنسا على وجه الخصوص ، التي أبانت عن قدرة عالية من الاستقلالية تجاه السياسة الأمريكية، كما أبرز ذلك بجلاء الرئيس جاك شيراك يوم 21 أكتوبر 1996 لدى زيارته للمنطقة، حيث أعلن و هو في إسرائيل عن ضرورة إنشاء الدولة الفلسطينية و الانسحاب الإسرائيلي من الجولان ، كضمانة لأمن إسرائيل نفسها .

بعبارة أخرى لا يمكن تصور أي نجاح لعملية السلام دون انخراط جدي وفعلي للدول العظمى فيه ، بقصد الضغط على الطرف الذي تنقصه الرغبة السياسية في نجاحه ، أي الطرف الإسرائيلي، وذلك، أولا من أجل إعطاء مدلول ملموس لنص الاتفاقيات المبرمة مع السلطة الوطنية الفلسطينية، و ثانيا من أجل إعمال فعلي لروح اتفاقيات أوسلو و واشنطن، أي من جهة أولى الانسحاب من الأراضي المحتلة ، ومن جهة ثانية التراجع عن فكرة " القدس عاصمة أبدية لإسرائيل " و من جهة ثالثة الشروع دون إبطاء في مناقشة موضوع قيام الدولة الفلسطينية المستقلة .

إن الخوض دون إبطاء في تسريع العملية على هذا المنوال من شأنه أن يكسر ديناميكية الفشل التي باتت تلازم عملية السلام منذ عدة شهور، و من شأنه ثانيا أن يبعث في هذه الأخيرة نفسا جديدا كفيلا بإحياء الأمل في قيام شرق أوسط جديد .

فما هي النتائج التي يمكن التنبؤ بها في حالة نجاح المسلسل ؟

الفقرة الثانية : النتائج الممكن توقعها من نجاح العملية

لا يمكن للمحلل بطبيعة الحال تقديم تصورات جازمة وهو يتناول على التنبؤ بما قد يحصل من أحداث ، فالعلوم المستقبلية لا علاقة لها بعلم الغيب الذي يبقى لله سبحانه و تعالى وحده ، لكن انطلاقا من معاينة المعطيات الملموسة المتوفرة لدينا، يمكننا تسطير ملامح السيناريو المرتبط بفوز عملية السلام.

بالإمكان هنا أن نضبط ثلاثة إطارات : الأول يهتم إقامة العلاقات الطبيعية والثاني يهتم الاستقرار الديمقراطي و الثالث، الحل التوافقي التاريخي.

1 - إطار العلاقات الطبيعية

من النتائج الأساسية لنجاح عملية السلام، الدخول في مناخ علاقات طبيعية بين مختلف دول المنطقة . (إننا لا نستعمل هنا مصطلح "التطبيع" الذي ارتبط بالمحنة التاريخية الحالية المتسمة بعدم التكافؤ بين العرب و إسرائيل وبمحاولات الابتزاز الإسرائيلي ، و هو تطبيع لا يمكن أن يعمر في شروطه وظروفه الحالية) .

هذه العلاقات الطبيعية، في ظل الشروط التي أشرنا إليها أعلاه، تبدأ بالمثلث الأردني، الفلسطيني، الإسرائيلي، مما يستلزم تمويلا قويا من طرف الدول الكبرى راعية مسلسل السلام ، ثم تشمل سوريا و لبنان.

وهذه العلاقات الطبيعية مؤداها، تخفيض المصاريف العسكرية أولا، وثانيا رجوع الشتات الفلسطيني الموزع عبر العالم (وكذا جزء من الشتات اللبناني والأردني و السوري) وثالثا قيام تعاون جهوي في الميادين الأكثر حيوية كالمياه، والبتروال و النقل .

ولعل المؤتمر الأورومتوسطي المنعقد في برشلونة في 27 و 28 نونبر 1995 والآفاق التي يفتحها من شأنه المساعدة على إنشاء فضاء اقتصادي مشترك ، (كما هو الشأن بالنسبة للمؤتمر الاقتصادي المنعقد في الدار البيضاء و عمان والقاهرة في 1994 و 1995 و 1996).

2 - إطار تكريس الديمقراطية والمؤسسات

إن المنطقة، في حدود متفاوتة بين دولها، تشكو من عجز كبير في ميدان الديمقراطية وحقوق الانسان و التجذر المؤسساتي نتيجة لمجموعة من العوامل،

من بينها استمرار الصراع منذ قرابة نصف قرن . فآفاق النجاح تحمل في طياتها بالضرورة انخراط المنطقة في إطار الحداثة السياسية القائمة على الاستقرار المؤسسي في ظل الممارسة الديمقراطية واحترام الحريات العامة والفردية .

3 - إطار الحل التوافقي التاريخي

من حق المحلل أن يحلم جهارا ، فكل القفزات التاريخية للإنسانية بدأت بالحلم ، ومن حقنا أن نحلم بشرق أوسط جديد ، قوامه الحل التوافقي التاريخي ، تتمكن من خلاله الدول من العيش في سلام و تعاون ، ويتمكن من خلاله الشعب الفلسطيني من إنجاز ما ضحى من أجله منذ نصف قرن : إقامة الدولة الوطنية المستقلة ، و تسترجع من خلاله الدول العربية أراضيها المحتلة و تتحول بفضل ذلك ، المنطقة إلى فضاء للتفاعل و التطور والتقدم .

التعايش السلمي بديل للحرب الأبدية

عبد الكريم غلاب

قضية السلام في الشرق الأوسط ملأت الدنيا وشغلت الناس في مختلف أنحاء العالم، بل إن مشاغلها طالت الشؤون الدولية: الصراع الصامت بين أوروبا وأمريكا حول من يلعب دوره، متفردا، أو أدوارا مشتركة، في إقرار السلام في الشرق الأوسط وتدعيمه. وفي الشؤون الداخلية لبعض الدول حتى أصبحت ورقة مهمة في الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة في نوفمبر 1996.

وقد اتسعت دائرة الشرق الأوسط، فتولدت عنها حروب مدمرة أخرى وحربا الخليج الأولى والثانية نموذج من هذه الحروب الجانبية، رغم خطورتها التدميرية، ويدخل السلام غير مستقر، في الخليج في حساب سلام الشرق الأوسط.

ويختلف البحث عن السلام باختلاف الباحثين، فالذين يسيطرون على المنطقة ويخططون لمستقبل سيطرتهم الدائمة عليها، يبحثون عن سلام إسرائيلي بمفهومها الخاص للسلام. والذين يبحثون عن موضع قدم لشعبهم الممزق في الشتات يفكرون في سلام الشعب الفلسطيني وإخراجه من دوامة الإبادة. المفهومان يختلفان في كثير من أبعادهما ولكنهما يلتقيان عند المناداة بالسلام الدائم والعاقل والشامل في الشرق الأوسط.

والذين يبحثون عن السلام، ويشفقون من فشل بحثهم هذا لا يتساءلون عن الحرب، أو الحروب، التي كان البحث عن السلام نتيجة اشتعالها، فكل سلام تسبقه ولا ريب حرب أو تهديد بحرب، ولذلك فالبحث عن السلام يتطلب التعرف على أسباب الحرب، وأكداد أومن بأن انعدام المنطق في البحث عن السلام هو الذي أطال عمر التوتر وسبب كثيرا من الحروب، ودمر كل محاولات السلام التي

بدأت منذ الهدنة الأولى في حرب 1948 حتى المحاولة الأخيرة 1993، رغم ضمانها من دولتين عظميين، وهو ما جعل التساؤل مشروعاً: ماذا لو أخفقت عملية السلام في الشرق الأوسط؟

وحيثما نعود قليلاً إلى الوراء لنبحث عن أسباب التوتر الذي تعرفه المنطقة لا نقصد إلى دراسة تاريخية ولا أن ننكأ الجروح ونصب الزيت على النار، ولكننا فقط نهدف إلى أن نسلك السبيل العلمية والمنطقية لتحليل الجواب عن السؤال الكبير: ماذا لو أخفقت عملية السلام؟

المحاولات القديمة والجديدة من أكثر عمليات السلام تعقيداً في تاريخ الحروب. وإطلالة بسيطة على تحقيق السلام بعد الحربين العظميين الأولى والثانية تؤكد التعقيد المربك لعملية سلام الشرق الأوسط، المحفوفة بالمتاعب والمشاكل، التي لا تحل إحداها إلا وتنتج مئات غيرها، مما يجعل المستقبل غير واضح المعالم في السلام الدائم والشامل والعاقل، رغم رغبة الشعوب، التي تعيش نتائج الحروب وتحت تهديد حروب واضطرابات جديدة.

نخلص إلى أن الذي يهدد عملية البحث عن السلام بالانهيار ليس هو الحروب غير العادلة وغير المنطقية التي أشعلت نيرانها في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية، وما تزال قائمة ولو أنها غير معلنة، وأسبابها الأساسية التي انطلقت بعد الحرب العظمى الأولى، ومنذ وعد بلفور على الأخص سنة 1917. ونتائجها ما تزال معيشة حتى أيامنا هذه.

طبيعة الحروب هي السبب. والذين عالجوا الملف، وكان بيدهم الأمر في المنطقة عالجوه بعقلية القرون الاستعمارية الماضية دون أن يتوقعوا أن عالم منتصف القرن العشرين ليس هو عالم القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر. لنأخذ بعض الأمثلة:

النداء الذي وجهه نابليون بوناپرت بعد احتلاله مصر، ثم القفزة التي قام بها إلى بلاد الشام فاحتل أجزاء من فلسطين، ووقف على أبواب عكا سنة 1798 يوجه نداءه إلى يهود العالم: «انهضوا بقوة أيها المشردون في التيه. إن أسامكم حرب مهولة يخوضها شعبكم بعد أن اعتبر أعداؤه أن أرضه التي ورثها عن الأجداد غنيمة تقسم بينهم حسب أهوائهم... يا ورثة فلسطين الشرعيين إن الأمة الفرنسية... تدعوكم إلى إرثكم بضمانيها وتأييدها ضد كل الدخلاء... سارعوا. إن

هذه هي اللحظة المناسبة للمطالبة باستعادة حقوقكم ومكانتكم بين شعوب العالم...»

هذه الدعوة من قائد حاول أن يقتحم الشرق العربي في سباق مع الاستعمار الإنجليزي للسيطرة على الإمبراطورية العثمانية أراد بها أن يضع قدما له في مصر وقدمها في بلاد الشام. ولمواجهة العرب والمسلمين دعا اليهود لكي يضعوا قدمهم في فلسطين، البلاد التي تضم معابد إسلامية إلى جانب معابد المسيحيين واليهود حتى يجدهم في عضده ضد المسلمين الذين استعصوا على احتلاله بعد أن حاول في مصر متمسحا بالاسلام، وفي فلسطين متمسحا باليهودية.

كانت هذه الدعوة الاستعمارية باعثا لليهود الأوروبيين - الذين كانوا يجدون مضايقة في أوروبا الغربية والشرقية على السواء - ليفكروا في وضع قدمهم في فلسطين وبناء وطن قومي لهم في أرض العرب والمسلمين.

دعوة استعمارية زكتها دعوة استعمارية منافسة من إنجلترا استمرت في سياسة بريطانيا الخارجية طيلة القرن التاسع عشر وأعربت صراحة عن نفسها بعد ذلك في الوعد الذي قطعه اللورد بلفور سنة 1917 بإيجاد وطن قومي لليهود في فلسطين. كان الوزير الإنجليزي مدعوما بفكر استعماري، فألغى من حسابه وجود الشعب الفلسطيني. وانساق مع الدعوة الصهيونية لاحتلال فلسطين وتكوين دولة يهودية. وكان الفكر الديني الرجعي متحكما في الذين اتخذوا القرار انطلاقا من إحياء عهد موسى. والفكر الاستعماري كان أيضا متحكما. فإنجلترا في نهاية الحرب الأولى كانت تفكر في إعادة ترتيب بيتها الاستعماري في المنطقة العربية على حساب الخلافة العثمانية المنهزمة. وبما أن ساكني المنطقة معظمهم عرب، مسلمون ومسيحيون، ساهموا في تدعيم الفكر القومي وفي النضال من أجل الاستقلال، فقد انساق التفكير الاستعماري الإنجليزي آنذاك وراء تكوين وطن قومي لليهود يمكن من خلاله أن يضع للاستعمار الإنجليزي موضع قدم ثابت، ضداً على الحركة الاستقلالية التي كانت تعم المنطقة من العراق حتى مصر.

ولو اتجهت الإرادة الإنجليزية آنذاك - وأمر المنطقة كان بين يديها - إلى تكوين دولة مستقلة موحدة متعددة الأديان والقوميات يعيش فيها اليهود إلى جانب المسلمين والمسيحيين، عربا كانوا أو غير عرب، لظلت الفكرة الصهيونية بغير سند، تناضل على غير أرض، وتعيش في أفكار المتطرفين اليهود الذين كان يمكن

أن يتجهوا بوطنهم القومي الى غير فلسطين، أوغاندا أو أحد أقطار أمريكا اللاتينية، ولما عرفت المنطقة الحروب التي نبحت الآن عن السلام منها .

ولم يكن وعد بلفور وثيقة غير ملزمة، كسائر الوثائق التي صدرت أثناء الحرب العالمية الأولى، وبعدها، من الدول التي كانت تتحكم في مصير العالم كوثائق الاستقلال التي عرفتتها شعوب المنطقة وبذلت لها من دول الاحتلال والانتداب، ولكنها كانت وثيقة أكثر من ملزمة، فقد فتحت انجلترا باب فلسطين لهجرة اليهود من كل أنحاء الأرض، وكانت بالطبع هجرة تنظمها الوكالات اليهودية بالتعاون مع السلطات البريطانية، حتى غصت فلسطين بالمهاجرين اليهود من مختلف الجنسيات والقوميات واللغات لا يربط بينهم إلا الدين، في فترة لم تعد الديانات أساس تكوين الدول ولا سيادة الشعوب. كان الهدف - الأولي - موازنة الشعب العربي، - عدديا - بالمهاجرين اليهود حتى لا يبقى شعب فلسطين سيد بلاده عددا، وكان الهدف الأبعد من ذلك هو تنفيذ مخطط خطير يهدف الى طرد الشعب الفلسطيني من أرضه لإحلال الشعب اليهودي مكانه، الفكرة منبعثة من مثال القارة الأمريكية وأستراليا ونيوزيلاندة، ولم يرق الانجليز ولا الزعماء الصهيونيون وزنا لخصوصيات شعوب منطقة الشرق الأوسط، وخصوصيات فلسطين العربية والدينية والقومية.

وكانت الهجرات المتوالية التي استمرت طيلة ما بين الحربين سببا مباشرا في الانفجارات والاضطرابات الأمنية بين العرب والمهاجرين اليهود⁽¹⁾ ولم تلعب الإدارة الانجليزية - وهي تحكم المنطقة - دور الحكم، وإنما كانت تمارس سلطاتها المنحازة مع اليهود ضد العرب، وتساعد على سلب الأرض بوسائل متعددة من العرب لصالح اليهود، وفق برنامج صندوق تمويل المستعمرات الذي كان يشرف عليه روتشيلد الأمريكي وبعض كبار أغنياء اليهود في العالم، وكان العرب يعيشون حالة فقر مدقع لانعزال فلسطين عن بقية المناطق المجاورة، التي تحتلها انجلترا وفرنسا ولعجز الإدارة الاستعمارية عن إيجاد تنمية اقتصادية لصالح السكان عربا كانوا أو غير عرب، مسلمين ومسيحيين على السواء.

الهجرة العادية في حد ذاتها قد لا يكون لها خطر، ولكن خطورتها تأتي :

1 - من أنها هجرة منظمة، واستنفار عام لليهود العالم كي يعمرؤا أرض الميعاد حتى بلغ عدد المهاجرين في نهاية الحرب العظمى الثانية أكثر من 400

ألف مهاجر. ثم انطلقت الهجرة بعد تكوين الدولة لتصبح مشروعاً منظماً في إسرائيل، بالإضافة إلى السرية التي كانت تطال الدول التي لا تسمح بهجرة استنزافية جماعية لمواطنيها اليهود.

2 - أرض فلسطين لا تتسع لكل عرب فلسطين وكل اليهود القادمين من شتى أنحاء العالم. والهجرة المنظمة والزاحفة من شأنها أن تكون مشكلة حلها الوحيد هو الاستيلاء على أراضي العرب وطردهم منها. وتدل الإحصاءات الأخيرة على أن عدد سكان إسرائيل بلغ 5 ملايين و 700 ألف نسمة بينهم نحو مليون عربي من الذين بقوا في إسرائيل والقدس العربية. وسيصل عدد السكان إلى نحو 6 ملايين و 200 ألف نسمة وذلك بفعل الهجرة التي بلغت في عام 1995، 76400 أي بواقع 45 % من الزيادة السكانية. ويبلغ عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة مليونين و 49 ألف فلسطيني. ولا يشمل هذا الإحصاء طبعاً الفلسطينيين المشتتين في جميع أنحاء العالم. ومشكل السكني حل بإنشاء مستوطنات ذات خصائص عسكرية وقد بدأت عمليات المستوطنات قبيل الحرب العالمية الثانية بإنشاء 55 مستوطنة خاصة في السهل الساحلي واستمرت الخطة الاستيطانية على عهد الاحتلال البريطاني بين الحربين، بإنشاء المستعمرات اليهودية على مئات الهكتارات الزراعية موزعة في أنحاء فلسطين، وفق مخطط مدروس. وتقام المستوطنات السكنية أحياناً بالليل تحت حراسة مسلحة حتى لا تثير غضب الذين تقام على أرضهم إلا بعد الإنجاز وتطور الأمر إلى مساعدة وحماية الجيش البريطاني. وتقوم على أساس «سور وبرج» تحاط المستوطنة بسور ذي أسلاك شائكة. وتقام داخلها، إلى جانب بيوت السكن والمرافق العامة، برج للمراقبة العسكرية مجهز بوسائل الدفاع.

وعملية المستوطنات، التي تثير الآن إحدى القضايا التي تعتبرها إسرائيل شائكة، عمت المناطق المحتلة بعد حرب 1967 مصرية كانت أو سورية أو فلسطينية أو أردنية، فأنشأت إسرائيل بها 7000 مستوطنة ذات الطابع العسكري. وقد خصصت وزارة البنية التحتية الجديدة في إسرائيل برامج عملها بزرع المستوطنات في كل الأراضي والمدن المنتظر إعادتها إلى الفلسطينيين وفي مقدمتها القدس والخليل.

3 - أوجدت مشكلة أساسية وهي ارتباط طوائف كبيرة من يهود الدول الأخرى بإسرائيل. فلم يعد الدين وحده علاقة روحية بينهم. ولكن أصبحت الجنسية

المزدوجة التي تجعل اليهودي في أمريكا أو أوروبا أو أفريقيا مرتبطا بإسرائيل كوطن، يدافع عنه ويمده بالمال والسلاح، ولو لم يرتبط به عضويا أو لم يزره حتى زيارة سياحية.

4 - ظاهرة فريدة في العالم وهي وجود دولة لا تقوم فقط على الأرض التي احتلتها، ولكنها تقوم في كل دولة أجنبية توجد به طائفة يهودية. كان يمكن أن تكون هذه العلاقة دينية، ولكنها أصبحت عقيدة انتماء وطني قومي يؤيد ويساعد السياسة التي اتبعتها إسرائيل. ثم كان له أثره الخطير في المساعدة على الحروب التي عمت المنطقة. فلم تكن حروبا بين الإسرائيليين والعرب - مسلمين ومسيحيين - ولكنها كانت حروبا بين الدول العربية التي شنتها إسرائيل - بعد تكونها - وبين الدول التي يوجد بها اللوبي الإسرائيلي يتجلى ذلك في المساعدات العسكرية والتقنية والمالية.

5 - الظاهرة المعاكسة وهي أن شعب فلسطين أصبح بدون أرض منفيا من أرضه. أخرج منها بالطرق التي أشرنا إلى بعضها، وبطريقة خطيرة هي إرهاب العصابات المسلحة أولا، ثم إرهاب الدولة ثانيا حتى بلغ عدد المهاجرين اللاجئين الذين أخرجوا من ديارهم بعد حرب 1948 مليوناً من الفلسطينيين أصبحوا سنة 1993 : أربعة ملايين و 400 ألف فلسطيني موزعين في الشتات.

هذه الظاهرة التي تجلت في القرن العشرين تعيد ظواهر مماثلة في التاريخ حينما كان الغالب في حرب من حروب الإمبراطوريات ينفي شعبا بأكمله من أرضه، بعد أن يصفي جزءا مهما منه تصفية جسدية. وكانت هذه الظاهرة تقترب بنظام العبودية . الفلسطينيون وجدوا أنفسهم مشردين ممزقين عائليا ووطنيا، لا جنسية لهم ولا هوية. بعضهم هاجر للعمل في مختلف أنحاء الأرض، وخاصة البلاد العربية، ولجأ مئات الآلاف منهم إلى مخيمات هامشية يعيشون حياتهم بدون أمل. وفي وسط بيئي خطير: لا عمل ولا غذاء ولا وسائل صحية ولا ظروف أمنية وتعليمية. كانت المخيمات بالأخص في مختلف البلاد المجاورة والبعيدة.

واللجوء خلق عدة مشاكل إنسانية وسياسية ودولية.

- فرض أعباء على منظمة غوث اللاجئين لم تستطع أن تقوم بها .

- خلق مشاكل للدول المضيفة أمنية وغدائية وبيئية ومشاكل العمل، وكلها -

وغيرها كثير - مشاكل لا تحتملها أية دولة.

- أوجد صداما بين الدول المضيفة ومنظمة التحرير الفلسطينية التي لم تجد لها مقرا لممارسة نشاطها في تحرير فلسطين والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، حتى كان الخروج الكبير من لبنان بمساعدة الأسطول الأمريكي في صيف 1982.

- خلق متاعب لمنظمة التحرير الفلسطينية التي كان عليها أن تعول الشعب في الشتات وتبحث له عن العمل والقوت والتعليم والصحة والسكن.

- اللاجئين العاطلون أخذوا يفكرون - تحت ضغط اليأس - في استرداد وطنهم والعودة الى ديارهم وعائلاتهم، التي ظل جزء منها في الأرض المحتلة.

ومن اللاجئين تكون فريق من المقاومين.

- ولتدافع إسرائيل عن نفسها - وقد أصبحت أكبر دولة عسكرية ضاربة في الشرق الأوسط - كانت تتبع أسلوب الهجوم بدل الدفاع، فلمجرد أية حركة مسلحة يقوم بها أحد اللاجئين، تلجأ إسرائيل الى قصف المخيمات بالصواريخ والمدافع والطائرات، وكان تدمير مخيمي صبرا وشاتيلا في سبتمبر 1982 على سكانهما العزل وقتل آلاف من اللاجئين الأطفال والنساء والشيوخ والرجال من أكبر المآسي الإنسانية التي عرفتھا المنطقة.

- بقدر ما كانت إسرائيل تطوق من بقي من شعب فلسطين على الأرض كانت المخيمات وسكانها واللاجئون عموما يطوقون إسرائيل، هذه ظاهرة قد لا تصدق، ولكن الواقع أن إسرائيل كانت تخشى على أمنها - وهي القوية - من أي لاجئ، ولو كان خارج الأرض العربية. لأن كل اللاجئين أصبحوا أعداء إسرائيل، وإذا لم يلجأ أحدهم الى استعمال السلاح، فهو يدبر الحصول على السلاح، أو يستعمل الكلمة - يكتب أو يخطب أو يقول الشعر أو يتصل - ولتدافع عن نفسها بدأ الموساد يصفى الفلسطينيين والعاملين معهم، ولو لم يكونوا فلسطينيين، في أوروبا أو أمريكا، وتضرب الطائرات مراكز عملهم ولو كان هذا المركز في تونس. وكل ذلك خلق متاعب أمنية لكثير من دول أوروبا على الأخص.

- الإرهاب أوجد الإرهاب المضاد، المقاومون الفلسطينيون أخذوا يضربون في كل مكان، يصفون حتى فرقة كرة القدم، ويقتنصون الجنود على الحدود

الممنوعة عنهم، ويختطفون الطائرات وأحيانا البواخر، ولو كانت غير إسرائيلية انتقاما من الذين يساعدون إسرائيل، أو لتحسيس العالم بأن هناك شعبا اسمه «الفلسطيني» موزع في الشتات يبحث عن أرضه وسيادته المحروم منهما.

6 - الهجرة واللجوء أوجدا مشكلة أخرى هي ما تسميه إسرائيل بالحزام الأمني. بعض اللاجئين في لبنان لجأوا الى العنف للدفاع عن أرضهم وسيادتهم واسترجاع هويتهم. فكانت الرصاصات التي تنطلق من أرض لبنان تثير الرعب في إسرائيل وتبعث على رد فعل قوي انتهى باحتلال جزء من لبنان وقصف مناطق شاسعة منه لتصفية التجمعات الفدائية وإخراج القيادة الفلسطينية منه، بعد أن توترت العلاقات اللبنانية الفلسطينية، والعلاقات بين اللبنانيين أنفسهم. وهو التوتر الذي انتهى بالحرب الأهلية اللبنانية التي دامت أزيد من خمس سنوات وخربت لبنان وهدمت مبانيها وشردت سكانها وتركت جرحا عميقا في الشعب اللبناني الممزق إلى طوائف، وكان من نتيجتها 90 ألف قتيل و 115 ألف جريح و 9627 معوق و 875 ألف مهاجر. وسببت تدمير الاقتصاد اللبناني الذي يعمل الآن جاهدا لاستعادة كيانه بمساعدات أجنبية وهذا الاحتلال نقل الحرب من داخل فلسطين مرة أخرى الى خارجها.

وبذلك احتلت جزء من دولة شرقها (الجلولان) وجزء من دولة شمالها (لبنان) وجزء من دولة جنوبها سيناء.

- احتلال جنوب لبنان لم يصبح مشكلة دولية تعالجها الأمم المتحدة بالحزم وإخراج جيوش الاحتلال بالقوة كما حدث عند احتلال العراق للكويت، ولكن تكون حزب الله - وبخاصة من الشيعيين - المنتمي الى إيران أوجد عاملا جديدا لتعقيد مشكل السلام في الشرق الأوسط.

- واحتلال جنوب لبنان لم يضر بلبنان كدولة ذات سيادة احتلت أراضيها فحسب، ولكن أضر بوحدتها الوطنية والقومية والطائفية. فقد أنشأت إسرائيل جيشا لبنانيا معظم قواده وجنوده من المسيحيين انفرد بالجنوب، وتعمل إسرائيل والجيش العميل ليصبح الجنوب على مر الزمان دولة، ولكن جيش الجنوب يواجه حزب الله وهو من المسلمين الشيعة. ومعنى ذلك مواجهة مسيحية إسلامية في جنوب لبنان الذي تحتله إسرائيل.

كان يمكن أن يكون ذلك لصالح إسرائيل لأنها أثارت شبه حرب أهلية داخل جنوب لبنان، ولكنه في النهاية كان ضدا على إسرائيل، لأن حزب الله يتقصد الاحتلال الإسرائيلي ويقاومه، وإسرائيل تتقصد حزب الله وتقاومه بضرب مواقعه بالطائرات والمدافع وبذلك لم يعد احتلال جنوب لبنان حزاما أمنيا لإسرائيل ولكنه يهدد أمن إسرائيل تهديدا مستمرا، ويجعلها في حرب دائمة.

النتيجة من كل ذلك أن إسرائيل وشعب فلسطين يعيشان في وضعية حرب دائمة، سواء مع المواطنين الذين ظلوا على الأرض، وهم قليل من شعبهم، أو الذين يعيشون خارج الأرض المحتلة قريبا منها أو في الشتات، ويعيش جيران إسرائيل في حرب دائمة معلنة أو متوقعة.

هذه الحرب لها ظروفها وعواقبها الخطيرة على المنطقة من جهة، وعلى السلام العالمي من جهة ثانية.

المنطقة تعيش تحت هاجس الحرب في ظروف أمنية واقتصادية خطيرة :

أولا : عن الظروف الأمنية أو إقرار السلام يمكن أن نجمل الوضع في النقط الآتية :

1 - احتلال إسرائيل لفلسطين وتهديدها لجيرانها زعزعا الوضع السياسي في المنطقة العربية، وفي الشرق الأوسط عموما. فالثورات والانقلابات والاغتيالات التي حدثت في المنطقة جميعها كان من أسبابها الأساسية والمباشرة احتلال إسرائيل لفلسطين.

2 - الاحتلال الاستيطاني استهدف طرد الشعب الفلسطيني. وقد شرد شعب فلسطين في جميع أنحاء الأرض. فإذا كان عدد الفلسطينيين العرب يقدر تقريبا بنحو 5.700.000 نسمة فإن البلاد العربية استضافت أكثر من مليونين ونصف مليون نسمة. وأمريكا وبقية أنحاء العالم استضافت حوالي 300 ألف نسمة. ومن بقي من سكان فلسطين ظل محاصرا ومطاردا. هذه الوضعية تفرز تمردا أمنيا ونقمة على الأوضاع وتطلعا إلى العودة. فإذا قام بعض هؤلاء الملايين المشردين في الشتات بأعمال نضالية - ولو كانت مسلحة - فهل يمكن أن يسمى ذلك إرهابا؟ إنه دفاع جماعي عن النفس، ولو بدا كأنه تهديد للأمن والسلام.

3 - الأمر لا يقتصر على الفلسطينيين فإن أنصارهم كثيرون في البلاد العربية والإسلامية. أنتج ذلك اضطرابات خارج فلسطين عمت كثيرا من البلاد العربية. ضرورة أن التمرد على الأوضاع السياسية ينتج تمردا في بلاد أخرى، إن لم يوجه ضد إسرائيل، فقد وجه ضد الأوضاع في البلاد الأخرى.

4 - ومن ذلك ظاهرة ما يسمى بتطرف الأصوليين. هذه الظاهرة لا تعتبر خاصة ببلاد الإسلام، بل هي عامة في مختلف البلاد التي تدين الأغلبية فيها بدين من الأديان. ففي إسرائيل أصوليون متطرفون وفي بعض البلاد المسيحية أو البوذية أصوليون متطرفون. والأصولية المتطرفة - حينما وحيثما تكون هناك أصولية متطرفة - إنما تنشأ من اليأس في العدل أو في استقامة الحياة. هذه الظاهرة قد تدخل في باب الجدل الفكري، وهو ليس شيئا ممقوتا في الديانات، ولكن الخطر الذي يتحدث عنه الكثيرون هو ما يلتصق باسمها من اضطرابات أمنية، والذين يبحثون هذه الظاهرة - ظاهرة العنف المنتمي للأصولية - يعودون بها إلى الهزيمة العربية والإسلامية انطلاقا من احتلال فلسطين سنة 1948 والهزائم المتكررة، وبالأخص العدوان الثلاثي 1956 على مصر وحرب 1967 وما تلاها من احتلال بقية فلسطين وأراضي الأردن ومصر وسوريا وتهديد بقية البلاد العربية بالعدوان.

5 - التطور العسكري الذي عرفته المنطقة. فقد أصبحت إسرائيل ترسانة سلاح متطور يقف على رأس الهرم فيه السلاح النووي (200 قنبلة نووية) الذي يهدد المنطقة بالدمار. وهذا التسليح الخطير تبعه تسليح في بقية البلاد العربية والإسلامية، من مصر وسوريا والعراق والسعودية حتى إيران وباكستان. قد تنضاف أسباب أخرى لهذا التسليح، ومنها تسابق الدول والشركات المنتجة للسلاح لاستنزاف أموال النفط في بعض هذه الدول. الأساس هو الخوف من عدوان ناشئ عن إقامة دولة عسكرية مستعدة لحرب هجومية كانت أو دفاعية. ولا نستطيع أن نقدر الأموال التي تصرف على الحرب والتسلح، وكان من الضروري أن تصرف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولكن الهاجس الأمني الذي تعيش المنطقة تحت طائلته يوجه معظم دخلها للتسلح.

6 - ليست دول المنطقة وحدها التي تعيش تحت هذا الهاجس، ولكن الدول الأخرى أمريكية وأوروبية، التي تعتبر نفسها معنية :

أ - بالدفاع عن إسرائيل تحت هاجس الخوف من أن تبتلعها الدول العربية أو ترمي بها في البحر. ورغم أن تفكيراً كهذا يعتبر وهماً لم يعد أحد يصدقه، ولم يكن ليصدقه أحد منذ نشأة إسرائيل، فإن الدول المعنية تتعامل مع المنطقة تحت هذا الهاجس الوهمي، وتزعم أنها معنية بأمن إسرائيل ولذلك فهي تتدخل في المنطقة، سواء بالحرب - كما حدث في جميع الحروب - أو بالاستعداد للحرب.

ومن المؤكد أن الدفاع المزعوم عن إسرائيل هو حرب في المنطقة وهجوم على دولها وشعوبها، وتخضيعها لمصالح الدول التي تعاهد إسرائيل على الدفاع عنها، رغم أنها في غير حاجة إلى دفاع، لأنها منذ النشأة مهاجمة لا مهاجمة.

ب - بكل تطور سياسي أو عسكري في المنطقة. تطور الوضع السياسي في إيران دفع الدول المعنية إلى خلق جو من الحذر والتوقع في الشرق الأوسط. وكان لابد من إيجاد توتر انتهى بحرب الخليج الأولى، ثم تطور في شكل آخر، وبإخراج جديد، إلى حرب الخليج الثانية.

ومن نتائج هذا التوتر أن دول وشعوب المنطقة تعيش على هاجس الخوف من الحرب، ومن الاضطرابات الداخلية الناشئة عن الحرب، ومن وجود قوات عسكرية ضخمة أخذت مكانها في قواعد جديدة ومتطورة عسكرياً. وكل ذلك أفرز وضعاً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً خطيراً ومليئاً بكثير من التوقعات عن مستقبل غامض، لا أحد يستطيع أن يتكهن بنتائجه.

ج - الدفاع الوهمي عن إسرائيل أصبح يعني الهيمنة على بترول الشرق الأوسط. الدول الغربية، والولايات المتحدة بالأخص، تعلن أن إسرائيل هي التي تضمن الوجود الغربي في المنطقة. وإذا كانت قناة السويس، اعتبرت لمدى قرن، بمثابة شريان الحياة للدول الغربية، فإن البترول أصبح أكثر أهمية بطبيعة الحال، وأصبحت الهيمنة عليه الهاجس المتحكم في سياسة الغرب الأوروبي والأمريكي في المنطقة. كان من الممكن تحقيق ذلك مباشرة وباتفاق عادل مع الدول العربية وبدون أن تكون إسرائيل ضامنته، ولكن المنطق السياسي الغربي اتجه في التفكير تحت هاجس انعدام الثقة من كل دول المنطقة وتركيز الثقة في إسرائيل، فاعتبرها بذلك ضامنة مستقبل الغرب. ومستقبل الغرب مرهون بالهيمنة على مصادر البترول فيها.

وهذا ما أفرز كثيراً من الاضطرابات انعكست على الحروب المتعددة من

جهة، كما انعكست على البحث عن السلام من خلال هذا المنطق، فكانت التعثرات التي تجعل السلام يبدو أحيانا بعيد المنال.

لكل هذه الاعتبارات تعيش المنطقة تحت التهديد الأمني، يفجر يوميا في الأراضي المحتلة فيخلف قتلى وجرحى واضطرابات تستمر سنوات ولا تهدأ إلا لثنتفض من جديد. ويتفجر من حين لآخر في شكل حروب معلنة تبدو وكأنها موقوتة في سلسلة تتصاعد خطورتها بتطور آليات الحرب، وتقنيات التكوين العسكري، وثورة الاتصال التي تخدم الحرب أكثر مما تخدم السلام.

ثانيا : عن الوضعية الاقتصادية في المنطقة يكفي أن نشير الى وضعية الشعب الفلسطيني الذي ظل مقيما في الأراضي المحتلة، والذين يفكرون منه في العودة ولم يسمح لهم بعد بها، ولو سمح لهم لما وسعتهم المدن الصغيرة المطوقة بالجيش الإسرائيلي والتي انتقلت السلطة فيها الى الفلسطينيين. ويكفي أن نشير الى عشرات الآلاف من الفلسطينيين الذين يعملون أجراء في إسرائيل وفي الأراضي المحتلة ثم يعودون الى ديارهم في المساء. ولا يكادون يشتغلون أسبوعا حتى تقفل «الحدود» دونهم فيمنعون من الدخول الى مناطق العمل. وبذلك تقف آلاف العائلات على حافة الفقر المدقع، وتقع السلطة الفلسطينية في محنة تدبير القوات لهم. ويكفي أن نعرف أن السلطة الفلسطينية لم تستطع أن تدبر أمر السلطة في المدن التي استرجعتها، ووجدت في كثير منها خرابا ونقصا واضحا في البنيات التحتية وفي الإنتاج الغذائي، بل وفي الماء الشروب الذي استتبدت بمصادره الأراضي المحتلة. لم تستطع أن تستقل بتدبير شؤون الأرض المسترجعة فلجأت الى الدول المانحة.

هذا الدمار الاقتصادي لشعب وأرض لا يمكن أن يوجد مناخاً للسلام. ولا يمكن الا أن يكون في صالح الذين يرفضون اتفاقات السلام، ليس فقط لأنها لم تحرر الأرض التي احتلت سنة 1967 ومنها القدس الشرقية، ولكن أيضا لأن الأرض المحررة تعيش في حصار اقتصادي لا يعادله الا الحصار الاقتصادي الذي يعيش فيه الشعب العراقي. وكلاهما لا يساعدان على التكهن بمستقبل السلام في المنطقة.

يضاف الى ذلك المعاناة التي يلقاها الشعب الفلسطيني في أرض الشتات. فقد طورد في كثير من البلاد العربية، انطلاقا من لبنان والكويت والسعودية وليبيا، وفقد الآلاف عملهم، ولم يستطيعوا أن يعودوا الى بلادهم. ومخيمات اللاجئين أكبر

مظهر للمعاناة الاقتصادية والنفسية لشعب بكامله، وهل يمكن أن تكون هناك أرضية للسلام في وضع اقتصادي من نوع الوضع الذي يعانيه الفلسطينيون؟

يتخطى هذا الوضع الشعب الفلسطيني الى الشعوب المجاورة، خاصة منها الدول غير البترولية، مصر، سوريا، لبنان، الأردن. بعضها تعيش على المساعدات، وكلها تعيش على القروض التي لا أمل في إعادتها، وكلها أيضا تنفق على السلاح أكثر مما تنفق على الخبز، أو على الاستثمارات التي تخلق فرص العمل. وإذا انضاف الى ذلك زيادة السكان بوتيرة مهولة في مصر - مثلا - فإن المنطقة تعيش في تخلف اقتصادي يزامله تخلف اجتماعي. وكلاهما ليسا في صالح السلام في المنطقة.

الأثر الاقتصادي لم تنج منه إسرائيل نفسها. فالمقاطعة العربية كان لها أثرها على إسرائيل، رغم أنها كانت تعوض عن هذا الأثر بالمساعدات، وبالتنمية الصناعية والاستثمارات الأجنبية، وبالأموال الوافدة من المنظمات اليهودية في أوروبا وأمريكا بخاصة. ولكل ذلك أصبح وضعها الاقتصادي أحسن من وضع كثير من الدول الكبرى الصناعية كما تؤكد ذلك أرقام الدخل القومي والدخل الفردي ووضعية الشغل ونسبة البطالة المتدنية جدا. ومع ذلك كانت متضايقه من المقاطعة.

ما أثر كل ذلك على السلام العالمي ؟

واضح أن السلام كل لا يتجزأ. فاختلال السلام في أية منطقة من العالم ينعكس على السلام في العالم جميعه. ولا نحتاج أن نضرب المثل بالحروب الإقليمية العديدة التي هددت السلام العالمي، سواء في أمريكا اللاتينية أو الفيتنام أو كوريا أو مناطق من إفريقيا أو الشرق الأوسط. وقد تجلى ذلك في مرحلة الحرب الباردة التي استمرت من نهاية الحرب العظمى الثانية حتى بداية التسعينات. ولا نحتاج أن نضرب المثل بحرب الخليج الثانية التي جندت لها نحو من ثلاثين دولة حاربت في العراق. هذه الدول الثلاثون ساهمت في الحرب عمليا أو ماليا وعسكريا، وتأثرت بالحرب. قتل بعض أبنائها، وأنفقت من أموالها، وتهدد اقتصاد بعضها، وأهم من كل ذلك أن العالم كله عاش فترة حرب معلنة في منطقة صغيرة من الشرق الأوسط. وأكثر أهمية من ذلك تدمير شعب وتجويعه وإخضاعه للبؤس والمرض والموت لمدة سنوات وماتزال. وأكثر أهمية أيضا وجود حالة حرب وتأهب

للحرب في الشرق الأوسط جميعه، وكلما اقترب هذا الشرق من العراق.

ثم لا نحتاج أن نؤكد أن الحرب والاستعداد للحرب في منطقة فلسطين وما جاورها هدد السلام العالمي عدة مرات. فالاعتداء الثلاثي على مصر سنة 1956 قامت به دولتان من أوروبا وإسرائيل من المنطقة، وتدخلت الولايات المتحدة للمساهمة في إيقاف الحرب. وكانت الحرب الباردة على أشدها، وكان يمكن لو طالت الحرب أن تعرف تدخلا من الاتحاد السوفياتي. ومن يومئذ وضع الاتحاد السوفياتي موطئ قدم له في المنطقة: تعاون دفاعي مع بعض دول المنطقة، وعادت الولايات المتحدة إليها بكل ثقلها لتصبح منطقة الشرق الأوسط وما جاورها من إفريقيا الشرقية مركز صراع بين الوطنين كان يهدد بالانفجار من حين لآخر.

على هذه الأرضية المتفجرة بدأ البحث عن السلام.

ونعيد القول بأن البحث عن السلام يرتبط ببعد آخر هو نشأة فكرة احتلال فلسطين. ففي منتصف القرن السادس عشر بدأ البحث في البعث اليهودي. وفي منتصف القرن السابع عشر بدأ تفكير كرومويل رئيس الكومنويلث في عودة اليهود إلى فلسطين لأسباب تجارية، وفي آخر القرن الثامن عشر دعا نابليون بونابرت، يهود العالم إلى أن يخوضوا حربا مهولة ليروثوا فلسطين كما قدمنا. وارتبط النشاط الاستعماري الذي بلغ أوجه في منتصف القرن التاسع عشر، وبعد احتلال الجزائر، بإحياء القومية اليهودية في فلسطين العربية كجزء من الصراع بين إنجلترا وفرنسا على اقتطاع أجزاء من الإمبراطورية العثمانية التي وصفوها بالرجل المريض. وبدأ الحديث عن اليهود كشعب متميز. ومن النظريات التي اقترنت بتميز الجنس العبري عدم اندماج اليهود في الشعوب التي ينتمون إليها كسائر أرباب الديانات الأخرى الذين يتعايشون بعضهم مع بعض، ومنهم اليهود الذين كانوا يتعايشون مع المسلمين والمسيحيين في كثير من البلاد الإسلامية والمسيحية ابتداء من الأندلس حتى مصر والشام والعراق. الدعوة للبعث اليهودي ولتميز العرق اليهودي تسربت إلى الأدب السياسي عند كتاب انجليز وفرنسيين بل وعند شعراء انجليز كاللورد بايرون وبعض السياسيين من الدولتين لتحقيق أهداف استعمارية وتجارية باعتبار اليهود إذا احتلوا فلسطين قادرين على خدمة الهدفين التجاري والاستعماري معا ولخدمة الإمبراطوريتين الناشئتين. ومن الملاحظات الأساسية أن كثيرا من الذين راودتهم هذه الأفكار كتاب وسياسيون غير يهود.

وليس ببعيد أن تكون وراء هذه الأفكار، التي تبدو لصالح إنشاء دولة قومية يهودية في فلسطين، الكراهية ضد السامية، وضد اليهود بصفة خاصة، وكانت سائدة في أوروبا الغربية على الأخص ابتداء من عصر النهضة. فكرة إبعاد اليهود عن المجتمع الأوروبي الغربي نشأت مع التطور الصناعي والاقتصادي عموماً، وبعد أن شعر المجتمع المصنع بالاستغناء عن دور اليهود التجاري والربوي فاضطروا إلى الحد من هجرة يهود أوروبا الشرقية، حيث كانوا يضطهدون، إلى أوروبا الغربية حيث تمكنوا من ممارسة دورهم التجاري في ظل اضطهاد واضح أو متستر.

هناك إذن دافع العداء لليهود - إلى جانب الدواعي الاقتصادية والاستعمارية - ولذلك دعا هؤلاء إلى نفيهم وتجميعهم في منطقة خاصة بهم حتى يجلوهم عن أوروبا. يؤكد هذه الفكرة أن بعض السياسيين الأوروبيين كانوا يقترحون إقامة مستعمرات يهودية في مناطق من إفريقيا أو آسيا، وتعزى فكرة اختيار فلسطين بالذات من هؤلاء السياسيين الأوروبيين إلى أن تكون فلسطين فاصلاً بين أجزاء الامبراطورية العثمانية التي كانت الامبراطوريات الناشئة تعتبرها الخصم الأكبر، والحاجز بينها وبين التوسع الاستعماري وتستعد للانقضاض عليها. ثم فصل المنطقة العربية والإسلامية في آسيا عنها في إفريقيا بجسم غريب هو إسرائيل. وبذلك يخدم الوطن القومي اليهودي في فلسطين الهدفين معاً.

نستخلص من ذلك أن فكرة إنشاء دولة عبرية في فلسطين لم يكن مصدرها الأول اليهود، ولكنهم سرعان ما تبناها انطلاقاً من الفكر الصهيوني الذي نشأ في القرن الثامن عشر.

من هذين العاملين الاستعماري والصهيوني انطلق مسلسل تدمير السلام في الشرق الأوسط. ولعل العاملين معاً ما يزالان حتى الآن يعرقلان الوصول إلى سلام حقيقي في المنطقة، لأنهما معاً يقومان على نظريتي الاستيطان والاستغلال. والاستيطان يعني طرد السكان من الأرض ليقيم غيرهم فيها، والاستغلال يعني توفير كل الممكنات للمستوطنين ليسودوا في الأرض، سواء كانت ممكنات اقتصادية أو اجتماعية وثقافية، أو كانت ممكنات عسكرية لحماية سيادتهم في المنطقة. وللبحث عن الممكنات جميعها انتفت من فكرهم فكرة التعايش مع العرب، حتى على أساس التقسيم، أو الأرض التي احتلوها أو أعطيت لهم سنة 1948، وانبعثت بدلها فكرة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات. وكان

العدوان على مصر سنة 1956 أحد مظاهرها، ثم كانت حرب 1967 مظهرها الثاني. وكان مظهرها الثالث هو الاستمرار في مضايقة من بقي من السكان العرب ليخرجوا من فلسطين، والقضاء عليهم لاجئين أو مهاجرين بدعوى أنهم يفكرون أو يعملون لاسترجاع بلادهم.

ما من شك في أن صيغة السلام التي وصل اليها العرب والإسرائيليون في أواسل سنة 1993 بعد جهود مضنية ابتداء من اجتماع مدريد في أواخر سنة 1991، صيغة السلام هذه فرضتها ظروف الحرب الطويلة التي لم ينجح العرب ولا الإسرائيليون في تخطيها. وفرضتها كذلك الظروف العالمية التي بدأ فيها البحث عن السلام في المناطق الحساسة من العالم - والشرق الأوسط في مقدمتها - بعد نهاية الحرب الباردة، وبعد تجربة الحربين الخطيرتين في الخليج.

وقد تغلب في هذه الصيغة جانب الحكمة من الطرفين المعنيين على الأخص، وتغلبت فيها التضحية من الجانب الفلسطيني، فلم يستطع حتى الآن أن يعلن دولته على الأرض المحتلة سنة 1967 جميعها، ولم يستطع المهاجرون واللاجئون أن يعودوا إلى أرضهم حتى داخل الدولة الإسرائيلية، ولم تستطع السلطة الفلسطينية أن تجد لها مرتكزا اقتصاديا يقوم عليه أساس الدولة الفلسطينية في المستقبل. وبدأ الفلسطينيون يجدون صعوبة كبرى في تنفيذ اتفاقية أواسل. والمحادثات التي طالت عدة أشهر لتسليم الخليل دليل على ذلك. وقضية المستوطنات اليهودية في المدن والأراضي المحررة ستكون قنابل موقوتة تنسف السلام. ثم محاصرة المدن المحررة بالجيش الإسرائيلي وفرض قوانين التمييز العنصري على العرب حتى بالمرور في بعض الشوارع، ومن منطقة إلى أخرى، وأخطر من كل ذلك أن إسرائيل تؤكد في كل مناسبة أنها لن تسمح بتكوين دولة فلسطينية لأن وجود الدولة خطر على إسرائيل...؟ كل ذلك يؤكد أن السلام في فلسطين عملية هشة مرتبطة بمزاج بعض الهيئات السياسية والدينية. ولا تخضع للشرعية الدولية التي تعتبر الاتفاقات الدولية محترمة، يجب تنفيذها دون تراجع ولا تماطل.

هذا الموقف يشبه المواقف الإسرائيلية من قرارات دولية أخرى صدرت عن مجلس الأمن، وباقتراح من دول أوروبية كبرى، كمجموع قرارات مجلس الأمن والجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة وخاصة منها قراري مجلس الأمن 242 و338. صممت إسرائيل على عدم الاستجابة لهذه القرارات التي صدر بعضها بعد

سنة 1948، وصدر معظمها بعد حرب 1967. وبذلك طال أمد الحرب المعلنة نحو ثلاثين سنة، وتتفجر يوميا في فلسطين المحتلة. وكان يمكن أن يحل السلام في المنطقة بعد الحرب مباشرة ككل حرب يحل فيها السلام بعد أيام من سكوت المدافع.

ويخشى أن يحدث لاتفاقات أوصلو ما حدث لقرارات مجلس الأمن السابقة. مشكلة أخرى تجعل السلام هشا وتهدد بانفجار وشيك هي تشبث إسرائيل باحتلال الجولان. هذا الاحتلال نتيجة حرب عدوانية والبحث عن السلام يعني في المقدمة حل مشكل احتلال الجولان بالجلء عنها.

واحتلال الجولان ليس مشكلة جانبية في قضية السلام. هي مشكلة أساسية لأن الشرق الأوسط ليس هو فلسطين فقط، ولكنه المنطقة جميعها. وتهديد السلام فيها لم يكن في فلسطين فقط، ولكنه يعم سوريا كما يعم مصر، وكما يعم احتلال جنوب لبنان، الذي أصبح قضية حساسة نظرا لما ارتبط به من إنشاء جيشين متقابلين! جيش لبنان الجنوبي، ويمثل طائفة من شعب لبنان وجيش حزب الله ويمثل طائفة أخرى من شعب لبنان. طائفتان تنتميان لديانتين. وإذا كان جيش لبنان الجنوبي متمردا على الدولة ومرتبطا بإسرائيل، فإن جيش حزب الله يحالف الدولة، ويعمل تحت إشراف دولة أخرى قد يكون لها أثر في عملية السلام أو الحرب في المنطقة.

كل هذه الظروف تضع عملية السلام أمام امتحان عسير. وتضع بالتالي أطراف النزاع أمام مسؤولية دولية كبرى، لأن السلام رهين بإرادة هذه الأطراف. ومن الواضح أن الجانب القوي في أطراف النزاع هو الذي يحتل الأرض، وهو الذي يملك السلاح الأقوى والدعم الدولي أكثر فاعلية، وهو إسرائيل. أما الأطراف العربية: السلطة الفلسطينية وسوريا ولبنان ثم الدول المجاورة فهي الطرف الأضعف، سواء من الناحية العسكرية أو الدعم الدولي، وشعوبها لا تقبل المزيد من التضحية.

الفلسطينيون مثلا أوقفوا الانتفاضة، وفرضوا اتفاقات أوصلو على مختلف الشرائح المناضلة بما فيها الهيئات الشعبية: ساعدتهم على قبول الاتفاقات الدول العربية التي نزلت بثقلها لإسناد المنظمة في سياستها ضدا على كل معارضة لهذه الاتفاقات. فإذا ما تعرض السلام الى فشل - ابتداء من عدم تطبيق جميع

قرارات أو سلو - وتطویر هذه الاتفاقات الى سلام حقيقي يستعيد فيه الشعب سيادته ودولته وعاصمته القدس، فإن ذلك سينعكس على مصداقية المنظمة وسلطة الحكم الذاتي جميعها. وسيعود بالمشكلة الى نقطة الصفر، فليس غير المنظمة هيئة أخرى تستطيع أن تتحمل مسؤولية سلام من نوع السلام الذي اقترحته اتفاقات أو سلو.

سوريا قبلت مبدأ السلام مقابل الأرض. وذلك تطور مهم في مسيرة السلام. وإذا كان الشعب السوري قد استسلم لاحتلال الجولان نحو ثلاثين سنة، فإنه لن يقبل المزيد من الاستسلام، وبالتالي لن يقبل إلحاق المنطقة بإسرائيل، ولا أي شرط يمس بسيادة سوريا على جزء من أرضها ولا أي رقابة عسكرية في المنطقة المحتلة من شأنها أن تهدد سلامة سوريا وتنقص من استقلالها وسيادتها على أرضها، ولا أن تقبل تطور احتلال الجولان العسكري الى احتلال اقتصادي بالتنقيب عن البترول ورهن المنطقة إزاء الرأسمال الذي يوظف في التنقيب.

ونفس الشيء يمكن أن يقال عن لبنان الذي لا يقبل اقتطاع جزء من أرضه أو تكوين جيش متمرّد على دولته. إذا كانت الحكومة اللبنانية غير قادرة على فرض جلاء إسرائيل عن الشريط الحدودي، فإن المنظمات الشعبية - وحزب الله نموذج منها - سيظل حاملا السلاح يهدد أمن إسرائيل بالفعل مادام الاحتلال قائما.

نستنتج من ذلك :

1 - أن السلام الذي وضعت مبادئه في أو سلو هو في صالح إسرائيل أكثر مما هو في صالح العرب. لأن فيه تنازلات أرضية لم تكن تحلم بها إسرائيل قبل حرب 67، وتنازلات سياسية، وليس في استطاعة العرب أن يقدموا أكثر مما قدموا. وهذه التضحيات والتنازلات إذا جاز أن تكون مقبولة في سنة 1993 فإن أحدا لا يستطيع أن يتنبأ بالمستقبل سواء بالنسبة للشعب الفلسطيني أو السوري أو اللبناني.

2 - الدول العربية التي راهنت على اتفاقات أو سلو، وساندت منظمة التحرير للتغلب على جميع المصاعب الداخلية والخارجية، ليس في استطاعتها أن تظل مراهنه على سلام هش أو على عدم تنفيذ اتفاقات السلام. وقد تراجعت بالفعل بعض الدول الخليجية عن بداية تطبيع العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل، لأنها خطت خطواتها الجريئة مراهنه على السلام، ففشلت المراهنه. كما أن بعضها لا

يمكن أن يقبل عدوانا جديدا على سوريا. وبذلك تزداد احتمالات الحرب في الوقت الذي تضعف فرص السلام.

3 - السلام في المنطقة، وبخاصة بين الفلسطينيين وإسرائيل، ضمنه العالم الدولي بزعامة أمريكا وروسيا. وقد وثق العالم في هذه الضمانات. والثقة في توقيع الطرفين تعني بداية سلسلة من العمليات تنهي خمسين سنة من الحرب على أساس الأرض مقابل السلام. ونهاية الحرب في أرض فلسطين تعني تخلص معظم دول أوروبا وأمريكا من مشكلة الانقسامات في السياسة الخارجية، التي تجعل جزء من شعب كل دولة مع إسرائيل ضد العرب وجزء آخر يقف إلى جانب العرب ضد إسرائيل.

هذا الانعكاس لا يؤثر على الدبلوماسية الأوروبية والأمريكية ودول العالم الثالث فحسب، ولكنه يطبع التعاون الاقتصادي مع المنطقة بطابع خاص نتيجة التحزب لإسرائيل أو للدول العربية. ثم يؤثر تأثيرا كبيرا على المساعدات العسكرية التي تبذل لهذا الفريق أو ذاك، وعلى تسليح أو مقاومة تسليح هذه الدولة أو تلك، مما يجعل التوتر سائدا ومستمرا في المنطقة.

4 - إسرائيل أصبحت دولة نووية ضاربة، وخصومتها لا تقف عند عرب فلسطين أو سوريا ولبنان والعراق وبالتبعية مصر والأردن، بل تعدتها إلى دول إسلامية كبرى في المنطقة، وبخاصة إيران وباكستان، وهما تسعيان إلى أن تصبحا دولتين نوويتين. وبذلك اتسعت دائرة التوتر لتشمل جزءا مهما من العالم الإسلامي. ولا أحد يضمن الوقوف في وجه هذا التوتر حتى لا يتحول إلى صراع بين الإسلام واليهودية، مادامت إسرائيل تستخدم الدين كأساس للدولة، وتعبئ اليهود في جميع أنحاء العالم ليكونوا مواطنين إسرائيليين يدينون بالولاء للدولة اليهودية، ولو كانوا أمريكيين أو بولونيين أو روسا أو إفريقيين.

5 - الحرب الدينية بدأت تعلن عن نفسها بعد احتلال فلسطين سنة 1948 باسم اليهودية.

وإذا كان الأصوليون اليهود قد توصلوا إلى بناء دولة يهودية في قلب العالم العربي والإسلامي، فإن الأصولية الإسلامية كانت رد فعل لهزيمة القومية العربية في صد عدوان الأصولية اليهودية على فلسطين ومصر وسوريا ولبنان والأردن. ومهما تكن الأسباب السياسية والمذهبية لنشأة دول أصولية توصف بالتطرف في

منطقة الشرق الأوسط، فإن التطرف الإسرائيلي وغياب التسامح الديني الذي تتميز به الأديان السماوية الثلاثة، من شأنه أن يضع المنطقة في جحيم حرب مستعرة ودائمة.

6 - انهيار السلام بين إسرائيل وجيرانها وضع المنطقة في تآهب دائم سياسيا وعسكريا. إذا كان الاستقرار السياسي غير مضمون في بعض دول المنطقة، فإن التآهب العسكري هاجس لا تقوى قوة على صده. وشعار دولة إسرائيل، من النيل إلى الفرات، يجعل مصر والعراق متأهبتين دائما تحسبا لعدوان محتمل، خاصة حينما أصبحت إسرائيل قوة نووية. والتآهب للحرب والاستعداد لها سيكون على حساب التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي والثقافي، ووسائل التنمية في الدول المجاورة لإسرائيل ضعيفة لا تتفق مع تزايد السكان. وذلك ما يجعل شعوب هذه البلاد تعيش تحت ظروف الفقر والبطالة ومعها ينمو روح التذمر والتمرد. ينضاف إلى هذا العامل أن الاستعداد العسكري قد يؤدي إلى انفجار بسبب أو بغير سبب، وبشكل أو بآخر. ويبدو أن حربي الخليج إنما اندلعتا لامتناس عاملين أساسيين: تخلف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتذمر الذي يمكن أن يتحول إلى تمرد. ينضاف إليهما عامل التخوف من الأصولية والتطرف الذي أشرنا إليه في الفقرة السابقة.

7 - الوضع الاقتصادي في الشرق الأوسط وضع سيء رغم الدخل الهائل من البترول في بعض مناطقه، وسوء الوضع الاقتصادي يتجلى كلما اقتربنا من المنطقة المتفجرة أو الدول المجاورة لإسرائيل: الشعب الفلسطيني في المدن التي استرجعتها سلطة الحكم الذاتي يوجد في وضعية لا مثيل لها، سواء من حيث البنيات التحتية، التي لم تلق عناية منذ الاحتلال الانجليزي بين الحربين العالميتين مرورا بالاحتلال الإسرائيلي، أو من حيث التنمية الاقتصادية وفرص العمل لأبناء الشعب، حتى السلطة الإدارية نفسها ليس في استطاعتها تسيير الإدارة أو الأمن أو التعليم والصحة، ومن شأن هذه الوضعية - التي لا تحلها وعود دولية بمنح محدودة - أن تزيد الوضعية الاقتصادية والاجتماعية سوء. وأن تعمق أسباب التذمر والحرب بدلا من السلام البائس، والفشل في بناء دولة فلسطينية تملك وسائل التنمية وفي ظروف تمكنها من رفع أوضاع البؤس عن الشعب هو في صالح الحرب، وليس في صالح السلام ولن تستفيد إسرائيل من تركيع العرب للبؤس والاحتلال وظروف الدول المجاورة الاقتصادية لا تبعث على الارتياح سواء

في الأردن أو سوريا أو لبنان أو مصر. ورغم المساعدات والقروض الدولية فإن انعدام الاستقرار وهشاشة السلام يكلف هذه الدول مزيداً من التسليح والاستعداد الذي يستنزف الطاقة الاقتصادية. وقد كان اقتراح عقد مؤتمر سنوي لاقتصاد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فكرة لإحلال اندماج اقتصادي يخرج إسرائيل من عزلتها في المنطقة. واستفادت بالفعل بانفتاح الدول العربية عليها، وبدأت - منذ مؤتمر الدار البيضاء في آخر أكتوبر وأول ديسمبر سنة 1994 حتى مؤتمر القاهرة في منتصف نوفمبر 96 - البضائع الإسرائيلية تغزو الأسواق العربية. ولكن أهداف المؤتمر بدأت تفشل. وعقد المؤتمر في ظل خلافات أساسية من شأنها أن تنسف العلاقات الاقتصادية التي بدأت تتحسن منذ المؤتمر الأول.

استفادت إسرائيل من إلغاء الحصار الاقتصادي، ولكنها عوضته بحصار اقتصادي على الشعب الفلسطيني في الأراضي المسترجعة. وإذا كان السلام كلا لا يتجزأ فإن تعرض الشعب الفلسطيني - الذي عاش طول حياته عيشة كفاف - للانهيال الاقتصادي لن يكون في صالح السلام في المنطقة، ولن يؤدي إلى إخضاعه للإرادة الإسرائيلية، في الوقت الذي تستفيد هي من الانفتاح الاقتصادي على الدول العربية بما فيها الدول البترولية.

8 - ومن القضايا التي يمكن أن تدمر كل خطوات السلام طمع إسرائيل في الإبقاء على القدس الشرقية المحتلة سنة 1967 تحت سيطرتها، واعتراضها على عودة اللاجئين ومعارضتها في السيادة الفلسطينية والاعتراف بها دولياً، وحرصها على بقاء المستوطنات الإسرائيلية بكل امتيازاتها ومصالحها التفضيلية القائمة على أسس استعمارية عرقية صهيونية عسكرية، وممانعة إسرائيل في تصفية قضايا الحدود مع الدولة الفلسطينية وسوريا ولبنان.

9 - إذا كان الهدف من اتفاقات أوسلو هو تحقيق السلام فإن التطبيق والتنفيذ كشف عن هشاشة الاتفاقات نفسها. لا يمكن أن نغفل ظاهرة أساسية وهي أن الاتفاقات أدت إلى انقسام الفكر الفلسطيني حتى داخل المنظمة. المنظمات الشعبية المتشددة لم تمنح ثقتها لاتفاقات أوسلو. والشعب الفلسطيني لم يقبلها جميعه والذين قبلوها منه - وأغلبهم يعيش داخل الأراضي المحتلة - كان قبولهم تحت ضغط المحنة التي عاشها بعضهم نحواً من خمسين عاماً، وبعضهم ثلاثين عاماً. وقبلوها ثقة منهم في الأشخاص لا في المبادئ. وانقسام الرأي الفلسطيني انعكس على الرأي العام العربي. فليست هناك بلاد عربية تؤيد

تأييدا مطلقا للاتفاقات. ومن المؤكد أن الرأي العام في إسرائيل نفسها انقسم على نفسه بتأثير الأصوليين المتطرفين الذين عادوا الى الحكم ليدمروا الخطوات التي ابتدأت في عهدهم. بل قبل عودتهم إلى الحكم كان اغتيال رابين مؤشرا على ذلك. لكل هذا نجد أن اتفاقيات أوسلو لا يسندها رأي عام عربي، ولو كانت معها معظم الدول الأوروبية والأمريكية. وحاجتها الى السند الشعبي يجعل منها وثيقة هشة للسلام. إذا انضاف الى ذلك التعثر الذي عرفه مخطط التنفيذ، وتراجع الحكومة الإسرائيلية تأكد أن السلام ما يزال بعيد المنال، خاصة وأن إسرائيل لا تريد أن تعزز مسار السلام بتصفية احتلال الجولان وجنوب لبنان.

10 - المدن المطوقة التي استرجعها الفلسطينيون والأراضي التي قد يسترجعونها لا تكفي لإيواء الشعب الفلسطيني المشتت في مختلف أنحاء العالم. والفلسطينيون حريصون على العودة الى بلادهم، والشعب الفلسطيني يتزايد بالولادة لا بتهجير غير الفلسطينيين الى الأرض الفلسطينية كما هو الأمر بالنسبة لإسرائيل. وقد استرجعت السلطة الفلسطينية ما استرجعته حتى الآن في أسوأ حالة عمرانية واقتصادية واجتماعية، وهي مطالبة بأن تعيد الى شعبها استقراره الاقتصادي والاجتماعي. والمنح الدولية، التي لم تنفذ إلا بمقدار، لا يمكن أن يقوم عليها اقتصاد منهار، والبطالة التي تبلغ 50 % والتي تعتبر أعلى نسبة في العالم تنخر بنيان المجتمع، والعاملون في إسرائيل - رغم الظروف السيئة التي يعملون فيها معرضون يوميا للطرد، وإقفال الحدود في وجوههم. كل هذه الظروف الاقتصادية السيئة - التي يزيد بها الحصار سوء - ترشح سلام أوسلو للانهايار. ولذلك يخشى أن ينهار السلام من الداخل بعد أن جرب الشعب تحريرا شكليا لم ينفذ الى العمق بتحريره من بؤس اليوم والغد وخوف اليوم والغد.

هذه الاستنتاجات تؤكد أن سلام أوسلو سلام هش، مشكوك في نجاحه، معرض لأن ينهار في كل وقت وحين. فإذا انهار السلام الذي علق عليه العالم آمالاً عراضاً فماذا سيحدث؟

سؤال كبير لا يمكن الجواب عنه إلا باحتمال وحيد هو حروب أخرى معلنة أو مرشحة للإعلان. ذلك لأن السلام المفترى عليه، طال أمد التحضير له، وبخاصة منذ حرب 1967، وفشلت كل المحاولات رغم نجاح اتفاقية كامب ديفيد سنة 1977 والجلء عن سيناء في مقابل الاعتراف بإسرائيل وعقد اتفاقية سلام منفرد، فكانت إذن محاولة أوسلو هي آخر ما يمكن قبوله من الطرفين المتفاوضين، رغم ما

أحاط بمفاوضاتهما وما تلاها من ظروف الإحباط. وقد تجلّى هذا الإحباط في انهيار حكم حزب العمل في إسرائيل ابتداء من اغتيال رابين رئيس الوزراء سنة 1995 ثم سقوط الحكومة في انتخابات سنة 1996. كما يتجلّى من الجانب العربي في رفض كثير من الفصائل التي تكون منظمة التحرير وبعض القادة فيها، والرؤية المتشائمة لطبقات واعية من الشعوب العربية.

وتحيط بانحياز عملية السلام في المنطقة ظروف خطيرة نجملها في النقاط الآتية :

1 - يعتبر الجيش في إسرائيل مؤسسة فاعلة تتحكم في مصير السلام. وتتصرف في أكبر قوة ضاربة في الشرق الأوسط، وهو أكثر المؤسسات العسكرية خبرة وتسليحا وتجهيزا وتملكا لقوة نووية لا تكاد تملكها دولة أوروبية، ومعروف أن إسرائيل لم تخضع لقرارات الحد من التسلح النووي ولا تخضع لقرارات مراقبة أسلحة الدمار الشامل الممنوع حيازتها واستعمالها.

وليس من المصلحة الخاصة للمؤسسة العسكرية أن يسود السلام في المنطقة، لأنها ستصبح - بمنظور الصهيونية والإسرائيلية - عاطلة عن تحقيق الأحلام الموعود بها. ولذلك فهي تنتهز كل فرصة للقيام بما تحسبه مهمتها. هكذا قامت بثلاثة حروب معلنة وضاربة ضد الدول العربية المجاورة وصدت حربا أخرى قامت بها مصر لتحرير سيناء، واحتلت كل فلسطين وجزء من الأردن وجزء من سوريا وجزء من مصر (مرتين) وجزء من لبنان، وشنت حروبا جزئية داخل الأراضي المحتلة وعلى المخيمات، بل تجاوزت حدود المنطقة الى ضرب مقرات منظمة التحرير في تونس.

وإذا ما فشل السلام فلا يمكن تحييد هذه المؤسسة التي تفرض قرار الحرب.

2 - تعتبر إسرائيل أن السلام ليس في صالحها بالإضافة الى الرؤية العسكرية التي ألمحنا إليها، فهناك:

أ - الاعتقاد السائد بأنها محاطة بمجموعة من الدول العدو. ولا تثق في السلام مع أي منها، رغم مرور ثلاث وعشرين سنة - أي منذ حرب 1973 على إطلاق آخر رصاصة من أية دولة من دول الطوق باستثناء بضع صواريخ أطلقت

من العراق كرد فعل للهجوم الكبير عليه سنة 1990، وتتوقع إسرائيل دائما هجوما من كل من الدول العربية. ولذلك فالمؤسسة العسكرية تخطط للهجوم بدلا من الدفاع على غرار الحروب جميعها التي مرت بالمنطقة باستثناء حرب 73 والتي تحولت فيها كفة الحرب الى هجوم من ثغرة «دفرسوار» وانقلبت موازين الحرب لصالح إسرائيل.

وقد أتقنت إسرائيل منذ البداية لعبة الاستعداد والشكوى. ففي كل حروبها مع العرب تتحدى الدول الكبرى أوروبية وأمريكية، بواسطة اللوبي المؤثر في الحياة الاقتصادية الأوروبية والأمريكية. وهي تعرف أن هذه الدول تتحمل تبعات الحرب بالسلاح الذي تحمله طائراتها على جسر جوي، وبالأموال التي تصب في خزانة إسرائيل لمواجهة الحرب. وبما أن الخسائر البشرية والمادية في كل حرب خاطفة محدودة، فهي الراححة، على كل حال، سلاحا ومالا ودفاعا دبلوماسيا وتقويضا لجسور التعاون بين الدول العربية، خصومها، والدول الكبرى حليفاتها.

ب- تعتمد إسرائيل على الحرب الخاطفة. فالمؤسسة العسكرية تعرف أنها لن تصمد لحرب طويلة لقصر العمق الإسرائيلي وطول العمق العربي. ولأن القوة البشرية في إسرائيل لا تصمد لضحايا كثيرة، بينما البلاد العربية التي قدمت عشرات الآلاف من الضحايا تصمد أكثر في حرب طويلة النفس⁽²⁾ وتعرف إسرائيل أن الوضعية العسكرية في مصر وسوريا والعراق تطورت تطورا هائلا عما كانت عليه قبل ثلاثين سنة.

الحرب الخاطفة تكسبها إسرائيل بعاملين اثنين: أولهما أنها تكون عادة هي البائدة، وتستطيع أن تقدم في البداية أحسن وأقوى ما عندها، وثانيهما أنها تعتمد على الجسر الجوي للمساعدات العسكرية الأمريكية وغير الأمريكية التي تصلها دون تردد في كل حرب أعلنتها.

لهذا وذاك فإننا لا نتوقع أن تتردد المؤسسة العسكرية في شن حرب جديدة لهذا السبب أو ذاك كما عودتنا في الحروب السابقة.

ج- السلام يمكن أن يضع إسرائيل في حرج إزاء البنية الأساسية لتنظيم المجتمع الصهيوني في إسرائيل يتجلى ذلك في النقاط الآتية :

- المستوطنات الإسرائيلية التي استقرت في معظم الأراضي المحتلة - منذ

خطط روتشيلد لشراء الأراضي التي تقوم عليها المستوطنات - تقوم على أساس عسكري، فكل مستوطنة تضم مجموعات سكنية محاطة بحزام أمني عسكري وبرج عسكري للدفاع والهجوم والمراقبة، وقد زرعت هذه المستوطنات في كل المدن التي ينتظر أن تعود إلى الفلسطينيين، وبخاصة القدس والخليل. والدفاع العسكري عن المستوطنات سيصبح دفاعاً عن إسرائيل وهجوماً على الفلسطينيين المجردين من السلاح، ولو كانت في قلب الأرض المحررة، ولا سلام مع هذا الدفاع الهجومي.

- قضية القدس التي تصر إسرائيل على أنها عاصمة أبدية لإسرائيل لا يمكن حلها بمفاوضات سلمية. وما دامت إسرائيل تصر على أنها عاصمة أبدية فتضع الدفاع عنها في يد المؤسسة العسكرية. ولا سلام مع استمرار فكرة القدس كعاصمة أبدية، لأنها عاصمة للأديان جمدتها. وقد ظلت تحت السلطة الفلسطينية العربية الإسلامية أزيد من أربعة عشر قرناً لم يعرف فيها أن العرب قاموا بمثل ما حدث من عنف في شوارعها أو في مسجد الخليل.

د - الاقتصاد الإسرائيلي يقوم على المساعدات الخارجية، سواء من الدول أو من الجاليات اليهودية الغنية في العالم، وقد ساهمت هذه المساعدات في رفاهية المستوطنين الإسرائيليين وفي رفع مستوى الدخل الفردي، الذي يوازي أو يتفوق على مستوى الدخل الفردي في كثير من الدول الكبرى الصناعية.

وتحصل إسرائيل على هذه المساعدات الكبرى تحت تأثير عاملين: أولهما المحافظة على مستوى معيشة المستوطنين، تحسينه، لكسب مزيد من المهاجرين والمحافظة على المهاجرين القدماء والجا نين منهم على الأخص حتى يتشبثوا بالأرض ويضمنوا شعباً جديداً لأرض ك عمون أبناء شعب لها. ثانيهما تحذير الدول المانحة من ضعف مستوى الدول رائيلية التي تضمن وحدها الوجود الغربي في المنطقة.

فإذا استقر السلام فسيعتمد الاقتصاد الإسرائيلي على نفسه مادام ليس هناك خوف على إسرائيل، وستنضاف القوة البشرية المجندة إلى الكتلة البشرية المدنية التي تحتاج إلى العمل، وسيُنضب الدعم العسكري، وهو دعم مالي واقتصادي في نفس الوقت، وتتضب المساعدات الدولية والفردية والطائفية التي كانت تقدم لإسرائيل خوفاً من الحرب والهزيمة. وفي كل ذلك إضعاف للاقتصاد الإسرائيلي.

صحيح أن إسرائيل تحاول أن تعوض - في ظل السلام - بفتح الأسواق العربية، الى جانب الأسواق الدولية، في وجه صناعاتها. ولكن بلدا صغيرا كإسرائيل لا يملك قوة بشرية كبرى، غير مضمون تعامله الاقتصادي مع جيرانه، لا ينتظر منه أن يؤسس اقتصادا مزدهرا يُرغَّب اليهود في التشبث بالأرض معتمدا في ذلك على مجهودات الدولة الخاصة دون مساعدات عسكرية ومالية خارجية.

هـ - المجتمع الإسرائيلي المتكون في أغلبه من المهاجرين لم يندمج بعد كأمة وكشعب مرتبط بأرض ومصالح. النزعة العرقية والدينية وحدها لا تكفي لاندماج فئات اليهود القادمين من مختلف أنحاء العالم، كل طائفة منهم تحمل تراثا وفكرا ولغة وجنسية ووطنا: فيهم يهود شرق أوروبا وغربها، والصراع بينهما قديم، وفيهم اليهود الأمريكيون، وفيهم الأفارقة السود واليهود العرب من البلاد العربية الذين تعود جذور بعضهم في بلادهم الأصلية الى ما قبل الإسلام، وهاجروا تحت حملات التهجير. والذين يملكون السلطة المدنية والعسكرية هم الأوروبيون في الغالب. ودمج هذا الخليط في مجتمع منسجم يكون أمة وشعبا ودولة ما يزال يجد كثيرا من الصعوبات الاجتماعية والسياسية والعسكرية. ولذلك فالحرب المقدسة وبث الرعب منها هي السبيل للانتصار على هذه الصعوبات والتناقضات التي تتفجر كلما عاشت إسرائيل في فترة سلام طويلة.

3 - إذا انهار السلام الهش فلن ينهار بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية فقط. ذلك أن اتفاقات اوسلو لم تكن إلا بداية لإقرار سلام دائم وعادل وشامل في الشرق الأوسط جميعه، أي إقرار سلام مع سوريا، وهي راغبة في السلام مقابل الأرض، ومع لبنان وهو راغب في السلام مقابل الجلاء عن الشريط الحدودي. ولن يكون هناك سلام مع بقية الدول العربية والإسلامية التي تحيط بالمنطقة ما دام الجيش الإسرائيلي يفرض وجوده على أي جزء من البلاد العربية. وإذا وقع نزاع مسلح مع سوريا مثلا فلن تقف الدول الأخرى مكتوفة الأيدي. ويجب أن نحسب حساب القوة الإسلامية الصاعدة في إيران وباكستان وتركيا. وإذا كان من الممكن تحييد بعض الحكومات فإن الطاقة الشعبية المتحركة تفرض مفهوما آخر للحياد. ولعله لن يكون سهلا على إسرائيل أن تؤثر نار العداوة في شرق أوسط يشمل الدول الإسلامية جميعها مادامت هي تحارب باسم الدين، وبهدف إسرائيل الكبرى التي تضم ما بين النيل والفرات.

4 - تغيير مهم ينتظر أوروبا غداة سنة ألفين. فقد ربطت أوروبا مصالحها

في الشرق الأوسط بوجود إسرائيل والدفاع عنها لمدى نصف قرن. جاء ذلك بعد الحرب العالمية الثانية التي كان من بقاياها القضاء على آثار النازية، ومنها قضية العداء للسامية ممثلة في اليهود. ومصالح أوروبا المتحدة الآن أصبحت اقتصادية أكثر منها نظرية أو دبلوماسية. والشرق الأوسط يكون قوة بشرية مستهلكة هائلة تملك طاقات اقتصادية مهمة تعتمد على مخزونها من البترول والغاز. وشعوب هذه البلاد تتحرك بإصرار، وتبحث عن مصالحها وضمان ارتفاع مستوى حياتها.

وإذا كانت العقود الماضية قد مكنت الدول الكبرى من ضمان السيطرة على مكامن الطاقة الاقتصادية بالسياسة أو القوة العسكرية الضاربة، فإن الوضع بدأ يتغير في المنطقة العربية الإسلامية الواسعة الأرجاء وأوروبا غير مستعدة أن تظل مصالحها مرهونة بتوتر مفتعل ينفجر حروبا موقوتة لاتنتج غير ضياع لهذه المصالح.

أوروبا المتحدة اذن لن تسير في طريق لا يضمن السلام الحقيقي - غير ملغوم - دائم وعادل وشامل، وعلى الأسس التي قررتها الأمم المتحدة، لا على الأسس التي تتقرر في تل أبيب، وبمنظور المؤسسة العسكرية. ولذلك إذا استطاعت أوروبا أن تنقذ السلام المعلن عنه في واشنطن، فسيكون عليها أن تدفع به إلى مداه الحقيقي بأن يشمل الاتفاق مع سوريا بالجلاء عن الجولان والجلاء عن جنوب لبنان، وإذا لم تستطع ذلك فلا ينتظر من أوروبا أن تقف من حرب أخرى موقفها من الحروب العربية الإسرائيلية السابقة، ولا موقفها من حرب الخليج الثانية.

هذا موقف قد يكون في صالح السلام إذا ما انتصر دعاة السلام في الشرق الأوسط، وفي إسرائيل بالذات، ولن يكون في صالح البديل الذي هو الحرب إذا انتصر أنصار تدمير السلام.

هذا التحليل لا ينطلق من رؤية متشائمة بمقدار ما يريد أن يتعمق الواقع. ولذلك فالرؤية الواقعية تتطلب تغييرا جذريا في العقلية التي تتحكم في المنطقة، سواء عقلية دول المنطقة أو عقلية الدول التي تتدخل لإقرار السلام أو مساندة الحرب.

تغيير العقلية يتطلب :

أولا : التعايش السلمي على أساس حق الدول والشعوب في تقرير مصيرها على أرضها، وبناء كيان دولتها المستقلة وخدمة شعبها باقتصادها المتحرر، وضمان سلامتها من أي تحكم أو عدوان. ومادامت الدول الكبرى تطالب بهذا الحق لإسرائيل- وقد حققته بالفعل منذ سنة 1948 - فيجب أن تطالب به أيضا، وتضمن تحقيقه للشعب الفلسطيني، ولكل الدول العربية المحتلة أراضيها.

ثانيا : إنهاء مشكلة الشرق الأوسط بعقلية متفتحة وبمنظور دولي وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن حتى لاتظل أرض السلام ملغومة بقضايا اسمها القدس أو اللاجئين أو المستوطنات المسلحة في أرض الغير التي تعتبر بواعث حروب منتظرة، أو السلطة الفلسطينية التي لادولة لها.

ثالثا : تصفية مشاكل المياه ومصادرها. فالسلام لايمكن أن يضمن بين شقين يقطنان أرضا واحدة: أحدهما يعيش في فقر مدقع وعلى أرض قاحلة حولت المياه التي كانت تسقي بعض حقولها، وشعب يعيش في رفاهية عيش تسقي حقول أرضه المياه التي كانت تسقي أرضه وأرض الآخرين.

رابعا : إيقاف سباق التسلح الذي يهدد المنطقة، وإخضاع المؤسسات العسكرية النووية للقوانين الدولية حتى لاتظل المنطقة تعيش في رعب دائم من تفجير نووي محتمل.

خامسا : إنهاء الحرب الباردة التي تتمثل في العداء لإيران والعداء المتبادل بين إيران وبعض الدول العربية، وتصفية الحصار المضروب على العراق الذي يزيد في زرع بذور التوتر في المنطقة، وتحرير المنطقة من القواعد العسكرية الثابتة والعائمة والتي تهدد أمن المنطقة وتبث الرعب في دولها وشعوبها، وتخلق صراعا خفيا وخطيرا بين الحكومات والشعوب وعودة التعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط والدول الصناعية على أساس التبادل الحر والمتحرر من عقد الاستعلاء والاستغلال.

هذه بعض أسس السلام. وإذا انهارت هذه الأسس انهار السلام وما بعد السلام إلا بديل واحد هو الحرب.

الهوامش

(1) كان عدد اليهود في فلسطين وقت نداء نابليون (سنة 1798) 1800 نسمة فأصبح في سنة 1995 : 4600.000 نسمة والزيادة السكانية من الهجرة تصل الى 45% من نسبة زيادة السكان اليهود السنوية في فلسطين.

(2) كمثال على ذلك استشهد من الفلسطينيين منذ بداية المقاومة حتى سنة 1996 : 261 ألفا وجرح 186 ألفا و 161 ألفا من المعوقين. واستشهد من اللبنانيين 90 ألفا و 115 ألف جريح و 9627 من المعوقين بين سنتي 1948 و 1993 واستشهد من المصريين في نفس المدة 39 ألفا و 73 ألف جريح و 61 ألفا من المعوقين.

ماذا لو أخفقت محاولات إحلال السلام في الشرق الأوسط

أحمد كمال أبو المجد

لا أستطيع ولا يستطيع الباحث المنصف أن يجد دليلاً على صدق وجدية التوجه العربي العام نحو إحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط خيراً من ملاحظة أن الفكر العربي لم يسمح لنفسه طوال السنوات العشرين الأخيرة بمناقشة البدائل المتصورة لخيار السلام إذا أخفقت جهود السعي لتحقيقه، ليس على مستوى السياسات العملية التي ينبغي التوجه إليها في حالة تعثر جهود السلام وانتهيارها فحسب، بل كذلك على المستوى النظري الذي يحاول تصور أوضاع هذه المنطقة من العالم إذا وقع مثل هذا الانهيار ... إن معنى هذا كله أن الأمة العربية والإسلامية قد جُزمت أمرها واستقر قرارها على أن وضع حد للصراع المسلح بينها وبين إسرائيل هو قرار استراتيجي حاسم ولا رجعة فيه، وأن حرب أكتوبر عام 1973 يجب أن تكون - كما كان يقول الرئيس المصري الراحل أنور السادات - آخر الحروب في هذه المنطقة ... ولقد كان مسار الحوادث حتى سنتين مضتا يغذي - بعناصره الموضوعية الحقيقية - هذا التوجه العربي الذي صار يكتسب أنصاراً ومؤيدين يوماً بعد يوم والذي قابله - على الجانب الإسرائيلي - توجه مشابه، لم يظهر على سطح الحياة السياسية في إسرائيل إلا بعد مخاض طويل، وعبر معاناة سياسية في وجه تيارات التطرف الایدیولوجی التي تنبعث - فكرياً وروحياً - من رؤية جوفانية تبدأ وتستمر داخل عقول أصحابها منبثقة من تراكمات رؤى تاريخية ومسلمات عقائدية ساندتها - عَرَضاً وبالمصادفة - ظروف وملابسات عالمية لا دليل على حتمية استمرارها ...

ولكنها - على أي حال - غذت هذا الموقف الجدي المتطرف، وأضفت عليه مسحة استشهادية غير مستحقة، إذ هو استشهاد واقع في إطار عدواني، وعلى حساب قيم عليا نؤمن - نحن المسلمين - بأنها قاسم مشترك بين الأديان الثلاثة الكبرى، الإسلام والمسيحية واليهودية.

على أي حال... فإن مرحلة التوهج والنشاط والحركة المتتابة الحلقات التي مرت بها جهود السلام، والتي باركتها وسارت على دربها وعلى أسوأ الفروض توقفت عن مقاومتها قيادات سياسية وفكرية عربية وإسلامية كما تجاوزت معها سياسات بعض بعدي النظر من أصحاب الخبرة السياسية والوعي بحركة التاريخ داخل إسرائيل وبين كثير من يهود العالم، هذه المرحلة التي تصور أكثر الساسة والمؤرخين أن لا رجعة فيها وأن السلام النهائي في منطقة الشرق الأوسط قد صار لذلك قاب قوسين أو أدنى وأن بشائره توشك أن تدق الأبواب معلنة ميلاد خطاب سياسي وديني جديد يجمع أبناء المنطقة جميعا في اطر اقتصادية وسياسية قائمة على التعاون بعد طول التدابر والاختصام... هذه المرحلة لم تلبث أن ظهرت - فجأة وعلى حين غرة - معالم هشاشتها وتعرضها للانتكاس الحاد الذي تتسارع خطاه، وذلك منذ عاد حزب الليكود وبعض الأحزاب الدينية المتطرفة إلى الحكم في إسرائيل حاملين على أكتافهم زعيما شديدا الاندفاع قليل الخبرة، ذاهلا على الحقائق الموضوعية التي تحيط به وبالدنيا كلها، وغير قادر كذلك على التفكير والتصرف متجاوبا ومنسجما مع حركة التاريخ.

وإذا كنا، وكان أكثر العرب والمسلمين، لا يزالون بجذ وصدق حتى لا تنبدد إلى غير رجعة جهود السلام، وحتى لا تفتح على المنطقة كلها أبواب شر عظيم قد يرى أكثرنا أوله ولكننا - في الحقيقة - لا نرى آخره... فإن تبعة المسؤولية التاريخية أمام الله وأمام شعوبنا تقتضي وتتقضي ساستنا ومفكرينا أن يتوقفوا عن المسلك السلبي الذي يغري بتجاهل ما لا نحب، والتوقف عن تصور ما لا نعرف - الآن - كيف نواجهه، من احتمالات موقف تتسارع خطاه نحو طريق مسدود... وهو موقف التدهور وتراجع فرص السلام... والاختفاء الطبيعي لكل المشروعات القادمة من هنا أو هناك والتي تسعى مؤيدوها إلى رسم خريطة مثالية يوتوبية للشرق الأوسط... يتعايش فيها الجميع في احترام متبادل، ومساواة حقيقية، واعتماد متبادل قائم على التعاون في تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي وسياسي تحت مظلة سلام حقيقي قائم على تسوية المشاكل الكبرى المعلقة،

وعلى رأسها وفي المقدمة منها قضية الوجود الفلسطيني المستقل تحت حكم فلسطيني يتخذ شكل الدولة مكتملة الأركان والسيادة.

ولابد حتى يكون أي تصور لمستقبل المنطقة تصورا جديا لاحتمالات حقيقية تتجاوز الوهم والأمنية ... أن يكون هذا التصور قائما - قبل أي شيء - على رؤية حقيقية ورصد علمي لموضوعي للعناصر الأساسية الحاكمة لتطور المنطقة وتطور موازين القوى بين أطرافها، وحركة علاقات القوى في العالم المحيط بنا جميعا قريبا من المنطقة أو بعيدا عنها، ومن المؤكد أن تقديم رؤية متكاملة لهذه الأمور كلها يحتاج إلى عملية مسح شامل لعناصر الواقع في المنطقة وفي العالم كله وإلى رصد تلك العناصر ورصد اتجاه حركتها وسرعة تلك الحركة حتى لا يقع تصور المستقبل في أسر خطأ علمي فادح متمثل في تثبيت عناصر الواقع، وهو تثبيت خاطئ لابد أن يقلل فرص أي استشراف واعٍ للمستقبل وصورته ولمكان الصراع العربي الإسرائيلي تحت ظلاله ...

وبسبب هذه الصعوبة الهائلة فإنني استأذن في أن أقدم تصورا سريعا، ولكنه مركب، متعدد الجوانب لأهم عناصر «الحاضر» التي تتمتع بقدرة خاصة على التحرك والتي تستطيع منذ الآن رصد اتجاه حركتها ... وغني عن الذكر أن الهدف من هذا البحث كله ليس ممارسة الترف النظري أو تقديم بدائل تدخل في باب الخيال السياسي Political Fiction على غرار الخيال العلمي ... وإنما الهدف أن نتعاون جميعا لرسم سياسات عملية تخدم قضية السلام العالمي كما تخدم قضية العدل في منظورها الإنساني العام، وتخدم - بصفة خاصة - مصالح الأمة التي ننتمي إليها.

والعناصر والظواهر التي أحب أن ألفت النظر إليها متعددة... ولكن أهمها ما يلي :

1 - إن تراجع جهود السلام يرجع - بشهادة عالمية لا معنى للتشكيك فيها أو المكابرة في شأنها - إلى تغيير مفاجئ وحاد في سياسة الحكومة الإسرائيلية... وأن تلك الحكومة، وذلك الجزء من الرأي العام الإسرائيلي واليهودي خارج إسرائيل... يحملون معا كل المسؤولية التاريخية عن هذا التراجع، كما يحملون كذلك المسؤولية عن جميع الآثار السلبية المخربة التي قد تترتب مستقبلا على هذا التراجع.. وقد بدأ هذا التحول الحاد في وقت تتابعت فيه جهود العرب

وتسارعت خطاهم على طريق السلام على نحو غير مسبوق ... تجاوز خلاله البعض حد الاعتدال وأسرفوا في التصرف والتعامل مع الآخرين كما لو كان السلام قد حل فعلا والتقت عليه أطراف الصراع القديم التي صارت في غمضة عين شريكة في مشروع سياسي واقتصادي واحد تجري وضع اللمسات الأخيرة في بنائه.

2 - إن الرأي العام العالمي لم يعد، كما كان منذ سنوات، يضع مسؤولية استمرار الصراع على أكتاف العرب، ويظل بعد خمسين سنة من قيام دولة إسرائيل وضخ سيل من الأموال وسيل من الأسلحة إلى كل خلية من خلاياها وينظر إليها على أنها «الدولة الصغيرة الضحية» التي ينبغي الوقوف إلى جانب مطالبها المشروعة وغير المشروعة خوفاً عليها من الزوال.

وهذا التحول لا يرجع في أكثر أجزائه إلى ظاهرة فكرية من قبيل «عودة الوعي» إلى العقل الغربي وإنما يرجع إلى تحولات جديدة لا تزال في دور التشكل في علاقات القوى والمصالح داخل «العالم الغربي» .. فثمة توجه عام نحو تحقيق سلام عالمي، لم يعد معه أكثر الناس مستعدين لمجاملة «مثيري الشغب»، و«مهددي السلام» في العالم، وصارت للصبر على مهددي السلام حدوده عند الجميع.

كذلك يرجع هذا التحول إلى نشوء منافسات تقترب أحيانا من المواجهات الخفيفة والسريعة داخل عالم الغرب .. فثمة محاولات أمريكية صارخة للانفراد بإدارة العالم إدارة تستتر كذبا بمظلة الأمم المتحدة ميثاقاً ومنظمة، كما تستتر بمظلة الرؤية الأمريكية لضرورة الاهتمام بديمقراطية النظم السياسية في العالم كله، وحماية حقوق الإنسان في كل مكان.

وهذه المحاولة تقابلها وتوازنها - على قدر - محاولات أوروبية متعددة للوقوف في وجه محاولات هيمنة الولايات المتحدة والآنفراد وتهميش دور الآخرين - ولو كانوا أقرب الشركاء. وغير خاف أن كلاماً من فرنسا وألمانيا تقودان هذه المحاولات .. ربما من منطلقات مختلفة أو من خلال الحرص على تحقيق مصالح قومية خاصة بكل منهما، ولكن هذه المحاولات تشكل على أي حال، أحد عناصر المستقبل، وفي ظلها ينبغي أن يجري التصور أو البحث عن سياسات بديلة لمواجهة انهيار محاولات تحقيق السلام.

3 - إن التوازن الدولي - فيما يبدو - في طريقه إلى العودة من جديد من أبواب ونوافذ جديدة تثبت كل يوم أن التاريخ لا يصنعه المؤرخون، وأن الله في أمور خلقه سننا لا تتخلف ولو غفل عنها الغافلون.. وأن التوازن الإنساني كالتوازن البيئي.. لكل منهما قوانينه وسننه التي لا بد - في النهاية - أن تسود، «ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض»، «وما يعلم جنود ربك إلا هو»... إن تدفق الحياة في شرايين عدد من الدول الآسيوية ومنها دول إسلامية مثل أندونيسيا وماليزيا... وتحولها - مع اليابان وكوريا - إلى قوة اقتصادية ذات وزن كبير في ساحة المنافسة الاقتصادية التي تطبع صورة المستقبل القريب، وإن النمو الاقتصادي الهائل الذي لا بد أن يتعاظم به دور الصين في سياسة العالم... كل ذلك يشكل عنصرا له وزنه الكبير في تحديد علاقات القوى خلال السنوات المقبلة التي سوف يجري في ظلها تحقيق بدائل جديدة للتعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي.

4 - إن الصورة داخل إسرائيل ذاتها لم تحسم بعد.. والرأي العام هناك في حالة قلق وحيرة وتحولات قد يأتي بعضها مفاجئا. والملابسات التي وضعت قوى التهديد بالحرب وإهدار ما تم من جهود السلام، في موقع الحكم واتخاذ القرار قد لا تستمر طويلا... وحينئذ نكون على أبواب بدائل أخرى ولا يكون الطريق إلى السلام قد حيل بيننا وبينه بسور غير ذي باب، ولا يكون إخفاق محاولات تحقيق السلام موقفاً نهائياً، بل يكون مجرد «عثرة» على طريق لا رجعة فيه.

5 - إن الأفق - فيما يرى هذا الكاتب - يحمل من بعيد بشائر لقاء حضاري تاريخي بين حضارة الغرب وحضارة العرب والمسلمين... وهو لقاء أزعج أن العرب والمسلمين يحملون من الفضل فيه أكثر مما يحمل الآخرون... فقد تحرر أكثرهم من عقدة الخوف من الآخرين التي أقامت بينهم زمنا طويلا، والتي دفعتهم إلى نوع من العزلة النفسية والثقافية والانكفاء على الذات تارة وعلى الماضي وحده تارة أخرى - إن المسلم المعاصر والعربي المعاصر قد صار قادرين على نقد الذات... كما صار أكثر وعيا برابط الثقافات وحتمية تواصل أصحابها بعد انهيار الحدود الحاجزة بين الناس والشعوب.

إن المسلم المعاصر والعربي المعاصر قد صار قابليين للأخذ من الآخرين بغير حساسية كبيرة، وصارا أكثر إدراكا لمبدأ أصولي من مبادئ عقيدتهم وحضارتهم وهو أن الحق والعدل أكبر من حدود الزمان والمكان... وأن حكمة الله

مبثوثة بين خلق الله.. موزعة في آفاق ملكوته.. وأنها ينبغي أبداً أن تكون مطلب العقلاء وضالة الأتقياء..

وإنه - سبحانه - ما جعل عليهم في ذلك كله من حرج .. ولهذا صار العرب والمسلمون اليوم أكثر توجهها للتواصل مع الآخرين وأشد عناية بالبحث عن عناصر الالتقاء والاشتراك بينهم وبين الآخرين.. ولم يعد تأكيد الانتماء الحضاري للعروبة والإسلام محتاجاً إلى «نفي» الآخرين، و«رفض» كل ما تنتجه حضارات أولئك الآخرين.

وأذنوا لي أن أقول عند هذا الحد من الحديث.. لقد بقي أن يعدل بعض الساسة وبعض المفكرين في الغرب عن التسليم المطلق بحتمية تفوق كل ما هو غربي، ودونية كل ما ليس غربياً... وهو استعلاء نعتقد أنه يهدد روح الحضارة الغربية في صميمها، وقد قامت - فيما علمنا وعلمنا - على أن النقد أساس الإصلاح، وأن الشك أول مداخل اليقين... وأن الحركة الدائمة قانون من قوانين الكون في الطبيعة وفي الناس على السواء، وأن أيام الله يداولها الله بين الناس.

ويدعونا لشيء من التفاؤل، نحن العرب والمسلمين، ظاهرة أحب أن أرصدها في ختام هذا الجزء من الحديث... وهي ظاهرة النشاط المتعاظم للحوار الغربي / الإسلامي.. وهو حوار من شأن ثمراته الطيبة أن تصل إلى السياسيين وأصحاب القرارات، وأعظم هذه الثمرات أن توضع نهاية للتصورات القديمة وبعض التصورات الحديثة التي ترى في الحضارتين نقيضين لا يلتقيان.. وأن تقابلهما أمر مستحيل، وأن مستقبلهما رهين باستبعاد أحدهما للآخر.. ذلك شيء لن يكون... وما ينبغي له أن يكون...

إن عملية اكتشاف رائع «للآخرين» تجري على الجانبين، وهي - فيما نرى نحن العرب والمسلمين - تخلق موازناً إيجابياً نافعا للمقولة التي اتكأت عليها السياسة الصهيونية زمناً طويلاً، وهي مقولة «الميراث اليهودي المسيحي» التي صارت كلمة حق يراد بها باطل من شأنها خلق وهم كبير... مؤداه أن على العالم المسيحي بحكم هذه المقولة ذات الطابع الديني أن ينحاز - بغير حدود - إلى إسرائيل، كما لو كانت إسرائيل هي التشخيص السياسي الصحيح للعقيدة اليهودية.. وكما لو كان التعاون الغربي الإسرائيلي مقتضياً بالضرورة لاستبعاد الآخرين، والآخرين في هذا السياق المغلوط هم جميع العرب وجميع المسلمين..

إن مستقبلا شديدا الخصوبة ينتظر العلاقة بين الغرب كله وبين جميع العرب والمسلمين.. وهو مستقبل قائم - فيما نرى - على إحياء الأصول والأساسيات الكبرى في الحضارتين... أصول الإيمان بالخالق، وتقديس حقوق الإنسان، والإيمان بالتعددية في جميع صورها في ملكوت الله، والتوجه نحو التعاون على الخير وما ينفع الناس، وإيثار السلام على كل صور الأذى والعدوان ..

وبقي أن يدرك العرب والمسلمون أن تحديد معالم نصف خريطة المستقبل يقع على أكتافهم، تحررا من الجمود، وخروجا من التخلف وتواصلا مع الآخرين، وتنقية لجهتهم الداخلية من شوائب التفسيرات المغلوطة لجوهر الحضارة العربية الإسلامية، وأفات الفكر والسلوك التي ضربت بجذورها في العقل العربي والعقل المسلم خلال فترات البيات الحضاري وفترات التراجع في تاريخ أمة العرب والمسلمين.

وبقي أن يدرك العرب والمسلمون، ويدرك العالم معهم أن أكثر خلق الله في منطقة الشرق الأوسط يريدون السلام، وأن العرب والمسلمين أعذروا أمام الدنيا بما قدموه من جهود وما بذلوه من أرواح وأموال وأوقات لتحقيق هذا السلام، وأنه إذا كان المشروع المستقبلي للشرق الأوسط صالحا وبداخله إسرائيل، فإنه يصلح كذلك تماما حين ترفض الدخول إليه إسرائيل... وأن طريق التكامل والتعاون السياسي والاقتصادي بين أبناء المنطقة أولا، ومعهم أو ليست معهم إسرائيل، ينبغي ألا يتوقف أو أن تتناقل خطاه.

إن البديل الأفضل المطروح الآن ينطوي على العناصر الآتية :

1 - مزيد من الحركة السياسية والاقتصادية نحو توحيد المواقف العربية والإسلامية وتحقيق التعاون الاقتصادي والتنموي بين أجزاء هذا العالم وفض الاشتباكات العقيمة بين العناصر المختلفة داخل هذا الكيان.. إن تصفية الخلافات الصغيرة والكبيرة بين الدول العربية والإسلامية ينبغي أن تكون لها أولوية مطلقة في ترتيب مراحل العمل على هذا الطريق... إن نزاعات مثل الخلاف بين المغرب والجزائر على الصحراء، أو بين قطر والبحرين على جزيرة حوار... لا يجوز أن تبقى معلقة تستهلك الطاقة وتبديد الجهد، وتحول دون التحرك السريع على طريق التعاون والتكامل الاقتصادي... ولقد آن الأوان كي تخرج جهود هذه الخلافات من إطارها القديم ذي الإيقاع البطيء.

2 - مزيد من التواصل مع أوروبا وآسيا وأفريقيا والولايات المتحدة - خروجاً من العزلة - ومشاركة في النظام العالمي الجديد، وهو تواصل لا يكفي أن تحركه الرؤية الضيقة لمصالح بعض الأقطار العربية في إقامة محاور ثنائية مع بعض الدول المتقدمة وإنما لابد أن يصدر عن رؤية عربية مشتركة لاستدامة التعامل مع العالم خروجاً من العزلة وكسراً لطوقها واستعداداً للقاء التاريخي الكبير المرتقب بين الحضارات.

3 - تحريك مواصلة الضغط السياسي والاقتصادي على إسرائيل، ليس هذه المرة بقصد الدخول في حلقات جديدة من صراعات قد تبدأ باردة وتنتهي عسكرية وساخنة.. وإنما بقصد محاصرة قوى العدوان وإقناع الذين لم يؤمنوا بعد بأن السلام هو الخيار الوحيد الذي يمكن أن تقوم في ظله حضارة، وتتحقق تنمية، ويسعد - في كنفه الهادئ المستقر - الإنسان .. وعلى أوروبا والولايات المتحدة وسائر الدول مسؤولية كبرى في هذا الإطار.. ذلك أن القضية لم تعد قضية انحياز إلى واحد أو آخر من أطراف الصراع... وإنما صارت أداءاً للمسؤولية التاريخية عن مستقبل السلام.. وهو أداء يمتحن به صدق تلك الدول وحقيقة رؤيتها البعيدة لمستقبل النظام العالمي الجديد كما يمتحن به إدراكها للآثار المدمرة التي لابد أن تترتب - أردنا أو لم نرد - على الإخفاق النهائي لجهود السلام... وهي آثار تتمثل في اندلاع موجات من العنف والمواجهات التي لا يعرف أحد كيف ستبدأ وكيف يمكن أن تنتهي، ولكننا جميعاً نعلم علم اليقين أن نارها سوف تصيب الجميع، حتى أولئك الذين يصور لهم الوهم أنهم قادرون بما يحسبونه تفوقاً عسكرياً لا زوال له على النأي بأنفسهم ومصالحهم عن كوارث تلك الآثار.

«ماذا لو أخفقت عملية السلام في الشرق الأوسط»

كامل صالح أبو جابر

لا أعتقد أنه ممكن ، أو بالأحرى أنه مقدر لعملية السلام أن تخفق كلياً وإن كان لا بد لنا من التساؤل عن معنى الإخفاق ، وما هو تعريفنا له وماذا يعني هذا الإخفاق لكل طرف من الأطراف المعنية بعملية السلام . فالأطراف العربية، ومعظم دول العالم، وربما باستثناء دولة إسرائيل لا تريد لعملية السلام أن تخفق . فإسرائيل الليكود تعتقد أن جميع الخيارات بيدها خيار السلام أو الحرب أو خيار اللاحرب واللاسلم كما تعتقد أن الظروف العربية والإقليمية والدولية مواتية لها، وبالذات في ضوء انهيار الاتحاد السوفياتي ونتائج حرب الخليج الثانية وظهور النظام الدولي أحادي القطبية الأمر الذي يعني عدم وجود أي ضغوط حقيقية عليها .

وفي ضوء انتخاب السيد نتنياهو هو إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية لا بد من التساؤل عن كنه السلام المرتقب وعن مضمونه أو عدم السلام ومضمونه كذلك . فللسيد نتنياهو رؤياه المحددة عن مضمون هذا السلام ، ولعل الأهم من ذلك أنه يمتلك الوسائل لتحقيق هذه الرؤيا ، ولو تمّ ذلك على مراحل وربما على مدى عقود قادمة . ويرتكز هذا التحليل على عدد من الفرضيات أهمها أن إسرائيل تمتلك القوة العسكرية الضرورية التي تمكنها من الاستمرار في احتلالها لأراضي الغير في فلسطين وسوريا ولبنان . ثانياً أن رئيس الوزراء الإسرائيلي يرتكز في سياساته وتصرفاته إلى نظرة كونية عقائدية متزمتة صهيونياً تعتقد اعتقاداً جازماً أن فلسطين ، كل فلسطين هي أرض الميعاد ، أرض الوعد الرباني ، أرض إسرائيل . ويدخل في اعتقاد السيد نتنياهو كقائد لحزب الليكود ورئيس لحكومة ائتلافية عقائدية تجمع معظم فئات اليمين الإسرائيلي المتطرف، أن مسألة

السيادة الإسرائيلية على الأرض قد انتهت وحسبت لصالح إسرائيل وأن ما تبقى لا يعدو التساؤل عن مصير السكان . . السكان الفلسطينيين ومدى الحكم الذاتي وصلاحياته المحدودة التي قد يحصلون عليها . وهنا لا بد من التأكيد على ملاحظتين سريعتين الأولى أنه حتي لو شاء السيد نتنياهو التوصل إلى مصالحة أو تسوية معقولة ومقبولة فلسطينياً فإنه لن يتمكن من ذلك إذ من المؤكد في هذه الحال انفراط عقد حكومته المؤتلفة من غلاة الأحزاب الصهيونية المتطرفة . أما الملاحظة الثانية فتتعلق بمصير المفاوضات على المسارين اللبناني والسوري حيث من الممكن ، وربما المتوقع التوصل إلى تسوية على صعيد هذين المسارين تقود بالتالي إلى العزل التام للمسار الفلسطيني الذي لا بد من توقع أمر مراوحته مكانه مع بعض التعديلات الطفيفة هنا وهناك الأمر الذي سيؤدي بالتالي ، ومع مرور الزمن إلى مزيد من إحكام القبضة الإسرائيلية على رقبة الأرض وعلى الرغم من الصلاحيات التي قد يحصل عليها الفلسطينيون الآن . فبالنسبة إلى جوهر الصراع ، فلسطين ، يعتقد القادة الإسرائيليون أن الأمر أصبح محسوماً لصالحهم ويدل على ذلك التصرفات الإسرائيلية وبالأذات منذ انتخاب حزب الليكود في أيار 1996م.

من ناقل القول التأكيد على أن النوايا الإسرائيلية المستقبلية تجاه أرض فلسطين أصبحت واضحة إلى حد كبير . وقد طالعنا الصحف الأردنية صباح يوم الجمعة 1996/11/8 م بأنباء مفادها اعتزام إسرائيل فتح نفق آخر كالنفق الذي أثار الزوبعة في النصف الثاني من شهر أيلول 1996م هذا بالإضافة إلى عدد من المشاريع الاستيطانية التي تزمع إسرائيل إقامتها في القدس الشرقية وأماكن أخرى من فلسطين .

أما بالنسبة إلى نظام الحكم الذي يتصوره السيد نتنياهو للفلسطينيين فهو حكم محدود جداً أوضحه يوم السبت 1996/11/9م حيث قال إنه أشبه بنظام بورتوريكو في علاقته مع الولايات المتحدة أو إمارة أندورا تحت سيادة فرنسا وسيادة رجل دين برتبة مطران يورغل Urgel الإسباني للفترة 1278 - 1993 ففي تاريخ 1993/3/14م اختار أهالي الإمارة النظام البرلماني للحكم وأنهوا بذلك النظام الإقطاعي للحكم المحلي وإن كانت السيادة لا زالت لفرنسا حتى اليوم* .

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن مماثلة السيد نتنياهو ومراوغته تأتي في سياق توجه رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحق شامير ورغبته أن تراوح

عملية السلام مكانها لعشر سنوات بحيث تقود في النهاية إلى النتائج التي تخطط لها إسرائيل . هذه المراوغة التي جعلت جلالة الملك الحسين يقول : « أعتقد أن صبري قد بدأ ينفذ . . . وبدأ ينتابني القلق دون إحراز تقدم في تطبيق اتفاقيات تمّ التوصل إليها سابقاً . . . » ويضيف السيد عبد الكريم الكباريتي « نسمع من نتنياهو شيئاً ونراه يفعل شيئاً آخر . . . كلما مر الوقت نزداد إحباطاً وارتباكاً: . . . » (انظر صحيفة الدستور 1996/12/2م، ص 1) .

ولكن لا بد لنا من الإشارة كذلك إلى أن هذه المماثلة تستند إلى الاعتقاد الصهيوني أن فلسطين تقع على ضفتي نهر الأردن شرقاً وغرباً حيث أن هناك قطاعات مهمة في الرأي العام الإسرائيلي وليس الليكود فقط وحتى في تكتل العمل وبعض الفئات المستقلة التي لا زالت تعتقد أن تقاسم فلسطين قد تم حيث تقول صحيفة ידיעות احرونوت (انظر الترجمة في صحيفة الأردن ، 1996/8/24م ص 8) «وقد تمّ تقسيم فلسطين بين الأردن والمناطق وإسرائيل . . . عرب الأردن يعدون 3,5 مليون نسمة ويشكل الفلسطينيون ثلثي عدد سكان الأردن ، الأمر الذي يعني أن الأردن جزء من أرض إسرائيل الكبرى وذلك ليس فقط من الناحية الجغرافية والتاريخية بل من الناحية السكانية وأي حل قادم يشملها . . . »: إذن ، كل من الكتلتين الكبيرتين «العمل» و«الليكود» تؤكدان أن هناك ما يسمى «المسألة العربية» وإن كان هناك بعض الاختلاف في أسلوب معالجتها على الأمد القصير . (انظر بحث شمعون شامير في كتاب William B. Qandt, ed., The Middle East, Ten Years After Camp David, Washington, Brookings Institute, 1988, pp. 195- 196, Passim.)

فالمنطلق العقائدي للتكتلات الرئيسية في الطيف السياسي الإسرائيلي : الليكود والأحزاب التي تدور في فلكه ، والعمل والأحزاب التي تدور في فلكه إضافة إلى الأحزاب الدينية تنطلق من الاعتقاد بحقها على كامل أرض فلسطين وهو أمر ورد في الخطاب الذي ألقاه وزير خارجية إسرائيل السيد دافيد ليفي في الجلسة الأولى للمفاوضات متعددة الأطراف التي عقدت في موسكو بداية عام 1992م حيث أشار إلى نهر الأردن كالحد الشرقي لدولة إسرائيل .

فبالإضافة إلى فتح باب الاستيطان مجدداً ، هناك التأكيد المستمر على أمر السيادة الكاملة على فلسطين بما في ذلك السيادة على القدس الشريف . ولعل محاولات الحكومة الإسرائيلية التنصل حتى من استحقاقات اتفاقيات أوسلو

أبلغ دليل على نواياها، وبحيث أن الزحف العقائدي والديني امتد ليطال أمر تقاسم مدينة الخليل بالإضافة إلى قبر راحيل قرب مدينة بيت لحم وقبر يوسف في مدينة نابلس.

وإذا ما تذكرنا أن السيد نتنياهو لا زال شاباً في مقتبل عمره لا يتجاوز السادسة والأربعين عاماً ، ونشأته العائلية العقائدية في سياق مدرسة فلاديمير جابوتنسكي المتعصبة ، إضافة إلى استمرار تحرك الطيف السياسي الإسرائيلي منذ منتصف السبعينات نحو اليمين ، فإنه يجب علينا أن نتوقع الأسوأ وبالذات أنه حتى لو حصل وفشلت حكومة نتنياهو كما يحلو للبعض أن يعتقد ، فإنه وائتلافه اليميني سيبقون عاملاً مهماً وربما أساسياً من عوامل السياسة الإسرائيلية في المستقبل وعلى مدى عقدين أو ثلاثة على الأقل.

وإذا ما نظرنا إلى شخصية السيد نتنياهو ببعض التعمق فسنجد أنه بالإضافة إلى ذكاء ودهاء كبيرين يعتمد بالدرجة الأولى في اتخاذ قراراته على شخصه فقط وبالتشاور أحياناً مع بعض المقربين إليه وبالذات والده السيد بن زيون والبالغ من العمر 87 عاماً والذي كان قد عمل كمساعد للسيد فلاديمير جابوتنسكي في الثلاثينات والأربعينات من هذا القرن.

وهنا يحضرني التأكيد على أمرين في مجال السياسة الإسرائيلية والأول منهما يتعلق بأمر شخصنة صناعة القرار في هذه الدولة منذ تأسيسها عام 1948م حيث سيطرت شخصية دافيد بن غوريون لتتبعه شخصية جولدا مائير فمناحيم بيغن فإسحق رابين والآن بنيامين نتنياهو. ويزداد الأمر حدة بالنسبة إلى نتنياهو حيث أنه أول رئيس للوزراء في إسرائيل ينتخب لشخصه إذ على الرغم من أن الليكود لم يحصل إلا على 32 مقعداً مقابل 34 حصل عليها حزب العمل ، إلا أن القانون الجديد أعطى حق تشكيل الحكومة لنتنياهو .

أما الأمر الآخر فيتعلق مباشرة بالأول وهو تأكيد السيد نتنياهو على الاستفراد شبه الكامل بعملية صنع القرار السياسي والاقتصادي . فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار فهمه لمضمون أمن إسرائيل وهو الشعار الذي مكنه بالتالي من الفوز على منافسه السيد شمعون بيريز لاتضح لنا مدى التحوط الذي يجب على العرب أن يتسلحوا به لمجابهة المستقبل . فالسيد نتنياهو يعتقد أن أمن إسرائيل يرتكز إلى ركيزتين أساسيتين الأولى قوتها العسكرية التي يجب الحفاظ

على تفوقها النوعي وأن هذه الركيزة ستحقق بالتالي أمر التسوية السياسية مع العرب والذين لا بد وأن يقبلوها بالمستقبل كجزء أساسي ورئيسي في منطقة الشرق الأوسط . ويتعلق بهذا الأمر اعتقاد ننتياهو أن العرب لا يفهموا سوى لغة القوة وأنهم في نهاية المطاف ، ومع مرور الزمن لا بد وأن يتقبلوا ما تفرضه هذه القوة عليهم من «حقائق» على أرض الواقع .

أما الاعتقاد الآخر لنتنياهو فهو فرضية أن إسرائيل جزء من العالم الغربي حضارة وثقافة وسياسة واقتصاداً على الرغم من وجودها الجغرافي شرقاً أوسطياً . ولذا فهو لا يؤكد على أمر دمجها في منطقة الشرق الأوسط اقتصادياً وسياسياً كما كان السيد بيريز يقول بل يؤمن بضرورة حل وتسوية مشاكلها السياسية والأمنية فقط مع الدول العربية وإن كان هذا لا يمنع من عقد علاقات اقتصادية الآن أو مستقبلاً ، لكن الأصل والأساس ليس الدمج لا اقتصادياً ولا سياسياً بل العزل مع الإبقاء على الحد الأدنى من العلاقات الذي يضمن أمن واستقرار الدولة .

وفي تساؤلنا عن عملية السلام في ضوء ما سبق لا بد لنا من البحث في مسألة خطورة إخفاقها والآثار التي لا بد أن تترتب على ذلك .

لن أسرد عليكم هنا ما أعتقد أن عملية السلام قد أنجزته بالنسبة إلى العرب وإن كنت سأركز فقط على عدد محدود من هذه الإنجازات .

أولاً : فتحت عملية مدريد أفاقاً جديدة تبشر بالخير لا على منطقة الشرق الأوسط فحسب بل والعالم أجمع . هذا الأمر أصبح مهدداً في ضوء إصرار السيد ننتياهو على إعادة الصراع إلى مرجعية دينية وعقائدية شبه توراتية الأمر الذي يهدد برد فعل مماثل لدى الأطراف العربية التي أصبحت قطاعات واسعة منها تعتقد في قرارة نفسها أن إسرائيل المتخذة عقائدياً لا بد وأن تجابه بعقائدية مضادة قادرة على تعبئة الجماهير للصراع القادم وحيث تتردد المقولة أنه لا بد لمثل هذا الداء هذا الدواء . وتتردد هنا مقولة أن الصراع ربما يكون قد انتهى ولو إلى حين على الصعيد العسكري إلا أن هذا الأمر لا يعني لا السلام ولا المواءمة الحقيقية مع الصهيونية حيث من المتوقع استمرار الصراع الحضاري على روح المنطقة .

ثانياً : كانت عملية سلام مدريد وعدا على المستقبل بتحرير طاقات بشرية

وموارد اقتصادية هائلة هدرت إبّان العقود الخمسة الماضية على درب الصراع العسكري العربي - الإسرائيلي . مثل هذه الطاقات لو أحسن استثمارها وتوجيهها نحو تنمية متوازنة لأدخلت العالم العربي مشارف القرن الواحد والعشرين في حال أفضل بكثير من الحال الذي هو عليه الآن . ولنا أن نتأمل ونتصور ونتفاكر في الطاقات الذهنية التي لو تحررت ولو لمدى عقدين أو ثلاثة فقط من الانشغال والتفكير المتواصل بأبعاد الصراع المختلفة وما يمكن لهذه الطاقات من إعمال الجهد في الخلق والإبداع في مختلف حقول المعرفة والبناء ، لأدركنا الحاجة الماسة لهذه الفسحة من الزمن لالتقاط الأنفاس ، وتجميع القوى والطاقات لبناء مستقبل أفضل قائم على أسس الاكتفاء الذاتي . ولعل الوعي الليكودي لمثل هذا الاحتمال يكمن خلف استمرار الصهيونية في مشاغلة الجانب العربي على غرار ما تفعل اليوم وما كانت تفعله في الماضي .

ثالثاً : إن إعادة ننتيا هو المنطقة إلى حال الصراع المستند إلى مرجعية عقائدية دينية تهدد كذلك تباشير الارتكاز إلى الأسس العقلانية في معالجة أمور وقضايا وصراعات المنطقة التي جاءت بها عملية مدريد للسلام . فالاحتكام إلى العقل ، لا العقيدة : العقيدة التي ترفض النقاش حول أمور قدسية لا يجوز الخوض فيها أصلاً ، وكذا محاولات التوصل إلى تسوية تحقق بعض لا كل العدل : تسوية تسمح بإعادة بعض الحق وتسعى للتوصل إلى حل وسط ، كلها أمور كانت عملية مدريد قد اعتمدتها وتقف الآن في ظلال الغمامة السوداء المتمثلة بالعودة إلى حال ما قبل مدريد .

وهناك لا بد من التأكيد على أمرين : الأول أن مثل هذا التوجه الإسرائيلي أمر ترحب به الأوساط العربية الرافضة لكل ما تمثله عملية مدريد . هذه الأوساط الرافضة التي ما فتئت تروج أن عملية السلام هذه لا تخرج عن كونها تسوية على صعيد الأنظمة العربية فقط وأن الشعوب ترفضها كما وترفض مقولة أنها مهزومة .

أما الأمر الآخر فيتعلق بالتذكير أنه حتى قرارات مجلس الأمن 242 و 338 و 425 التي تشكل القاعدة الرئيسية لمؤتمر سلام مدريد ليست العدل كل العدل في أي حال من الأحوال وأنها لا تخرج عن كونها قرارات جاءت في ظل ظروف عربية انهارت بها قواعد وأسس الأمن القومي العربي في أعقاب هزيمة 1967م وما تلى هذا الحدث من تتالي التداعيات والتصدمات داخل الجسد العربي بحيث تتآكل

أحشاءه في الجوف بينما تستمر عملية قضم أطرافه كذلك .

إذن تقول بعض الفئات الرافضة إنه حتى في حال تطبيق قرارات مجلس الأمن دون أي خلل أو نقصان فإنها في واقع الحال ليست العدل ولا هي إحقاق الحق .

رابعاً : وما يضاهي ، لا بل ما يفوق أمر التسوية مع إسرائيل الذي جعلت عملية سلام مدريد منه احتمالاً ممكناً ، كونها فتحت الباب كذلك أمام إمكانية مصالحة تاريخية بين العرب والعالم الغربي ممهدة بدورها إلى مصالحة بين النصرانية والإسلام . فالمسألة الوحيدة التي بقيت عالقة بين العرب والعالم الغربي في أعقاب انحسار فترة الاستعمار هي وضع إسرائيل في المنطقة ، هذه المسألة التي بسبب استعداد النفوذ الصهيوني في العالم الغربي ضد العرب أدت لا إلى تشويه صورة الإنسان العربي فحسب بل والإسلام كذلك . وقد أدى انهيار الاتحاد السوفياتي بعقيدته الاشتراكية الماركسية إلى تفرغ أجهزة الإعلام الغربية، ومعظمها متصهين إلى حد كبير للتركيز على ما أصبح يسمى بالخطر الأخضر ليحل محل الخطر الشيوعي الأحمر . وانفراج أزمة الصراع العربي الإسرائيلي يعني فيما يعني البدء بمصالحة عربية عربية على اليد الواحدة ومسيحية - إسلامية على اليد الأخرى حيث إن واقع الحال ومنطق الأمور يظهر بجلاء تكامل مصالح الحضارتين إضافة إلى قيم أخلاقية وروحية مشتركة ممكن لقاءها لو سنحت الفرصة لذلك .

لا أدري إذا كان السيد نتنياهوع واع لكل ما ورد من تحليل ، ولا أقدر أن أجزم بأن ما يقوم به من مراوغة ومماطلة يهدف بالتالي إلى تفشيل حقيقي لجوهر الحل السلمي بينما يستمر في إصراره الإبقاء على المظهر أو المظاهر الخارجية أمام الغرب ليدعي أن شيئاً ما يحدث . ولكن ، وفي كل الأحوال فإن مدخله العقائدي حسب وجهة نظره لأمر التسوية السلمية لا بد وأن يقود بالتالي إلى تنفيذ مآربه هو . حيث يعتقد أن الظروف الدولية وعلى صعيد المنطقة كذلك تسمح بذلك .

فلا العرب قادرون على لم شععتهم وتوحيد كلمتهم ولو إلى الحد الأدنى من الاتفاق على قضايا مصيرية . ولا تلوح على الأفق بارقة أمل أن هناك قوة ما قادرة على التأثير ، ولو الجزئي على إسرائيل للتوصل إلى حل على المسار

الفلسطيني ينقل المنطقة من حال التوتر والصراع إلى حال آخر يسمح لها بالتمتع ، وربما للمرة الأولى في التاريخ ، بلحظة سلام تمكنها من معالجة قضايا تنميتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل معقول .

الولايات المتحدة الأمريكية

إن الدولة الوحيدة التي بيدها ، لو شاءت ، أو تمكنت أن تمارس الضغط على إسرائيل هي الولايات المتحدة الأمريكية . ولكن مثل هذا لم يحصل بالماضي ولا يبدو أنه سيحصل بالمستقبل . وهنا لا بد من إبداء بعض الملاحظات الضرورية المتعلقة بدور أمريكا في الصراع العربي الإسرائيلي . الملاحظة الأولى أن كل رئيس دولة انتخب منذ عهد الرئيس هاري ترومان إلى انتخاب الرئيس بل كلينتون 1996/11/5م للمرة الثانية كان يفوق من سبقه من رؤساء في مدى الدعم السياسي والمعنوي والاقتصادي والعسكري الذي يقدمه لإسرائيل . ثانياً إن الارتباط بين الدولتين : الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وإسرائيل من جهة أخرى أصبحا في حال من الارتباط شبه العضوي التي تفوق أبعاد الأحلاف الأمنية أو الاستراتيجية أو غيرها .

وهنا لا بد من التنويه بما صرح به السيد زلمان شوفال سفير إسرائيل لدى واشنطن في كلمة ألقاها في مؤتمر كران مونتانا في سويسرا في 1996/6/20م حيث قال « أنا وأصدقائي في وزارة الخارجية الأمريكية قمنا بصياغة رسائل التطمينات » . . . التي أعطيت للدول العربية قبيل مشاركتها في مؤتمر مدريد للسلام . وأضاف في هذا اللقاء أن العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة من المتانة بحيث أنها لن تتأثر بغض النظر عن من يتولى منصب رئاسة الجمهورية في أمريكا الآن أو مستقبلاً * * .

هذا وقد سارع عدد من المسؤولين الإسرائيليين لحظة انتخاب الرئيس كلينتون للمرة الثانية (في 1996/11/5م) إلى التأكيد أنهم لا يتوقعون أي ضغط على إسرائيل جراء ذلك ، ومن هؤلاء السيد نتنياهو نفسه إضافة إلى الناطق الرسمي باسم مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي والسيد زئيف شيف أحد كبار المحللين السياسيين والعسكريين في إسرائيل . أما توقع بعض العرب أن السيد كلينتون سيقوم بالضغط على إسرائيل طالما أنه لن ينتخب للمرة الثالثة حسب نص الدستور الأمريكي فلا يعدو كونه مجرد « خرافة » على حد قول السيد خليل

جهشان رئيس منظمة رؤساء المنظمات العربية في أمريكا (راديو إسرائيل الساعة 8،30 صباحاً 1996/11/7 م) .

الأردن

لعل المماثلة الليكودية على المسار الفلسطيني والذي يتوجب علينا أن نتوقعها ونتحسب لها تعود إلى رغبة إسرائيل غير المعلنة العمل بوسيلة أو بأخرى على طرد (Transfer) قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني خارج وطنه . مثل هذا الاحتمال يضع على عاتق الدولة الأردنية التحسب والتحوط لمجابهته .

وإذا ما كان للتسوية الأردنية الإسرائيلية من فوائد تضمنتها نصوص المعاهدة بينهما فهي أنها وضعت لأول مرة بعض الحدود على التمدد الصهيوني التاريخي الذي كان يصر على مقولة أن «الأردن هي فلسطين» . فالمعاهدة أخرجت الأراضي الأردنية نهائياً من تبعات وعد بلفور 1917م ورسمها للحدود الأردنية وبموافقة جميع الأحزاب والفئات الإسرائيلية، وإن كانت لم تخرجها كلياً من دوامة المؤامرات الصهيونية تماماً . كما وأن إيراد نص في هذه المعاهدة بالاعتراف بدور أردني في القدس الشريف لا بد وأن يعتبر من الناحية العملية انتقاصاً لادعاء إسرائيل بالسيادة الكاملة على المدينة المقدسة . ويزيد من أهمية هذا الأمر النية المعلنة لدى الأردن بإنهاء دورها حال تسلم السلطة الفلسطينية لمقادير الأمور مع انتهاء مفاوضات الحل النهائي . وهو أمر أيدته السلطة الوطنية الفلسطينية وطالبت به (انظر جوردان تايمز 1996/11/5م، ص 1) .

ومن فوائد العلاقة الأردنية الإسرائيلية غير الظاهرة للعيان أن الأردن أصبح عاملاً فاعلاً من عوامل الضغط على الرأي العام والدولة في إسرائيل . وقد تجلت أهمية هذا الدور قبيل وبعيد لقاء القمة الرباعي في البيت الأبيض الذي ضم بالإضافة إلى جلالة الملك الحسين الرئيسان كلينتون وعرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي السيد نتنياهو . فالاعتدال الأردني الواضح في خطابه السياسي أصبح عامل ضغط هام داخل المجالات السياسية الإسرائيلية والغربية على حد سواء، الأمر الذي تطور إلى درجة أن أصبح أحد مدخلات صناعة القرار الإسرائيلي والغربي . وخير مثال على ذلك رد فعل جلالة الملك الحسين على نبذة وتوجهات السيد نتنياهو الذي تذرر جلالة الملك من « غطرسته » وعدم التزامه حتى بالاتفاقات الثنائية التي عقدها دولته وبحيث أصبحت تترد المقولة إذا كان

هذا رد فعل الحسين المعتدل المتروي فما حال ردود فعل المواطنين العاديين ؟
من هذا المنظار إذن لابد من التبصر في أمر العلاقة الأردنية الإسرائيلية
وعدم التسرع بإصدار الأحكام عليها .

أما ما يسمى بالتطبيع الأردني الإسرائيلي فلا بد من التعمق في التأمل في
أمره حيث أنه وعلى المدى الطويل تطبيع وربما ترويض للجموح والجنوح
الإسرائيلي الذي تشكل العلاقة مع الأردن وازعاً إضافياً قد يفرض عليه إعادة
النظر في بعض قراراته . ومن هذا المنظار كذلك لا بد من النظر إلى الزيارات
المتتالية لصانعي القرار الإسرائيليين بدءاً برئيس الدولة السيد عيزرا وايزمن
الذي زار الأردن يوم الأربعاء 1996/11/6م ومـروراً بزيارات بعض الوزراء
الإسرائيليين وانتهاءً بزيارات رئيس الوزراء الإسرائيلي نفسه .

ينطلق تحليلي هذا من منطلقات سياسية عملية لا عقائدية بحتة ويفترض
فيما يفترض أن المطروح الآن هو تسوية سياسية لا علاقة لها الآن ، وفي ضوء
الأوضاع العربية والدولية المعروفة ، بالنقاش الدائر بين حق القوة أو قوة الحق .

فالتحليل إذن يعني فيما يعني ضرورة أمرين أساسيين الأول أنه لابد من
احتواء ومن ثم ترويض إسرائيل بشكل أو بآخر وبالذات في ضوء عدم وجود بدائل
أخرى عسكرية كانت أم غير ذلك . أما الأمر الآخر فهو ضرورة شراء بعض
الوقت لتتمكن المجتمعات العربية من التقاط أنفاسها بعد عقود من اللهاث
المتواصل وراء سراب آمال الشارع العربي .

أما العملية السلمية فلا بد من الاستمرار لا بل التمسك بها لا من منطلق
نظرة يائسة أو سوداوية بل من ضرورة البحث عن وسائل أخرى تمكن الكف
العربي من احتواء ومن ثم مجابهة المخزن الإسرائيلي .

الهوامش

* يبلغ سكان بورتوريكو حوالي 306 مليون وتتمتع بحكم ذاتي بجميع شؤونها الداخلية إلا أنها تعتبر تحت سيادة الولايات المتحدة حسب نص معاهدة باريس 1898م التي أنهت الحرب الإسبانية الأمريكية وتدير شؤونها الداخلية مثلها مثل أي من الولايات الأمريكية الأخرى، إلا أن سكانها لا يحق لهم الانتخاب في أمريكا . يمثلها في الكونغرس مندوب Commissioner ولكن لا يحق له التصويت في المجلس وإن كان يسمح له التصويت في لجانه . ولا تجبى منهم ضريبة الدخل الأمريكية .

أما أندورا فعدد سكانها حوالي 55 ألف نسمة.

** بتاريخ 1996/12/5 وردتني رسالة من السفير زلمان شوفان مؤرخة 1996/11/18، يعلمني فيها أنني ربما سمعته بالخطأ، وأن ما ذكره في خطابه المشار إليه أعلاه يتعلق بصياغة رسالة التطمينات إلى دولة إسرائيل فقط حيث يقول : «إن ما قلته في المؤتمر هو أن الولايات المتحدة وأنا قمنا بصياغة رسالة التطمينات الأمريكية إلى إسرائيل، وبالطبع ليست الرسائل التي أرسلت إلى الأطراف الأخرى».

المياه : نزاع لممارسة الحق أو سلام لدعم التعاون

إدريس الضحاك

أ - المياه مصدر محدود

يخرج الإنسان إلى هذا العالم سابحا في كيس من ماء، ويتكون أغلب جسمه منه ولذلك قيل إن الماء هو الحياة ⁽¹⁾، ومن ثم كان الماء محط اهتمام الإنسان ومنذ الأزل، قلة سكان المعموركانت تظهره بالمصدر اللامنتهي، وبسبب الانفجار السكاني، واللجوء إلى كثرة استغلال الماء للشرب والطاقة والغذاء لمواجهة هذه الزيادة، أدرك العالم أن كمية ما به من ماء محدودة ، ولذلك يجب حسن استغلاله والمحافظة عليه.

أ. 1 - المياه عالميا : توزيع غير عادل

يبلغ المخزون العالمي من الماء 1,4 مليار كيلومتر³، ولا تمثل المياه العذبة فيه غير 3% ⁽²⁾، وهذه النسبة على ضآلتها لا يستغل العالم منها إلا أكثر من العشر بقليل (13%) وذلك لأسباب طبيعية متعددة منها عملية التبخر من مياه المسطحات، وصعوبة التحكم في الفيضانات ⁽³⁾.

وتتوزع هذه المياه في العالم توزيعا غير عادل إذ أن حوالي عشر دول تسيطر على نسبة 60% من المصادر العالمية للمياه، وبسبب ذلك تراوح المعدل السنوي للفرد من الماء حسب موقعه الجغرافي ما بين أقل من مائة لتر مكعب في السنة وما يقارب المائة ألف لتر مكعب؛ وإن من بين نتائج هذا التباين الكبير بين معدل وآخر دخول بعض الدول في مرحلة شح المياه وترشيح أخرى لدخول هذه المرحلة في القرن الواحد والعشرين، ويشير تقرير المنظمة العالمية للأغذية

والزراعة (FAO) لسنة 1996 أن حوالي مليار ومائتين مليون من سكان المعمور سيعانون قريباً من آثار نقص المياه، وحسب بعض الدراسات المستقبلية فإنه بحلول سنة 2025 سيكون 40% من سكان العالم معرضين لأضرار شح المياه (4).

إن تلك الأضرار قد تطال الوضع الاقتصادي في البلدان التي تعاني من ندرة المياه، وهو الأمر الذي لوحظ بالنسبة لأغلب دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، حيث إن منها من دخل مرحلة الخطر باستغلاله لكل موارد مياهه المتجددة، ومنها من هو مقبل على ذلك بعد أن استغل نصف هذه الموارد (5)؛ ولذلك أنشئ مجلس عالمي للماء لدراسة المشكل ومواجهة صدمات المياه حتى لا تظل هذه الأخيرة حالة نفسية وعقدة استراتيجية تستعمل سياسياً في بعض الأحوال (6).

ورغم التطور الذي حصل في بناء السدود، واكتشاف الاحتياطات السرية الكبرى لمياه أعماق الأرض غير المتجددة والتي تصل ملايين المليارات المكعبة، فإنه بسبب ارتفاع استهلاك المياه في الزراعة والصناعة على الخصوص أصبح التساؤل مطروحا حول اختيارات الإنسان المستقبلية في التضرر جوعاً أو التضرر عطشاً (7) لذلك أصبح من اللازم تكثيف الجهود من أجل تعامل الإنسان مع هذه المعطيات السلبية بالنسبة لكميات المياه عن طريق خلق حضارة جديدة هي حضارة الماء.

أ. 2 - المياه في المنطقة : تداخل وشح في المياه

أ. 2.1 - تحديد المنطقة :

عن أية منطقة نتحدث ؟ إنها المنطقة التي تضم الدول المعنية باستغلال المياه وارتباطه بتحقيق السلام العربي الاسرائيلي؛ فالأمر يتعلق إذن بكل الدول العربية (8) عموماً من حيث تحقيق السلام، وبدول منطقة استغلال المياه إقليمية خصوصاً؛ بصفة مباشرة كسوريا والأردن ولبنان وفلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) وإسرائيل (9)، وبصفة غير مباشرة كالعراق ومصر وتركيا وأثيوبيا.

ولقد كثرت التعابير المستعملة لتحديد المنطقة العربية في الشرق، فمن تعبير الشرق الأوسط إلى تعبير الشرق الأدنى وغيرهما (10)، ومهما كانت التعابير المستعملة فإن المقصود بموضوع المياه هو تلك الدول التي تتشابه فيها

المصالح حولها، والتي ترتبط أساساً بمشكل النزاع العربي الإسرائيلي، وهي الدول المعنية مباشرة بالموضوع كما ذكر، أما الدول المعنية بصفة غير مباشرة وبصفة خاصة أثيوبيا وتركيا فإنها ستدخل في إطار الحل الشامل لمشكل المياه إقليمياً بعد تحقيق السلام لما تتوفر عليه من إمكانيات مائية يمكن أن تساهم في خلق التوازن المنشود لاستغلال المياه.

أ.2.2 - واقع مياه المنطقة :

تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أكثر المناطق تضرراً في العالم بالنسبة لموارد المياه، وتعتبر الأردن وفلسطين (الضفة الغربية وغزة) وإسرائيل الأكثر تضرراً من بين دول المنطقة، إذ لا يتجاوز المعدل العام المائي لكل فرد في أقطار الشرق الأوسط 1400 م³ سنوياً ولكل فرد في دول الشمال الإفريقي 760 م³ سنوياً، في حين ينزل هذا المعدل إلى 190 م³ بالنسبة لدول الخليج و680 م³ بالنسبة لسوريا ولبنان والأردن وفلسطين (الضفة والقطاع) وإسرائيل، وينتظر أن ينزل هذا المعدل بشكل خطير مع حلول سنة 2025 إلى النصف أو الثلث بالنسبة لبعض الأقطار كسوريا والعراق⁽¹¹⁾.

وتختلف رؤيا الخبراء حول الحد الأدنى الضروري للاستهلاك المائي لكل فرد في منطقة شح المياه وبصفة خاصة في الأردن وفلسطين (الضفة والقطاع) وإسرائيل، إذ يتراوح هذا الحد بين 125 م³ في السنة للفرد و 400 م³؛ (12) وتلعب التقنيات الحديثة دوراً أساسياً في تخفيض نسب احتياج الفرد من الماء خصوصاً بالنسبة للفلاحة، ومنذ سنة 1981 طورت إسرائيل أساليب السقي بالتنقيط مع ربطه بالحاسوب وتمكنت بذلك من ري الآلاف من الهكتارات بالإضافة إلى زيادة المطر عن طريق الاستمطار الصناعي (10-15%)، وبالنظر لعدم وجود مصادر للطاقة من فحم حجري وخطب وبترو، فإن الماء أصبح هو المصدر الأساسي لها أيضاً؛ بالإضافة إلى الزراعة، لكن قلة الأمطار تجعل من الضروري الاعتماد على الأنهار والأحواض، لذلك لجأت إسرائيل إلى السيطرة عليها خلال الحروب السابقة، وجعلت من سياستها الثابتة التوجه نحو حيازة منابع المياه وبصفة خاصة منابع نهر الأردن.

وهكذا سيطرت إسرائيل خصوصاً بعد حرب 1967 على مياه نهر الأردن (تشارك في الحوض سوريا والأردن ولبنان والضفة الغربية وإسرائيل، ويبلغ طوله

252 كيلومترا ومساحته 43353 كلم²) وحرمت الأردن من الاستفادة من مياه نهر اليرموك واحتلت الجولان السوري وسيطرت على منابع نهر الأردن⁽¹³⁾. (أنهار الحاصباني السفلي والدان وبانياس)، واحتلت في الجنوب اللبناني الشريط الحدودي لتسيطر فيه على مياه نهر الليطاني والحاصباني العلوي⁽¹⁴⁾ بالإضافة إلى المياه الجوفية سواء غير المتجددة الموجودة بأعماق الأرض (الخران الذي يقدر حجمه بـ 500 مليون م³ يوجد برمته تحت سيطرتها) أو المياه المتجددة والموجودة بالضفة الغربية وقطاع غزة على قلتها والتي قامت باستنزافها فأدى ذلك إلى زيادة ملوحة مياه المنطقة بأكثر من الحد المسموح به من المنظمة العالمية للصحة⁽¹⁵⁾.

إن احتياجات إسرائيل إلى المياه تتزايد باستمرار، ولذلك تستخدم كل المياه المتجددة تقريبا، وبحلول عام 2000 سيرتفع العجز المائي بها إلى ما يقارب 800 مليون م³ ولذلك تلجأ إلى استنزاف مياه جيرانها العرب⁽¹⁶⁾.

إن الوضع بالشكل الحالي لا يمكن أن يستمر، كما أن تداخل المياه السطحية والجوفية واشتراك دول المنطقة في استغلال الكثير منها، يتطلب تعاونا إقليميا بعد تحقيق السلام لحسن هذا الاستغلال لصالح كل سكان المنطقة، ذلك التعاون الذي ينبغي على مفاوضات عادلة، صفة العدل هذه لا تتحقق إلا إذا وقع الوقوف قبلها على الوضع القانوني لموارد المياه والانطلاق منه أساسا لبناء تعاون سليم.

ب - النظام القانوني للمياه في المنطقة : نزاع لممارسة الحق

يقصد بالمياه في المنطقة المياه القارية وليست البحرية، إذ أن هذه الأخيرة تنظمها على العموم قواعد القانون الدولي للبحار وبصفة رئيسية اتفاقية 1982 حول قانون البحار، كما تنظمها على وجه الخصوص اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية لسنة 1979 ومعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية لسنة 1994⁽¹⁷⁾.

إن المنطقة التي ظهر فيها أول تنظيم قانوني في العالم (قانون حمورابي قبل 4000 سنة) تتميز بتعقيدات قانونية متعددة نابعة من الرؤيا السياسية لهذا البلد وذلك حول استغلال موارد المياه، الأمر الذي يجعل اللجوء إلى تحكيم القانون المعتمد أو التفسير الذي يعطى له أمرا يساهم في زيادة النزاعات أكثر من حلها أو التقليل منها.

ولكي نفهم في عجالة هذا الوضع لابد من التمييز بين المياه الداخلية والأحواض المائية المشتركة سواء أكانت جوفية أو سطحية.

عندما تفتت الإمبراطورية العثمانية، خطط السياسيون الإنجليز والفرنسيون (معاهدة مارك سايكس وجورج بيكو لسنة 1916 وسان ريمو لسنة 1920) ليكون نهر الأردن الحدود الفاصلة بين الأردن وفلسطين، ولتشترك لبنان وسوريا وفلسطين في روافده، وليكون أهمها وهو اليرموك حدودا بين الأردن وسوريا، وهكذا ومنذ ذلك التاريخ بدأت تظهر أسباب النزاعات حول الماء، لكنها كانت بين دول عربية مجاورة قابلة للحل، إن الذي زادها تعقيدا هو تقسيم فلسطين سنة 1947 وخلق دولة إسرائيل سنة 1948. وباحتلال إسرائيل لأغلب موارد الأحواض المشتركة وسيطرتها على موارد المياه القطرية بعد حرب 1967، أصبح الوضع المائي أكثر صعوبة على الحل من ذي قبل؛ ومما لاشك فيه أن الدولة تتصرف في المياه التي توجد في إقليمها جوفية كانت أو سطحية، وتمارس سيادتها عليها، ولا يحد من هذه السيادة غير إلحاق الضرر بالدول المجاورة؛ كما أنها تخضع لقواعد القانون الدولي فيما يتعلق بإدارة مياه الدولة المحتلة وباستعمال موارد الأحواض المشتركة.

ولا يمكن للدولة التنصل من هذه الالتزامات إلا إذا قبلت الدول المجاورة بمقتضي الاتفاق الحر، وليس تحت ضغط معنوي أو عسكري، التنازل عن بعض ممارستها أو حقوقها السيادية في إطار تبادلي. ويختلف الأمر ما بين المياه القطرية الصرفة أي المياه التي تنبع وتصب في الإقليم ومياه الأحواض المشتركة التي تنبع من إقليم دولة وتصب في أخرى.

ب. 1 - الوضع القانوني للمياه القطرية :

كثيرة هي قرارات الأمم المتحدة⁽¹⁸⁾ التي تؤكد مبدأ حق الدول في استغلال ثرواتها الطبيعية الموجودة بإقليمها البحري والبري على الخصوص، وعلى رأس ذلك استغلال المياه السطحية والجوفية، ومن أجل ممارسة هذا الحق وتنظيم الاستغلال تقوم الدول بإصدار تشريعات حول الماء يوجد منها في العالم ما يقارب مائتي مدونة قطرية حول الماء، ويجب أن تراعي الدولة في تشريعاتها توافقها مع مقتضيات القانون الدولي، فليس كل تشريع قطري يحظى بموافقة المجتمع الدولي، ولكي يحصل على ذلك يجب أن يراعي مقتضيات القانون

الدولي، الاتفاقي والعرفي.

وهكذا وبالنظر إلى أن إسرائيل سيطرت على موارد مياه خارج حدودها عن طريق الاحتلال، فإنها يجب أن تتقيد بما يمليه عليها القانون الدولي والا تصدر من التشريعات إلا بما يتوافق معه؛ ومن بين ما يقضي به القانون الدولي اعتبار الاحتلال حالة مؤقتة، وفي هذه الفترة المؤقتة تمارس الدولة المحتلة اختصاصات حفظ النظام، وحماية الجيش، ويمنع عليها العمل على تحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية كاستغلال المياه لصالح سكانها (19).

وبالرغم من أن نسبة مهمة من المياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة تنساب عبر الحدود نحو إسرائيل، أي أنها أحواض مشتركة سنتحدث عنها مع الأحواض السطحية المشتركة، فإن إسرائيل أصدرت تشريعات تؤدي إلى إهدار حقوق الفلسطينيين حتى في المياه التي لا تتدفق عبر الحدود إليها، حيث تمنع السكان الفلسطينيين من استغلالها بالشكل الأمثل، في حين تسمح للمستوطنين الإسرائيليين بالضفة والقطاع من الاستحواذ على هذه الموارد بشكل يضر بأصحابها؛ كما أنها من جهة أخرى تقوم بنقل كميات من مياه المنطقة وبصفة خاصة من غزة نحو داخل إسرائيل وعلى الخصوص صحراء النقب عن طريق حفر آبار يتجاوز عمقها 700 مترا ويصل أحيانا إلى 1200 مترا، ومن شأن ذلك أن يسحب كميات المياه اللازمة للسكان من الآبار الفلسطينية التي تقل عمقها عن ذلك بكثير. وقد أدى الأمر إلى جفاف مياه آبار وينابيع بعض القرى الفلسطينية.

لقد أوكلت الرقابة على المياه في الأراضي الفلسطينية إلى هيئة المياه الإسرائيلية (20)، وأصدرت السلطات العسكرية الإسرائيلية التي تختص بإصدار التصاريح لاستثمار المياه، العديد من الأوامر حول المياه الفلسطينية، بحيث ألغت كل تصريح سابق باستعمال المياه، وطالبت السكان بوضع تصاريح جديدة لدى السلطة العسكرية، وألغت كل الحقوق المكتسبة السابقة في الموضوع، بحيث فصلت ما بين ملكية الأرض وموارد المياه فيها التي جعلتها من الأملاك العامة؛ وحصرت حقوق الفلسطينيين في أضيق نطاق، سواء تعلق الأمر بحفر الآبار أو استهلاك المياه (وقع تركيب أجهزة على الآبار) أو نقلها أو توزيعها بل وحتى مراقبة استخدامها وتقاسمها (21)؛ الأمر الذي أدى إلى توفير مياه للمستوطنين وباقي الاسرائيليين على حساب السكان الأصليين، وهو ما يخالف مقتضيات القانون الدولي المتعلقة بالاحتلال، ولا يقبل ما تدعيه إسرائيل من أن المياه

بالمنطقة تدخل في مفهوم غنائم الحرب (22).

إن القوانين والأوامر العسكرية الصادرة بالنسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة والتي تعمل على استغلال المياه لصالح إسرائيل والمستوطنين وتمس بالأموال الخاصة والعامة للفلسطينيين، تتناقض ومحتويات اتفاقية لاهاي لسنة 1907 وعلى الخصوص المادة 52 منها والتي تعتبر ملزمة لإسرائيل رغم أنها ليست طرفاً فيها بمقتضى ما أعلنت عنه محكمة العدل الإسرائيلية من أن قواعد الاتفاقية هي عرفية ملزمة لدولة إسرائيل، كما تتناقض ومحتويات اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949 الموقعة من طرف إسرائيل وعلى الخصوص المواد 46 و53 و55 منها، ومن ثم تعتبر كل القوانين والأوامر العسكرية المتعلقة بالمياه والمناقضة للاتفاقيات السابقة غير معترف بها من المجتمع الدولي.

ب. 2 - الوضع القانوني لمجري المياه المشتركة :

يقصد بالمجرى المائي الدولي، المجرى المائي الذي تقع أجزاءه في أكثر من دولة، ويتضمن شبكة المياه السطحية والجوفية بحكم علاقتها الطبيعية ببعضها البعض كلا واحدا يتدفق صوب نقطة وصول مشتركة (23)، وهو ما ينطبق في منطقة الشرق الأوسط على نهري دجلة والفرات ونهر النيل ونهر الأردن وروافده والمياه الجوفية في المنطقة.

وهذا ليس جديداً فمنذ قرنين من الزمن أصدرت الثورة الفرنسية المرسوم المؤرخ في 16 نوفمبر 1792 يؤكد على صفة الملكية المشتركة للأنهار الدولية وبصفة خاصة لنهري الأيسكو والميز؛ ومنذ ذلك التاريخ وقعت عدة اتفاقيات إقليمية ثنائية أو متعددة الأطراف ما بين دول النهر المشترك تجاوز عددها الثلاثمائة اتفاقية وتهم أكثر من 215 نهراً مشتركاً.

وباستثناء مشروع لجنة القانون الدولي لسنة 1991 حول المجرى المائي الدولي، فإنه لا توجد لحد الآن أية اتفاقية أو معاهدة دولية عالمية تهم الأنهار الدولية عامة ولا تقتصر فقط على الجهات الإقليمية لكل مجرى مائي مشترك، رغم المحاولات العديدة منذ عشرات السنين لعقد مثل هذه المعاهدة؛ ويرجع السبب في ذلك إلى امتناع دول منبع المجرى عن الجلوس على طاولة المفاوضات وتوقيع المعاهدة مع الدول المشاركة فيه.

ولذلك يبقى السؤال مطروحا في غياب مثل هذه المعاهدة العالمية عن مدى

وجود قواعد قانونية عرفية و مبادئ عامة في القانون الدولي تحكم تنظيم استغلال واستخدام المجاري المائية الدولية في أغراض أخرى غير الملاحة.

وقبل الجواب عن الموضوع، تحسن الإشارة إلى أن موضوع المياه بالمنطقة حظي ومنذ أيام الانتداب البريطاني والفرنسي بها باهتمام كبير من أجل تنظيم استغلال المياه بين دولها؛ ومن مراجعة الاتفاقيات والمعاهدات التي وقعت من كل من بريطانيا وفرنسا باعتبارهما دولتي انتداب، يظهر أن الاتفاق حصل بينهما على القيام بدراسة مشتركة بواسطة مختصين من أجل استغلال مياه نهر الأردن الأعلى ونهر اليرموك وروافدهما وتحديد الكمية اللازمة لري الأراضي وتوليد الكهرباء لمناطق الانتداب الفرنسي (سوريا ولبنان) وعند اكتفائها يصار عند ذلك إلى استخدام الفائض لصالح مناطق الانتداب البريطاني (فلسطين)، وهو ما قضت به على الخصوص معاهدات 1920 و 1922 و 1926؛ ورغم ما تقضي به اتفاقية فيينا لسنة 1969 حول توارث الدول فإن إسرائيل لا تعترف بهذه المعاهدات ولا تعتبرها ملزمة لها (24).

إنه بغض النظر عن المعاهدات السالفة الذكر التي تحظى بالأولوية في التطبيق قبل كل ما هو وارد في القانون الدولي الاتفاقي والعرفي، فإنه وفي غياب اتفاقية عالمية حول المجاري المائية الدولية يمكن القول إن هناك قواعد عامة تحكم هذه المجاري استقرت في القانون الدولي ومستخرجة من عدة مصادر له، ذلك أنه بالإضافة إلى المعاهدات العامة والخاصة (25) كمصدر رئيسي للقانون الدولي فإن المصادر الأخرى كما هو منصوص عليه في المادة 38 من نظام محكمة العدل الدولية الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من ميثاق الأمم المتحدة، هي العرف الدولي والمبادئ العامة للقانون كمصدرين رئيسيين، والأحكام القضائية والفقه الدولي واجتهادات وآراء كبار المختصين كمصادر مساعدة.

ومن مراجعة ما تضمنه الفقه الدولي حول الموضوع (26) وكذا بعض القواعد والقرارات الصادرة عن منظمات ومؤسسات دولية (27)، يمكن استخراج مجموعة من القواعد العامة التي تحكم المجاري المائية الدولية ومنها بالنسبة للمنطقة نهر الأردن (يجري في كل من سوريا والأردن وفلسطين وإسرائيل) ونهر اليرموك (يجري في كل من سوريا والأردن وفلسطين وإسرائيل) ونهر العاصي (يجري في كل من لبنان وسوريا وتركيا) بالإضافة إلى نهر النيل (يجري في تسع دول) ونهر دجلة والفرات (يجريان في كل من تركيا وسوريا والعراق) وتحاول إسرائيل بالنظر

لوفرة مياه نهر الليطاني بجنوب لبنان أن تربطه مع نهر الحاصباني الذي يصب في نهر الأردن ليصبح الليطاني مكونا للحوض الأخير ومتصفا بالحوض الدولي⁽²⁸⁾، ويمكن تلخيص هذه القواعد العامة فيما يلي :

- كل الدول التي ينساب فيها المجرى المائي الدولي يحق لها استخدام مياهه على أساس توزيع منصف ومعقول.

- ويجب على الدول أن تمارس ذلك بحسن نية بحيث لا يؤدي هذا الاستخدام إلى الإضرار بالدول الأخرى.

- وتبعاً لذلك يجب إخطار الدول الأخرى التي تقع على المجرى المائي الدولي بكل نشاط أو مشروع قد يؤثر على الاستخدامات لهذا المجرى.

- وإنه من الواجب تفاوض الدول مع بعضها من أجل الاستغلال الأمثل للمجرى المائي كإنشاء مشاريع مشتركة مثلاً.

- وإنه إذا نتج عن الاستخدام أي نزاع فإنه يقع اللجوء إلى الأطراف الثالثة لتسوية المنازعات طبق ما يقضي به ميثاق الأمم المتحدة (المادة 33).

إن بعضاً من هذه القواعد غير مقبولة كلية من بعض الدول منبع المجرى المائي أو الحبس الأعلى له، لأنها تؤدي في النهاية إلى مطالبتها بالتزامات يجب عليها تنفيذها داخل إقليمها، بالإضافة إلى أنها وهي تملك امتياز دولة المنبع تحاول استخدام جريان المياه لدى جيرانها استخداماً سياسياً كما هو الحال بين تركيا وسوريا بالنسبة لنهر الفرات، أو استخداماً اقتصادياً كما ترمي إليه دولة أثيوبيا في موقفها الأخير من نهر النيل الأزرق بالنسبة للسودان ومصر، بالإضافة إلى الدوافع السياسية⁽²⁹⁾. وإن كان ذلك يطرح إشكالية المعادلة الصعبة للتوفيق بين ما هو سياسي وما هو قانوني.

ومهما يكن من أمر فإن تحول المشروع المطروح الآن على المستوى الدولي إلى اتفاقية عالمية والذي سبق وأن أعدته لجنة القانون الدولي سنة 1991 والذي استغرق إنجازه أكثر من عشرين سنة، والمتعلق باستخدامات المجرى المائي الدولي في أغراض غير الملاحة، سيؤدي لا محالة إلى تغليب ما هو قانوني على ما هو سياسي ليكون الانطلاق من القانون نحو بناء تعاون إقليمي عادل بين دول المنطقة.

ومما لا شك فيه أن العديد من القواعد السالفة الذكر تحتاج إلى تحديد لمفاهيمها وعلى رأس ذلك قاعدة التوزيع المنصف والعادل للمياه الذي يثير في التطبيق الكثير من اللغو وتعدد التفسيرات، وإن الأمر ليس سهلاً لارتباط صفة الإنصاف والعدالة بعدة معطيات، وهكذا استقر القول على مجموعة من العناصر التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تحديد الصفة المذكورة، منها على الخصوص دراسة احتياجات كل دولة من دول الحوض الاقتصادية والاجتماعية ودور الفلاحة في اقتصادها، وتحديد نسبة السكان الذين يعتمدون على مياه الحوض، وتحديد مدى توافر موارد مائية أخرى، ونسبة مساهمة كل دولة في مياه الحوض، والحقوق المكتسبة التي لكل دولة عليه، ودراسة مدى إيجاد الوسائل البديلة لتأمين احتياجات دول الحوض الاقتصادية والاجتماعية، ودراسة حالات ضياع المياه الغير المبرر لدى دول الحوض، إلى غير ذلك من المعايير التي تقرب التوزيع المائي إلى حالات العدل والإنصاف.

وهكذا يمكن القول في غياب معاهدة عالمية حول المجرى المائي إن المعاهدات الإقليمية المتعلقة بالمنطقة يجري تطبيقها ولولم تعترف بعض دول المنطقة كإسرائيل بسريانها عليها، وأنه فيما عدا ذلك يلجأ إلى تطبيق القواعد السالفة الذكر؛ لكن كل ذلك لا يؤدي إلى حل مشكل المياه بالمنطقة، فالتمسك بتطبيق المقتضيات القانونية القطرية أو الإقليمية قد يزيد من حدة المواجهات، ولا يكون هناك من حل إلا من خلال المفاوضات التي تؤدي إلى نتائج عادلة ومنصفة توضع في اتفاقيات إقليمية؛ وتعتبر المعاهدة الأردنية الإسرائيلية لسنة 1994 وعلى الخصوص الملحق رقم 2 منها بداية لهذا الحل وإن كان هناك من يرى أنه لا يتصف بالعدل والإنصاف خصوصاً في موضوع توزيع المياه المتعلق بالملحق المذكور⁽³⁰⁾.

ج - أيهما الأسبق : السلم المائي أم السلم السياسي ؟

ج. 1 - الاحتلال لتنفيذ سياسة مائية : حل مؤقت وفشل مستقبلي :

منذ أزيد من قرن قال تيودور هرتزل سنة 1886 : «إن المؤسسين الحقيقيين للدولة اليهودية القديمة والحديثة هم مهندسو المياه»⁽³¹⁾ وبالأمس القريب قال يهود باراك رئيس أركان الجيش سابقاً ووزير الخارجية عند التصريح «إننا لن

نقدم تنازلات لسوريا في مياه الجولان، لأننا بحاجة ماسة للمياه المتدفقة منها إلى بحيرة طبريا". إن الأمر في الواقع لا يقتصر على مياه الجولان بل يتعداه إلى كل منابع المياه المجاورة، وتوضح رسالة حايم وايزمن باسم الحركة الصهيونية الموجهة إلى مؤتمر الصلح بباريس بتاريخ 29 نوفمبر 1919 عند تفكك الإمبراطورية العثمانية كل ذلك، إذ تطالب بتوسيع حدود «الوطن القومي» لتشمل كل منابع نهر اليرموك والأردن والليطاني، ولقد تأكد ذلك في الرسالة الموجهة من طرف ابن غوريون سنة 1920 باسم اتحاد العمال الصهيوني إلى حزب العمال البريطاني بمقتضيات مشابهة، إذ تطالب الرسالة بأن تكون أنهار أرض إسرائيل هي الأردن والليطاني واليرموك⁽³²⁾.

ومن ثم كان التخطيط في كل الحروب التي خاضتها إسرائيل مع الدول العربية ينصب حول احتلال منابع المياه المذكورة؛ ولقد تمكنت خصوصا في حرب 1967 من الوصول إلى منابع نهر الأردن في الجولان ومن السيطرة على ضفاف هذا النهر كلها تقريبا، كما تمكنت من السيطرة في جنوب لبنان وفي المنطقة التي أسمتها بالحزام الأمني على الأرض وما بها من منابع للمياه وبصفة خاصة مياه نهر الليطاني ومياه نهر الحاصباني العلوي الذي يصب في نهاية الأمر في نهر الأردن؛ والتفكير في تنفيذ مشروع قديم يقضي بربط النهرين معا ليجري صب المياه بغزارة أكثر في نهر الأردن وليصبح نهر الليطاني بمقتضى ذلك من روافد نهر الأردن يفقد صفته القطرية ويدخل في مفهوم الأنهار الدولية⁽³³⁾، وبذلك يصبح خاضعا لما يقرر لهذه الأنهار.

لكن ما تجنيه إسرائيل الآن من احتلالها لأراضي الجيران من مياه لا يمكن أن يستمر، لأن الاحتلال حالة مؤقتة ستنتهي في يوم ما، كما أن المياه في المنطقة في حالة شح والاحتياج المطرد إلى استهلاكها سيتطلب حتما توسيع الرؤيا لتصبح شاملة لكل حل نهائي عادل ودائم، وهذا يتطلب تخطيطا إقليميا وبضمانات دولية للوصول إلى حل لمشكلة من أكثر المشاكل تهديدا لأمن المنطقة.

ذلك أنه بالرغم مما تضخه إسرائيل من مياه الأراضي المحتلة بما فيها المياه الجوفية للضفة الغربية وقطاع غزة (807 مليون م³) فإنها وبعد سنة 2000 ستدخل في مرحلة الحاجة إلى المياه؛ إذ يقدر الخبراء العجز بمئات الآلاف من الأمتار المكعبة في السنة.

فالاحتلال ليس حلاً وسرقة مياه الغير لا تنهي المشكلة طالما الحاجة إلى الماء ستتضاعف، وليس هناك من سبيل لتلبيتها بغير سلام يؤدي إلى تعاون اقليمي سواء في الترشيح واستعمال التقنيات الحديثة أو في استجلاب المياه من حيث وفرتها.

ج . 2 - محاولات لسلم مائي فشلت :

محاولات عديدة جرت في المنطقة من أجل تنظيم استغلال مياهها، والعديد منها لم ير النور، فكما قال الخبير الأمريكي غوردون كلاب منذ سنة 1949 «إن استخدام مياه نهر الأردن ممكن في حالة السلم فقط» (34).

مشاريع ومخططات ابتدأت من أيام الإمبراطورية العثمانية بمخطط فرنجيا سنة 1913 واستمرت سواء قبل 1948 أو بعدها وإلى اليوم، منها مشروع وادي الأردن الذي قدمه السيد لاودر ميلك Lowder Milk سنة 1939 (35) ومشاريع المهندس يونيدس Onides مستشار حكومة شرق الأردن، والمهندس الأمريكي هايز Hays ومحاولات التحكيم التي أجراها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة سنة 1948، وتقرير ماين كليف سنة 1953 (36).

تعددت محاولات استغلال المياه في المنطقة فمنها ما قامت بها الوكالة اليهودية، ومنها ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية ومنها ما قامت بها دول المنطقة (سوريا، الأردن، إسرائيل) ومنها ما قامت به جامعة الدول العربية ومنها ما قامت به الأمم المتحدة؛ على أن أهمها مشروع جونستون (37) والمشروع العربي.

وقد أعد مشروع جونستون من طرف الأمريكي إريك جونستون الذي زار المنطقة من سنة 1953 إلى سنة 1955 واعتمد المشروع على العديد من الوثائق ومنها الوثائق البريطانية واليهودية ووثائق الأمم المتحدة حول موضوع المياه في المنطقة، وزار المنطقة أربع مرات وعدل مشروعه تحت الضغوط الأمريكية والإسرائيلية، وقامت جامعة الدول العربية من جانبها بدراسة عهد بها للجنة فنية انتهت إلى تقديم مشروع عربي لاستثمار مياه نهر الأردن، ودون الدخول في تفاصيل المشروعين يمكن القول إن المشروع النهائي أو الموحد لجونستون يتقارب نسبياً مع المشروع العربي بالرغم من وجود اختلافات جوهرية خصوصاً بالنسبة للتخزين ففي الوقت الذي يمنح المشروع العربي للأردن 50 % من مياه

نهر الأردن وإسرائيل 33% ولسوريا 10% ولبنان 7% يمنح مشروع جونستون للأردن 55% وإسرائيل 36% ولسوريا 9%⁽³⁸⁾ ولبنان 2,5%. ورغم هذا التقارب فقد أقبر المشروعان معا وأسدل الستار عنهما باندلاع حرب 1956 الثلاثية.

ج. 3 - سلام يدعم التعاون الإقليمي :

لقد تبين مما سبق أن المنطقة من أفقر مناطق العالم بالنسبة لموارد المياه، وأن الالتجاء إلى القوة والاحتلال لا ينهي المشكل المائي بل ويعقده، كما أن الاعتداد بممارسة الحقوق كما هي في النصوص القانونية القطرية أو الدولية أو طبقا للقواعد القانونية الدولية لا ينهي المشكل بدوره، لكنه يمكن أن يكون أساسا لكل تفاوض حول استثمار ماتملكه المنطقة من موارد مائية بالطريق الأمثل والمناسب للجميع ، وبالتالي فإنه وخلافا لما نادت به إسرائيل دائما من أنه يجب عدم الاعتداد بالحدود السياسية في معالجة موضوع الماء يجب الأخذ بعين الاعتبار ما أعطاه القانون لكل دولة من حصتها في الماء، والانطلاق من هذه القاعدة نحو عملية التفاوض في إطار من تبادل في المصالح بناء على الأخذ والعطاء، وليس جمع المياه كلها لاستغلالها، وعند ذلك يمكن التفكير في إغناء المنطقة من مصادر أخرى قريبة إليها على أساس تبادل المصالح بما فيها خلق مؤسسات وأسواق إقليمية لتبادل هذه المصالح؛ فالمشاريع الاثيوبية حول النيل الأزرق وأنابيب السلام التركية الحاملة لمياه نهري سيحان وجيحان، والمشروع الأردني بالنسبة لنهر الفرات، كلها وغيرها مشاريع تبحث عن كيفية إكمال النقص وتفادي صدمات المياه المقبلة في المنطقة، وكل ذلك لا يمكن أن يتم دون وجود أرضية صلبة يبنني عليها هذا التعاون، وجود سلام دائم وعادل وشامل في المنطقة طبق قرارات الامم المتحدة وعلى الخصوص منها القرارات 242 و 338 و 425.

صحيح بأن الاتفاق على حد أدنى في الموضوع ضروري أيضا لقيام سلام في المنطقة، لكن الحل الشامل لموضوع المياه والتعاون للتغلب على فقر المياه بالمشاريع المشتركة لا يمكن أن يفسح له المجال في غياب سلام عادل وشامل.

ولكل الأطراف تصورها في هذا الشأن، فنقل مياه النيل إلى قطاع غزة أو نقل مياهه ومياه الفرات إلى الضفة الغربية والأردن وإسرائيل، وتخزين مياه اليرموك الشتوية في بحيرة طبريا أو استعمال مياه الليطاني، وتوليد الكهرباء من

مشروع ربط البحر الأحمر والبحر الميت أو من مشروع الليطاني كلها مشاريع إسرائيلية⁽³⁹⁾ رفضت من الجانب العربي، إذ تغفل هذه المشاريع أن للمياه من يملكها وأنه يجب أن يطلب من أصحابها تقديم ما ذكر على أساس طرح المقابل لهذه الطلبات أو البديل، وهذا لا يتم إلا في إطار مفاوضات مسبقة، وهذه لا تنجح إلا في مناخ سلام مستقر ودائم وعادل.

كما أن المشاريع العربية كلها، سواء تلك المتعلقة بتخزين المياه في سدود أو في تحويل مجاري بعض المنابع والأنهار والمرفوضة من طرف إسرائيل يمكن أن تتحقق كلها أو بعضها على طاولة المفاوضات والأخذ والعطاء في إطار سلام دائم⁽⁴⁰⁾.

هذا عن التعاون في استغلال إمكانيات المنطقة المائية، أما وأنه وبالنسبة للمستقبل فإن المنطقة ستحتاج إلى كميات تتجاوز حجم مالديها من موارد مائية، فقد طرحت بعض الحلول الخارجية، ومنها على الخصوص أنابيب السلام التركية، وكيفما كان التقييم لهذه المشاريع ودوافعها السياسية، فإن هناك واقعا لا يمكن نسيانه، وهو الذي يتمثل في أنه بقدر ما هناك فقراء في الماء في المنطقة هناك جيران أغنياء في هذه المادة، ومنهم على الخصوص تركيا المجاورة مباشرة لها، وأثيوبيا الموجودة في النيل والمغذية له من منابع تصدر من أرضها⁽⁴¹⁾. إن تعاوننا إقليميا بميثاق للماء يمكن أن يتناول الجوانب التقنية والسياسية بل وحتى المالية، وإن التقنية البيولوجية الحديثة ووسائل الترشيح الجديدة في استهلاك الماء وتحلية مياه البحار تتطلب مبالغ ضخمة لا تتأتى إلا من التعاون.

ومنذ مدة طويلة ورد في الحديث الشريف أن الناس شركاء في ثلاث، في الماء والكأ والنار، أي في الماء والغذاء والطاقة، ولذلك يجب التفكير في جعل الماء ثروة إنسانية مشتركة تقوم على توزيع منصف وعادل، وتعتبر من الثروات التي لا يمكن التغاضي عنها ولو لفترة قصيرة، فالماء يقي العطش ويضمن الغذاء، والجائعون والعطشى لا ينتظرون الموت البطيء بل يستعجلونه بإعلان مقاومتهم للظلم، فلنحقق السلام بالعدل المائي.

الهوامش

(1) لقد تعرضت كل الكتب السماوية إلى أهمية المياه، قال تعالى: ﴿وجعلنا من الماء كل شيء حي﴾ ومن ثم نبئت أغلب الحضارات بجانب مصادر المياه خصوصا بمنطقة الشرق الأوسط، وتحمل مياه المنطقة قدسية خاصة لورود ذكرها في كل الكتب السماوية باعتبارها مصدر الحياة. وفي هذا الشأن يقول السيد جون كودي John Codey في كتابه "الحرب حول الماء" "The war over water" الماء ليس ضروريا للحياة فحسب بل إنه الحياة نفسها.

(2) من بين ما يشمل المخزون العالمي، مياه البحار والمحيطات، والأنهار المتجمدة في القطب الجنوبي وفي منطقة جرين لاند، والغطاء الجليدي القلبي ومياه أعماق الأرض، وكلها مياه لا يستطيع الإنسان في الوقت الحالي استغلالها بالشكل الكامل، ولا تمثل الأنهار والبحيرات من هذا المخزون غير نسبة 0,0091%

(3) يبلغ معدل الأمطار السنوي العالمي 110.000 كيلومترا مكعبا، يفقد العالم منه سبعين ألف كلم³ بسبب التبخر في الجو، وتجري الكمية الباقية (أي 40 ألف كلم³) في البحيرات والأنهار والجداول والخزانات، وبفعل التبخر والفيضانات وصعوبة استغلال البعض من هذه المياه لا تتعدى التدفقات المائية العذبة 12,500 كلم³؛ وتحصل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من هذه المياه على نسبة تقل عن 1% راجع بصفة خاصة .

l'Eau dilapidée, science et vie, n° 946 Paris, Juillet 1996 pp. 83 et suiv.

(4) يظهر من تقارير مؤسسات بولية كالمنظمة العالمية للأغذية والزراعة FAO ومعهد المراقبة العالمي الأمريكي World Watch Institute أن حصة الإنسان الإفريقي من المياه نقصت حاليا بنسبة 66% عما كانت عليه سنة 1960 .

للزيادة في التفصيل : راجع المنظمة العالمية للأغذية والزراعة مؤتمر القمة العالمي للأغذية المجلد 2 الوثائق الفنية الأساسية 6 - 11 ، 13 - 17 نوفمبر 1996 .

(5) في المؤتمر الاورومتوسطي حول التدبير المحلي للماء المنعقد بمرسيليا (فرنسا) يوم 26 نوفمبر 1996 اتضح أن الدول المعرضة لتهديد شح المياه وتأثير ذلك على نموها الاقتصادي والاجتماعي، هي ليبيا وفلسطين والأردن وإسرا ئيل ومالطا وسوريا وقبرص وتونس والجزائر والمغرب، في حين أن لبنان لا يواجه شح المياه بقدر ما يواجه مشكل انخفاض جودتها؛ ووقع التذكير بالمؤتمر بأن الدول التي تستغل كل موارد مياهها المتجددة لم يبق أمامها إلا إعادة استعمال المياه، واستغلال الموارد غير المتجددة (المياه الجوفية العميقة) وتحلية مياه البحر.

(6) بالنظر لتعقيد ملف المياه فإن مؤتمر الأرض المنعقد في ريو دي جانيرو سنة 1992 لم يتعرض لهذا الملف إلا بشكل خجول لتشعب وتضارب المصالح به والتي ظهرت في كثير من المنازعات، كما هو الحال بالنسبة لشط العرب بين العراق وإيران، ونهر سينيبي Cencpe بين الاكوادور والبيرو، والنهر الكبير Rio grande بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، ونهر السينغال بين موريتانيا والسينغال ومالي، ونهر كانج

براهما بوتّر Gange Brahmapoutre بين الهند وبنغلاديش وغيرها من المنازعات الأخرى.

(7) لقد كان عدد السدود في العالم التي يتجاوز ارتفاعها 16 مترا خمسة آلاف سد سنة 1950، فأصبح اليوم حوالي أربعين ألف سد بسعة تتجاوز ستة آلاف كلم³، كما اكتشف أن هناك بآعماق الأرض خزانات من المياه غير المتجددة يصل حجمها حوالي عشرة مليون مليار متر مكعب أي أكثر من مائة مرة مما تحويه كل الأنهار والبحيرات محسوبة في وقت معين، لكن زيادة الاستهلاك خصوصا بالنسبة للزراعة (70% من المياه على المستوى العالمي)، حيث توفر الأرض المروية معدلا يتراوح ما بين 30% و 40% من الغذاء، بل وتوفر في بعض البلدان أكثر من ذلك (الباكستان 80% والصين 70% والهند وأندونيسيا)، وتعرض مياه السدود للتبخّر وخطر التوقف بفعل القدم وعدم تجدد المياه الجوفية بالآعماق الكبيرة، كل ذلك يطرح إشكالية الإنسان والماء مستقبلا.

(8) ليس هناك إشكال في تحديد المفهوم القانوني للوطن العربي أو المنطقة العربية أو الدول العربية، فذلك يعني كل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والتي انضمت إلى هذا التجمع الإقليمي لما ترى فيما بينها من وحدة في اللغة واشتراك في التاريخ.

(9) بالنظر لعدم انضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة فإن التعبير المستعمل الآن لدى بعض الكتاب والمؤسسات هو الضفة والقطاع.

(10) يظهر أن تعبير الشرق الأوسط وقع استخدامه لأول مرة سنة 1902 من طرف المؤرخ البحري الأمريكي ألفريد ماهان (Bernard lewis, The shaping of the Modern Middle East, Oxford University Press, 1994) وقصد به آنذاك المنطقة المحصورة بين الجزيرة العربية والهند بصفة خاصة منطقة الخليج، ولقد أصبح هذا التعبير يتسع أحيانا ليشمل تركيا وإيران مثلا ويضيق أحيانا أخرى ليشمل منطقة الخليج أو منطقة الهلال الخصيب أو "سوريا الكبرى" (سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن)، ولم تكن أوروبا عبر تاريخها الطويل مع العرب تستعمل غير كلمة الشرق، مع تطور هذا المفهوم أحيانا اتساعا وانحسارا ليشمل الإمبراطورية العثمانية مع الدولة الصفوية في إيران، كما أن تعبير الشرق الأدنى استعمل أحيانا ليعني ما عرف بسوريا الكبرى؛ وبوجود الاستعمار في الهند والصين ظهر تعبير آخر هو الشرق الأقصى، تميزا له عن الشرق الأدنى الذي أريد به آنذاك بقايا الإمبراطورية العثمانية في البلقان وفي الشرق الأوسط، ولقد بدأ يندثر تعبير الشرق الأقصى ليحل مكانه تعبير غرب آسيا؛ ولقد أخذ تعبير الشرق الأوسط أهمية واستقرارا بظهور النزاع العربي الإسرائيلي على الساحة السياسية في المنطقة، وأضيف إليه تعبير شمال إفريقيا وذلك بقصد السماح لإسرائيل بالاندماج في المنطقة اقتصاديا وسياسيا، إذ لو استعمل تعبير الوطن العربي ما أمكنها ذلك.

راجع: د. حازم البيلالي، "الوطن العربي على أعتاب القرن الحادي والعشرين" مجلة الندوة عمان، 1996 ص. 3 - 5.

(11) إن الإحصاءات سواء الصادرة عن مؤسسات رسمية أو خاصة جد نسبية إذ تختلط وتتضارب فيها المصالح، ولذلك يجب أخذها على أساس أنها مجرد مؤشر وأن نتائجها نسبية، فالمنظمة العالمية للأغذية والزراعة ترى في دراسة حديثة لها أن الدول التي ينتظر أن تشح فيها المياه سنة 2000 هي كل من مصر والسعودية وليبيا والإمارات والأردن وموريتانيا وتونس وسوريا والجزائر وعمان والسودان والمغرب، خصوصا بالنسبة للمياه الداخلية المتجددة التي لا تحصل منها مصر مثلا إلا على 29 م³ للفرد في السنة، ويفضل التدفق المائي عبر الحدود (النيل) تتمكن من إضافة 934 م³ للفرد سنويا، ونفس الأمر بالنسبة لموريتانيا (154 م³ داخلية و 2843 م³ عابرة للحدود) والسودان (905 م³ داخلية و 3923 م³ عابرة الحدود) والأردن (153 م³ داخلية و 240 م³ عابرة للحدود).

راجع : المنظمة العالمية للأغذية والزراعة (FAO) مؤتمر القمة العالمي 1996 المجلد 20-17-13 نوفمبر 1996.

وحسب المصادر الأردنية فإن الفرد الأردني يستهلك 180 م³ والمصري 1200 م³ والسوري 450 م³ والإسرائيلي 450 م³.

راجع اللجنة الإعلامية الأردنية - معاهدة السلام في المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل 1994، ماهي اللجنة الإعلامية الأردنية مؤلف رقم 18 الطبعة الثانية كانون أول (ديسمبر) 1994

(12) ذلك أن السيد شوفال وهو الخبير الذي زار المنطقة ودرس وضعية الماء بها، يعتقد أن الفرد يحتاج كحد أدنى بالمنطقة إلى 100 م³ للاستخدامات المنزلية والحضرية والصناعية و25 م³ فقط لزراعة الخضار وتربية الماشية أي ما مجموعه 125 م³، ومع إعادة تكرير المياه الأولى واستعمالها في غير الشرب بنسبة 65% فإن هذا المعدل سيرتفع إلى 190 م³، في حين يرى السيد امبرودجي أنه لتوفير 2200 وحدة حرارية لغذاء الإنسان يجب توفير حد أدنى يصل 300 م³ وأن أقل من 200 م³ يؤدي إلى تهديد بالجوع. وأن مرحلة شح المياه تبدأ عندما تنزل عن حد أدنى من 400 م³.

للزيادة في التفصيل راجع

- H.Shuval, water Security, Water stress for Arid Countries, CFWA, workshop York Stockholm Institute. 1996.

- R. Ambroggi, "l'avenir de la paix au Proche-Orient dépendra de l'eau" Académie du Royaume du Maroc, deuxième session à Amman, Décembre, 1996.

(13) تهدد ندرة المياه بالأردن بحصول كارثة شح هذه المياه في السنوات العشر القادمة إذ يستغل الأردن وحسب إحصاءات 1991 ما يوازي 955 مليون م³ من المياه العذبة، ويتوقع أن يرتفع الطلب إلى أكثر من مليار م³ وسيلجأ إلى ضخ المياه الجوفية المتجددة بل وحتى غير المتجددة الموجودة بالجنوب والتي قدر خزائنها ما بين 100 و 150 مليون م³.

(14) يرى الخبير أمبرودجي أن حوض نهر الأردن يحتوي على 1150 مليون م³ في السنة من المياه السطحية ومائة مليون م³ من المياه الجوفية، وأن نهر الحاصباني وبانياس يغذيانه ب 125 مليون م³ في السنة لكل واحد منهما، كما أن نهر الدان يغذيه ب 250 مليون م³ وأن نهر اليرموك يغذيه ب 500 مليون م³ ومختلف باقي الأودية ب 150 مليون م³ : في حين يبلغ الحجم السنوي لمياه نهر الليطاني اللبناني 930 مليون م³.

للزيادة في التفصيل راجع . R.Ambroggi, "l'avenir de la paix au Proche Orient dépendra de l'eau " مرجع سابق

بينما يرى آخرون أن الروافد الرئيسية لحوض نهر الأردن تصب فيه كميات من المياه أكثر مما سلف (157) مليون م³ من بانياس و 157 مليون م³ أخرى من الحاصباني و 258 مليون م³ من الدان). فيصل مجموع المياه التي تصرف في بحيرة طبرية 702 مليون م³؛ ويضيف نهر اليرموك إلى الحوض 475 مليون م³ كما تضيف إليه الروافد الأردنية 114 مليون م³ وروافد الضفة الغربية 114 مليون م³ لتبلغ كميات المياه المتاحة بحوض النهر 1800 مليون م³ سنوياً، أما حجم المياه بنهر الليطاني فيصل 987 مليون م³.

وهناك من الخبراء من يقدر كميات تختلف عما سلف لكنها تقترب من المعدلات السابقة مما يعطي لهذه الإحصاءات تقديراً نسبياً.

راجع. سميح شبيب، 'المياه ومستقبل المفاوضات الإسرائيلية-الفلسطينية' الشرق الاوسط العدد 6662 بتاريخ 23 فبراير 1997

(15) يظهر من بعض الإحصاءات أن إسرائيل توظف 40% من احتياجاتها من المياه الجوفية من الضفة الغربية والقطاع، وقد أدى عمق الآبار الإسرائيلية (700 إلى 1200 متر أحيانا) واشتراك بعض مصادر المياه إلى جفاف بعض الآبار الفلسطينية أو ارتفاع الملوحة لتصل أحيانا إلى 600 ميليغرام في اللتر، وهو معدل يتجاوز ما تسمح به المنظمة العالمية للصحة كحد أقصى والبالغ 250 ميليغراما في اللتر.

(16) يظهر أن إسرائيل تستهلك 95% من المياه المتجددة، وأن من المتوقع أن تتزايد احتياجاتها السنوية بمقدار يتراوح ما بين 15 و 20 مليون م³ سنويا، ويظهر أن من بين أسباب ذلك ارتفاع الاستهلاك الفردي 537 م³ الذي يعادل خمس مرات استهلاك الفرد الفلسطيني، ولذلك منعت إسرائيل حفر بعض الآبار بالضفة والقطاع، وقننت مياه الزراعة، وأقامت مشروع المياه القطري الذي يسحب جزءا من مياه اليرموك قبل وصولها لحوض نهر الأردن، وقيامها عبر المشروع القطري بسحب مياه بحيرة طبريا بواسطة الأنبوب القطري ومراقبة إنتاج الآبار الفلسطينية بواسطة آلات وضعت لهذه الغاية بها.

إن إسرائيل ولتأمين حاجياتها من الماء تضخ من نهر الحاصباني الأسفل ونهر الدان بالجلولان السوري 240 مليون م³ سنويا بالإضافة إلى 30 مليون م³ تضخها سنويا من نهر اليرموك (يرى البعض أنها تضخ أكثر من ذلك)

(17) تحكم المجالات البحرية على البحر الأبيض المتوسط أحكام القانون الدولي للبحار وتحكم المجالات البحرية في خليج العقبة الأحكام المذكورة بالإضافة إلى اتفاقية ومعاهدة السلام المذكورتين أعلاه، وتقضي المادة الخامسة من الاتفاقية المصرية الإسرائيلية والمادة 14 من المعاهدة الأردنية الإسرائيلية بحق المرور البريء في المياه الإقليمية، أما خليج العقبة (98 ميلا طولا و17 ميلا عرضا في أقصى وثلاثة أميال في الأدنى) ومضيق تيران (يحمل اسم الجزيرة التي تقسم المضيق إلى مجالين سعودي بعرض 4,5 ميلا ومصري بعرض ثلاثة أميال) فإن المرور بهما كما هو وارد في الاتفاقية والمعاهدة مفتوح لكل الأمم من أجل الملاحة والطيران بدون إعاقة أو توقف باعتبارهما ممرات مائية دولية.

ولقد جاءت الاتفاقية ومعها المعاهدة لتؤكد ما ورد في القرار الأممي رقم 242 وفي فقرته الثانية حرف أ من ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

(18) راجع على الخصوص الإعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر بتاريخ 14 ديسمبر 1962 الذي يؤكد على حق الشعوب والأمم في السيادة الدائمة على مصادرها الطبيعية، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة أرقام 3005 و3336 و32/161 التي تؤكد سيادة سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة على مواردها الطبيعية وتطالب إسرائيل بالتوقف عن استغلال هذه المصادر لأنها ملك سكان هذه الأراضي.

(19) هذه المقتضيات واردة في المادة 43 من اتفاقية لاهي لسنة 1907، وبالرغم من أن إسرائيل ليست طرفا فيها فإن محكمة العدل الإسرائيلية اعترفت بأنها تكون بالنسبة لها قاعدة عرفية ملزمة.

كما أن هذه المقتضيات واردة في أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949 وخاصة المادة 46 منها التي تطالب الدولة المحتلة بإزالة كل إجراء تقييدي للممتلكات، بما فيها المياه بمجرد انتهاء العمليات الحربية.

بالإضافة إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي تقضي كلها بصون الملكية وعدم تجريد أي شخص من أملاكه ومنها المياه.

ولذلك شجبت قرارات الأمم المتحدة كل تصرف إسرائيلي يحرم الشعب الفلسطيني من السيادة على

موارده الطبيعية ومنها الموارد المائية، مؤكدة الحق الغير القابل للتصرف لاستعادة هذه الموارد بما فيها المياه، ولقد أكدت ذلك قرارات الأمم المتحدة المتعلقة باستغلال المياه في مؤتمر المياه المتعقد في الأرجنتين سنة 1977 على الخصوص.

(20) أنشأت هيئة المياه الاسرائيلية شركتين خاضعتين لها، هما شركة مكوروت أي شركة المياه الإسرائيلية التي عهد لها بمسؤولية عمليات حفر الآبار في الأراضي الفلسطينية، وشركة تاهال أي شركة تخطيط المياه لإسرائيل وعهد لها بموضوع الإمدادات بالموارد المائية وتنظيمها، بينما تولى مجلس المياه الإسرائيلي جميع عمليات توزيع المياه في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

(21) وهو ماورد على الخصوص في الأوامر العسكرية الصادرة بالنسبة للمياه في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي تحمل الأرقام التالية . 72 و 92 لسنة 1967 و 158 لنفس السنة و 291 لسنة 1968 و 369 لسنة 1970 و 450 و 451 لسنة 1971 و 457 لسنة 1973 و 498 لسنة 1984 وغيرها. وحول محتوى بعض هذه الأوامر راجع : حمد سعيد الموعد، حرب المياه في الشرق الأوسط، الثقافة للجميع، رقم 2 دار كتعان، دمشق 1990 ص ص. 121 ومايليها.

(22) غنائم الحرب محددة في القانون ولا تدخل من بينها المياه، وللزيادة في التفصيل حول هذا الموضوع راجع توماس تسوفر Thomas Stooover، "غنائم حرب" موضوع شارك به في الندوة الدولية حول إسرائيل والمياه العربية المنعقدة بعمان الأردن في شهر مارس 1984.

وراجع بصفة خاصة بالنسبة لمياه الزراعة القوانين الإسرائيلية رقم 1015 سنة 1982 والقانون رقم 1039 سنة 1982 والقانون رقم 1002 لسنة 1983 ورقم 50 سنة 1984.

(23) ورد هذا التعريف في مشروع لجنة القانون الدولي لسنة 1991 المادة الثانية منه.

(24) تقضي المادة 8 من معاهدة 1920 بأنه وخلال مدة ستة أشهر من التوقيع، يقوم تقنيون تنتدبهم الدولتان من أجل تحديد وتديق مياه نهر الأردن الأعلى ونهر اليرموك وروافدهما، وتحديد الكمية اللازمة لرى الأراضي وتوليد الكهرباء، ويعد أن تكتفي الأراضي السورية واللبنانية بدراس استعمال الفائض لصالح فلسطين.

كما تقضي المادتان الثالثة والرابعة من معاهدة 1922، بأن الحقوق المكتسبة لسكان سوريا ولبنان على مياه نهر الأردن تبقى محفوظة، ويحق للفلسطينيين بناء سد لرفع مستوى مياه الحولة وبحيرة طبريا شريطة دفع تعويضات عادلة لأصحاب الأراضي.

وتقضي المادة 9 من معاهدة 1926 بأن كل الحقوق والعادات التي كرستها النصوص والعادات المحلية في استعمال المياه، والأنهار، والقنوات، والبحيرات، للري والاستعمال تبقى سارية المفعول.

(25) يمكن الاستئناس بالمعاهدات العامة المتعلقة بالملاحة النهرية والتي تؤكد على حرية الاستخدام ومبدأ المساواة في الاستخدام ضمن قواعد القانون الدولي ومن هذه المعاهدات، معاهدة فيينا لسنة 1815 ومعاهدات السلام 1919-1923 ومعاهدة برشلونة 1921 ومعاهدة جنيف حول تنمية الطاقة الهيدرولية سنة 1923.

كما يمكن الاستئناس بالمعاهدات الثنائية أو المتعددة الأطراف الإقليمية والتي تجاوزت 300 معاهدة، رغم أن أغلبها كالمعاهدات العامة السالفة الذكر تتعلق بالملاحة وليس بالاستخدامات الأخرى.

(26) بالنسبة للفقهاء الدولي يمكن ذكر كتابات كبار الفقهاء في القانون الدولي، ونشرات معهد القانون الدولي، ورابطة القانون الدولي والمؤسسات والمنظمات الحكومية العالمية والإقليمية كالأمم المتحدة، واللجنة الاستشارية القانونية لآسيا وإفريقيا واللجنة الدائمة للقانون الدولي التابعة لمنظمة الدول الأمريكية،

والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية كرابطة المحامين للبلدان الأمريكية

(27) من القواعد والقرارات الصادرة عن المؤسسات ومنظمات دولية يمكن ذكر قواعد جمعية القانون الدولي هلسنكي 1966، وقواعد معهد القانون الدولي المعروفة باسم قواعد سالسبورج لسنة 1961، وإعلان منتغدر لمنظمة الدول الأمريكية لسنة 1993، وميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية التي أقرته الأمم المتحدة سنة 1974، وقرارات مؤتمر الأرجنتين لسنة 1977، وتقرير اللجنة الاستشارية لآسيا وإفريقيا عن الأنهار الدولية لسنوات 1965-1968 وغيرها

(28) فالنهر الدولي حسب الرؤيا الإسرائيلية لا يتضمن فقط المجرى الرئيسي وإنما أيضا روافده ولو كانت محسنة.

(29) رغم أن بعض التصريحات التركية تنفي الطابع الدولي لنهر الفرات، فإن المعاهدات والبروتوكولات التي وقعت سواء في فرنسا (نيابة عن سوريا) وتركيا أيام الانتداب، أو تلك التي وقعت بين سوريا وتركيا والعراق والبالغ عددها عشر معاهدات وبروتوكولات تؤدي إلى القول بأن تركيا تقرر على الأقل بالصفة المشتركة لاستغلال مياه نهر دجلة والفرات، وعلى هذا الأساس يقضي بروتوكول 1987 بين سوريا وتركيا بتسليم سوريا في انتظار التوزيع النهائي 500 كم³ في الثانية من مياه الفرات، وبمقتضى الاتفاق السوري العراقي لسنة 1989 تحتفظ سوريا بـ 42 % من هذه المياه وتسلم العراق 58 % الباقية، غير أن كل هذه الاوافق الموقعة بين الأطراف لاتعالج موضوع النهرين باتفاقية شاملة وعامة تؤدي إلى القول باعتبارها الواضح بالطابع الدولي وبكيفية استخدام المياه واستغلالها، ومن ثم ما فتئت سوريا ومعها العراق يطالب بتوقيع مثل هذه الاتفاقية.

راجع فيما يتعلق بالإشارة إلى المياه المعاهدات التالية : المعاهدة البريطانية الفرنسية (نيابة عن سوريا والعراق) المؤرخة في 23 ديسمبر 1920، المعاهدة الفرنسية (باسم سوريا) التركية المؤرخة بـ 20 أكتوبر 1921 حول مياه القويق والفرات، ما أشارت إليه معاهدة الصلح بين الحلفاء وتركيا بتاريخ 24 يوليو 1923 حول المياه، المعاهدة الفرنسية (باسم سوريا) التركية المؤرخة بـ 30 مارس 1926 (مياه الفوية وحلب) اتفاق فرنسي (باسم سوريا) تركي مؤرخ بـ 29 يونيو 1929 حول انتفاع البدو بالمياه، المعاهدة الفرنسية (باسم سوريا) التركية المؤرخة بـ 5 ماي 1930 حول الانتفاع المشترك من مياه دجلة، المعاهدة التركية العراقية المؤرخة بـ 29 مارس 1946 حول مقتضيات تنظيم الانتفاع بنهري دجلة والفرات، وتتضمن هذه المعاهدة جزءا مهما من قواعد الأنهار الدولية وبصفة خاصة الإخطار بالمشاريع والتعاون بشأنها، الأمر الذي لم يطبق أبدا

البروتوكول العراقي التركي لسنة 1980 حول توزيع مياه دجلة والفرات، البروتوكول السوري التركي لسنة 1987 حول الحصص السورية العراقية من مياه الفرات.

وتتناقض التصريحات التركية أحيانا مع محتوى هذه الاتفاقيات مثل القول بأن نهر الفرات ليس نهرا دوليا وإنما نهر عابر الحدود، أو أنها تملك حق السيادة الكاملة عليه وأن مياهه مثل النفط لا يجوز قبول اشتراكها مع الغير وأن ما تنحلي به من المياه للجيران هو مجرد مساعدة منها إلى غير ذلك من التصريحات التي لا تتوافق والمقتضيات القانونية السالفة الذكر.

أما أثيوبيا التي تقوم الآن ببناء سددين بمساعدة إسرائيلية على كل من النيل الأزرق ونهر عطبرة، فإنها لاتخفي رغبتها في تسويق مياه النيل الأزرق على الخصوص إلى دول المنطقة مقابل مردود مالي واقتصادي، بل وإنشاء سوق إقليمي للمياه، وتطالب على الخصوص بتعديل الاتفاق المصري السوداني لسنة 1959 وتضمينه حصة أثيوبيا من مياه النيل (14 مليار م³) وتخفيض حصة مصر من 55.5 مليار م³ إلى 52 مليار وحصة السودان من 18.5 مليار إلى 14 مليار م³.

- راجع . كامل حسن محمود، سوق المياه الإقليمية، المجلة عدد 865 سبتمبر 1996 ص. 32
- راجع : حمد سعيد الموعد، حرب المياه في الشرق الأوسط، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، 1926، ص. 6 وما يليها.
- (30) راجع نص المعاهدة وملحقاتها في : معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل، 26 تشرين أول 1994. ماهي؟ اللجنة الإعلامية الأردنية مؤلف رقم 18 مرجع سابق.
- ويحصل الأردن بمقتضى المعاهدة على 215 مليون م³ من نهر اليرموك (120 مليون كانت له و45 مليون يستردها من إسرائيل و50 مليون تخزين شتوي في سد الكرامة) و70 مليون م³ من نهر الأردن (10 مليون من مياه تحلية بحوضه و60 مليون من الفيضانات) و50 مليون م³ من مياه الشرب من مصادر إسرائيلية يتم تحديدها والاتفاق عليها خلال سنة من نفاذ الاتفاقية، وبذلك يرتفع حجم المياه بالأردن إلى حوالي 30 % غير أنه ولحد الآن لم تحصل الأردن بعد على ما التزمت به إسرائيل في المعاهدة بالنسبة للمياه، يضاف إلى ذلك ما التزمت به الأردن بالنسبة للمياه الجوفية الواقعة على الحدود و تحديد في عملية حفر الآبار بالمنطقة واستئجار لمنطقتين أردنيتين (الغمر والباقورة) لإسرائيل لمدة 25 عاما.
- (31) وورد قول تيودور هرتزل بصيغة أخرى : "إن المؤسسين الحقيقيين للأرض الجديدة-القديمة هم مهندسو المياه فعليهم يتوقف كل شيء..." ورد في : حمد سعيد الموعد، حرب المياه في الشرق الأوسط مرجع سابق منقول عن.
- Arthur Ruppim, The Agricultural Colonization Of the Zionist Organization in Palestine. London, 1926,P.3.
- وأكد ابن غوريون أول رئيس وزراء لإسرائيل ذلك بقوله «إن اليهود يخوضون اليوم مع العرب معركة المياه وعلى مصير هذه المعركة يتوقف مصير إسرائيل، وإذا لم ننجح في هذه المعركة فإننا لن نكون في فلسطين».
- (32) وتستمر رسالة وايزمن قائلة ' إن مستقبل فلسطين الاقتصادي يعتمد كله على مواردها المائية والقوة الكهربائية، وتستمد الموارد المائية بصورة رئيسية من منحدرات جبل حرمون ومن منابع نهر الأردن والليطاني...«نرى من الضروري أن تضم حدود فلسطين الشمالية الليطاني إلى مسافة 25 ميلا فوق المنحنى ومنحدرات جبل حرمون الجنوبية لضمان السيطرة على منابع الأردن».
- راجع نص الرسالة كاملا في : حمد سعيد الموعد مرجع سالف ص 31 - 32 وراجع محتوى رسالة ابن غوريون في مجلة الأرض، الدراسات الفلسطينية، عدد 621 . 1985.
- هناك من يرى أن مياه المنطقة لاتحمل المنظور الاقتصادي والسياسي فحسب وإنما الديني أيضا حيث ورد في التوراة "قطع الرب مع إبراهيم ميثاقا قائلا : لنسلك، أعطى هذه الأرض من نهر مصر إلى الفرات" كما كلمت موسى من البركة ولبنان.....هذا إلى النهر الكبير نهر الفرات.....وإلى البحر الكبير نحو المغرب يكون تخمكم" يشوع 1-2-3-4 .
- راجع : الدكتور نبيل السمان، حرب المياه من الفرات إلى النيل، كتاب لا يحمل عنوان دار النشر، ولا تاريخ النشر ص. 87 وما يليه.
- (33) غزت إسرائيل جنوب لبنان سنة 1978 لإخلائه من الفدائيين، وغزته سنة 1982 لإخلائه من أهله، وحسب رأي الكاتبين ناف ومتسون Naff and Matson فإن علاقة إسرائيل بسعد حداد ابتدأت سنة 1976 وكانت بهدف السيطرة على مياه نهري حاصيبان والوزاني اللذين يصبان في نهر الحاصباني أحد روافد نهر الأردن.

ويمكن أن أصبحت إسرائيل محتلة لمصادر نهر الأردن ونهر بانياس والحاصباني بتمامه العلوي والسفلي (وحسب بعض الخبراء فإن إسرائيل تضخ من نهر الدان 240 مليون م³ في السنة) ونهر اليرموك الذي أصبح نصف طوله تحت سيطرتها بعد أن لم يكن لها غير 10 كلمترات فيه وتضخ منه إسرائيل ما بين 30 و70 مليون م³ في السنة.

(34) غوردون كلاپ Clapp ترأس لجنة الأمم المتحدة سنة 1949 للتوفيق بين الأطراف المعنية في المنطقة حول استخدام مياهها وكان آنذاك مدير سلطة وادي تنسي Tennessee بالولايات المتحدة الأمريكية، وكان يطمح في خلق نظام يشابه السلطة المذكورة.

(35) بعث الخبير لاودر ميلك من طرف وزارة الزراعة الأمريكية بهدف خلق مشروع يشابه سلطة وادي تنسي الأمريكية، لكن هدفه في الواقع كان تنمية أرض فلسطين لتستوعب أربعة ملايين مهاجر يهودي، وقد تبني كتاب صهيوني صدر بعد ذلك هذا المشروع تحت عنوان «فلسطين أرض الميعاد».

(36) إن اللانحة طويلة للمشاريع التي تمت في المنطقة ومنها على الخصوص مشروع للخبير المعين من سوريا وهو البريطاني ألكسندر غيب سنة 1949 ومشروع مربوك ماكونالد Murdoch Macdonald سنة 1951 وآخر للمهندس بنجر Bonger وماين Main سنة 1953 ومشاريع تطوير غور الأردن الشرقي سنة 1958، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1961 وقرار من جامعة الدول العربية المتعلق بمشروع تحويل نهري الحاصباني وبانياس إلى مخيبة 1963، وقرارات القمة العربية في الموضوع سنة 1964، ومشروع سد المقران سنة 1974، ومشروع نقل مياه الفرات للأردن لسنة 1984 ومحاولات عقد مؤتمر حول المياه سنة 1991 إلى غير ذلك من المشاريع التي لم يدخل أغلبها حيز التنفيذ.

(37) السيد ايريك جونستون عين من طرف الرئيس ايزنهاور للمنطقة بدرجة سفير خاص بعدما كان يشغل منصب رئيس المجلس الدولي لهيئة المساعدة التقنية بالولايات المتحدة الأمريكية، ولقد تبنت مؤسسة تنسي فال المشروع وأسمته مشروع جونستون الذي بدأ البحث لإعداده سنة 1953 وانتهى سنة 1955

(38) يقدم مشروع جونستون الموحد حلين يتمثل الأول منهما في توزيع المياه كاملة بما فيها مياه الوديان والآبار، وفي هذه الحالة يوزع مجموعها البالغ 1452 مليون م³ على الشكل التالي 760 مليون للأردن و132 مليون لسوريا و35 مليون للبنان و525 مليون لإسرائيل والمناطق المحتلة، كما يتمثل الثاني في توزيع المياه المشتركة دون مياه الوديان والآبار بالأردن وإسرائيل والمناطق المحتلة على الشكل التالي 375 مليون م³ للأردن و132 مليون لسوريا و35 مليون للبنان و350 مليون لإسرائيل والمناطق المحتلة.

وتنشأ رقابة دولية إما عن طريق الأمم المتحدة أو بواسطة مجلس أعلى مكون من ثلاثة أشخاص مختارين عن دول محايدة يختار اثنين منهما كل من إسرائيل والعرب والإثنان يختاران شخصا ثالثا.

(39) ترى الجهات الإسرائيلية أن القناة الممتدة إلى سيناء والتي تنقل مياه النيل يمكن توسيعها وتمديدتها لغاية الحدود الشمالية لقطاع غزة لنقل 100 مليون م³ في السنة، وبالإضافة إلى نقل ما بين 100 مليون و500 مليون م³ للضفة الغربية والأردن وإسرائيل، (وقد تلقى هذا الاقتراح معارضة شديدة من طرف مصر) كما ترى أن السيول الشنوية لنهر اليرموك يمكن تخزينها في طبريا عن طريق قناة وضخ هذه المياه صيفا ليحصل الغور الأردني وإسرائيل على 100 مليون م³ بالإضافة إلى نقل مياه إلى الضفة عبر الشبكة الإسرائيلية من بحيرة طبريا مقابل نقل مياه من النيل إلى صحراء النقب أو من الليطاني أو اليرموك إلى طبريا، وتوليد الكهرباء من مشروع مشترك بين الأردن وإسرائيل يقوم على أرضية نقل مياه البحر الأحمر عبر قناة إلى البحر الميت، مشروع ربط البحرين هذا يؤدي إلى توليد الكهرباء في محطتين أردنية وإسرائيلية بحجم 400 ميغاواط لكل محطة، ويبيع لبنان كمية من مياه الليطاني إلى كل من الأردن وفلسطين (الضفة الغربية) وتنقل عبر نهر الأردن وطبريا وتعمل على توليد

الكهرباء أثناء نقلها، وتعارض لبنان المشروع الأخير لاحتياجاتها لمياه الليطاني من أجل تنمية الجنوب وخدمة السلام، راجع في هذا الشأن اليشع كالي، المياه والسلام وجهة نظر إسرائيلية، مؤسسات الدراسات الفلسطينية، بيروت 1991، ص 164 ومايليها.

(40) عديدة هي المشاريع التي قامت بها بعض دول المنطقة أو تلك التي قدمتها جامعة الدول العربية، ويمكن أن نذكر منها مشروع الحكومة الأردنية الذي هيأته شركة مريوخ ماكديونالد سنة 1951 السالف ذكره، والمشروع الأردني الذي هيأته شركة بيكر وهيرزا الأمريكية والمتعلق بإنشاء سد المقارن ومشروع يونجر سنة 1952 ويتعلق بإنشاء خزان يسع 500 مليون م³ من استغلال مياه الأردن واليرموك عند نقطة المقارن، ومشروع سد الوحدة على نهر اليرموك مابين الأردن وسوريا الذي قصفته إسرائيل سنة 1987 بمنطقة أم المقارن وأوقف البنك الدولي تمويل تكاليفه البالغة 450 مليون دولار، والعديد من المشاريع العربية الإسرائيلية والتي لايسع المقام لذكرها وتفصيلها بتدقيق.

(41) إن انعدام السلام هو الذي أجهض كل محاولات التعاون، ومنها على الخصوص مؤتمر مياه الشرق الأوسط الذي دعت له تركيا سنة 1991 وكان من المقرر أن يدرس كل مياه المنطقة بما فيها اقتراح تركيا مشروع أنابيب السلام، وهو موضوع تجاري صرف، تهدف من ورائه تركيا إيصال مياه نهري سيحان وجيحان التركية إلى المنطقة (سوريا، الأردن، السعودية، الكويت، قطر، عمان، الإمارات، البحرين) وطبعاً إسرائيل التي كان احتمال وجودها السبب في فشل المؤتمر، ولقد أطلق الرئيس تورغوت أوزال سنة 1986 وهو مهندس مياه، اسم أنابيب السلام على المشروع بتكلفة حوالي 20 مليار دولار تقريباً، وعشر سنوات من العمل، وتدعي تركيا أن بإمكانها بأنابيب السلام وبالسود التركية على الفرات ومنها سد آتاتورك مواجهة الطلب العربي على الماء مهما ارتفع.

ومن جهتها تحاول أثيوبيا بمساعدة إسرائيل بناء ثلاث سدود على النيل الأزرق الممول الرئيسي لسد ناصر بمصر، للحصول على كميات تتراوح مابين 20 و30 مليار م³؛ وتؤمل من وراء ذلك، خلق سوق إقليمية للمياه وبيع الماء على غرار ماتنوي تركيا القيام به، إن البلدان الغنية ماء تطمح في أن تصبح غنية بالأموال عن طريق بيع الذهب الأبيض أو البترول الأبيض المتمثل في الماء.

العرب ومستقبل عملية السلام

محمد زكريا إسماعيل

تمر عملية السلام بين العرب وإسرائيل منذ وصول حزب الليكود بزعامة (نتنياهو) إلى الحكم بأزمة متصاعدة بلغت في الآونة الأخيرة حداً جعل العرب يفكرون جدياً بانهيار العملية تماماً وبالترتيبات التي ينبغي لهم اتخاذها إذا ما تحقق ذلك فعلاً لحماية لمصالحهم ومستقبلهم. ولقد عزز هذا الشعور أن الحكومة الإسرائيلية الجديدة التي ضربت عرض الحائط بالأسس التي قامت عليها عملية السلام ومضت بعيداً في سياسة الأمر الواقع في مجال الاستيطان لم تتأثر بموجة الانتقادات التي أثارها هذه السياسة الإسرائيلية لدى معظم دول العالم حتى غدت إسرائيل في عزلة سياسية حقيقية. وتظهر المعالم الرئيسية للأزمة بالتعثر الشديد على المسار الفلسطيني والجمود على المسار السوري والمسار اللبناني وبالملمة وعدم الارتياح لوضع اتفاق السلام الأردني - الإسرائيلي المعروف بمعاهدة (وادي عربة).

ولقد بلغ التعنت الإسرائيلي على المسار الفلسطيني وسياسة الأمر الواقع التي تنتهجها حكومة (نتنياهو) حداً أدى أكثر من مرة إلى بروز خطر حقيقي بانفجار أمني وحصل بالفعل هذا الانفجار عندما فتح اليهود نفقاً تحت المسجد الأقصى بتصريف استفزازي أدى إلى وقوع (65) شهيداً في الجانب الفلسطيني و (15) ضحية من الجانب اليهودي. وكان الجانب الخطير في هذا التفجير الأمني أنه اشترك فيه إلى الجانب الفلسطيني شرطة السلطة الفلسطينية بالذات. وبات واضحاً بعد مرور أكثر من شهرين على المفاوضات حول الانسحاب الإسرائيلي من الخليل دون الوصول إلى نتيجة أن الحكومة الإسرائيلية تريد أن تدخل تعديلات جوهرية على شروط الانسحاب من هذه المدينة كما وردت في اتفاق أوسلو وأنها

تعتبر الخليل مدينة ذات وضع خاص في التاريخ اليهودي ولها منزلة دينية متميزة إلى درجة أنها تهدد عملية السلام بالكامل بذريعة حماية أربع مائة مستوطن يعيشون في وسط (120) ألف فلسطيني.

هذا وأطلقت الحكومة الإسرائيلية برنامجاً لتوسيع الاستيطان في الضفة والقطاع وراحت تصدر الأراضي وتهدم البيوت الفلسطينية إما لبناء مستوطنات جديدة وإما لبناء ما يسمونه بالطرق الالتفافية لتأمين التواصل والاتصال بين المستوطنات دون المرور بمناطق السكن الفلسطينية. ومما زاد الطين بلة أن (نتنياهو) أعلن رفض قيام دولة فلسطينية، وكذلك أعلن القدس عاصمة أبدية موحدة لإسرائيل مستقبلاً بذلك نتائج المفاوضات النهائية التي نص اتفاق أوسلو على أنها سوف تدور حول المواضيع الخمسة التالية: القدس، الحدود، المستوطنات، اللاجئين، الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية. ولم يكتف (نتنياهو) بالتحديات هذه بل أخذ يطبق حصاراً محكماً على مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني فيمنع عبور الأفراد والبضائع بين إسرائيل ومناطق الحكم الذاتي كما يقيم المنع بين هذه المناطق وجوارها الجغرافي مصر والأردن تحت ذرائع أمنية متسبباً برفع البطالة الفلسطينية إلى ما يزيد على 65% وبضائقة معاشية خانقة.

وعلى المسار السوري تتلخص المشكلة في أن الحكومة الإسرائيلية الجديدة ترفض استئناف التفاوض مع سورية على أسس مؤتمر مدريد الذي قام على مبدأ تنفيذ قرارات الشرعية الدولية لاسيما قرارات مجلس الأمن رقم 242 و 228 و 425 ومبدأ الأرض مقابل السلام، كما لا يعترف بالتعهد الذي قدمته حكومة العمل برئاسة رابين بانسحاب إسرائيل من الجولان السوري المحتل إلى خطوط 4 حزيران 1967.

وراح (نتنياهو) يطبق سياسة المراوغة والمماطلة على هذا المسار أيضاً لكسب الوقت وممارسة الضغوط عله ينال من عزم سورية، ولكن بدون أية نتيجة. فهو قد بدأ بعرض التفاوض بدون شروط مسبقة بالرغم من إعلانه المسبق رفضه الانسحاب من الجولان ورفضه مبدأ الأرض مقابل السلام ورفضه الالتزام بتعهدات الحكومة الإسرائيلية السابقة إذا لم تكن على شكل اتفاقية موقعة من الطرفين. أي أن رفض الشروط المسبقة ينطبق على سورية ولا تنطبق عليه بالرغم من أن ما تطالب به سورية لا يشكل شروطاً بل أسساً متفقاً عليها في مؤتمر مدريد أو نابعة من مضمون القرار 242، ثم أخذ في مرحلة لاحقة يعلن قبوله

التفاوض مع سورية على أسس مرجعية مدريد، ولكن يرفض مبدأ الأرض مقابل السلام. وفي الفترة الأخيرة راح يعلن عن الترخيص للتنقيب عن النفط في الجولان ثم أمر بتنظيم مناورات عسكرية متكررة في الجولان أملاً أن يلين الموقف السوري ولكن بدون أية نتيجة، لأن القيادة السورية مصممة على انتزاعها حقوق سورية بالكامل وترفض التفاوض إن لم يكن ذلك على أساس الانسحاب الإسرائيلي إلى خطوط 4 حزيران 1967، وطبيعي أن تفرز هذه السياسة الإسرائيلية أجواء من التوتر الشديد بلغ حد توقع نشوب حرب عدوانية تشنها إسرائيل على المواقع السورية في لبنان أو داخل سورية مع ما يحمل ذلك من احتمالات نشوب حرب شاملة في المنطقة.

وليس الحال على المسار اللبناني أحسن مما هو عليه المسار السوري. إن لبنان في حالة حرب موقوفة بهدنة منذ عام 1947 ولكنه يدخل في منطوق قرار مجلس الأمن رقم 338 الذي دعا إلى تنظيم مفاوضات بإشراف مناسب لإقامة السلام في المنطقة على أساس القرار 242، وبناء على ذلك ينطبق قرار مجلس الأمن رقم 242 عليه فيما يخص إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل والاعتراف السياسي المتبادل إذ ليس له أرض محتلة ينطبق عليها الانسحاب حسب نص القرار. ولكن لبنان كان ضحية للغزو الإسرائيلي عام 1978 وعام 1982 واحتلت القوات الإسرائيلية في المرة الثانية العاصمة بيروت ونظم فيها وزير الدفاع الإسرائيلي الذي قاد عملية الاجتياح مذبحة (صبرا وشاتيلا). ولما اضطرت القوات الإسرائيلية إلى الانسحاب وسقط اتفاق (17) أيار 1983 الذي كانت إسرائيل قد فرضته على لبنان لتأمين وصايتها عليه احتفظت بقواتها في شريط حدودي داخل الأراضي اللبنانية كانت قد احتلته منذ عام 1978 بحجة حماية أراضي إسرائيل في الشمال من هجمات رجال المقاومة الوطنية اللبنانية. وبالرغم من صدور قرار مجلس الأمن رقم 425 في آذار 1978 الذي يدعو إسرائيل إلى سحب قواتها من الأراضي اللبنانية على الفور وبدون أي قيد أو شرط رفضت إسرائيل تنفيذ القرار وما زالت ترفض بحجة حماية حدودها الشمالية. ومنذ ذلك الحين نشأت وتنامت قوات المقاومة في الجنوب اللبناني المتاخم للشريط الذي تحتله إسرائيل وراحت إسرائيل ترد على غارات المقاومة بعمليات عسكرية انتقامية تلو وتهبط حسب السياسة الإسرائيلية التي تقرر تسخين الوضع في الأوقات التي تختارها من أجل ممارسة الضغط على الحكومة اللبنانية أملاً بجرها إلى التفاوض منفردة وتوقيع سلام يكرس الهيمنة السياسية والأمنية والاقتصادية

علي لبنان. ولقد عبرت هذه السياسة الإسرائيلية عن نفسها بإطلاق شعار (لبنان أولاً) ولكن بدون نجاح لتمسك لبنان بمبدأ تلازم المسار اللبناني والمسار السوري بأن السلام لن يكون إلا بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من جنوب لبنان ومن الجولان معا.

ويدفع لبنان أثماناً باهظة لسياسة الصمود التي يتبعها فهو إلى جانب المقاومة الوطنية اللبنانية ما دام الاحتلال الإسرائيلي قائماً. ولقد جربت حكومة حزب العمل مرتين أن تجره إلى التفاوض المنفرد عن طريق عملية تقديم فاتورة الحساب في المرة الأولى وعملية عناقيد الغضب في المرة الثانية ولكن بدون نتيجة بالرغم من الخسائر في الأرواح والممتلكات التي تكبدها وآخرها في مذبحة قانا حيث صوب الجيش الإسرائيلي مدافعه عمداً إلى واحد من مقرات قوات المراقبة التابعة للأمم المتحدة وقتل 250 مدنياً جلهم من الشيوخ والنساء والأطفال الذين لجأوا إلى مقر الأمم المتحدة أملين في أن يوفر ذلك لهم ملجأً آمناً.

هذا وكانت السياسة الإسرائيلية هذه تأمل في أن مئات الألوف من سكان الجنوب اللبناني الذين ينزحون تحت القصف الإسرائيلي إلى مدينة بيروت وضواحيها يشكّلون ضغطاً قوياً على الحكومة اللبنانية يجعلها تليّن موقفها وتقبل التفاوض المنفرد، ولكن الذي حصل أن الشعب اللبناني، في ثورته ضد العدوان، ازداد التصاقاً بالحكومة وتأييداً للمقاومة وهكذا سقطت سقوطاً مخزياً عملية تقديم فاتورة الحساب وعملية عناقيد الغضب.

وهكذا بقي الجمود يسود المسار اللبناني كما يسود المسار السوري.

أما معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية التي وعد الشعب الأردني بأن تجلب له السمن والعسل فلم تجلب له شيئاً من ذلك. إذ أن التملل راح يدب في الشعب وحتى أوساط الحكومة من مماطلة إسرائيل في تنفيذ ما سمي مساعدات للأردن، فلا كمية الـ (50) مليون متر مكعب من الماء وصلت من إسرائيل ولا السياحة الإسرائيلية جلبت الدخل الإضافي المأمول من العملة الأجنبية بل إنها تسببت باحتكاكات ومضايقات اجتماعية. فضلاً عن أن التطبيع لا يمكن أن يتقدم مواكباً أجواء التوتر والتصادم السائد في مناطق الحكم الذاتي في فلسطين.

ماذا على العرب أن يفعلوا فيما لو فشلت عملية السلام ؟

الحقيقة أن السؤال مطروح ماذا على العرب أن يفعلوا لو نجحت عملية السلام بذات المقدار من الأهمية التي للسؤال ماذا على العرب أن يفعلوا فيما لو فشلت عملية السلام. ذلك أن النحاج معناه تطبيق النظام الشرق أوسطي الذي تهىء له المفاوضات متعددة الأطراف والمؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا والذي يرمي إلى تفكيك النظام العربي وإعادة تركيبه على أساس جغرافي وتأمين الهيمنة الاقتصادية والسياسة الإسرائيلية على المنطقة.

إن القراءة المتأنية للدراسات والبحوث التي مهدت للنظام الشرق أوسطي وبخاصة ما كتبه (بيريز) في كتابه الذي نشره عام 1993 بعنوان (الشرق الأوسط الجديد) ومشاريع التعاون الإقليمي التي وضعت من قبل البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وتلك التي عرضها الوفد الإسرائيلي في المؤتمر الاقتصادي في دورته الأولى في الدار البيضاء عام 1994، ودورته الثانية في عمان 1995 وكذلك نصوص اتفاق أوسلو ومعاهدة (وادي عربة) كل هذه النصوص تنبئ بوضوح عن مرامي النظام الشرق أوسطي والتي تأتي في طليعتها القضاء على النظام العربي الراهن وتذويب الهوية العربية.

إن هذه النصوص توحى بأن في نية إسرائيل أن تشكل مع منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني والأردن تجمعاً اقتصادياً شبيهاً بتجمع (البنلوكس) تتخذ فيه الأراضي الفلسطينية والأردنية جسراً لعبور السلع الإسرائيلية إلى الأسواق العربية المجاورة ونواة لمنطقة الشرق الأوسط الجديد التي تضم إسرائيل وتركيا. وهما غير عربيتين ويستبعد في الوقت نفسه بلاداً عربية مثل العراق والسودان وليبيا. ويظهر بوضوح للمتأمل في مشاريع التعاون الإقليمي التي تطرحها إسرائيل والبنك الدولي جنوح ثابت لجعل إسرائيل المركز وعقدة الاتصال في جميع حقول النشاط ولاسيما المواصلات والمياه والسياحة والمصارف وغيرها بحيث تتوفر لإسرائيل الوسائل اللازمة والكافية لبسط هيمنتها الاقتصادية والسياسية على المنطقة. هذا بالإضافة إلى التصميم على فرض الحد من التسليح العربي مع إبقاء إسرائيل متفوقة عسكرياً على الدول العربية مجتمعة والسماح لها بالاحتفاظ بترسانتها النووية.

ويرجح في الأدبيات العربية التي تناولت موضوع مواجهة هذا التحدي تيار

فكري يدعو إلى الممانعة الشعبية وعدم الانسياق إلى التطبيع مع إسرائيل بجميع أشكاله والاعتماد على حملة جديدة لتقوية النظام العربي عن طريق توسيع وتعميق مدى التعاون العربي في جميع حقول النشاط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى أن يتحقق للعرب تجمعهم في كيان كونفدرالي أو فدرالي.

ويهون تيار فكري آخر موضوع السيطرة الإسرائيلية على المنطقة العربية ويقول بالانفتاح والتطبيع مع إسرائيل والتعامل معها كما يجري التعامل مع أية دولة أجنبية دون منحها أي تمييز خاص بها وعلى الأخص أية مزية ممنوحة للدول العربية والاستمرار في الوقت نفسه في تعميق التعاون العربي لتحقيق الهدف الأخير الذي يسعى إليه متناسياً أن إسرائيل ليست دولة أجنبية عادية وأن لها مشروعاً صهيونياً توسعياً تعتمد لتحقيقه جميع الوسائل المتاحة لها.

هذا وفي حال فشل عملية السلام ؟

إن فشل عملية السلام معناه أن أميركا يئست وسحبت رعايتها للعملية وهذا احتمال بعيد الوقوع جداً لأن معناه تخلي أميركا عن مسؤوليات الدولة العظمى الوحيدة في العالم وتخليها في الوقت نفسه عن رعاية مصالحها في المنطقة. إن تعثر عملية السلام يمكن أن يؤدي إلى حالة جمود تحمل في طياتها احتمال تفجرات محدودة الأثر في الزمان والمكان بحيث تبقى الأمور تحت سيطرة أميركا التي تتولى عندئذ إدارة الأزمة بدلاً من إدارة عملية السلام. ولكن بالرغم من أن هذه التفجرات أقل من الحرب الشاملة فإنها تبقى ذات أثر خطير على أمن الأقطار العربية واقتصاداتها الوطنية، ولذلك يطرح السؤال نفسه بقوة عما يجب على العرب أن يفعلوا إذا ما وقع هذا الاحتمال.

لقد أحس العرب بخطورة طروحات الحكومة الإسرائيلية الجديدة التي فيها تراجع كامل عن سياسة الحكومة السابقة وتؤكد لهم بصورة تدريجية أن حكومة التحالف الديني المتعصب والقومي المتطرف تنتهج سياسة المماطلة والمراوغة وفرض الأمر الواقع بغية الوصول إلى تسوية على أساس مبدأ السلام مقابل السلام أو السلام عبر القوة والاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة وتوطين مهاجرين يهود جدد فيها. ولما كانت هذه السياسة تترجم فيما تترجم بالتراجع عن التزامات وتعهدات الحكومة السابقة فقد تنادى العرب إلى مؤتمر قمة عربية في القاهرة عقد في المدة من 21 - 1996/6/23 وأصدر المؤتمر بياناً «حذر فيه

إسرائيل من عواقب العودة إلى حالة التوتر التي سبقت عملية السلام ومن أن أي احتلال أو تراجع أو مماطلة في احترام وتنفيذ الالتزامات والتعهدات والاتفاقيات التي تم التوصل إليها في مسيرة السلام من شأنه أن يؤدي إلى انكاسة عملية السلام بكل ما يحمله ذلك من مخاطر وتداعيات تعود بالنسطة إلى دوامة التوتر مما يضطر الدول العربية كافة إلى إعادة النظر في الخطوات المتخذة تجاه إسرائيل في عملية السلام» وهذا يعني تهديداً واضحاً بوقف التطبيع مع إسرائيل والعودة عنه.

غير أن حكومة (نتنياهو) لم تتأثر بهذا التحذير وعلق هذا الأخير على البيان بقوله (إن العرب سوف يتكيفون مع الواقع) ونفذت حكومة قطر تجميدا لمسيرة التطبيع مع إسرائيل فعلاً إذ أجلت إرسال ممثل تجاري إلى تل أبيب كما جمدت اتفاق بيع الغاز لإسرائيل، ولكن الحكومة الإسرائيلية لم تتزحزح ولم نحد عن سياستها قيد أنملة وصار محتملاً على العرب أن ينتقلوا إلى مرحلة الفعل، ويتعين على العرب ليكون عملهم جدياً ومثمراً أن يتفقوا على استراتيجية مدروسة محددة الهدف ومقرونة ببرنامج عمل وجدول زمني لبلوغ الغاية المنشودة. ويتعين عليهم القيام بخطوات عملية معينة بغاية الضغط على إسرائيل لحملها على مراجعة سياستها وعلى الولايات المتحدة لحملها على أخذ كلام العرب مأخذ الجد ودفعها بالتالي من خلال إحساسها بقيام تهديد حقيقي لمصالحها إلى ممارسة ضغط حقيقي على إسرائيل. وإنه لأمر جدير بالتأمل أن الولايات المتحدة تتشبث بمعارضتها طلب السعودية الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية ما لم تطبع علاقاتها مع إسرائيل ولا تفعل شيئاً يذكر لرفع الحصار عن الفلسطينيين وعن تجارتهم.

أما أوروبا والدور الذي أخذت تطمح للاضطلاع به في العملية السلمية فإنه يجب التعامل معها بأسلوب لا يجعلنا نخسر التأييد الأمريكي ذي الفاعلية الأقوى لكسب التأييد الأوروبي الأضعف بل يؤمن كسب التأييد من الجانبين.

ويجب أن لا يغيب عن الذاكرة أن الصراع العربي - الإسرائيلي، حسب العقيدة الصهيونية، صراع وجود ! ولذلك يستغرق بحكم طبيعته بضعة عقود وربما أكثر من ذلك وأنه بالتالي يجب اعتماد سياسة النفس الطويل وعدم التبرم والانسياق إلى نفاذ الصبر أو اليأس أمام العثرات التي لا بد أن يصادفها العمل العربي المشترك على الطريق.

وفيما يلي تعداد لعناصر استراتيجية عربية بعيدة الأمد :

أ - استنهاض القوى العربية وحشدتها في جبهة صمود واحدة :

إن جميع الدلائل تنبئ بملامح خطر صهيوني يهدد النظام العربي ككل على يد الحكومة الإسرائيلية الجديدة التي تبدو وكأنها تحاول اقتناص فرصة التشتت العربي لتحقيق أحلامها بقيام إسرائيل الكبرى أو على الأقل بداية لتحقيقها. وأمام هذا الخطر الداهم على العرب جميعا حكومات وأفراداً أن يعوا ويدركوا مغزى هذا الخطر على كياناتهم بأجمعهم وأنه لابد لهم لدفع هذا الخطر من يقظة قومية شاملة تعيد للمواثيق واتفاقيات التضامن والتكافل العربي حرمتها وفعاليتها. وفي تصوري أن أول خطوة على الدرب الطويل يجب أن تكون بالسعي الدؤوب لتحقيق استعادة العراق إلى دائرة المجموعة العربية والتحرر من الآثار السلبية لحرب الخليج الثانية. كما أنه يجب في الوقت نفسه إيجاد صيغة لضمان اشتراك كل من ليبيا والسودان في عمليات العمل العربي المشترك كافة في إطار الاستراتيجية العربية المتفق عليها. أما الخلافات العربية - العربية حول الحدود وسواها فيجب التعامل معها في إطار الجامعة العربية حصراً وبما لا يؤدي في أي حال إلى ابتعاد أي من الأقطار المعنية عن القيام بدوره في إطار العمل العربي المشترك.

ب - مجابهة إسرائيل :

في حالة انهيار عملية السلام يذهب بعض المفكرين العرب إلى الدعوة لتطبيق سياسة مواجهة ضد إسرائيل باعتماد أسلوب ممارسة العزل والمحاصرة. ومما يسهل انتهاج هذه السياسة أن مقاطعة إسرائيل من الدرجة الأولى ما زالت قيد التطبيق في أكثر الدول العربية وأن خطوات التطبيع مع الدول العربية الأخرى ما زالت في بداياتها.

لقد هدّد بيان القمة العربية في القاهرة في حزيران 1996 إسرائيل بإعادة النظر بالتطبيع الذي تم حتى الآن معها إن هي تراجعت أو أخلت أو ماطلت في تنفيذ مبادئ مؤتمر مدريد والالتزامات والتعهدات والاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار مسيرة السلام. وها هي إسرائيل تعمل على نسف كل هذه المبادئ والالتزامات والتعهدات وبذلك وفرت الحجة للأطراف العربية التي ألغت المقاطعة من الدرجة الثالثة والثانية وتجاوزت ذلك إلى حد تبادل التمثيل الدبلوماسي والتجاري معها كي تعيد النظر في مواقفها وتعود إلى الحالة التي سبقت كل هذه

الإجراءات. ونحن لا نجد أن وجود حالة سلام بين مصر والأردن من جهة وإسرائيل من جهة أخرى بمقتضى اتفاقيات السلام الموقعة مع كل واحدة منهما يمكن أن يكون سبباً مقبولاً لعدم انضمامها إلى المجابهة العربية للأطماع الصهيونية، ومن الطبيعي، ما دامت عملية السلام قد انهارت، أن تتوقف المفاوضات متعددة الأطراف كما تتوقف دورات المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية.

ج - التحرك الدبلوماسي :

يجب أن يتوجه التحرك الدبلوماسي إلى الولايات المتحدة ثم الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا واليابان والدول الإسلامية الصاعدة في آسيا آندونيسيا وماليزيا بالإضافة بالطبع إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وقد يأتي وقت تدعو المصلحة إلى طرح الموضوع على مجلس الأمن للمطالبة باستصدار قرار يدعو إلى تنفيذ القرارات 242 و 238 و 425 تحت مظلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بدلاً من الفصل السادس منه، وإنه لما تجدر ملاحظته أن أجواء الأمم المتحدة مازالت إلى جانب الحق العربي، فقد صوتت الجمعية العامة منذ أيام قليلة بأكثرية 152 صوتاً إلى جانب قرار بإعطاء حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وبالانسحاب من الأراضي التي احتلت عام 1967، كما يعتبر بسط السيادة الإسرائيلية على القدس غير شرعي. هذا وصوتت الجمعية العامة أيضاً على قرار آخر يعتبر الإجراءات الإسرائيلية بضم الجولان باطلة وتشكل انتهاكاً خطيراً للشرعية الدولية ويدعو إلى انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من الجولان حتى خط الرابع من حزيران 1967 وإلى استئناف المباحثات على المسار السوري من النقطة التي وصلت إليها وأن تحترم إسرائيل الالتزامات والضمانات التي تم التوصل إليها سابقاً من أجل تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة. هذا ويجب تنقية العلاقات مع تركيا لتحديد لها على الأقل وكذلك مع إيران لسد الطريق أمام محاولات ثنيها عن مواقفها المؤيدة للعرب، وبديهي أن يمتد النشاط الدبلوماسي العربي ليشمل مجموعة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

د - توسيع إطار وتعميق العمل العربي المشترك :

كل ما تقدم يجب أن يوازيه ويتزامن معه مراجعة للعمل العربي المشترك في جميع الميادين الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية بما يلبي متطلبات

مناخ المواجهة الذي سوف يسود العلاقات مع إسرائيل. ولا يعني الاندفاع في عملية المراجعة هذه اتخاذ خطوات من نوع حرق المراحل الذي يتجاهل حقائق الواقع على الأرض بل التحلل من معوقات الانتماء القطري الضيق والإقدام بقناعة على توسيع نطاق العمل العربي المشترك وتعميقه باعتباره الملاذ الحقيقي من مخاطر نوبان الهوية وضياح الثروة وضياح الكرامة الوطنية أيضاً.

هنا تحتل التربية الوطنية مركزاً مرموقاً لتأصيل الشعور بالانتماء القومي، ذلك الهدف الذي يقع تحقيقه على عاتق مربيي الأجيال القادمة.

ومن الأمور المستعجلة إعادة النظر باتفاقية الوحدة الاقتصادية وبقرار إنشاء السوق العربية المشتركة لتحديثهما وجعلهما في صيغة تلبي احتياجات المرحلة الراهنة.

هـ - إطلاق انتفاضة جديدة في فلسطين :

إن موضوع انطلاق انتفاضة جديدة في فلسطين يجب أن يكون قراراً فلسطينياً بالتنسيق مع العرب فإذا ما اتخذ وجب على الأقطار العربية كلها أن تمد يد العون والمساعدة بما يضمن إرباك إسرائيل وإنهاكها من الداخل كما جرى في الانتفاضة الأولى التي قضت عليها إسرائيل بخدعة اتفاقية أوسلو.

النتيجة :

لقد اختار العرب السلام كهدف استراتيجي لهم منطلقين من قناعة راسخة بأن السلام هو مصلحة عربية وإقليمية ودولية وأنه في الوقت نفسه مصلحة إسرائيلية بمعنى أنه يحقق الهدوء والازدهار والطمأنينة للشعب الإسرائيلي كما يحققها للأمة العربية سواء بسواء. من هنا وجب على الحكومة الإسرائيلية أن يكون السلام خياراً استراتيجياً لها مقابلاً للخيار العربي. ومن هنا تنشأ القناعة العربية بأن المصلحة الحقيقية للمجتمع الدولي في قيام أمن واستقرار راسخين في الشرق الأوسط تتطلب منه بذل جهد قوي دؤوب من أجل قيام سلام عادل وشامل في تلك المنطقة من العالم لأنه ما لم يقم هذا السلام على الشرعية الدولية وقراراتها فإنه لا يمكن أن يكون هنالك أمن ولا استقرار.

ولكن الواقع المؤسف الذي يفرض نفسه على كل مراقب هو أن رئيس الحكومة الإسرائيلية الجديدة صهيوني دغمائي وليس براغماتي كما كان يتصور

البعض وهو مولع بأسلوب الصدمة والمعارضة المسرحية النابع من اعتداده المفرط بذاته، وبالتالي فإنه يبدو على استعداد لفعل كل شيء للاحتفاظ بالسيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية وغزة والجولان. وها هي صحيفة جيروزاليم بوست تنقل عن مصادر عسكرية أن الجيش الإسرائيلي أنفق 300 مليون دولار لتكديس الأسلحة والذخائر استعداداً لحرب يحضرها ضد سورية. وها هو الجنرال في الاحتياط (إسرائيل تال) المستشار في وزارة الدفاع يقول منذ أيام قليلة في ندوة عن حرب 1967 أن عنصر المفاجأة حاسم في الحرب ولذلك فإن على إسرائيل أن تحافظ على الغموض حول درجة استعدادها للحرب. إذن، الغموض والصدمة والمراوغة والمماطلة تلك هي أعمدة السياسة التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية الجديدة من أجل كسب الوقت واستقدام مهاجرين يهود جدد توطنهم في الأراضي العربية المحتلة وتضع العالم أمام أمر واقع جديد. إنها سياسة أي شيء ماعدا السلام لأن سياسة السلام تقوم على النقيض أي الحوار والصراحة والشفافية والصدق. وحتى الآن تم الإعلان رسمياً عن خطط لزيادة عدد المستوطنين في الضفة والقطاع من 140 ألف حالياً إلى 500 ألف، وفي الجولان من 15 ألف حالياً إلى 30 ألفاً بحلول عام 2000. وإذا كان البعض يتصور أن الرئيس الأمريكي بعد أن فاز بالولاية الثانية سوف يكون أكثر حرية في ممارسة الضغط على الحكومة الإسرائيلية، فإن هذا التصور غير واقعي حسب ما يقدمه المحللون السياسيون الأمريكيون والأوروبيون من صورة عن توزيع القوى في ضوء احتفاظ الحزب الجمهوري بسيطرته على مجلسي الكونغرس كما في ضوء نفوذ اللوبي اليهودي والتعاطف القوي الذي يكنه الرئيس الأمريكي لإسرائيل. من أجل هذا يرى المراقبون أن الرئيس الأمريكي سوف يستمر في لعب دور المدير للأزمة وليس كمدير للعملية السلمية. ولقد جاء في جريدة (جيرزاليم بوست) بتاريخ 1996/11/23 أنه بعد الانتقاد الأمريكي لسياسة الاستيطان اليهودي على لسان الناطق باسم الخارجية الأمريكية بساعات معدودة خف السفير الأمريكي لزيارة (نتنياهو) في مكتبه لطمأنته على أن السياسة الأمريكية حيال المستوطنات لم تتبدل، ومعلوم أن هذه السياسة قد أصبحت ترى في الاستيطان عقبة في طريق السلام بعد أن كانت ترى فيه، عملية غير قانونية حسب القانون الدولي. وأنه لأمر غريب بنظر الكثيرين من المحللين السياسيين العرب والأجانب أن تنتظر الدول العربية من أمريكا أو الاتحاد الأوروبي أن يمارس أحدهما أو كلاهما ضغطاً فعالاً على إسرائيل ينال من مصالحها الحيوية ما دامت هذه الدول في رد فعلها على

سياسة الحكومة الإسرائيلية الجديدة تكتفي بإطلاق بوق الخطر وطلب النجدة من الأسيرة الدولية دون أن تقوم هي نفسها بلم شملها وزج كل طاقاتها في درب الصمود والتصدي.

بناء على ذلك يجد العرب أنفسهم أمام خيارين اثنين : إما توحيد الصف والتزام التضامن الصارم وقبول الدخول في المجابهة في كل ميادينها، وعندئذ يكون صوتها مسموعاً إذا ما طلبت النجدة من الأسيرة الدولية، وإما العجز عن تحقيق التضامن بالصرامة اللازمة والانزلاق بالنتيجة إلى حالة سياسية يسعى فيها كل قطر للوصول إلى ما يتوهم أن فيه منجاة لنفسه فتعود المنطقة إلى سياسة المحاور والتكتلات وتغرق المنطقة في نوع من الاضطراب والفوضى ويكون على أمريكا أن تدير أزمة أشد وأعتى من أزمة عملية السلام لأن الفوضى التي سوف تسود المنطقة لابد أن تفتح الباب أمام تدخل قوى دولية أخرى إلى الساحة الشرق أوسطية بما يعني ذلك من معاناة قاسية لكافة شعوب المنطقة.

وماذا عن بدائل أخرى لتحقيق السلام اللسطيني الإسرائيلي ؟

عبد الهادي بوطالب

قضية الشعب الفلسطيني

القضية الفلسطينية قضية شعب انتمى دائما إلى المنطقة العربية في الشرق الأوسط، ووقع في قبضة استعمار استيطاني ما يزال يكافح للتخلص منه منوعا الوسائل لتحقيق هدف التحرير.

والقضية الفلسطينية بمقتضى هذا تركة استعمارية لم يستطع المجتمع الدولي تطبيق حلول التحرير التي ارتضاها لها، فكادت تكون بذلك التركة الوحيدة التي فضلت عن مخطط التسوية الدولية لمشكل الاستعمار الذي انتهى في كل مكان.

إنها قضية شعب عربي استقر على أرض فلسطين منذ ما يتراوح بين أربعة آلاف أو ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد عندما قدم إليها من شبه الجزيرة العربية الكنعانيون الذين يعتبرهم المؤرخون من العرب البائدة، فعرفت أرض فلسطين باسم أرض كنعان أو بلاد كنعان. وقد ذكرت قبائل كنعان في العهد القديم من التوراة بهذا الميزان العربي المستعمل كذلك في كلمات عدنان وقحطان وغسان مثلا.

واشتهر العرب الكنعانيون كبناء حضارة متكاملة في فلسطين، حيث أسسوا بها عدة مدن من بينها القدس ونابلس وأريحا وبيسان وعكا ويافا .

وفي القرن الثالث عشر قبل الميلاد دخلت هذه الأرض قبائل بيليسط (Pelest) قادمة من جزر بحر إيجه، ومن بينها جزيرة كريت، ومن هنا جاء اسم فلسطين الذي أخذت تعرف به الأرض كما حمل شعبها اسم الشعب الفلسطيني إلى اليوم.

وقد استولى الفلسطينيون القادمون خاصة على السهل الساحلي الممتد من غزة، لكنهم امتزجوا بالكنعانيين، وساعد على ذلك تبني الفلسطينيين اللغة العربية بدلا عن لغتهم الأصلية.

وقد ظل هذا الشعب يمارس سيادته الشاملة على الأرض إلى أن نزح إليها العبرانيون أو عبيرو ما بين سنوات 1400 و 1200 قبل الميلاد.

ومصادر التاريخ لا تتفق على أصول هؤلاء العبرانيين ولا على مصدر اشتقاق هذه الكلمة، لكنها تلتقي على أنهم انتقلوا إلى الحكم المؤسس أو طور تنظيم الحكم عندما أنشأ داود مملكته واتخذ من يوبيس (الذي أصبح القدس) عاصمة لها، وأن ابنه سليمان الذي خلفه على المملكة هو الذي وسع دائرتها، لكنها لم تمتد إلى جميع أطراف فلسطين، لأن السواحل ظلت في أغلبها تحت حكم الفلسطينيين، كما ظل الجزء الشمالي تحت سلطة الكنعانيين.

وتضيف المصادر أن مملكة داود وسليمان لم تتحد إلا طيلة حياتهما وأنها لم تستمر أكثر من ثمانين سنة.

وعندما وقعت أجزاء من المنطقة العربية تحت حكم اليونان والرومان كانت ضمنها أرض فلسطين التي دخلها الإسلام وهي تابعة للأمبراطورية الرومانية الشرقية. وقد خاض العرب المسلمون ضد هذه الأمبراطورية معارك انتهت بالفتح الإسلامي لجميع أجزاء المنطقة.

وفي السنة السادسة عشرة من الهجرة أو سنة 637م وصل الخليفة الثاني عمر ابن الخطاب إلى أرض فلسطين، وإلى مدينة القدس بالذات التي كانت تحمل اسم إيليا، تلبية لدعوة بطريركها صفرونيوس الذي طلب بعد فتح الإسلام لفلسطين أن يحضر الخليفة عمر ابن الخطاب بنفسه ليسلم إليه مفاتيح المدينة.

وقد أعطى عمر لسكان إيليا وثيقة الأمان على أنفسهم وأموالهم، والحفاظ على دينهم وكنائسهم، وهي الوثيقة التي أطلق عليها اسم العهدة العمرية.

ومما يلفت النظر في نصها أن الخليفة استجاب لطلب أساقفة كنيسة إيليا بأن تعهد لهم أن «لا يسكن معهم في المدينة أحد من اليهود» وهي تحت النفوذ الإسلامي، لأن جميع اليهود كانوا قد نزحوا عنها قبل دخول الإسلام. وأصبحت الديانة المسيحية وحدها هي السائدة فيها.

ومنذ هذا الحدث التاريخي الكبير أعطى المسلمون للمدينة اسم القدس وأقروها عاصمة لفلسطين، كما عرفت بعد ذلك في عهد الحكم العثماني باسم القدس الشريف.

ومنذ ذلك أيضا ظلت هذه الأرض العربية تحت الحكم الإسلامي بدءا من عهد الخلفاء الراشدين، ومرورا بالأمويين والعباسيين الذين تركوا فوقها آثارهم، إلى عهد الحكم العثماني، وذلك باستثناء فترة تاريخية محدودة من عهد الحكم الصليبي.

ومن الحكم العثماني انتزع الاستعمار البريطاني والفرنسي المنطقة العربية لفرض الحماية أو الانتداب عليها.

وقد كانت فلسطين مرتبطة في أواخر العهد العثماني بوزارة الداخلية باسطنبول، ومقسمة إداريا إلى سنجق القدس، ومتصرفيتي نابلس وعكا. وكانت تتبع السنجق والمتصرفيتين محافظات تحمل اسم الأقضية (جمع قضاء).

وحينما منح السلطان العثماني دستور سنة 1876 وتلاه إثر الانقلاب دستور 1908 الذي لم يزد على تأكيد مقتضيات سابقة، تمثلت في البرلمان العثماني فلسطين بنواب عنها بوصفها ولاية عثمانية من ولايات المنطقة العربية.

وكانت فلسطين من بين ما احتله الحلفاء من أراض عربية تابعة لأسطنبول عندما دخلت الأمبراطورية العثمانية في حلف الدول المركزية أثناء الحرب العظمى العالمية (1914 - 1918) وساهمت في الحرب ضدا على كتلة الحلفاء.

وبذلك أصبح مصير الدول العربية بعد نهاية الحرب مرهونا بإرادة الحلفاء، وخاصة الدولتين العظميين فرنسا وبريطانيا اللتين كانت لهما مطامع معلن عنها في منطقة الشرق العربي.

وقد دخل شريف مكة وأمير الحجاز الحسين بن علي في مفاوضات مع المندوب السامي لبريطانيا العظمى في مصر «السور آرثر مكماهون» ضمننت في

رسائل عرفت باسم مراسلات الشريف الحسين - مكماهون - وجاء فيها حرص الشريف مكة على استقلال المنطقة العربية واستعداد العرب لمساعدة الحلفاء في الحرب مقابل اعترافهم بهذا الاستقلال وضمانه. وقد أعطيت له وعود من الحلفاء بإنجاز ما طلبه باسم العرب، (الذين كانوا فوضوا له التحدث باسمهم).

إن بريطانيا العظمى شجعت حركة الاستقلال العربي لإضعاف قوة الإمبراطورية العثمانية، وتخفيف الضغط على قناة السويس، وضمانا لحماية نفط العراق واستمرار الامتيازات التي اكتسبتها عليه، ولإجهاض دعوة الخلافة العثمانية المسلمين للجهاد ضد الحلفاء، وفي مقابل ذلك أبدت استعدادها لإرضاء مطلب التحرير العربي إذا ما ساعد العرب الحلفاء.

وهذه النزعة العربية إلى الاستقلال عن الخلافة العثمانية أدى العرب ثمنها غالبا، وقدموا شهداء لنيل الاستقلال كان من بينهم شهداء فلسطين وسورية والعراق الذين أزهقت أرواحهم شنقا على يد القائد التركي جمال باشا، الشيء الذي رفع العرب في وجهه شعار : «طاب الموت يا عرب»، والذي شن على إثره الشريف مكة الثورة المعروفة بالثورة العربية الكبرى (خامس يونيه - حزيران 1916) التي أسندت الحلفاء وحولت لفائدتهم كفة الانتصار في المنطقة العربية وساعدتهم على كسب النصر النهائي في الحرب العظمى العالمية.

لكن في نفس الوقت الذي كانت بريطانيا تعد العرب وتمنيهم، وبينما الحرب على أشدها بين الكتلة المركزية وكتلة الحلفاء كانت الدول الحليفة الكبرى تبنت في خفاء مشروع تقسيم احتلالها للمنطقة العربية. وقد جاء ذلك في وثيقة سرية تم كشفها ممضى عليها من لدن ممثل بريطانيا «السور مارك سايكس» وممثل فرنسا «مسيو جورج بيكو»، وهي المعروفة باتفاقية أو معاهدة سايكس - بيكو (16 مايو - أيار 1916).

وباستثناء شبه الجزيرة العربية شمل التقسيم في هذه الاتفاقية خمس مناطق عربية فرعية، ثلاث منها ساحلية، وهي السواحل اللبنانية السورية، وأعطيت لفرنسا، وأطلق عليها اسم المنطقة الزرقاء، والسواحل العراقية من بغداد إلى البصرة التي أعطيت لبريطانيا، وأطلق عليها اسم المنطقة الحمراء، ومنطقة فلسطين التي أطلق عليها اسم المنطقة السمراء.

وقد جاء في الاتفاقية بخصوص فلسطين التنصيص على أنها تخضع لإدارة

دولية بعد استشارة حكومة روسيا القيصرية، والاتفاق مع بقية الحلفاء، ومع ممثلي شريف مكة الناطق باسم العرب.

وبذلك أكدت هذه الاتفاقية استمرار وجود الكيان الفلسطيني متميزا بخصوصياته الجغرافية والسياسية والقانونية على غرار كياني سورية والعراق، وإن كانت قد توخت له وضع التدويل الذي لم يوضع قط موضع التنفيذ.

إذ بمجرد ما سقطت فلسطين في يد الاحتلال البريطاني في شتبر 1918 وضعت تحت الإدارة العسكرية التي كانت تسمى الإدارة الجنوبية لبلاد العدو المحتلة، كما وضعت الأقطار العربية الأخرى في نفس الوضع.

وأثناء الحرب، ورغم الوعد الذي أعطته بريطانيا بتحقيق استقلال المنطقة العربية - وضمها فلسطين - أدخلت بينها وبين العرب عنصرا ثالثا عندما أصدر الوزير البريطاني «آرثور جيمس بلفور» تصريحه أو وعده المشهور المؤرخ بثناني نونبر (تشرين الثاني) سنة 1917 بالتعهد للصهيونية العالمية بإقامة موطن أو موطن قدم (Jewish Homeland) لليهود العالم تحول فيما بعد إلى وطن قومي.

ولم يجد شعب فلسطين إلا وسيلة المقاومة في واجهتين : واجهة الاحتلال البريطاني، وواجهة التوغل الصهيوني العالمي في فلسطين التي جعل منها ذلك التصريح أرضا مفتوحة في وجه يهود العالم لاستيطانها، لا سبب إلا سبب التعصب الديني الذي هو الجامع الوحيد لليهود من مختلف الأوطان والجنسيات.

وتقول الإحصائيات الرسمية إن التركيبة السكانية لشعب فلسطين في هذه الفترة كانت تتمثل في 95% من العرب (وهم مسلمون ومسيحيون)، و 4% من يهود فلسطين، و 1% من الجالية الأجنبية. وكان اليهود يملكون 2% فقط من أرض فلسطين.

وفي البداية اتفقت بريطانيا العظمى وفرنسا على اقتسام ماوقع تحت احتلالهما العسكري، وذلك في صفقة ثنائية، أصبحت بمقتضاها فلسطين من نصيب بريطانيا، لأن الجنرال ألمبي هو الذي دخل جيشه إليها سنة 1917، وسوريا من نصيب فرنسا التي مارست ضغوطا عديدة على حليفتها للتسليم لها بالحصّة السورية في الصفقة المشار إليها.

وقد عملت الضرتان المتشاكستان على أخذ تزكية الشرعية الدولية للصفقة،

فأصدر مؤتمر سان ريمون في العشرين من غشت (أغسطس) 1920 تصريحاً يقرر وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني وسورية تحت الانتداب الفرنسي.

ثم جاء التأكيد على ذلك في معاهدة سيفر التي فرضت على تركيا المنهزمة، وذلك في أبريل (نيسان) 1920، وأخيراً باستصدار بريطانيا قراراً من عصبة الأمم بتاريخ 16 شتبر 1922 بالموافقة على وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني.

تركة استعمارية

لقد كنا في حاجة إلى هذا التمهيد التاريخي المقتضب لنخلص إلى أن القضية الفلسطينية هي من تركات الاستعمار، وأنها تحتوي جميع المعطيات الأساسية التي تتوفر لمفهوم التركة الاستعمارية كما اصطلح عليه في لغة القانون الدولي.

وقد تعامل معها المجتمع الدولي من منطلق هذا المفهوم وعالج تسويتها بوسيلة وضع فلسطين تحت الانتداب الذي أقرته عصبة الأمم.

والمعروف في تاريخ التركات الاستعمارية أنها سويت بإحدى الوسائل الثلاث :

1 - عن طريق المقاومة المسلحة وحرب التحرير التي يمارسها أو يخوضها شعب مغلوب على أمره مكره على احتلال أرضه من قوة أجنبية، يظل يصارعها إلى أن تسلم بحقه في الحرية والاستقلال فتضطر إلى مفاوضته للمبادرة إلى تحريره، أو تنهزم أمام قوات التحرير فتترك الأرض لأهلها، وتدعن لواقع الثورة التي تعلن الاستقلال من طرفها وحدها.

2 - أو بوضع الكيان الخاضع للاحتلال تحت الانتداب أو الوصاية، وذلك عندما تعين المنظمة الأممية الدولية التي تشرف على الانتداب وتعهد لها بمهمة إعداد الشعب المغلوب على أمره بقوة الاحتلال لأرضه، وتأهيله لممارسة سيادته والاعتراف له في النهاية من المجتمع الدولي بالاستقلال. وهذا ما اختارته عصبة الأمم لفلسطين.

إن وضعية الانتداب ذات خصوصيات معروفة في القانون الدولي : إنها تعني أن الأرض الموضوعة تحت الانتداب تشكل كياناً خاصاً بحدوده الجغرافية

ومقوماته السياسية، له مالك هو الشعب الذي يوجد على الأرض. وفرض الانتداب عليها إنما هو مرحلة مؤقتة وانتقالية للتدرج بشعبها إلى عهد السيادة والاستقلال. والسلطة المخولة لها تقدير مدى هذه المرحلة هي مجلس الأمم التي أطلق على منظماتها بعد الحرب العظمى العالمية الأولى اسم جمعية الأمم أو عصبة الأمم، كما أن الانتداب يعني أن الدولة المعنية لممارسة الانتداب إنما تعمل مع إدارة محلية لتأهيلها للحكم ولا تمارس الحكم المباشر، وهي دائما تحت رقابة المنظمة الأممية التي يدخل في صلاحياتها إعفاء الدولة المنتدبة من مهمتها عملا بالمبدأ القانوني «من يملك التعيين يملك وضع حد له».

ووضع الانتداب الذي أخضعت له فلسطين هو نفسه الذي أخضعت له سوريا ولبنان، وكان المفروض أن يعترف في نهايته للشعب الفلسطيني باستقلاله في مدة محدودة للانتداب على غرار ما وقع في الدولتين العربيتين الأخريين.

3 - أو عن طريق المفاوضات بين سلطة الاحتلال وممثلي الشعب المغلوب على أمره تستهدف الاعتراف له بالاستقلال الناجز أو على مراحل قد يكون من بينها مرحلة المرور بالحكم الذاتي الموصل إلى الاستقلال الكامل أو المشروط.

ومهما يكن، فالانتداب البريطاني على فلسطين كان وحده الحالة التاريخية الوحيدة التي لم يجتز بواسطتها الشعب المغلوب على أمره طريقه إلى الاستقلال، وذلك لكون بريطانيا العظمى أقحمت في تسوية القضية الفلسطينية عنصرا آخر أجنبيا عندما تعهدت ليهود العالم بإقامتهم وطنا لهم في فلسطين. وقد فعلت ذلك حتى قبل أن تسقط فلسطين تحت احتلالها، إذ كانت ما تزال في وقت إصدار التصريح البريطاني تحت الحكم العثماني. كما جاء التصريح من بريطانيا قبل أن تخولها الشرعية الدولية مهمة الانتداب على فلسطين بخمس سنوات، وهو ما جعل المقولة المشهورة تنطبق على وعد بلفور بأنه «وعد ممن لا يملك بتمليك من لا حق له في التملك».

ولنشر هنا إلى أن الصهيونية العالمية كانت تبحث فعلا عن وطن قومي لليهود، وأنها كانت أمام حيرة الاختيار، بين أراض في أمريكا الجنوبية كالأرجنتين والمكسيك والأرغون، وأخرى في أفريقيا كأوغاندا وأنجولا، وحتى في كندا وأستراليا، لكن وعد بلفور هو الذي حسم في موضوع تنوع الاختيار على حساب شعب فلسطين الذي كان صاحب الأرض، والذي حاولت الصهيونية

تجاهل وجوده زيفاً وبهتاناً عندما أطلقت مقولتها : «لنعط أرضاً لا شعب لها (أي أرض فلسطين) لشعب لا أرض له» (أي الشعب اليهودي)، بينما الشعب الفلسطيني موجود على أرضه منذ آلاف السنين، ومُعترف له بالوجود في الخرائط والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، بما في ذلك صك الانتداب عليه من لدن بريطانيا الصادر عن عصبة الأمم في سنة 1922. وقد ظل شعب فلسطين المالك الوحيد للأرض. ورغم الهجرة اليهودية استمر يؤلف الأغلبية الساحقة لسكان فلسطين العرب الذين كانوا يشكلون 94% عند إعلان وعد بلفور.

وقد لجأ الشعب العربي الفلسطيني إلى مبدأ المشروعية ووسائل الشرعية الدولية والمشروعية لمقاومة هجمتي الصهيونية والاستعمار. وحفلت أواخر العشرينات وعقد الثلاثينات ومنتصف الأربعينات بسلسلة ثورات شعبية عارمة كثورة عز الدين القسام، والثورة المسماة ثورة فلسطين الكبرى لسنة 1936 وكانت تطبق أسلوب العصيان المدني.

وعند قيام إسرائيل سنة 1947 كان الشهداء الذين قدمتهم فلسطين يبلغون ثلاثين ألفاً أو يزيدون.

الحل الدولي للقضية الفلسطينية

وفي التاسع والعشرين من نونبر (تشرين الثاني) 1947 أقرت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وصوتت بأغلبية ضعيفة على تقسيمها بين دولتين : عربية، ويهودية. وبينما كان عدد السكان العرب عند إعلان هذا الحل يبلغ 1.415.000 (وهو أكثر من ثلثي السكان، واليهود 65.000 (وهو أقل من الثلث)، فإن قرار التقسيم الدولي جاء يعطي لليهود نسبة 56% و 44% للعرب من مساحة فلسطين، كما جاء الحل الدولي ينص على تدويل القدس.

تضمن الحل جوانب إيجابية، هي تكريس حقيقة وجود شعب فلسطين على جزء من كيانه التاريخي، وإنهاء مرحلة الانتداب المفروض عليه وتخويله ممارسة حق تقرير المصير، بإرجاعه سيادته واستقلاله، والاعتراف بهما دولياً فوق جزء من التراب الفلسطيني في شكل دولة تمتد سلطتها على رقعة ترابية ذات حدود مرسومة معترف دولياً بها.

لكنه تضمن جوانب سلبية هي : تجزئة الكيان الفلسطيني التاريخي بتقسيمه إلى ترابين ودولتين، تقسيما لم يأخذ بعين الاعتبار البنية السكانية القائمة على أرض فلسطين، حيث أعطى للأقلية اليهودية من التراب أكثر مما تركه للأغلبية العربية، بالإضافة إلى أنه وضع القدس التي كانت عاصمة فلسطين العربية في وضع التدويل.

وهكذا تكون القضية الفلسطينية حلت حلا مجحفا مخلا بحقوقها التاريخية، بينما أوجد حل لقضية أجنبية عن المنطقة، هي القضية اليهودية التي كانت تطمح إلى أن تعثر على وطن ليهود العالم، فأهداها المجتمع الدولي هذا الوطن في قلب فلسطين التي أصبحت مفتوحة أكثر مما مضى في وجه الهجرة اليهودية العالمية.

واليوم - وفلسطين ما تزال لم تجد لقضيتها حلها الطبيعي - ، أما كان أكثر عقلانية لو أن العرب رجحوا الإيجابيات التي تضمنها هذا الحل على سلبياته؟ فبادروا إلى إقامة الدولة العربية على الأراضي الفلسطينية ضمن الحدود المرسومة لها دوليا (كما فعل اليهود الذين أعلنوا في الحين قيام دولة إسرائيل) وانطلقوا من قبول دولتهم العربية المعترف بها دوليا إلى المطالبة لها بوضع أسلم وأكثر تطابقا مع الواقع، عملا بمبدأ خذ وطالب.

ليس لنا إلا أن نضع السؤال دون أن نقتحم الجواب عليه ما دام عرب فلسطين وأعضاء جامعة الدول العربية التي تبنت قضيتهم وأصبحت فيها طرفا مباشرا قد اختاروا رفض التقسيم، وفضلوا مواجهته سياسيا وعسكريا، وظلوا يعتبرون أن قيام الدولة العربية الفلسطينية على جميع تراب فلسطين هو الحل الشرعي الوحيد الذي تتطلبه القضية.

وفعلا، أصبح لعرب فلسطين دولة لها حكومة في المنفى تحمل اسم حكومة عموم فلسطين، وتقتعد مكانها عضوا في جامعة الدول العربية. ظل على رأسها أحمد حلمي عبد الباقي باشا منذ أن تآلفت سنة 1949 إلى أن توفي في شهر فبراير (شباط) سنة 1963.

وكان مؤتمر شعبي انعقد بغزة في شهر أكتوبر (تشرين الأول) 1948 أطلق على نفسه اسم المجلس الوطني الفلسطيني قد أعلن باسم الشعب الفلسطيني استقلال فلسطين في حدودها التاريخية.

أما إسرائيل، فقد مكنتها الغلبة على الجيوش العربية - التي تدخلت بمجرد إعلان قيام إسرائيل للحيلولة دون قيام الدولة اليهودية على الأرض - من احتلال أجزاء من التراب الفلسطيني الذي كان ضمن خريطة الدولة العربية الفلسطينية، وامتد توسعها أكثر عندما تمكنت من انتصارات أوسع في عدوان حرب سنة 1967، حيث احتلت الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، خارقة القانون الدولي بإقامتها فوق أرض لا حق لها فيها استعماراً استيطانياً لا سند له إلا القوة.

وهكذا خرجت فلسطين من استعمار دولي لتقع في استعمار استيطاني عنيد، دعم مركزه فوق فلسطين بالقوة، وقام على تشجيع الهجرة اليهودية المتدفقة - ما وسعه ذلك - إلى أرض فلسطين، وأقام بها مستوطنات لرعايا يهود من جنسيات مختلفة، وامتنع عن تنفيذ جميع مقررات هيئة الأمم التي أدانت احتلاله وقررت رجوعه إلى حدود ما قبل سنة 1967، وعارض عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وسلح المستوطنين ليساعدهم على التمسك بالأرض، وأسقط أرواح أطفال الحجارة الذين كان سلاحه يصيب مقاتليهم ببرودة أعصاب، وطارد العنصر الفلسطيني مؤملاً إبادة، ولم يحترم في غاراته على قيادة فلسطين أجواء دول ذات سيادة، بل اقتطع جزءاً من تراب لبنان وأخضعه لاحتلال مستمر بدعوى الحفاظ على أمن إسرائيل وسلامة حدودها. وما زالت الحكومة الحالية تعلن عن بناء مستوطنات جديدة ورصد ميزانية ضخمة لإقامتها أو تطوير بنيات القائم منها.

وأثناء ذلك ظل الشعب الفلسطيني يخوض كفاحاً مريراً في مقاومة سياسية ومسلحة أخذ يجني ثمارها على الصعيد الدولي الذي أخذ يعترف لمنظمة التحرير - التي تأسست سنة 1964 - بوصف الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، أي بدءاً من مؤتمر القمة العربية السابعة بالرباط لسنة 1974 التي كان من بين قراراتها ضمان «حق الشعب الفلسطيني في إقامة سلطته الوطنية المستقلة على أية أرض فلسطينية يتم تحريرها». كما جاء في مقررات هذه القمة «أن الدول العربية تلتزم بمساندة هذه السلطة عند قيامها في جميع المجالات وعلى جميع المستويات»، و«التزام الدول العربية بتحرير جميع الأراضي العربية المحتلة واستعادة الحقوق للشعب الفلسطيني وعدم قبول أية تسويات جزئية لقضيته».

ويعود الفضل في اتخاذ هذه القرارات بإجماع عربي للقرار الوطني الحكيم الشجاع الذي اتخذته الملك حسين عاهل المملكة الأردنية بقبول التخلي عن الأراضي الفلسطينية التي كانت تحت سلطة الأردن منذ ضم الضفتين، ولم تنتزع

منه إلا في حرب العدوان سنة 1967.

إن هذه القمة التاريخية أضفت هالة الشرعية العربية على منظمة التحرير الفلسطينية وقائدها الأكبر ياسر عرفات الذي غادر الرباط إلى نيويورك ليتحدث لأول مرة باسم فلسطين أمام الأمم المتحدة، ملوحاً للسلام بغصن الزيتون ومقدماً برنامج التحرير ومؤكداً أن الدولة الفلسطينية التي يريد شعبه إقامتها تريد أن تكون دولة ديمقراطية تتعايش في ظلها الديانات الثلاث والعناصر التي يتألف منها سكان فلسطين من عرب ويهود.

ولقد أصبحت المنظمة متمتعة بوضعية الملاحظ في المنظمة الأممية، وعادت القضية الفلسطينية إلى أبهاء الأمم المتحدة التي أمسكت بزمام حلها على أساس توفير الحق للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره الذي يعني الوصول إلى مستوى الدولة المستقلة.

وهكذا جاءت تزكية الشرعية الدولية لمنظمة التحرير قوية واضحة واعترافها بحق الشعب الفلسطيني كاملاً غير منقوص.

ونقتصر هنا من بين القرارات الأممية العديدة التي تصب في هذا الاتجاه على القرار رقم 3236 الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر (تشرين الثاني) سنة 1974 ونص على ما يلي :

«التأكيد من جديد على حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين، غير القابلة للتصرف، وخصوصاً :

- أ - الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي.
- ب - الحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين.
- ج - والاعتراف للشعب الفلسطيني بأنه طرف رئيسي في إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

حل إعلان الدولة الفلسطينية

إن اعتراف الأمم المتحدة بهذه الشرعية الواضحة للقضية الفلسطينية، وتزكيته للمنظمة الفلسطينية بوصفها ممثل الشعب الفلسطيني الوحيد، وتكليفها الأمين العام للمنظمة الأممية بإقامة اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية،

(وهو ما نصت عليه مجموعة من القرارات الأممية)، هو الذي جعل منظمة التحرير تجتاز خطوة حاسمة لفرض حل المشكلة الفلسطينية عن طريق إعلانها استقلال فلسطين وقيام دولتها فوق أرض فلسطين والقدس عاصمتها، ذلك الإعلان الذي تولاها المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه الذي انعقد بالجزائر في الخامس عشر من نوفمبر (تشرين الثاني) 1988.

وقد اعترفت 124 دولة باستقلال فلسطين ودولتها المعلنة وبعاصمتها القدس الشريف وتبادلت أكثريتها التمثيل الدبلوماسي معها وحكومتها مقيمة في تونس، ورئيس دولتها هو فخامة الرئيس ياسر عرفات. ومما تجدر مقارنته، هو أن إسرائيل لم يتوافر لها لحد الآن، اعتراف الدول بها، هذا العدد الذي حصلت عليه دولة فلسطين.

إن إقامة حكومة بالمنفى تحكم باسم دولة يوجد ترابها تحت الاحتلال تدبير مقبول من المجتمع الدولي متعددة سوابقه، لم يبتدعه المجلس الوطني الفلسطيني، فالحكومة الفرنسية المؤقتة التي كان يرأسها الجنرال دوكل بالجزائر عندما كانت فرنسا لا تزال تحت الاحتلال الألماني، وحكومة الجزائر المؤقتة التي تفاوضت مع فرنسا والجزائر تحت الاحتلال الفرنسي مثالان يشخصان هذا التدبير الذي تتخذه حركات التحرير في العالم.

لكن الذي يחדش في سلامته، هو قيام الدولة فوق تراب أجنبي، وعدم توافر مقوم التراب الوطني للدولة، وهو أحد مقوماتها السوسولوجية الأربعة.

فالإعلان عن دولة من طرفها وحدها وهي لا تمارس سلطتها كلا أو جزئاً على ترابها الوطني لا يوفر لها عادة اعترافاً دولياً واسعاً، لكن على العكس، فإن دائرة الاعتراف بدولة فلسطين المعلنة في الجزائر اتسعت لرقم قياسي كان من المنتظر أن يتنامى لولا أن مسار تحرير فلسطين دخل في منعطف أوسلو ومؤتمر مدريد، وحول وسيلة التحرير بالمقاومة والكفاح المسلح إلى وسيلة الاعتراف بإسرائيل والتفاوض معها.

منعطف أوسلو

لقد كان انتهاء مفاوضات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل (حزب العمل) إلى الاتفاق على ما سمي بإعلان المبادئ مفاجأة كبرى،

حيث أحكم طوق السرية على تلك المفاوضات، وكنتم أمرها الجانبان حتى يوفر لها ظروف النجاح بعيداً عن الأضواء.

ويمكن القول إن إعلان المبادئ هو مجموعة تنازلات من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وأنه اقتصر على مبادئ عامة، تاركاً للمفاوضات الحسم في تفاصيلها، وأنه استبعد من المرحلة الأولى للحكم الذاتي - وهي ثلاث سنوات - جميع القضايا التي اعتبرت شائكة. وقد يكون كلا الطرفين قد راهن على أن هذه الفترة ستخلق جواً سليماً من التوتر، وحافلاً بالتعاون، يكفل حسن نية الطرفين المتبادل خلاله لهما القدرة على اقتحام هذه القضايا الشائكة.

إن اتفاق أوسلو تسوية ثنائية تبادل فيها الطرفان تنازلات في المضمون والشكل.

وأولها تبادل الاعتراف بين دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وقد تنازلت إسرائيل عن توجيهها القاضي بإنكار حق الوجود لشعب فلسطين، كما تنازلت بالاعتراف للمنظمة الفلسطينية بحق العودة إلى الأرض الفلسطينية وممارستها عليها باسم السلطة الوطنية الفلسطينية حكماً ذاتياً لخمس سنوات تصرف ثلاث منها لتركيز السلطة على أن تفتح المفاوضات في نهاية هذه السنوات الثلاث حول ما سمي بالقضايا الشائكة.

إن إسرائيل تنازلت عندما وافقت على أن يكون من بين هذه القضايا موضوع الدولة الفلسطينية، وموضوع مصير القدس القانوني. فجميع القضايا الشائكة قابلة للتفاوض.

أما فلسطين فتنازلت بقيامها بتعديل بعض مقتضيات ميثاق المنظمة الفلسطينية الوطني ليصبح متماشياً مع الوضع الجديد لاعتراف المنظمة بإسرائيل وواقع طريق التفاوض معها لتسوية القضية الفلسطينية.

وتشخص هذا التنازل أكثر من خلال الضغط الذي مارسه السلطة الوطنية الفلسطينية على حركات المقاومة لحملها على إيقاف نشاطها، وما كان يمكن لها أن تفعل خلاف ذلك دون أن تضحي بالمكتسبات التي حققتها القضية الفلسطينية بعد الاعتراف المتبادل بينها وبين إسرائيل وتقدم المفاوضات الثنائية.

وتنازلت فلسطين بانخراط السلطة الوطنية الفلسطينية في المجموعة الدولية التي أدانت الإرهاب بجميع أشكاله وخططت لمكافحته في شرم الشيخ إثر الأحداث الدامية التي فجرتها المقاومة الفلسطينية فوق الأرض، وأزهقت فيها أرواح إسرائيليين.

وبإدانة الإرهاب بهذه الصيغة العامة ضاع المفهوم المفرق بين شرعية المقاومة المسلحة للاحتلال وتجريم وسائل العنف التي يستعملها الإرهاب العالمي.

وتنازلت فلسطين بقبولها اقتصر سلطتها الوطنية على ممارسة حكم ذاتي لمدة خمس سنوات، وفي ضميرها أن هذه المرحلة مؤقتة وتمهيدية لاعتراف إسرائيل بدولة فلسطين المستقلة على تراب ذي حدود يتم بشأنها الاتفاق فيما بعد، بينما كانت إسرائيل تكن في ضميرها أن لا تتعدى التسوية حدود الحكم الذاتي، وأن لا تفضي إلى أي تغيير لوضع القدس الحالي.

وقد كان الجانب الإيجابي الذي أفرزه اتفاق أوسلو هو اعتراف إسرائيل أن هناك قضية سياسية لشعب يسعى لتقرير مصيره، وأن الأمر لم يعد كما كانت تدعي مجرد قضية لاجئين ظلت تمتنع - في وجه المجتمع الدولي - من قبول عودتهم.

فالشعب الفلسطيني أصبح له فوق الأرض وجود فعلي قانوني، بينما لم يكن له إلا وجود قانوني لدى المجتمع الدولي لا تقره إسرائيل.

وهذه خطوة كبرى على درب إقامة الدولة الفلسطينية التي أصبح لها بذلك تراب، وسكان، وسلطة. فإذا أضفنا إلى ذلك اعتراف إسرائيل بقانونية الشرطة والجيش الفلسطينيين العاملين تحت إمرة السلطة الفلسطينية تكون سلسلة مقومات الدولة السوسولوجية الأربعة قد اكتملت حلقاتها لدولة فلسطين بوجود المقوم الرابع الذي هو النظام السياسي المتمثل في حكومة ومجلس وطني ورئيس منتخب وقوانين يحكم بها الكيان القائم، وذلك في انتظار قيام الدولة المستقلة والاتفاق على شكلها أدولة منفردة السلطة أم دولة قائمة في تجمع مركب فيديرالي أو كونفيدرالي.

والواقع أن القضايا الشائكة التي استبعدت من المفاوضات خلال فترة

الحكم الذاتي الانتقالي هي القضايا الأساسية الجوهرية. إنها قضية حق اللاجئين الفلسطينيين (الذين أجلوا عن ديارهم وأرضهم سنتي 1948 و 1967) في العودة إلى وطنهم. وقد نص قرار الأمم المتحدة 194 - و 242 على وجوب عودتهم، وهي أيضا قضية صيرورة الحكم الذاتي بعد نهاية فترته، حيث لم يتضمن اتفاق أوسلو أي شيء عن الأهداف المتوخاة من المفاوضات النهائية، كما أن من بين القضايا الجوهرية المستبعدة موضوع السيادة على القدس، وموضوع قيام الدولة الفلسطينية، ومستقبل المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة وما يقوم منها حول القدس.

السلام في الشرق الأوسط والنظام العالمي الجديد

لقد شق اتفاق أوسلو طريقه إلى الوجود في خضم دعوة الرئيس الأمريكي جورج بوش لإقامة نظام عالمي جديد بعد انتصار الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في حرب الخليج سنة 1991، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي وبداية أحادية القطبية الأمريكية، وفي ضوء السياسة الأمريكية الهادفة لتحقيق عولمة الاقتصاد واعتبار التعامل الاقتصادي أسبقية الأسبقيات في العلاقات الدولية، هذا بالإضافة إلى الاهتمام الأمريكي بنفط المنطقة العربية وموقعها الاستراتيجي.

ولأن النظام العالمي الجديد يستهدف إعادة النظر في خريطة بعض مناطق العالم والمنطقة العربية في الطليعة لإعادة صنعها بما لا تبقى معه منطقة مرتبطة بوحدة النظام العربي الذي زعزعتة حرب الخليج، فإن حل القضية الفلسطينية كان الرقم الأساسي في معادلة صنع النظام الجديد على أرضها، انطلاقا لصياغة جديدة للمنطقة كلها تصبح معها تحمل اسما جديدا هو اسم منطقة الشرق الأوسط، ويصبح المشكل القائم فيها ليس مشكلا عربيا إسرائيليا ولكن مشكلا شرق - أوسطيا.

ومن أجل ذلك كان لابد للولايات الأمريكية المتحدة أن تشرف بنفسها على عملية الصياغة هذه، بدءا من مؤتمر مدريد، ولئن قبلت أن تكون راعية السلام بمشاركة رمزية من الاتحاد السوفياتي، فإنها حرصت على أن تستأثر بحل معادلة السلام، مستبعدة شيئا فشيئا الاتحاد السوفياتي، وغير معترفة لأوروبا ودول أخرى بالمشاركة في الحل.

ومن خلال القفزات التي سجلتها حكومة الولايات المتحدة على قضايا العالم بمحاولة حلها بمفردها (وآخرها وساطتها بين الفصيلتين الكرديتين العراقيتين المتطاحنتين) يتأكد أنها لا تخفي توجهها بالتدخل الانفرادي في القضايا العالمية، ما دامت ترى نفسها مؤهلة لممارسة قطبية أحادية وإن كانت ما تزال منازعا فيها.

ويبدو أن اتفاقا غير معلن بين الولايات المتحدة وحكومة العمل في إسرائيل حليفها الاستراتيجية قد تم على المسار الذي يجب سلوكه لصنع النظام الجديد في المنطقة العربية.

إن الوزير شمعون بيزير في كتابه «الشرق الأوسط الجديد» الذي ظهر سنة 1993 قد أبرز معالم النظام الجديد للشرق الأوسط كما يراه، وهدفه الأول إعطاء إسرائيل مقابل السلام فرصة الاندماج في الشرق الأوسط كطرف أصيل، وخلق تجمع اقتصادي متكامل بين الدول الموجودة فيه. وبدلاً من تشبث إسرائيل الذي استمر لحد الآن بالحدود الآمنة بينها وبين جيرانها العرب، عليها كما قال أن تقفز على ذلك إلى «بناء عمق اقتصادي وثقافي وسياسي داخل الدول العربية، يحقق الأمن الإسرائيلي بكيفية أقوى»، وأضاف «أن هذا وحده هو الذي سيحقق الرخاء المشترك للمنطقة التي ستنتقل بذلك من لعبة الصفر السلبية (Zero sum game) إلى لعبة اللأصفر الإيجابية (Positive non zero sum game) أي من عهد الحروب واللاحرب واللاسلم إلى عهد التعاون الإيجابي المربح».

ولذا فاستعجالاً لهذا الربح، ولإقامة عمق اقتصادي وثقافي وسياسي لإسرائيل داخل الأقطار العربية، كان الأمريكيون يلحون بمجرد انعقاد مؤتمر مدريد على قيام الجامعة العربية بإلغاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل، ومبادرة دولها إلى تطبيع العلاقات معها.

وقد استجاب عدد من الدول العربية لهذا العرض، فتوالى مسلسل التطبيع العربي كلا أو جزءاً مع إسرائيل، وتم تبادل السفراء أو فتح مكاتب الاتصال، ولوح بمشاريع اقتصادية مشتركة ثنائية أو متعددة الأطراف. كما أخذ تحول خجول يبدو على الصعيد الفكري الثقافي العربي من خلال النزوع إلى النظر إلى إسرائيل من منظور تسامحي ناس الماضي ومستشرف المستقبل، لأن أمل بلوغ المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف مقاصدها أخذ يداعب بعض المنظرين والمفكرين العرب.

وبذلك كله فتح بين العرب وإسرائيل حساب الربح والخسارة الذي لم يفتأ المفاوضون من الجانبين يرصدون تصاعد أو تنازل أرقامه. وقد تأثرت المفاوضات بنتيجة هذا الحساب سلباً وإيجاباً.

وإذا كانت إسرائيل قد قبلت أن تكون لها بعض الخسارات في هذا الحساب، فإنها راهنت على الحصول على ربح من الحجم الكبير بالمسارعة مع حليفها الأمريكية إلى إخراج مشروع انخراط دول المنطقة في تجمع اقتصادي لحيز الوجود. وقد أوجدت الآلية اللازمة لذلك من خلال منظمة المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي انعقد على التوالي في الدار البيضاء وعمان والقاهرة. ومن خلال بنك التنمية الذي سيصبح أداة هذه السياسة. والهدف منه خلق سوق اقتصادية على مدى المنطقة مشرقياً ومغربياً يعوم فيه المشكل السياسي ليصبح الرابع في هذه المعادلة هو الجانب القادر على المنافسة. وتتخيل إسرائيل نفسها مؤهلة لذلك بدعم رأس المال اليهودي العالمي وما تمتلكه من قدرة تكنولوجية متطورة. وتأتي إسرائيل لهذا المؤتمر ومعها حلفاؤها بمشاريع اقتصادية مدروسة، ونظرة أكثر تعمقاً لهدف صياغة المنطقة صياغة جديدة، وتراهن على توسعها الاقتصادي والرخاء الشامل من وراء الاستثمارات المالية العالمية التي ستتدفق على هذه السوق.

التراجع الإسرائيلي

وقد كانت الأمور تسير في هذا الاتجاه إلى أن حولت نتائج الانتخابات الإسرائيلية مجرى مركبة السلام، ورفعت إلى سدة الحكم الوزير الأول نيتانياهو على رأس حزب الليكود والكتل الدينية المتطرفة المساندة له.

وأصبحت إسرائيل محكومة بشكل الحكم الذي يعيبه الغرب على دول إسلامية يرى فيها أنها لا تسير في ركب المجتمع الدولي الساعي للسلام والمتخلي عن العنف، والمطبق للنظام الديمقراطي، وينظر إليها على أنها متخلفة رجعية، لأنها تحكم باسم الدين وتخضع لسيطرة رجال الدين، بينما العالم المتحضر اليوم حسم هذا الموضوع بفصل الدين عن شؤون الدنيا ومن بينها شؤون الحكم. والكل يعلم أن الأغلبية التي امتطأها الوزير الأول الإسرائيلي لاقتعاد نورة الحكم إنما جاءت من أصوات الجماعات الدينية المتطرفة التي تقيم إسرائيل على البعد الديني وعلى أنها عطاء من الله لشعبه المفضل المختار فوق

أرض إسرائيل الكبرى.

ومن منطلق هذه النظرة الأيديولوجية مسدودة الأفق تنكر الوزير الأول الإسرائيلي لما كان أبرمه أسلافه قادة حزب العمل من أوفاق مع السلطة الفلسطينية، وأصبحت المفاوضات التي قبل على مضض مبدأ استمرارها تراوح مكانها، وأصبح الوفد الإسرائيلي إليها يعيد ويكرر لاءاته الراضية لكل تنازل. ولم يخف الوزير الأول أنه يريد أن يعيد قطار المفاوضات إلى محطته الأولى ليمضي على سكة جديدة نحو هدف غير محدود الاتجاه لكنه أصبح معلوما من خلال تصرفاته وتصريحاته.

ولم يقيم الوزير الأول الإسرائيلي بالضبط ما جنته إسرائيل من مكاسب ومنافع على عهد حزب العمل ومنذ شق طريق السلام، فالتعصب والتطرف حالاً بينه وبين ذلك لأنه راهن على أن لا يكون لإسرائيل إلا الربح، ولا شيء للعرب الذين عليهم أن يرضوا بنصيب الخسارة، في حين أن الإحصائيات تحدثت عن ضخامة حجم المكاسب الإسرائيلية المادية والمعنوية التي استفادتها إسرائيل ولما تحقق المفاوضات مع الفلسطينيين مقاصدها.

إن السيدين إسحاق رابين وشمعون بيريز كانا أكثر ذكاء وأعمق فهما لحساب الربح الذي تجنيه إسرائيل من عملية السلام، وتصرفا من منطق اجتياز لعبة الصفر إلى لعبة التعاون المربح.

وخطأ التكتل الحاكم في إسرائيل أنه بدلا من أن يجني لفائدها ما كان يتطلع إليه أسلافه من ربح محقق، فإنه سيعود بالمنطقة إلى عهد التوتر بجميع ما يحمل ذلك من مضاعفات ومخاطر لن يؤدي الطرف العربي وحده ثمنها الباهظ.

إن وقائع التاريخ العالمي تتضافر على التأكيد على أن مشاكل السياسة العالمية لم تحل قط بتطبيق منغلقت لتصورات الأيديولوجيات المتطرفة الحاملة، وأن السياسة في مفهومها الشامل والدائم أخذ وعطاء. وإن لعبة الأمم أثبتت أن من يريد أن يكون له نصيب الربح الكامل في الصفقات السياسية لا يجني إلا الخسارة.

طرق التحرير الأخرى

تتضافر الدلائل على أن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية لن تبلغ مع حكومة تحالف التكتل المتطرف ما كان ينتظر منها من الانتهاء إلى تقرير مصير الشعب الفلسطيني عن طريق التفاوض السلمي.

فهذا التحالف راهن - كل حزب فيما يخصه - منذ خوض الانتخابات الإسرائيلية على الدخول بعملية السلام في الباب المسدود، من خلال برامجه الانتخابية التي كانت جميعها تصب في مجرى واحد، رغم ما يبدو عليها أحيانا من اختلاف اللوينات التي لا تؤسس فارقا جوهريا بينها.

إنها جميعها تنطلق أو تستحضر في ذاكرتها تاريخا تقول عنه إن التوراة قد تحدثت عنه، بل تقول إنها أعطت لشعب إسرائيل الأرض الكبرى التي يجب على إسرائيل اليوم أن تحقق بناء دولتها عليها فوق الحدود التي رسمتها التوراة نفسها، وهي أوسع من حدود فلسطين.

وهذه البرامج (أو البرنامج الواحد) تتعارض مع تطلعات الشعب الفلسطيني في التحرير والسيادة وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني، وتتناقض مع مبادئ التسوية التي قامت عليها أوفاق أوسلو ومع التزامات حزب العمل للسلطة الوطنية الفلسطينية، وتجاه قوى السلام وأنصار الحل السلمي عبر العالم.

ومنذ الحملة الانتخابية بدت عملية السلام مهددة في صيرورتها وخاصة عندما تعثرت المفاوضات عند اقتحام عقبة الخليل. لذا يحسن أن نتوقف قليلا عند مرحلة الانتخابات الإسرائيلية التي جرت يوم 29 مايو 1996 لانتخاب الوزير الأول الإسرائيلي بالاقتراع العام المباشر لأول مرة، وعند انتخابات أعضاء الكنيست لوضع الاقتراعين في سياقهما وللتعرف على آثار ذلك على دخول المفاوضات في مرحلة التباطؤ والتعثر المنذرة ربما بالتوقف.

لقد فاز السيد نيتانيا هو بنسبة 49,50 % عندما حصل على 1.501.023 صوتا، وفاز السيد شمعون بيريز بنسبة 51,49 % عندما حصل على 1.471.566 صوتا.

وهو ما يجعل الفارق بينهما لا يتجاوز 29.457 صوتا، ونسبة الفرق أقل من

نقطة واحدة أي 0.89 % بالضبط.

ولقد حصل حزب الليكود على 32 مقعدا بالكنيسيت الإسرائيلي، أي بخسارة ثمانية مقاعد من مجموع الأربعين مقعدا التي كان يملكها في النيابة التشريعية السابقة، بينما حصل حزب العمل على 34 مقعدا، أي بضياء عشر مقاعد من مجموع الأربعة والأربعين مقعدا التي كان يملكها في النيابة التشريعية السابقة، وظل مع ذلك يتفوق على حزب الليكود بمقعدين.

إن توزع الهيئة الناجبة على هذا الشكل بين الحزبين وزعيميهما، هو في الواقع مرآة لتوزع الرأي العام الإسرائيلي بين أنصار السلام وخصومه، بين حزب منفتح وآخر متعصب منغلوق، مما يعني أنه رغم تفوق الأول على الثاني بتلك النسبة الضئيلة فإن أنصار السلام والانفتاح يشكلون قوة في وجه حزب الليكود الذي لف حوله كل ما فضل عن قوته وقوة منافسه من فصائل نطف أمشاج ضمت أصواتها إلى أصواته، مقابل مشاركتها في حكومته التي كانت عسيرة الولادة، ومع ذلك ظل الفارق بين حزب العمل والفصائل المنافسة له تلك النسبة التافهة التي أشرنا إليها، بل ظل حزب العمل متفوقا بمقعدين في المجلس على حزب الليكود.

وربما كان في الإمكان أن تكون النتائج لفائدة زعيم حزب العمل لو أن الأصوات الانتخابية العربية تعبأت للتصويت عليه وعلى مرشحي حزبه في الكنيست، بحكم أن العرب الإسرائيليين يشكلون حسب الإحصاءات الرسمية 18% من سكان إسرائيل و 13% من الهيئة الناجبة.

وكان على الوزير الأول الليكودي الفائز أن يستخلص العبرة من نتائج الانتخابات، وألا يأخذ منها إلا فوزه على خصمه، فالتعمق فيها بموضوعية وتبصر كان سيؤدي به إلى اعتبار تعادل كفتي ميزان خيار السلام وخيار المواجهة مع الفلسطينيين عند الرأي العام الإسرائيلي، ويحمله ذلك على متابعة مسلسل السلام معهم بنوع من المرونة، آخذا بعين الاعتبار تطلعات نصف شعب إسرائيل إلى السلام، إلا أن نظرتة بقيت تتحكم فيها عين واحدة دون الأخرى، وأقل ما يقال عنها إنها ليست لا نظرة البصر السليم ولا نظرة البصيرة النافذة.

ولنتخيل الآن أن المفاوضات قد وصلت بهذه النظرة المغلقة إلى الباب المسدود، وأن الخليل كان الصخرة التي تحطمت عليها، أو المرحلة النهائية التي توقفت عندها ملغية إمكانية اقتحام مرحلة توسيع الحكم الذاتي والتفاوض على

القضايا الشائكة الجوهرية، فماذا سيكون الحل ؟

بدائل التحرير

يمكن أن نتصور سلسلة ذات حلقات تحتوي على عدة تصورات أو سيناريوهات يمكن بها تحقيق السلام، تأخذ كلها بعين الاعتبار السوابق التي عرفتتها قضايا التحرير من الاحتلال والتبعية عبر العالم. وتستلهم من نماذجها ما يصلح الاقتباس منه للوصول إلى التحرير.

والأساس الأول في هذه التصورات أن تسترد منظمة التحرير الفلسطينية قدرة المبادرة على شق طريق التحرير منفردة، تاركة لحكومة إسرائيل أن تشق منفردة الطريق نحو التطور والتفهم عندما تنضج.

والأساس الثاني أن تتنوع المبادرة الفلسطينية عبر توقيت ومراحل تظل تتحكم فيهما منظمة التحرير الفلسطينية في صياغة العمل التحريري، وفي ممارسته وتطبيقه في الميدان، لضمان نجاح أساليب العمل الجديدة التي ستشكل البديل عن أسلوب التفاوض الذي أقبرته حكومة إسرائيل.

أ - الصمود والتربص

وفي المرحلة الأولى يمكن لمنظمة التحرير أن تعلن عن أسفها المرير للنهاية السلبية للتفاوض، وتطلع الرأي العالمي على مسؤولية إسرائيل في تحمل فشله، وتنشر محاضر جلسات المفاوضات السرية التي تبرهن على ذلك، وتعلن الهيئات المسؤولة في السلطة الفلسطينية أنها ما تزال تؤمن بالحل السلمي، وأنها مستعدة للعودة للمفاوضات، بشرط أن يسبق ذلك إعلان إسرائيل بوضوح عن نواياها حول مسألة تقرير مصير فلسطين بما يجعل منها دولة مستقلة تمارس سيادتها على حدود مضبوطة، طبقا لما قرره هيئة الأمم عندما رفعت الانتداب، وقسمت أرض فلسطين بين دولتين عربية، ويهودية، وتطالب إسرائيل باعترافها المبدئي بهذه الدولة، مقابل اعتراف الفلسطينيين بشرعية دولة إسرائيل، حتى لا يبقى أي التباس، ويتم التسليم بالنهاية المحتومة والمنطقية للمفاوضات المستأنفة التي سيكون عليها إيجاد الصيغ اللازمة لتنفيذ هذه المبادئ.

وبهذا البديل الأول تدخل قضية التحرير الفلسطينية مرحلة انتظار وتربص، قد تنتهي إلى تطور الحكومة الحالية إلى شق طريق السلام في وضوح كامل

لأبعاده، أو أن تأتي حكومة إسرائيلية أخرى لها تعلق حقيقي بالسلام وحرص واضح على تحقيقه، وهو البديل المنتظر من التناوب الحكومي الذي هو ظاهرة معتادة في إسرائيل.

والواقع أن كل شيء يرشح حكومة السيد نيتانيا هو للانفجار الذاتي بحكم تكتلها الفسيفسائي، وبحكم أن سياسة التصلب التي ستتكرر عليها المفاوضات ستؤدي بإسرائيل إلى عزلة عالمية، وإلى فقد المكاسب التي حققها لها بذلكاء حزب العمل والتي كانت ستزيد وتتضاعف، وسيجعل المنطقة تعود إلى خطر التهديد بالتوتر وتعريض شعب إسرائيل ذاته للخطر، وستكون إسرائيل على جميع الواجهات هي الخاسرة، الشيء الذي سيؤدي بالخريطة السياسية التي قام عليها الكنيست الحالي - لا محالة - إلى تغيير لفائدة المعارضة الإسرائيلية المتربصة بالحكومة الحاضرة فرصة الإطاحة بها، ذلك أن هذه الحكومة تحمل في طياتها عناصر تفجرها.

إن البرلمان الإسرائيلي يتألف من 120 عضواً، لا يأخذ فيه حزب الليكود وحلفاؤه إلا 32 مقعداً وتتوزع فيه الأحزاب التي تعلن عن نفسها بوصفها أحزاب دين بقية الأغلبية التي تصل إلى 66 مقعداً على ضوءها ألف الوزير الأول الإسرائيلي حكومته بعد أن أعطى لكل حزب حصته ليضمن لنفسه أغلبية هذا العدد، ولكنها أغلبية مهزوزة لا تقوى على البقاء إذا ما وجدت إسرائيل نفسها في الحصار والعزلة.

إن مرحلة التربص التي تحدثنا عنها ستشكل فترة تبلور عمل سياسي ناضج ومسؤول من لدن القيادة الفلسطينية في مواجهة انغلاق ليكودي يسير معاكساً لتيار التاريخ، ومحبطاً لتطلعات المجتمع الدولي لصنع عالم جديد بمبادئ جديدة في طبيعتها استبعاد استعمال القوة والقهر لاستعمار الشعوب واحتلال أراضيها، ومناهضة إقامة الدول على الاستيطان والتوسع الحدودي، ورفض الهزء والاستخفاف بقرارات الأمم المتحدة ووضع الأصابع في الأذان لتطبيق سياسة النعمة لتجاهل تلك القرارات، وترديد تعابير الممانعة والجحود للحقوق المشروعة للغير، باسم الرجوع إلى حق إلهي مزعوم تركته القرون البائدة وراءها إلى غير رجعة.

والمطلوب من القيادة الفلسطينية أن تستثمر في هذه المرحلة السياسية

مكاسبها، وأن تستفيد من تأييد أشقائها العرب وأنصارها في العالم الإسلامي، والمتعاطفين معها في العالم الثالث الذين عليهم أن يعملوا على حصار إسرائيل ولي طوق العزلة عليها، وأن تقوي الروابط القائمة بينها وبين راعيي السلام، والصلات الحميمة التي نسجتها القيادة الفلسطينية مع الاتحاد الأوروبي، وأن تأخذ من الأمم المتحدة قرارات لصالح قضيتها تؤكد سالفاتها وتضيف إليها دعماً جديداً من بينها استصدار قرار أممي يحجب المعونات الاقتصادية الدولية عن إسرائيل كما لوح بذلك برلمان الاتحاد الأوروبي في اجتماع يوم 14 نوفمبر الأخير، وأن تقوي سلطتها على الأرض الفلسطينية، وتقيم بها المؤسسات التي تضمن لها اقتصاداً سليماً وعيشاً كريماً لمواطنيها في الجهات التي ينتشر عليها حكم السلطة الفلسطينية.

ب - حق مقاومة الاحتلال وحق تقرير المصير

وعندما ترى السلطة الفلسطينية أن تدبير الانتظار والتربص قد انتهى إلى ساعة اليأس الأخيرة، فإن البديل الثاني الذي يفرض نفسه هو العودة إلى مقاومة الاحتلال وشن معركة التحرير بالوسائل التي حلت بها قضايا التحرير في جهات أخرى من العالم.

وهي وسائل خولتها منظمة الأمم المتحدة لشعب فلسطين عندما صوتت منذ سنة 1969 على قرارات تعترف له بحق تقرير المصير وحقه في مقاومة الاحتلال، وبحقوقه المشروعة غير القابلة للتفويت والمس بها.

ونشير هنا إلى القرار 2535 بتاريخ 10 دجنبر (كانون الأول) سنة 1969، وإلى القرار 2628 بتاريخ رابع نونبر (تشرين الثاني 1970) الذي نص على وجوب تحقيق السلام العادل الشامل، وعلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره طبقاً لميثاق الأمم المتحدة، وإلى القرار 3089 بتاريخ سابع دجنبر (كانون الأول) سنة 1973 الذي ربط بين حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم وبين حق تقرير المصير، وبينهما وبين السلام العادل الشامل.

ونشير كذلك إلى القرار رقم 2649 بتاريخ 30 نونبر (تشرين الثاني) سنة 1970 الذي يعترف للشعب الفلسطيني بمشروعية الكفاح ضد السيطرة الاستعمارية الأجنبية بجميع الوسائل التي يقدر عليها، كما نشير خاصة إلى القرار 2787 بتاريخ سادس دجنبر (كانون الأول) سنة 1971 الذي أكدت فيه الأمم

المتحدة حق الشعوب في الكفاح لتقرير المصير وللتنحيز من السيطرة الاستعمارية الأجنبية، وبالأخص الشعب الفلسطيني (وقع التنصيص عليه بهذا الاسم في القرار) وذلك بجميع الوسائل الممكنة، وطلب من جميع الدول التي تخدم قضيتي الحرية والسلام أن تقدم جميع مساعداتها السياسية والمعنوية والمادية للشعوب التي تكافح لتحريرها وتقرير مصيرها واستقلالها وافتكاكها من قبضة السيطرة الاستعمارية. وقد تلت هذه القرارات قرارات أخرى لتأكيداتها.

ومن الضروري أن تتعبأ دبلوماسية السلام العالمية داخل الأمم المتحدة لتحسين هذه القرارات، ولرفع الخط الذي حاولت إسرائيل بذره في الأذهان لنعت كل عمل عنف - ولو كان مقاومة مشروعة - بنعت الإرهاب، خاصة في مؤتمر شرم الشيخ الذي انعقد بعد تصعيد المقاومة المسلحة الفلسطينية، وذلك باستصدار قرارات أممية تضع الحدود بين إدانة الإرهاب وبين شرعية مقاومة الاحتلال، وتبرز الاختلاف الجوهرى القائم بين مضمونيهما، ليتعامل معهما العالم من هذا المنظور المختلف.

وعلى ذلك فإن السلطة الفلسطينية يصبح من واجبها أن ترفع القيود التي وضعتها على منظمات المقاومة، ما دامت أنها ضمنت الأمن لإسرائيل فوق الأراضي الفلسطينية لتمكين إسرائيل من التحول من منطق التصلب والعنف إلى واقع السلام والتعايش، وهي الفرصة التي لم تمسك بزمامها إسرائيل.

وإن عبقرية الشعب الفلسطيني التي اهتمت في مراحل الكفاح إلى تنويع أساليب المقاومة - ومن بينها انتفاضة أطفال الحجارة - لقادرة على أن تبدع من أساليب المقاومة ما يغني كل تنظير لأشكال المقاومة التي تتطلبها المرحلة التي نتحدث عنها.

ج - تحول السلطة الفلسطينية إلى حكومة دولة فلسطين

وهذا تدبير ثالث يمكن أن يأخذ به الكفاح الفلسطيني لتحقيق السلام، وهو فقط امتداد وتركيز للإعلان عن الاستقلال ودولة فلسطين الذي تم في الجزائر سنة 1988 بفارق أنه سيكون إعلانا عن انتقال الدولة الفلسطينية إلى التراب والأرض، بعد أن توفرت لها جميع مقومات الدولة.

ومن المنتظر أن تفوق الاعترافات بالدولة التي ستعلن فوق أرض فلسطين

عدد المائة والأربع وعشرين دولة التي كانت قد تسابقت إلى الاعتراف بتلك التي أعلنت من الجزائر، نظرا للخطوات الإيجابية التي قطعتها القضية الفلسطينية منذ الجزائر على درب التحرير، والإجماع الذي قام من المجتمع الدولي عمليا أو نظريا على إقامة دولتها بما في ذلك حكومة إسرائيل السابقة التي لم يصدر منها ما يرهن إمكانية قيام الدولة الفلسطينية، بل كان ثمة اتفاق ضمني على أن دولة فلسطين ستتوج عملية السلام في نهاية المطاف.

د - مسيرة سلمية بيضاء لتحرير القدس

وفي مسلسل تحرير فلسطين وإقامة دولتها يشكل تحرير القدس هاجسا عالميا يتجاوز نطاق القضية الفلسطينية. فإنقاذ المآثر التاريخية والتراث الإسلامي والمسيحي هو هاجس معتنقي الديانتين العظيمتين، ولا أحد في عالميهما يقبل - كما يردد السيد نيتانياهو - أن تكون القدس الموحدة العاصمة الأبدية للديانة اليهودية.

ومن هنا يمكن أن نتصور أن تنطلق مسيرة سلمية بيضاء من شعب فلسطين ومن المتطوعين من مسلمين ومسيحيين لاقتحام الحدود لفك أسر المدينة ومآثرها وتراثها من يد الاحتلال الذي لا هم له إلا تهويدها مخالفا بذلك القرارات التي عارضت أن تكون القدس عاصمة لإسرائيل، وأدانت إلحاقها بالدولة اليهودية بقرار من إسرائيل وحدها.

لقد تحررت الصحراء المغربية من الاستعمار الإسباني بهذا الأسلوب الذي أبدعته عبقرية ملك المغرب عندما وقع الزحف على الصحراء في مسيرة خضراء من لدن 350 ألفا من مغاربة ومتضامنين معهم من خارج المغرب، أسلوب قابلته إسبانيا بالهدوء والتعقل، فسارعت إلى المفاوضات التي انتهت إلى توقيع الاتفاقية المغربية الموريطانية الإسبانية بمدير (14 نونبر 1975) وانسحاب إسبانيا من الصحراء.

لكن يبقى السؤال : هل ستقابل إسرائيل تدبيري المقاومة المسلحة ومسيرة التحرير البيضاء بنفس العقلانية التي ردت بها إسبانيا وقد كانت من بين أساطين الدول الاستعمارية فلم يمنعها ذلك من الانصياع إلى الحكمة ؟ ربما يكون الجواب أن إسرائيل ستحيل الأرض الفلسطينية تحت فعل سلاحها المتطور وتطرفها الديني المحموم إلى حمام دم، لكن من الذي سيكون الخاسر النهائي في العملية ؟

تقول التقارير الموضوعية في رفوف مستندات المخابرات في بعض الدول العظمى إن خسارة إسرائيل لنسمة واحدة من اليهود يعادلها فقد ثمانين نسمة فلسطينية، لأن مشكل إسرائيل الأكبر الذي لا يعلن عنه قادتها هو أن يهود العالم يتجاوزون بقليل خمسة عشر مليوناً، وبالتالي فالمطامح الإسرائيلية في الاستيطان والتوسع في فلسطين والأقطار العربية المجاورة تبقى مطامح طوبائية، لأن حكومة إسرائيل لا تملك وسائل سياستها هذه، وبالأخص الوسائل البشرية التي يتطلبها الاحتلال والاستيطان. وغورها أنها لا تريد ممارسة سياسة وسائلها.

ومن هنا، ومرة أخرى نؤكد على أن نظرة حزب العمل إلى حل التفاوض على السلم كانت أكثر واقعية، بل على الأصح كانت أكثر ذكاءً، لأنها كانت أكثر توقعاً وحيلة.

إن البدائل التي تحدثت عنها هذه الدراسة لا تعدو أن تكون تصورات نظرية. وعرضها هنا يمنعني أن أصفها بالأكاديمية، ذلكم أن أصحاب الشأن والقرار هم قادة فلسطين الذين أبانوا عن قدرتهم على التكيف مع المتغيرات في نطاق التمسك بالثوابت.

ولهم - ولله الحمد - من العبقریات ما يمتلكون به إبداع خطة المواجهة البديلة عن خطة التفاوض والسلام، وأهل مكة أدرى بشعابها.

والذي نؤمن به في الحالتين، أنه لا يمكن لإسرائيل أن تظل ذلك الوعل ناطح الصخرة الذي تحدث عنه الشاعر العربي القديم، وأن يظل المجتمع الدولي متساهلاً في التغاضي عن مسها بقراراته وإنكارها والتعامل معها بالاستخفاف، وأن يقبل أن يرث القرن الواحد والعشرون تركة استعمارية من القرن المودع، وأن تتعثر فلسفة النظام العالمي الجديد وتتصادم مع فلسفة استعمارية بائدة لا سبب إلا تعنت إسرائيل وطموحاتها التوسعية.

إن كل ذلك يجعلنا نؤمن بأن ليل فلسطين سينجلي، وأن السلام في المنطقة سيفرض نفسه لا محالة وفي القريب بوسيلة أو بأخرى.

ملخصات الأبحاث باللغات الأجنبية
مترجمة إلى العربية

حاضرة القاتيكان وعملية السلام في الشرق الأوسط

برناردان كانتان

يؤكد البحث في البداية أن التطلع إلى إقامة السلام حقيقة عميقة في مغزاها، وتحتل مكانة متجددة في نفوس شعوب الأرض كلها بغض النظر عن ثقافتهم أو لغاتهم أو انتماءاتهم التاريخية والجغرافية .

إن البابا يوحنا جون بولس الثاني وحاضرة القاتيكان حاولوا طيلة الثمانية عشر عاماً (وهي مدة جلوس البابا) إكمال ما قام به البابوات في السابق من سعي إلى إشاعة السلام وذلك حسب الظروف وحسب درجة التفهم الذي يبديه محاوروهم .

وقد تناول البحث ثلاث نقاط وهي الحوار والعدل ، وطريق العقيدة والثقة.

أولاً : إن مسألة الحوار في مؤتمر مدريد لم تكن سوى أمل ، بل إن الثقة المتبادلة لم تعد أن تكون سوى ضرب من ضروب الخيال . لكن في الوقت الراهن ، يشيع في المنطقة نوع من الحوار على الرغم من المخاطر التي يلاقيها . ثم ركز على ضرورة دعم الأسرة الدولية لكل من يصبو إلى السلام وعلى دور العلاقات الدبلوماسية في هذا الصدد .

ثانياً : إن مفهوم السلام يظل غير كامل ، إذا لم نُقرنه بمفهوم العدل ، مضيفاً بأن السلام لا تعكسه كلمات المعاهدات ، بل إن شكله الحقيقي يتجلى في السكينة والثقة واحترام الجار وحقوقه كشخص وكمجموعة وكشعب . وبالتالي ، ينبغي أن يعقب سلام المعاهدات تربية السلام والحوار وتبني القيم الأخلاقية بهدف الاعتراف بكرامة الآخر، وهي الروح التي ما فتئت حاضرة القاتيكان تشييعها من خلال علاقتها مع الدول والجماعات الكاثوليكية المحلية .

ثالثاً : إذا كان الشرق الأوسط مهد الديانات الثلاث ، فإن القدس ينبغي أن تشكل ملتقى الطرق إلى السلام . فحسب حاضرة القاتيكان ينبغي التحلي بالوعي والمسؤولية لسد الباب أمام جميع الذرائع الدينية المناوئة للسلام .

وبخصوص القدس ، فإن حاضرة القاتيكان تؤكد ضرورة إثارة هذه المشكلة من

طرف الشعبين المعنيين بذلك أكثر من غيرهما .

ويخلص البحث إلى أنه لا يمكن الوصول إلى تسوية مناسبة دون مفاوضات حقيقية تطبعها الثقة والعدل والتزام الجميع بمبدأ حرية العقيدة ، فالكل يبدي التفهم الكامل من أن التعبيرات المتعددة للعقيدة والثقافة يجب أن تكون عاملاً يساعد على إحلال الوفاق والسلام .



المصير الحتمي لعملية السلام في الشرق الأوسط : الشرعية التاريخية والأسس الأخلاقية والاجتماعية والثقافية

حاييم الزعفراني

ستحاول مساهمتي هاته إلقاء الضوء على مظهرين على جانب كبير من الأهمية ، وهما من مظاهر المسألة التي تطرح علينا اليوم . فالفكرة الأولى تنصب على ذهنية الخلاص التي تطفئ على الدوائر الدينية في إسرائيل والمناصرين لها في الخارج ، وكذا المخاطر التي تنطوي عليها وتصميمها على خلط الحقائق التاريخية باستيهامات خيال تاريخي أدانها التاريخ نفسه منذ عهد قريب .

في حين تهم الفكرة الثانية مشكلة أيلولة الأراضي العربية عند نهاية القرن الأخير التي ستحدد إطار ، بل مصير العلاقات اليهودية العربية طيلة القرن العشرين بكامله .

فمنذ ألفي سنة ، كان كل من الحقد الذي يعتمل في نفوس الإخوة وتصلب مواقف الحركات المتطرفة في تلك الفترة ، والتي كان يطلق عليها اسم المتعصبين ، وهم أعداء الحوار والتسوية مع الرومان ، كانا وراء سقوط الدولة اليهودية وانهايار معبد القدس .

وبعد مرور أحد عشر قرناً على ذلك ، قام موسى بن ميمون وهو أعلى سلطة في القانون الحاخامي والطبيب المعروف وفيلسوف الفسطاط (مصر) المشهور ، قام بفضح جميع الحركات المبشرة بنهاية العالم والتي تدّعي الخلاص ، وذلك في

مؤلفه «ميشنا تورا» وهو أحد الأركان الثلاثة للشريعة اليهودية (الهلخه) ، وقد ذكر ذلك بالتحديد في «الرسالة اليمانية» الموجهة إلى يهود اليمن .

وفي سنة 1907 ، نشر إسحاق إيبشتاين أحد رواد السلام ورسول الأمل ، نص إحدى محاضراته التي عنوانها بـ « مسألة مخفية » ، أي حقيقة تم حجبها بصريح العبارة ، وقد ضمن هذه المحاضرة عرضاً عن العلاقات اليهودية العربية انطلاقاً من منظور قد يبدو ثورياً بالنسبة لمن عاصروه ، وهو المنظور الذي قد ينعت بالوصف ذاته في نظر «حمائم» اليوم .

ويعتبر كاتب هذه الوثيقة إسحاق إيبشتاين - مثله في ذلك مثل آحاد هام وآخرين جاءوا من بعده مثل مارتن بوبر- ، يعتبر من بين أولئك الذين وضعوا تصوراً معيناً للعلاقات اليهودية العربية التي يطبعها التعايش السلمي في إطار من الاحترام للقيم الكونية للعدل والأخلاق ، وهي الخصائص الوحيدة التي قد تبرر وجود اليهود في المنطقة واستقرارهم بها .

لقد كان إسحاق إيبشتاين يكتب منذ تسعين سنة في خضم ظروف وملابسات قد تكتسي نوعاً من الغرابة في عصرنا هذا ، إذ كان يعايش واقعاً آخر بعيداً كل البعد عن ذاك الذي نعايشه اليوم .

ومهما يكن الأمر ، لا يمكن بناء إسرائيل في حلتها الجديدة إلا باحترام أسس العدل والمحبة .



استمرار الذاكرة وصمود الأمل

موريس دريون

يبدأ العرض بسرد ما راج خلال استقبال الجنرال ديغول لوزير الخارجية الإسرائيلي في يونيو 1967 ، ثم يضع بعد ذلك الشروط الضرورية لإقامة السلام في منطقة الشرق الأوسط ، إذ يلخصها في ثلاث نقاط :

أولاً : يذكر بأن حق وجود الشعب الفلسطيني مسألة معترف بها عالمياً ، وبالتالي فإن لهذا الشعب أن يقيم دولته المستقلة مع ما يصاحب ذلك من خصوصيات

السيادة والإقليم والعاصمة .

ثانياً : إذا ما اعترضت هذه الفكرة صعوبات التنفيذ ، يمكن الانتقال إلى فكرة إنشاء اتحاد فيدرالي يجمع الإسرائيليين والفلسطينيين ، وهو ما قد يشكل استهلالاً لمرحلة ثانية يتحول فيها هذا الاتحاد إلى مجموعة اقتصادية جهوية تنضم إليها الدول المجاورة (الأردن ولبنان وسوريا ومصر)، إلا أن الكاتب يؤكد ضرورة سير الفكرتين على خطين متوازيين حتى نصل إلى حلّ المشاكل المستعصية وبالأخص مشكلة المياه.

ثالثاً : يؤكد الكاتب أن حل مشكلة القدس لا يكمن في أن تقسم إلى قسمين أو أن تستأثر بها إحدى الديانات الثلاث، بل يجب اعتبارها عاصمة فدرالية تتمتع الأماكن المقدسة داخلها بالحصانة الدولية وتديرها هيئة تمثيلية عن الديانات الثلاث .

ويخلص إلى ضرورة التشبث بالأمل في انتظار مرور اللحظات الحرجة التي تجتازها عملية السلام .



مشكلة حماية التراث التاريخي والثقافي لمدينة القدس في البحث عن السلام

أحمد مختار أمبو

شكلت مسألة حماية الموروث الثقافي والتاريخي للقدس والدخول إلى الأماكن المقدسة بالنسبة للديانات الثلاث قطب الأحداث التي طبعت تاريخ المدينة لعدة قرون . وتعتبر هاتان النقطتان في الوقت الراهن من أهم الرهانات التي يتوقف عليها مسلسل السلام ليس بالنسبة لليهود والفلسطينيين فحسب ، بل بالنسبة للمنطقة بأكملها .

وقد شهد تاريخ القدس عدة أحداث تراوحت بين المجد التاريخي والمأسى الإنسانية حيث تركت تراثاً تاريخياً وثقافياً لا تكمن فرادته في الآثار الباقية ، بل في الأماكن المقدسة التي ورد ذكرها في الكتب السماوية ، ولا يكتسي طابع

الجمالية فحسب ، بل له شُحنة روحية تكون دائماً السبب وراء حالات التوتر والنزاع .

ولم تفلح توصيات الأمم المتحدة، ولا قرارات مجلس الأمن في إبعاد شبح الحروب عن المنطقة ، فقد شكّل احتلال إسرائيل للمدينة القديمة تهديداً مباشراً للموروث الثقافي والتاريخي للديانتين الأخريين وخاصة الإسلام . إذ حاول الإسرائيليون تغيير المعالم المميّزة للمدينة عن طريق مصادرة الأراضي وطرده المسلمين والمسيحيين وتدنيس حرمة الأماكن المقدسة وجعل شطري المدينة تحت السيادة الإسرائيلية لإعطائها الطابع اليهودي .

وكان على القدس - والحالة هاته - أن تستجيب لضرورتين :

أولاً : ضرورة ديمغرافية تقضي بتحجيم عدد السكان العرب بطرق مختلفة ، وبالأخص تهجير يهود العالم نحو فلسطين ، وكانت النتيجة رجحان كفة الساكنة اليهودية على سواها في أقل من ثلاثين سنة .

ثانياً : ضرورة عمرانية دفعت إسرائيل إلى توسيع المجال العمراني بإدماج مناطق جديدة أو بالقيام ببعض الترتيبات التي أضرت بالنسيج العمراني وبالموروث الثقافي والتاريخي .

إن كل هذه الانتهاكات للأماكن المقدسة ترمي إسرائيل من ورائها إلى المساس بما لهذه الأماكن من قيمة روحية لدى المسلمين ، وبالتالي فإن حل مشكلة القدس يكمن إما في إقامة سلام دائم أو تأجيج النزاع على الدوام ، وهو الرهان الذي ينتظر القدس نظراً لدلالات موروثها الثقافي والتاريخي بالنسبة للفلسطينيين ولجزء كبير من المجتمع الدولي ، إذ يتوقف حل هذه المشكلة على حجم الوساطة التي سيقوم بها هذا الأخير .

ويقول صاحب العرض إنه إذا ما كتب الفشل لمسلسل السلام ، فإن ما سيستتبع ذلك من فقدان للأمل وتأزم للأوضاع سيغرق المنطقة كلها في صراع جهوي شامل ؛ وما دام الموروث الثقافي والتاريخي للقدس مهدداً والحل المرضي لحمايته بعيد المنال، فإنه من غير المتوقع أن تلوح آفاق السلام في أذهان أصحاب الديانات المرتبطة بالقدس .

ثم ينتهي بالقول : إن حسابات موازين القوى تدخل في كل تفاوض ذي طابع سياسي ، كما أن البحث عن سبل السلام من أجل القدس يجب أن ينطلق من نظرة أخلاقية تعتبر القدس مدينة مقدسة بالنسبة للديانات السماوية الثلاث .



تطور الضامنين الدوليين لعملية السلام في الشرق الأوسط

جورج ماطي

يبرز الكاتب بعد عرضه لتحليل موجز عن المراحل الرئيسية لمخطط السلام الإسرائيلي الفلسطيني حقيقة مفادها أن ما حدث لهذا الأخير لا يمكن أن يعزى إلا إلى حدث يتعلق بالسياسة الداخلية الإسرائيلية ، ألا وهو تولي تجمع اليمين مقاليد الحكم .

ويؤكد مفهوماً آخر ذا بعد دولي وهو اختفاء الاتحاد السوفياتي كقوة ، إذ لم تستطع روسيا أن تحل محلّها في خضم التفاعلات التي تحدثها الدول الكبرى .

كما أن أوروبا لم تتوقف من جهتها في الخروج عن إطار قوتها الاقتصادية حتى تفرض نفسها كقوة سياسية عالمية .

وبالتالي فإن الولايات المتحدة أضحت تضطلع لوحدها بمسؤولية إنجاح مخطط السلام الإسرائيلي الفلسطيني وتعقيده ، بل وإفشاله حيث هيأت شعار الاتفاق الذي ستسعى إلى فرضه (Likoud-Pna) ، وقد يكون من نتائج هذا الاتفاق التغيير الذي سيغال هياكل الليكود بسبب استقالة الجناح الأكثر تشدداً في الحزب .



دور البرجماتية في حل النزاع بالشرق الأوسط

أناتولي أندري غروميكو

يورد الكاتب في البداية جملة من التعريفات للبرجماتية تتفق كلها على فكرة أنه لا

يمكن إضفاء طابع المصادقية والدقة على حكم من الأحكام إلا إذا كانت له نتائج محمودة ، كما أن البرجماتية بوصفها فلسفة عملية تعتبر الفعل بمثابة الخير الأسمى، وبالتالي فإن الخير الأسمى بالنسبة لمشكلة الشرق الأوسط تتمثل في تحقيق السعادة بالنسبة للإسرائيليين والعرب عبر تحريك يفضي إلى إحلال السلام.

وإذا كان التوتر الحاصل في الشرق الأوسط نتاج تحركات قام بها السياسيون والحكومات، وبررت على أن الهدف من وراءها كان هو خدمة مصالح شعوبهم ، فإن النتائج فاقمت المشكلة وأصبحت حلقات مسلسل السلام في الشرق الأوسط تنفرط الواحدة تلو الأخرى حتى أضحي السلام سراباً.

وكانت اتفاقات أوسلو تعبيراً واضحاً عن البرجماتية التي ابتغت وضع حل للشرق الأوسط ، لكن اغتيال رابين وهزيمة بيريز في الانتخابات أعادت الأمور إلى سابق عهدها، وتهدد المنطقة بتصاعد المواجهة العسكرية.

ولا يمكن أن يحصل السلام في المنطقة دون أن توضع مبادئ أساسية للتسوية الكبرى، وهي انسحاب قوات الاحتلال من جميع الأراضي العربية وتحقيق الآمال الوطنية الشرعية للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في إنشاء دولته المستقلة ، وكذا إعطاء ضمانات أمنية لدول المنطقة بما في ذلك إسرائيل . ولنلمس طريق البرجماتية ، يتعين على سياسيي المنطقة تفادي التفاوض في ظل شروط مسبقة. وهناك بعد رابع لنجاح مسلسل السلام وهو تفادي الاعتداءات على الأفراد، والأخطر من ذلك هو عندما يتبنى المحاربون القيم الدينية كأساس لاعتداءاتهم ؛ فالعنف لا يمكن أن يمنع الظلم ، ولا أن يحافظ على السلام لما يستتبع ذلك من عمليات تأرية . ويبقى الحل الأمثل لقطع هذه الحلقة المفرغة هو تصرف السياسيين كبرجمatischen وليس كغزاة ، ومن ثم يجب وضع مجموعة من الأخلاقيات تمكن من التعايش السلمي بين دول المنطقة. كما أن الطريقة البرجماتية لتدارس قضية السلام في الشرق الأوسط تظل في الوقت الراهن هي التسليم بوجود علاقات متعددة ترتبط بجملة من العوامل التي منعت وضع اتفاقات أوسلو على المسار الصحيح.

إن العقبة التي تقف في وجه تحقيق السلام وتشعل فتيل التوتر في الوقت الحالي هي رفض الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إنشاء دولة مستقلة وإن مصلحة إسرائيل هي في الإسراع بالقيام بهذا الاعتراف بدل إذكاء نار الحقد في نفوس الفلسطينيين.

إن المسألة الأمنية هي الأكثر إثارة للجدل في حل أي نزاع دولي، إذ يتعين الأخذ بعين الاعتبار الحقوق العربية وخاصة الفلسطينية منها وحقوق الإسرائيليين في وضع ترتيبات أمنية، ويحسن دائماً أن تحل النزاعات الدولية في ظل ميكانيزمات دولية شاملة دون إقصاء لهذا الطرف أو ذاك من العملية.

إن الوقت قد حان لصياغة خريطة للشرق الأوسط، بل إن عملية رسم الحدود ستكون أجدى من المؤتمرات الدبلوماسية تمثل الثقة المتبادلة فيها نتاجاً لتحركات برجماتية، وهو ما قد يشكل أحسن ضمانة لولوج عصر ذهبي بالنسبة للشرق الأوسط.

إن كل حل ينطوي على مخاطر الفشل، ، لكن بالبحث الدؤوب يمكن الوصول إلى الأهداف المبتغاة.



مستقبل السلام في الشرق الأوسط رهين بالماء

روبير امبروكجي

يعد الشرق الأوسط مع إفريقيا الشمالية المنطقة القارية التي تعتبر ساكنتها الأقل استفادة من الماء؛ فساكنها الذين يشكلون 4% من ساكنة العالم لا يستفيدون إلا من 0,7% من مجموع الموارد المائية العذبة التي تجري تبعاً للدورة السنوية. والأدهى من ذلك أن ساكنة الشرق الأوسط المتكونة من أربع دول تعترف لها الأمم المتحدة بالسيادة، وهي لبنان وسوريا والأردن وإسرائيل، بالإضافة إلى إقليم خامس هو في بحث دؤوب عن الاعتراف الرسمي: الضفة الغربية وغزة، يملكون أضعف حصة مائية في العالم، إذ تقدر بـ 680 متر مكعب

سنوياً لكل نسمة واحدة (أرقام مؤيدة) مقابل 36,600 في أوقيانيا. وهي أعلى حصة في العالم . إن جغرافية الشرق الأوسط وهيدروغرافيته (علم وصف المياه) موصوفة ومبينة (شكل 1) لتعين موضع أزمة المياه وهو حوض الأردن .

فلماذا وكيف نشبت هنا أول حرب معاصرة على المياه ؟ تحركت الدبلوماسية وهي الجناح السياسي للعلاقات الدولية منذ عصر النهضة وفق ثلاثة مبادئ :
أ - داعي المصلحة العليا وهو مقترن بالمصلحة الوطنية ، ولا يعير اهتماماً للأخلاق .

ب - توازن القوى ، موازن لطموحات السيطرة ، مبدع فصل السلط ، مؤسس الجغرافية (الجغرافيا السياسية) .

ج - الأمن الجماعي تحت غطاء الأمم المتحدة المبني على أساس العدالة الدولية والمستلهم من مبدأ أخلاقي كوني . وهذا المبدأ الأخير يتقدم على الجغرافية ويتغلب على داعي المصلحة العليا في حالة إخفاق هذا الأخير.

وخلال نصف قرن (1917-67)، كانت الجغرافية تبين الطريق المتبعة وحدودها، أي الحروب، وبرهنت على بطلان استراتيجيتها إذا لم تقرن بسياسة مائية. وتظهر إحدى الخرائط المكبرة (شكل 2) الإطار السياسي الذي أضفي بطريقة لا شعورية على الحوض الهيدروغرافي للأردن الذي قسم إلى ثلاثة أجزاء ترابية. هناك ثلاث إطارات تاريخية تتحدث بدقة عن الصراع من أجل الماء وأزمة المياه (1913-55)، والنزاع حول المياه وحربا المياه (1956-73)، والبيان الأخير للنزاع حول المياه (1974-96) ؛ كل ذلك يعبر بوضوح عن التصعيد (مشكلة المياه، أزمة المياه، والنزاع حول المياه) إلى أن وصل إلى المواجهة، كما أنه يعطي التشخيص الحالي للحالة المعقدة لنزاع مستمر، إذ تمثل خارطتان أخريان تغير الإطار الجيوسياسي وتفاقم مشكلة المياه وحالة الموارد المائية وكيفية توزيعها بعد 1967.

وبالتالي، فإن الجغرافية صاحبته السياسة المائية التي ينبغي عليها أن تحضر مياه السلام ، ويتمثل قوامها في دراسة العلاقات بين الموارد المائية والمعطيات الطبيعية الأخرى للجغرافيا وكذا سياسة الدول . كما أنه ينبغي عليها أن تتأسس

على مبدأ أخلاقي محدّد يتلخص في وضع ميثاق للمياه (مرفق بملحق العرض) يتوافق مع دول المناطق الجافة. وهكذا ستمثل السياسة المائية بالنسبة للجغرافية ما تمثله أخلاقيات البيولوجيا بالنسبة لعلم الأحياء أي بمثابة الحماية، وتبرز السياسة المائية حالة المياه (1995) واحتمال تطور حصّة الفرد من المياه (2000-2050)، حيث تمثّلها على الخريطة (شكل 6) وعلى رسوم بيانية (شكل 7-8) لتوضح بجلاء بأن ثلاث دول: الضفة الغربية - غزة والأردن وإسرائيل (مرتتين حسب درجة الاستعجال) تعاني من نقص المياه بشكل تدريجي في حين وصل بعضها إلى حالة المجاعة. لقد تجاوزت هذه الدول الثلاث مرحلة أزمة المياه ودخلت في حالة نزاع على المياه. لذا، وضعت خطة مائية دون الدخول في التفاصيل، كما تم اقتراح القيام بدراسة مائية ستكون الأولى في العالم.

ومن البديهي أن الحرب التي يحركها حق الاستفادة من المياه لن تساعد الشرق الأوسط البتة على الوصول إلى السلام، فقد آن الأوان لكي نعي بأن قيمة المياه تفوق قيمة النفط.

مناقشات

1 - محمد سالم ولد عدّود

إن التطورات الأخيرة التي تمر بها عملية السلام تشجّع على افتراض إخفاقها من منطلق موضوعي ، فليس الحامل على هذا الافتراض مجرد التشاؤم أو الرغبة في الرجوع إلى حالة اللاسلام التي عشناها فترة طويلة .

إن أهمية هذا الافتراض تكمن فيما ينبغي أن يبنى عليه من تخطيط استراتيجية لا مجال فيه لتجاهل الواقع ولا عدم توقع المستقبل .

أما أسباب هذا الافتراض فمنها :

1 - أن العملية لم تبني على أساس يتنازل فيه المظلوم عن بعض حقّه مقابل مصالح عامة ، وإنما بنيت على خطأ مقتضاه أن الإسرائيليين كانوا على صواب ، وأن العرب كانوا على خطأ ، فتأب العرب من خطاهم ، فتكرّم الإسرائيليون بقبول توبتهم .

2 - أن العملية بدىء فيها بالقضايا السهلة ، وأرجئت فيها القضايا الصعبة رغم كونها مصيرية وبالإمكان أن تعصف كل واحدة منها بالعملية من أساسها . ومن هذه القضايا المصيرية المرجأة قضية القدس ، وقضية اللاجئين ، وقضية انتشار الجيش الإسرائيلي داخل مناطق الحكم الذاتي ، وغيرها .

3 - أن معظم النتائج التي تحقّقت حتى الآن كانت لصالح الطرف الإسرائيلي وحده وكأنه الطرف المنتصر الذي يملّي شرطه من منطلق القوة ، وينحاز له ضامنو السلام انحيازاً واضحاً .

4 - أن هذا النوع من القضايا التي يترتب عليها مصير الشعوب ، لا يمكن اتخاذ قرار حاسم فيه إلا بعد أخذ رأي الشعوب فيه ، وإن الشعب العربي وغيره من الشعوب الإسلامية ، والشعب الإسرائيلي أيضاً لم يؤخذ رأيهم في هذه العملية .

5 - أن الإسرائيليين أظهروا في كثير من المرات أنهم غير جادّين في العملية ، ولا مبالين بالتزاماتهم حيالها .

6 - أن الاندماج المنشود في العملية بين أمتين نواتي تاريخ مختلف ، ودين مختلف ، وقناعات متباينة وأخلاق متضادة لا يمكن أن يتم إلا بتنازل إحدى الأمتين عن كل مسلماتها .

ومما لا شك فيه تباين مسلمات المسلمين والإسرائيليين في المجالين المنشود فيهما الاندماج ، وهما المجال السياسي ، والمجال الاقتصادي .

فسياسة الإسرائيليين مبناهما أنهم شعب الله المختار ، وأنهم يجب أن يهيمنوا على هذه الأرض ، وأن يحققوا التفوق العسكري والتكنولوجي والعلمي فيها ، وأن يحققوا بقية ابروتوكولاتهم المعروفة .

وسياسة المسلمين تقوم على قول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ . الآية رقم 13 من سورة الحجرات . واقتصاد الإسرائيليين قائم على الربا الذي حرّمه الله على المسلمين وحذّرهم منه غاية التحذير .

وأما النتائج المتوقعة لو أخفقت عملية السلام فمنها :

1 - تمكّن الإسرائيليين من القبض على القيادات الفلسطينية الموجودة في مناطق الحكم الذاتي وتصفيتها أو الزج بها في السجون الإسرائيلية واستلاب مكاسب الحكم الذاتي المادية والمعنوية .

2 - خروج الإسرائيليين منتصرين وقد حققوا كثيراً من أهدافهم وجمعوا كثيراً من المساعدات الدولية وحصلوا على كثير من أسلحة الدمار الشامل دون أن يخسروا شيئاً .

3 - التفاف الفلسطينيين حول قياداتهم المقاومة في حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» ورجوع الانتفاضة أقوى من ذي قبل، ممّا يدل عليه حديث أبي أمامة رضي الله عنه قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تزال طائفة من أمتي على الدين ظاهرين لعدوهم قاهرين لا يضّرهم من خالفهم ولا ما أصابهم من لأواء حتى يأتيهم أمر الله وهم كذلك»، قالوا يارسول الله، وأين هم، قال : «بيت

المقدس». رواه الطبراني في الكبير، وعبد الله بن أحمد في زوائد المسند، وقال الهيثمي «في مجمع الزوائد»: «رجاله ثقات».

4- التعجيل بالحرب الحاسمة التي يؤمن بها المسلمون والإسرائيليون. وقد ظهر كثير من أماراتها المذكورة في الوحي حيث اجتمع كثير من يهود العالم في أرض فلسطين وكانت لهم فيها الغلبة والقوة وأكثرها فيها الفساد والتدمير.

وقد قال الله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا، فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ وَكَانَ وَعْدًا مَفْعُولًا ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَاكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا مَا عَلَوْا تَتْبِيرًا﴾. (الآيات 4 - 7 من سورة الإسراء).

قال تعالى: ﴿وَقُلْنَا مِنْ بَعْدِهِ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ اسْكُنُوا الْأَرْضَ فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ جِئْنَا بِكُمْ لَفِيفًا﴾. (الآية 104 من سورة الإسراء)، وقال تعالى ﴿هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ﴾ (الآية 2 من سورة الحشر).

وقد أخرج الطبراني والبخاري وابن جرير عن نهيك بن صريم السكوني رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لتقاتلن المشركين حتى يقاتل بقيتكم الدجال على نهر الأردن أنتم شرقيهم وهم غربيهم»، ولا أدري أين الأردن يومئذ؟

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ورجال البزار ثقات، وأخرج البخاري ومسلم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

«لتقاتلن اليهود فلتقتلنهم حتى يقول الحجر والشجر، يامسلم، هذا يهودي خلفي فتعال فاقتله إلا الغرق فإنه شجر اليهود».

5- أن الوضع بعد إخفاق هذه العملية لن يعود إلى حالة اللاسلام واللا حرب

التي كانت سائدة ، بل قد يتطور إلى حرب عالمية تشترك فيها أطراف إسلامية لم تشترك فيها من قبل ، مثل تركيا وإيران وباكستان وبنغلاديش والجمهوريات الإسلامية التي كانت داخلة في الاتحاد السوفياتي سابقاً وبعض البلدان الإفريقية المسلمة ، والمسلمين في أوروبا الشرقية . بل ربما اشترك فيها المسلمون من جميع أنحاء العالم . هذا ما نتصوره ولا نتفاعل به ، والله تعالى أعلم والغيبيات لا يجزم بتوقعيتها حتى يأتي تأويلها . ونظر أمير المؤمنين أسد ، وحرصه على المسلمين ورعاياه من غيرهم أشد . ولئن انتصرت قضيتنا في زمن رئاسته للجنة القدس لهُو أهل لذلك ، ولا نرى أن صلاح الدين الأيوبي أولى باستعادة القدس من الملكين الهاشميين المفديين الحسن والحسين .

وإن قدر أن الانتصار الحاسم لا يكون إلا في آخر الزمان ، فإننا نتمثل بقول القائل :

وإن بقاء المرء بعد عدوه . ولو ساعة من عمره لكثير

2 - أحمد كمال أبو المجد

تعليقي يدور حول أمرين هما أشبه بدعوة متواضعة للإخوة الكرام المشاركين في أن نتعاون على توجيه المناقشة توجيهاً يثمر ثمرته في ضوء طبيعة هذه الأكاديمية وطبيعة الموضوع المطروح .

هذه أكاديمية وليست مجمعاً سياسياً ، وبالتالي ليست وظيفتنا أن نقدم رأياً سياسياً أو ننادي بموقف سياسي ، ولكن ، يظل صحيحاً مع ذلك أن العلماء لا يتحركون في فراغ ، ولا ينفصلون عن الدنيا ولا عن الناس ولا عن أممهم ، وأن مسؤولية العلماء لا تقل عن مسؤولية الأمراء ، وأن العلماء كان لهم ولا يزال شأن وتأثير حين يمارسون دورهم بالأمانة والموضوعية والشجاعة .

الحاضرون هنا عرب وغير عرب ، مسلمون وغير مسلمين ، ولا بد أن نستثمر هذا الوضع ليحدد كل واحد بحكم مسؤوليته الناشئة من عضويته بهذه الأكاديمية عن قول يقوله ، أو كتابة يكتبها ، أو أمر يقوم به يخدم أوضاع المشكلة التي تناقشها هذه الأكاديمية . أقول هذا لأن التحليل النهائي للموقف سيكشف عن أنه في ظل المسارات المتصورة والبدائل الممكنة ، هناك عمل يؤدي على الجبهة العربية

والإسلامية ، وهناك عمل يؤدي على جبهات أخرى في أوروبا وفي أمريكا وفي العالم كله، وبين الشعوب والطوائف والملل لأن لها نوعاً من التأثير على المال النهائي للمشكلة . لهذا أدعو الحاضرين، وقد اطلعتُ على معظم الأوراق، أن نوجه مناقشاتنا وجهة أكثر عملية وأبعد عن التحليل النظري المستغرق إزاء موقف حادٍ وظرفي وعاجل.

الأمر الثاني : طبيعة المشكلة المعروضة، لماذا اختيرت في هذا الوقت ؟ اختيرت في هذا الوقت ومحادثات السلام مستمرة من زمن طويل، ترتفع وتنخفض وتتعرض وتنتجح، لكن شيئاً معيناً حاداً قد طرأ واستوقف الأنظار.

إن الذي حدث في إسرائيل يبدو أنه يجاوز مجرد تولي حزب بعد حزب ، يختلفان في التكتيك السياسي . إنما يبدو أن المنطلقات الثقافية والفكرية والأيدولوجية مختلفة ، وأنا استفدت كثيراً من كلام الزميل حاييم الزعفراني الخبير بالفكر اليهودي، لأنني أحسست فيه أنه يرى ما لا يراه كثير من العرب من خطر بعض المنطلقات الأيدولوجية في داخل الفكر اليهودي التي تنتهي نهايات شديدة البعد عن قضية السلام . يبدو أننا كنا إزاء محاولات سلام نابعة من رغبة في «الانتغريشن» ، في أن تكون إسرائيل جزءاً من المنطقة ، وأن تتعايش ، واستجابت الدنيا والعالم الأمريكي ، بصفة خاصة .

يبدو أن الذي جاء هو فكر مختلف تماماً ، لا يومن بالاتصال وإنما يومن بالانفصال، لا يومن بالشرق أوسطية وإنما يومن بالغربية القادمة الوافدة التي تفرض نفسها . فإذا كان الحال كذلك فنحن إذاً أمام خيارات بعضها شديد الخطورة ، وهنا تقع واجبات : تُرفع الراية الحمراء وتضاء الأنوار الحمراء ويشتد إحساس الجميع بالزمن عربياً وغير عرب، مسلمين، وغير مسلمين . وبالتالي مجموعة الواجبات التي يقتضيها تصور بديل السلام ، يقتضي عملاً من نوع آخر في إيقاعه وطبيعته وتضحياته . وهو ليس عملاً حربياً، إنما هو عمل تنظيمي وإعدادي على الجانب العربي ، ويقتضي أيضاً مواقف أسرع حركة وأكثر شجاعة وأكثر قوة وفاعلية على جانب كل المؤمنين بقضية السلام.

فأنا أردت أن يكون الوعي بكل هذا دافعاً لنا، إلى أن توضع هذه المناقشات في موضعها، وأن تُعرف طبيعة الخطر وأن تكون الحلول أكثر اتصالاً بالواقع العملي.

3 - عبد الهادي التازي

سؤال أوجهه للزميل زيد الرفاعي ، وقد عاش الموضوع كما تحدث عنه واستمعنا إليه بمتعة فيما يتصل بقضية «الأراضي» مُعرّفة أو «أراض غير مُعرّفة» . هل من الممكن أن تعطينا فكرة عن الكيفية التي تمّت بها صياغة القرار من ناحية اللغة العربية ، ومن ناحية الترجمة الإنكليزية والفرنسية ؟

4 - زيد الرفاعي

إن الخلاف في المعنى بين كلمة الأراضي المحتلة وأراضٍ محتلة هو فرق شاسع وليس فرقاً لغوياً . ويبدو أن الإشكال هو في موضوع الترجمة . فنصُّ القرار 242 وُضع في الأصل باللغة الإنكليزية ، ثم ترجم إلى الفرنسية وإلى العربية وإلى اللغات الأخرى . حسب علمي فإننا لا نستطيع أن نستعمل عبارة «Territoires» بالفرنسية دون التعريف بـ les: ، وبالعربية تكون الصياغة ركيكة حين نقول أراضٍ محتلة ! فنقول الأراضي المحتلة . الفرق بالإنكليزية عندما استعملوا كلمة «Territories occupied» أثّرنا قضية لماذا لا نقول «the Occupied Territories» الأراضي المحتلة ، لماذا لا نقول الـ «all The- Occupied Territories» . كان ثمة إصرار أن تكون الصياغة أراضٍ محتلة «Territories Occupied» وكما شرحت كان التفسير أن هذا لا يمسُّ في مبدأ عدم جواز احتلال الأراضي بالقوة أو بالحرب ، ويعني ضمناً الانسحاب الكامل من جميع الأراضي المحتلة ، ولكن لإفساح المجال أمام إجراء تعديلات طفيفة، وعلى أساس متبادل لتحويل خطّ الهدنة إلى حدود دائمة يفضل استعمال عبارة «Territories Occupied» .

خط الهدنة في الضفة الغربية بيننا وبين إسرائيل في بعض المناطق كان يقسم قرى صغيرة إلى قسمين ، حتى في حالة من الحالات كان يقسم سكة الحديد عمودياً . كانت سكة على الطرف الأردني وسكة على الطرف الإسرائيلي ،

واستعملت هذه الحجج والمبررات لتمرير كلمة «Territories Occupied» طبعاً الدافع الحقيقي وراء هذا اتضح عندما ادعى إسحاق شمير ، حين كان رئيساً لوزراء إسرائيل ، أن الأراضي العربية المحتلة تكون جزءاً واحداً ، كلها أراضٍ محتلة . وبما أن القرار 242 ينص على الانسحاب من أراضٍ احتلت ، وبما أن إسرائيل انسحبت من سيناء ، فهي انسحبت من 90% من أراضٍ محتلة ، وبالتالي إسرائيل وفّت بشرط الانسحاب وبقي على العرب أن يوفوا بشروط ومتطلبات السلام . فالفرق يا سيدي شاسع وكبير وليس لغوياً أو موضوع صياغة .

5 - تاج الدين الحسيني

عندما استمعنا إلى عروض هذا الزوال، لاحظنا أن هناك عدة مناهج على مستوى التحليل، المنهج التاريخي المعاش للأحداث والمنهج الواقعي البراغماتي والمنهج الأخلاقي الإصلاحي. لكن كل هذه المناهج والرؤى كانت تجتمع عند ملتقى واحد وهو أن عملية السلام تعرف نوعاً من المنعطف، وهو منعطف ذو طبيعة سلبية قد تكون له مضاعفات على إمكانيات التسوية في المستقبل. ولذلك عندما طرح صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني هذا السؤال على الأكاديمية فإنه سؤال يبحث في البدائل الممكنة في حالة إخفاق عملية السلام. فما هي هذه البدائل ؟ هل يمكن للجانب العربي أن يدخل مجدداً مسلسل الحرب ؟ أم سيعيش حالة اللأحرب والأسلم بما تحمله من تناقضات ؟ أم سيبحث جاهداً في طريقة مثلى لإعادة صياغة استراتيجية عربية متكاملة ربما حتى بالتعاون مع أطراف أخرى ؟ وقد شدّ نظري بهذا الخصوص ما يمكن أن يلعبه الدور الأوروبي في إمكانيات التسوية بالنسبة للمستقبل .

زميلي الأستاذ عبد الله الساعف أشار إلى عدة مظاهر لممارسة هذا الدور الأوروبي ، وأعتقد إلى جانبه أن أوروبا مرشحة بالفعل لكي تلعب دور الحافظ للتوازن في المنطقة بالنسبة للمستقبل . لأن لدينا الآن إدراكاً عميقاً وحتمياً بأن الولايات المتحدة لا تمارس دور الحكم المحايد بقدر ما هي بالأساس حليف استراتيجي لإسرائيل .

البحث عن دور لأوروبا لا ينطلق فقط من الرغبة في البحث عن الحافظ للتوازن، ولكن ينطلق من الدور الذي أصبحت تلعبه أوروبا في السياسات الدولية، ونحن نعلم جيداً أن أوروبا تتجه عن طريق الاتحاد لتنتهي ربما بعد الوحدة النقدية في نموذج يشبه الاتحاد الفدرالي؟ وسيعطينا إمكانية للحديث بشكل قوي في السياسات الدولية وخاصة نزاع الشرق الأوسط. لكن من سيتحدث باسم أوروبا في الوقت الراهن ونحن في هذا المنعطف؟ هل هي الرئاسة الإيرلندية؟ هل هي الترويكا الأوروبية؟ هل هو الرئيس الفرنسي شيراك الذي قام فعلاً بهذا الدور أثناء زيارته الأخيرة للمنطقة؟ ثم أي دور سيسند لأوروبا النموذج؟ هل ستقوم بدور النصح للأطراف، ودور النصح يبقى أخلاقياً في أحسن الاحتمالات؟ أم ستتجاوزته إلى دور الوسيط؟ أم ستذهب أكثر من ذلك إلى لعب دور الضاغط لتحقيق السلام؟ وفي اعتقادي أن ما يجري الآن في أوروبا له أهميته القصوى بالنسبة لنا في الضفة الجنوبية والبحر المتوسط، لأننا لا حظنا أن هناك اهتماماً جدياً من طرف المجلس الأوروبي بقضية السلام في الشرق الأوسط، ثم هناك حدث مهم وهو تعيين موفد أوروبي، ولأول مرة في المنطقة، ولم يكن اختيار الموفد بشكل عبثي، بل هو سفير إسباني سابق في إسرائيل وهو مبدع فكرة مؤتمر برشلونة المتوسطي.

فإذا كنا نأخذ أوروبا كوحدة متكاملة ستمارس هذا الدور، هل لديها الأدوات التي تمكّنها من ممارسة دور الضاغط أكثر من دور الوسيط؟ فإذا كانت إسرائيل مثلاً في علاقتها التجارية تمثل حوالي 14% مع الولايات المتحدة، فإنها تمثل ما بين 55 إلى 70% مع أوروبا، وهذا في حد ذاته مؤشر، خاصة وأنها تدخل في علاقة الشراكة مع أوروبا. هذا مؤشر لإمكانية ممارسة ضغط حقيقي.

والجانب العربي عليه أن يقوم بالكثير في هذا المجال، عليه أن يوازن على مستوى العلاقات الاقتصادية بالخصوص بين المشروع الشرق أوسطي الذي تدافع عنه إسرائيل والولايات المتحدة والمشروع المتوسطي الذي تدافع عنه أوروبا. عليه أن يأخذ في هذا المجال وسيلة المصالح المشتركة بين الطرفين الأوروبي في الشمال، والعربي في جنوب المتوسط. وأعتقد الآن في إطار عولمة

اقتصاد العلاقات الدولية وفي إطار الشفافية التي تعرفها وسائل الإعلام، أن خطاب الشرعية الدولية على كل حال أصبح يمر. وخطاب الشرعية الدولية في المجلس الأوروبي ولدى كل الدول الأوروبية له مصداقيته وله فاعليته. وبالتالي، في اعتقادي، فإنه من خلال هذه العناصر: الشرعية الدولية، والمجال المتوسطي، والمصالح المشتركة يمكن للجانب العربي أن يحقق الكثير مع الطرف الأوروبي.

6 - مورييس دريرون

سيكون تدخلي حول القرار رقم 242 الذي كثيراً ما أُشير إليه اليوم، وفي السنوات الماضية. لقد كنتُ دائماً أتساءل لماذا أُختير أن يكون النص المرجعي لهذا القرار مكتوباً باللغة الإنجليزية، لا باللغة الفرنسية؟ لو أُختيرت اللغة الفرنسية، كما قيل من قبل، وكما أُؤكّد اليوم لما وقع التشابه. لذلك أرى أن المتفاوضين والمحررين لم يكونوا من ذوي النيات الحسنة إذا صحَّ أنهم اختاروا الإنجليزية قصداً. إننا إذا قلنا بالفرنسية «أراضي»، فإن الكلمة لا بدُّ لها من تدقيق في الحدِّ والوصف، أما في الإنجليزية فإن كلمة «أراضي» قد تعني التبعية، وإذا أردنا عكس هذا يجب أن نقول «كل الأراضي».

حضرات السادة، أقول هذا لا لأدافع عن لغتي، فالمعروف أنني من المدافعين عنها، وهذا لا يمنعني أن أشعر بعطف تجاه لغات أخرى، ولي كذلك شغف باللغة الإنجليزية، لكن لا بدُّ من ذكر الفضل لذويه. إن اللغة الفرنسية لا تقبل الشبهات، ولذلك كانت طوال سنين خلت لغة الدبلوماسية. إنها كانت كذلك لا للفتوحات العسكرية التي أنجزتها فرنسا، ولا للقوة الاقتصادية الفرنسية، ولكن نتيجة الوضوح والدقة في التعبير. أما قضية هذا القرار رقم 242 فإنها تؤكد مرة أخرى أن لا جدوى من الصيغ المتشابهة، فعدم الدقة خطير لأنه يفتح الطريق لتأويلات كثيرة، ويتيح القيام بأي عمل يهدد السلام ويواجه الإرادة التي أقدمت على تحرير النص. هذا ما كنتُ أريد قوله.

7- أبو بكر القادري

الأستاذ دريوز، أودُّ أن أضيف أنه كان من الواجب والذين تهمُّهم القضية هم العرب، أن يكتب القرار 242 بالعربية أيضاً حتى يزول كل التباس في الوقت نفسه ولا تتأخر الترجمة إلى ما بعد انقضاء المفاوضات.

8 - أحمد صدقي الدجاني

في حديث زميلنا السيد حاييم الزعفراني ، ألح السؤال : ما هي الصلة اليوم بين الدائرة اليهودية والدائرة الصهيونية التوسعية بعد مضي قرن على نشأة الحركة الصهيونية ؟ هذا البعد أساسي في الوصول إلى السلام القائم على العدل مستقبلاً . ولعل مناقشاتنا تولى أهمية لموضوع اليهود في عالمنا ، وأثر الصهيونية التوسعية عليهم والتيارات الموجودة فيهم وكيفية الوقوف معاً لمواجهة أخطار تواجههم وتواجهنا .

ومن جهة أخرى، جاء في ختام حديث الزميل عبد الهادي التازي أن الأمم المتحدة سوف تتدخل - كما تدخلت في جنوب أفريقيا- كي لا يسود الحل العنصري . ومطلوب منا حقيقة أن نعطي هذا البعد حقه . ما طبيعة الحل المطروح حالياً ؟ وإذا كان عنصرياً فما أخطاره وكيف نواجهه ؟ الزميل عبد الهادي التازي أشار إشارة أخرى بالغة الأهمية سألها غداً في حديثي عن «الاتفاقات السباعية أو الأسدية» والتي نسميها نحن دارسي التاريخ «اتفاقات الإملاء». أمر يستأهل أن نلفت النظر إليه، ولكن أخي عبد الهادي التازي طرح إشارة في أول بحثه عن الإعلام. والسؤال الذي أطرحه هو : نحن أمام ما يمكن أن نسميه إعلام تسويق عمليات التسوية، ترى ما المدى التأثيري لهذا التسويق الإعلامي ؟ هل له مدى زمني ؟ وإذا لم يف التسويق الإعلامي بما وعد به، ما هي النتائج التي تنتج عن ذلك ؟

أنتهي بالانطباع الأخير الخاص بما طرحه أخي زيد الرفاعي من خلال هذا العرض القيم الذي أعطانا خلفية في عدد محدود من الصفحات للأحداث منذ 1967 إلى اليوم، ولا يمكن أن نفهم عملية التسوية الجارية إلا بهذه الخلفية. ترى

من خلال عرضه ، هل يبرز لنا الدور الخاص المتميز للولايات المتحدة الأمريكية في هذه العملية ؟ وبفعل قراءة ربع قرن من ممارسة هذا الدور المتميز أو يزيد ، (29 سنة) ما أفكار الولايات المتحدة في أسلوب التسوية التي صارت عليه ؟ أهو فعلاً الوصول إلى حل أم أنه مكن بنية أو بغير نية فرض أمر واقع بالقوة؟ وإذا كان ذلك هو الجواب، أما أن الأوان أن نقوم معاً بمراجعة لكل هذا المسار في منطلقه وخطواته.

9 - عبد الهادي بوطالب

أجدني مضطراً للتدخل في النقاش إثر السؤال الذي وضعه زميلنا عبد الهادي التازي على السيد زيد الرفاعي، وجواب السيد زيد الرفاعي وتدخل الزميل السيد مورييس دريون .

هذه المناقشة التي دارت ورددنا أصداءها هنا هي مناقشة قديمة. عندما اتُخذ القرار 242 وجاءت فيه الفقرة التي نتحدث عنها، كانت في الواقع مناقشة بيزنطية لا أقل ولا أكثر. إن قرار 242 جاء بعد حرب 1967 في نطاق مفهوم يتحدث عن أراض محتلة ولا يتحدث عن الأراضي المحتلة Les Territoires Occupés. هذه الأراضي المحتلة معروفة ومعروف متى احتلت وما هي مواقعها. ليس هناك من حاجة لا أن نضيف إليها بالإنجليزي All Territories ولا بالفرنساوي Tous les Territoires ما دامت « les Territoires Occupés » هي جميع الأراضي المحتلة.

هنا تبقى المناقشة بيزنطية تماماً. وفي اللغة العربية نفس الشيء لا نحتاج إلى أن نقول الأراضي المحتلة. فهو من حيث الواقع، إشارة إلى شيء معروف في ظرف معين إثر حرب اكتسحت فيها إسرائيل أراض لا تملكها خارج ما أعطي لها في التقسيم وخارج ما استفادته بعد التقسيم من سنة 1948 إلى سنة 1967.

والصيغ المعروفة في القانون وفي التحرير أنه عندما يريد القانون أن يستثني فإنه ينص على ما يستثني، ويخصص حين لا يريد التعميم. فإذا لم يخصص القانون فالتفسيرات تبقى عامة، وإذا لم يستثن القانون فالصيغة تبقى عامة، ولو أراد القانون أن يستثني لقال : الأراضي المحتلة ما عدا كذا وكذا، وهذه أمور لا تترك

مسكوتاً عنها في القوانين.

لذلك فالمناقشات بيزنطية تماماً، وحتى إسرائيل أظن أنها ما عادت تثير هذا الجدل اللغوي البيزنطي والمسألة ليس فيها أي التباس.

10 - عبد الله شاكر الكرسي في

تدخلي ذكر بعضاً منه الأستاذ عبد الهادي بوطالب. فيما يتعلق بالتعريف والتنكير، أراضٍ محتلة أو الأراضي المحتلة، هناك في دقة التعبير العربي الفرق بين النكرة والمعرفة. وكنت أتمنى أن أتخلى عن هذا التدخل لولا أن الأستاذ عبد الهادي بوطالب لم يصل إلى ما أردت أنا قوله.

الآلف واللام للتعريف، والتعريف فيه أقسام. هذا معروف عند علماء اللغة العربية والفلسفة اللفظية في الكلام العربي. واللعهد، الأراضي! أي المعهود احتلالها. فتأكيداً لما قاله الأستاذ عبد الهادي بوطالب فإن المناقشة بيزنطية. أنا أثنى على هذا التدخل وأذكر أنه عندنا في علم التوثيق العربي، إذا كتب العدل الموثق، كتاباً بين اثنين لا بد أن يكون اتجاهه إلى ما يقطع الخصومة بين اثنين. والخصومة بين اثنين هنا هي بين أمّتين، والذي حرّر الصيغة الإنجليزية لحكم مجلس الأمن يجب عليه سواء كان إنجليزياً أو فرنسياً أو عربياً أن يكتب ما يقطع بين الخصمين. وتأكد عندنا في التوثيق العربي في العلم الإسلامي أنه كان ينبغي أن يوجد «جميع»، وذلك للتأكيد على أن إسرائيل ستنسحب من جميع الأراضي المحتلة.

ثم إنني تأثرت أيضاً بكلمة الأستاذ الزعفراني مما ردني إلى آيات كريمة، وقد أطلعته عليها، تدل على أن أولاد سيدنا يعقوب عليه السلام الخ... ﴿وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْتُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾، وفي آية أخرى ﴿مِنْهُمْ الصَّالِحُونَ﴾، وفي آية أخرى ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيُؤْمِنُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾.

11 - زيد الرفاعي

أنا أتفق تماماً مع ما تفضل به السيد عبد الهادي بوطالب. فالخلاف ليس ناجماً عن أي غموض في نص القرار 242، بل الخلاف مرتبط بالموقف الحقيقي لإسرائيل والذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب حرب 67. الموضوع غير مرتبط بوجود «ال» للتعريف، أو بعدم وجودها، هي تعكس حقيقة الموقف.

أما بالنسبة لاستفسار السيد مورييس دريون، اسمحوا لي أن أوضح نقطتين. إن استعمالهم للإنجليزية بدل الفرنسية أو العربية أو الروسية لصياغة نص القرار 242 ينطوي على حقيقة مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة هما اللتان قامتتا بصياغة القرار، لقد خططنا ووقفنا وراء إصدار هذا القرار. لكن الأهم ياسيدي هو أن نتذكر بأن المشكلة لا تكمن في غموض نص القرار 242 وليست المشكلة ناتجة عن أي إبهام من حيث هل هي «جميع الأراضي» أو «الأراضي» أو «أراضٍ محتلة» لا غير. إن المشكل الحقيقي هو أن هذا الإبهام كان مقصوداً وكان موجهاً بالأساس ليعكس النوايا الحقيقية لإسرائيل وساندته الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب حرب 67، أعتقد شخصياً - وأمل أن أكون مخطئاً في اعتقادي - بأن نوايا إسرائيل الحقيقية لم تتغير، هناك بعض التطور في الموقف الأمريكي وتطور كبير في الموقف الأوروبي، لكن أعتقد بأن نوايا ومواقف إسرائيل الحقيقية لم تتغير بصرف النظر عن شكل أو اتجاه الحكومة الإسرائيلية.

12 - كامل صالح أبو جابر

إن الخلاف ليس لغوياً ولا قانونياً. الخلاف على قرار 242 وما تلاه من تحركات على صعيد القضية الفلسطينية منذ عام 1967 حتى هذه اللحظة، هو خلاف سياسي بالدرجة الأولى.

أما بالنسبة إلى دور أمريكا، فقبل أيام شاركت في مؤتمر في عمان لأحد أهم المراكز الاستراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية، تحدث فيه عدد من الخبراء الأمريكيين على صلة بالإدارة الأمريكية السابقة والحالية وبالتعيينات الجديدة

التي حصلت في الإدارة الأمريكية. وحسب ما قالوه، إنه لا يوجد هناك ما يهدّد مصالح أمريكا في الشرق الأوسط، ولذلك لا توجد هناك أولوية لمنطقة الشرق الأوسط. وقد قال أحدهم إن الشرق الأوسط يحتل داخل موضوع العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، على مدى الإدارة القادمة رقم 22 في سلم الأولويات، أي في العلاقات كاملة مع أوروبا ومع الصين، ومع باقي العالم. وبالتالي لا يوجد هناك ما يدعو إلى قيام الولايات المتحدة بأي ضغط إطلاقاً.

أما بصدد أوروبا، فقد قالوا ما يلي : إن لأوروبا قاطبة ودول الاتحاد الأوروبي خصوصاً مصالح كثيرة وكبيرة جداً تفوق مصالح الدول الأخرى سواء كانت منفردة أو مجتمعة مع الشرق الأوسط . ولذلك فإذا ما تقدم الأوروبيون بأي نوع من الأفكار فستؤخذ هذه الأفكار بعين الاعتبار، لكن بعين الاعتبار فقط، ولا يتوقع (هذا ما قالوه) أن يكون هناك أي تغيير أساسي أو أي دور رئيسي ! طبعاً نحن نرحب بالدور الأمريكي والأوروبي كليهما. لكن على ما يبدو وهذا ما قالوه أنهم لا يتوقعون أي تغيير جذري.

أنا أسف لذكر هذه المعلومة السوداوية، لكن أعتقد أن ذكرها ضروري في الحقيقة وفي بداية هذا اللقاء.

13 - محمد الكتاني

مقولة الكاتب الفرنسي أندري مالرو «إن القرن المقبل إما أن يكون عصراً دينياً أو لا يكون». لفتت نظري إلى معطيات واقعية وحقيقية.

أولها أن المختلفين اليوم كل منهم يدين بدين سماوي .

وثاني الملاحظات أن هذا الدين السماوي من المنظور الإسلامي له موقفه في الإقرار المنصوص عليه قرآنياً بالديانات السماوية الأخرى، بل إن الإسلام يعتبر أن الإيمان بمحمد لا يتم إلا بالإيمان بجميع الرسل السابقين والإقرار بجميع الديانات السماوية السابقة ، في حين أن المنظور الديني لدى المخالفين يقصي الدين الإسلامي تماماً .

الملاحظة الثالثة تحول كل عقيدة دينية لدى أتباعها اليوم نتيجة صراع تاريخي طويل وتراكمات سلبية إلى عقيدة مغلقة على ذاتها تُقْصِي العقائد الأخرى . وهكذا ننتهي إلى أن الأديان بدلاً من أن تكون عامل وحدة وتوحيد وظفت سياسياً في خدمة أهداف مصلحة وقومية .

وما أريد أن أنتهي إليه هو أن الأديان السماوية الثلاثة يمكن أن تستعيد فعاليتها بفضل العمل الدؤوب والمتواصل الذي يمكن أن يقوم به علماء هذه الأديان للقضاء من داخل المجموعات الدينية الكبرى على مركبات نفسية نعتبرها هي مصدر التطرف في هذا العالم الذي نحياه. أما ما يخص الإسلام في هذا السبيل، سبيل التفاهم والحوار، فمما يجب أن يُعلن أو يجب أن يكرّر إعلانه هو أن القرآن الكريم دعا أهل الكتاب جميعاً من يهود ونصارى في عصر الرسالة المحمدية إلى الكلمة الجامعة «قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء».

قد تبدو لنا هذه الدعوة اليوم طوباوية من المنظور السياسي أو من منظور تقديرات السياسيين، لكن الفكر العلمي يتعامل أساساً مع قوانين المجتمعات وسنن التاريخ الإنساني في النشوء والتطور والتغير للدول والحضارات، ومن ثم أعتقد أن تفعيل الفكر الديني في المرحلة الحضارية المقبلة سيكون له دور أساسي في تحقيق التعايش بين الشعوب وتطويق حركات التطرف الديني التي بلغت عند إسرائيل مداها البعيد.

14 - محمد زكريا إسماعيل

ملاحظتي الأولى تخص كلمة السيد موريس دريون ، والثانية تتعلق بكلمة الأخ جواد العناني. فيما يخص السيد موريس دريون، أودُّ أن أسأله ما يلي :

لقد قرأتُ في عرضكم أن الجنرال دوغول قال للسيد أبا إيبان : «إن لديكم كل المبررات القانونية في هذا النزاع»، إنني لم أفهم ماذا تعني عبارة المبررات القانونية ، هل كان الجنرال دوغول يعتبر أن إسرائيل كانت على حق عندما هاجمت البلدان العربية ؟

فيما يخص السيد جواد العناني. في الحقيقة فاجأني بإعطائه صورة زاهية برّاقة لمّاعة للتعاون مع إسرائيل. النظام الشرق الأوسطي الذي تطرحه إسرائيل يحطم النظام العربي ويمسح الهوية العربية للمنطقة ويعطيها بدلاً من ذلك هوية جغرافية متعدّدة القوميات . المشروع الإسرائيلي ياسيدي يُبعد عن التكتل الاقتصادي المزمع بلداناً عربيةً مثل العراق والسودان وليبيا، ويُقحم في هذه الكتلة دولاً غير عربية وهي إسرائيل وتركيا . فأين نحن من طموحاتنا القومية العربية ؟ أين نحن من تحقيق السوق العربية المشتركة ؟

ثانياً : أراد أن يقارن بين صغر حجم إسرائيل بالعدد ونتاجها المحلي أيضاً بالمقارنة مع مجموع الإنتاج للعالم العربي ككل ومجموع السكان ككل ومجموع المساحة ككل. وصوّر الأمور وكأنها فعلاً كتلة واحدة كبيرة متماسكة، هذا ليس واقع الحال. لن تؤثر إسرائيل، صحيح، على العرب فيما لو كانوا مجتمعين متكاثفين يشكلون فعلاً كتلة اقتصادية موحدة وسياسية واحدة، ولكن ليس هذا واقع الحال. واقع الحال أنهم يريدون أن يُجزّؤوا العالم العربي أكثر مما هو مُجزّء الآن حتى يستطيعوا السيطرة عليه اقتصادياً وسياسياً وثقافياً.

نقطة أخرى : روى أن البضائع الإسرائيلية واصله إلى أسواقنا عن طريق المدخلات والمنتجات الأجنبية الأخرى من تقنية وتكنولوجية، سواء أتت من أمريكا، أو من أوروبا أو من أي مكان آخر، هذا ليس بيدنا أن نمنعه، ولكن هذا شيء يختلف تماماً عن أن نستورد مباشرة من إسرائيل الإنتاج الإسرائيلي، ولا يمكن المقارنة بين الحالتين إطلاقاً .

ثم لقد هون كثيراً الخطر الإسرائيلي وقال، لماذا لا نعيش كلنا سوية في كتلة بشرية واقتصادية واحدة ونستفيد من ثمرات السلام ؟. أنا أقول إن هذا ممكن نظرياً ولكن واقعياً، ما دام المشروع الصهيوني التوسعي قائماً ، فهذا لن يكون ! وأول من يرفضه هو الأستاذ جواد العناني.

15 - عبد الكريم غلاب

حديثي في النقطة الأولى مع الزميل الأستاذ عبد المجيد مزيان ، ويمكن أن أكون

معه في أن الفترات القادمة ستكون فترات انتصار الحضارة الأخلاقية والعودة إلى الأخلاق التي فقدتها العالم في الماضي . وبالرغم من أن حديثه كان حديث فيلسوف أو حديث مُنظّر اجتماعي ، كما أشار إلى ذلك السيد مدير الجلسات، ومع ذلك يمكن أن نكون معه في هذا الأمل الباسم ونحن نغض الطرف عن كثير من المؤشرات المغايرة ، وكثير من المبادئ اللا أخلاقية التي تسير عليها السياسة الدولية الحالية . فعودة الأخلاق حدثت في كثير من فترات التاريخ مع الأنبياء والرسل وسيادات الأديان .

والمؤشر الواضح الآن أن عهد الأنبياء والرسل وسيادة الأديان الخلقية قد انتهى، ولذلك فالسؤال الكبير الذي يظهر واضحاً ونحن نستمع إلى الزميل عبد المجيد مزيان هو : أي أخلاق ستكون طابع السياسة المستقبلية ؟

واضح أن مفهوم الأخلاق يأخذ أبعاداً كثيرة ويستمد بُعده الكبير في المجتمعات السياسية، وبالأخص من المصلحة السياسية والمصلحة الاقتصادية والمصلحة النفوذية. وكلنا نعرف أن الاستعمار نفسه أخذ بعداً أخلاقياً يقوم على أساس إنقاد الشعوب من التخلف والفوضى وما سمي بالسبيبة أو التسبب، هذا كان بعداً أخلاقياً عند المستعمرين، ولكن هل هو أخلاق ؟ وكذلك احتلال فلسطين كان باتجاه أخلاقي وهو منح أرض ميعاد لشعب شرده التاريخ، هذا بعد أخلاقي، ولكن هل هو أخلاق ؟.

في التفكير السياسي لم يعد هناك مجال للأخلاق بالمفهوم الديني أو الحضاري وإنما هناك المصلحة الفردية ، وليست حتى المصلحة العامة أو المصلحة الدولية التي تأخذ بعداً أخلاقياً بمعنى من معاني الأخلاق . المصلحة إذاً هي التي يجب أن نعالج بها مشاكلنا مع الآخرين كما يعالجون قضاياهم معنا. وحتى تعود الإنسانية إلى الإنسان، عند ذلك نعلن آمال العريضة على الأخلاقيات، دينية كانت أو حضارية.

النقطة الثانية، هي سؤال أطرحه على السيد جواد العناني، وقد أعجبت بعرضه القيم، وقد نقلنا هذا العرض إلى موضوع جدير بالاهتمام في هذه الندوة وهو

الموضوع الاقتصادي.

هل استفادة إسرائيل من السلام في النمو الاقتصادي قد تؤثر إيجابياً على مسيرة السلام؟ نحن نعرف أن إسرائيل تعوِّض سلبية التطور الاقتصادي في الحرب بالمساعدات التي تأتي من الدول وتأتي من الجاليات الإسرائيلية الموجودة في أنحاء العالم كما تعوضه باقتصاد الحرب، واقتصاد الحرب هو الذي يقوم عليه الاقتصاد الإسرائيلي منذ 50 سنة تقريباً، فهي ليست محتاجة إلى السلام للتنمية الاقتصادية، ولذلك أعتقد أن البعد الاقتصادي لن يكون مؤثراً تأثيراً إيجابياً على السلام عند إسرائيل على الأقل. ثم إن الوضع الاقتصادي في جميع أنحاء العالم لن يكون مؤشراً على السلام، ولا يفرض سلاماً معيناً، فأحرى في دولة تقوم على أساس الحرب، في دولة تعتبر أن وجودها لا يقوم إلا بالحرب، والحرب الدائمة، فالسلام ليس في صالحها فيما أعتقد. هل ما يزال دور الاقتصاد في هذه المنطقة بما فيها إسرائيل دوراً سلبياً في الاقتراب من السلام؟ نحن نبحث الآن عن السلام، ولكن هل نبحث عن اقتصاد سليم ليوصلنا إلى سلام سليم؟

16 - إيف بوليكان

أود أن أطرح سؤالين اثنين لزميلنا الكبير السيد أحمد صدقي الدجاني. لقد قال إنه قام بتشريح جثة عملية السلام، وهذا يعني أن المريض قد توفي، وقد جئنا نحن متأخرين! أظن أن تعبيره يتسم بالحدة، لكن ربما أساسه هو ذلكم الشك الذي يحوم حول النية الحقيقية والالتزام الحقيقي للحكومة الإسرائيلية بالنسبة لعملية السلام، يبقى أن الاتفاقيات قد وقّعت عليها الأطراف المعنية، وأن الإدارة الأمريكية تؤكد باستمرار أن الحكومة الإسرائيلية الجديدة ستُنجز التزاماتها الموقعة مع الفلسطينيين، ونرى أن فرنسا وعلى رأسها الرئيس جاك شيراك، سارت في نفس الاتجاه عندما أكد الرئيس الفرنسي - وقد كان ماراً من هذه الأراضي - موقف فرنسا الواضح. كل هذا و 75% من الشعب الإسرائيلي اختار عملية السلام، أما رجال الأعمال الإسرائيليين فقد قالوا نفس الشيء في اجتماع القاهرة الأخير. والحقيقة أن 52% من الإسرائيليين صوتوا لصالح نتانياهو، وكان

ذلك مصدر الدهشة للجميع، ربما يكون من قبيل الحكمة أن يتبين الإنسان الأسباب الحقيقية لردود الفعل التي لدى الشعب علماً بأن الشعب يتكون من أشخاص، والأشخاص يسكنهم القلق. أيمكننا أن نزيل هذا القلق العميق وجو العنف الذي عاشه الناس طوال سنين كثيرة مضت؟ هذا إلى جانب التَّسَبُّب الديموغرافية التي ليست في صالح هذا الجانب ولا في صالح الجانب الآخر، ثم إن هناك الحذر من المقايضة، مقايضة الأرض بالسلام، لقد وقفنا أمس عند التأويل المشبوه الذي أعطته الصيغة الفرنسية والصيغة الإنكليزية والصيغة العربية لقرار 242، إن ثمة حذراً دفيناً بين مجتمعين غير متكافئين لا في الاقتصاد ولا في السياسة، ولكل واحد منهما من يدعمه، وواحد عمره خمسون سنة، والآخر بدأ أخيراً في شكل دولة جنينية. وهناك أيضاً حذر تجاه ضامني المشروع الدولية التي تحدثنا عنها أمس، والتي لها القدرة والقوة، ولكن لا تستطيع أن تحلّ إلا جزءاً من المشكلة، ولا يمكن أن تكون إلا ذلك الشيء الذي يمنع المريض من الموت، ويمنع الآلة من الدوران.

حضرة الأستاذ صدقي الدجاني،

لقد عارضت كذلك المفاوضات السرية التي أدت إلى اتفاقيات أوسلو، مع أنها عندما صارت إلى علم الناس، خلقت جواً من الأمل لا حد له، وذلك هو ما جعلنا نجتمع هنا اليوم، لقد سبق أن تحدث السيد مورييس دريون عن عنصر الزمن. ألا يصح أن نقول إننا كذلك أمام هذا الزمن اللازم للإسرائيليين والفلسطينيين ليفكروا عميقاً في ما قدّم لهم بأنه معجزة السلام؟ أليس هذا الزمن مفيداً كذلك للضامنين الدوليين، ولكل الذين لهم علاقة بهذه الأرض؟ لأن الأرض لها كذلك حكماؤها الذين يتشبّهون بالسلام. إن المسألة مسألة مجتمع بقي مريضاً طويلاً كما يمرض الإنسان، ولا بد له من مدة النقاهة قبل أن يشفى.

17 - عبد الهادي التازي

عندي سؤال للزميل الدكتور جواد العناني، هل له أن يعطينا بدائل واضحة للمأزق الذي نحن نوجد فيه؟

18 - روبير امبروكجي

سيكون تعليقي على تدخلين اثنين للسيد موريس دريون والسيد صدقي الدجاني. لقد كتب السيد موريس دريون عرضه كما كتبتُ أنا عرضي قبل أن نتشاور ويظهر لنا التوافق في الأفكار، مما أثار دهشتنا مرة أخرى. سأحدث عن هذا بإسهاب غداً، وسأكتفي اليوم بالإشارة إلى أننا في مؤسستنا هذه، نسير في اتجاه خطأ مستقيم، خطه راعي الأكاديمية بفكره، في الموضوعات التي درستها الأكاديمية، سأذكر منها عشرًا.

- القدس تاريخياً وفكرياً سنة 1981.

- الأزمات الروحية والفكرية في عالمنا المعاصر سنة 1981.

- الماء والتغذية وتزايد السكان سنة 1982.

- الماء والتغذية وتزايد السكان سنة 1982.

- الإمكانيات الاقتصادية والسيادة الدبلوماسية سنة 1983.

- خصائص في الجنوب وحيرة في الشمال : تشخيص وعلاج سنة 1988.

- أوجه التشابه الواجب توافرها لتأسيس مجموعات إقليمية سنة 1989.

- أوروبا الإثنتي عشرة دولة والآخرين سنة 1993.

- المعرفة والتكنولوجيا سنة 1993.

- أي مستقبل للحوض المتوسطي والاتحاد الأوروبي ؟ سنة 1995.

إن هذا الخط المستقيم أدّى بنا أحياناً إلى ما يسميه العلماء «الإبداعات المتزامنة»، وأتساءل : ألا نعمل في هذه الأكاديمية بما فيه الكفاية، ونأخذ بالاعتبار كل ما قلناه وأنتجته أفكارنا ؟

أما النقطة الثانية فتتعلق بالعرض الممتاز الذي قدمه زميلنا السيد صدقي

الدجاني، وقد استفدتُ منه كثيراً. إن الخرائط الأربع التي عرضها علينا تدل على أن الماء لم ينل في اتفاق أوصلو 2 الاعتبار الذي نالته الأراضي. وسأحاول أن أوضح هذا غداً .

19 - مورييس دريون

أودُّ أن أتوجه إلى السيد عبد المجيد مزيان والسيد محمد الكتاني لتصحيح مقولة. إن زميلي ليسا مسؤولين عن عدم صحتها، والمسؤولية في ذلك تعود إلى الصحافة الفرنسية، وإلى جهل بعض الصحافيين الذين يذكرون شيئاً ما غير سليم فيأخذ عنهم آخرون وتصبح المسألة قولاً مأثوراً. نرى هذا كذلك في ما نُسب إلى الجنرال دوغول بأنه تحدث عن «أوروبا الأوطان» مع أنه لم يتحدث أبداً عن «أوروبا الأوطان»، لكنه تحدث عن «أوروبا الدول»، وهو شيء مختلف تماماً. كذلك نرى أن أندري مالرو لم يقل أبداً : «إن القرن الواحد والعشرين سيكون قرن الديانات أو لا يكون». إن لهذا القول رنة شاعرية، لكن من الناحية السيمانتية ليس له أي معنى. إن القرن الواحد والعشرين سيأتي وسيكون مختلفاً في الحسن أو السوء، وحتى لو حصلت كارثة إنسانية فإن ذلك لا يحول دون مجيء القرن الواحد والعشرين. إن ما قاله مالرو في عدة صيغ وفي مناسبات مختلفة هو أن القرن الواحد والعشرين سيتَّسم بالرجوع إلى الروحيات وبأن الشعوب ستعود إلى الروحيات وأنه سينظر إلى المجتمع وإلى العالم من خلال الروحيات. هكذا يرى مالرو الإنسانية في القرن القادم.

والآن أريد أن أجيب على سؤال وجهه إليَّ السيد زكريا إسماعيل : إن ذاكرتي دقيقة فيما يتعلق بما قاله الجنرال دوغول لأنني دونتُ ذلك ورددته في بعض مؤلفاتي. قال الجنرال دوغول : «إن لديكم كل المبررات القانونية»، لكن ما معنى «المبررات القانونية» ؟ إنني أعترف بتواضع بآني لا أستطيع أن أفسرها. إن على المرء أن يعود إلى الوضعية التي كانت سائدة في ذلك الوقت. ألا يتعلق الأمر بما جرى في خليج العقبة مثلاً ؟ إلى غير ذلك من الأمور الأخرى التي يمكن أن تُعدَّ مبررات. وإنني لأسف لعدم قدرتي على إجابتيكم بأكثر من هذا، لكن إذا تفضلتم

بإعطائي عنوانكم أو باستعمال وسائل الأكاديمية، فإنني سأحاول أن أجيبكم بأكثر من هذا، وسأحاول الرجوع إلى الذين كانوا يعملون قريباً من الجنرال في ذلك الوقت.

20 - جواد العناني

ماذا لو اتفق الوطن العربي على بعض الأهداف القابلة للتنفيذ في مجال التكامل؟ نبدأ مثلاً بقول ما يلي : إننا عام 2005 يجب أن نحقق الربط الكهربائي العربي ! ونقول مثلاً بأننا نريد أن لا تقل نسبة القوة العاملة العربية المستوردة أو المستخدمة في دول عربية أخرى بأي حال من الأحوال، عن 40% من مجموع القوة العاملة في تلك الدولة. لماذا لا نقول مثلاً بأننا سوف نقوم بعمل مشروعات معينة مثل بناء سكك حديد حيثما كان ذلك ضرورياً بين بعض الأقطار العربية ؟ نضع هذه المشروعات ونضع لها برامج زمنية بحيث تعطي المواطن العربي تفاؤلاً وأملاً بأن هنالك أشياء ستحصل. لأن المواطن العربي يرى نفسه غريباً على حدود كل دولة عربية يدخل إليها، ويرى نفسه غريباً وهو يعمل في كل دولة عربية يسعى للعمل فيها . لماذا لا نقول بأننا سنرفع نسبة التبادل التجاري العربي عام 2010 مثلاً إلى 10 أو 15% من مجموع التبادل التجاري الدولي لدول الوطن العربي ؟ هل هذه أهداف صعبة المنال ؟ لماذا لا نلجأ إلى الأسلوب التدريجي في بناء القاعدة الاقتصادية العربية ؟

فيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه الأستاذ عبد الكريم غلاب، فإنني أقول نعم، إن النموذج التنموي الإسرائيلي قام منذ بدايته ووضعت دراسات محددة تقول : بأن الدورة التنموية للاقتصاد الإسرائيلي كانت تقوم على إعلان حرب في أخذ أرض، فجلب مهاجرين، فزيادة مساعدات، فنمو، ثم تعود الكرة من جديد. لكن هل هذا، في نظر أي مخطط إسرائيلي، هو الشيء الذي سيستمر في المستقبل من الآن فصاعداً؟ لأن حلقة الحرب وحدها لا تحقق ذلك ما لم يصاحبه توسع في الأرض وزيادة في المهاجرين وزيادة في الأموال المتدفقة إليها. وإنني لو كنت إسرائيلياً وأفكر تفكيراً استراتيجياً فإنني لا أعتقد أن مثل هذه الدورة سوف

تستمر إلى الأبد ، لأن إسرائيل لا تستطيع من الآن فصاعداً أن تتوسع إلا داخل أراضٍ فيها كثافة سكانية . أعتقد بأن هذه الاعتبارات الاستراتيجية هي التي دفعت إسرائيل إلى عملية السلام، ولا أعتقد أن إسرائيل الآن قادرة على أن تستمر في الاعتماد على النموذج القديم الذي أنشئت بموجبه واستمرت في العمل به حتى عام 1973 تقريباً.

أما فيما يتعلق بتعليقات السيد زكريا إسماعيل، أعتقد بأنه ذكرني بنكثة طريفة لا بد أن أرويها : وهي أن طلاب الثانوية العامة عادة في الأردن يستعدون للكتابة حول موضوع يعتقدون أنه سيطرح عليهم. ففي سنة 1984 صار هناك كلام كثير حول إمكانية وجود النفط في الأردن ، فتوقع الطلاب بأن سؤال الإنشاء في امتحان الثانوية سيكون : «ماذا لو أصبحت الأردن دولة نفطية ؟» فاستعد أحد الطلاب لهذا الموضوع بقوة، ثم جاء السؤال : «صف رحلة سياحية قمت بها في وادي الأردن »، فالتألم الذي استعد لسؤال عن النفط احتار قليلاً، لأنه كتب موضوعاً وحفظه عن ظهر قلب حتى يعيد كتابته. فبدأ وقال : ذهبت مع صديقي إلى وادي الأردن، وفجأة استدأ صديقي إلي وسألني ما رأيك لو أصبح الأردن دولة نفطية ؟ فأجبتُه بمايلي : فأعاد كتابة ما أعده !

فما قاله السيد زكريا إسماعيل، لم أقله أبداً. أنا لا أدري من أين أتى بكل هذه الاستنتاجات ؟ كل بحثي وتدخلتي اليوم كان متعلقاً بضرورة بناء الصف العربي الداخلي. هذا ينطبق علينا سواء كنا في حالة سلم أو في حالة حرب، وأثرت السؤال التاريخي: هل غيرت عملية السلام من متطلبات التنمية العربية الشاملة، أم أنها حافظت عليها؟ وقلت : هل نواجه مسؤولياتنا حيال هذا السؤال الأساسي؟ ثم بعد ذلك قال بأنني بالغتُ في تصغير حجم إسرائيل، لا ياسيدي، أنا أعطيت مثلاً، قلت بأن إسرائيل نمت في السنتين الأخيرتين، كل سنة بمقدار حجم اقتصاد الأردن وفلسطين.

فأنا لا أقلل من أهمية الاقتصاد الإسرائيلي، ولكن أقول إذا ما صار توحيد للاقتصاد يات العربية وتكامل فيما بينها حسب ما نشتهي وما خططنا في ميثاق الجامعة العربية، فهل ستكون إسرائيل بتلك الأهمية ؟

21 - إدريس الضحاك

تدخلي يتعلق بالسؤال الذي طرحه السيد موريس دريون حول شرعية قيام إسرائيل بحربها ضد العرب في الحديث الذي تمّ ما بين أبا إيبان والرئيس الفرنسي دوغول، لقد أشار السيد دريون إلى أن الموضوع ربما يتعلق بإغلاق أحد المنافذ البحرية أمام الملاحة الدولية .

إن تدخلي ليس سؤالاً بقدر ما هو إضافة . إن الدول العربية وبصفة خاصة تلك التي تشاطىء البحر الأحمر وخليج العقبة وهي مصر والأردن والسعودية، اعتبروا -بعد احتلال إسرائيل لأم الرشرش التي سميت بعد ذلك بميناء أيلات بعد توقيع الهدنة مع مصر- أن دخول الإسرائيليين من خلال مضيق تيران أمر لا يخضع للمرور الحر كما هو الأمر بالنسبة للمضايق المستخدمة للملاحة البحرية. ولذلك شرّعت مصر سنة 1950 قوانين تقضي بأن مياه مضيق تيران هي مياه خاضعة للسيادة المصرية. وبناء على ذلك وباعتبار أن مصر لم توقع على اتفاقية 1958، واعتبرت أن مضيق تيران لا يستخدم للملاحة الدولية، وأنه غير خاضع لنظام المرور الحر أو المرور البريء الذي لا يجوز وقفه، فقد قامت مصر بإقفال المضيق قبل حرب 1967 بقليل. ولم يكن الإقفال كلياً وإنما كان أمام السفن التي تحمل العلم الإسرائيلي أو التي تعاقدت مع إسرائيل أو التي لها مصلحة مع إسرائيل.

وكانت ردود فعل الدول العظمى ومنها فرنسا التي صرح وزير خارجيتها آنذاك بأن موقف مصر هو موقف لا يجانب الصواب، وأن مياه خليج العقبة ومضيق تيران هي مياه دولية.

وهناك أحداث أخرى وقعت على باب المنذب ، بحيث كانت اليمن الديمقراطية تعتبر مياهه أيضاً مياهاً إقليمية، ولذلك منعت السفن، وأذكر هنا سفينة «كُورالسِي» الليبيرية التي كانت متجهة إلى إسرائيل، فأوقفتها. ومن جهة أخرى قامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بمهاجمة بعض السفن التي تحمل سلعاً إلى إسرائيل.

والموقف الذي عبّر عنه وزير الخارجية الفرنسي كان ضدّ الموقف العربي. لكن هل

كل ذلك يعطي شرعية لشن حرب ؟ إذا كانت هناك دولة ما في العالم تعتقد أن المضيق الذي يوجد لديها غير خاضع للنظام الدولي ومنعت إحدى الدول من المرور، هل هذا الفعل يوازي حرباً شاملة على المنطقة كلها ؟ فالسؤال المطروح هو أن هناك بدائل أخرى أقل ضرراً من حرب شاملة كتوجيه سفينة مرفوقة ببعض البوارج الحربية لتأمين المرور، وهذا ما قامت به سنة 1957 الولايات المتحدة الأمريكية.

22 - عبد المجيد مزيان

تفضل الأستاذ عبد الكريم غلاب بطرح سؤال عن نسبية الأخلاق في عالم السياسة، وأرى أن معه الحق في التوضيح إذا تطرقنا إلى موضوع الإحصائيات في التعامل السياسي الذي هو مجال النفعيات في الغالب . وقد لا يُحسب للأخلاق حسابها في بعض الأحيان عملاً بالمنهج الماكيافيلي الذي يقول باختصار : إن للسياسة ميدانها وللأخلاق ميدانها ، وقلما يلتقيان ! بينما يمكن أن نلمس في بعض الأعمال السياسية الأخرى التقاءً بين النفعية والأخلاق، وهنا تحصل الملازمات. نقول باختصار، إن الأخلاق والنفعية التقيا في تلك الأحداث الكبرى التي جاءت بالمكتسبات الإنسانية العظمى ، وأذكر منها باختصار :

أولاً : إلغاء الرق .

ثانياً : إنشاء المجتمع المدني الذي برزت فيه المواطنة كحق أول للإنسان مع ما يترتب عنها من حقوق سياسية واجتماعية وثقافية .

ثالثاً : تعميم التعليم في جميع البلاد في عصرنا الحاضر.

رابعاً : المساواة السياسية بين الرجال والنساء في أغلبية المجتمعات المعاصرة.

خامساً : حرية التفكير والتعبير التي أصبحت من حقوق الإنسان وحقوق الشعوب في جميع المجتمعات ويمكن أن نضيف إلى هذا مكتسبات أخرى أصبحت معمولاً بها عالمياً ، وهذه هي المكتسبات التي يتكون منها الضمير العالمي الذي أصبح كله حريات لفائدة الإنسان ولفائدة الشعوب.

23 - محمد زكريا إسماعيل

أوجه سؤالين إلى السيد جورج ماطي : الأول : عندما تحدث عن إمكانيات أوروبا في أن تمارس ضغطاً على إسرائيل من أجل حملها على قبول سلام حقيقي عادل، بدا متشككاً في هذه الإمكانية، وأنا أقول وأسأل لماذا لا نستطيع أن نتصور أن أوروبا تخاطب إسرائيل وتقول لها : إن اتفاق الشراكة بيني وبينك يا إسرائيل سوف يعلق ويجمد إلى أن تقبلي بشروط سلام عادل كما يقول به القانون الدولي.

السؤال الثاني فيما يختص بالولايات المتحدة الأمريكية : قال إنها هي القوة الوحيدة في العالم التي تستطيع أن تمارس ضغطاً حقيقياً ومثمراً على إسرائيل. وأضاف ولكنه يجب أن يمارس ضغط قوي فعال على الولايات المتحدة الأمريكية كي تمارس هي بدورها هذا الضغط على إسرائيل. سؤالي : من الذي سيمارس الضغط الفعال على الولايات المتحدة ؟ وكيف ؟

السيد تاج الدين الحسيني أتى بورقة ممتازة وأهنته عليها وخصوصاً أنه تناول البحث في الاستراتيجية العربية المتكاملة التي ينبغي تطبيقها على إسرائيل من أجل جرّها إلى قبول السلام العادل . هذه استراتيجية متكاملة ، ولكن لي عليها ملاحظة صغيرة : تحدث عن التطبيق مع إسرائيل كسيناريو ، ولكنه لم يربط هذا التطبيق بخطوات أخرى فعالة لا بدّ من اتخاذها من أجل أن تكون عملية تطبيق هذه الاستراتيجية فعالة ومثمرة بالكامل.

وتحدث أيضاً عن الدول الكبرى وقال إنها قادرة بأن تقوم بدور ، ولكن سؤالي : ما الذي يدفع الدول الكبرى إلى أن تمارس ضغطها على إسرائيل إذا لم تقم الدول العربية نفسها المتضررة من هذا الواقع بممارسة الضغط المطلوب منها على إسرائيل وعلى الدول الكبرى نفسها .

تحدث السيد خالد الناصري عن ممارسات في نظره مفيدة في الضغط على إسرائيل، ولكنه لم يتحدث بشيء عن تخلي إسرائيل عن مشروعها الصهيوني التوسعي. نحن لا نستطيع أبداً أن نقبل التعاون مع إسرائيل ما دامت متمسكة بهذا المشروع التوسعي الصهيوني.

24 - أحمد مختار امبو

أجدني متردداً في تناول الكلمة لأنني أريد الحديث على مشكلتين اثنتين. الأولى هي التجربة التي يمكن استخلاصها من الكفاح ضد الميز العنصري وعلاقة ذلك بحل القضية الفلسطينية . أودُّ ثانياً أن أتكلم عن الوحدة العربية وعن استراتيجية البلاد العربية تجاه القضية الفلسطينية، إنها في رأيي مسألة مهمة جداً، لكنني لا أستطيع معالجتها في دقيقتين اثنتين كما طلبتم، لذلك أوجلُ الحديث الذي كنتُ سأدخل به.

25 - عبد الله الساعف

ملاحظتي تتعلق بما جاء حول حوار دوغول وأبا إيبان. حضرتُ ندوة في باريس سنة 1989 وسمعتُ أبا إيبان يعطي وصفاً لمدة ساعتين عن الحوار الذي جرى بينه وبين دوغول، ولكن بفهم آخر لمسألة الدوافع القانونية، بحيث أنني فهمتُ بأن دوغول قال : من الممكن أن نجد تبريراً قانونياً لأية مبادرة من طرف إسرائيل، لكن طرح مسألة شرعية هذه المبادرة. هذا فقط من باب الشهادة .

26 - جورج ماطي

سأحاول الإجابة باختصار : هناك أوروبا المتوسطية ، وتودُّ أن تتدخل إيجابياً لعملية السلام، وقد قامت هذه الأكاديمية ، برعاية جلالة الملك بدراسة متكاملة لإمكانية إنشاء مجموعة متوسطية ، وأرى أن الوقت قد حان للتفكير في ذلك بجدّ.

ثانياً : هناك أوروبا الوسطى وتعدُّ ألمانيا الاتحادية أهم بلدٍ فيها، لكنها لا تستطيع التدخل للأسباب التاريخية التي تعرفونها . ثالثاً : هناك أوروبا الشمالية، والبلد الأهم فيها هو بريطانيا العظمى، لكن بريطانيا العظمى تنحاز إلى أمريكا، ولن تعارض أبداً أمريكا.

لذلك كله فإن أوروبا لا تتقدم إلى الأمام في هذا الموضوع، لقد أُعجبتُ كثيراً بموقف الرئيس شيراك، لكن إسرائيل لم تستقبله بترحاب كبير.

وتبقى الولايات المتحدة البلد الوحيد الذي يستطيع التدخل. ونأسف كثيراً لانهيار الاتحاد السوفياتي نتيجة السياسة الخاطئة التي اتبعها كورباتشوف، مما جعل أمريكا تتصرف وحدها في شؤون العالم ، ففقد العالم توازنه نتيجة بقاء دركي واحد .

عندما تسألونني كيف السبيل للتأثير على الولايات المتحدة، أرى أن الصحافة الدولية، بدل أن تنتقد مواقف إسرائيل أو مواقف العرب، عليها أن تعلم أن المسألة تُعدُّ مسألة داخلية بالنسبة لإسرائيل وأساسها هو وصول اليمين إلى الحكم عن طريق الانتخابات. ماذا يا ترى ستصنع فرنسا لو انتُخب غداً جان ماري لوبين رئيساً. لذلك يجب قبول الأمر الواقع ويجب التحلي بالواقعية والبراغماتية كما قال صديقي أناتولي غروميكو ، إن الدركي الوحيد اليوم هو الولايات المتحدة الأمريكية ، ويجب على الصحافة أن تحملها مسؤوليتها، وأن تُقيم ما تعمل وما لا تعمل، كما يجب على الرأي العام الدولي أن يحثها على التحلي بالحكمة. ويمكننا كذلك أن نتصور أن على الحكومة الإسرائيلية الحالية أن توافق على شيء ما، ثم يستقيل المتشددون في حزب الليكود وفي أقصى اليمين ويتم بعد ذلك إعادة هيكلة هذه المجموعة السياسية.

27 - محمد تاج الدين الحسيني

النتيجة التفاوضية مُحددة لحقيقة توازن القوة. ولذلك فسلح المقاطعة لا ينبغي أن يوظف بنفس الشكل التقليدي الذي عرفه عقد الستينات من طرف مكتب مقاطعة إسرائيل. بل ينبغي أن يدخل في إطار استراتيجية رادعة توفر الفرصة لاستعماله كأداة للاستمرار في عملية التسوية، وبالتالي الإجراءات الموازية التي ينبغي أن ترتبط بالمقاطعة هي ألا تكون فقط مقاطعة على مستوى نقل المواد والخدمات أو انتقال الأشخاص والبضائع، بل ينبغي أن تتطور إلى كل مجالات التبادل والتعاون والاندماج الشرق الأوسطي والذي هو مهم جداً في المرحلة الحالية. وأكثر من هذا ينبغي أن تتجاوز هذه لكل مظاهر وعلامات التطبيع الأخرى بما فيها الإشكالية المرتبطة بإقامة مكاتب الاتصال وربط علاقات دبلوماسية، وهذا شيء أساسي في عملية المقاطعة.

بالنسبة للسؤال الثاني : من سيدفع الدول الكبرى ؟ الدول الكبرى بالفعل تمارس سيادتها ، وقد لا تخضع للضغوط غير المعمّقة من طرف الدول الصغرى . ولكن عندما أُشرتُ إلى ممارسة نوع من التأثير والاهتمام بالولايات المتحدة كقوة كبرى ، فهذا ليس من باب ممارسة الضغط بكيفية مباشرة ولكن من خلال إقامة تحالفات على المستوى العربي والإسلامي والبلدان النامية من أجل ممارسة هذا الضغط بشكل ممنهج ، وبالتالي وعندما نضع هذا الإطار على مستوى المنظمات الدولية وعلى مستوى الأمم المتحدة ، وعلى مستوى المصالح المتبادلة بين البلدان العربية والولايات المتحدة فباعتمادنا أن الرسالة الإعلامية التي قد تؤثر على السياسيين ومتخذي القرار ستجد صداها في نهاية المطاف على مستوى المشرعين في الكونغريس ، وعلى مستوى الجهاز التنفيذي .

28 - خالد الناصري

أشكر السيد محمد زكريا إسماعيل على تفضله بمساءلتي في موضوع كنت أعتبره شخصياً من باب التعريفات التي لا تحتاج إلى توضيح طالما أن الخيط الهادي بخصوص مداخلتي ينطلق من أن أي سلام لا يمكن تصوّره إلا على أسس جدية وعادلة ، مبتدأها الوقف النهائي لسياسة الاستيطان والتخلي بطبيعة الحال عن كل الأراضي المحتلة. أي أنني ألتقي معه في الجوهر ، ولا يسعني إلا أن أطمئنه في هذا الميدان ، فلا بد من القول بالأمر بسلام في نطاق استمرار المشروع الصهيوني التوسعي ، وفكرتي هذه أوضحتها باللائم في الورقة المفصلة التي بين أيديكم ، وإذا لم أعط كل الإيضاحات فمرد ذلك إلى أنني اعتبرتُ بأن هذا من باب البديهيات بالنسبة إليّ ، ولا يحتاج إلى مزيد من التوضيح.

29 - عبد الله الساعف

لدي بعض الملاحظات ، أولاها تتعلق بالبدائل ، أظن بأن البدائل غير متساوية ، وقد تتكامل الاقتراحات التي جاءت عبر مختلف الأوراق الكثيرة ، ولكن أظن بأن الأساسي منها يتمحور حول تكييف أسلوب التعامل مع المعطيات الحالية أو

تعزيز القدرة التفاوضية. أظن بأن هذا هو الخط الرابط في البدائل. والبدائل نتحدث عنها منذ الخمسينات ، وهي ما تزال هي نفسها . ولكن في نهاية الأمر عندما نبحث عمّا هو الجديد في هذه البدائل، نجد اقتراحين أساسيين يجب تكييف أسلوب التعامل مع القضية ومع المعطيات الحالية.

ثانياً : فيما يخص تعدّد السيناريوهات : الإخفاق أم النجاح ؟ الحرب أم السلم ؟ ألاحظ نوعاً من التبسيط في طرح المسألة من هذه الزاوية، وبأن الاحتمالات الأكثر واقعية قد تكون مركبة ومعقدة. فيها خليط من السلبي والإيجابي، ولا أظن بأن هناك خيارين، فإما الحرب أو السلم، لأن الحلول الوسطية المركبة المعقدة قد تكون لا حرب ولا سلم ، وأشياء كثيرة ما بين هذه الأطراف.

هناك نزعة في تغييب الطرف الأساسي الذي هو إسرائيل . نحن نحلّل الأوضاع وكأن إسرائيل غير موجودة، ونقترح بعض البدائل ولا نضع في اعتبارنا ردود الفعل الممكنة والاستراتيجيات والتكتيكات المضادة لإسرائيل.

ثالثاً : أخاف أن يكون هناك نوع من تضخيم الخطر المرتبط بالماء . في السابق سمعنا حروباً فُسّرت بخطر العامل الديموغرافي ، أو العامل الجغرافي، أو العامل الاقتصادي، يعني تفسيرات للتاريخ انطلاقاً من مفهوم واحد وهو إما الديموغرافي أو الجغرافي. أخاف أن يلعب الماء الآن نفس الدور. أكيد أن الماء مسألة مركزية وحيوية، ولكن أستبعد أن يكون هو المحور الأساسي المحدّد لأي وضعية قد تقوم في المنطقة مستقبلاً.

30 - محمد زكريا إسماعيل

استمتعت كثيراً بعرض الزميل عبد الكريم غلاب ، ولا حظت فيه شيئاً هو لم يقصده بالتأكيد ، ولكن الصيغة التي تحدث بها يمكن أن تعطي فرصة لتأويل سلبي هو لا يقصده.

قال السيد عبد الكريم غلاب : إن الشعب اللبناني الآن تشكل كل طائفة منه جيشاً! أولاً الطائفة هنا بمعنى فريق من الشعب، وليست بطائفة دينية مذهبية، وإنما

بمعنى الفريق. ثم ذكر أن هناك طائفة شكلت في جنوب لبنان المحتل تدعى جيش لبنان الجنوبي. وهناك طائفة شكلت، تحت زعامة حزب الله، جيش المقاتلين الذين يقاومون الجيش المحتل في جنوب لبنان. ولم يتحدث بكلمة واحدة عن الفرق بين هذين الجيشين. هذا في نظري يعطي الانطباع لغير المطلعين على أن الجيشين متساويان في التقييم الأخلاقي والوطني. فجيش المقاومة الوطنية المشكل بصورة أساسية من رجال حزب الله يقوم بعمل وطني نبيل جداً، وأكاد أقول إن هذا الجيش وهذه المقاومة الوطنية الآن هي الورقة التفاوضية الأقوى في يد الجانب العربي. في حين أن إسرائيل تحاول جاهدة أن تستعمل جيش لبنان الجنوبي المتشكل من عملاء لبنانيين في خدمة المحتل، تستعمله ورقة ضاغطة في مواجهة الحكومة اللبنانية.

ورد في حديث الأخ كامل أبو جابر هذا الصباح شيء عن المخاطر من أن يتوصل المسار اللبناني والمسار السوري إلى نتيجة وينتھيا، وبذلك يقصى المسار الفلسطيني. المعنى الظاهري لهذه الجملة هو أنه لو تسنى لسوريا ولبنان أن يتوصلا إلى اتفاق يرضيهما لفعلا وتخليا عن المسار الفلسطيني. هذا غير مطابق للواقع مطلقاً. الفريقان السوري واللبناني ينشدان الحل الشامل بمعنى تحرير الأرض العربية في فلسطين شأنها شأن الجولان وشأن جنوب لبنان.

استمعنا باهتمام كبير إلى ما جاء في ورقة السيد إدريس الضحّاك من تحاليل وأرقام. ولكنني أحسستُ وكأنني في كنيسة أو في جامع أو في مخبر علمي، يعني أن العناصر تتحرك بموضوعية، في حين أن هذه الأمور تتحرك في فضاء سياسي، في فضاء تسارع المصالح. فأنا لا أستطيع أبدأ أن أقبل أن تتعامل الحكومات العربية مع إسرائيل من قاعدة أن الماء سلعة تجارية، مَنْ عِنْدَهُ مِنْهَا فائضاً يبيعُ بالقيمة، ومن ينقصه يدفع القيمة! هذا غير وارد في التعاون مع إسرائيل. اليوم إسرائيل مثلما سمعنا في كلمة الأخ الضحّاك، تجعل المواطن الإسرائيلي يستهلك متوسطاً يومياً من الماء يساوي 20 ضعف ما يستهلكه الفلسطيني، وخمس أضعاف ما يستهلكه المواطن الإسرائيلي العربي وتنبّه هو إلى ذلك وقال: أخشى أن تتمسك إسرائيل بقاعدة الحقوق

المكتسبة وتبتز الجانب العربي لتأخذ من المياه أكثر بكثير مما يأخذه العرب. نفس الحكاية الآن فيما يختص بالجولان السوري، فمنابع المياه في الجولان التي تطمع فيها سوريا تريد إسرائيل أن تحتفظ بها، ولا تعطي منها لسوريا شيئاً، فكيف أقبل بأطروحة أن سوريا عندها فائض من الماء وبأطروحة الحق المكتسب، وإسرائيل بالتأكيد تعدّ العدة لاستقبال مئات الألوف من المهاجرين الجدد، وسوف تطالب بالمياه لهم. فهل أقبل أنا أو أي طرف عربي أن يقال له: «يا لبنان أنت عندك فائض من ماء الليطاني، أعطني هذا الفائض لكي أعطي لمائة ألف أو ثلاثمائة ألف يهودي الذين سوف أستقدمهم من أستراليا، ومن اليمن، ومن روسيا، ومن باقي أقطار الأرض ما يكفي حاجتهم من الماء؟». كلا، ليس هذا ممكناً إطلاقاً، وفي الفضاء السياسي لا يجوز مطلقاً للجانب العربي أن يقبل به. هذه سلعة لها وضع خاص وطابعها الأساسي، طابع سياسي.

31 - عبد الكريم غلاب

فيما يخص الملاحظة التي أبدتها الأستاذ محمد زكريا إسماعيل، أعتقد أنه ربما خانني التعبير، ولكن الذي قلته هو أن جيش لبنان الجنوبي هو تحت سيطرة إسرائيل وخارج عن الدولة. وهذا كلام أتذكر أنني قلته. معنى هذا أنه بطبيعة الحال لا يمكن أن يوضع في مقابل جيش أو في مساواة جيش مناضل. وقلت إن جيش حزب الله يحالف الدولة اللبنانية، ولكنه مؤيد من دولة أخرى، أعني إيران. معنى هذا أن الجيشين متقابلان، كل منهما يسعى لهدف غير هدف الآخر. وعلى كل حال لم أقصد مطلقاً ما تسرّب إلى ذهنكم.

فيما يخص البدائل التي عرض لها كثير من الإخوان المتحدثين، يجب أن نضع في حسابنا الوضع العربي الحالي. فنحن في مناخ عربي معروف لا حاجة إلى وصفه، ولكن يجب أن نضعه في حسابنا. كذلك، يجب أن نضع في حسابنا القوة الأوروبية الصاعدة والتي أعتقد أنها يمكن أن تقوم بدور كبير إذا كان هناك بديل سيقوم به الفلسطينيون أو العرب عموماً. كما يجب أن نضع في حسابنا أمريكا التي تملك القدرة على إحباط كل بديل.

وأ توجه بسؤال فضولي إلى كل من الزميلين إدريس الضحاك وروبير امبروجي، قبل أسبوعين دشّن الوزراء والمختصون في كل من الجزائر والمغرب أنبوب نقل الغاز الجزائري إلى إسبانيا وعن طريق إسبانيا إلى أوروبا وذلك في مدينة طنجة. بطبيعة الحال كان عملاً عظيماً جداً نعتبره من المؤشرات المهمة في هذا الوقت. وبالأمر الثلاثة فقط فكّ الله أسر البترول العراقي، فبدأ الضخ نحو أوروبا لإمداد الصناعات بالطاقات، وإمداد الإنسان بالتدفئة. فما الرأي في التفكير في ردّ بعض الجميل للشعوب التي ينقصها الماء من أوروبا التي ستستفيد من الغاز وتستفيد من البترول ؟ أوروبا التي تتمتع بفائض لا بأس به من الماء على الأقل الآن، وخاصة إمداد شعوب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهي من أقل البلاد وفرة للماء.

السؤال الموضوع : ما هي الصعوبات الاقتصادية والمالية والتقنية والسياسية التي يمكن أن تقوم في وجه مشاريع من هذا النوع ؟ هل يمكن أن ترعى الأمم المتحدة بمنظوماتها المتفرعة المختصة كمنظمة الزراعة مثلاً مشروعاً دولياً من هذا النوع ؟ هل يمكن أن يقوم مشروع من هذا النوع باتفاق بين الشمال والجنوب مثلاً ؟ سؤال أرجو أن يطرح على البحث.

32 - محمد تاج الدين الحسيني

كل السيناريوهات الممكنة التي يمكن رسمها للبدائل المحتملة، سوف ترتبط بالتأكيد بتوازن القوة الإقليمي والدولي. وفي اعتقادي المتواضع أن هذا التوازن ينبغي أن يركّز على ثلاثة محاور أساسية :

المحور الأول : على المستوى العسكري والاستراتيجي ، علينا أن ندرك أن التفوق الإسرائيلي يفرض نفسه. إسرائيل تتفوق كمّاً ونوعاً على كل دولة عربية. تتفوق نوعاً على كل دولتين عربيتين، هذا على المستوى التقليدي، وعلى المستوى الاستراتيجي تتفوق على كل الدول العربية بحكم احتكارها للسلاح النووي. فكل سيناريو ممكن بالنسبة للمستقبل ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار هذا الإطار العسكري والاستراتيجي.

المحور الثاني : على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي : إسرائيل تشكل الآن منطلقاً للتكنولوجيا المتطورة في المنطقة، وهذا عنصر أساسي فيما يتعلق بالتنافسية التي يمكن أن تحققها السلع العربية. ثم أكتفي هنا بطرح التساؤلات دون أن أجيب، لأن الوقت لا يسمح، هل النظام الإقليمي العربي على المستوى الاقتصادي سيعود للواجهة من خلال المنظور الطوباوي المرتبط بمشاريع الجامعة العربية ؟ هل سنعوضه بنظام إقليمي شرق أوسطي ؟ هل سنعوضه بنظام متوسطي ؟.....

المحور الثالث والأخير وهو المحور الدبلوماسي والسياسي. بالنسبة لهذا الموضوع تطرح عدة تساؤلات كذلك، هل سيتمكن أن نستمر في التطبيع على ما هو عليه ؟ هل ستقع تراجعات ؟ هل سنعمل على استقطاب ولاء الدول الكبرى ؟ هل سنلعب دوراً جديداً داخل الأمم المتحدة ؟ هل سنوجهها من جديد لمصلحتنا ؟ هذه التساؤلات، في اعتقادي، رئيسية ومهمة بالنسبة لكل السيناريوهات المقبلة. ولديّ عدة عناصر لتحليل موضوع إعلان الدولة الفلسطينية التي أشار إليها الأستاذ عبد الهادي بوطالب. ولكن أرى أن الوقت لا يرحم. أكتفي بالقول في النهاية بأن طريق السلام فعلاً شاق وطويل، وأن التضحيات الجسام ضرورية وملحة وأنه لا يمكن تحقيق السلام بدون هذه التضحيات حتى ولو اقتضى الحال في تجسيد نوع من الحلم الطوباوي، لأنه بدون حلم لا يمكن أن نغير الأشياء.

33 - عبد الهادي التازي

أرجع إلى بحث الأستاذ الضحّاك وبحث الأستاذ امبروجي لأقترح عليهما معاً أن يضيفا إلى الوثائق الثمينة التي قدماها كل ما يتصل بمؤتمر القمة العربي الذي انعقد في القاهرة عام 1964، وكان جل مآتناوله يتعلق بالماء. فإذا ما أضيف عنصر مؤتمر القمة إلى العناصر التي تقدم بها الزميلان فسنكسب كذلك ثروة علمية جيدة.

هناك زملاء تحدثوا عن النواحي التاريخية لمشكل القدس، وبهذه المناسبة أقول لهم إنني لحدّ الآن لم أقرأ ولم أسمع ما يتصل بالاتفاقيات التي أبرمت سرّاً أو

جهداً بين الدولة العثمانية وبين دول أوروبا وخاصة دولة النمسا . فياحبذا لو اهتمّ زملاؤنا بهذه الناحية المدققة لأنها خلفية مهمة في المشكل . وأتمنى أن يتوفقوا إلى جمع هذه الوثائق لأنها تلقي الضوء على ما يتصل بالمشكل الذي نحن بصددّه .

34 - جورج ماطي

إنني كمواطن فرنسي غير منتمٍ للثقافة العربية أشعر بشيء من العزلة ، أشعر أنكم ستدافعون عن أنفسكم وحيدين، وأسف أنكم لم تفكّروا بما فيه الكفاية في استعمال حلفائكم وأصدقائكم . إنني أرى أن ما يجب النهوض به اليوم هو العمل حثيثاً لدى وسائل الإعلام لا سيما أن هذه الوسائل صارت هي الأخرى تأخذ طريقها إلى العوامة (من منكم لا يشاهد في أي مكان برامج التلفزة الفرنسية مثلاً ؟ وثمة صحيفة في فرنسا اسمها : «البريد الدولي» ، وهي مفتوحة لكل صحافيي العالم) ، أرى أن من الواجب إشراك المواطنين ذوي النزعة العالمية الذين يتعاملون اليوم مع مشاكل كل البلدان . أنظروا إلى يوغوسلافيا : لقد تدخلت كل البلدان في المظاهرات التي وقعت في بيلغراد . إلى جانب هذا يجب العمل في ثلاثة اتجاهات :

أولاً : في اتجاه الولايات المتحدة . إن من المصادفة أن تكون الولايات المتحدة في قمة المسؤولية والضمانة العالمية، ومن اللازم على هذا البلد أن يكون على بيّنة من خطورة الموقف أمام الرأي العام وفي التيلفزيون ومن خلال الاتصالات المختلفة .

ثانياً : في اتجاه يهود المهجر، وأريد هنا أن أشهد بأنني تحدثت مع كثير من يهود فرنسا، ولمست فيهم اعتراضهم لسياسة إسرائيل الراهنة .

ثالثاً : في اتجاه حلفائكم في الحوض المتوسطي ليمارسوا الضغوط على إسرائيل . لقد أعلنت فرنسا موقفها بوضوح، وأرجو أن يعلن حلفاؤها الإسبان والإيطاليون والبرتغاليون مواقفهم بوضوح . كما أرجو أن يتخذ القاتيكان موقفه كذلك، ومن اللازم الاتصال بأبناء عمومتنا في أمريكا اللاتينية .

هذا وأتمنى أن تكون للعرب استراتيجية عربية متكاملة، فلماذا لا تتصلوا بأصدقائكم وحلفائكم، علماً بأن المرء لا يذهب وحيداً إلى الحرب - بل إلى السلام - بدون حلفاء.

35 - مورييس دريون

أود أن أدلي بملاحظة لغوية، إن هذه الدورة مهمة جداً، وإن النصوص المعروضة فيها ستُنشر بدون شك، ثم ستُدرس. وأتوجه خاصة إلى المترجمين لأهّئهم ولأشكرهم على الجهود التي بذلوها لأن عملهم لم يكن سهلاً في هذه الدورة. أود أن أقول إن كلمة «البدائل» لا مكان لها هنا، والواقع أن ثمة بديل واحد، وأفضل شخصياً كلمة «سيناريو» التي استعملها السيد تاج الدين الحسيني، والتي لها معنى دقيقاً، وهناك أيضاً كلمة «إمكانات» أو «الخطط البديلة».

وأود أيضاً إلى جانب ذلك أن أؤكد أهمية هذا الاجتماع الذي يقرب من نهايته، وأظن أن ليس في العالم مكان آخر يلتقي فيه رجال الفكر المنتمون لبلدان مختلفة والممثلون لمصالح مختلفة ولمجالات علمية مختلفة، يتحدثون بهذا الشكل وبراحة فكرية تامة، باحثين عن صعيد واحد للتقارب والتوافق. أقول إن أيامنا هذه كانت أياماً سعيدة بالقياس إلى المشكلات الراهنة.

36 - كامل أبو جابر

للإيضاح فقط، عند ما قلتُ ما قلتُ عن إمكانية التوصل إلى حلٍّ على صعيد المسار السوري واللبناني، جاء ذلك في سياق فرضيات يفترضها صانع القرار الإسرائيلي، ولم أقل إن هذا نابع من إرادة سورية لكي يحصل هذا الأمر.

37 - إدريس الضحّاك

الأستاذ محمد زكريا إسماعيل تكلم عن الموضوعية وعن الحقوق المكتسبة وقال : إن حديثي كائنه كان في كلية أو في مختبر، وأنا أضيف أو في أكاديمية. حديثي كان بهذا الشكل أكاديمياً حتى ينقل إلى رجل القرار السياسي الذي يمكن أن

يضيف إليه ما يشاء أو يلقي منه ما يشاء.

أما فيما يتعلق بالحقوق المكتسبة، فأنا لم أقل الحقوق المكتسبة متكلماً على أخذ المياه أو سرقة المياه أو الاستيلاء على المياه. عندما استعرضت المبادئ، قلت: من بين مبادئ القانون الدولي احترام الحقوق المكتسبة بالنسبة للحوض المشترك، أحياناً تكون ثلاث دول تشترك في حوض معين وبدون كتابة أية معاهدة، دولة تأخذ النصف والثانية تأخذ الربع والثالثة تأخذ الربع. وعندما يتفاوضون بعد سنين طويلة لكتابة اتفاقية، فإنهم يراعون هذه الحقوق لأنه كان هناك اتفاق ضمني عليها، أصبح حقاً مكتسباً. أما ما يجري داخل إسرائيل فليس هناك ما يمكن الحديث عنه كحقوق مكتسبة، ربما قد يتحدث عن الحق المكتسب لصالح سوريا أو لصالح الأردن، بالنسبة لنهر الأردن باعتباره حوضاً مشتركاً.

بالنسبة لما تعرض إليه الأستاذ عبد الله الساعف، أقول إن المياه لها فعلاً تلك الأهمية التي تحدثت عنها باعتبار أن إسرائيل الآن تسقي 400 000 هكتار، وأن لها الآن مشكلاً في سقي 100 000 هكتار علماً بأنها أخذت الآن المياه من الحصباني وبنياس، والليطاني، ونهر الأردن التي تحتلها بمقتضى حرب 67، والتي تأخذ منها مئات من الملايين من الأمتار المكعبة، ماذا سيصير لو حُصرت عليها هذه المياه؟ مع العلم أن عندها مشكل في ري 100 000 هكتار، خصوصاً وأن هناك وسائل ضغط من ساكني الكيبوتزات الزراعية الذين يشكلون ضغطاً سياسياً داخل إسرائيل.

أما بالنسبة لما تفضل به الأستاذ عبد الكريم غلاب فإنه بالفعل يدخل في النظرة الواقعية هذه. فالمياه ستصبح سلعة أردنا أم كرهنا، سلعة تباع وتشترى في أسواق دولية، ويمكن أن يكون الغاز أو البترول أو العملة الصعبة ثمناً لشراء هذه المياه أو للقيام بالتبادل بشأنها. هذا شيء قادم مستقبلاً، ولا يمكن أن نتجاهله.

بالنسبة للأستاذ عبد الهادي التازي قال: إنه يتمنى أن نتعرض إلى قمة 1964. في الواقع تعرض إليها الزميل روبر امبروججي وتعرضت أنا أيضاً إليها، لكن نظراً لضيق الوقت لم نتمكن بتفصيل ذلك. إن قمة 1964 اتفقت على أن يُبنى سدّ

على نهر اليرموك، يعني أخذت بما اتُّفق عليه في اجتماع جامعة الدول العربية سنة 1963، أي بناء سدٍّ على نهر اليرموك وتحويل منابع المياه لنهر الأردن (التي هي بنياس والحصباني نحو نهر اليرموك في الجَنَان وبناء خزان هناك. لكن هذا الشيء لم يتم.

خطاب اختتام أعمال الدورة

أبو بكر القادري
مدير الجلسات

بسم الله الرحمن الرحيم ،

والصلاة والسلام على سيد الأنام

أيها الإخوة والزملاء

نعلن عن اختتام هذه الدورة المباركة التي عقدت في أرض مباركة قريبة من المسجد الأقصى الذي بارك الله حوله ، والذي لا بد أن نسير إليه في الأيام القريبة بحول الله بعد تحريره ، فنحقق ما اقترحه الأخ بوطالب من تنظيم مسيرة سلمية إلى الأرض المقدسة وإلى تحقيق ما يطمح إليه كل محب في الخير ومؤيد للسلام .

الواقع أيها الإخوة أنني سعيد جداً ، كما أنكم سعداء بوجودنا في عمان ودراستنا للموضوع الهام الذي اقترحه جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله ، والذي جعل عنوانه : «ماذا لو أخفقت عملية السلام في الشرق الأوسط؟» . إن هذه العروض التي تقدم بها الإخوة الزملاء ، كانت طافحة ، وكانت مليئة بالدراسات العميقة ، ولا أقول الدراسات العميقة فحسب ، ولكن أقول أيضاً بالدراسات الخيرة الرامية إلى تحقيق السلام بالفعل . ولذلك فإننا من خلال استماعنا لهذه العروض كنت أحس تماماً أن الجميع يتحرك إلى تحقيق السلام ، ويريد أن يزيل من الطريق العراقيل التي ربما تجهض هذا السلام ، والتي نرى ونلاحظ مع الأسف أن السياسة المتبعة من حكومة إسرائيل اليوم ، وفي هذا الظرف بالذات ، لا ترمي إلا إلى إخفاق هذه المحاولات السلمية . إن العروض

هذه الندوة هي فريدة من نوعها لأننا لا نجتمع لاتخاذ قرارات، كقرارات هيئة الأمم، ولا قرارات مجلس الأمن، ولا نتخذ قراراتنا وتوصياتنا من أجل أن تطبق بالعنف، ولا أن تطبق بالإكراه، ولكننا نريد أن تلتقي الأفكار مع بعضها بعضاً، أفكار المغربي مع أفكار الأوروبي، مع أفكار العربي، مع أفكار المسلم، مع أفكار المسيحي من الكنيسة، ومن البابوية، مع أفكار اليهودي الذي يؤمن بالله وبما نؤمن به نحن المسلمين، أفكار تومن بالسلام الهادف إلى الحق والعدل والتعاون على الخير، ونبذ الظلم، إننا نحن المسلمين نؤمن بالرسول جميعاً، وهذه والحمد لله مزايا من مزايا ديننا الذي يسعى إلى الوحدة الدينية، الوحدة حول الحق سبحانه وتعالى، والتي لم نسم فيها مسلمين، إلا لأننا أسلمنا وجهنا لله جميعاً .

أشكركم أيها الإخوة جميعاً على ما بذلتموه من نصيح ومن دراسة، وما قدمتموه لنا، وما أمتعنونا به. كما أغتنم هذه الفرصة لأعبر عما يخالج نفوسنا من السرور، ومن التقدير لجلالة الملك الحسين الذي استقبلنا ذاك الاستقبال الرائع، والذي عبر باستقباله على أنه يسير في نفس الخط الذي نبحت عنه. كما نغتنم هذه الفرصة لأنوه التنويه الكبير بالخطاب الافتتاحي الرائع الذي افتتح به سمو الأمير الحسن ولي العهد ندوتنا هذه، ذلك الخطاب الذي كان له أثر في نفوسنا، والذي أثر فينا وجعلنا ننظر إليه نظرة التقدير والاحترام.

إنني سعيد كذلك بأن أرى إخواننا، وعلى رأسهم أخونا الدكتور ناصر الدين الأسد الذي أتى هو وإخوانه ومعاونوه ليكونوا معنا دائماً وفي عوننا، من أجل نجاح هذه الدورة الأكاديمية، التي عندما نتقدم إن شاء الله بمحصولاتها الكثيرة لجلالة الملك الحسن الثاني سيكون جدّ مسرور، وجدّ منبسط من الدراسات التي نتجت عن هذا اللقاء الحميم العظيم الذي لم يكن المقصود منه أغراضاً خاصة، ولا منافع شخصية، وإنما يكسوه الحب والإخلاص الذي التقينا عليه، ونحن قريبون من بلد الحب، ومن بلد الإخلاص، ومن القدس الشريف الذي يتطلع إلى عملنا الحقيقي، وإلى نصرتنا القوية، لتحريره من قبضة المغتصبين.

شكراً لكم أيها الإخوان، وشكراً لإخواننا بالأكاديمية الذين تحملوا المشاق في التحرير والتهيء والإعداد، شكراً كذلك للمترجمات والمترجمين الذين قاموا بواجبهم أحسن قيام حتى أنجحوا هذه الدورة الأكاديمية التي أعتبرها دورة فريدة من نوعها، لأنها تتعلق بقضية عربية إسلامية، بل قضية إنسانية أيضاً. هذه الدورة التي سيكتب التاريخ أنه في يوم من الأيام أتى أساتذة من مشارق الأرض ومغاربها، ليبحثوا موضوع السلام العادل في أرض السلام، وليحققوا ما دعت إليه الآيات القرآنية التي قالت: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾.

أشكركم جميعاً على إنصاتكم لي وأنا أتحدث بقلبي وبعواطفني وبهذه اللغة التي ربما كنتم لا تنتظرونها مني، وبهذا الحماس الذي أنطلق به من دون أن أشعر، إنني قصدت أن أتحدث إليكم بصدق، وأتحدث من أعماق قلبي معكم جميعاً. إنني سعيد بهذا الحديث إليكم وهو حديث القلب من القلب، وأشعر كأن كل القلوب الآن ملتقية مع بعضها بعضاً في هذه الساعة وقرب الأماكن المقدسة.

أيها الإخوان على كل حال سنفترق على أن نجتمع إن شاء الله في فرصة أخرى، وأدعو إخواني في الأكاديمية، أخي أمين السردائم أن نعقد اجتماعاً خاصاً في المغرب بعد رجوعنا، لأجل استخلاص ما أتى في كل العروض مكتوباً ومحرراً وتقديمه لجلالة الملك الذي أعرف كل المعرفة أنه عندما تولى رئاسة لجنة القدس كان يشعر بأنها أمانة في عنقه، هذه الأمانة هي التي يريد أن يساعد على أدائها، أرجو أن نتوفق إن شاء الله وأن نرجع لبلدنا ونحن أكثر عوناً مع بعضنا وأكثر صدقاً في أقوالنا ، والسلام عليكم ورحمة الله.

Nous nous réjouissons qu'il y ait parmi les intervenants des musulmans, des juifs et des chrétiens, et cela nous conforte, nous les musulmans, dans notre conviction que nous avons toujours oeuvré aux côtés des Gens du Livre pour l'instauration de la paix et du bien pour tous.

Cette session est exceptionnelle par la nature du thème étudié, par la qualité de cette terre qui nous accueille et par le discours unanimement tenu pour prôner la paix. Il ne nous appartient pas, bien sûr, de prendre des décisions ou d'élaborer des résolutions comme cela se fait dans les organisations internationales, mais de dire librement nos opinions, de comparer nos points de vue et de montrer le bon chemin.

Je vous remercie, chers collègues, pour vos pertinentes analyses, et je voudrais saisir cette occasion pour exprimer en votre nom notre gratitude à Sa Majesté le Roi Hussein et à Son Altesse Royale le Prince Hassan. Je remercie notre éminent collègue le Professeur Nasser-Addine Al-Assad qui a veillé personnellement, avec ses collaborateurs, au succès de notre rencontre.

J'adresse un grand merci à nos amis de l'Académie, qui, tant au stade de la préparation qu'à celui de la gestion des détails techniques et administratifs, ont assuré le succès de cette session. Je remercie aussi les interprètes qui, par l'effort intellectuel de tous les instants, nous ont permis de nous comprendre.

Mesdames, messieurs,

J'aimerais suggérer à Monsieur le Secrétaire perpétuel de nous inviter, dès notre retour au pays, à rédiger un rapport sur les acquis de cette session, afin de le présenter à Sa Majesté le Roi. Nous savons que notre souverain ne cesse de se sentir investi d'une lourde responsabilité depuis qu'il est Président du Comité Al-Qods. Combien nous aimerions l'aider à accomplir Sa mission !

Je prie Dieu le Tout Puissant de nous guider sur la bonne voie et de nous accorder la paix.

DISCOURS DE CLÔTURE DES TRAVAUX DE LA SESSION

Abou-Bakr Kadiri
Membre de l'Académie
Directeur des séances

Mes chers collègues,

Mesdames et messieurs,

Nos déclarons clos les travaux de cette session qui a été tenue sur cette terre sacrée, à proximité de la Mosquée Al-Aqsa, vers laquelle nous marcherons un jour pour prier.

Je ressens beaucoup de bonheur à nous retrouver ici, à Amman, pour étudier ensemble le thème de l'échec éventuel du processus de paix au Moyen-Orient.

Les communications présentées par les collègues et les experts étaient d'une haute tenue, et j'eus le sentiment, en les écoutant, qu'elles exprimaient une réelle volonté de paix, au moment où Israël, par sa politique de ces derniers jours, vise à saper les fondements mêmes de cette paix tant souhaitée.

C'est un motif de réjouissance pour notre Compagnie que les vingt deux exposés présentés aient pour auteurs des personnalités venues de toutes parts : du Maghreb et d'Orient, d'Europe, d'Amérique et des pays arabes. Nous sommes tous ici, messieurs, par-delà les appartenances, non pour élaborer une politique qui soit la nôtre, mais, comme le souhaite Sa Majesté le Roi Hassan II, pour étudier à notre niveau les éventualités qui découleraient de l'échec des efforts de paix, et les moyens de garantir aux Palestiniens leurs droits et à cette région la stabilité et la coopération.

après plusieurs années tradition, aux fins d'établir un accord écrit, ils prennent en compte l'usage suivi, car il s'agit là de droits acquis. Mais ce qui se passe en Israël n'est en aucun cas assimilable au droit acquis. On peut parler de droit acquis pour la Syrie et la Jordanie dans leur usage commun du bassin du Jourdain.

En réponse à M. Saaf, je dis que l'eau a effectivement l'importance que j'ai signalée, considérant qu'Israël irrigue actuellement 400 000 Ha, et qu'il y a problème pour irriguer 100 000 autres Ha. Israël s'est approprié des parts d'eau de Hassabani, de Banias, de Litani, et du Jourdain après la guerre de 1967. Que se passerait-il si on interdisait à Israël l'usage de ces eaux ? Surtout si l'on sait qu'il a du mal à irriguer 100 000 Ha, et que les populations des Kibboutzims exercent de fortes pressions sur le gouvernement ?

Comme a dit M. Ghallab, l'eau sera, qu'on le veuille ou non, une denrée soumise à la vente et à l'achat dans les marchés internationaux. Il se pourrait que le gaz, le pétrole, les devises fortes deviennent les moyens de monnayer l'acquisition de l'eau. C'est une hypothèse forte qui doit être présente dans nos esprits.

M. Abdelhadi Tazi a souhaité que l'on s'intéresse davantage aux conclusions du Sommet de 1964. M. Ambroggi et moi-même avons traité la question, mais pas dans le détail à cause du temps imparti. Le sommet de 1964 a effectivement adopté la résolution de la Ligue arabe dans sa réunion de 1963 et décidé la construction d'un barrage sur le Yarmouk, et la déviation des eaux du Jourdain. Mais le projet n'a pas été réalisé.

35. Maurice Druon

Je ferai seulement une observation de langage. Cette session a été très importante, les textes vont être certainement connus, analysés. Sur la traduction je m'adresse particulièrement aux interprètes en les félicitant, et en les remerciant car ils n'ont pas eu la tâche facile pendant cette session, mais le mot "alternatives" qui est revenu très souvent, n'est pas employé dans ce sens-là. On parle des alternatives, alors qu'il y a une alternative, ce sont deux éléments qui s'excluent l'un l'autre. Je préfère de beaucoup le mot "scénario" qu'a prononcé M. Husseïni c'est beaucoup plus exact, ou "éventualités" ou des "éventualités de remplacement" ou des "plans de substitution". Le mot "alternatives" risquerait de brouiller la compréhension des interventions qui ont été traduites de cette manière.

Je voudrais dire également, d'une manière tout-à-fait incidente, l'importance que j'attache à la réunion qui va se clore. Elle est du premier ordre. Il n'y a peut-être pas un endroit au monde où des esprits appartenant à autant de pays, représentant autant d'intérêts divers et exerçant des disciplines si diverses, peuvent parler de cette manière-là avec autant de sérénité et en se dirigeant vraiment vers une compréhension commune. Alors, pour ma part, je vous dirais que devant les difficultés du temps, ces trois journées ont été des journées de réconfort.

36. Kamil Saleh Abou-Jaber

Un simple éclaircissement: Quand j'ai parlé de la solution dans la direction syro-libanaise, c'était dans le contexte d'hypothèses élaborées par le décideur israélien. Je n'ai pas dit que c'était le fruit de la volonté syrienne.

37. Driss Dahak

M. Mohamed Zakaria Ismaïl a parlé d'objectivité et de droits acquis et a dit que je tenais des propos de laboratoire ou d'amphithéâtre de faculté, -j'ajouterais ou d'académie-. Mon propos, il est vrai est académique à ce stade, en attendant qu'il soit transmis au centre de décision politique qui le remodelera à sa manière.

Quant aux droits acquis, je n'en ai pas parlé comme s'il s'agissait de s'emparer des eaux ou de se les approprier. Tout ce que j'ai dit est que parmi les principes du droit international figurent les droits acquis dans le cas d'un bassin d'eau commun. Parfois trois Etats se partagent un bassin, sans s'appuyer sur un acte écrit. Un Etat en prend la moitié, le second en prend le quart, le troisième un autre quart. Quand ces Etats sont appelés à négocier,

l'ensemble constituerait un acquis scientifique qui pourrait servir aux chercheurs.

Certains collègues ont traité les aspects historiques du problème de Jérusalem. Je n'ai, pour ma part, rien entendu des accords passés publiquement ou secrètement entre l'empire ottoman et les Etats européens, en particulier l'Autriche. Je souhaiterais que mes collègues accordent une importance plus grande à ce sujet et qu'ils acquièrent le plus grand nombre de documents, car ces documents pourraient nous apporter un éclairage nouveau sur la question.

34. Georges Mathé

En tant que citoyen français n'appartenant pas au monde culturel arabe, j'ai l'impression d'un certain isolement. J'ai l'impression que vous allez vous défendre tout seuls, et je regrette que vous ne pensiez pas assez à vos alliés et amis. Je pense que la notion qu'il faut développer maintenant est d'agir auprès des médias, surtout que les médias s'internationalisent (qui ne reçoit pas la télévision en français par exemple ? Il y a un journal en France qui s'appelle "Le courrier international" qui est ouvert à tous les journalistes du monde). Je pense qu'il faut mettre à contribution les citoyens du monde, qui, maintenant, interfèrent avec tous les problèmes des pays. Regardez la Yougoslavie : tous les pays sont intervenus dans les défilés qui ont eu lieu à Belgrade. Il faut aussi agir en direction de trois axes :

Premièrement : les Etats-Unis. Il se trouve que du fait de l'histoire ils sont les seuls garants. Il faut les rendre conscients de la gravité de la situation devant leur opinion publique, à la télévision et dans les contacts de toutes sortes.

Deuxièmement : Il y a la diaspora juive. Je peux témoigner d'avoir parlé avec beaucoup de juifs français; j'ai constaté qu'ils sont hostiles au comportement actuel d'Israël.

Troisièmement : Il y a vos alliés de la Méditerranée auprès desquels il faut agir pour faire pression sur Israël. La France a déjà parlé. Peut-être n'a-t-elle pas eu le succès qu'elle espérait mais elle a osé parler. J'espère que nos alliés de l'Europe du Sud que sont les Espagnols, les Italiens et les Portugais vont aussi parler. J'espère que le Vatican va parler, il a parlé à cette conférence et j'espère qu'il parlera de plus en plus. Nous avons nos cousins d'Amérique latine qu'il faut également contacter. Je souhaite que vous avez le point de la stratégie intra-arabe, pensez donc aussi à vos alliés et amis, car on ne peut pas partir en guerre - c'est-à-dire en paix - sans avoir les alliances.

éléments principaux:

Le premier, aux plans militaire et stratégique. Nous devons savoir que la force militaire israélienne, au niveau conventionnel, est indiscutablement supérieure à chaque couple d'Etats arabes, en qualité et en quantité, tandis qu'au niveau stratégique, Israël l'emporte sur tous les Etats arabes réunis, à cause de l'arme atomique. Tout scénario à venir devra prendre en considération cette donnée militaire et stratégique.

Deuxièmement. Aux plans économique et technologique, Israël est actuellement le berceau de la technologie de pointe dans la région. C'est là un élément essentiel de la compétitivité dans le marché arabe. J'en reste là et je me contenterais de poser des questions sans donner de réponses, faute de temps. Est-ce que le système régional arabe, en économie, reviendra une autre fois sur la scène à travers les projets utopiques élaborés par la Ligue arabe ? Ou est-ce qu'il sera remplacé par un système régional moyen-oriental, ou méditerranéen ?

Troisièmement. Politiquement et diplomatiquement, plusieurs questions se posent. Est-ce que la normalisation avec Israël continuera ou est-ce qu'elle s'arrêtera ? Est-ce que nous nous activerons auprès des grandes puissances pour mieux leur faire comprendre nos problèmes ? Est-ce que nous nous emploierons un jour à jouer un nouveau rôle au sein de l'Organisation des Nations-Unis, pour en tirer un meilleur profit ?

Ces questions sont, à mon sens, essentielles dans toutes les options à venir. Je dispose, d'autre part, d'éléments d'analyse du projet de création d'un Etat palestinien, suggéré par M. Boutaleb, mais le temps passe vite et je me contenterais de dire, pour terminer, que le chemin de la paix est long et difficile, que des sacrifices immenses sont encore nécessaires, que la réalisation de la paix sans ces sacrifices est impensable. Cela vaut la peine même si ce n'était qu'un rêve utopique, car sans le rêve suivi d'action, nous ne pourrions pas changer les choses !

33. Abdelhadi Tazi

J'en reviens à l'étude présentée par M. Dahak et à celle de M. Ambroggi. Je voudrais proposer à mes deux collègues d'ajouter aux précieux documents qu'ils nous ont montrés, le contenu des actes de la Conférence du Sommet arabe tenu au Caire en 1964. Cette conférence avait consacré une grande partie de ses travaux aux problèmes de l'eau. Si les éléments d'information de cette conférence figuraient à côté des documents de nos deux collègues,

besoins de cent ou trois cent mille juifs qui viendront d'Australie, du Yémen ou de Russie? Non, c'est impossible. Politiquement, la partie arabe ne doit pas accepter pareil argument. L'eau est une denrée qui a un statut particulier qui est essentiellement politique.

31. Abdelkrim Ghallab

Pour répondre à M. Mohamed Zakaria Ismaïl, je crois que je me suis mal exprimé. Ce que j'ai dit est que l'armée du Sud Liban est sous le commandement israélien. Je me souviens d'avoir dit cela. Ce qui veut dire qu'on ne peut pas l'assimiler à une armée de libération. J'ai dit que le Hezbollah appuie l'Etat libanais, mais il est soutenu par un autre Etat, qui est l'Iran. Les deux formations ont chacune leurs finalités. De toutes manières, je n'ai pas dit ce que vous avez cru comprendre.

En ce qui concerne les options de rechange, il nous faut prendre en considération les réalités arabes. Nous connaissons ces réalités, mais il nous faut les prendre en compte. De même, nous devons prendre en considération la puissance européenne émergente, qui, je crois, peut jouer un rôle important dans le cas où les Arabes optent pour de nouveaux choix. Il faudra compter, bien sûr, avec les Etats-unis, qui peuvent faire échouer toute nouvelle option.

Je voudrais poser une question particulière à MM. Dahak et Ambroggi. Il y a deux semaines, les ministres concernés du Maroc et d'Algérie inauguraient le gazoduc qui portera le gaz algérien à l'Europe à travers l'Espagne. C'est un événement historique. Hier, le pétrole iraquien était libéré pour alimenter de nouveau les besoins européens, en industrie et en chauffage. Pourquoi, en contre-partie, ne pas rendre service aux peuples qui manquent d'eau, et ne pas inviter l'Europe, qui a un excédent d'eau, à fournir cette eau si nécessaire, aux peuples d'Afrique du Nord et du Moyen-orient qui sont les plus démunis en la matière ?

Autre question. Quels sont les obstacles financiers, techniques et politiques qui empêchent la réalisation de tels projets ? Est-ce que les Nations-unies, avec les organisations dépendantes, telles la FAO, peuvent parrainer de tels projets. Est-ce que ces projets peuvent être initiés avec l'entente des pays du Nord et des pays du sud? C'est un sujet digne d'étude.

32. Tajeddine Al-Houssaini

Tous les scénari envisageables sont liés à l'équilibre des forces aux niveau régional et international. Cet équilibre, je crois, devra s'appuyer sur trois

30. Mohamed Zakaria Ismaïl

J'ai écouté l'exposé de M. Ghallab avec beaucoup de plaisir. J'y ai constaté toutefois des passages qui ne reflètent pas sa pensée, la formulation qu'il a employée risque d'ouvrir la voie à une mauvaise interprétation.

M. Ghallab prétend que chaque groupement du peuple libanais constitue une armée. J'élimine ici la notion de groupement confessionnel, car ce n'est pas le cas. Il a ensuite dit qu'au Sud Liban occupé se trouvent "l'Armée du Liban-Sud" et le "Hezbollah". Il n'a pas dit un seul mot de la différence entre les deux. Cela donne l'impression que tous deux se ressemblent, alors que le Hezbollah est une armée de résistance à l'occupant, et constitue un atout dans la négociation avec Israël; tandis que l'autre formation armée est constituée de collaborateurs libanais au service des Israéliens qui l'utilisent pour faire pression sur le gouvernement libanais.

M. Kamil Abou Jaber a semblé craindre que la paix avec la Syrie et le Liban n'aboutît à une exclusion des Palestiniens. Je crois comprendre que vous dites que si la Syrie et le Liban pouvaient aboutir avec Israël à un accord acceptable, ils iraient vers la paix sans les Palestiniens ! Cela est faux. Les Syriens et les Libanais aspirent à une solution globale, c'est-à-dire à la libération des territoires arabes palestiniens, et à la libération du Golan et du sud Liban.

J'ai écouté avec intérêt l'exposé de M. Dahak, avec ce qu'il comprend d'analyses et de statistiques. J'eus le sentiment que je me trouvais dans une église ou dans une mosquée, ou dans un laboratoire. Les choses se passent en toute tranquillité, alors qu'elles se passent en réalité dans un contexte politique de luttes d'intérêts. Je ne peux pas accepter que les pays arabes négocient avec Israël sur la base que l'eau est une denrée commerciale, celui qui en le plus peut vendre au prix coûtant et celui qui n'en a pas assez doit payer pour l'avoir. Cette éventualité est exclue dans nos rapports avec Israël. Selon M. Dahak, l'Israélien consomme une moyenne quotidienne d'eau évaluée à 20 fois la consommation du Palestinien, et 5 fois la consommation de l'Arabe israélien. Il s'en est inquiété et a exprimé la crainte de voir Israël s'accrocher à la notion des droits acquis pour prendre le plus d'eau possible aux Arabes. Dans le Golan syrien, Israël veut garder pour lui seul les sources d'eau que la Syrie veut récupérer. Comment pourrais-je accepter les notions d'excédent d'eau et de droits acquis, sachant qu'Israël s'apprête à recevoir d'autres immigrants et qu'il faut leur procurer l'eau. Pourrais-je accepter que l'on me dise : vous avez un excédent d'eau au Litani, donnez-en pour les

sioniste d'expansion.

J'ai développé ces idées dans ma communication, dont vous avez un exemplaire. Si je n'ai pas versé dans tous les détails, c'est parce que je pense qu'il y a des évidences qui se passent d'éclaircissements supplémentaires.

29. Abdellah Saaf

J'ai à faire quelques observations. La première est au sujet des choix de substitution.. Je pense que ces choix sont inégaux. Peut-être que les projets présentés dans les communications peuvent se compléter, mais je n'en pense pas moins que l'essentiel reste la façon de se réadapter avec la nouvelle donnée et de renforcer la capacité de négociation. Je pense que c'est là que se trouve le lien entre différents choix de substitution. Ces choix, nous en parlons depuis les années 50. Ils restent inchangés, mais lorsque nous cherchons ce qu'ils recèlent de nouveau, nous constatons deux éléments: la réadaptation nécessaire avec la problématique en question d'une part, et avec les données nouvelles d'autre part.

Deuxièmement, quant à la multiplicité des scénari : le succès ou l'échec; la guerre ou la paix, je constate une sorte de simplisme dans la manière d'aborder les questions. Les éventualités les plus envisageables peuvent se révéler complexes, comprenant une mixture de ce qui est positif et de ce qui ne l'est pas. Je ne pense pas, pour ma part, qu'il y a seulement deux choix : ou la guerre ou la paix, car les solutions médianes, complexes peuvent être un état de "ni guerre ni paix".

Il y a d'autre part une tendance à occulter Israël qui est une partie essentielle du débat, et nous analysons la situation comme si Israël n'existait pas; nous proposons des options de substitution sans prendre en considération les réactions possibles, et les stratégies de riposte contre Israël.

Troisièmement, Je crains que nous ne soyons victimes d'une vision catastrophiste des problèmes de l'eau. Par le passé, on nous a parlé de guerres dont l'origine est le facteur démographique, ou géographique, ou économique. Ce sont des explications de faits historiques à partir d'une cause unique, la démographie ou la géographie.... Je crains que l'eau ne vienne à son tour prendre sa place à côté de ces causes supposées. Certes, la question de l'eau est vitale, mais je n'envisage pas qu'elle sera une cause essentielle dans une situation nouvelle qui prévaudra dans la région.

réaliste et en pragmatique, comme dit mon ami Gromyko. Le seul gendarme maintenant et le seul pouvoir, ce sont les Etats-Unis. Il faut donc que la presse donne à ce pays la responsabilité et le crédit de ce qu'il fera et de ce qu'il ne fera pas, et que toute l'opinion internationale lui montre la raison. On peut imaginer que le gouvernement actuel s'engage dans un accord et que les plus durs du Likoud, du cartel de la droite démissionnent et qu'il y ait une restructuration de ce mouvement.

27. Tajeddine Al-Houssaini

Les résultats des négociations constituent un indice des équilibres de forces. Le boycott d'Israël ne devra pas ressembler à celui qui avait cours depuis les années soixante. Il devra faire partie d'une stratégie dissuasive ayant pour but d'assurer la continuité du processus de règlement. Aussi, les mesures d'accompagnement de ce boycott devront intégrer tous les champs des échanges et de coopération au Moyen-Orient. Plus encore, tous les signes de normalisation devront être concernés, y compris les bureaux de liaison et les représentations diplomatiques.

L'autre question : qui doit exercer les pressions sur les grandes puissances ? Certes, celles-ci disposent du libre exercice de leur souveraineté; elles ne peuvent se soumettre à des pressions exercées par de petits Etats. Toutefois, lorsque j'ai parlé d'exercer de l'influence et d'accorder une importance particulière aux Etats-Unis en tant que grande puissance, je n'ai pas voulu dire qu'il fallait exercer des pressions directes, je voulais dire qu'on pouvait mettre sur pied des alliances entre pays arabes, islamiques et d'autres pays en développement afin d'agir de manière méthodique. De cette façon, on pourrait, au niveau des Nations-Unies, des organisations internationales et des intérêts réciproques entre les pays arabes et les Etats-unis, faire passer le message qui aurait son impact sur les hommes politiques et les décideurs, et un écho parmi les membres du Congrès et au niveau de l'appareil exécutif.

28. Khalid Naciri

Je remercie M. Mohamed Zakaria Ismaïl de m'avoir sollicité sur une question que je considérais comme faisant partie des définitions des concepts, et qui ne mérite pas d'autre développement, puisque pour moi, il ne peut y avoir de paix que sur des bases sérieuses et justes, dont le point de départ est l'arrêt des colonies de peuplement et l'évacuation des territoires occupés. Nous sommes d'accord sur l'essentiel, et je voudrais dissiper vos inquiétudes à ce sujet. Il faut dire qu'il n'y aura pas de paix dans la continuité du projet

problèmes de la Palestine. Je voudrais également parler de deux choses qu'on a évoquées : l'unité arabe et la stratégie des pays arabes face aux problèmes de la Palestine; ça me paraît un point très important, mais je ne peux pas le traiter en deux minutes. Je renonce donc à la parole pour aujourd'hui.

25. Abdallah Saaf

A propos du dialogue entre le général De Gaulle et Aba Ebban, j'ai assisté à un colloque tenu à Paris en 1989, et j'ai entendu Aba Ebban parler pendant deux heures de sa rencontre avec De Gaulle, et développer une autre approche des raisons juridiques. Et j'ai compris que le Général aurait dit : Il est possible de trouver une raison juridique à toute initiative d'Israël. Mais il a posé le problème de la légitimité de l'initiative.

26. Georges Mathé

Je vais répondre très brièvement, il y a l'Europe méditerranéenne qui souhaite intervenir dans le processus de paix et cette Académie, sous la direction de Sa Majesté le Roi, a consacré un sujet entier à une éventuelle communauté méditerranéenne et je crois que c'est le moment d'y penser de plus en plus.

Deuxièmement il y a l'Europe centrale : l'Allemagne qui ne peut pas intervenir au sujet d'Israël pour la raison historique que vous connaissez.

Troisièmement : il y a l'Europe du Nord avec la Grande-Bretagne qui préfère l'Amérique à l'Europe, qui suivra l'Amérique et qui n'ira jamais contre l'Amérique. Voici donc pourquoi au point de vue politique l'Europe n'avance pas, ne se constitue pas et on l'a bien vu. J'ai beaucoup admiré l'énergie de mon Président, mais en Israël comme un orateur l'a souligné, il n'a pas été reçu avec une très grande affection.

Le rôle des Etats-Unis: Il est regrettable que les Etats-Unis soient les seuls à pouvoir intervenir, et on regrette aujourd'hui que la destruction du pouvoir de l'Union Soviétique ait été aussi rapide. La grande erreur de Gorbatchev est d'avoir facilité la chute de l'URSS. Le monde s'en trouve déséquilibré et il n'y a plus qu'un seul gendarme, alors qu'il faut toujours deux gendarmes. L'URSS, par sa disparition, laisse toute la responsabilité aux Etats-Unis.

Mon opinion, quand vous dites : comment faire pour influencer les Etats-Unis ? Eh bien, je crois que la presse internationale, au lieu de critiquer telle ou telle attitude d'Israël et telle ou telle attitude des Arabes, doit savoir qu'en Israël c'est une affaire intérieure. C'est l'élection de la droite. Si en France Monsieur le Pen était demain élu qu'est-ce-que pourrait faire la France? Eh bien, c'est ce qui s'est passé en Israël. Donc il faut l'accepter en

toutes les sociétés. Nous pouvons ajouter à cette énumération d'autres acquis. C'est cet ensemble qui constitue la conscience internationale.

23. Zakaria Ismaïl

Je voudrais poser deux questions à M. Goerges Mathé.

La première est à propos de la possibilité pour l'Europe de faire pression sur Israël pour accepter une paix juste et réelle. M. Mathé m'a paru douter de cette éventualité. Pour ma part, je m'interroge pourquoi n'est-il pas imaginable que l'Europe s'adresse à Israël en ces termes : Nous suspendrons l'acte de partenariat tant que vous n'acceptez pas les conditions d'une paix juste telle que le stipule le droit international.

La deuxième question concerne les Etats-Unis. M. Mathé a dit à juste titre que les Etats-Unis constituent la seule force au monde qui puisse réellement et fructueusement faire pression sur Israël. Il ajouta qu'il y a lieu d'exercer des pressions actives sur les Etats-Unis pour les inciter à leur tour à faire leur tour de même dans la direction d'Israël. Ma question est : Qui pourra exercer ces pressions efficaces sur les Etats-Unis ?

M. Tajeddine Al-Houssaïni a présenté un papier excellent- dont je le félicite-, surtout dans sa quête d'une stratégie arabe intégrée, à mettre en oeuvre en direction d'Israël, pour l'amener à accepter une paix juste. Je dois cependant dire une petite observation. Il a présenté le scénario de la normalisation avec Israël, mais n'a pas lié celle-ci avec d'autres actions nécessaires pour que la stratégie de normalisation réussisse et soit totale.

Il a aussi soutenu que les grandes puissances peuvent peser de leur poids. Ma question est celle-ci : qui doit obliger ces grandes puissances à peser de leur poids si les pays arabes eux-mêmes, qui sont les victimes de la situation actuelle, n'exercent aucune pression sur Israël et sur les grandes puissances en question.

M. Khalid Naciri a aussi parlé de ces pressions nécessaires, mais n'a pas assorti son discours de l'obligation qui doit être faite à Israël d'abandonner ses visées expansionnistes. Nous ne pouvons accepter aucune coopération avec Israël tant qu'il exerce tient à son projet d'expansionnisme sioniste.

24. Amadou Mahtar M'Bow

Je vous remercie Monsieur le Président, mais j'hésite à prendre la parole parce que je voudrais évoquer deux problèmes : le premier concerne l'expérience que l'on peut tirer de la lutte contre l'apartheid et la solution des

manifester. Le ministre français des affaires étrangères déclara que l'attitude de l'Egypte n'est pas légale, que les eaux du Golfe et du détroit de Tyran sont des eaux internationales.

D'autres faits se sont produits à Bab El-Mandab. La République Démocratique du Yémen a, au nom du caractère territorial des eaux du détroit, interdit le passage aux unités maritimes. Je cite ici le cas de "Coral Sea" du Libéria qui se dirigeait vers Israël. De son côté, le Front Populaire de Libération de La Palestine s'attaqua à des bateaux se dirigeant vers Israël.

L'attitude du ministre français exprime un désaccord avec les Arabes. Mais était-ce suffisant pour déclencher la guerre ? Si un Etat considère qu'un détroit est situé dans l'aire de sa souveraineté, qu'il n'est pas soumis au règlement international et qu'il interdit le passage à un autre Etat, est-ce un motif qui vaut une guerre généralisée à toute une région ? Il y a, certes, d'autres choix de réplique, moins destructeurs, comme par exemple l'envoi d'un navire escorté de bâtiments de guerre, en guise de "démonstration" comme avaient fait les Etats-Unis en 1957.

22. Abdelmajid Meziane

M. Abdelkrim Ghallab a bien voulu poser la question de la relativité de la morale en politique. Je crois qu'il a raison dans ses propos si nous considérons les statistiques dans les rapports politiques qui restent le domaine des intérêts. La morale n'est souvent pas prise en compte, en vertu de la pensée de Machiavel qui dit, en résumant, que la politique a son domaine et la morale a le sien, et il est rare qu'ils se rencontrent. Nous pouvons toutefois constater dans certaines actions politiques une rencontre de la politique et de la morale, ce qui est l'objet de malentendus. Disons que la morale et l'intérêt eurent des points de convergence dans les grands événements qui aboutirent aux grands acquis de l'humanité. Je cite, en résumant :

1- L'abolition de l'esclavage.

2- L'institution de la société civile où apparaît la citoyenneté en tant que droit premier, avec ses corollaires qui sont les droits politiques, sociaux et culturels.

3- La généralisation de l'enseignement.

4- L'égalité entre l'homme et la femme dans la plupart des sociétés contemporaines.

5- La liberté d'expression et de pensée, devenue un droit de l'homme dans

Je n'ai jamais dit ce qu'a prétendu M. Zakaria Ismaïl, et j'ignore d'où lui sont venues les conclusions qu'il a énoncées. Ma communication et mon intervention dans les débats traitaient de la nécessité de l'union arabe. Cette condition est valable en temps de guerre et en temps de paix. J'ai posée cette question, devenue historique : est-ce que le processus de paix a changé quelque chose aux obligations de développement global du monde arabe ? J'ai dit qu'il fallait assumer nos responsabilités vis-à-vis de cette question essentielle. Il m'a reproché d'avoir minimisé les dimensions d'Israël. Je réponds que je ne l'ai pas fait. J'ai dit qu'Israël a connu un certain développement ces deux dernières années, l'équivalent chaque année de l'économie de la Jordanie et de la Palestine.

Je ne minimise pas l'économie israélienne, mais je dis que si nous les Arabes faisons l'effort d'unifier nos projets économiques en vue de la complémentarité, selon notre souhait à la Ligue arabe, Israël n'aurait pas toute cette importance.

21. Driss Dahak

M. Druon a posé la question de la légitimité de la guerre que déclencha Israël contre les pays arabes, et qui a fait l'objet des propos échangés entre le général De Gaulle et Aba Ebban. M. Druon a laissé supposer que le Général aurait peut-être fait allusion à un détroit maritime fermé unilatéralement à la navigation internationale.

Mon intervention est plus un complément d'information qu'une interrogation. Les Etats arabes, en particulier ceux qui sont sur les côtes de la Mer Rouge et du Golfe d'Akaba, c'est-à-dire l'Egypte, la Jordanie et l'Arabie saoudite, ont considéré, après qu'Israël a occupé Oum Rashrash - nommé Eilat après la signature de l'accord d'armistice entre l'Egypte et Israël - que le passage des Israéliens par le Détroit de Tyran n'est pas assimilable à un libre passage comme c'est le cas dans les détroits ouverts à la navigation internationale. C'est pourquoi l'Egypte promulgua en 1950 des lois considérant que le Détroit de Tyran est soumis à la souveraineté égyptienne. Aussi, et vu que l'Egypte n'a pas signé le traité de 1958, et qu'elle considère que le Détroit de Tyran n'est pas soumis à l'obligation de voie internationale, le gouvernement égyptien a procédé à la fermeture du détroit juste avant le déclenchement de la guerre de 1967. C'est une fermeture partielle toutefois, dirigée contre les unités battant pavillon israélien, ou ayant des accords ou des intérêts avec Israël.

Bien sûr, les réactions des grandes puissances n'ont pas tardé à se

Pourquoi ne décidons-nous pas de réaliser des projets définis, comme la construction de lignes de chemins de fer inter-arabes là où c'est nécessaire. Nous adopterons de tels projets et nous leur assignerons le nécessaire pour donner au citoyen arabe l'espoir qu'il y a des choses concrètement réalisables. Car ce citoyen arabe se sent un peu étranger quand il se rend à un autre pays arabe, il se sent étranger quand il travaille dans un autre pays arabe. Pourquoi ne décidons-nous pas d'élever les échanges commerciaux inter-arabes, en l'an 2010, à 10 ou 15% de tout le commerce extérieur ? Est-ce que ces projets sont impossibles ? Pourquoi ne pas entreprendre de tels projets de manière progressive pour construire la base de l'économie arabe ?

D'autre part, je réponds oui à la question posée par M. Ghallab. Le projet israélien de développement a été mis en place dès le départ. Il est fondé sur le déclenchement des guerres pour prendre des terres, faire venir des immigrants, accorder des aides, assurer un cycle de développement et tout recommencer ensuite. Mais dans l'opinion de tout stratège israélien, ce scénario est-il actuellement suffisant pour assurer l'avenir ? Car le cycle des guerres seul ne suffira pas tant qu'il ne sera pas accompagné d'expansion territoriale, d'augmentation du nombre d'immigrants et d'aides financières. Si j'étais israélien, appelé à penser en stratège, je ne croirais pas qu'un tel cycle se répèterait indéfiniment, car Israël, désormais, ne pourrait s'étendre que dans des zones à haute densité de population. Israël peut-il vraiment englober d'autres populations arabes sans risquer un déséquilibre structurel ? Je crois que ce sont ces considérations stratégiques qui ont poussé Israël à accepter le processus de paix, et je ne crois pas qu'il pourra continuer à se suffire du schéma initial, depuis sa création jusqu'en 1973.

M. Zakaria Ismaïl, dans ses commentaires, m'a rappelé une anecdote que j'aimerais dire ici. Les élèves du secondaire ont l'habitude, à Amman, d'étudier davantage un sujet qui aurait le plus de chances d'être posé à l'examen. En 1984, le bruit courut que la Jordanie aurait des chances de receler des gisements de pétrole. Des élèves ont en conclu que la question d'examen serait posée à ce sujet et se sont préparés à cette éventualité. Puis vint l'examen et la question posée était : "Décrivez un voyage touristique sur les rives du Jourdain". L'étudiant qui s'était préparé à la question sur le pétrole s'inquiéta quelque temps, puis se mit à rédiger ainsi : " Je partis avec l'un de mes amis sur les rives du Jourdain. Alors que nous déambulions il me demanda soudainement : Et si la Jordanie devenait un pays qui a du pétrole, eh ? Je lui répondis ceci... " Et l'élève enchaina en reproduisant ce qu'il avait préparé !

comprendre demain comme l'a annoncé Monsieur Dajani.

19. Maurice Druon

Je voudrais, m'adressant à la fois à Monsieur Abdelmajid Meziane et à Monsieur Kettani, rectifier l'exactitude d'une citation. Mes deux collègues ne sont nullement coupables d'une citation fausse, la responsabilité de la citation revient à la presse française et souvent à l'ignorance des journalistes qui lorsque l'un d'eux a cité quelque chose de travers, l'autre le reprend et ça devient une sorte de point de dogme. C'est un peu comme "l'Europe des patries" du général de Gaulle. Le général de Gaulle n'a jamais parlé de l'Europe des patries, il a parlé de l'Europe des Etats, ce qui est tout-à-fait différent. André Malraux n'a jamais dit : "Le XXI^e siècle sera religieux ou ne le sera pas"; ça a l'air très poétique, mais en sémantique ça ne signifie rien. le XXI^e siècle sera plus ou moins bon, plus ou moins mauvais, et même si une catastrophe détruisait toute l'espèce humaine il y aurait tout de même un XXI^e siècle. Ce que Malraux a dit de plusieurs manières et en différentes circonstances, c'est que le XXI^e siècle verrait le retour du spiritualisme, ne pourrait pas vivre sans spiritualisme et que les peuples reviendraient au spiritualisme, à une vue spirituelle de l'univers et de la société. C'est l'attitude que Malraux voyait à l'humanité pour le siècle prochain.

Maintenant, je voudrais répondre à la question que Monsieur Zakaria Ismaïl m'a posée. Alors voilà : Ma mémoire est précise quant à la citation du général de Gaulle parce que je l'ai notée très peu de temps après et que je l'ai recitée d'ailleurs dans certains de mes ouvrages. Le général a dit : "Vous avez toutes raisons juridiques", Alors qu'elles étaient ces raisons juridiques ? Je dois vous dire qu'aujourd'hui bien modestement, je ne peux plus les préciser. Il faudrait que je reprenne la situation de l'époque. Est-ce-que ce n'était pas une affaire portuaire ? Une affaire portuaire dans le Golfe d'Acaba. Il y a là quelque chose qui reste dans ma mémoire comme lié, mais je ne peux rien certifier. Je suis désolé de ne pas pouvoir vous informer, mais si vous avez la volonté de me donner votre adresse ou d'utiliser les moyens de l'Académie, je tâcherai de vous répondre et surtout d'interroger les proches collaborateurs du Général à cette époque-là.

20. Jawad Al-Anani

Et si la nation arabe se mettait d'accord sur certains points réalisables dans le domaine de la complémentarité ? Nous réaliserons en 2005, la connection électrique inter-arabe. La main d'oeuvre arabe "importée" à un pays arabe ne devra pas être au-dessous de 40% de toute la main d'oeuvre utilisée.

17. Abdelhadi Tazi

Ma question s'adresse à M. Jawad Al-Anani. Voudrait-il bien nous donner une alternative à l'impasse où nous nous trouvons actuellement ?

18. Robert Ambroggi

Mes commentaires s'adressent à deux intervenants de cette matinée, Monsieur Druon et Monsieur Dajani.

Tout d'abord, mon cher parrain en cette Académie, Maurice Druon, a écrit son exposé comme j'ai écrit le mien bien avant que nous nous consultations. La concordance de pensées nous a surpris une fois de plus. Je m'expliquerai mieux demain comme il l'a annoncé. Je me bornerai à souligner que nous bénéficions en cette compagnie d'un fil conducteur exceptionnel, la pensée de notre Protecteur exprimée dans les thèmes soumis à notre réflexion. J'en citerai une dizaine :

- "Al-Qods, histoire et civilisation", 1981.
- "Les crises spirituelles et intellectuelles dans le monde contemporain", 1981.
- "Eau et nutrition et démographie", 1982.
- "Le même sujet, 2^e partie", novembre, 1982.
- "Potentialités économiques et souveraineté diplomatique", 1983.
- "Pénurie au Sud, incertitude au Nord, constats et remèdes", 1988.
- "Des similitudes indispensables entre pays voulant fonder des ensembles régionaux", 1989.
- "L'Europe des douze et les autres", 1992.
- "Le savoir et la technologie", 1993.
- "Quel avenir pour le bassin méditerranéen et l'Union européenne ? ", 1995.

Ce fil conducteur nous a conduit parfois à ce que les savants appellent les innovations concomitantes. Je me bornerai à ceci : Est-ce-que nous ne travaillons pas assez bien dans cette académie en tenant compte de tout ce qui a été dit, de tout ce qui a été élaboré par nos esprits auparavant ? C'est le seul point. Mon second commentaire concerne l'excellent exposé de notre cher confrère Dajani et surtout ce qu'il m'a appris. Les quatre cartes qu'il nous a présentées montrent de toute évidence que l'eau n'a pas acquis par les accords d'Oslo II son autonomie au même titre que la terre, j'essaierai de le faire

paradoxe ne peut-être interprété que par Machiavel ? Peut-être il est judicieux aussi d'entrevoir des raisons véritables, -un peu comme des médecins qui cherchent des éléments diagnostiques - sur les réactions d'un peuple qui n'est fait que d'hommes, d'hommes habités d'inquiétude. Est-ce-qu'on peut écarter l'inquiétude viscérale, profonde dans un climat de violence qui s'est perpétué sur tant d'années, dans des rapports démographiques qui ne sont pas toujours avantageux pour les uns ou pour les autres et sans aussi que l'on estime peut-être que les légitimités ne sont parfois qu'apparence ? Est-ce-que la peur de perdre aussi des identités où qu'elles soient n'intervient pas ? A côté de l'inquiétude, la méfiance. La méfiance vis-à-vis d'un troc, "la terre contre la paix". On a vu hier de quelle terre il s'agissait, avec des fluctuations françaises, anglaises, arabes dans l'interprétation. La méfiance entre deux communautés inégales, il faut bien l'avouer, économiquement, politiquement, ayant chacune leurs supporters, l'une forte de 50 ans d'existence, l'autre balbutiante eu égard à son statut d'embryon d'Etat. Méfiance aussi vis-à-vis des garants de la légitimité internationale qu'on a évoquée hier, qui est certes indispensable et qui s'appuie sur la force et même la super-puissance, alors même qu'à notre sens, elle ne peut régler qu'une part des problèmes, elle ne peut être que l'aiguillon qui empêche le malade de mourir et le système de s'arrêter. Monsieur Dajani, vous avez contesté aussi les débats occultes qui ont conduit aux accords d'Oslo, ils ont tout de même lorsqu'ils ont été porté à la connaissance du monde, provoqué une espérance inouïe, et c'est elle qui a fait que nous sommes ici aujourd'hui, c'est elle qui a fait que nous sommes au pied du mur, et tout le monde est au pied du mur. Et face à l'opinion c'est tout de même quelque chose qui compte. Monsieur Maurice Druon, a évoqué hier le rôle du temps, est-ce-que finalement nous ne sommes pas aussi devant ce temps où le peuple d'Israël, le peuple palestinien réfléchissent à ce qu'il leur a été tout-à-coup soumis sous les écrans fabuleux d'un miracle de paix ? Est-ce-qu'alors ce temps gâché par tant de choses actuellement n'est pas aussi profitable à l'action des gendarmes de cette puissance internationale, mais surtout à la puissance de ceux qui ont la possibilité d'expliquer, ceux qui sont liés à cette terre, qui en connaissent les souffrances, qui en connaissent l'évolution, qui en connaissent l'avenir et qui possèdent ses grands initiés parce que cette terre possède ses grands initiés qui doivent à mon avis inlassablement tenir les liens de cette paix, une paix qui maintenant nous paraît inéluctablement engagée et qui demande des efforts. Mais on sait aussi qu'un homme, comme une société longtemps malade, a une longue convalescence avant de guérir.

J'aimerais poser une question à M. Al-Anani, dont j'ai pu apprécier l'exposé et qui nous a conduit à un sujet digne d'intérêt, je veux dire l'économie. Est-ce que l'espoir que nourrit Israël de voir son économie se développer davantage en cas de paix, peut avoir un effet positif sur la progression du processus de paix lui-même ? Nous savons qu'Israël compense les effets négatifs de la guerre sur son économie par les aides extérieures que lui procurent certains Etats et les communautés juives vivant un peu partout dans le monde. Israël compense aussi par l'économie de guerre, et l'on peut dire que l'économie de guerre prévaut en Israël depuis 50 ans environ. Israël n'a donc pas besoin de paix pour renforcer son économie. Je crois que la dimension économique n'est pas une motivation suffisante pour Israël. De plus, la situation économique dans le monde n'est pas un indicateur suffisant des chances de paix, et n'est pas de nature à imposer un type de paix. Que dire alors d'un Etat à vocation essentiellement belliqueuse, qui prétend que son existence n'est due qu'à la guerre, la guerre permanente. Je crois que la paix ne représente aucun intérêt pour Israël.

Restera alors cette question : Le rôle de l'économie dans les pays de la région, y compris Israël. Est-il encore négatif par rapport à la paix ? Nous sommes à présent à la recherche de cette paix, mais sommes-nous aussi à la recherche d'une économie saine qui nous mène à une paix aussi saine ?

16. Yves Pouliquen

Je voudrais poser deux questions à notre distingué confrère Monsieur Dajani. Monsieur Dajani a dit qu'il faisait l'autopsie du processus de paix, ce qui voudrait dire que le malade est déjà mort et que nous sommes arrivés trop tard ! Je pense que le terme est fort mais qu'il repose peut-être sur l'énorme doute qui est posé sur le véritable engagement du nouveau pouvoir israélien vis-à-vis du processus de paix, et ce doute nourrit à l'évidence de nombreux procès d'intention alimentés par des décisions bien contestables. Toutefois les accords ont été signés, l'administration américaine répète avec instance que le nouveau gouvernement israélien honorera les engagements signés avec les Palestiniens. L'Europe appuie cette démarche et le Président Jacques Chirac l'a dit récemment sur cette terre il n'y a pas longtemps, surtout aussi si 75 % du peuple israélien s'est prononcé en faveur de la paix. Le monde des affaires israélien a clamé récemment qu'il croyait en la paix au Caire, mais il est vrai qu'un peu plus de 52 % ont rallié Monsieur Nétanyahou et ce fut, il est vrai une grande surprise, un paradoxe entre deux positions. Est-ce que ce

vrai que nous ne pouvons pas empêcher cela, mais c'est une tout autre chose que d'importer directement les produits israéliens d'Israël même, et on ne peut pas comparer les deux cas de figure. M. Al-Anani a minimisé le danger que représente Israël et a dit : Pourquoi ne vivrait-on pas tous ensemble dans une communauté humaine et économique pour tirer parti des bénéfices de la paix ? Je réponds que cela est en effet possible en théorie, mais en réalité, et tant que le projet israélien d'expansion existe, la chose n'aura pas lieu, et le premier à la refuser sera M. Al-Anani lui-même.

15. Abdelkrim Ghallab

Je m'adresse à M. Abdelmajid Meziane. Je pourrais être d'accord avec vous quand vous annoncez un avenir dans lequel la morale perdue retrouvera sa place souhaitée. Bien que votre discours soit un discours de philosophe ou de théoricien social, comme a dit le président des séances, nous pourrions être d'accord avec vous, quand vous nourrissez cet espoir souriant, et nous fermerons les yeux sur beaucoup de signes contraires et même immoraux qui caractérisent l'actuelle politique israélienne. Le retour de la morale s'est produit déjà dans l'histoire, avec la venue des prophètes et des religions. Mais l'ère des prophètes et de la prédominance des religions qui prêchent la morale est révolue. La grande question qui se pose actuellement est celle-ci : Quelle sera la morale qui caractérisera la politique à venir ?

Il est clair que le concept de morale a des dimensions multiples et a ses racines dans la société, surtout en ce qui concerne les intérêts à caractères politiques, économiques et hégémoniques. Nous savons que le colonialisme s'est doté d'une dimension morale en prétendant que sa mission est de sauver les peuples de l'arriération et de l'anarchie. Cette dimension morale des colonialistes est-elle une morale ? De même, l'occupation de la Palestine avait sa morale, celle de donner à un peuple, dispersé par les événements de l'histoire, une terre promise. C'est une dimension morale; mais est-ce une morale ?

La pensée politique ne fait pas place à la morale considérée dans un sens religieux ou civilisationnel. Il y a place seulement pour l'intérêt individuel, même pas l'intérêt général ou international. L'intérêt est par conséquent le critère selon lequel nous devons traiter de nos problèmes avec les autres, comme ils font, eux, avec nous. C'est lorsque l'homme aura retrouvé son humanité que nous annoncerons notre espoir en la morale, fût-elle religieuse ou civilisationnelle.

confessionnels, à mettre fin aux racines de l'extrémisme. En cela l'attitude de l'Islam est claire face aux "Gens du Livre", juifs et chrétiens. Le Coran les invite à une entente commune : " Dis : O gens du Livre, venez-en à un dire qui soit commun entre nous et vous : que nous n'adorions que Dieu sans rien lui associer..." (Coran, 63, III).

Cette invitation pourrait nous paraître aujourd'hui utopique du point de vue politique, mais la pensée scientifique peut avoir des interactions avec les lois qui régissent les sociétés, l'histoire humaine, l'évolution, les changements, les civilisations. Je crois, par conséquent, qu'une pensée religieuse active pourrait au prochain cycle de notre civilisation, avoir des effets déterminants pour la coexistence des peuples et l'endiguement de l'extrémisme religieux qui sévit actuellement en Israël.

14. Mohamed Zakaria Ismaïl

Je voudrais poser la question suivante à M. Druon : Je lis dans votre intervention que le général De Gaulle s'est adressé à M. Aba Ebban en ces termes: "Vous avez toutes les raisons juridiques dans ces hostilités" . Moi, je n'ai pas compris quelles étaient ces raisons juridiques. Est-ce que le général De Gaulle considérait qu'Israël était dans son droit en lançant sa guerre agressive contre les Arabes ? Voulez-vous bien m'éclairer à ce sujet ?

D'autre part, M. Al-Anani m'a surpris dans sa lancée sur une éventuelle coopération brillante et fructueuse avec Israël. Le statut moyen-oriental que préconise Israël consiste à détruire l'identité arabe de la région et à imposer un ensemble géographique à identités multiples. Le projet israélien veut évincer du noyau économique souhaité, des Etats arabes comme l'Iraq, le Soudan et la Libye et les remplacer par des Etats non arabes comme Israël et la Turquie. Où en seront alors nos aspirations unitaires et notre espoir de créer un jour un marché commun arabe ?

M. Al-Anani a voulu comparer Israël aux pays arabes selon des critères démographiques, économiques. Il est vrai qu'Israël ne pourra rien contre les pays arabes s'ils sont unis et constituent un bloc politique et économique solide. Mais la réalité est autre. Les Israéliens veulent diviser davantage le monde arabe pour le dominer politiquement, économiquement et culturellement.

Un autre point : les produits israéliens , selon M. Al-Anani, arrivent de toutes manières à nos marchés par l'entremise des produits étrangers importés, y compris les technologies venues d'Amérique, d'Europe ou d'ailleurs. Il est

participé il y a quelques jours, ici même à Amman, à une réunion tenue par l'un des plus importants centres stratégiques aux Etats-Unis, avec la participation d'experts américains éminents en relation avec l'administration américaine précédente et actuelle, et au fait des récentes nominations dans cette administration. Ces experts ont affirmé qu'il n'y a rien qui mette actuellement les intérêts américains en danger dans la région du Moyen-Orient, et cette région n'a pas la priorité dans l'échelle des intérêts américains. L'un d'eux a ajouté que le Moyen-Orient occupe la 22^e place, à côté de tout le reste, c'est-à-dire l'Europe et la Chine, entre autres.

En ce qui concerne l'Europe, ils ont dit ceci : "l'Europe entière, la Communauté européenne en particulier, entretiennent des intérêts importants avec le Moyen-Orient, qui dépassent ceux des autres Etats réunis ou pris séparément. Aussi, si les Européens avancent des idées en la matière, nous (les Américains) les prendrons en considération, mais il ne faut pas s'attendre à ce que nous accordions un rôle essentiel à l'Europe".

Bien entendu nous acceptons les initiatives, américaines et européennes à la fois, mais d'après ce que j'ai constaté, il n'y aura pas de changement radical. Je regrette d'avoir rapporté cette information quelque peu pessimiste, mais je me devais de dire la réalité telle qu'elle est.

13. Mohamed Kettani

La citation attribuée à André Malraux : " Le siècle prochain sera religieux ou ne le sera pas", a attiré mon attention sur d'autres réalités.

D'abord, je remarque que les adversaires croient en des religions révélées.

Ensuite, l'Islam reconnaît les autres religions révélées. Plus encore, la croyance d'un musulman en le Prophète Mohammed n'est accomplie que si elle se projette aussi sur les prophètes antérieurs, et les autres religions dites célestes. Tandis que les autres excluent la religion islamique de leurs croyances.

Les conflits historiques et les diverses accumulations négatives ont rendu chaque croyance renfermée sur elle-même, rejetant l'autre. Si bien que les religions, au lieu d'être un facteur de rassemblement, ont été détournées à des fins politiques et ethniques.

Je voudrais souhaiter que les trois religions révélées retrouvent leurs vocations, et s'emploient dans une action continue et tenace de la part des théologiens, et de l'intérieur de chacun des trois grands ensembles

L'article sert à la spécification et à la désignation exactes. Chez nous, dans la science arabe des traités, le préposé à la rédaction d'un accord, à l'établissement d'un document entre deux parties contractantes ou en litige, est tenu d'éviter la confusion grâce à une rédaction rigoureuse. La partie responsable de la formulation anglaise à l'intention du Conseil de sécurité devait, qu'elle fût anglaise, française ou arabe, écrire ce qui devrait satisfaire les deux parties. On devait par conséquent ajouter ici le mot "Tous" pour affirmer qu'Israël devrait évacuer tous les territoires occupés.

Je suis, d'autre part, touché par les propos de M. Zafrani. Cela m'a fait penser à ce qui est dit dans le Coran et concerne les fils de Jacob : "Et dans le peuple de Moïse, il est une communauté qui guide vers le droit et qui par là exerce la justice " (Coran, 159, VII). Dans un autre verset : "Il y a parmi eux des gens de bien" (Coran, 168, VII). Et dans un autre verset : " Ils ne sont pas tous égaux. Il est parmi les gens du Livre une communauté droite qui, aux heures de la nuit, récite, en se prosternant, les versets de Dieu. Ils croient en Dieu et au Jour dernier, et ordonnent le convenable, et interdisent le blâmable, et concourent aux oeuvres bonnes. ce sont des gens de bien." (Coran, 113-114, III).

11. Zaïd Ar-Rifaï

Je suis tout-à-fait d'accord avec M. Abdelhadi Boutaleb. Le désaccord n'est pas sur une quelconque confusion que susciterait le texte de la résolution 242, mais sur l'attitude d'Israël, et derrière lui les Etats-Unis, vers la fin de la guerre de 1967. Donc il n'y a aucun désaccord entre nous sur l'emploi ou non de l'article "Les", "Al".

Ceci étant, je m'adresse à M. Druon pour lui dire que l'usage, dans la rédaction de la résolution , de l'anglais au lieu du français est le fait des Etats-Unis et de la Grande-Bretagne. La confusion qui se dégage du texte était voulue et avait pour but de servir les intérêts d'Israël. Je crois-et je souhaite me tromper- que les intentions réelles d'Israël n'ont pas changé, tandis que les intentions américaines ont quelque peu changé, et celles des Européens ont beaucoup changé.

12. Kamil Saleh Abou-jaber

Le désaccord n'est ni linguistique, ni juridique. Le désaccord sur la résolution 242 et sur les actions qui ont suivi, toutes relatives à la question palestinienne, depuis 1967, est éminemment politique.

Quant au rôle des Etats-Unis, je peux en juger d'après ce que je sais. J'ai

comprendre l'opération de paix sans ces éléments d'analyse et d'information. Je m'interroge encore : Quel est le rôle des Etats-Unis dans cette opération ? Est-ce une réelle volonté d'aller à la paix ou une manière d'agir afin d'avaliser, par la force le fait accompli ? S'il en est ainsi, n'est-il pas temps de procéder à une révision de tout notre parcours et de nos présupposés ?

9. Abdelhadi Boutaleb

Je me sens enclin à intervenir dans le débat, à la suite de la question posée par notre collègue Abdelhadi Tazi à M. Zaïd Ar-Rifaï, et la réponse de M. Rifaï, ainsi que l'intervention de M. Druon.

Le débat sur cette question qui fait écho ici, est ancien. Lorsque la résolution 242 fut adoptée, avec son paragraphe qui fait l'objet de notre débat actuel, elle souleva une discussion byzantine, ni plus ni moins. La vérité est que la résolution 242 vit le jour après la guerre de 1967, pour désigner des territoires occupés et non pas "Les territoires occupés". Ces territoires occupés étaient connus, quant à leur situation et à la date d'occupation. Il n'était pas indispensable d'ajouter en langue anglaise " All the territories", et en langue française "Tous les territoires".

La discussion reste byzantine, comme j'ai dit. Même en arabe, il serait superflu d'ajouter d'autres indications, tant il était connu quels étaient les territoires occupés. Il y avait là l'expression d'une chose suffisamment connue, qui s'est produite après qu'Israël a envahi des terres qui ne lui appartenaient pas et qui ne figuraient pas dans ce qui lui revenait après le partage, de 1948 à 1967.

Nous savons , en matière de droit et de rédaction juridique, que lorsqu'on veut faire exception de quelque chose, on l'exprime nommément, on le spécifie pour l'empêcher de sombrer dans la généralité. Si l'on voulait spécifier ici, on aurait dit : "Les territoires occupés, à l'exception de ceci ou de cela..". Dans le droit, on ne fait pas pareilles choses.

Les discussions restent byzantines, et je pense que même Israël ne s'intéresse plus à ces confrontations linguistiques.

10. Abdellah Chakir Guercifi

Le sens de mon intervention a été en partie exprimé par M. Abdelhadi Boutaleb. Relativement aux terminologies "Territoires occupés" et "Les territoires occupés", il y a dans l'expression précise en la langue arabe une grande différence.

conquêtes militaires de la France, ce n'était même pas à cause de sa puissance économique, c'était en fonction de la clarté et de la précision. Or, cette affaire de la résolution 242, nous prouve, une fois de plus, que ce n'est jamais fructueux de prendre des rédactions ambiguës. L'imprécision est dangereuse car, permettant toutes les interprétations, elle permet aussi toutes les actions contre la paix, contre la volonté même qui semble avoir présidé à la rédaction d'un texte. C'est simplement cela que je voulais souligner. Quant au fond de notre sujet, j'y apporterai une modeste contribution demain.

7. Abou-Bakr Kadiri

Je voudrais dire à M. Druon que les Arabes étaient les premiers intéressés, et que par conséquent la résolution 242 devait être rédigée en langue arabe aussi, pour éviter toute équivoque, et qu'il ne fallait pas se contenter de la traduction, qui eut lieu, du reste, bien après les négociations.

8. Ahmad Sidqi Dajani

Dans l'exposé de notre collègue Haïm Zafrani, nous avons relevé cette interrogation : Quel est le rapport aujourd'hui entre les milieux juifs et les milieux sionistes expansionistes, à un siècle après la création du mouvement sioniste ? Cette dimension est essentielle dans la recherche d'une paix future fondée sur la justice. J'espère que nos débats s'intéresseront à ce sujet, qui est celui des juifs et de l'impact de l'idéologie sioniste sur leurs comportements, et des courants qu'ils subissent et comment nous retrouver tous ensemble pour faire face aux dérives qui les menacent et nous menacent aussi.

D'autre part, j'ai relevé à la fin de l'exposé de M. Tazi que les Nations-Unies pourraient intervenir- comme elles avaient fait en Afrique du Sud- pour empêcher une solution à base raciste. Je pense que nous devrions accorder à ce point toute son importance. Quelle est la nature de la solution proposée actuellement et si elle est à base raciste, quels sont ses dangers et quelle attitude devrions-nous prendre ? M. Tazi a aussi parlé des "Accords léoniens", qui sont des accords dictés et qui méritent toute notre attention. Il a aussi fait allusion au rôle des médias, et là je m'interroge : Nous sommes en présence d'une médiatisation commerciale du processus de paix, quel est l'impact de ce phénomène ? A-t-il un impact à long terme ? Et s'il échouait dans ses promesses, quelles seraient les conséquences.

Je termine sur une impression que j'eus en écoutant l'intervention de M. Zaïd Ar-Rifai qui a analysé les événements depuis 1967. Il est impossible de

Si nous parions sur l'Europe pour jouer ce rôle, disposera-t-elle des moyens de pression plus qu'elle ne dispose des seuls moyens d'intermédiaire ? Nous savons qu'Israël entretient un commerce extérieur avec les Etats-unis dans la proportion de 14%, et ce chiffre va jusqu'à 55 à 70% avec l'Europe avec laquelle l'Etat juif a aussi des rapports de partenariat. Il y a là par conséquent des motifs suffisants pour exercer de réelles pressions sur Israël.

La partie arabe a beaucoup à faire. Elle aura à faire un choix - au plan économique - entre le projet moyen-oriental que défendent les Etats-Unis et Israël, et le projet méditerranéen que défend l'Europe. Elle aura à opter pour les intérêts communs des Européens au Nord et des Arabes au Sud. Je crois que dans le cadre de la mondialisation de l'économie et de la transparence que connaissent les médias, le discours de la légitimité internationale passe bien. Ce discours a son impact et sa crédibilité auprès des Etats européens. Je suis donc porté à croire que ces trois éléments que sont la légitimité internationale, l'espace méditerranéen et l'ensemble des intérêts réciproques, constituent un atout que les Arabes pourront faire valoir auprès de l'Europe.

6. Maurice Druon

Mon intervention portera très exactement sur la résolution 242 qui a été si souvent évoquée non seulement aujourd'hui mais depuis tant d'années. Je me suis toujours demandé, en effet, pourquoi on avait choisi que le texte de référence de cette résolution soit le texte anglais et non pas le texte français. Si, comme il a été dit et comme je le répète, on avait choisi la langue française l'ambiguïté n'était pas possible. Je ne pense donc pas que les négociateurs et les rédacteurs soient tout-à-fait innocents si c'est l'anglais qui a été choisi, parce qu'il permettait l'ambiguïté

En français le mot "territoires" a besoin d'être assorti d'une précision; ce sont les territoires ou des territoires. En anglais s'il y a seulement "territories" on peut très bien penser que c'est : des territoires car il faudrait alors préciser all territories".

Messieurs, ceci n'est pas pour plaider pour ma langue. On sait qu'il est inutile de dire combien j'en suis le défenseur, mais, j'ai autant de tendresse pour d'autres langues. J'ai une extrême affection pour la langue anglaise que je pratique un peu. Puis il faut reconnaître à chacun ses vertus. L'ambiguïté ne sied pas à la langue française. C'est pourquoi, pendant tant d'années, le français était la langue diplomatique. Ce n'était pas seulement à cause des

5. Taj-Eddine Al-Housseïni

Dans les exposés de cet après-midi, il nous a été donné de constater que nous étions en présence de plusieurs modes de pensée, l'historique, le pragmatique et même le mode à connotation morale. Et tous se rencontraient dans le fait que le processus de paix connaît à présent un tournant dont les signes sont négatifs par rapport à une solution d'avenir. Lorsque Sa Majesté le Roi a proposé ce thème-question à la réflexion de l'Académie, il sous-entendait : Quelle serait l'alternative en cas d'échec du processus de paix. Quelle est donc pour nous cette alternative ? Est-ce que les Arabes peuvent de nouveau entreprendre l'escalade de la guerre ? Ou vivront-ils un état de "ni guerre ni paix" avec ce qu'il comporte de contradictions ? Ou chercheront-ils à élaborer une nouvelle stratégie intégrée, avec, peut-être la coopération d'autres parties ? Je suis, pour ma part, enclin à penser au rôle que pourrait jouer l'Europe dans la reprise du processus de paix..

Mon ami Abdallah Saaf a indiqué dans quelle mesure l'Europe pourrait s'acquitter de cette tâche, et je crois comme lui que l'Europe est tout indiquée pour jouer un rôle de régulation, parce que nous sommes convaincus que les Etats-unis ne sont pas neutres puisqu'ils sont liés à Israël par une alliance stratégique.

La recherche d'un rôle pour l'Europe n'est pas seulement en vue de garder les équilibres, mais parce que l'Europe a une place importante dans la politique internationale. Nous savons que l'Europe accomplit actuellement les conditions de son unité pour réaliser, après l'unité monétaire, une sorte de fédération. Ce qui renforcera sa position au niveau international et lui confèrera du poids dans le problème du Moyen-Orient. Mais qui parlera au nom de l'Europe ? Est-ce la présidence irlandaise ? Est-ce la troïka européenne ? Est-ce le président Chirac qui a effectivement pris position lors de sa dernière visite à la région ? Puis quelle sera la nature de la mission européenne ? Une mission de bons conseils aux uns et autres, sachant que cette éventualité consiste seulement à prodiguer des vœux pieux ? Une mission de bons offices ? Ou plutôt, dépassant tous ces choix, une mission où s'exerceront des pressions pour réaliser la paix ? Je crois que ce qui se passe actuellement en Europe nous intéresse beaucoup, nous autres, qui sommes au Sud, car l'Europe accorde une importance capitale à la paix au Moyen-Orient. Puis il y a cette désignation récente d'un envoyé européen, pour la première fois, au Moyen-Orient, et il n'est pas n'importe qui, il est l'ancien ambassadeur d'Espagne en Israël, qui a été aussi le promoteur de la conférence méditerranéenne de Barcelone.

Je voudrais dire cela pour que nos débats soient repositionnés à la lumière de la nature du danger, pour que les solutions soient plus collées au réel.

3. Abdelhadi Tazi

Je voudrais adresser ma question à M. Zaïd Ar-Rifaï, qui a vécu la situation et que nous avons écouté avec beaucoup d'intérêt au sujet des "territoires occupés" et de "territoires occupés". Voulez-vous nous donner une idée de la manière dont cette résolution avait été rédigée en langue arabe, en français et en anglais ?

4. Zaïd Ar-Rifaï

La différence entre "Les territoires occupés" et "Territoires occupés" est grande. C'est plus qu'une différence linguistique. Le problème réside dans la traduction. Le texte de la résolution 242 a été élaboré initialement en anglais, puis il a été traduit au français, à l'arabe et aux autres langues. D'après ce que je comprends, on ne peut employer le mot "Territoires" en français sans lui adjoindre l'article "Les", tandis qu'en arabe l'expression entière serait de mauvaise construction sans l'article "Al". Il y avait une volonté d'écrire en anglais "Territories occupied" au lieu de "All the occupied territories". L'argument avancé est que cela ne changeait rien au fait qu'il était interdit d'occuper des territoires par la force - ce qui impliquait implicitement l'évacuation totale des territoires occupés - et permettait de petits aménagements à caractère réciproque, afin de changer les lignes de démarcation en temps d'armistice en frontières définitives. L'expression "Territories occupied", au dire des rédacteurs, permettait cela.

La ligne d'armistice entre Israël et nous, en Cisjordanie, divisait parfois de tout petits villages. Parfois, elle passait même entre les deux rails du chemin de fer, dans le sens de la longueur : un rail du côté israélien et l'autre rail de notre côté. Toutes ces manipulations étaient entreprises pour faire passer l'expression "Territories occupied". Bien sûr, la vraie raison est apparue lorsque le premier ministre israélien, Isaac Shamir, prétendit que les territoires arabes occupés constituaient un seul bloc, et comme la résolution 242 oblige à l'évacuation des territoires occupés, Israël a évacué le Sinaï, c'est-à-dire les 90% des territoires arabes occupés, la résolution a donc été respectée par Israël. Il restait que les Arabes devaient de leur côté remplir leurs obligations et ouvrir une ère de paix avec Israël. Comme vous voyez, la question n'est pas seulement d'ordre linguistique.

auront toujours de l'influence lorsqu'ils s'acquittent de leur tâche avec courage, objectivité et honnêteté intellectuelle.

Ceux qui sont présents ici sont des Arabes et des non-Arabes, sont des Musulmans et des non-Musulmans. Il nous faut donc exploiter cette situation pour que chacun de nous, en tant que membre responsable de cette académie, dise ce qu'il a à dire en vue de contribuer à la solution de la problématique qui nous préoccupe. Je dis cela car l'analyse définitive montrera que dans toutes les directions possibles et les alternatives imaginables, il y a une action qui est menée sur le front arabe et l'autre sur les fronts américain et européen, voire dans le monde entier et parmi les peuples et les confessions. C'est pourquoi j'invite mes collègues, après avoir pris connaissance de la plupart de leurs communications, à diriger nos débats dans une direction plus pratique, loin des analyses théoriques, car la situation est grave et urgente.

Le deuxième point est relatif à la nature de la question qui nous est posée. Pourquoi est-elle posée en ce moment même ? Posée alors que les négociations de paix continuent depuis longtemps, avec des hauts et des bas, avec des arrêts et des reprises. Puis brusquement quelque chose s'est produit et a attiré l'attention. Ce qui s'est produit en Israël dépasse le simple fait qu'un parti politique a succédé à un autre qui n'a pas la même politique. Et ce qui apparaît est que les points de départ culturels et idéologiques diffèrent. J'ai beaucoup appris de Monsieur Haïm Zafrani l'expert en pensée juive. Il peut voir, lui, ce que beaucoup d'Arabes ne peuvent voir à propos du danger de certaines idéologies de la pensée juive dont l'aboutissement reste très éloigné de toute recherche de paix. Il apparaît que nous étions en train d'essayer des tentatives de paix "intégratives" c'est-à-dire une paix qui fait d'Israël un membre à part entière de la région, vivant dans une cohabitation paisible avec son entourage. Tout cela avec la bénédiction du monde et des Etats-Unis en particulier. Il apparaît maintenant que nous sommes en face de quelque chose de différent, qui ne croit pas à la continuité mais à la séparation, qui ne croit pas à la "Moyenne-Orientalité" mais à l'Occident et à ses valeurs. S'il en est ainsi, nous nous retrouvons face à des options graves qui dictent des prises de position. Alors il sera désormais question pour les Arabes et les non-Arabes, pour les Musulmans et les non-Musulmans, d'imaginer l'alternative de la paix et d'entreprendre une action différente dans sa nature et dans les sacrifices requis. Il ne s'agit pas d'action belliqueuse, mais d'action de régulation et de préparation du côté arabe. Cela requiert aussi des prises de positions plus promptes, plus courageuses et plus efficaces de la part de tous ceux qui croient à la paix.

Ce que l'on peut attendre d'un échec des négociations de paix se résume à ceci:

1- La possible arrestation des dirigeants palestiniens qui se trouvent dans les régions dites d'autonomie palestinienne.

2- La victoire des Israéliens au sortir des négociations après avoir atteint tous les objectifs.

3- Le regroupement des Palestiniens autour des dirigeants de "Hamas" et "Jihad islamique", et le retour à l'Intifada.

4- le retour à la guerre dont les signes annonciateurs rapportés par la Révélation existent déjà. (Coran, 4-7 Le voyage nocturne) "Et à l'adresse des Enfants d'Israël, Nous avons décidé, dans la Prescription : "Par deux fois vous allez commettre le désordre sur terre, oui, et vous hausser d'une grande hauteur. Puis, lorsque vint la première de ces deux promesses, Nous suscitâmes contre vous des esclaves à Nous, pleins de dure rigueur, lesquels pénétrèrent à l'intérieur des demeures. Et c'était promesse à être exécutée !

Ensuite, Nous vous rendîmes la revanche sur eux ; et Nous vous aidâmes de biens et d'enfants. Et Nous vous fîmes, quant aux personnes, plus nombreux: "Si vous faites le bien, vous vous faites du bien à vos âmes ; et si vous faites le mal, eh bien, c'est pour elles". - Puis quand vint la dernière promesse, ce fut pour qu'on s'en prît à mal à vos visages et qu'on entrât dans la mosquée comme on y était entré la première fois, et pour qu'on détruisit de destruction jusqu'où on avait monté.

5- D'autres parties peuvent intervenir, comme la Turquie, le Pakistan, le Bangladesh, les républiques islamiques de l'ancienne Union soviétique.

2. Ahmed Kamal Abou Al-Majd

Mon commentaire tournera autour de deux points qui constituent une invitation des participants à orienter les débats vers une direction fructueuse, en conformité bien entendu avec la nature de cette académie et la nature du sujet traité.

Nous sommes ici dans une académie et non dans une assemblée politique. Aussi, notre rôle n'est pas de donner une opinion politique ou de lancer un appel en faveur d'une attitude politique. Il n'en demeure pas moins que les penseurs n'agissent pas dans le vide en dehors des gens, des réalités, et de leurs peuples. La responsabilité des penseurs n'est pas moindre comparativement à celle des gouvernants. Les penseurs ont toujours eu et

1. Mohamed Salem Ould Adoud

Les dernières évolutions du processus de paix portent à penser que ce processus connaîtra un échec. Il ne s'agit pas là d'une vision délibérément pessimiste. Les raisons en sont :

1 - Tout se passe comme si toute l'opération n'est fondée que sur un faux dans lequel les Israéliens sont supposés avoir raison, et les Arabes tort. Les Arabes ayant reconnu leurs torts, les Israéliens ont alors accepté de renouer le dialogue.

2 - Le processus de paix a commencé par négocier les questions faciles. Les questions difficiles, bien que cruciales, ont été différées, et chacune d'elles peut faire échouer tout le processus. Parmi ces questions figurent Jérusalem, les réfugiés et le redéploiement des troupes israéliennes.

3 - Tous les acquis enregistrés jusqu'à maintenant sont au bénéfice d'Israël, comme si Israël était le vainqueur qui dicte ses conditions, soutenu par les garants de la paix.

4 - De telles questions qui concernent l'avenir des peuples, ne peuvent faire l'objet de décisions qu'après consultation des peuples concernés.

5 - Les Israéliens ont démontré à plusieurs reprises qu'ils n'étaient pas sérieux vis-à-vis de leurs engagements.

6 - L'intégration souhaitée entre deux nations qui ont chacune une histoire différente, une religion différente, des convictions différentes, des morales différentes, ne pourra se réaliser que si l'une d'elles fait fi de ses préconçus. Il est évident que les préconçus israéliens et arabes sont totalement opposés dans les domaines où l'intégration est souhaitée : le politique et l'économique.

La politique israélienne est fondée sur la notion de peuple élu, qui doit dominer et réaliser constamment l'hégémonie militaire, scientifique et technologique. La politique des musulmans est fondée sur la révélation rapportée par le Coran : " Ho, les gens ! Nous vous avons créés d'un mâle et d'une femelle et vous avons désignés en nations et tribus, pour que vous vous entre-connaissiez. Oui, le plus noble des vôtres, auprès de Dieu, c'est le plus pieux des vôtres. Dieu est savant, informé, vraiment ! (13, 49). L'économie israélienne pratique l'usure que Dieu a interdit.

DÉBATS

We are tempted then to envisage alternatives which would help in getting out of this tunnel taking into consideration similar cases in which putting an end to colonial hegemony was a must and giving priority to the most appropriate solutions :

- The PLO should solely resume the initiatives leading to peace and let the Israeli government in its present "state of freezing" till a sudden awareness shows the insignificance of its positions.
- The duty falls on the Palestinians to persist in their endeavours to attain peace and the public manifestation of this wish in order to impede the Israeli double game.
- Arab and friendly states should exert pressure on Israel through imposing the resumption of commercial embargo. The sponsors of peace as well as international organizations should "reason with" Israel which persists in its denial of the validity of the commitments undertaken by the former Israeli government.
- When the PLO realizes that the "management" of this period of crisis has lasted for so long and that pacific means were used in vain, it can then proceed to the second option, which is the resumption of armed fighting, and the third one, which is the creation of the Palestinian state as did the Algerians in 1988.
- Palestinian people as well as voluntary Muslim and Christian sympathizers, may organize a "White March" towards Jerusalem with the aim of liberating it and save its spiritual heritage shared by the monotheistic religions.

Hence, we remain convinced that the dynamics of peace will end by winning over for they are consistent with history.

- Lorsque l'OLP aura constaté que la "gestion" de cette période de crise a assez duré et que tous les moyens pacifiques ont été vainement employés, alors elle pourra passer à la seconde option qui est celle de la reprise de la lutte armée, et à la troisième qui est la constitution d'un Etat palestinien, comme avaient fait les Algériens en 1988.

-Le peuple palestinien, ainsi que les sympathisants volontaires musulmans et chrétiens, pourraient organiser une "Marche blanche" en direction de Jérusalem pour effectuer sa libération et sauver son patrimoine spirituel commun aux religions monothéistes.

Cela étant, nous restons convaincus que la dynamique de la paix finira par gagner, car elle est dans la logique de l'histoire.

A SET OF OTHER ALTERNATIVES TO REALIZE PALESTINIAN-ISRAELI'S PEACE

The author gives a chronological account of the Palestinian cause and infers that it is of colonial import and has not been dealt with as have similar cases within the framework of the liberation from colonial hegemony.

The Arab people of Palestine have been here, on these very lands for thousands of years; they had been a part of the Arab Islamic Empire since the first caliphs, then successively under the reign of Omeiyads, Abbassids and Ottomans. The British mandate, as it is known, was a colonial interlude which should stop and let Arabs and Zionists face each other after Balfour promise was put into execution in order that Palestine becomes a homeland for the Jews all over the world to the detriment of the Palestinians. We have all been witnesses to the unjust circumstances that have befallen Palestinians: confiscation of land, expulsion, imprisonment, killings of populations (Dir Yassine, Kafr Qassim...), massive Judaization of sites to blot all signs out of the Palestinian memory. That is why, Palestinian people get organized and fight with arms and political means against the occupying power.

Oslo Agreements were concluded within the context of the "New World Order". Talks with the Labour government began in trying circumstances. Then, the new Israeli government assumed power with the support of religious extremists in the elections. This government has cancelled all the agreements concluded with its Labour predecessor. Every enterprise is stopped and the region expects the worst including the resumption of hostilities.

qu'il s'agit d'une question coloniale qui a échappé au traitement qu'avaient connu des questions similaires dans le collectif de la décolonisation.

Le peuple arabe de Palestine était là, sur ces mêmes terres, depuis des millénaires, et a fait partie de l'empire arabo-islamique depuis les premiers califes, puis successivement sous les Omeyades, les Abbassides et les Ottomans. Le mandat britannique, comme on sait, constitue un intermède colonial qui devait cesser et laisser face-à-face Arabes et Sionistes, après que la promesse de Balfour a été mise à exécution, pour faire de la Palestine une patrie pour les juifs du monde, au détriment des Palestiniens. Nous avons tous été les contemporains des événements dramatiquement injustes qui ont frappé les Palestiniens : confiscation des terres, expulsions, emprisonnements, massacres de populations (Dir Yassine, Kafr Qassim...), judaïsation massive des sites pour effacer la mémoire palestinienne. Alors, le peuple Palestinien s'organise et lutte avec les armes et les moyens politiques contre l'occupant.

Les accords d'Oslo arrivent dans le contexte de l'"ordre mondial nouveau". les négociations avec le gouvernement travailliste commencent, elles sont difficiles et ponctuées de troubles. Puis, arrive au pouvoir le nouveau gouvernement isra'lien après des élections générales, soutenu par les extrémistes religieux. Ce gouvernement dénonce les accords conclus avec son prédécesseur travailliste. Tout s'arrête et l'on craint le pire, y compris la reprise des hostilités.

On est alors tenté, pour ce qui nous concerne, d'imaginer des options qui pourraient aider à sortir de ce tunnel, et l'on est tenté de le faire à partir des cas similaires où il était question de mettre un terme à la colonisation, en privilégiant les solutions les plus appropriées:

- L'OLP devrait reprendre seule les initiatives qui mèneraient à la paix, laissant le gouvernement israélien dans son "blocage" actuel jusqu'à une prise de conscience de l'insignifiance de ses positions.

- Le devoir de persistance des Palestiniens dans leur volonté de paix, et la manifestation publique de cette volonté afin d'endiguer le double jeu israélien.

- Les pays arabes et les pays amis devraient faire pression sur Israël en décrétant la reprise de l'embargo commercial. Les pays garants de la paix ainsi que les organisations internationales devraient "raisonner" Israël qui persiste à nier la validité des engagements pris par le gouvernement israélien précédent.

ARABS AND THE FUTURE OF THE PEACE PROCESS

The peace process gathering Arabs and Israelis has been experiencing crises since Benjamin Netanyahu came into power ; he stopped negotiations and refused the agreements concluded with his predecessors. Consequently, the perspectives of negotiations with Syria and Lebanon seem to wither away while the Jordanian-Israeli peace may undergo some impediments.

What should Arabs do in case the peace process fails ?

To better grasp the meaning of this question, let us put it the other way around : what should they do in case of success ? They should abide by the new Middle East order which is being prepared in a number of forums and the Middle East and North Africa Economic Conference. Their political and economic position would end up by being weakened while Israel would strengthen its position and win the game.

The failure of the peace process means that the United States have withdrawn and take no further interest in the area. This is not likely for it is unthinkable, strategically speaking, that they leave this area too vital for their interests. The failure of the peace talks may invoke a crisis and resumption of hostilities. Accordingly, Americans - as a supposition - may then "manage" this crisis instead of managing the peace process.

What should Arabs do in this case ? They should :

- 1) Agree upon a common strategy of pressure on Israel and the United States.
- 2) Pursue contacts with Europe without "losing" the Americans.
- 3) Direct their efforts to the Arab scene. The first measure to take would be the reinstatement of Iraq and the warm-up of relations with Soudan and Libya.
- 4) Restrain the embargo against Israeli products.
- 5) Initiate the interest of Islamic states of South-Eastern Asia.
- 6) Encourage a new Palestinian Intifada in the Palestinian occupied territories.

Abdelhadi Boutaleb

QUID DES AUTRES ALTERNATIVES POUR REALISER LA PAIX PALESTINO-ISRAELIENNE ?

L'auteur fait l'historique de l'évolution de la question palestinienne et conclut

Mohammed Zakaria Ismaïl

LES ARABES ET L'AVENIR DU PROCESSUS DE PAIX

Le processus de paix entre Arabes et Israéliens connaît une crise depuis l'accession au pouvoir de Benjamin Nétanyahu, qui a arrêté les négociations et refusé les accords passés avec ses prédécesseurs au pouvoir. Ceci étant, les perspectives de négociations avec la Syrie et le Liban semblent gelées, tandis que la paix jordano-israélienne pourrait connaître des difficultés.

Que devraient faire les Arabes en cas d'échec du processus de paix ?

Pour mieux saisir le sens de la question, posons -nous la question contraire: que devraient-ils faire en cas de succès ? Ils devraient se conformer au nouvel ordre moyen-oriental qui se prépare dans de nombreux fora et dans la Conférence économique pour le Moyen-orient et l'Afrique du Nord. Leur position politico-économique en sortirait alors affaiblie, tandis qu'Israël en sortirait gagnant.

L'échec du processus de paix signifie que les Etats-unis ont retiré leur épingle du jeu et se désintéressent de la région. ce qui est peu probable, car il est impensable que, stratégiquement, ils quittent cette région si nécessaire à leurs intérêts. L'échec des négociations de paix pourrait aboutir à une crise et à une reprise des hostilités. Les Américains, c'est une supposition, pourraient alors "gérer" cette crise au lieu de gérer le processus de paix.

Que devrait alors faire les Arabes dans ce cas ? Ils devraient:

- 1) S'accorder sur une stratégie commune de pression sur Israël et sur les Etats-unis.
- 2) Agir en direction de l'Europe sans "perdre" les Américains.
- 3) Concentrer les efforts sur la scène proprement arabe. La première mesure à prendre serait de réintégrer l'Irak et d'activer les relations avec le Soudan et la Libye.
- 4) Resserrer l'embargo contre les produits israéliens.
- 5) Intéresser les pays islamiques de l'Asie du Sud-Est.
- 6) Encourager une nouvelle Intifada palestinienne dans les territoires palestiniens occupés.

water sources. Water was pure in olden days. Nowadays, the contributions of drinking water which are available have grown limited due to the population growth, and to the industrial and agricultural development. Huge quantities of water have been polluted ; hence, drinking water resources which are not utilized have become a strategic element for food security as well as for the future. National security of each state is consequently affected.

Arab states and especially those of the Middle East are situated in a so-called desert or nearly desert area. In this place, water is found in small quantities and accordingly occupies a strategic role. Moreover, it is unequally distributed, the individual ration is smaller and streams are tangled and cross the frontiers. The thing theoretically calling for cooperation among states for a good exploitation of this matter in order to find modern means liable to satisfy the needs of the populations.

Owing to its usage of water in farming to consolidate its food security, Israel has appropriated the Arab neighbouring water resources, as in Gaza Strip and the West Bank, as also in Jordan and the South of Lebanon (namely the Litany), the Syrian Golan and Yarmouk ; that is why a long-lasting peace is vital so that this area will better enjoy a common exploitation of water through a regional cooperation or even an international one, if necessary.

Not only are Israel and its neighbours the only parties concerned with peace, but this latter ought to be global and include all the states of the area owning water sources. This cooperation - despite the misunderstandings and conflicts - has to be permanently and efficiently established among Turkey, Syria and Iraq for the best distribution of waters in the Tigris and the Euphrates. Besides, it should govern relations between Egypt and the states which are in possession of the Nile sources, particularly Ethiopia where we find the sources of the Blue Nile.

We know that international law recognizes regional or bilateral agreements concerning approximately 200 streams. Yet, there is no global international agreement gathering both the states which are in possession of the water sources and the others wherein streams force their ways. What already exists in this respect is but few general principles, few resolutions issued by international organizations, particularly the General Accord on the Non-utilization of Streams for Navigation. Yet, whatever the legal provisions may be, if there is no national or regional political will to cooperate in the field of water, the world will undergo wars which will this time confront people with each other for the possession of water.

région dite désertique ou pseudo-désertique. L'eau s'y trouve en petite quantité et a de ce fait un rôle stratégique. Dans ces pays l'eau est répartie inégalement, la portion individuelle est moindre et les cours d'eau sont enchevêtrés et traversent les frontières, ce qui oblige en principe à une coopération entre les Etats pour une meilleure exploitation de cette matière pour se procurer les moyens modernes propres à répondre aux besoins des populations.

Israël, du fait de l'usage de l'eau à des fins agricoles pour assurer sa sécurité alimentaire, s'appropriera les ressources aquatiques de ses voisins arabes : c'est le cas dans la bande de Gaza et la Cisjordanie, c'est le cas pour le Jourdain, c'est le cas pour le Sud-Liban (Litani en particulier) c'est le cas dans le Golan syrien, c'est le cas du Yarmouk. C'est pourquoi dans cette région une paix durable est nécessaire pour un meilleur usage commun de l'eau, grâce à une coopération régionale et peut-être même internationale s'il le faut.

La paix ne concerne pas seulement Israël et ses voisins, elle devrait être globale et inclure tous les pays de la région qui possèdent les sources d'eau. Cette coopération - et non les malentendus et les conflits - devrait exister de manière permanente et efficiente entre la Turquie, la Syrie et l'Irak pour une meilleure répartition des eaux du Tigre et de l'Euphrate. La coopération devrait régir les rapports entre l'Egypte et les Etats qui détiennent les sources du Nil, en particulier l'Ethiopie où se trouvent les sources du Nil Bleu.

Nous savons que la loi internationale reconnaît les accords bilatéraux ou régionaux conclus au sujet de 200 cours d'eau environ, mais il n'existe pas d'accord international global dans lequel sont concernés à la fois les pays qui détiennent les sources d'eau et les autres où les cours d'eau se frayent leurs chemins. Ce qui existe en la matière ne dépasse pas quelques principes généraux, quelques résolutions d'institutions internationales, en particulier l'accord général sur la non-utilisation des cours d'eau pour la navigation. Mais quelles que soient les dispositions juridiques, s'il n'y a pas de volonté politique nationale ou régionale de coopération dans le domaine de l'eau, alors le monde connaîtra des guerres qui, cette fois, opposeront les hommes pour la possession de l'eau.

WATER, A SUBJECT OF CONFLICT TO ACQUIRE A RIGHT OR OF PEACE IN ORDER TO REALIZE A REINFORCED COOPERATION ?

Water is the source of life. Great civilizations were established close to the

AND WHAT IF THE MIDDLE EAST PEACE PROCESS FAILED ?

A part of the paper is devoted to the study of the historical dimensions of the peace process, its chances of success and the impediments recently met with following the election of Benjamin Netanyahu, the leader of the Israeli Likoud, who assumed power in May 1996.

The coming back of the Israeli prime minister to the religious reference as a dominant feature of his policy may push the region into adopting the same reference and, therefore, reawaken violence. We would be then far from any search for peace. The worst is that it would be a step backward as if the world peace summits in the Middle East were only a waste of time.

Therefore, if the politician delays progress, the acquired attainments may be lost, such as investments and commercial exchange as well as the rational spirit which marked the atmosphere of Madrid Summit. The long awaited reconciliation between Muslims, Jews and Christians may accordingly been delayed.

The paper, on the other other hand, lays emphasis on the vital role of the United States in the working out of the peace process. In other words, this role must continue to be assumed through exerting appropriate pressions on Israel with a view to prompt the Israeli politicians now in power to follow the path of their predecessors. The Kingdom of Jordan is called upon to use its influence, too, being careful of the risks of an eventual failure.

Driss Dahak

L'EAU : UN SUJET DE CONFLIT POUR ACQUERIR UN DROIT, OU DE PAIX EN VUE D'UNE COOPERATION RENFORCEE ?

L'eau est source de vie. Les grandes civilisations ont pris naissance à proximité des sources d'eau. L'eau était autrefois pure. Aujourd'hui, du fait de la démographie, du développement industriel et agricole, les apports disponibles en eau potable deviennent limités. Une grande partie de l'eau est polluée. C'est pourquoi les ressources en eau potable non utilisées sont devenues un élément de stratégie pour la sécurité nutritionnelle et pour l'avenir. Les sécurités nationales s'en trouvent même affectées.

Les pays arabes, et du Moyen-Orient en particulier, se trouvent dans une

region can, without Israel, proceed to a framework of cultural, economic and political cooperation.

C - Deepen ties of cooperation with Europe and other partners to exert pressures on the United States.

D - Suspend any normalization between Arabs and Israel at the level of bilateral relations.

E - Lastly, be convinced that the Israeli government will have to compromise if it feels that balances of power in the Middle east are against its interests.

Kamal Saleh Abou-Jaber

ET SI LE PROCESSUS DE PAIX AU MOYEN ORIENT DEVAIT ECHOUER ?

Une partie de l'exposé est consacrée à l'étude des dimensions historiques du processus de paix, des chances de succès de ce processus et des obstacles rencontrés actuellement à la suite de l'élection de Benyamin Nétanyahou, le leader du Likoud israélien porté au pouvoir en mai 1996.

Le retour du premier ministre israélien à la référence religieuse comme dominante de sa politique comporte les risques d'avoir pour effet de basculer la région dans une référence similaire, et, partant, de réveiller les violences. Nous serions alors loin de toute recherche de paix. Pire, ce serait un retour en arrière, comme si les conférences internationales de paix au Moyen Orient n'étaient que peine perdue.

Si le politique s'attarde ainsi à aller de l'avant, les autres acquis pourraient sombrer, tels que les investissements et les échanges commerciaux, ainsi que le courant rationnel qui avait pris naissance à la conférence de Madrid. La grande réconciliation entre musulmans, juifs et chrétiens pourrait être retardée.

L'exposé a, d'autre part, mis l'accent sur le rôle principal des Etats-Unis dans l'élaboration du processus de paix, ce qui implique que ce rôle devra continuer en usant de pressions appropriées sur Isra'el, afin d'engager les responsables israéliens actuels dans la voie suivie par leurs prédécesseurs. Le Royaume jordanien est appelé aussi à user de son influence, tout en prenant garde aux risques d'un échec avéré.

States with which the Jewish state always keeps a strategic military alliance. The Israeli atomic threat continues to prevail for want of signing the Nuclear Non-Proliferation Agreement.

B - Arabs solely confront Israel both during talks and during their suspension. The Soviet Union disappeared from the Middle East scene and no longer serves as a counter-balance.

C - Arab countries are divided among themselves at the level of states and at the level of ties between states and peoples. Arab efforts are not substantial enough to face Israel and its partners.

D - Failure of peace talks underlies high risks for Palestinian statesmen who, coming to a deadlock, will have nothing to give to their people for they have already given concessions to the Israelis.

2 - The main positive factors :

A - The American position seems to be gradually shaking due to the bulkiness and peculiarities of the world issues. Signs of a desire to be involved in the Palestinian cause are looming from Europe. France took the initiative in a clear fashion. It is hopeful that other political and economic powers will follow suit through their anxiety over their own interests such as Japan and China.

B - The world has been struck by the Israeli attitude repudiating "the vow taken" as well as international agreements. The sponsors of peace - the Americans on top of all - have managed to evaluate the prejudice that would tarnish their reputation if talks failed due to the Israeli hard-line attitudes.

C - The Israeli people, notwithstanding the difficulties encountered, are full of potential forces to fight that they will put into execution, if necessary, in order to extract their rights from the occupying power.

D - In Israel itself, the scene is not taken up by the extremists solely. Approximately half the Jewish population is aspiring to peace. This tendency will undoubtedly grow more vigorous if the statesmen persist in their refusal of the peace process for hostilities would resume and any hope of effecting peace would wither away.

What ought to be done :

A - Reinforce the Arab front to confront any Israeli attempt at war.

B - Go ahead in a regional integration mainly among Arabs to prove that the

si les négociations échouaient à la suite de l'entêtement israélien.

C- Le peuple palestinien, malgré les difficultés subies, possède encore des potentialités de luttes qu'il mettra à exécution, s'il le faut, pour arracher ses droits à l'occupant.

D- En Israël même, le terrain n'est pas occupé par les seuls extrémistes. Près de la moitié de la population juive aspire à la paix. Cette tendance se renforcera certainement si les dirigeants persistent dans leur refus du processus de paix, car les violences reprendraient et tout espoir serait perdu.

Ce qu'il faut faire:

A- Renforcer le front arabe pour faire face à toute aventure de guerre israélienne.

B- Aller de l'avant dans Israël une intégration régionale strictement arabe pour montrer à Israël que la construction régionale politique, économique, et culturelle peut se faire sans elle.

C- Tendre davantage la main à l'Europe et à d'autres partenaires pour faire poids sur les Etats-Unis.

D- Surseoir à toute normalisation arabo- israélienne au niveau des relations bilatérales.

E- Enfin, avoir la conviction que le gouvernement israélien sera amené à composer s'il ressent que les équilibres au Moyen Orient ne lui sont plus totalement favorables.

THE ARAB FUTURE IN THE LIGHT OF DIFFERENT POSSIBILITIES RESULTING FROM THE EFFORTS OF PEACE

The question put forward arrives in the nick of time. It should have been asked even when the peace talks were progressing between Palestinians and Israelis, but the Arab party seemed to be "anesthetized", being too confident of the future prospects and unable to envisage such turning round we have been witnessing since the coming of the Likoud government. It seems that the future is pregnant both with positive and negative factors.

I - The main negative factors :

A - Arabs were brought to peace talks, yet Israel didnot abandon its policy of armament, its position being strengthened through the support of the United

Ahmad Kamal Abou Al-Majd

**ET SI LES TENTATIVES D'INSTAURER LA PAIX
AU MOYEN-ORIENT DEVAIENT ECHOUER ?**

La question posée arrive à point nommé. Elle devait être posée même au temps où les pourparlers de paix étaient avancés entre Palestiniens et Israéliens, mais la partie arabe semblait "anesthésiée", trop confiante dans les perspectives d'avenir et incapable d'imaginer ce retournement de situation que nous voyons depuis l'avènement du gouvernement du Likoud. Il nous semble que l'avenir comporte à la fois des éléments positifs et des éléments négatifs.

1- Principaux éléments négatifs :

A- Les Arabes ont été amenés aux négociations de paix sans que Israël se départît de sa politique d'armement, fort de l'appui des Etats-Unis, avec lesquels l'Etat hébreu entretient toujours une alliance militaire stratégique. La menace atomique israélienne persiste faute de signer l'accord de non prolifération nucléaire.

B- Les Arabes restent seuls face à Israël à la fois pendant les négociations et pendant leur suspension. L'union soviétique a disparu de la scène moyen orientale et ne fait plus le contre-poids

C- Les pays arabes sont divisés au niveau des Etats et au niveau des rapports entre Etats et peuples. L'effort arabe n'est pas accumulé pour faire face à Israël et à ses partenaires.

D- Un échec des négociations de paix comporte des dangers extrêmes pour les responsables palestiniens, qui, arrivés ainsi à une impasse, n'auront plus rien à donner à leur peuple parce qu'ils ont déjà beaucoup donné aux Israéliens.

2- Les principaux éléments positifs sont:

A- La position américaine semble s'ébranler progressivement du fait du volume et des spécificités des problèmes mondiaux. De l'Europe parviennent des signes d'une volonté d'implication dans le problème palestinien. La France a pris l'initiative de manière claire. Il y a lieu d'espérer que d'autres forces politiques et économiques s'exprimeront de la même manière, par souci de leurs intérêts, comme le Japon et la Chine.

B- Le monde a été choqué par l'attitude israélienne qui refuse d'honorer "la parole donnée" ainsi que les accords internationaux. Les garants de la paix- les Américains en tête- ont pu mesurer le préjudice dont souffrirait leur crédit

pour faire face au "péril arabe".

La vision réaliste et prometteuse voudrait que l'on traite cette question à l'instar de ce que l'on avait fait pour d'autres : permettre au peuple palestinien d'exercer son droit à l'autodétermination et de créer son propre Etat souverain sur sa terre. Israël devrait s'ouvrir sur l'avenir régional et mondial, et aider à résoudre les questions qui commandent la survie telles l'eau, les relations commerciales et d'autres. Il n'y aura pas de survie sans la paix.

THE PEACEFUL COEXISTENCE : AN ALTERNATIVE TO CONTINUOUS WAR ?

The peace process has embarked on a field eaten up with wars, successive outbursts of the Palestinians subjected to a relentless military occupation and humiliating economic and social conditions. Israelis approached peace without changing their mentality of occupation, being always on the alert to impose the harshest measures against populations. Israel has not turned the page of war to open that of peace. Besides, the accession of the Right to power, followed by the cancellation of all attainments extracted from the previous government of Shimon Peres, seems to block any chance of peace.

Now, the peace process has stopped. It is an Israeli challenge vis-à-vis the world which holds on firmly to the bringing of commitments into operation. Any consequent stumble may subsequently give rise to unforeseeable effects : resumption of hostilities in the form of war or violent demonstrations, intervention of other parties in the conflict...

We are inclined to think that Israel dreads peace, for it fears being treated as a triteness in the region ; it is also afraid that foreign aids lavished in order to confront the "Arab danger" may stop.

The realistic and promising vision suggests the tackling of this issue after the fashion of other ones : enable the Palestinian people to practise their right to self-determination and to create their own sovereign state on their land. Israel would have to open up on the future of the area and of the world, and help in the resolution of the issues which control survival such as water, commercial relations and others. There will be no survival without peace.

The equation of the region has been reversed upside down by Israel : it is not security which creates peace conditions ; it is rather the contrary.

B - The probable results of success :

1) Creation of a framework of normal relations in a stable geopolitical environment. The triangle Palestine - Jordan - Israel will be its first link which must, at the appropriate time, include Syria and Lebanon.

2) Democracy and pacific institutionalization at the level of the states of the region would unavoidably result from the new climate then created.

3) This latter would then effect the impulse of a Middle - East from the historical compromise which would in the beginning of the 21st Century be in Keeping with the calling off of the erratic course of the 20th.

It's not forbidden to dream.

Were the great projects not originally dreams ?

Abdelkrim Ghallab

LA COEXISTENCE PACIFIQUE : UNE ALTERNATIVE À LA GUERRE CONTINUE ?

Le processus de paix a pris le départ sur un terrain miné par les guerres, les révoltes successives des Palestiniens soumis à une occupation militaire impitoyable et à des conditions économiques et sociales humiliantes. Les Israéliens ont abordé les négociations de paix sans se départir de leur mentalité d'occupants toujours prêts à exercer les mesures les plus draconiennes contre les populations. Israël n'a pas tourné la page de la guerre pour ouvrir celle de la paix. Puis, l'arrivée au pouvoir de la droite, suivie de la dénonciation de tous les acquis arrachés au précédent gouvernement de Shimon Pérès, semble boucher l'avenir à toute chance de paix

Actuellement, le processus de paix est arrêté. C'est un défi israélien au monde qui tient à ce que les engagements pris soient appliqués. Tout dérapage conséquent peut avoir des effets incalculables : reprise des hostilités sous forme de guerre ou de manifestations violentes, intervention d'autres parties dans le conflit...

Nous sommes portés à penser qu'Israël redoute la paix, car il craint sa banalisation dans la région ainsi que l'arrêt des aides étrangères prodiguées

A - The causes :**- Internal causes of Israel :**

They are of ideological and political range (zionism on the one hand and the bellicose tendency of the Likoud on the other hand).

- External causes related to the international scene :

They concern the negative position of the United States, the unwavering ally of Israel and the rather timored role of the European Union which is not totally committed to this process.

B - The consequences :**- Probability of war :**

Never has this probability been more likely since 1991 owing to the degradation of cliamte in the wake of the confirmation of the massive settlement policy taking place in the occupied territories.

- The freezing of the normalization process :

In the best of its states, this process - that the Arab public opinion disapproves of - will be in suspense then abandoned by Arab states.

II - Prospects of succes :**A - Conditions of success :****1 - Psychological conditions :**

Peace, before being a matter of politicians, is a concern of peoples. It is in their minds (and in the dominant orthodoxy) that it starts its toddling. Israelis of Moroccan origin, traditionally in favour of the Right, must proceed to a profound cultural rupture, the thing which will enable them to assume a primordial role in the psychological preparation of the peace conditions.

2 - Political conditions :

These are mainly the recognition of the right of the Palestinian people to edify their national state as well as the withdrawal from the occupied territories. On the other hand, the role of the great powers (the United States have to take upon themselves the responsabilities of their new position in the framework of a new unipolar world) will be vital in order to bind the most irredentists to pursue peace.

2- Les conditions politiques:

Elles concernent fondamentalement la reconnaissance du droit du peuple palestinien à édifier son Etat national ainsi que le retrait de l'armée israélienne des territoires occupés. D'autre part, le rôle des grandes puissances (les Etats-Unis devant assumer les responsabilités de leur nouveau statut dans le cadre d'un monde nouveau unipolaire) sera essentiel pour imposer aux plus irrédentistes l'engagement sur le chemin de la paix.

L'équation de la région a été inversée par Israël : ce n'est pas la sécurité qui crée les conditions de la paix, mais bien le contraire.

B- Les résultats probables du succès:

1) Création d'abord d'un cadre de relations normales dans un environnement géopolitique stabilisé. Le triangle Palestine-Jordanie-Israël en serait le premier maillon qui doit, à terme, englober la Syrie et le Liban.

2) La démocratie et l'institutionnalisation pacifique au niveau des Etats de la région résulteraient inévitablement de la nouvelle dynamique ainsi créée.

3) Cette dernière serait ainsi à l'origine de l'impulsion d'un Moyen-Orient du compromis historique qui viendrait, au début du XXI^e siècle, s'inscrire en rupture avec le parcours erratique du XX^e.

Il n'est pas interdit de rêver. Mais les grands projets n'ont-ils pas toujours commencé sous forme de rêve?

BETWEEN THE PERSPECTIVES OF SUCCESS AND THE HYPOTHESIS OF FAILURE : A PROCESS WHICH IS LOOKING FOR ITSELF

In a region laden with history and uncertainties, the peace process stands at crossroads.

Since its beginning in Madrid in 1991, passing by Oslo and Washington in 1993, then Cairo in 1994, its serrated evolvement, interrupted by lapses of optimism, then of falling back and pessimism, this process has undergone, after the Likoud assumed power in the mid of 1996, some throwbacks, invoking failure.

This communication deals with this subject from this doubled alternative.

I - The hypothesis of failure :

The first part wonders about the - alas likely - hypothesis of failure which many signs induce us to consider.

processus est entré, avec l'arrivée du Likoud au pouvoir au milieu de l'année 1996, dans une phase de régression, rendant l'échec probable.

La communication, traite le sujet dans le cadre de cette double alternative.

I- L'hypothèse de l'échec:

La première partie s'interroge sur l'hypothèse -hélas probable- d'un échec, et que plusieurs indices rendent envisageable.

A - Les causes:

- Causes internes à Israël:

Elles sont d'ordre idéologique et d'ordre politique (le sionisme d'une part et la propension belliciste du Likoud, d'autre part).

- Causes externes, liées à l'environnement international :

Elles concernent l'attitude négative des Etats-Unis, allié inconditionnel d'Israël, et le rôle plutôt timoré de l'Union Européenne qui ne s'implique pas suffisamment dans le processus.

B - Les conséquences:

- La probabilité de la guerre.

Jamais cette probabilité n'a été aussi forte depuis 1991, consécutivement à la dégradation du climat dans le sillage de la confirmation de la politique de colonisation massive dans les territoires occupés.

- Le gel du processus de normalisation:

Dans le meilleur des cas ce processus -que les opinions publiques arabes ne soutiennent pas- se trouvera freiné puis abandonné par les Etats arabes.

II - Les perspectives du succès:

A- Les conditions du succès:

1- Les conditions psychologiques:

La paix, avant d'être une affaire de politiciens, est une affaire de peuples. C'est dans leurs esprits (et dans l'idéologie dominante) qu'elle fait ses premiers pas. Les Israéliens d'origine marocaine, traditionnellement favorables à la droite, doivent s'engager dans une rupture culturelle de fond les autorisant à jouer un rôle essentiel dans la préparation psychologique des conditions de la paix.

entity as an end in itself not as a transitional step towards the creation of a Palestinian state as a whole.

The idea of suspending any discussion about the status of Jerusalem - a decisive moment of the peace process - till the end of talks, in order not to waste the energy deployed in other points, is put off and the present Israeli government spares no effort in adopting vis-à-vis the Holy City an active policy aiming at Judaizing it and to effect the accomplished fact.

What are the means liable to speed up the peace process and get it out of the present deadlock ?

We deem it necessary to bring into operation a Palestinian, Arab and Islamic policy aiming at :

- 1) The reversal of the present situation of freezing through the defense of the Palestinian rights among the international opinion and the acquisition of the greatest deal of possible support.
- 2) The deepening of coordination between Arabs and the practice of boycotting vis-à-vis Israeli products.
- 3) Action within Arab organizations based in the United States in order to induce the American policy to change towards the direction enabling Palestinians to enjoy their rights.
- 4) Contacts with Russia, Japan and Europe.
- 5) The binding of any regional economic cooperation to the dynamics of peace and the demonstration to Israel that "the economy of peace" passes through the effective attainment of a just and comprehensive peace.

Khalid Naciri

**ENTRE LES PERSPECTIVES DU SUCCÈS
ET L'HYPOTHESE DE L'ÉCHEC:
UN PROCESSUS QUI SE CHERCHE**

Dans une zone chargée d'histoire et d'incertitudes, le processus de paix se trouve à la croisée des chemins.

Depuis l'enclenchement en 1991 à Madrid, en passant par Oslo et Washington en 1993, puis le Caire en 1994, son évolution en dents de scie, entrecoupée de périodes d'optimisme, puis de repli et de pessimisme, le

3) A agir auprès des organisations arabes installées aux Etats-Unis pour infléchir la politique américaine dans le sens qui permette aux Palestiniens d'obtenir leurs droits.

4) A agir auprès de la Russie, du Japon et de l'Europe.

5) A rattacher toute coopération économique régionale à la dynamique de la paix et à indiquer à Israël que " l'économie de paix" passe par la réalisation effective d'une paix juste et globale.

THE FUTURE PROSPECTS OF PEACE PROCESS BETWEEN PALESTINIANS AND ISRAELIS

«Land in exchange for peace» has always been the principle controlling talks between Palestinians and Israelis, who throughout numerous meetings, always trying ones, have concluded agreements concerning solutions recognized at the international level.

The accession of the Right -the Likoud to power in May 1996 put all attainments to question. The present leadership, conducted by Benyamin Netanyahu, seems to be unaware of the commitments undertaken by the previous Israeli government and brandishes the principle «peace in exchange for security» of Israel. The situation is deteriorating : Israelis are now applauding all measures contracting the enmity of Palestinians such as the confiscation of lands, the building of new settlements, the Judaization of Jerusalem, the encircling of Palestinian Sites by superhighways, the placing of Palestinian workers in a state of unemployment...

The main orientations of the Likoud and its allies have a bad effect on the peace process due to the Israeli hardening of positions, having become a subject dealt with by the media, as if this hardening had a bearing on philosophical or moral considerations. Consequently, the main issue, which is the putting of commitments previously taken concerning Hebron into operation, has fallen into oblivion.

The way is blocked too concerning the main contentions issues, for the Likoud makes a clean sweep of all attainments and adheres to the points that have established its reputation as a party of the Right allied to religious extremists : resumption of Jewish settlements on Palestinian Lands, denial of the right of Palestinians to go back home - those would have to remain in the Arab states - and consideration of internal self-government of the Palestinian

Nétanyahu, semble ignorer les obligations dues par le gouvernement israélien précédent, et brandit le principe de "la paix contre la sécurité" d'Israël. La situation se détériore: les Israéliens encouragent maintenant les mesures anti-palestiniennes jusque-là arrêtées, telles que les confiscations de terres, la construction de nouvelles colonisations, la judaïsation de Jérusalem, l'encerclement des sites palestiniens par des autoroutes, la mise au chômage des travailleurs palestiniens...

Les orientations principales du Likoud et de ses alliés se sont manifestées de manière négative sur le processus de paix, à travers le durcissement israélien, devenu lui-même objet de traitements médiatiques, comme si ce durcissement relevait de considérations éthiques ou philosophiques, faisant ainsi oublier le fond du problème qui est l'exécution des engagements pris précédemment au sujet d'Al-Khalil (Hébron).

La situation reste bloquée aussi sur les grands points litigieux, car le Likoud fait table rase des acquis et s'accroche à ce qui avait toujours fait sa réputation de parti de droite allié aux extrémistes religieux: reprise de la colonisation juive sur les terres palestiniennes, refus du retour des Palestiniens à leur pays - ceux-ci devraient demeurer dans les pays arabes - et considération de l'autonomie interne de l'entité palestinienne comme une fin en soi et non comme une étape transitoire vers la création d'un Etat palestinien à part entière.

L'idée de surseoir à toute discussion du statut de Jérusalem - moment fort du processus de paix - jusqu'à la fin des négociations, pour ne pas gâcher les efforts déployés sur d'autres points, est remise en cause, et l'actuel gouvernement israélien n'hésite pas à pratiquer vis-à-vis de la ville sainte une politique active visant à la judaïser et à créer le fait accompli.

Quels sont alors les moyens d'activer le processus de paix et de sortir de l'actuelle impasse ?

Nous considérons qu'il y a lieu de mettre en oeuvre une politique palestinienne, arabe et islamique visant:

- 1) A renverser l'actuelle situation de blocage, en défendant auprès de l'opinion internationale les droits des Palestiniens, et en acquérant le plus de soutiens possibles.
- 2) A l'intensification de la coordination inter-arabe et l'exercice du boycott des produits israéliens.

Shortly after the beginning of the peace talks in 1991, expectations went at a good pace to the effect that the beneficiaries of this peace would be the Palestinians followed by the Israelis then the Jordanians. At the end of 1995 it turned out that Israel was the first party to take advantage of the peace talks. Palestinian economy, for its part, has profited only by a small part ; it is constantly in arrears due for the most part to Israeli policies, inflation and unemployment.

As for the future, it is clear that international evolution, especially the repercussions of globalization and of the constitution of regional blocs, has started defining the outline of the future world economy while the Middle East is still behindhand. Besides, great challenges are lurking behind in this area where we witness a shortage in water, a high degree of illiteracy and a deficiency of infrastructures.

The region is then in need of basic equipments and ought to arrange its policy horizontally, on the one hand, to be able to tackle the system of relations and partnerships ; vertically, on the other hand, with a view to face the world and international institutions.

Wars and discords, which have been prevailing up to now in the Middle East and North Africa, have resulted in the drain of capitals and human potentialities, the thing explaining the absence of civil societies and of a promising future. Moreover, peace remains a vital condition for any step onwards; this peace must be seen in the light of a regional peace where all parties converge at the aim of the complementarity of resources for common well-being. There is no room for war in this region aspiring to peace and the promotion of Man.

Mohammed Taj-Eddine Al-Hosseini

LES PERSPECTIVES DU PROCESSUS DE PAIX ENTRE LES PALESTINIENS ET ISRAËL

La "terre contre la paix" avait été le principe qui avait régi les négociations entre Palestiniens et Israéliens qui, à travers de nombreuses rencontres, souvent difficiles, avaient signé des accords de solutions reconnus au plan international.

L'arrivée au pouvoir en mai 1996 du parti de droite - le Likoud - a remis en cause ces acquis. L'équipe actuelle au pouvoir, sous la direction de Benyamin

en considérant davantage les effets économiques de l'échec du processus de paix.

Juste après le début des négociations de paix, en 1991, les prévisions allaient bon train que les bénéficiaires de la paix seraient les Palestiniens d'abord, puis les Israéliens, enfin les Jordaniens. Puis, vers la fin 1995, il est apparu qu'Israël a été le premier à tirer parti des négociations de paix. L'économie palestinienne n'a bénéficié que d'une part minime, et reste caractérisé par un essoufflement constant dû en grande partie à la politique israélienne, à l'inflation et au chômage.

Pour l'avenir, il est apparent que l'évolution internationale, surtout les retombées de la mondialisation et des grands ensembles régionaux, commence à délimiter les contours de l'économie mondiale future; tandis que le Moyen- Orient reste en retard. De plus, des tares lourdes pèsent sur cette région où l'on constate une insuffisance d'eau, un taux élevé d'analphabétisme et une déficience des infrastructures.

La région a donc besoin d'infrastructures de base, elle doit aussi coordonner sa politique au niveau horizontal pour pouvoir affronter le système des relations et des partenariats au niveau vertical à l'échelle du monde et des institutions internationales.

Les guerres et les discordes qui ont prévalu jusqu'ici, au Moyen-Orient et en Afrique du Nord, ont eu pour résultats la fuite des capitaux et des énergies humaines. Ce qui explique l'absence de sociétés civiles, et de tout horizon prometteur. Aussi, la paix reste une condition première à toute marche vers le progrès. Elle doit se comprendre en tant que paix régionale où tous concourent à l'objectif de la complémentarité des ressources pour le bonheur commun. La guerre n'a plus de place dans cette région qui aspire à la paix et à la promotion des hommes.

THE ARAB ECONOMY IN CASE OF FAILURE OF PEACE PROCESS

The paper deals with two main points. First, the impact of the peace process since 1991 on the national economies of the Middle East states, with a particular approach to the Jordanian, Palestinian and Israeli cases. Second, the attempt to answer the question referred to us and which is the theme of the present session, probing further into the economic effects ensuing the failure of the peace process.

Because Israel has always carried out a policy of expansion and settlement.

All in all, when Israel is talking about peace, nobody thinks it is serious. Now that peace talks have stopped because of the Israeli prime minister himself, after the Right held office assisted by religious extremists, the whole world holds its breath fearing the definitive failure of the peace talks and the resumption of hostilities.

For the question of the future of the peace process, the answer is to be searched for in the very reality of this process and the gaps it contains :

In this respect, we notice that each negotiating party thinks it is the winner ; we also notice that Israel is not ready as yet to consent to what peace underlies. The Likoud is clear about this point ; its programme is based upon: Denial of the right of Palestinian refugees to get back home. Refusal to negotiate the status of Jerusalem. Refusal to stop settlements. Refusal to hand back the Golan Heights.

Hence, Israel has failed to uphold the basic principle of the respect for international agreements ; accordingly, the sponsors of the agreements ought to persuade Israel to observe its commitments.

The effects of blocking peace talks may be unpredictable. We can expect a strengthening of the Palestinian front, the stopping of normalization with Israel, the hardening of extremist positions in the Arab World to confront Israeli hard-line attitudes.

Israeli people have their say, precisely amongst the opinion aspiring to peace. They must condemn the escalation of refusals formulated by the Likoud and must have in view the prospect of a regional peace based on justice and aiming at common future.

Jawad Al-Anani

L'ECONOMIE ARABE EN CAS D'ECHEC DU PROCESSUS DE PAIX

La communication traite de deux points principaux : le premier concerne l'impact, depuis 1991, du processus de paix sur les économies nationales des pays du Moyen-Orient, avec une approche particulière des cas jordanien, palestinien et israélien. Le deuxième se propose d'apporter une réponse à la question qui nous est posée et qui constitue le thème de la présente session,

Maintenant que les négociations de paix sont arrêtées par le fait du premier ministre israélien lui-même, après l'arrivée de la droite au pouvoir aidée par les extrémistes religieux, le monde retient son souffle et craint l'échec définitif des négociations de paix et la reprise des hostilités.

A la question posée sur l'avenir du processus de paix, la réponse est à chercher dans la réalité même de ce processus et des brèches qu'il comporte:

Nous remarquons à ce sujet que chacune des parties en négociation croit qu'elle est gagnante; nous notons aussi qu'Israël n'est pas disposé à consentir les implications de la paix. Le Likoud est clair à ce sujet. Son programme est fondé sur:

Le refus aux réfugiés palestiniens de regagner leur pays. Le refus de négocier le statut de Jérusalem. Le refus d'arrêter la colonisation. Le refus de restituer le Golan.

Ceci étant, Israël a failli au principe essentiel du respect des accords internationaux, et il est du devoir des garants des accords de convaincre Israël de respecter les engagements.

Les effets du blocage des négociations de paix peuvent être imprévisibles. On peut s'attendre à un renforcement du front palestinien, à un arrêt de toute régularisation de relations avec Israël, à un durcissement des positions extrémistes dans le monde arabe pour faire face au jusqu'au-boutisme israélien. Le peuple israélien a son mot à dire, surtout au sein de l'opinion qui aspire à la paix. Il doit condamner l'escalade du refus qu'affiche le Likoud, et doit avoir en vue la perspective d'une paix régionale fondée sur la justice et visant l'avenir commun.

IS IT POSSIBLE THAT THE PEACE PROCESS COULD STOP ? CAUSES AND RESULTS.

The slogan of peace has always been forwarded by Israel since its creation as a means to enforce its policy of expansion and to gain international sympathy. The Arab World has always refused this pretension :

Because Israel has always adhered to Zionist ideology sustained by myths among which we find the right of Jews to return to the promised land.

Because Israel has always denied the legitimate rights of the Palestinian people.

2) Mental : They are unfortunately more acute ; these are mainly the narrow meaning of nationalism as well as cultural and particularly religious sectarianism.

Universalist rationalism has, notwithstanding acquired experiences and reached many attainments to overcome the obstacles relating to the clash of mentalities. In Yugoslavia, ethnic wars were a scandalous display and were subjected to international interventions, being inspired from the basics of universal morals. In India, the country merging many communities, and despite the present difficulties, the teachings of Jamal Eddine Al Afghani and of Ghandi together with his disciples in favour of the multi-ethnic nation have borne fruits. The prominent example of the treaties contracted in 1192 and 1229 by Salah Eddine with Kings Franks and by Al Malik Al Kamil with Frederic II is eloquent enough to illustrate the triumph of the desire to establish peace even in situations of extreme tension ; the crusades, for instance.

It is facts which form the universal spirit ; one can draw lessons from them to attain peace. Hence, neither abstract principles nor constraints of the World order can overcome the impediments to peace. Rather, it is the striving of thinkers who through their active expression are ready to summon up all their strength against all facts and causes of war.

Mohammed Farouk Nabhane

EST-CE QUE LE PROCESSUS DE PAIX PEUT S'ARRETER ? CAUSES ET RESULTATS

Le slogan de la paix a toujours été avancé par Israël, depuis sa création, comme un moyen de faire passer sa politique d'expansion et de gagner les sympathies internationales...

Le monde arabe a toujours refusé cette prétention:

Parce qu'Israël est toujours resté attaché à l'idéologie sioniste nourrie de mythes dont celui du droit des juifs au retour à la terre promise.

Parce qu'Israël a toujours ignoré les droits légitimes du peuple palestinien.

Parce qu'Israël a toujours pratiqué sur le terrain la politique d'expansion et de colonisation.

Au total, lorsqu'Israël parle de paix, personne ne le prend au sérieux.

Les faits étant les véritables formateurs de l'esprit universel, c'est de leurs enseignements que l'on peut tirer toutes les ressources pour la réalisation de la paix. Ce ne sont en effet ni les principes abstraits, ni les contraintes de l'ordre international qui peuvent maîtriser les entraves à la paix, mais le combat des hommes de pensée qui, par leur expression agissante, préparent à l'action contre tous les faits et toutes les causes de guerre.

THE HINDRANCES TO PEACE, ARE THEY CONTROLLABLE BY THE POWERS OF UNIVERSAL CIVILIZATION ?

Impediments to peace in the Middle East are circumstantial owing to the constraints dictated by the universal progress. The World, nowadays, changes at a smart pace, and we can in brief lay down four rules for this change :

- 1) The apprehension of interests of nations via long term projects where partnership supersedes to the old methods of exploitation and constraints.
- 2) The emergence of new economic powers on the international scene, mainly in the Far Oriental Asia where the vivacity of Japan and the emergence of China bring about a more liberal vision of relations with developing countries.
- 3) The recourse to more creative strategies in the Occident, and the passage from a unitary vision of the international political and economic relations to a freely diversified one. The European Union, in particular, tries to pursue activities free of any constraints through the liberation of its relations with Asia and Africa.
- 4) The influence of the Arab World on the international scene has increased after the emergence of new generations who have acquired technological and economic experiences related to the field of energy in which Arab states occupy the leading position.

Impediments to peace are twofold :

- 1) **Objective** : we find them in the three vital fields : land - peopling - water. Settlements aiming at expelling the indigenous populations in order to appropriate their lands, as well as the planned conquest of all water resources of the neighbouring states through the war of 1967, are the main sources of tension. The original "Fall" - a machination of the colonization - was division ; that is why its effects ought to be lessened through a real policy of cohabitation.

2) L'apparition sur la scène internationale de nouveaux axes de puissance économique, principalement en Asie extrême orientale, où la vitalité du Japon et l'émergence de la Chine imposent une vision plus libérale des rapports avec les pays en voie de développement.

3) Le recours à des stratégies plus créatrices en Occident, et le passage de la vision unitaire dans les rapports politiques et économiques mondiaux à une vision diversifiée et plus libre. L'Union européenne, principalement, essaie de se démarquer en libéralisant ses rapports avec l'Asie et l'Afrique.

4) Le poids du monde Arabe sur la scène internationale prend de l'importance depuis l'arrivée sur scène de nouvelles générations ayant l'expérience technologique et économique liée au monde de l'énergie, où les pays Arabes occupent une place centrale.

Les entraves à la paix sont objectives et mentales.

1) Elles se situent, en tant qu'entraves objectives, dans les trois domaines vitaux : la terre - le peuplement - l'eau. Ainsi, la colonisation de peuplement qui a recours à l'expulsion des populations originelles pour s'approprier définitivement leurs terres, ainsi que la conquête planifiée de toutes les ressources en eau des pays voisins par la guerre de 1967, restent les principaux points de tension. La faute originelle d'inspiration coloniale ayant été la division, il faut penser à en atténuer les effets par une politique de réelle cohabitation.

2) Les entraves mentales sont cependant plus tenaces et sont principalement le nationalisme étroit et le sectarisme culturel et particulièrement religieux.

Le rationalisme universaliste a malgré tout enregistré beaucoup d'expériences et d'acquis pour surmonter les difficultés relatives à l'affrontement des mentalités. En Yougoslavie, les guerres ethniques ont pu être montrées en scandales et enrayerées par les interventions internationales inspirées par les principes de morale universelle. En Inde multi-communautaire, et malgré les difficultés présentes, les enseignements de Jamal Eddine Al Afghani et de Ghandi et ses disciples en faveur de la nation multiethnique ont porté leurs fruits.

L'exemple historique des traités conclus en 1192 et 1229 par Salah Eddine avec les rois Francs et par Al Malik Al Kamil avec Frédéric II est une illustration du triomphe de la volonté de paix, même dans des situations de tension extrême, comme ce fut le cas des croisades.

continue to be confiscated and huge road works are proceeded to with a view to strangle Palestinian agglomerations.

The United States stand as a sponsor of the peace process with the modest collaboration of Russia. The reference is not, as it should have been, to the resolution 242 and everything happens beyond the reach of the United Nations ! A constant support is granted to Israel while Palestinians are forced to accept the accomplished fact. The parameters, that is the stopping of Jewish settlements, the respect of human rights in the occupied territories, the withdrawal of Israeli troops, are not observed. The Americans, on their part, are reluctant to force the Israeli government to abide by the commitments it has taken. This latter continues to assert its right to security aided in this through its strategic alliance with the United States.

The author recommends that a genuine, not an illusory, peace process be brought into operation. He states that the Americans are not ready as yet to give priority to this choice and they preserve playing cards for the talks concerning Jerusalem and other points. Their position follows the state of division in the Arab World and the unipolar configuration of the international scene.

Two points seem to constitute priorities for the author in order to effect a real peace : the first concerns the respect of Israel for human rights and the withdrawal from the occupied territories, the other is a solemn declaration of the Jews to banish Zionism and to accept a democratic solution in Palestine instead of a segregationist one. The author calls for a common action from the part of the Islamic and Arab World, and an international action involving the Jews who militate in favour of peace.

Abdelmajid Meziane

LES ENTRAVES A LA PAIX SONT-ELLES MAITRISABLES PAR LES POUVOIRS DE LA CIVILISATION UNIVERSELLE ?

Les entraves à la paix au Moyen-Orient sont des entraves circonstanciées au vu des contraintes imposées par le progrès universel.

Le monde présent se transforme à grande vitesse, et nous pouvons, en résumé, déceler quatre règles principales à cette transformation :

1) Une appréhension des intérêts des nations par des projets à long terme où le partenariat remplace les anciennes méthodes d'exploitation et de contraintes.

colonies juives reprend avec l'appui financier du gouvernement de Natanyahu, les terres arabes continuent d'être confisquées et de grands ouvrages routiers sont en chantier pour étrangler les agglomérations palestiniennes.

Les Etats Unis s'érigent en garants du processus de paix, avec la collaboration toute symbolique de la Russie. La référence n'est pas, comme ce devait être, la résolution 242, et tout se passe loin des Nations Unies! Un appui soutenu est accordé à Israël, tandis que les Palestiniens sont acculés à accepter le fait accompli. Les grandes constantes que sont l'arrêt des implantations juives, le respect des droits de l'homme dans les territoires occupés, l'évacuation des forces israéliennes, ne sont pas respectées, tandis que les Américains ne font rien pour obliger le gouvernement israélien à se conformer aux engagements pris. Celui-ci continue, pour sa part, à faire valoir son droit à sa propre sécurité, fort de son alliance stratégique avec les USA.

L'auteur invite à la mise en oeuvre d'un processus de paix véritable, et non à un processus illusoire. Il soutient que les Américains ne sont pas encore prêts à privilégier ce choix, et qu'ils gardent des cartes à jouer lors des discussions sur Jérusalem et sur d'autres points. Leur attitude est dictée par l'état de division du monde arabe et la configuration unipolaire de la scène internationale.

Deux points semblent constituer, pour l'auteur, des préalables à une paix véritable : l'un concerne le respect des droits de l'homme par Israël, et l'évacuation des territoires occupés, l'autre est une déclaration solennelle des juifs de bannir le sionisme et d'accepter une solution démocratique en Palestine, au lieu d'une solution ségrégationniste. Comme mesures d'accompagnement, l'auteur appelle à une action commune des monde arabe et islamique, et à une action internationale comprenant les juifs qui militent pour la paix.

CAUSES OF FAILURE OF PEACE PROCESS IN THE MIDDLE EAST AND THE TRACK FOR PEACE

Palestine born and living abroad, the author gives in his introduction a general view over the peace process which has now stopped at all fronts. This process is undergoing some downs on the Israeli-Palestinian front. Hence, all the acquired attainments are put to question by the Israeli party... Moreover, the policy of the establishment of Jewish settlements is resumed and supported financially by the government of Natanyahu ; Arab lands

passage vers la coexistence pacifique et le respect mutuel, l'autre qu'ils consacrent le voisinage de deux ethnies que tout sépare.

L'exposé doute du succès de cette éventualité et considère que l'échec des accords peut conduire à un autre scénario, celui des mesures de rétorsion prises à l'encontre de celui qui nargue la communauté internationale, comme ce fut le cas pour l'Afrique du Sud lors de la pratique de l'Apartheid.

EVALUATION OF PEACE NEGOTIATIONS SINCE OSLO 1993

The paper draws some inferences from the previous agreements contracted in the framework of the liberation from colonial hegemony.

Oslo Agreements, in contradistinction to the conditions regulating them, were faced with many impediments before coming to a solution and being accordingly signed in Washington by the Palestinian and Israeli parties on September 13th, 1993 in the presence of many heads of states.

The paper suggests a new reading of Oslo Agreements. It displays the positive facet of the agreements - namely reconciliation and the commencement of a new era of trust. Besides, the paper deals with some points giving rise to two contradictory views ; the first stressing that these agreements pave the way towards peaceful coexistence and mutual respect ; the second stating that they establish neighbourly ties between two ethnic groups that each factor contributes to their separation.

The paper feels sceptical about this prospect and considers that the failure of these agreements may lead to another scenario ; that is, taking measures of retortion against any party showing disrespect vis-à-vis world community, as it was the case with South Africa during the practice of the Apartheid.

Ahmed Sidqi Dajani

LES CAUSES DE L'ECHEC DU PROCESSUS DE PAIX AU MOYEN ORIENT ET LE CHEMIN DE LA PAIX

L'auteur, natif de Palestine et vivant à l'Etranger, donne en introduction une vue générale du processus de paix qui est actuellement arrêté sur tous les fronts et connaît des revers sur le front isrelo-palestinien. Force est de constater que ce qui avait été considéré comme acquis est actuellement remis en cause du côté israélien.. Bien plus, la politique des implantations de

conference received the same lot of failure.

In the late 70's, a peace treaty was contracted between Egypt and Israel ; it was the first step on the appropriate path, but an inclusive peace was still unattainable.

After the invasion of Lebanon by Israel in 1982, other efforts were undertaken to reach a settlement agreed upon by all parties, such as the initiative of President Regan, the Jordanian invitation to an international conference and another American initiative committed to Secretary of State Schultz. All these efforts were only a waste of time.

After the Gulf War, a new reality emerged in the region. The United States seized the opportunity, after the disintegration of the Soviet Union, to take an "offensive" of peace. Madrid Conference was held followed by bilateral talks between Arabs and Israel.

Despite Oslo Agreements, the establishment of the Palestinian authority and the Jordanian Israeli agreements, a clear-cut and lasting peace for all parties is still too far to attain. However, during the previous years and the acquired experiences following the different moments of failure, we have learnt the lessons which would help us in the future to carry out more effectively our mission on the way to a just peace including the entire area of the Middle East.

Abdelhadi Tazi

BILAN DES NÉGOCIATIONS DE PAIX DEPUIS OSLO 1993

L'exposé fait, en premier lieu, le bilan des accords passés dans le cadre de la décolonisation.

Contrairement aux conditions qui avaient présidé à ces accords-là, les accords d'Oslo se sont heurtés à nombre de difficultés avant leur aboutissement et leur signature par les parties palestinienne et israélienne à Washington le 13/9/1993 en présence de nombreux chefs d'Etat.

La communication se propose de donner une lecture des accords d'Oslo, en relevant les points positifs des accords - surtout la réconciliation et la construction d'un avenir de confiance - et d'autres points qui donnent lieu à deux visions opposées, l'une soutenant que les accords constituent un

Etats-Unis saisirent l'occasion, d'autant plus que l'Union soviétique avait disparu, pour entreprendre une "offensive" de paix . La Conférence de Madrid se tenait, suivie de négociations bilatérales à Washington entre les Arabes et Israël.

En dépit des accords d'Oslo, de l'établissement de l'Autorité palestinienne et des accords jordano-israéliens, une paix pour tous, bien établie et durable est encore loin de se réaliser et la route reste longue. Mais au cours des années passées et des expériences acquises lors des différents echecs, nous avons appris les leçons qui nous aideraient à l'avenir à mieux exécuter notre tâche sur le chemin d'une paix juste englobant toute la région du Moyen Orient.

**THE PRESENT GRASSROOTS OF PEACE INCLUDING
TERRITORIAL DATA AND SECURITY CONCIL'S
RESOLUTIONS ;
"THE LAND IN EXCHANGE FOR PEACE"**

On November 22nd, 1967 the security council adopted the resolution 242 which prohibited the annexation of territories through war, recommended the establishment of a just, long-lasting peace, the withdrawal of the Israeli army from the territories occupied during the last conflict, and a fair solution to the problem of refugees. This resolution stipulated also that a special representative of the Secretary General of the United Nations be appointed and be entrusted with the leading of the necessary actions liable to fulfill the wish of the international organization.

Jordan accepted the resolution with American guarantees. However, this resolution remains the basis of any peace process in the Middle East.

Ambassador Jaring was appointed as a special representative of the Secretary General. He carried out his mission together with the concerned parties. Yet, he didnot manage to reach a settlement for each party gave a different interpretation of the resolution 242.

After Jaring other missions were undertaken but to no avail.

The war of 1973 was an opportunity for the security council to adopt the resolution 338 which called upon the conflicting parties to negotiate taking into consideration the content of the resolution 242. The International Conference of Geneva was held in December 1973 assisted by the United States and the Soviet Union ; Egypt, Israel and Jordan were present but this

Zaïd Ar-Rifa'i

**LES BASES ACTUELLES DE LA PAIX
Y COMPRIS LES DONNEES TERRITORIALES
ET LES RESOLUTIONS 242 ET 338 DU CONSEIL DE
SECURITE "LA TERRE CONTRE LA PAIX"**

Le 22 novembre 1967 le Conseil de sécurité adoptait la résolution 242 qui interdisait l'annexion des territoires par la guerre, prônait l'instauration d'une paix juste et durable, l'évacuation des territoires occupés par l'armée israélienne lors du dernier conflit, et une solution juste aux problèmes des réfugiés. La résolution stipulait aussi la désignation d'un représentant particulier du Secrétaire général des Nations-Unies chargé de procéder aux actions nécessaires afin de réaliser le vœu de l'instance internationale.

La Jordanie accepta la résolution avec des garanties américaines, cette résolution demeurant, de toutes manières, la base de la paix au Moyen Orient.

L'ambassadeur Jaring fut nommé au poste de représentant spécial du Secrétaire général. Il effectua sa mission auprès des parties concernées, mais échoua à la suite des interprétations différentes que les uns et les autres conféraient à la résolution 242.

Après l'épisode Jaring, d'autres missions eurent lieu et connurent le même sort.

La guerre de 1973 donna au Conseil de sécurité l'occasion d'adopter la résolution 338 qui invitait les parties en conflit à la négociation, tout en tenant compte du contenu de la résolution 242. La conférence internationale de Genève se tenait en décembre 1973, avec l'assistance des Etats-Unis et de l'Union soviétique, avec la participation de l'Egypte, d'Israël et de la Jordanie. Cette conférence échoua.

Sur la fin des années 70, un accord de paix fut signé entre l'Egypte et Israël. Ce fut un pas sur le bon chemin, mais la paix globale n'était toujours pas réalisée.

A la suite de l'invasion du Liban par Israël en 1982, d'autres efforts furent déployés pour aboutir à un règlement accepté de tous, tels l'initiative du président Reagan, l'appel jordanien à une conférence internationale, et une autre initiative américaine confiée au Secrétaire d'Etat Schultz. Tous ces efforts furent peine perdue.

Après la guerre du Golfe, une nouvelle réalité apparaissait dans la région. Les

RÉSUMÉS

Cette charte s'adresse aux nations de zone aride ou demi-aride et plus particulièrement à celles du Moyen Orient et du Nord de l'Afrique:

Algérie, Arabie Saoudite, Bahreïn, Cisjordanie-Gaza, Egypte, Iran, Iraq, Israël, Jordanie, Koweït, Liban, Maroc, Oman, Qatar, Syrie, Tunisie, Yémen.

Elle peut servir de préambule à une négociation *hydrologique* ou à la promulgation d'un code des eaux, national ou régional.

NOTES

- (1) ce chapitre inspiré par l'éthique a été entièrement approuvé par le Professeur Jean BERNARD qui a relu le manuscrit
 - (2) voir annexe I
 - (3) la recherche approfondira ce sujet.
 - (4) par la Banque Mondiale (Jordan River Basin Study) et par Jordanie et Israël (Jordan Rift Valley Dev.Study)
 - (5) projet d'aqueduc terrestre Ceyhan-Arabie Saoudite (deux tracés, 1-2 milliards de m³/an) étudié et proposé par la Turquie
 - (6) avec la participation de Maurice DRUON, Secrétaire Perpétuel de l'Académie Française.
-

lutte contre la pollution des eaux sont un devoir humanitaire et national. Il doit être fait en sorte que l'eau restituée au milieu naturel, après utilisation, ne soit pas rendue impropre à des usages ultérieurs.

X Sauvegarder l'eau implique de conserver et accumuler, autant qu'il se peut, l'eau de pluie dans le sous-sol, tout spécialement par le maintien et l'extension du couvert végétal.

XI L'eau étant inégalement répartie d'un endroit à l'autre, d'une saison à l'autre, et d'une année à l'autre, l'homme doit intervenir sur le cycle de l'eau, afin que l'agriculture, l'industrie et les populations puissent disposer partout d'un approvisionnement suffisant.

XII L'intervention sur le cycle de l'eau a pour objet d'utiliser au mieux les ressources présentes en surface, mais aussi et surtout, celles contenues dans le sous-sol. Pour cela, l'homme doit mettre en œuvre sa science, sa technologie, ses moyens financiers et son esprit d'entreprise, dans le secteur public comme dans le secteur privé.

XIII Jadis, l'homme allait à l'eau. Les acquis de la civilisation permettent aujourd'hui que l'eau soit aménagée près de l'homme. Demain, en vertu de l'équité, l'eau sera conduite et transférée vers l'homme, où qu'il soit.

XIV Les eaux de pluie, de surface et du sous-sol, sans distinction, ainsi qu'accessoirement les eaux non-conventionnelles (c'est-à-dire produites par dessalement, traitement des eaux usées, etc...) demeurent le moyen premier d'assurer dans l'indépendance, une nutrition décente à la population. Mais la croissance démographique impose que, désormais, l'utilisation, la distribution et l'aménagement des eaux s'effectuent selon une stratégie globale empruntant des méthodes et des voies nouvelles, afin de garantir l'avenir de la nation.

XV Une bonne gestion de l'eau, pratiquée dans le cadre des bassins naturels, est une nécessité collective. Cette gestion doit s'accomplir en relation avec la planification à long terme de l'eau. Il est nécessaire également de promulguer un code des eaux conforme à l'éthique générale et réglant l'adaptation de cette éthique aux circonstances.

XVI Le régime des eaux ne suit pas forcément le tracé des frontières. Des États voisins qui connaissent généralement les mêmes conditions climatiques, devront, dans toute la mesure du possible, conclure des accords régionaux afin d'arrêter une stratégie commune, ou des stratégies complémentaires, et de maîtriser ensemble les problèmes de l'eau. Les États qui s'y refuseraient agiraient contre l'éthique et le bien des peuples. Ceux qui s'y efforceront agiront dans le sens du bien supérieur, du progrès et de la paix.

ANNEXE 1

CHARTRE DE L'EAU⁽⁶⁾

I "Dieu a créé l'eau et toutes choses vivantes à partir de l'eau" (Coran 33-7). L'homme qui respecte Dieu et respecte la vie doit donc aussi respecter l'eau.

II L'eau est le bien primordial, indispensable à l'homme et à toute la nature. Tarir l'eau volontairement, ou l'empoisonner est un crime. Le faire involontairement est une faute grave.

III L'eau est la condition absolue de toute production alimentaire, de toute fabrication artisanale, et le facteur fondamental de tout développement agricole, industriel, technique, social. Cela implique, et spécialement dans les pays au climat aride ou demi-aride, une éthique et une politique de l'eau. L'éthique de l'eau s'impose à tous les individus; la politique de l'eau doit être conduite par l'Etat et appliquée à tous les niveaux de responsabilité.

IV Les ressources naturelles d'eau dont le territoire dispose, sous diverses formes octroyées ou acquises, demeurent en quantité constante et limitée, cependant que la population croît sans cesse en nombre et en activités. Ainsi, la part de chacun s'amenuise avec le temps. C'est pourquoi, la valeur inestimable de l'eau, comme patrimoine national, doit être connue et reconnue de tous.

V Étant le plus important usager de l'eau, l'homme se doit, dans un esprit de solidarité et dans son intérêt propre, d'en être le fidèle gardien. Pour ce faire, il lui faut être instruit et informé. Le comportement à l'égard de l'eau doit être enseigné à l'enfant dans les familles et au long de la scolarité. L'information, générale ou locale, concernant l'eau, doit être dispensée aux citoyens par les pouvoirs publics et les organes de communication.

VI L'accès à l'eau est un droit pour chacun; mais chacun a le devoir d'en faire le meilleur usage, avec le constant souci de l'économiser et la sauvegarder.

VII Gaspiller l'eau, c'est priver d'autres hommes du moyen de subsister et de travailler.

VIII Le meilleur usage de l'eau, dans une collectivité, consiste d'abord à lutter contre la soif et la faim; ensuite, à améliorer les conditions de vie, et enfin à procurer des profits.

IX Polluer l'eau nuit à la santé de l'homme et des espèces vivantes, et réduit quantitativement des ressources hydrologiques limitées. La prévention et la

PENURIE & SECURITE HYDRIQUES

Normes récentes

L'ONU, consciente de la crise de l'eau au Proche Orient, n'a pas réussi à éviter un conflit armé. Circonstance atténuante, l'étude comptable de l'hydrologie planétaire ou régionale n'a été possible qu'à la fin de la Décennie Hydrologique Internationale (1977). Jusqu'alors, le volume annuel d'eau douce écoulée sur les continents et le bilan du cycle de l'eau demeuraient inconnus. De même, l'étude de la population mondiale existante et prospective, traitée par nation, débuta seulement à cette époque; elle continue, d'ailleurs, de recevoir un réajustement constant. De cette période date aussi la notion de *ration d'eau individuelle*, unité qui permet de mesurer enfin la condition humaine par rapport à l'eau et d'en établir la géographie. Cette unité équivaut au volume annuel d'eau d'écoulement d'une nation, divisé par le nombre de ses habitants; elle s'exprime en mètres-cube par an et par habitant.

En outre, lors de précédentes sessions de l'Académie (oct.84, avril 88, mai 95), l'auteur proposa des normes de sécurité alimentaire et de pénurie d'eau, qui permettent de fonder une nouvelle discipline, *l'hydropolitique*, afin de suppléer la géopolitique. Ces normes servent à jalonner le chemin qui conduit de la pénurie d'eau à la disette alimentaire, gardant en mémoire que l'eau conditionne la production alimentaire (céréales), avant tout:

1. Pour assurer une vie décente à sa population, une nation doit garantir la disponibilité de 400 m³/an/habitant d'eau de pluie et/ou d'irrigation. Au-dessous de cette ration, la nation entre en pénurie chronique d'eau; les conditions de disette, voire de famine se trouvent réunies au-dessous de 200 m³/an, équivalent de 500 m³/an de ressource d'eau naturelle non aménagée, alias *ration d'eau individuelle*.
2. Une nation dispose de l'indépendance céréalière quand la production de son sol, grâce à l'eau de pluie ou d'irrigation, assure assez de céréales (250 kg/an par habitant) pour garantir une ration individuelle de 2200 calories par jour, réclamant 300 m³/an/habitant par voie traditionnelle; mais, beaucoup moins en utilisant les systèmes dispendieux d'économie d'eau (nouvelle ressource d'eau). Garder en mémoire qu'au-dessous de 1200 calories, les gouvernements ne peuvent pas survivre; à 1000 calories, la moralité disparaît et à 800 calories, l'âme n'est plus libre.
3. Le degré de gravité d'une pénurie s'exprime selon un taux de prélèvement par rapport à l'eau disponible; ce taux peut dépasser les 100%, niveau alarmant; car, les réserves d'eau souterraine sont exploitées jusqu'à l'épuisement.
4. *L'hydropolitique* est l'étude des rapports entre les ressources naturelles d'eau renouvelable, la géopolitique et la politique des États.

DERNIER BULLETIN DU CONFLIT D'EAU (1974-96)

1974. Situation du bassin du Jourdain (Proche Orient). Sources et fleuve Jourdain, moitié de la Mer Morte, sous contrôle d'Israël. L'affluent Yarmouk possède désormais 3 riverains: Israël, Jordanie, Syrie dont seul le jordanien est privé d'eau. Le barrage-réservoir de Maqarin (300 Mm³/an) projeté pour la Jordanie est exclu définitivement. Développement du réservoir d'eau souterraine gisant sous le territoire jordanien.
- . Projet de plan de l'eau de la Jordanie (ONU). Préparé mais non approuvé.
1975. Études des ressources nationales d'eau (ONU). Fin des 17 projets (PNUD) effectués en 15 ans dans les quatre pays: Israël (3), Jordanie (4), Liban (9), Syrie (3).
- . Projet d'inventaire régional des ressources nationales d'eau (ONU). Limité aux 3 pays arabes: Jordanie, Liban, Syrie. Financement proposé par le PNUD. Non approuvé.
1976. Développement de l'irrigation (Jordanie). Projet de 36.000 ha sur la rive gauche du Jourdain et de 10.000 ha à l'est d'Amman.
1978. Construction de barrages-réservoirs (Jordanie). Sur les affluents Zarka et Arab (80+20 Mm³). Achèvement en 1978 et 1983, y compris leur surélévation.
1981. Irrigation contrôlée par ordinateur (Israël). Le goutte-à-goutte et l'aspersion, 12 ans après leur invention, voient leur débit réglé en fonction du climat et du sol. Ce système amélioré d'économie d'eau double ou triple la production agricole et confère une absolue domination économique avec 400.000 hectares irrigués.
1982. Invasion du Liban (Israël). Évacué en 1985, mais contrôle maintenu sur la source du Jourdain.
1983. Construction de l'aqueduc Azraq-Amman (Jordanie). 16 Mm³/an + pompage de 45 Mm³/an depuis le canal rive gauche du Jourdain.
1984. Projet d'importation d'eau (Jordanie). À partir de l'Euphrate à son entrée en Irak. Aqueduc Al Qa'im-Amman de 150 Mm³/an, 650 km et 1000 mètres de dénivellée.
1986. Conversations de Washington (USA-Moyen Orient). À partir de novembre, séminaires mensuels sur le partage de l'eau superficielle: Egypte, Irak, Israël, Jordanie, Liban, Syrie, Turquie.
1987. Grave sécheresse 1984-87 (Proche Orient). Amplifie la crise d'eau.
1990. Pluie artificielle (Israël). Après 25 ans d'expérimentation, le nord du pays bénéficie d'un gain de pluviométrie de 10-15 %.
1991. Pluviométrie déficitaire 1988-91 (Proche Orient). Inférieure à la moyenne durant 4 ans. Le lac Tibériade (vol:150 Mm³) a connu son plus bas niveau. La nappe phréatique de Gaza, unique ressource, subit une forte invasion saline.
1992. Conférence sur l'eau (Israélo-Palestinienne). Discussion sur les prélèvements d'eau souterraine en Cisjordanie.
1993. Gros volume d'eau perdu à la Mer Morte: 2.000 Mm³/an.
1994. Accord (Pays arabes-Israël) sur la gestion de l'eau au Proche Orient.
Accord sur le partage de l'eau à Gaza et Jéricho.
Étude du bassin fluvial du Jourdain (Proche Orient). Analyse approfondie du bassin versant en vue de gérer le flux de l'eau entre les pays riverains.
1995. Étude de la vallée du Rift du Jourdain (Jordanie-Israël). Elle résulte de la signature du traité de paix entre les 2 nations; l'étude prend en considération l'eau, largement absente actuellement de la vallée du Jourdain, alors qu'elle constitue l'élément principal et le facteur responsable de la taille du futur développement économique.
1996. Réservoir d'eau souterraine de Cisjordanie. Exploité essentiellement sous le contrôle unique qui, seul, dispose des moyens nécessaires. La séparation géopolitique entre Israël et une future Palestine pose le sérieux problème hydropolitique de gestion de ce réservoir commun aux deux pays et sans frontière souterraine.

LE CONFLIT POUR L'EAU ET LES 2 GUERRES DE L'EAU (1956-73)

- 1956. Conflit du Canal de Suez (Egypte-Alliance France, G.B., Israël). Il ferme le dossier des négociations.
- 1957. Ouverture du dossier international de l'eau (ONU). Études d'assistance technique en Syrie et Jordanie. Missions exploratoires au Liban et en Israël.
- 1961. Inventaire des ressources d'eau par nations (ONU). Financement par le Fond Spécial, devenu le PNUD, d'études de pré-développement allouées aux quatre pays concernés par le bassin du Jourdain: Syrie, Liban, Jordanie, Israël.
- 1963. Projet de détournement du Haut Jourdain (Ligue Arabe). Captage de deux des trois sources-mère du Jourdain: Hasbani, Banyas et détournement à travers les hauteurs du Golan jusqu'à un barrage-réservoir à construire sur le Yarmouk à Mukheiba.
- 1964. Transfert hors-bassin du Haut Jourdain (Israël). Fin de la construction du projet dénommé "Aqueduc national d'eau" (National Water Carrier), prélevant l'eau du lac de Tibériade dans sa partie nord et l'amenant jusqu'au désert du Néguev.
- 1964. Réunion du Caire (Ligue Arabe). Les Chefs d'état arabes approuvent le projet de dérivation du Haut Jourdain de 1963 et décident de sa construction immédiate.
- 1965. Projet de détournement du Haut Jourdain (Ligue Arabe). Début de construction du projet. Frappes militaires d'Israël sur les travaux.
- 1967. Guerre des six jours (Arabo-Israélienne). Déclenchée par le blocus du golfe d'Aqaba, elle constitue, en réalité, l'apogée des frappes militaires sur les travaux de détournement du Haut Jourdain à partir des sources. Israël prend le contrôle territorial de tous les lieux litigieux en matière de ressources d'eau superficielles et souterraines, y compris les hauteurs du Golan, lieu de transit de la conduite de dérivation. La guerre ajoutait un déséquilibre à une situation hydrique déjà précaire.
- 1973. Guerre du Kippour (Arabo-Israélienne). Entamée sans motif apparent, elle vise à reconquérir les territoires occupés. Elle s'achève après 18 jours sans résultat territorial et, donc, sans le rétablissement de la situation hydrique préalable à 1967.

LA LUTTE POUR L'EAU ET LA CRISE DE L'EAU (1913-55)

1913. Plan Frangia (Empire Ottoman). Projet de détournement du Yarmouk vers le lac de Tibériade, puis d'un canal de 100 Mm³/an vers la Mer Morte, jalonné de deux usines hydro-électriques.
1939. Étude Ionides (Émirat Transjordanie). Première évaluation des ressources d'eau superficielle. Elle soutient le point de vue arabe selon lequel l'eau disponible ne suffira pas à faire vivre un état juif. Projet de détournement du Yarmouk sur rive gauche du Jourdain (East Ghor Canal)
1944. Plan Lowdermilk (États Unis). Projet de transfert hors-bassin du Haut Jourdain vers la plaine maritime jusqu'au Néguev. Projet d'un canal Méditerranée-Mer Morte pour la génération d'hydro-électricité. Projet de détournement du Yarmouk vers le lac de Tibériade, prolongé par deux canaux flanquant les rives du Jourdain.
1947. Plan de partage de la Palestine (ONU). Vote de la résolution 181 de création d'un état juif (54%) et d'un état arabe (44%).
1948. Plan Hays (Organisat. sioniste mondiale). Élaboration détaillée du Plan Lowdermilk. Proposition de partager à 50/50% l'eau du Yarmouk entre la Transjordanie et le lac de Tibériade afin de compenser, pour ce dernier, l'eau à transférer à partir du Haut Jourdain.
- 1948-49. Guerre arabo-juive.
1949. Création de l'état d'Israël (ONU) comportant aussi du territoire aride hors du bassin du Jourdain.
1950. Naissance du Royaume Hachémite de Jordanie par l'adjonction des reliquats de territoire palestinien de la rive occidentale du Jourdain (dénommés Cisjordanie et Gaza).
1950. Plan MacDonald (Jordanie). Projet de détournement du Yarmouk vers le lac de Tibériade, prolongé par deux canaux flanquant les rives du Jourdain (ghors). Les besoins énormes du bassin sont démontrés.
1952. Plan de l'entier Israël (Israël, Talal assisté par Hays). Il complète le plan de 1948 par le drainage du lac Huleh entrepris aussitôt au nord du lac de Tibériade, cause d'escarmouches avec la Syrie. Plan Bunge (Jordanie). Proposition de construction du barrage de Maqarin sur le Yarmouk (capacité: 480 Mm³) dont 85% à la Jordanie et 15% à la Syrie.
1953. Accord Jordanie-Syrie sur Maqarin. La construction commence. Israël commence à Jlsr Banat Yacoub la construction du projet de transfert hors-bassin du Haut Jourdain. Protestation de la Syrie à l'ONU qui ordonne l'arrêt des travaux. Israël l'ignore. Mission Johnston (USA). Elle visite la région et propose le plan Main à savoir: barrages sur les trois sources-mère du Jourdain (Hasbani, Dan, Banyas), drainage des marais de Huleh, le barrage-réservoir de Maqarin réduit, un canal de détournement du Yarmouk à partir de Adasiya vers le lac de Tibériade, prolongé par deux canaux flanquant les rives du Jourdain (ghors), barrages des petits affluents latéraux. Le plan excluait l'usage hors-bassin et allouait à Israël 394 Mm³/an, à la Jordanie 774, et à la Syrie 45.
1954. Plan Arabe (Ligue arabe). Il rejeta le plan Main en vertu de l'origine de l'eau située à 77% en territoire arabe. Il proposa d'allouer à Israël 200 Mm³/an, à la Jordanie 861, et à la Syrie 132. Il exclut le Litani
1955. Plan Baker-Harza (Jordanie). Proposition d'un réseau détaillé d'irrigation de 46.000 hectares dans la vallée du Jourdain à partir du barrage-réservoir de Maqarin. Plan Johnston ou Plan Unifié (accepté par la Ligue arabe et Israël, mais jamais ratifié par leurs gouvernements). Ce plan autorisait à Israël les transferts d'eau hors-bassin après que les quotas intra-bassin aient été d'abord satisfaits et que l'eau en excédent du Yarmouk, estimé à 80 Mm³/an aille au lac de Tibériade. Le barrage-réservoir de Maqarin serait construit pour une capacité de 300 Mm³/an et la génération hydro-électrique de 150 GWh/an. Le Liban obtenait 35 Mm³/an à partir du Hlsbani, outre toute l'eau du Litani. L'allocation d'eau du Jourdain à la Syrie comprenait 20 Mm³/an à partir de la source de Banyas, 22 du Jourdain, 90 du Yarmouk (132 Mm³/an). La Jordanie se voyait allouer 100 Mm³/an du Jourdain, 377 du Yarmouk, 243 des wadis affluents de la rive gauche (720 Mm³/an). Israël recevait une allocation d'eau de 25 Mm³/an du Yarmouk et le reliquat de débit du Jourdain estimé à 375 Mm³/an (400 Mm³/an).

ÉVOLUTION DU PLAN-COMPTABLE D'ALLOCATION D'EAU SUPERFICIELLE (Mm³/an)

	1953 (Plan Main, USA)	1954 (Plan Arabe)	Plan Unifié (Johnston)
Jordanie	774	861	720
Israël	394	200	400
Syrie	45	132	132
Liban	—	—	35
	1213	1193	1287

des hommes. Si la recherche du 21^e siècle consacre à l'eau l'effort dont le pétrole a joui antérieurement, la synthèse de l'eau, le dessalement de l'eau de mer et autres techniques de production d'eau non-conventionnelle ne seront plus des entraves économiques à la vie décente de l'homme, grâce à ce bien autrement précieux qu'est l'eau.

A ce point du discours, la technique cède la place à l'éthique. De notre humanité sont nés le savoir et la pensée, la noosphère du géologue et théologien Teilhard de Chardin, cette enveloppe encore ténue mais en expansion, de l'hydrosphère et de la biosphère de notre planète. L'eau liquide de l'hydrosphère a conféré à l'hominien de la biosphère sa raison d'être; à son tour, la noosphère doit la gérer et la protéger, en bonne gardienne, par une éthique sans frontière afin de lui garder son pouvoir pacificateur et créateur, car l'eau de l'avenir doit demeurer seulement un gage de paix.

A échéance cinquantenaire (an 2050), deux notoires pourvoyeurs d'eau douce : Irak, Turquie, s'offriront encore au transfert du complément d'eau nécessaire à l'ensemble régional du Proche Orient méridional. Le transfert pourrait s'opérer par terre à partir de l'Irak ou bien par terre et par mer à partir de la Turquie⁵; le projet maritime s'effectuerait par transport (géantes poches d'eau remorquées) et/ou par aqueduc sous-marin.

Cette suggestion mériterait une **étude hydropolitique**, première mondiale, à savoir : les techniques hydrologiques et hydrauliques, la politique étrangère, les faisabilités et le financement. Dans ce triptyque de disciplines, les techniques hydrologiques et hydrauliques ne poseraient pratiquement aucun obstacle majeur. Les garants internationaux: ONU, États Unis, Europe, Russie, d'une part, et les pays concernés, en contrepartie, devraient endosser la charge d'une telle étude.

CONCLUSION

Hier, l'impératif territorial dominait; l'eau était conquise par la guerre et déclenchait un cercle vicieux d'insécurité. A l'évidence, la guerre n'apportera jamais la paix au Proche Orient. Demain, l'eau associée au savoir acquis pourra créer une meilleure condition de vie et assurer une paix véritable, à condition de conserver à l'eau sa qualité de patrimoine commun de l'humanité ou de lui conférer un rôle régional et fédérateur d'ensembles régionaux. Cela s'avère hautement nécessaire au plan politique, parfaitement réalisable au plan technique et fort acceptable au plan financier, en particulier, pour les nations de la zone aride où la biotechnologie aidera à maîtriser le désert, dernière zone des continents à pouvoir devenir hospitalière à l'excédent démographique de notre planète.

Car, ouvrons bien les yeux. L'eau douce de notre planète est beaucoup plus rare que sa terre. Le Proche Orient nous le démontre au sein d'un Moyen Orient où l'eau, en fin de compte, est plus précieuse que le pétrole.

Ces deux fluides de notre Terre préoccupent l'humanité de l'an 2000. Le pétrole, consacré par le 20^e siècle, cède la place, sans nul doute, à l'eau douce qui deviendra la vedette du 21^e siècle. Elle apportera la guerre ou la paix suivant la façon de la gérer et de l'administrer.

Dans de nombreux domaines, affirme le Professeur Jean BERNARD, c'est la science, le progrès technique de la connaissance, qui a limité le malheur

	<u>Ressources d'eau disponible *</u> (Mm3/an)	<u>Population</u> (millions)	<u>Dotation d'eau individuelle</u> (m3/an)	<u>Degré de pénurie</u> (%)
1995	3.100	11,3	275	105
2000	3.100	13,4	230	125
2025	5.900	17,4	340	100
2050	8.100	24,0	340	100

* jusqu'en 2000, nécessaire au-delà.

Où trouver et comment amener le complément d'eau nécessaire au-delà de l'an 2000, à savoir cinq milliards de mètres-cube par an ? En supposant que ce soit la bonne question, voici la réponse: ce supplément ne pourrait venir que de nations limitrophes ou d'ailleurs: Egypte, Irak, Turquie, etc... L'Egypte ne pourrait aider que Gaza, au pis aller.

Au préalable et à l'évidence, il convient de procéder à une étude de synthèse régionale des ressources en eau. Cette étude, paraît-il, serait déjà bien engagée⁽⁴⁾ ; il serait souhaitable de l'étendre à toutes les eaux résidant ou émergeant des réservoirs des roches fissurées (calcaire, basalte) et gréseuses de l'ensemble régional du Proche Orient où elles couvrent près de 100.000 km². Ces roches fissurées, surtout le calcaire, jouent un rôle majeur en hydrologie, non seulement par leur production d'eau mais aussi par leur capacité de stockage, à l'image de l'expérience israélienne qui stocke sous le littoral méditerranéen l'eau d'hiver de l'Aqueduc National. Cette synthèse sera d'autant plus facile à réaliser qu'elle disposera d'une trentaine d'études et de documents de valeur, établis au cours des trois dernières décennies.

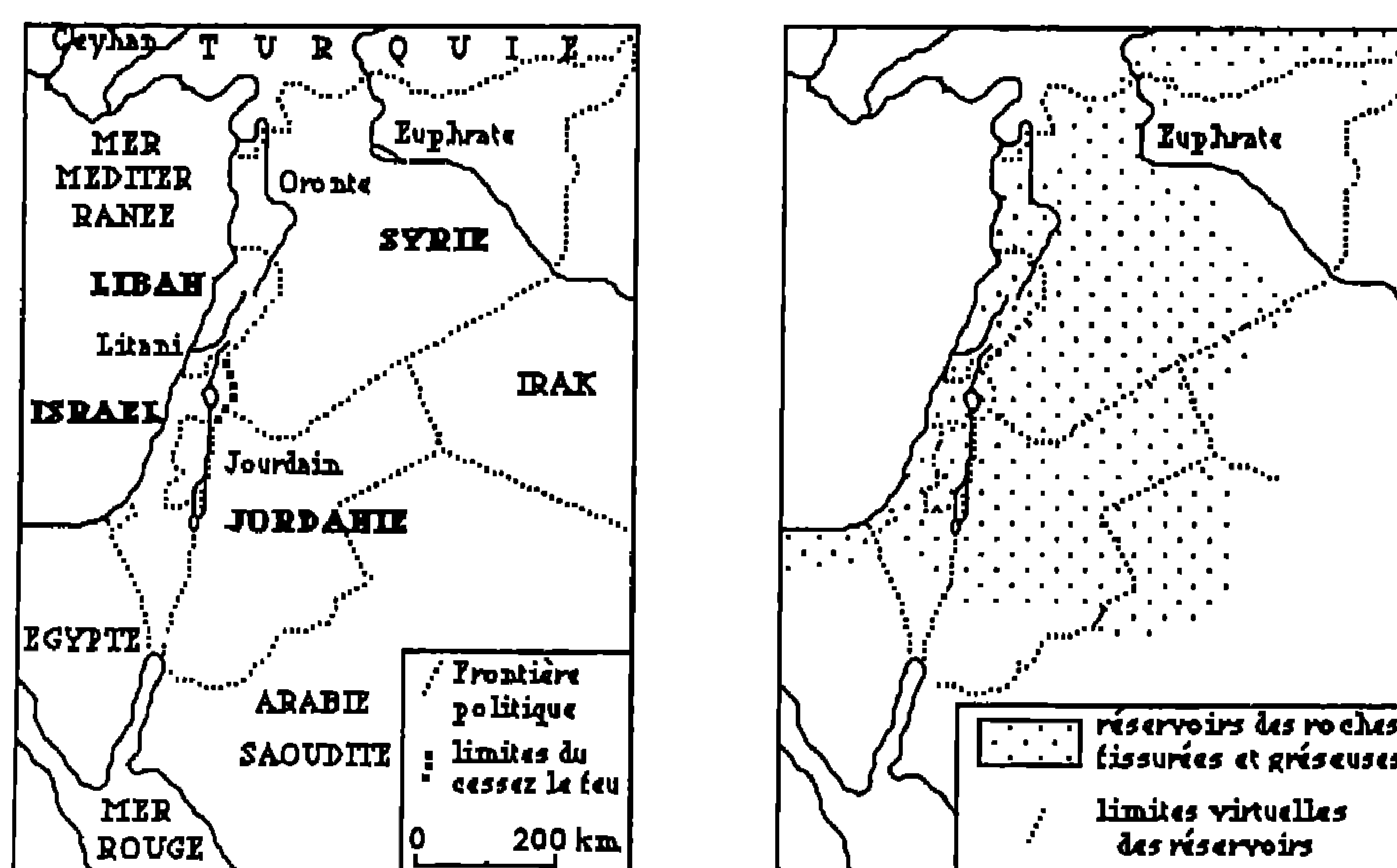


Fig. 9 Géopolitique (fleuves) et hydropolitique (y compris les réservoirs souterrains)

Sous réserve de vérification, un excédent de 100.000 hectares grèverait lourdement les disponibilités d'eau résultant de la dernière guerre. Qu'arriverait-il, dans les prochaines années, avec la politique du laisser-faire, actuellement en vigueur dans l'agriculture irriguée?

Il est grand temps d'imaginer, au Proche Orient, une nouvelle politique de l'eau (hydropolitique), capable de gérer un ensemble régional.

Pour une stratégie hydropolitique

Elle doit se concevoir pour une durée minimum de cinquante ans, afin d'assurer un aménagement du territoire disposant d'un volume annuel d'eau douce garant d'un développement économique normal, basé sur l'agriculture, l'industrie, l'urbanisme et le tourisme. Le Proche Orient pris en considération comprend cinq territoires: Cisjordanie-Gaza, Israël, Jordanie, Liban, Syrie, où se dessinent deux ensembles régionaux: au nord, le Liban et la Syrie, à crise d'eau latente; au sud, Cisjordanie/Gaza, Israël, Jordanie, à crise d'eau brûlante.

Ce second ensemble régional, sur la base de l'étude prospective de la population, hébergera, en 2050, quelques 24 millions d'habitants qui devraient disposer, chaque année, d'une dotation d'eau convenable. A ce moment-là, la transition démographique sera en voie d'extinction, de façon naturelle, après une crise d'un siècle.

Le planificateur doit disposer d'une norme d'allocation d'eau acceptable; la ration individuelle basée sur la ressource naturelle d'eau est trop imprécise. Parmi l'ensemble régional en cause, Israël a réalisé la gestion d'eau la plus avancée au niveau national en établissant, à partir de l'eau disponible, un réseau de distribution interconnectée sur son territoire, en perfectionnant l'usage économe de l'eau douce, et en introduisant une dose satisfaisante de ressources d'eau non-conventionnelle. Ainsi, l'expérience acquise en 1995 montre qu'une ration d'eau de 337,5 mètres-cube par an et par habitant équivaut au degré de pénurie 100 %, au delà duquel une nation entame ses réserves d'eau et s'adresse à l'eau non-conventionnelle; de cette façon, une allocation d'eau individuelle de 340 m³/an pourrait devenir, dans un premier temps, la nouvelle norme⁽³⁾ acceptable de dotation d'eau à mettre à la disposition des habitants de l'ensemble régional constitué des territoires de Cisjordanie/Gaza, Israël, Jordanie.

souterraine restant encore à découvrir. La solution plausible devient d'ordre régional, à l'échelle du Proche Orient, et non plus national, au niveau des pays en conflit.

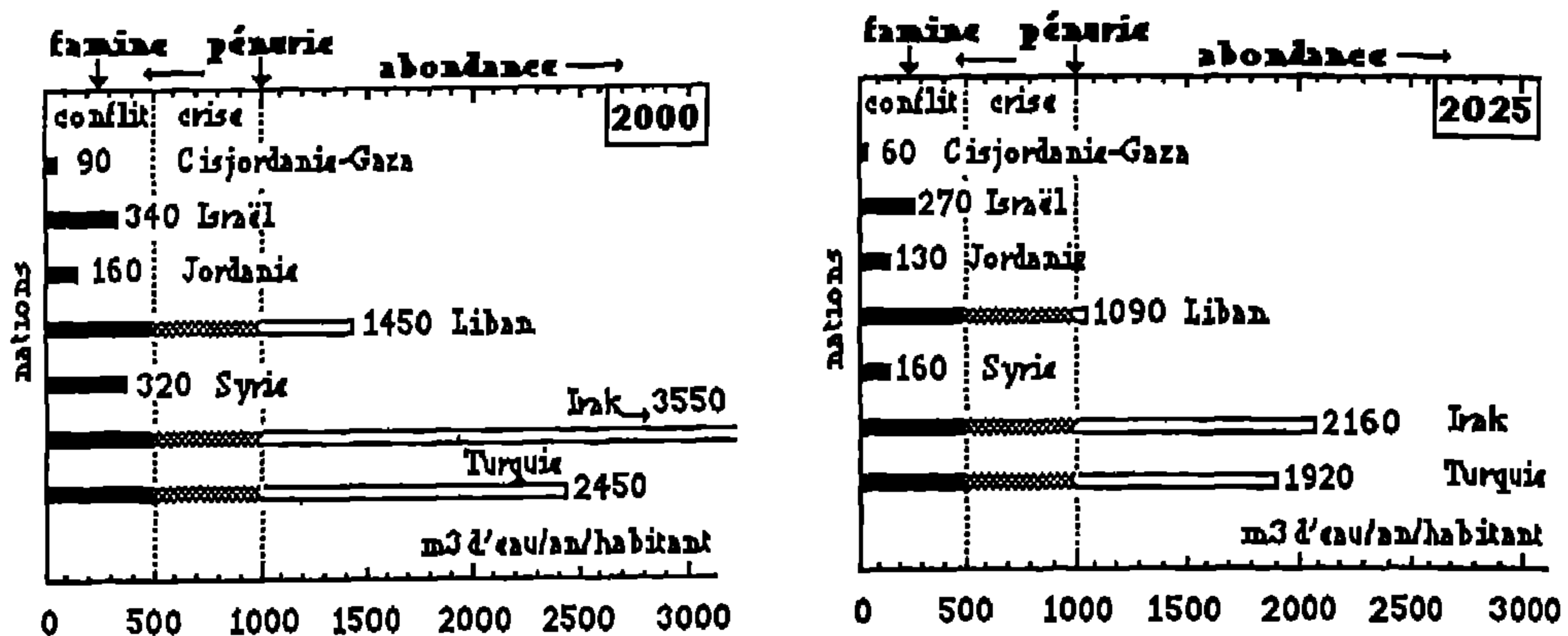


Fig. 7 Situation hydrique de conflit dans l'avenir immédiat et prochain

Une réflexion moderne s'impose donc, assortie d'une éthique internationale encore dans les limbes. Car, selon le principe de diplomatie en vigueur sous l'égide des Nations Unies, la sécurité d'une vie décente par l'eau doit être garantie à l'être humain et à sa population, en toute morale et équité.

Car la pression démographique reste continue et assortie de l'appât du gain procuré par une agriculture ultramoderne, pratiquée dans les conditions climatiques exceptionnelles de la vallée du Jourdain. Actuellement (fin 1996), les deux pays engagés dans cette agriculture (Israël, Jordanie) ne peuvent plus satisfaire les besoins d'eau des quelques 430.000 hectares irrigués, dont 30.000 en Jordanie.

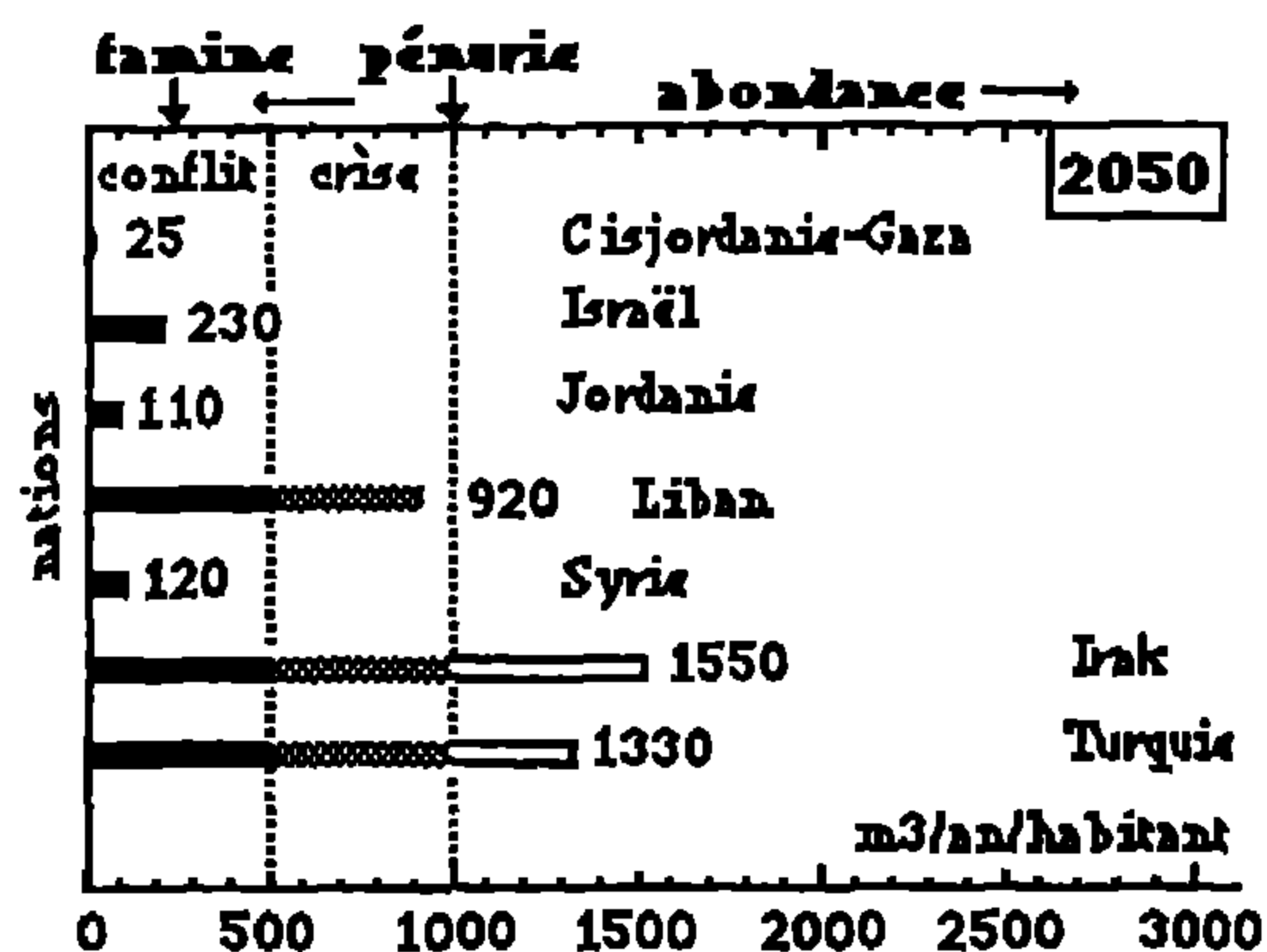


Fig.8 Situation inacceptable de l'avenir

Une représentation géographique du Proche Orient complète cette analyse surprenante. A l'exception du Liban, les quatre autres pays ne possèdent plus la dotation d'eau indispensable à une vie décente dans cette région. L'Egypte ne sera d'aucun secours.

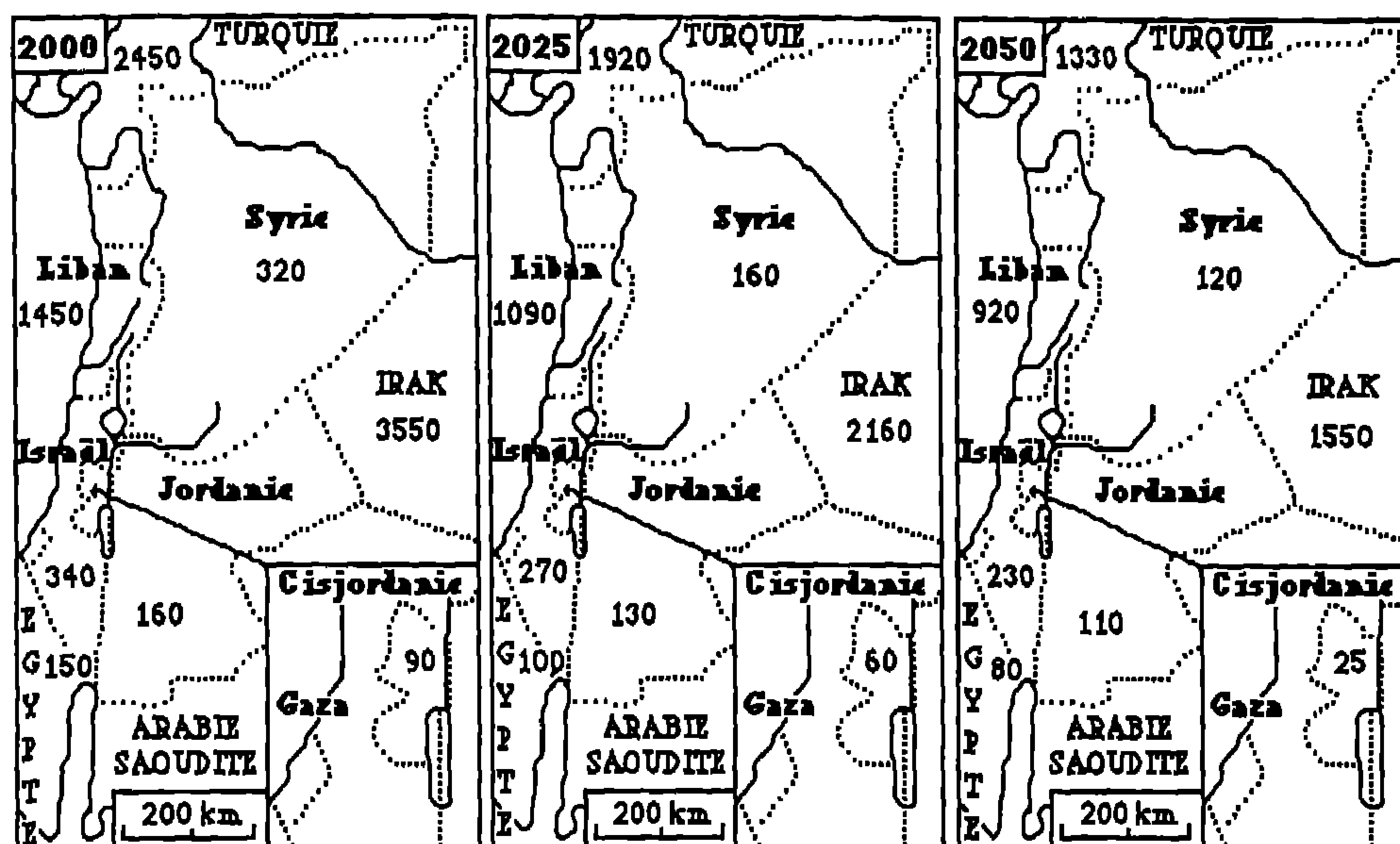


Fig. 6 Evolution prospective de la ration individuelle d'eau

Les maux et remèdes apparaissent aussitôt:

1. Jordanie, Israël et Cisjordanie-Gaza réclament un traitement prioritaire de la crise d'eau;
2. l'irréversible crise d'eau s'avère grave; car, elle a atteint le stade du conflit;
3. le bassin du Jourdain requiert un supplément d'eau en l'état actuel des besoins;
4. le supplément d'eau, à terme, ne peut venir que de l'étranger, après l'application d'une politique d'économie d'eau et l'usage d'eau non-conventionnelle, si le dessalement n'offre pas une perspective économique raisonnable et garante de sécurité.

En principe, à crise d'eau incurable au plan local, thérapie nouvelle; l'eau n'est plus la ressource à répartir mais à augmenter. La situation démographique actuelle et future, à fortiori, ne supporte plus la répartition de l'eau naturelle selon le découpage politique par nation. En effet, aucune des nations concernées ne possède de ressources supplémentaires notoires d'eau

l'eau⁽²⁾ adaptée aux nations de zone aride. L'hydropolitique serait à la géopolitique ce que la bioéthique est à la biologie: une sauvegarde. En outre, cette nouvelle discipline dispose, depuis deux décennies, de normes de pénurie et de sécurité hydriques, éléments de base d'une méthode originale.

Cette méthode permet, désormais, de comparer la dotation naturelle en eau des populations nationales, de mesurer le degré de gravité d'une pénurie, et d'émettre un diagnostic de crise d'eau, compréhensible de tous. En fait, l'hydropolitique procède, pour chaque nation, à deux évaluations: la situation hydrique du moment et la prospective de sécurité hydrique (ou pénurie) à 50 ans. Au Proche Orient, les données sont étonnantes.

1. Situation hydrique 1995

<u>Nations</u>	<u>Ressources d'eau renouvelable</u>		<u>Populat. 1995</u>		<u>Ration indiv.le</u> (m3/an)	<u>Degré de pénurie</u> ¹ (%)
	(Mm3/an)	%	(millions)	%		
Liban	4.800	36	4,0	14	1200	17
Syrie	5.500	41	14,3	48	385	60
Jordanie	800	6	3,8	13	210	125
Israël	2.100	16	5,6	19	375	90
Cisjordanie-Gaza	200	1	1,9	6	105	100
	<u>13.400</u>		<u>29,6</u>			

1. taux de prélèvement par rapport à l'eau disponible

2. Prospective d'évolution de la ration individuelle

<u>Nations et pays</u>	<u>Eau renouvelable</u> <u>Mm3/an</u>	<u>1950</u>		<u>1975</u>		<u>2000</u>		<u>2025</u>		<u>2050</u>	
		<u>Popul.</u> <u>M</u>	<u>Ration</u> <u>m3/an</u>	<u>Popul.</u> <u>M</u>	<u>Ration</u> <u>m3/an</u>	<u>Popul.</u> <u>M</u>	<u>Ration</u> <u>m3/an</u>	<u>Popul.</u> <u>M</u>	<u>Ration</u> <u>m3/an</u>	<u>Popul.</u> <u>M</u>	<u>Ration</u> <u>m3/an</u>
Cisjord.-Gaza	200	----	---	----	----	2,2	90	3,4	60	7,8	25
Israël	2.100	1,3	1670	3,5	610	6,1	340	7,8	270	9,0	230
Jordanie	800	1,3	640	2,6	310	5,1	160	6,2	130	7,2	110
Liban	4.800	1,5	3300	2,8	1750	3,3	1450	4,4	1090	5,2	920
Syrie	5.500	3,5	1370	7,5	740	17,3	320	33,5	160	45,0	120
	13.400	7,46		16,26		34,0		59,1		76,0	
<u>Nations limitrophes</u>											
Egypte	65.000	----	----	36,9	260	64,4	150	94,9	100	120	80
Irak	84.000	----	----	11,0	7640	23,7	3550	38,9	2160	54,0	1550
Turquie	166.000	----	----	40,0	4150	67,7	2450	86,5	1920	125,0	1330

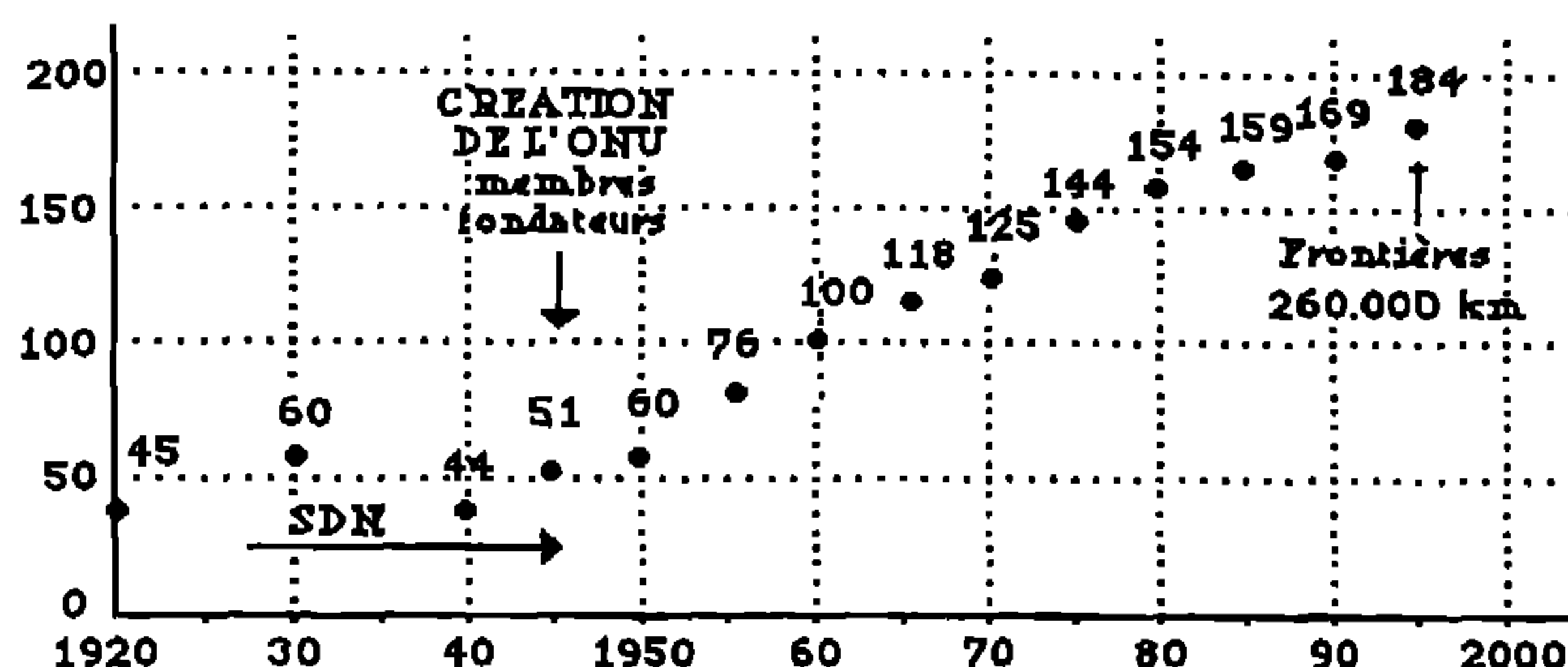


Fig. 5 Création des Etats et des frontières au 20e siècle

Depuis la Renaissance, la diplomatie, branche politique des relations internationales, a procédé selon trois principes: d'abord, la raison d'Etat, attachée à l'intérêt national mais indifférente à la morale; ensuite, l'équilibre des puissances, contrepoids aux ambitions d'hégémonie et artisan de la séparation des pouvoirs, fondateurs de la **géopolitique**; enfin, la sécurité collective, sous le couvert de l'ONU, reposant sur la mise en œuvre d'une justice internationale, inspirée d'une morale universelle. Ce dernier principe prend le pas sur la géopolitique et l'emporte sur la raison d'Etat, en faillite.

Le Proche Orient, foyer ardent de crise, offre le meilleur exemple des insuffisances de la politique d'équilibre des puissances dénommée géopolitique. En y regardant de près, l'avenir de la paix dépend beaucoup plus de la satisfaction légitime des droits d'eau, anciens comme l'humanité organisée, que des mobiles offerts à l'information publique. Seule, la voie de l'hydropolitique pourra pallier la défaillance de la géopolitique afin, non seulement de sauver le processus de paix mais surtout d'assurer l'avenir de cette paix. Elle lui apportera la seule solution tangible, à condition que les garants internationaux conservent le courage de faire appliquer leur principe de sécurité collective.

C'est pourquoi, la voie de l'hydropolitique à mettre en place au Proche Orient mérite un exposé, car elle devrait apporter l'eau pour la paix.

L'EAU POUR LA PAIX

La voie de l'hydropolitique⁽¹⁾

Elle consisterait dans l'étude des rapports entre les ressources d'eau, les autres données naturelles de la géographie et la politique des états. Elle se fonderait sur une éthique spécifique, esquissée sous forme d'une charte de

La voie de la géopolitique venait d'outrepasser ses limites; elle démontrait l'inanité de sa stratégie sans hydropolitique. L'eau du bassin hydrographique du Jourdain, ainsi que le réservoir d'eau souterraine sous-jacent à la Cisjordanie, passaient sous un contrôle quasi unique, à l'exclusion d'un faible volume dans le haut bassin du Yarmouk.

La situation se compliquait d'autant qu'une troisième transition démographique de l'humanité sévissait particulièrement dans cette région; la découverte de l'agriculture avait provoqué la première; l'industrie européenne fit la deuxième, demeurée mineure. La médecine du 20^e siècle opérait la troisième, cruciale pour l'avenir.

Au 21^e siècle, seule une hydropolitique judicieuse, confrontée, puis associée à une géopolitique malmenée au cours du 20^e siècle, pourrait venir en aide à la région du monde la plus sensible à la pénurie d'eau.

La géopolitique rejointe par l'hydropolitique

La préhistoire enseignait déjà que l'espèce humaine demeurerait vulnérable à la disette d'eau endémique de cette contrée. Or, l'humanité, organisée autour de l'eau et par l'eau, autrement dit la civilisation de l'eau, est née vraisemblablement dans la vallée du Jourdain où elle généra le premier droit d'eau de société. Cela se passait 10.000 ans plus tôt, avant de s'étendre vers le nord du Rift et, par delà, à la Mésopotamie d'où naquirent les villages, les cités, les cités-états, les royaumes et les empires. La civilisation de l'eau progressa tellement qu'elle dut consolider le droit d'eau au sein d'un code écrit (Hammourabi), près de quatre millénaires auparavant. Au cours du dernier millénaire, les nations naquirent et s'arrogèrent le droit d'eau. L'ultime de ses siècles, le 20^e, détient le record mondial de création d'états-nations qui ont institutionnalisé le droit d'eau (124 depuis 1945, outre les 60 d'antan). Au début du 21^e siècle, 200 droits d'eau nationaux se seront partagés l'eau douce de nos continents, à l'exclusion de l'Antarctique. Il n'est plus possible, dans certaines régions de notre planète, de perpétuer exclusivement le partage de l'eau, ce bien considéré à l'origine comme patrimoine commun de l'humanité et dont il convient de maintenir le principe social par morale humanitaire, au moyen de transferts d'eau internationaux. Le bassin du Jourdain en représente le flagrant exemple.

La guerre de 1967 n'avait pas décliné sa véritable identité : la guerre de l'eau.

Israël se retrouvait avec le contrôle d'un territoire agrandi et des droits d'eau y afférant. La Jordanie privée de ses droits d'eau sur le Yarmouk et le Jourdain entrait en situation de survie, de même que la Cisjordanie et la zone de Gaza, toutes deux surpeuplées et situées en territoire occupé. Enfin, comment satisfaire les droits d'eau du cinquième état-nation revendiqué afin de lui assurer une vie et une économie décentes et comparables à ses voisins ? Car, le grand réservoir d'eau souterraine, situé entre le Jourdain et la Méditerranée et estimé à 950 Mm³/an, gisait entièrement sous contrôle israélien. Seul, le réservoir d'eau souterraine, situé entre le Jourdain et le désert, découvert avec l'assistance de l'ONU et estimé à 150 Mm³/an, gisait sous le territoire jordanien; il constituait, avec les wadis de la rive gauche du Jourdain (150 Mm³/an) et un maigre reliquat de l'eau du Yarmouk (?Mm³/an), l'ultime ressource d'eau nationale.

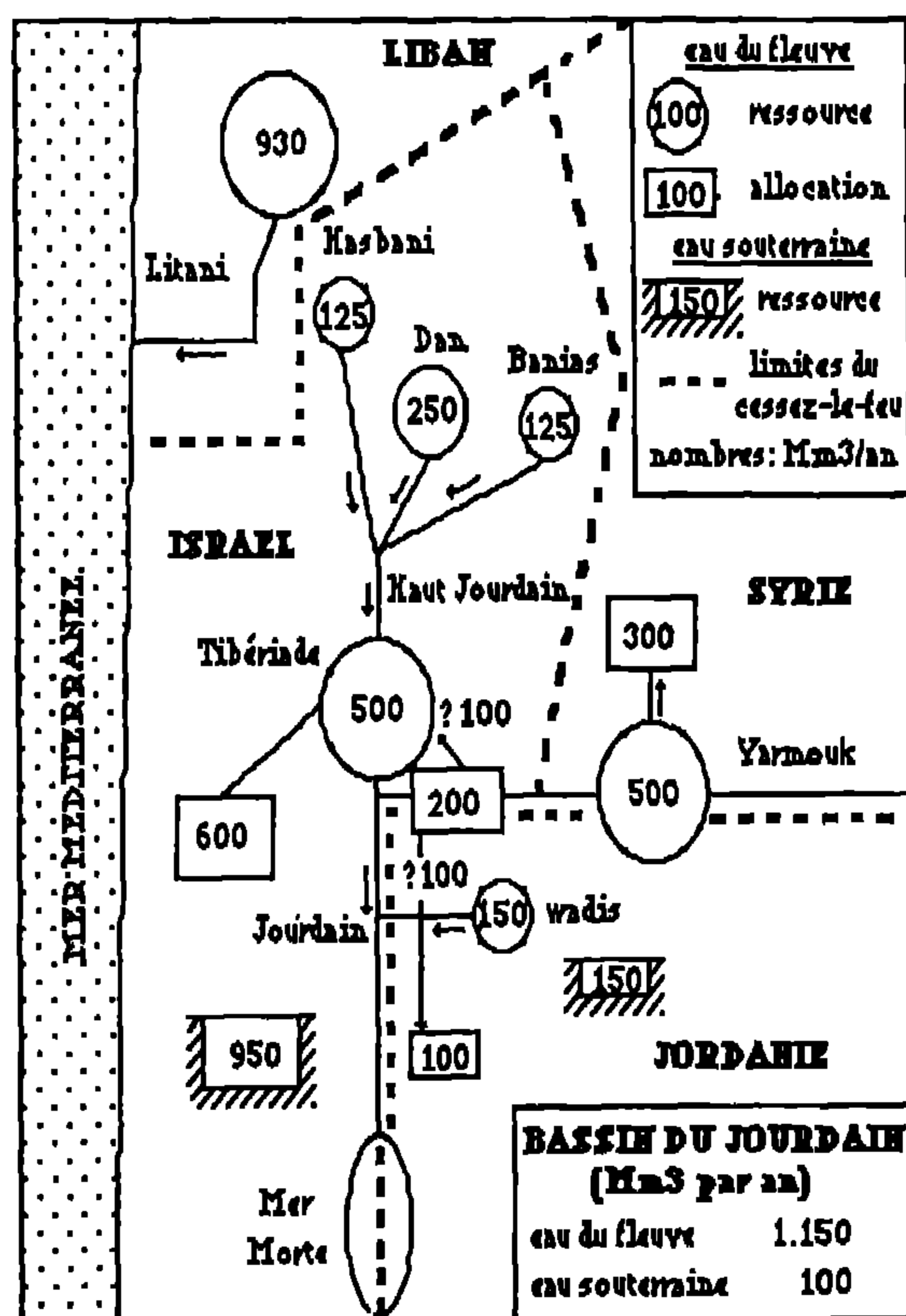


Fig.4 Les ressources d'eau après 1967

1939-45 qui entraîna la création de trois états-nations: Jordanie, Syrie, Liban, suivie peu après, d'un quatrième, Israël, résultant de la partition de la Palestine (1947). Cette dernière opération aboutit à une guerre dont les lignes de démarcation (1949) formèrent des territoires ignorant encore plus l'hydrologie, ainsi que la démographie et le développement économique découlant de l'eau, source de richesse et de profit. L'économie de marché s'introduisait ainsi dans une région consacrée depuis des millénaires à l'économie de subsistance. La géopolitique venait de parfaire les conditions requises pour un conflit de l'eau, accompagné de sa logique de guerre. Car, il n'existait, ni ne se fit alors, aucune étude des ressources d'eau et de leur usage, tant aux échelons nationaux qu'au niveau régional.

Et la décennie 1950 s'écoula à travers les tergiversations nationales et internationales sur un partage comptable des eaux du Jourdain, sans que les études hydrologiques indispensables soient réalisées ni même entreprises. Le sursaut arriva des Nations Unies dans les années 1960 pour tenter de desserrer l'étau sur le Jourdain en découvrant l'importance des ressources d'eau souterraine dans chacun des quatre états. Mais trop de temps avait été perdu. La guerre éclata (1967), montrant en peu de jours, son vrai visage: la guerre moderne de l'eau, suivie de l'inévitable revanche, à 6 ans d'intervalle (1973).

En outre, loin de résoudre le problème de l'eau, les deux guerres l'avaient aggravé puisque le cadre géopolitique s'en trouvait modifié.

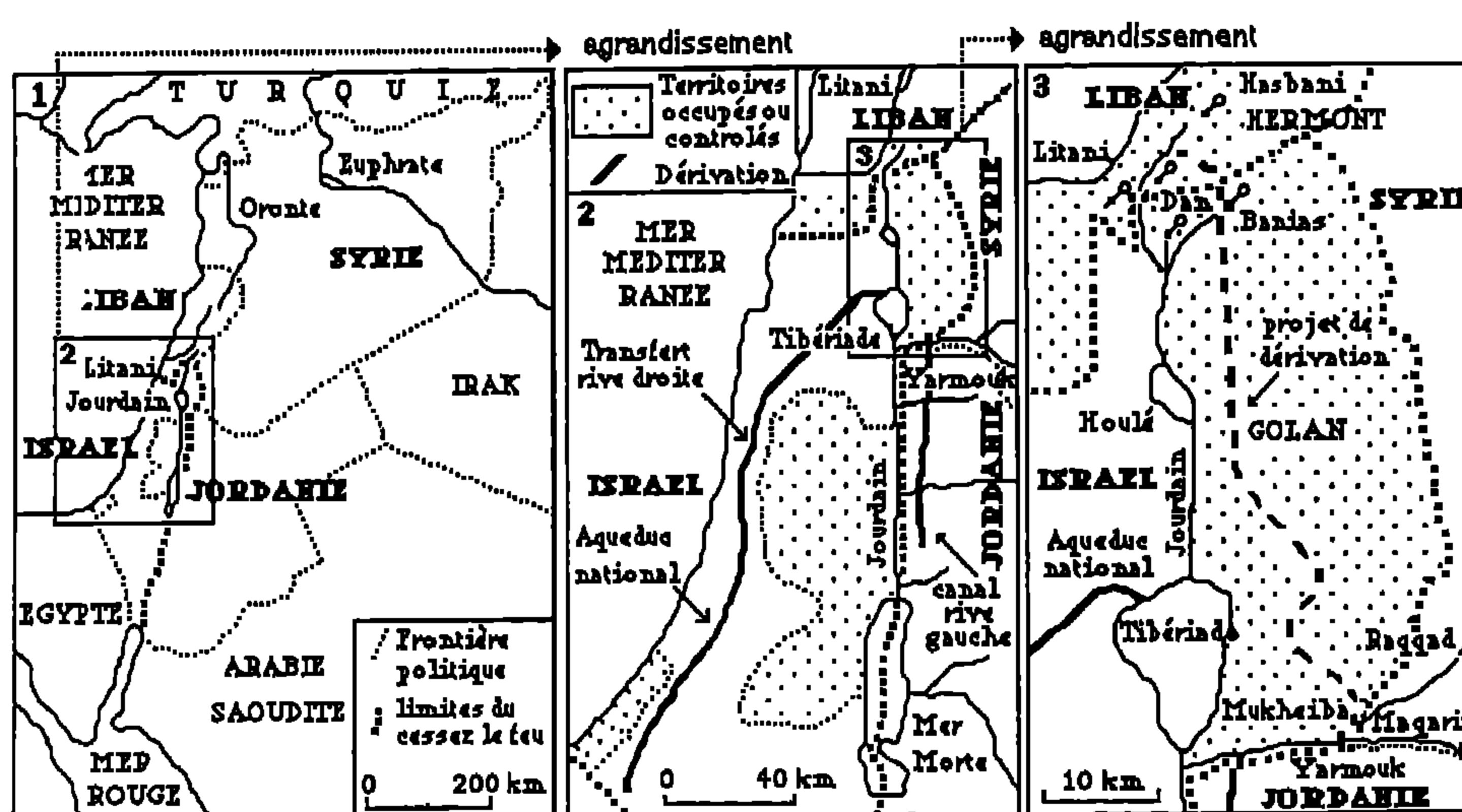


Fig.3 Situation après les guerres de 1967 et 1973

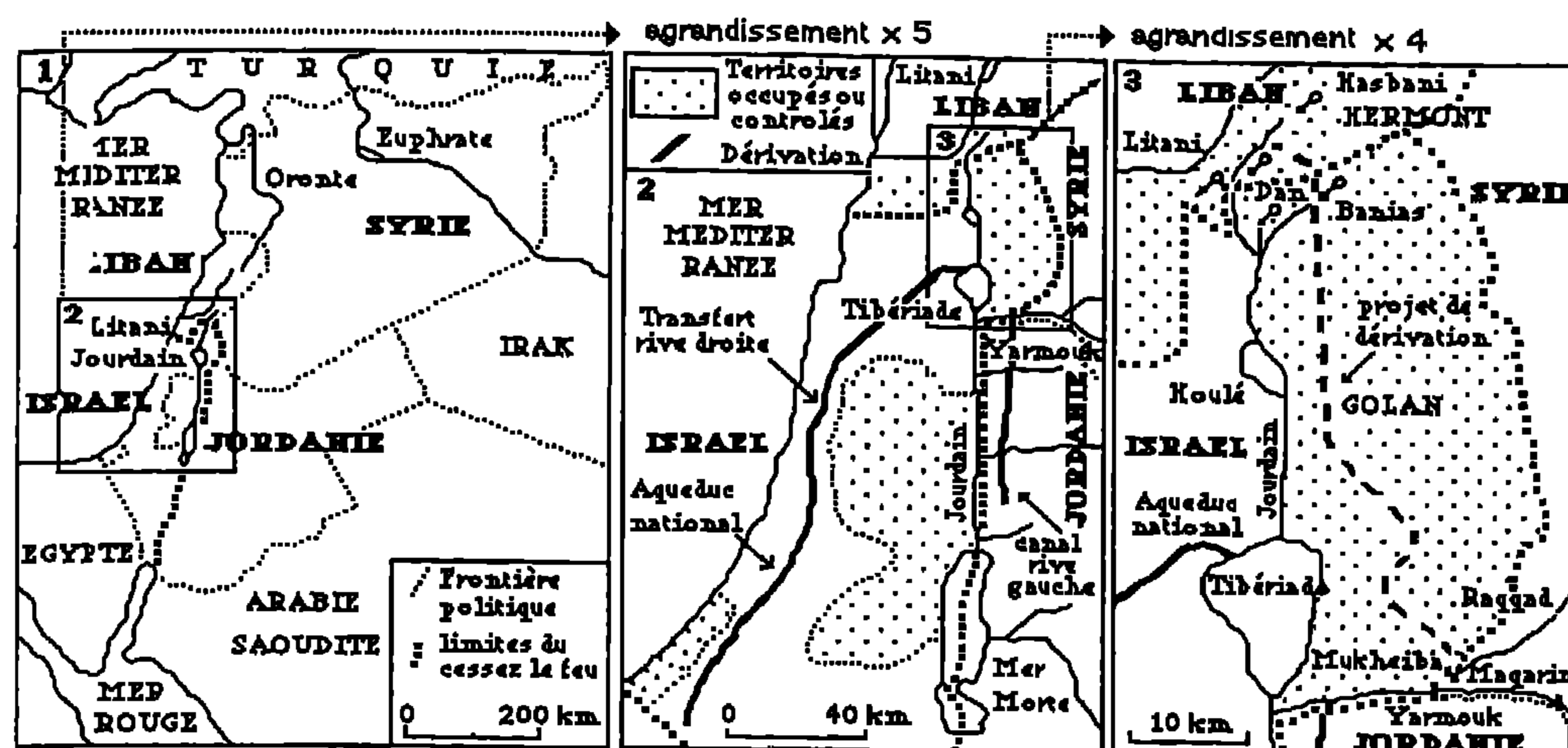


Fig. 2 Hydrographie et politique du démembrement de l'empire ottoman

La voie de la géopolitique

**“L'eau demeure l'unique raison qui m'amènerait à la guerre contre Israël”
Sa Majesté le Roi Hussein de Jordanie, 1990.**

Sans aucun doute, le bassin du Jourdain constitue le meilleur cas d'étude des crises d'eau qui commencent à affecter les continents de la planète. La lutte pour l'eau y occupe pratiquement le 20^e siècle. Apparue vers la fin de l'empire ottoman, elle s'aggrave depuis 86 ans (1913-96). Au fur et à mesure, elle engendre des situations critiques et hiérarchisées en une escalade accélérée: problème d'eau, crise d'eau, conflit de l'eau, guerre de l'eau.

Le démembrement de l'empire s'était soldé, au Proche Orient, par la création de quatre pays riverains du Jourdain: Jordanie, Palestine, Syrie, Liban. Les traceurs de frontières de l'époque, inspirés par le principe d'équilibre des puissances et peu ou pas formés à l'hydrologie, prirent le fleuve Jourdain pour frontière entre Palestine et Jordanie, son affluent principal Yarmouk pour limite entre Jordanie et Syrie et répartirent les trois sources-mère du Jourdain et leur bassin versant entre Syrie, Palestine et Liban. Ce découpage provoqua ainsi la première aggravation, fort heureusement maîtrisée par les deux puissances occidentales de tutelle de ces quatre pays placés sous mandat international. Néanmoins, le problème d'eau devenait une crise d'eau en raison de la naissante transition démographique.

La deuxième aggravation provint de la seconde guerre mondiale

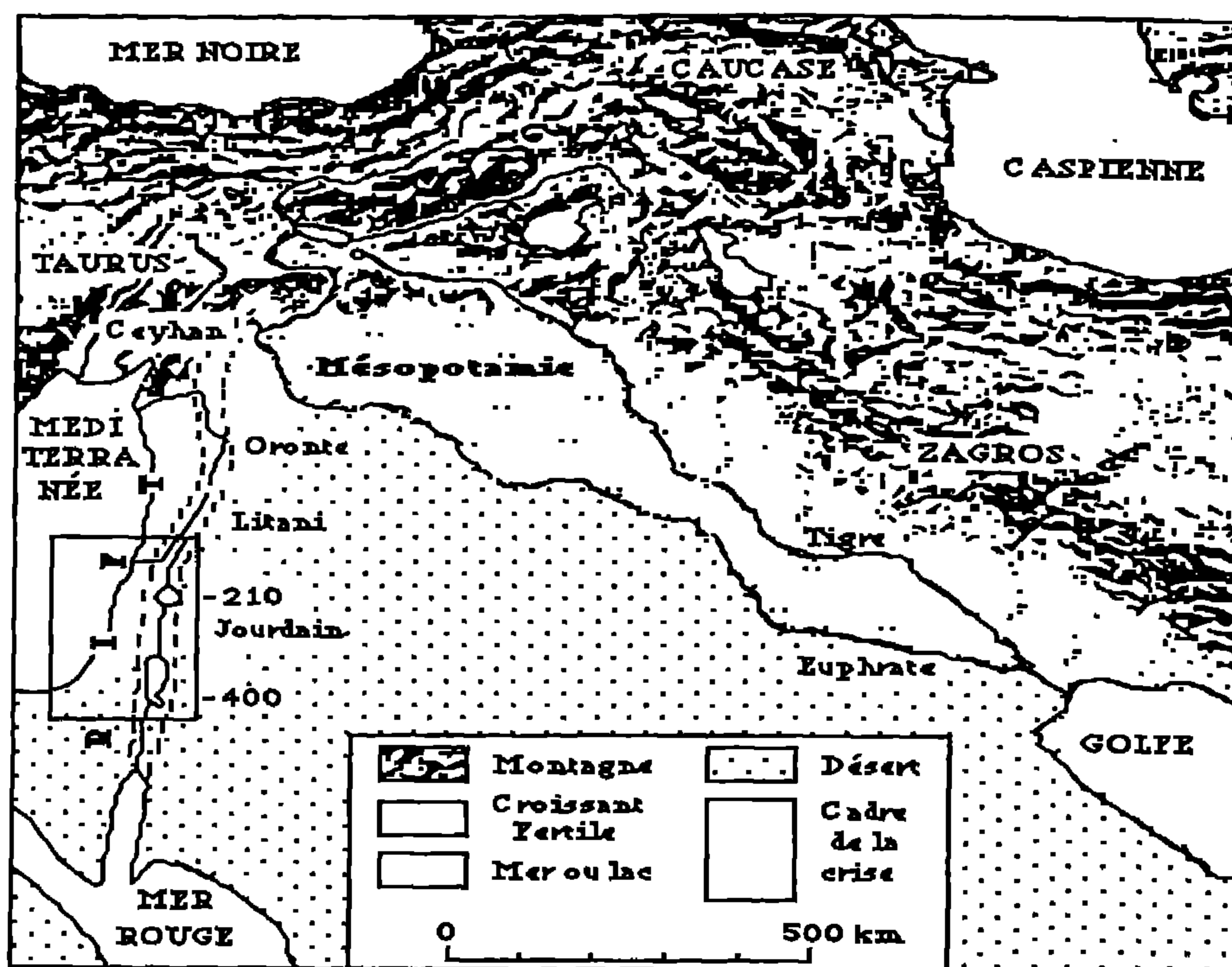


Fig.1 Géographie et cadre de la crise d'eau

Deux systèmes aquifères ont permis la création et le maintien du *Croissant Fertile* : d'une part, le duo des fleuves Tigre-Euphrate en Mésopotamie et, d'autre part, le trio des fleuves Jourdain-Litani-Oronte, drainage du Rift. La crise d'eau affecte la branche étroite du Croissant et en particulier, le bassin du Jourdain. En effet, non seulement la superficie du bassin d'alimentation en eau du Rift (85.000 km²) est bien inférieure à celle du système Tigre-Euphrate (556.000 km²), mais encore le Jourdain se situe dans la partie la plus aride du bassin. En outre, seul le haut Jourdain possède une eau très pure depuis ses sources, issues de la roche calcaire, jusqu'au lac de Tibériade; là, des sources thermales d'origine profonde la chargent de sel. C'est pourquoi l'eau du fleuve Jourdain proprement dit est saumâtre, par nature, de la sortie du lac de Tibériade jusqu'à la Mer Morte et, donc impropre aux usages essentiels de l'homme.

Sur cet ensemble hydrographique s'est plaqué, au cours du 20^e siècle, un cadre politique, issu du démembrement de l'empire ottoman (1918), source de conflits de droits d'eau et, finalement, de guerres. Comment en est-on arrivé là ? En suivant la voie de la géopolitique.

L'AVENIR DE LA PAIX AU PROCHE ORIENT DEPENDRA DE L'EAU

Robert Ambroggi

***L'EAU DE LA GUERRE**

Le théâtre de la crise d'eau

Le Proche Orient offre l'aspect d'un plateau mi-fertile, mi-désertique, d'un million de kilomètres-carré, encadré de trois mers (Méditerranée, Rouge, Golfe) et de deux chaînes de montagnes (Taurus, Zagros) avec le Caucase en contrefort. Il comporte le *Croissant Fertile*, territoire de la plus vieille irrigation du monde (7000 ans), mère de l'humanité organisée, véritable civilisation de l'eau, et des premiers empires de l'homme; la grosse branche, Mésopotamie, pointe vers le Golfe; l'autre branche, plus étroite, couvre le littoral méditerranéen et le *Rift syro-africain*, fossé d'effondrement long de 1.000 kilomètres entre Taurus et Mer Rouge et qui se prolonge sur 6.000 kilomètres à travers la Mer Rouge et le continent africain selon l'alignement des grands lacs.

Peace in the Middle East is not far away if all sides act in a responsible fashion and refrain from aggressive behaviour. An axiom should be the security for both Israel and the Palestinian state and the right of their peoples to leave in peace with each other inside secure state borders. Their mutual trust, created by pragmatic actions, is the best security guarantee for Israel and Palestine to reach the Great Compromise and the Golden Age era for the Middle East.

The map of the Middle East region should be fixed once and for all with the Israelis and the Palestinians living peacefully side by side. Who knows, perhaps, simple down to earth work on demarcation of their borders will do more for peace than diplomatic conferences. The time for such work is almost ripe. I hope this vision of mine at least is not enforced. It is evoked by the experience of a successful soviet-chinese demarcation, concluded recently, of the longest in the world state frontier.

No way is without its dangers but those who seek reach their goal.

The Middle East conflict is a problem to be solved and not a contest to be won. The sooner the creation of a palestinian state is achieved, the better for all participants in the peace process. There is more sense and security for Israel in taking part and building a palestinian state as a friendly neighbour than in generating ill-will and hatred.

Security guarantees for all.

All international conflicts involve interests and needs. Security matters are one of the main. Israel made a "security issue" the major obstacle to the conflict settlement. Israel as a state and its people have a legitimate right to negotiate such security arrangements. This is a categorical imperative. Here we come to the focal point of any conflict resolution process - how to take into account the rights of the Arabs, notably Palestinians, and the rights of the Israelis? How to create for them real security ?

For decades of its existence the Middle East conflict produced a mountain of stereotypes that block any possibility of an agreement on Great Compromise. One such stand is an opinion that the Middle East conflict does not need international security guarantees for all states in that area. In the past it was used in order to bar the Soviet Union out of the region, it undermined the Geneva Peace Conference and kept the process of negotiations in a state of paralysis. What was the outcome? The Soviet Union was involved in the conflict not as an international peace guarantor but as one of the main weapons suppliers.

Strangely enough today history repeats itself. Israeli government again refuses to agree that Europe, of which it claims Israel is a part, has a right to play a big role in the negotiation process. This is a short-sighted approach that contradicts logic. One cannot conduct talks on the basis that Europe and Russia are to be excluded and must only donate finances and trade. If the USA has a right to participate in the settlement of the Middle East conflict, why Paris, Moscow or London should stand aside? France, Russia and Britain have a lot of interests in the region, as well as Israel and the USA.

International conflicts are better solved through comprehensive international mechanisms. Its driving-gear can work as a supplement to the framework, established by Oslo accords. Israel and the Arabs are the main parties to bargain over, alter and trade their interests and needs. But they should also listen to the advice of other actors in the field without traumatizing their dignity.

In the Middle East a long record of belligerence is a fact of life. The most dangerous aspect of any policy is when religious values become individual aggression and warriors values. In this case soldiers and citizens see themselves "fighting the good fight".

We should remember that early Christians adhered to pacifism. Only in the 4th century they began to accommodate to militarism and justify the participation of Christians in wars. A pragmatic policy should do away with any moral justification for Christian participation in violence. Violence can not avenge injustice or to maintain justice. It leads to retaliation from the other side and horrors of war. The only way to brake this vicious circle is through statesmanlike actions of top political leaders who should act as pragmatists and not as conquerors. Prevention of further hostilities demands the development of new code of ethics regarding peaceful interaction between Middle East nations.

To win universal respect is very difficult, to lose hope and lower oneself in the eyes of nations and international communities is easy. Mr. Rabin and Mr. Arafat achieved international respect. They began to deal with major issues relevant to the promotion of the peace process. They began to destruct "the wall of hatred" that exists in the Middle East, when "the other side" is seen as evil, dangerous and sub-human.

Modern pragmatic way to deal with the issue of peace in the Middle East is to understand that there are innumerable interrelations among many factors that make it difficult to put Oslo accords into practice. Still one must not lose hope. Implementation of these agreements into life is an absolute necessity if peace is to be achieved.

Creation of the Palestinian state.

The main cause of international conflicts is to be found in human and social dimensions. This is a non-quantifiable area and often it is ignored. Suppressed feelings and denied rights of the people, or even a group of the people, produce humiliation and anger, provide enormous amounts of fuel that can easily ignite a war. De-escalation of the Middle East problem without solving the problem of sovereign home for the palestinians is impossible.

Every human group needs identity, recognition and security. To withhold the right of self-determination to the palestinians is the main motivation for present tensions in the Holy Land, the main root of all sufferings which cast a sinister shadow on the whole Oslo accords.

Pragmatism conducts foreign affairs, especially conflict resolution efforts, in such a way that excludes unrealistic hard line pretensions. All kinds of preconditions that are put forward before negotiations take place should be avoided. Very often politicians would like to have it their way even before negotiations start. When Mr. Netanyahu was sworn in as prime-minister, he called for negotiations with the Arabs "with no preconditions" - and at the same time immediately put forward his own preconditions: no Palestinian state, continued Israel occupation of the Golans Heights, no talks on Jerusalem. On the other hand, Mr. Netanyahu said that he intends to put forward "pragmatic proposals for moving the peace process forward". (The Economist, June 22nd-28th 1996, p. 47.) "Pragmatic proposals" - where are they?

The fourth dimension of success.

The fourth dimension of success in the Middle East is by all means to avoid aggression on the part of individuals. Die-hard rhetoric and actions at the top stir up hatred in the masses. They have a demoralizing effect on the peace process, diminish any hope of progress at peace talks.

Combat between Israeli troops and Palestinians already took place. All this happened due to the desire of extremists in Tel Aviv to increase Israeli presence in the holy city's Arab quarter by providing a second entrance to the tunnel that adjoins both Islam's holy site, the Ab Aqsa Mosque and the ruins of Judaism's Second Temple. Such a sensitive issue was dealt with in a way the victor behaves towards a defeated opponent. The tunnel opening, Mr. Netanyahu proclaimed, was "an expression of our sovereignty, our history". (Newsweek, October 7, 1996, p. 26) It was a very contradictory and unpractical statement. Even schoolchildren know that the history of Jerusalem is not only "our history" but "common history", Arab as well as Israeli's history. To think otherwise is contrary to the truth and an attempt to place ideology of far right above reason and desire to compromise.

Bad policy in the Middle East triggers physiological mechanisms for violent behaviour. People begin to accept factors affecting the actual elicitation of aggression.

It is wrong to condone and use individual aggression. The latter quite often amounts to terrorism against innocent people. Promoting justice by taking the law into "our own hands" brings the worst in the behaviour of individuals. Such actions complicate efforts to proceed with conflict resolution.

The assassination of Mr. Rabin and the defeat of Mr. Peres at the ballot box was and still is a tragedy. It reflects the deficiency of a democratic process that at times may go astray. What time will it take the new leadership of Israel to learn, understand and put into practice what Mr. Rabin knew, understood and achieved? My impression is that time to learn this is running out so quickly that in the Middle East nowadays everything is possible including incidents of all kinds that may lead to the escalation of military conflicts.

Can we do away with the set of dogmas that constitute "the mirage of peace" in the Middle East? How to achieve a solid basis for establishing "Golden era" in this region? It boils down to some intelligible, easy to understand actions, which, if taken, would lead to the brotherhood of nations in the Middle East. The years of prolonged conflict are taking their toll. The vision of peace in the Middle East is blurred. The fruits of the Oslo accords are in danger of fading.

Three main pillars of the Great Compromise.

International community may speculate about the future of this region, the cradle of two world religions - Christianity and Islam, for many years heart to heart talks with different participants may continue but it appears rather clearly that the conflict will not be solved without establishing the main pillars of the Great Compromise, which can show us the way to the Golden Age.

These three pillars are :

The withdrawal of occupation troops from all or almost all Arab territories.

The satisfaction of the legitimate national aspirations of the Arab people of Palestine, including their right to create their own state.

Security guarantees for all states in the Middle East, including Israel.

Oslo accords reflect the shadow of these pillars but the latter are still to be erected and fortified.

This is indeed a delicate time when nobody has the right to rock or overturn the boat of the peace process. All participants in negotiations on the Middle East ought to be very careful not to offend each other. Otherwise the process will again stuck in the mud of mutual allegations and unacceptable demands.

Philosophies are inspired by many factors, for example, feeling, knowledge and a desire of action. Pragmatism as a practical philosophy regards action as a supreme good.

When one reads news or meditates about Middle East conflict he is struck by the conflicting feelings and contradicting facts that feed us with knowledge on the problem. Then comes the realisation that it is action that is the "supreme good" to reach happiness both for Israelis and Arabs, first of all Palestinians. In the conflict resolution process it is agreed action which brings peace.

Pragmatism, if it is not abused, is an effective instrument of solving the Middle East conflict. At the same time action is to be implemented at a certain time, when "all the stars" point in the direction of the Great Compromise. Our conference, I am sure, will consider all conceivable situations in this respect. Let us put aside scepticism and search for effective ways to peace for all.

Time is running out.

I believe that the protracted nature of new tensions in the Middle East does not lead to the conclusion that the situation is hopeless. The peace process may stay under control and lead to permanent peace. At the same time, this conflict will not wither away as some natural disasters do, such as hurricanes, earthquakes or floods.

The Middle East tensions are manmade, they are the product of actions carried by politicians and governments. They justify their deeds by proclaiming that they act in the best interests of their people. I believe that such pronouncements are usually made in good faith. Unfortunately the results of their actions quite often are contradicting and even detrimental to the resolution of the Middle East conflict.

This region is again in a state of fever and too many killed or crippled in decades of wars and hostilities of all kinds new victims are added. One may conclude that the peace process in the Middle East is disintegrating, that we are witness to the mirage of peace. Nobody wants to believe that, especially after the adoption of the Oslo accords which, as it seems, put the resolution of the Middle East conflict on the right track.

We witnessed the actions of two prominent leaders - Mr. Rabin and Mr. Arafat, who with the support of the Arab states, the USA, Russia, Europe and others overcame great obstacles, including terrorist outbursts from both sides, on the road to normalisation and happy life for their people.

THE ROLE OF PRAGMATISM IN THE MIDDLE EAST RESOLUTION

Anatoli Gromyko

On Pragmatism.

"Pragmatism is a philosophy that evaluates assertions solely by their practical consequences and bearing on human interests." (The Oxford Encyclopedical English Dictionary, Oxford University Press, 1991, p. 1137.)

"Pragmatism is a subjective and idealistic philosophical teaching . . . it condemns all previous philosophy for neglecting life, abstraction and contemplation." (The Encyclopedic Philosophical Dictionary, Moscow, 1983, p. 521)

Such, for example, are definitions of pragmatism put forward by British and Russian sources. Philosophy, as is well known, gives us different definitions of truth. In my opinion pragmatism is closer to truth than many other approaches to life.

There may be pure mathematics. Philosophical systems and ideals, on the other hand, are inspired by social and political environment, which reflects many senses and experiences. No wonder many philosophers and politicians are sceptical and base their doctrines on the presumption of the "deceitfulness" of the senses. Still, most of them agree that one opinion can be better than another. The disbelief in objective truth often leads to a very simple axiom of life - it is the majority which is the arbiter as to what to believe.

Pragmatism suggests that while one judgment cannot be truer than the other, it can be better, in the sense of having better consequences. In other words, a wise man can evaluate and act better than a limited person. Person of no foresight can conduct only shortsighted policy.

Etats Unis

Comme l'écrivait récemment un éditorialiste du Monde, "Pour les Etats Unis, la situation est simplissime: la région est une chasse gardée, un champ complexe d'intérêts économiques, pétroliers, politiques, militaires où eux seuls auraient suffisamment investi en alliances croisées (côté arabe et côté israélien) pour être l'unique interlocuteur des parties en conflit."

Il faut également se rendre à l'évidence que dans le cas des conflits arabo-israéliens, chacune des cinq guerres s'est terminée sous la pression des Etats Unis en association (ou non) avec l'ancienne Union Soviétique. Pour ce qui est du processus de paix, il suffit de mentionner les navettes et la politique des petits-pas de Henry Kissinger, l'action du Président Carter à Camp David, puis l'oeuvre du Secrétaire d'Etat James Baker pour préparer la Conférence de Madrid, et enfin les dernières initiatives du Président Clinton à la suite de l'explosion à Jérusalem.

De toute évidence cela ne suffit pas. Il est indispensable de faire en sorte qu'une nouvelle initiative américaine voit le jour si l'on ne veut pas courir le risque d'un enlisement du processus de paix. Il s'ensuit que tous ceux qui ont un intérêt à la reprise active de ce processus, qu'ils soient arabes, israéliens, européens ou américains, devraient avoir comme seul objectif de faire pression sur l'administration américaine qui est la seule à pouvoir jouer un rôle essentiel, pour qu'en faisant, à son tour, pression sur tous ceux concernés, celle ci relance sous son égide, le processus de paix.

III.

Dans l'examen du problème qui nous occupe il ne s'agit donc pas d'évaluer (I/C) l'action des garants internationaux mais si l'on veut trouver des solutions il s'agit d'analyser leur évolution en vue d'examiner quelle pourrait être leur action future (IV/C).

ONU

Alors qu'il y a 50 ans l'ONU se trouvait au centre du processus de paix au Moyen Orient et que les différentes étapes du conflit étaient jalonnées de résolutions du Conseil de sécurité, ce n'est plus le cas aujourd'hui. Déjà à Madrid l'ONU n'avait qu'un rôle d'observateur. Avec la disparition de l'URSS son rôle s'est trouvé encore amoindri. Il est aujourd'hui inutile de considérer que la solution du conflit et une paix durable peuvent être le résultat d'une action de l'organisation internationale.

Europe

Le principal obstacle à un rôle important de l'Europe dans la solution du conflit réside dans le fait que l'Europe n'a pas de politique commune en ce qui concerne le Moyen Orient. Il est clair que les pays de l'Union européenne riverains de la Méditerranée, et parmi eux en premier lieu la France, sont non seulement intéressés pour des raisons qu'on pourrait qualifier d'égoïstes, à la solution du conflit mais voudraient y prendre une part active. Par contre ni l'Allemagne ni la Grande Bretagne n'ont d'ambitions dans cette région. Qui plus est, ces deux pays ne voudraient à aucun prix entrer en conflit avec les Etats Unis quand il s'agit du Moyen Orient. Quant aux pays nordiques et à ceux du Bénélux, ils sont si l'on peut dire géographiquement encore plus éloignés du centre des événements et moins disposés à y jouer un rôle actif. L'Europe joue et continuera de jouer un rôle important dans le domaine économique mais son action politique devra se limiter, selon toute probabilité, à des pressions qu'elle pourra exercer sur les Etats-Unis d'Amérique.

Russie

S'il est vrai qu'en principe le processus de négociations israélo-palestiniennes est depuis Madrid co-parrainé par Washington et par Moscou, il n'en est pas moins vrai que depuis la dissolution de l'Union Soviétique les Russes sont absents du théâtre des opérations. Si l'on analyse la situation actuelle de la Russie, il est plus que vraisemblable que cet état de chose ne va pas être modifié dans un avenir prévisible.

Les Accords d'Oslo (1993), suivis de près par les mesures pratiques décidées au Caire en septembre 1994 et à Taba en mai 1995, méritent qu'on s'y arrête plus longuement, ne serait-ce que pour essayer de corriger certaines idées pour le moins approximatives. Il est en effet inexact de prétendre que la paix a été établie à Oslo, qu'une réconciliation historique a eu lieu à Oslo, ou encore que c'est à Oslo qu'a été décidée la reconnaissance mutuelle entre l'Etat d'Israël et les Palestiniens. Les Accords d'Oslo pas plus que ceux du Caire et de Taba ne sont pas ce qui précède. Leurs textes, si on les lit bien, visent à ce qu'une paix soit établie, qu'une réconciliation historique soit réalisée et qu'une reconnaissance mutuelle couronne le tout. Oslo n'est qu'un accord sur une transition, sur des arrangements intérimaires comportant une date butoir, à savoir le 13 décembre 1998, date à laquelle les Palestiniens et les Israéliens devront avoir réglé leur antagonisme historique. Oslo n'est donc rien d'autre qu'une voie difficile, périlleuse, où l'on peut entrevoir comme résultat la paix.

Enfin, il ne se trouve nulle part dans les Accords d'Oslo une affirmation selon laquelle les Palestiniens auront un jour le droit à l'autodétermination et, de ce fait, à un Etat. Plus particulièrement, il n'est nulle part fait mention dans les Accords d'Oslo que la partie orientale de Jérusalem sera un jour effectivement restituée à Yasser Arafat et qu'il y établira la capitale de son futur et éventuel Etat.

Il est certain que le dernier fait marquant du processus de paix est constitué par le retour au pouvoir de la droite israélienne en mai 1996. La cause de la rupture du processus de paix n'est évidemment pas l'ouverture du fameux tunnel à Jérusalem mais bien l'arrivée au pouvoir du cartel de droite. Ce cartel, par ailleurs très différencié dans ses aspirations, ses objectifs et ses politiques, n'est uni qu'autour d'un point commun: marquer un arrêt dans la mise en oeuvre des Accords d'Oslo et, si possible, les marginaliser totalement.

Le gouvernement de M. Nétanyahou a tout fait pour ralentir la dynamique des Accords d'Oslo, en relançant la colonisation, en rejetant le principe de l'échange de la paix contre des territoires arabes occupés, en refusant de négocier le statut définitif de Jérusalem, en rejetant toute idée d'un éventuel Etat palestinien. En un mot, il n'est pas exagéré d'affirmer aujourd'hui qu'il y a en l'état pratiquement aucune chance pour que ce gouvernement de droite et l'OLP puissent trouver seuls une solution aux questions centrales du conflit israélo-palestinien.

Nations Unies. En deux mots, cette résolution préconise le retrait israélien des(de) territoires occupés et la reconnaissance de frontières sûres pour l'État d'Israël. C'est là l'origine de la phrase: "territoires contre paix", en d'autres termes, la cession aux Arabes - en l'occurrence aux Palestiniens - des territoires occupés contre une frontière sûre et une paix durable.

L'étape suivante qu'il est indispensable de mentionner s'est déroulée en septembre 1978 dans la résidence du Président des Etats Unis, à Camp David, où, sous l'égide du Président Carter, l'accord de paix entre l'Egypte et Israël fut conclu. Il n'est pas inutile de mentionner ici que la réussite du sommet sous la houlette du Président Carter est due en partie au fait qu'il a réussi à réunir les leaders des deux pays deux semaines durant dans un endroit pratiquement isolé du reste du monde. Quand on évalue aujourd'hui les chances de paix, il ne faudrait pas oublier que le plus grand opposant aux accords de Camp David n'était autre que le Président de l'OLP, Yasser Arafat.

La crise et la guerre du Golfe (août 1990 - février 1991) ont eu pour résultat direct de permettre un nouveau départ aux efforts déployés en vue d'arriver à une solution du conflit. C'est la victoire de la coalition ainsi que la non opposition de l'Union soviétique à l'intervention américaine qui ont permis la convocation, quelques mois plus tard, de la Conférence de Madrid.

La Conférence de Madrid (octobre 1991) constitue, en effet, un pas de géant dans la recherche de la paix. Elle a été organisée sous l'égide des Etats Unis et de l'Union Soviétique. Y ont été conviés Israël et tous ses voisins ainsi qu'un représentant de la Communauté européenne, présidée à l'époque par les Pays Bas. L'objectif de la Conférence était de négocier les conditions "d'une paix juste et durable dans la région". C'est à Madrid que pour la première fois dans leur histoire les Palestiniens se sont trouvés assis à la même table de négociation que les Israéliens. La base sur laquelle reposait la Conférence était toujours la Résolution 242 du Conseil de sécurité de l'ONU. De ce point de vue, la nouvelle impulsion donnée aux négociations de paix au Moyen Orient trouve sa source dans la victoire de la coalition contre l'Irak et dans la Conférence de Madrid.

L'événement qui a changé radicalement le cadre des négociations et a modifié considérablement l'équilibre des forces en présence est constitué par la disparition de l'Union Soviétique en décembre 1991. De ce fait, le processus de paix s'est trouvé privé d'un des deux co-parrains, et les Arabes de leur allié traditionnel.

L'EVOLUTION DES GARANTS INTERNATIONAUX DU PROCESSUS DE PAIX AU MOYEN-ORIENT

Georges Mathé

I.

Le titre devrait être: "*Que faire pour que le processus de paix au Moyen Orient n'échoue pas ?*" ! En effet, quelques mois seulement après la victoire de la droite en Israël, il est trop tôt pour poser le problème en des termes aussi pessimistes. Près de cinquante années de conflits et de négociations se sont écoulées depuis la création de l'Etat d'Israël et l'erreur historique que les Palestiniens ont commise en refusant, en 1947, le partage proposé par l'ONU entre la Palestine et Israël.

Au cours de ces cinquante années, les perspectives de paix ont subi des hauts et des bas mais il reste certain que, mis à part les événements tout récents, nous avons été témoins d'une recherche de solutions et d'avancées sur le chemin de la paix qu'il serait difficile à quiconque de nier.

II.

C'est donc un processus que nous sommes appelés à examiner. Il est erroné de croire que ce processus a commencé lors des Accords d'Oslo comme il est faux de penser que les Accords d'Oslo sont un aboutissement. De ce point de vue, et pour mieux comprendre ma pensée, il n'est pas inutile de rappeler les étapes principales de ce processus.

L'amorce d'une solution au conflit et l'esquisse d'une solution pacifique de celui ci se trouvent sans aucun doute dans le vote, en novembre 1967, de la fameuse Résolution 242 du Conseil de Sécurité des

Puisse le sacrifice d'Abraham sur le Mont Moriyya où se dresse aujourd'hui le Dôme du Rocher et qui est au fondement du monothéisme dont se réclament les trois religions, inspirer les hommes d'aujourd'hui pour que Jérusalem trouve dans la justice et dans l'équité une paix éternelle.

NOTES

- (1) CHAWQI CHATH : "AL-QODS ACHARIF" Publications de l'ISESCO, Rabat, 1414-1993 p.5.
 - (2) AGNES LEVALLOIS et SOPHIE POMMIER : "JERUSALEM"- De la division au partage ? Editions Michalon, Paris, 1925, p. 31.
 - (3) Ibidem p. 42.
 - (4) A.M. GOICHON : "Jérusalem - Fin de la ville éternelle" ? Edit. G.P. Maisonneuve et Larose, Paris, 1976, p. 11.
 - (5) AGNES LEVALLOIS et SOPHIE POMMIER Ouvrage déjà cité, p. 42.
 - (6) UNESCO : Document 83 ex / 12 - 12 Septembre 1969 Archives de l'UNESCO.
 - (7) MAURICE IFERGAN et MARC TOBIASS : Jérusalem. Danse au dessus d'un volcan. Edit. Le Pré aux Clers, Paris 1996, p. 30.
 - (8) UNESCO, Document 127 ex/12, 1987.
Note de Synthèse sur l'évolution de la sauvegarde du patrimoine monumental de Jérusalem de 1971 à 1987 par le Professeur R.M. Lemaire p 25.
 - (9) MAURICE IFERGAN et MARC TOBIASS, ouvrage déjà cité p 32-33.
 - (10) UNESCO Document 127 ex/12 déjà cité p. 25.
 - (11) Rien ne prouve cependant, en l'état actuel des recherches, que le temple de Salomon soit situé exactement à l'emplacement du Haram actuel. Tout ce qui paraît être établi est que le Mur appartiendrait à l'époque de Hérode.
 - (12) MAURICE IFERGAN et MARC TOBIASS, ouvrage déjà cité, p. 207-209.
 - (13) GOICHON (M.A.) ouvrage déjà cité.
-

"n'est ni un illuminé, ni un prophète de l'apocalypse" a dit récemment "si on demande quelle peut être la cause d'une troisième guerre mondiale, le premier mot qui vient à l'esprit, c'est Jérusalem" ⁽¹²⁾.

Que les différents analystes qui prédisent qu'une troisième guerre mondiale pourrait résulter de la situation à Jérusalem aient raison ou tort de le penser, une certitude demeure.

Tant que le patrimoine historique et culturel de Jérusalem sera menacé, et tant qu'une solution acceptable ne sera pas trouvée pour sa sauvegarde comme pour son libre-accès, il est peu probable que la paix s'établisse durablement dans la conscience des croyants de toutes les religions qui tournent leurs regards vers Jérusalem, ou nourrissent leurs pensées et leurs sentiments de sa sainteté.

Or, si "les guerres prenant naissance dans l'esprit des hommes, c'est dans l'esprit des hommes, que doivent être élevées les défenses de la paix", les esprits s'accordent mal avec tout ce qui porte atteinte au plus profond d'eux-mêmes : le sacré.

Des négociations sur Jérusalem sont prévues; il faut espérer, même si tout semble augurer du contraire, qu'elles aboutiront à des solutions justes et durables.

Je ne rentrerais pas dans les détails des conditions et des modalités de ces négociations telles qu'elles résultent des accords conclus, ni dans ceux des positions contradictoires qui s'expriment déjà à ce sujet. D'autres le feront certainement au cours de cette session.

La seule observation que je voudrais faire est que dans toute négociation de caractère politique entre la tentation de fonder les solutions sur des rapports de force. Or, les rapports de force ne sont pas éternels. Ils peuvent durer des décennies, voire des siècles, comme le démontre l'histoire de Jérusalem, mais ils ne sont jamais assurés de pérennité. Aussi la recherche de la paix à Jérusalem devrait-elle reposer sur une vision éthique, l'éthique que symbolise cette terre d'éternité et de spiritualité.

Le destin de Jérusalem, comme l'a écrit le regretté professeur de la Sorbonne feu Madame M.A. Goichon, dans un ouvrage sur Jérusalem publié en 1976, est d'être une ville sainte, non pour une religion, mais pour les trois religions monothéistes qui rassemblent la grande majorité des hommes. Elle rassemble dans l'amour ceux qui combattent pour le posséder. Les conflits sont l'aspect négatif d'un même amour, une terrible erreur qui enseignent ceux qui devraient s'unir"⁽¹³⁾.

régulière par certaines autorités religieuses du droit des juifs sur le lieu du Temple de Salomon, l'intention exprimée par certains groupes religieux de le reconstruire, ce qui implique la démolition du Dome of Rok, sont des événements qui tous visent le grand sanctuaire musulman »⁽¹¹⁾.

Ils sont à l'origine d'une inquiétude très réelle chez les hautes autorités et la population musulmanes de Jérusalem concernant l'avenir des lieux Saints. Les structures de protection légale et policière mises en place par le gouvernement israélien ne constituent pas toujours à leurs yeux une garantie suffisante et durable. Selon elles, un glissement de la majorité politique israélienne vers un intégrisme religieux plus radical pourrait conduire à une révision inquiétante de la politique actuelle. Pour toutes ces raisons, elles estiment que le Haram est un monument en péril "Document 127 ex /12,1987".

Ces lignes écrites en 1987, gardent aujourd'hui toute leur valeur. Il y a eu, depuis lors l'Intifada suscité par les humiliations, la désespérance, les frustrations, il y a eu la guerre du Golfe et le processus de paix. Mais il y a aussi les blocages actuels et les incertitudes qu'ils suscitent.

Paix perpétuelle ou conflit éternel

Tel est l'enjeu que représente la solution de la question de Jérusalem, à cause de la signification de son patrimoine historique et culturel pour les Palestiniens, certes, mais aussi, et surtout, pour une très grande partie de l'humanité.

Cette solution dépend de tous ceux qui, à des degrés divers sont impliqués dans le conflit qui déchire la région depuis le partage de la Palestine par les Nations-Unies en 1947. Mais elle dépend en particulier de la capacité de médiation pour ne pas dire, de la volonté de l'ensemble de la communauté internationale qui n'a pas su ou n'a jamais voulu assumer ses propres responsabilités. Elle s'est toujours bornée à voter des résolutions sans se donner les moyens de les mettre en oeuvre. Car, et c'est ma réponse à la question posée par sa Majesté Hassan II, fondateur et protecteur de notre Académie, si le processus de paix au Moyen Orient devait échouer, la désespérance et les explosions que cela pourrait entraîner risquerait de conduire tôt ou tard un conflit global régional et même international.

Dans leur ouvrage sur Jérusalem, publié en 1996, deux journalistes français naturalisés israéliens rapportent que "de très doctes chercheurs et politologues ont procédé à un jeu de simulation. Dès 1982, ces brillants cerveaux, réunis à Harvard, sont arrivés à la conclusion que la destruction des mosquées du Mont du Temple déclencherait la troisième guerre mondiale". Et un des nouveaux philosophes Français les plus en vue qui

internationale, mais cela ne lui garantit pas pour autant la sécurité comme en témoignent les nombreux incidents dont le Haram a été théâtre depuis 1967. Le plus connu d'entre eux est l'incendie de la Mosquée Al-Aqsa, le 21 août 1969, incendie qui avait ému profondément la communauté internationale.

L'auteur de l'incendie devait déclarer aux policiers qui l'ont arrêté : "j'ai agi sur ordre de Dieu".⁽⁷⁾

Le 13 avril 1982, c'est la tentative d'occupation armée du Haram qui fait plusieurs morts parmi la population arabe et endommage le Dôme du Rocher. Un an plus tard (1983) un groupe d'une quarantaine de jeunes religieux juifs tente d'organiser une prière sur le Haram, un vendredi jour de prière collective musulmane à la Mosquée Al-Aqsa ⁽⁸⁾.

Dans la nuit du 26 au 27 janvier 1984, un commando, muni d'explosifs et armé d'un fusil mitrailleur et de grenades, s'introduit dans le périmètre du Haram avec pour objectif de faire sauter le Dôme du Rocher ; il est intercepté par, un pur hasard, par les gardes du Waqf. Le principal instigateur déclarera plus tard que son geste "était avant tout un acte de foi destiné à purifier les lieux de la souillure. Il ne pouvait plus supporter que les musulmans enterrent leurs morts sur le mont" ⁽⁹⁾.

Le dimanche, 19 janvier 1985, un groupe appartenant au "Kach" tente de pénétrer dans le Haram; peu de temps après une autre tentative de pénétration est faite par le creusement d'une brèche dans le mur d'enceinte à partir du Rebat-Al-Kurd ⁽¹⁰⁾.

Le rapport du Professeur Lemaire (document 127 ex /12 de l'Unesco, 1987) signale "que l'ambiance tendue est entretenue par l'installation récente dans des maisons acquises dans le quartier arabe voisin du Haram, de petites communautés religieuses juives, les "Yeshiva".

Tous les actes ainsi signalés, de même que la fusillade qui a fait en 1990, 18 morts et 150 blessés, ont été déplorés par les autorités officielles et par les deux grands rabbins.

Ils n'en reste pas moins qu'ils ont contribué à l'inquiétude des populations arabes, que le professeur Lemaire rapporte en ces termes:

"Il est évident que les tentatives d'occupation du Haram, comme celles qui ont lieu en mars 1983, l'attaque du Dôme of the Rok par Allan Goldman au printemps 1982, l'incendie de la Mosquée Al Aksa en 1969, dont le souvenir reste toujours très vif, le creusement du tunnel" le long du mur ouest, l'installation de "Yeshiva" dans le quartier musulman, l'affirmation

la vieille ville qui, outre la violation du droit de propriété qu'elles entraînent, constituent des menaces graves pour les monuments et pour les habitations arabes.

En fait, la priorité pour les autorités israéliennes paraît avoir été avant tout, de rendre définitive l'intégration des deux villes réunies à l'ensemble israélien et d'affirmer ainsi son caractère juif pour toujours. Nouvelle capitale d'un Etat moderne, la nouvelle Jérusalem doit répondre notamment à deux impératifs, qui l'un et l'autre ne sont pas sans effet sur le patrimoine historique et culturel.

Le premier est d'ordre démographique, le second d'ordre urbanistique.

L'impératif démographique conduit à une politique de minorisation des populations arabes par diverses méthodes, et en particulier par des transferts massifs de juifs d'Israël et de la Diaspora. Les résultats en sont un renversement, en moins de trente ans, des proportions de la population des deux communautés, la prépondérance étant désormais donnée d'une manière irréversible à la population juive.

L'impératif urbanistique a conduit, d'une part, à un élargissement de plus en plus important du périmètre urbain par l'intégration des zones qui étaient auparavant extra- muros et, d'autre part, à des aménagements qui portent atteinte au tissu urbain ancien et à l'intégrité du patrimoine culturel et historique.

Déjà en 1969, le Directeur Général de l'Unesco, René Maheu qui se trouvait à Jérusalem le jour de l'incendie de la mosquée Al Aqsa, pouvait écrire en ce qui concerne certaines reconstructions et aménagements de la Vieille Ville :

"leur nombre et leur ampleur ont nécessairement pour effet de modifier l'aspect historique du paysage urbain de la ville. Et en dehors de la question - juridique et politique - de la légitimité des initiatives d'où qu'elles procèdent, la question se pose - proprement culturelle de la responsabilité que de telles mesures comportent au regard de la communauté internationale du fait des modifications ainsi apportées à un joyau inestimable du patrimoine culturel de l'humanité" (6).

En 1982, la Vieille Ville de Jérusalem est inscrite sur la liste du patrimoine mondial de l'humanité, à la suite d'une requête du Gouvernement du Royaume Hachémite de Jordanie duquel dépend le Waqf qui a la responsabilité du patrimoine historique et culturel islamique. Cette inscription place désormais ce patrimoine sous la sauvegarde de la communauté

population arabe de Jérusalem que, dès l'occupation de la Vieille Ville, diverses publications en Israël et en Europe posent le problème de la propriété des Lieux Saints des différentes religions révélées, en particulier, celle du Haram Ash Sharif.

Certes, la loi sur la protection des Lieux-Saints, adoptée par l'Etat israélien dès le 27 juin 1967, stipule en son article I que "les Lieux-Saints sont protégés contre la profanation et tout autre violation, ainsi que tout ce qui peut entraver la liberté d'accès des fidèles des diverses religions aux sites qui ont pour eux un caractère sacré, ou heurter leurs sentiments concernant les dits sites sacrés".

Quelques jours après l'adoption de cette loi, le Premier ministre ajoutait dans une déclaration aux chefs religieux que l'administration des Lieux-Saints était laissée à leurs desservants ⁽⁵⁾.

Chaque autorité religieuse continue en effet d'administrer ses propres lieux de culte. Mais, outre le problème qu'elle pose du point de vue du droit, Jérusalem étant considérée par la communauté internationale comme un territoire occupé, cette situation n'est pas exempte d'ambiguïté. Elle laisse de nombreuses possibilités de tensions et de conflits surtout quand un même site est un lieu de superposition de mémoire.

On l'a vu avec les fouilles archéologiques entreprises à une grande échelle sur les terrains entourant le Haram avec pour seul objectif de retrouver et de dégager les vestiges éventuels du temple sans égard aux dommages susceptibles d'être causés aux monuments qui s'y trouvent dont la stabilité avait été mise à rude épreuve par le tremblement de terre en 1927.

Dans une interview parue dans le quotidien israélien DAVAR en date du 2 août 1971, le général Moshé Dayan précise l'enjeu véritable des fouilles archéologiques, qui ont été énergiquement condamnées par la communauté internationale, parce que contraires au droit international.

"A mon avis, dit-il en substance, il est inutile de retarder les travaux jusqu'à ce que l'on trouve dans la zone des fouilles des vestiges des périodes relativement récentes. Il faut commencer les travaux en vue de mettre à jour et de restituer tout ce qui date de l'époque du 2^{ème} Temple. On peut donc photographier tous les autres sites historiques de façon à en conserver la trace. Il faut qu'ils disparaissent parce qu'ils nous empêchent de voir l'ensemble tel qu'il était à l'époque".

C'est la même vision qui guide les travaux d'ouverture du tunnel dans

Ce fut la stupeur; et le 9 juin Moshé Dayan fait enlever le drapeau israélien du Dôme et déclare "Nous ne sommes pas venus à Jérusalem à cause des Lieux-Saints d'autres peuples ou pour nous mêler de ce qui regarde d'autres croyances religieuses mais pour sauvegarder leur intégrité et pour vivre ici dans l'amitié avec les autres" (3).

Toutefois le 27 juin 1967, la Knesset vote une loi en vertu de laquelle la vieille ville de Jérusalem et toute la région avoisinant sont annexées à l'Etat d'Israël.

Elle décide en outre en 1980 de faire de l'ensemble de la ville la capitale d'Israël. Cependant le 22 novembre 1967, le Conseil de Sécurité avait adopté la Résolution 242 exigeant le retrait des troupes israéliennes de tous les territoires occupés, y compris la ville de Jérusalem. Cette résolution est à la base de toutes les résolutions et recommandations adoptées ultérieurement au sujet de la ville par les Nations-Unies et par l'Unesco.

Mais le 29 juin 1967, le maire arabe de la Vieille Ville est destitué et la municipalité arabe dissoute, ses archives confisquées et, en particulier, le cadastre. Les murs séparant les deux anciennes villes, la partie israélienne d'une part et la partie arabe constituant la Vieille Ville d'autre part, sont abattus et le périmètre de la ville est agrandi par adjonction des terres attenantes.

La nouvelle commune de Jérusalem est administrée par le maire de l'ancienne partie israélienne de la ville.

Les réquisitions et les expulsions s'effectuent au détriment d'Arabes chrétiens ou musulmans. Les lieux de culte musulmans ou chrétiens sont profanés dès les premiers jours de l'occupation.

Le 12 août 1967 dans une réunion officielle tenue à Jérusalem et rapportée dans l'annexe B du rapport Thalman destiné aux Nations-Unies, le ministre israélien des cultes déclare que les autorités d'occupation considéraient la Mosquée d'Omar (il s'agit du Dôme du Rocher) ainsi que toutes ses dépendances comme leur propriété, du fait d'une acquisition dans le passé ou du fait de la récente conquête.

A cette prise de position fait suite le 15 août 1963 une prière liturgique de deux heures sur le Haram Ash Sharif conduite par le Grand Rabin de l'armée israélienne. D'autres prières juives suivront dans les mêmes lieux (4).

Ces actes seront ressentis d'autant plus douloureusement par la

vieille ville de Jérusalem, pour les musulmans.

Les lieux de mémoire se juxtaposent, se chevauchent parfois les uns avec les autres devenant ainsi des sources possibles de tensions et de conflits. On l'a vu récemment avec l'ouverture du tunnel sous le Haram Ash Sharif.

Mais l'héritage culturel et historique de Jérusalem n'est pas seulement inscrit dans la pierre, sa fonction n'est pas qu'esthétique, elle est surtout spirituelle, ce qui l'enracine dans la conscience individuelle et collective des croyants de chacune des trois communautés religieuses qui se partagent la ville où qu'ils se trouvent dans le monde. Outre les aspects politiques liés au statut de Jérusalem, c'est ce qui donne aux problèmes de la ville leur caractère émotionnel et leur dimension internationale.

Depuis le premier congrès sioniste réuni à Bâle en 1897, la création du mouvement sioniste, puis la déclaration de Balfour de 1917, cette dimension internationale n'a cessé de s'accentuer pour culminer en 1947 avec le partage de la Palestine par les Nations-Unies et les guerres israélo-arabes qui s'en sont suivies, principalement celle de 1967.

Le plan de partage qui plaçait Jérusalem sous juridiction internationale (Résolution 181 du 29 novembre 1947 de l'Assemblée Générale des Nations-Unies) n'a jamais pu être appliqué. Toutefois le "corpus séparatium" qu'il a fait naître reste le statut juridique de la ville Sainte, statut qui continue d'inspirer l'attitude politique de la communauté internationale et de nombreux pays à l'égard de Jérusalem, sans pour autant constituer une garantie contre les menaces qui pèsent sur le devenir du patrimoine historique et culturel de la ville.

II) Les incertitudes sur le devenir du patrimoine culturel et historique.

L'occupation de la vieille ville le 7 juin 1967 et les premières mesures prises par les autorités israéliennes apparurent comme des menaces directes à l'intégrité du patrimoine historique et culturel des autres religions, et en particulier de l'Islam.

En effet, le drapeau israélien fut planté sur le Dôme du Rocher et l'ordre fut donné aux 650 habitants du quartier des Maghrébins, proches du Mur des Pleurs de quitter leurs domiciles dans un délai de trois heures. Deux mosquées et 35 maisons furent dynamitées, le sol nivelé au bulldozer. Et le mardi 13 juin 1967, jour de la Pentecôte juive, des dizaines de milliers Juifs venus d'Israël se rendirent au Mur.

craignant, que cela ne crée un précédent, qui pourrait être invoqué par des autorités musulmanes pour transformer l'église en mosquée. Il visite ensuite le Mont Moriyya, comme pour marquer la continuité historique et religieuse d'Abraham (Ibrahim Al Khalil) à Salomon (Souleymane) et de Salomon à Jésus (Issa) et de Jésus à Mohammed Ibn Abdalah (P.S.L.), le prophète de l'Islam. En ce lieu vers lequel se tournaient les premiers musulmans pour accomplir les cinq prières de la journée, le Coran situe la Mosquée Al Aqsa, la Mosquée lointaine, troisième sanctuaire de l'Islam après la Mecque et Médine en Arabie.

Aussi le 5^{ème} geste d'Omar fut-il la publication d'une proclamation qu'il fait signer par ses principaux compagnons. Il y assure "aux habitants leur vie et leurs biens", la protection de leurs églises, la tolérance de toutes leurs croyances. Il se porte garant de la vie de tous les citoyens quelles que soient leur confession et leur situation sociale; les églises ne seront ni détruites, ni occupées par les Musulmans. Le culte des chrétiens sera respecté et leurs biens protégés contre toute atteinte.⁽¹⁾

Pendant des siècles, les règles édictées par Omar seront un guide précieux pour toute autorité musulmane établie à Jérusalem et soucieuse de rester fidèle à l'enseignement de l'Islam

Car si on excepte la période francque pendant les croisades (1099-1187), période au cours de laquelle juifs et musulmans furent expulsés de la ville⁽²⁾ le bref passage de Frédéric II de Hohenstaufen en 1229, Jérusalem restera musulmane jusqu'à l'établissement du mandat britannique sur la Palestine à l'issue de la première guerre mondiale.

C'est de la longue histoire, ainsi brièvement rappelée, qu'est issu le patrimoine historique et culturel de Jérusalem.

La singularité de ce patrimoine est qu'il n'est pas constitué seulement de monuments, mais aussi de lieux de mémoire mentionnés souvent dans les écritures Saintes de chacune des trois religions révélées : la Thora pour les Juifs, les Evangiles pour les Chrétiens, le Coran pour les Musulmans.

Chacune des trois religions a ses lieux propres de dévotion et de culte, le mur des pleurs, reste selon eux de l'ancien temple, les synagogues, les écoles talmudiques etc., pour les Juifs ; les places symbolisant la naissance et le martyre du Christ, les basiliques, les églises, les monastères etc... pour les Chrétiens; le Haram Ash Sharif avec le Dôme du Rocher et la mosquée Al Aqsa, les médersas et autres institutions, les anciens palais qui peuplent la

de la Méditerranée y ont laissé, à des degrés divers, leurs empreintes. Celles de ces empreintes dans lesquelles se reconnaissent les juifs, les chrétiens et les musulmans sont les plus profondes et les plus durables car elles ont façonné la sensibilité de chacun d'entre eux et de chacune des communautés auxquelles ils appartiennent.

De ce point de vue, tout commence pour les uns et pour les autres, avec le sacrifice d'Abraham sur le Mont Moriyya le Haram-Ash-Sharif d'aujourd'hui, que le fils promu au sacrifice ait été Isaac ou Ismaël. Cette première épreuve que le Dieu Unique impose à Abraham, sera aussi le premier rendez-vous de l'histoire qui fera de Jérusalem la cité des trois cultures, aux racines communes et aux orientations diverses.

Cette histoire, vieille de plusieurs millénaires, a été marquée par des périodes douloureuses et des phases d'exaltation qui, gravées dans la pierre ou rapportées dans les écritures saintes sont devenues des repères identitaires pour toutes les générations ultérieures.

La conquête de la ville par David (Daoud) sur les Jébuséens au XI^e siècle avant Jésus Christ, le règne de Salomon (Souleymane pour l'Islam), la construction du premier Temple, la destruction de celui-ci par Nabuchodonosor, l'exil des juifs à Babylone, le retour de ceux-ci sous Cyrus, les périodes grecques, romaines, le règne d'Hérode et la dernière reconstruction du Temple, son incendie et celui de la ville par Titus, en l'an 70, et la dispersion des Juifs d'où naîtra la Diaspora, sont autant de jalons à la fois historiques et religieux, car l'histoire et la religion sont ici intimement liées.

Quand le 2^{ème} Temple et la ville brûlent, Jésus avait déjà prêché pour une nouvelle voie vers Dieu. Son Martyre en l'an 33 n'éteint pas sa parole; au contraire, il est la lumière qui éclaire ses disciples et que répandent les Evangiles. En dépit des persécutions, le christianisme s'impose sous Constantin, au IV^e siècle, comme religion officielle dans l'empire romain. Il a acquis alors définitivement droit de cité à Jérusalem où se dressent de siècle en siècle, ses sanctuaires. A ceux-ci s'ajoutent bientôt ceux de l'Islam.

En effet, en 638, le 2^{ème} Calife de l'Islam, Omar Ibn Al Khattab se rend spécialement à Jérusalem, à la demande des dignitaires religieux, pour y recevoir lui-même la reddition de la ville. A ce premier geste de respect envers les hommes de foi, il en ajoute quatre autres. Ils se rend au St Sépulcre, en hommage à Jésus le prophète Issa de l'Islam et refuse, à l'heure de la prière, d'accomplir celle-ci à l'intérieur de l'église comme on le lui proposait,

LA PROTECTION DU PATRIMOINE HISTORIQUE ET CULTUREL DE JÉRUSALEM ET L'EDIFICATION DE LA PAIX

Amadou Mahtar Mbow

Introduction

La protection du patrimoine historique et culturel de la ville et l'accès aux lieux saints des trois religions abrahamiques qui y convergent, ont été depuis des siècles au centre des événements essentiels qui ont marqué l'histoire de Jérusalem.

Aujourd'hui encore, ils constituent des enjeux majeurs dans l'édification de la paix entre Juifs et palestiniens. Mais par delà ceux ci, ils mettent en jeu l'équilibre et la stabilité du Moyen Orient et dans une certaine mesure la paix dans le monde.

En effet, ce patrimoine qui, par ses origines et par ses significations, n'est à nul autre pareil, soulève des passions et suscite des inquiétudes au moindre incident qui s'y rapporte, tant il symbolise la rencontre de l'homme avec Dieu, pour des centaines de millions voire des milliards de personnes dans le monde. Mais cette rencontre ayant emprunté des voies diverses, ce lieu de mémoire religieuse est aussi un lieu de différenciation religieuse, ce qui y a rendu complexe la cohabitation des trois religions qui se fondent sur la croyance en un Dieu unique et universel.

I) Le cadre historique et la signification du patrimoine culturel et historique

L'histoire de Jérusalem témoigne de cette complexité. Toutes les périodes de l'évolution des peuples et des pays du Moyen Orient et du bassin

sont également chers aux hébreux, aux chrétiens de toutes obédiences et aux mahométants de toutes tendances, à tous ceux qui suivent la loi de Moïse, la loi de Jésus-Christ ou la loi de Mahomet, ces lieux saints pourraient recevoir un statut d'exterritorialité sous garantie internationale - cette idée là aussi a été avancée -, leur administration étant assurée par un Collège de représentants des diverses croyances, avec une présidente tournante. Ce serait l'occasion d'affirmer et de réaliser enfin un véritable oecuménisme.

C'est Satan, plus présent qu'on le croie, c'est l'Esprit du Mal caché sous les habits du fanatisme, qui divise les hommes dont l'espérance et la foi sont tournées vers le même et unique Dieu.

Qui ne voudrait rêver du jour où rabbins, évêques, patriarches et ulémas, tiendraient le concile de la fraternité ?

Messieurs, nous sommes certes bien loin encore de cet idéal. Sur le chemin des apaisements et des ententes, nous marquons un temps d'arrêt. L'assassinat d'Ytzahk Rabin, l'arrivée au pouvoir, en Israël, de la formation politique la plus conservatrice et la plus intransigeante, sont fort inquiétantes pour ce qu'on appelle le processus de paix. Mais rien ne peut faire que les mains de Yasser Arafat et de Simon Pérez ne se soient jointes, il y a peu.

Les gouvernements ne sont pas éternels, et les votes des peuples ne vont pas toujours dans le même sens. Attendons que le mauvais moment passe, et restons fidèle à nos espoirs.

En appelant notre réflexion sur le thème qu'il a choisi, et en acceptant que son Académie se réunisse ici, à l'invitation de son frère le roi de Jordanie, Sa Majesté le roi Hassan II a prouvé, une fois de plus, la clarté de son regard sur les événements immédiats, comme sur les perspectives lointaines.

Chez lui aussi, comme chez le général de Gaulle, il y a le don de divination qui distingue les grands hommes d'Etat.

La question posée confirme bien la vocation de notre Compagnie.

Notre réunion, confrontant nos points de vue divers, aura-t-elle fait avancer les choses ? Et sommes-nous une préfiguration d'un idéal concile de la fraternité ?

Je le souhaite du fond de mon âme et vous remercie de m'avoir permis d'y faire entendre l'opiniâtreté de mon espérance.

sans espérance et sans imagination disent : «Vous ne ferez jamais vivre les Palestiniens et les Israéliens dans une même entité politique».

On a dit cela aussi des Français et des Allemands. Or, voyez ce qu'il en est aujourd'hui, où l'Allemagne et la France sont les deux grands partenaires de l'Union européenne.

Ce n'est pas là le seul exemple que nous donne l'Histoire de grands renversements d'alliances, où des adversaires séculaires ont soudain compris qu'il leur était plus profitable de s'unir que de s'épuiser à vouloir mutuellement s'exclure, sans y parvenir.

Qui n'aperçoit ce que pourrait être cette fédération, ou confédération, du Proche-Orient, qui aurait pour premier objectif d'être une Communauté économique à laquelle pourraient adhérer les Etats d'alentour, cette belle Jordanie où nous nous trouvons, et pourquoi pas le Liban, et pourquoi pas la Syrie, et pourquoi pas l'Egypte ? Qui ne voit que cette union, disposant de tant de ressources naturelles, matérielles et humaines, deviendrait rapidement une des grandes régions productrices du monde ?

Quand les problèmes paraissent insolubles, il faut les transcender. La fédération est la transcendence des conflits nationaux.

Il ne faut donc pas créer l'Etat palestinien puis, plus tard, on ne sait quand, créer une fédération économique ; il faut mettre sur pied, simultanément, et l'Etat palestinien et la communauté fédérative du Proche-Orient.

C'est dans la jonction, la simultanéité des deux opérations, que se trouve à mon sens, la solution des problèmes et, notamment, du capital problème des ressources en eau, aussi important que les problèmes politiques.

Reste la question de Jérusalem, qui n'est pas la moindre. Là aussi essayons de transcender. Il est peut-être temps de se rappeler que toutes les religions du Livre sont issues du temple de Salomon. Rien ne vaut que chacune réclame Jérusalem pour elle seule. Et pas plus ne vaut de la partager en deux. Rappelons-nous précisément le jugement de Salomon.

La solution que je propose aux partenaires d'examiner, est de faire de Jérusalem la capitale fédérale de la future communauté, la ville où les institutions fédératives, les institutions communautaires auront leur siège. Chacun y serait donc chez soi. Quant aux lieux saints proprement dits, qui

pour ma modeste part, dans un grand quotidien du matin, pour exprimer quelles étaient, à mes yeux, les conditions de l'établissement de la paix au Proche-Orient.

Ce plan de paix tenait en trois points :

Primo : création d'un Etat palestinien arabe.

Secundo : création d'une fédération entre le nouvel Etat palestinien et l'Etat d'Israël, avec ouverture aux pays voisins.

Tertio : promotion de Jérusalem comme capitale fédérale.

Je ne méconnaissais pas le caractère utopique de mes propositions. Mais en 1943, quand, dans le fracas des bombes, je plaçais pour une Communauté européenne entre adversaires réconciliés, cela n'apparaissait-il pas aussi comme une utopie ?

Pour mes propositions de 1962, je me hâtais de reconnaître que mes suggestions, à grands traits esquissées avaient une faiblesse ; elles étaient prématurées. Mais c'était bien pour cela que je me hâtais de les lancer. Elles auraient un long chemin à faire.

Trente ans ont passé. Les prédictions du général de Gaulle se sont réalisées point par point.

Et si l'on a fait, après tant de troubles et de drames, quelques avancées sur le chemin de la paix, Dieu merci, je ne vois toujours pas qu'une paix véritable et durable puisse s'établir qui ne répondrait pas aux trois conditions que j'ai avancées.

Création de l'Etat palestinien : je n'ai rien inventé. C'est la revendication première et permanente. «La nation palestinienne», pour reprendre l'expression de de Gaulle, a une existence, aujourd'hui généralement reconnue. Il faut que cette nation ait un Etat, avec les attributs de la souveraineté, et donc un territoire et donc une capitale.

Un tel Etat serait inviable, objectent les esprits sans espérance, arguant de l'exigüité des espaces dont il pourrait disposer et de la nature des Etats environnants. Mais c'est là où la constitution d'une fédération peut résoudre les difficultés.

L'idée d'une fédération israélo-palestinienne non plus n'est pas neuve. Elle circulait déjà, en Israël même à l'époque de la Guerre des Six Jours. Des gens avertis, sages et responsables, ne l'excluaient pas. Mais les mêmes gens

PERMANENCE DU SOUVENIR ET OPINIÂTRETÉ DE L'ESPÉRANCE

Maurice Druon

En juin 1967, à la veille de la Guerre des Six Jours, le général de Gaulle donna audience à Monsieur Abba Ebban, Ministre des Affaires étrangères d'Israël, qui venait le mettre au fait de la situation. Le général l'écouta un long moment, sans l'interrompre, puis il lui répondit :

“Monsieur le Ministre, je vous ai bien entendu. Vous m'annoncez que vous allez faire la guerre, et tout ce que je pourrai vous dire ne vous en dissuadera pas. Vous avez d'ailleurs toutes raisons juridiques d'ouvrir des hostilités. Mais je veux néanmoins vous avertir de ce qui va arriver.

Primo : vous allez la gagner, cette guerre, très rapidement, peut-être même en une semaine.

Secundo : vous serez incapables d'exploiter diplomatiquement votre victoire.

Tertio : vous allez amener la Russie à intervenir dans cette région du monde plus qu'elle ne le souhaite elle-même actuellement.

Enfin : vous allez donner naissance à la nation palestinienne”.

Ces paroles, le général de Gaulle les fit connaître à quelques-uns de ses ministres, le soir même. «Monsieur Abba Ebban est venu me voir cet après-midi, et voilà ce que je lui ai dit».

On voudra bien reconnaître qu'il y a peu d'exemples aussi éclatants à la fois de réalisme politique et de prévision historique à long terme, pour ne pas dire de prophétie.

Au lendemain de cette même guerre des Six Jours, je pris la plume,

appels dramatiques tels celui-ci : "Juifs, partez en guerre, à l'ennemi de l'intérieur incarné dans le gouvernement de gauche" un gouvernement pourtant élu par le peuple.

- L'un des chapitres du mémoire est intitulé : Démocratie et *Halakha* "*droit rabbinique*". La démocratie, confrontée à la religion, doit s'effacer devant cette dernière...La dernière proclamation du Rabbi de Loubavith en 1991 est au sommet de la tension messianique qui agissait le Habad : "nous sommes à la veille de l'apparition du messie"
-

Annexes I

La vie de l'individu et les événements qui lui arrivent sont inscrits dans un plan divin :

- "Préparez-vous à l'arrivée du Messie", est le mot d'ordre général de la propagande Habad.
- Les partisans du grand Israël, ceux qui s'opposèrent à l'évacuation du Sinaï, et qui considèrent le démantèlement de Yamit comme un désastre, sont les mêmes qui s'opposent au processus de paix et au principe de l'échange des terres contre la paix.
- "le processus de paix est une catastrophe, une défaite, une soumission, une illusion, et le gouvernement qui y souscrit est un gouvernement de traîtres qui brandissent le drapeau de l'oppression, de l'injustice et du crime..., ses conséquences sont les actes terroristes qui ont fait des centaines de morts parmi la population d'Israël. »
- On assiste, avec l'idéologie messianiste, à une modification radicale de la conception même de l'éthique ancrée dans la pensée juive traditionnelle depuis des millénaires, à la négation de l'idéologie sioniste originelle elle-même.
- L'organe du HABAD prêche une conception théocratique de la société et du pouvoir avec une mission exclusivement et radicalement religieuse, opposée à la démocratie, au pouvoir séculier et profane. Il met au centre de ses préoccupations le mythe dans son acception historique originelle, faisant fi des véritables réalités de l'histoire, faisant l'impasse sur les deux derniers millénaires.
- L'état de guerre est un état de nature, et la paix un facteur de division. L'état de guerre ininterrompu est le gage d'une identité juive religieuse, ce qui contredit l'un des principes fondamentaux du Judaïsme : la valeur sacrée du principe de vie ; la loi juive, loi de vie.
- On ne peut, dit-on dans l'organe du HABAD, discuter avec des gens atteints de folie furieuse, saisis par l'amok tel I. Rabin et le parti de gauche. On les maudit, on les anathémise, on les condamne à la *pulsa di-nura* et au *herem*, et déclare ennemis et traîtres, ils méritent le châtiment suprême. On trouve, dans cette littérature des

extrémistes territorialistes et leurs alliés intégristes (Jean Daniel, Le Nouvel Observateur, n°1665 du 3 au 9 Octobre 1996).

Armons-nous donc de plus de détermination, de courage et de force pour vaincre le monstre de l'intolérance et du fanatisme, les dévoiements de la politique aussi et que soit associé à l'action politique réajustée rééquilibrée, un élan de justice de générosité et d'amour.

NOTES

- (1) Alphonse X le Sage et Jacques 1er, en Castille et Aragon (13ème siècle), Pédro de Castille dit "le Cruel" (14ème siècle), celui-ci frappant monnaie avec cette devise.
- (2) A un moment où des sultans sunnites régnaient en Egypte, le souverain shi'ite du Yémen imposa aux juifs de son pays de choisir entre la conversion à l'islam ou la mort. Emergea alors, parmi les juifs yéménites un pseudo-messie qui vit dans ces événements les ténèbres qui précédaient l'aube et prêcha l'avènement imminent de l'age messianique. Les juifs du Yémen se tournèrent vers Maimonide qui jouissait alors d'une grande influence à la cour et dont l'écho de sa célébrité leur était parvenu. Maïmonide répondit à leur requête dans sa fameuse Epître qui est un message d'espoir associé à une action auprès de la cour d'Egypte visant à soulager leurs souffrances et réduire les lourdes charges fiscales qui leur étaient imposées. Maimonide reste, par ailleurs, ferme sur le rejet du pseudo-messie et la condamnation de sa prétendu de sa prétendue mission.
- (3) Ahad Ha'am craignait que le sionisme ne subit le même sort que les autres mouvements messianiques qui, dans l'histoire, menèrent au désespoir et désastre.

comportements, (le droit et la morale)

Tant que nous en sommes convaincus, nous serons forts et nous ne craignons personne. Si, au contraire, nous y renonçons, vaine sera notre force et notre vaillance sera réduite à néant...

L'acquisition des terres doit être, exclusivement, le résultat direct de notre dialogue et de nos rapports avec le peuple arabe dans sa totalité: Les principes selon lesquels doit être menée toute entreprise lorsque nous sommes conduits à nous établir au sein de ce peuple ou à son voisinage sont les suivants :

- Le peuple hébreu (le peuple juif), le premier de tous les peuples à avoir reçu des lois de justice et d'équité, de l'égalité absolue (entre les hommes) et de la fraternité, des préceptes d'éthique..., doit respecter non seulement les droits des individus, mais aussi les droits nationaux de tous les peuples et de toutes leurs "tribus"(sic.l)...

- Le peuple juif qui aspire à sa renaissance (résurrection) doit fraternellement adhérer à l'idée et à l'action de tous les peuples qui s'éveillent à la vie, doit s'associer en amour et ferveur à leurs aspirations et cultiver en leur sein et dans ses relations avec eux, leur propre conscience nationale.

Isaac Epstein écrivait il y a quatre-vingt-dix ans dans des circonstances qui peuvent sembler aujourd'hui étranges, il vivait une autre réalité bien éloignée de celle que nous vivons actuellement.

Quoi qu'il en soit, le Nouvel Israël ne sera construit que sur des fondements de justice et d'amour.

Itzhak Rabin, que sa mémoire soit en bénédiction et Simon Pérès ont fini par se reconvertir en héritiers spirituels d'Isaac Epstein, Ahad Ha'am et Martin Buber, adhérant aux idées généreuses de ces maîtres de la pensée juive qui ont aussi vécu les réalités israélo-palestiniennes des débuts de ce siècle "Ils ont opéré une véritable et profonde révolution, décidant un beau jour de refuser de confondre le souci vital de sécurité avec la fidélité aux mythes d'origine et aux légendes fondatrices : mythes et légendes qui sacralisent la source divine d'un territoire après une parenthèse de deux - mille ans.

Rabin et Pérès ont décidé qu'il y avait une légalité internationale ... que la volonté de ne pas dominer un autre peuple leur imposait de préférer à une légitimité biblique réinventée. Elle fut la philosophie de Rabin, héros et pionnier d'Israël. C'est contre cette philosophie que s'insurgent les

sienne, persuadé qu'elle lui a été extorquée momentanément pensera-t-il, par des étrangers. Ni le prix qu'il en a reçu, ni le travail qu'on lui procure ne peuvent en être la contrepartie..

...Nous oublions que le peuple qui, jusqu'ici, a vécu sur cette terre, lui reste attaché par des liens puissants l'aimant de tout son coeur et de toute son âme...

Aujourd'hui encore retentit à mes oreilles la complainte des femmes le jour où leurs familles quittèrent le village Ja^uni (Rosh Pinnah actuel) pour aller s'établir, vers l'Est à Hawran, au-delà du Jourdain les hommes montés à dos d'ânes les femmes marchant derrière, se lamentant et pleurant, leur plainte emplissant la vallée, s'arrêtant de temps en temps pour baiser la poussière de la terre et les pierres...

Le peuple qui, dans ses Ecritures saintes, proclama, pour la première fois, cette sentence: "Nulle terre ne sera aliénée (vendue) irrévocablement..." (Levitique XXV. 23) *וְהָאֲדָמָה לֹא תִּבָּע בְּכֶל־כֶּלֶךְ - לא יִמָּכַר אֶרֶץ לְעַמִּיתוֹת*

selon la version arabe de Sa'adia Gaon, car elle est "à moi" dit le Seigneur ; *لَا تَبَاعُ الْأَرْضُ لِأَيِّ كְנָעָנִים*

ce peuple là ne peut arracher définitivement la terre des mains de ceux qui la cultivent, ceux qui lui ont dédié le meilleur de leur force et l'essentiel de leur labeur (peine), ces paysans qui trempent leurs champs de leurs sueur et de leur sang (littéralement de leur graisse). Qui peut dire le prix de la fatigue d'un fellah qui laboure sous une pluie torrentielle, qui moissonne sous la canicule d'un jour d'été, qui charge et transporte la récolte...

... Nous devons extirper du fond de nous-mêmes (littéralement de nos entrailles) toute idée de conquête, toute confiscation de terre, toute velléité de déraciner ses occupants. Notre devise doit être : " faire vivre tout ce qui a un souffle de vie" *עִיֵּשׁ כָּל רוּחַ חַיִּיהָ כָּל זֶלַעֲמָהּ*

A Dieu ne plaise que nous causions le mal à quelque peuple que ce soit, à fortiori à un grand peuple dont l'hostilité pourrait-être, pour nous la source de graves et dangereuses menaces.

C'est une faute impardonnable que nous commettons envers notre peuple et contre son avenir si nous nous dessaisissons imprudemment des meilleures de nos armes : la justice de nos actes, l'intégrité de nos

Palestine et nous y établir?... "

" les sionistes sincères et des hommes qualifiés se préoccupent certes de l'organisation du pays et des lois qui le gouvernent. Cependant, ce qui concerne le peuple qui y vit, les gens qui y travaillent ses véritables maîtres en somme, n'a pas encore été examiné ni au niveau des faits, ni au niveau des idées...

...Nous avons oublié, que dans cette terre de grâce et de beauté, que nous convoitons il y a aussi un peuple qui s'y est attaché depuis des siècles et qui n'a pas l'intention de la quitter... Sur les 600 000 habitants de ce pays, 500 000 sont arabes et 80% d'entre eux ne vivent que du travail de la terre, des terres agricoles naturellement propres à la culture...

L'heure est venue d'extirper de nos têtes l'idée fausse très répandue parmi les sionistes qu'en Palestine (que l'auteur appelle Eretz Israël), il y a des terres en friche à cause du manque de main-d'oeuvre ou pis encore, à cause de la paresse de ses habitants. Il n'y a pas ici de campagnes désertifiées. Au contraire, nous voyons que chaque fellah s'efforce d'agrandir le lot qu'il possède en lui adjoignant une parcelle de terre voisine quand les conditions de sa mise en valeur n'exigent pas de gros travaux...

...Nous ne nous sommes guère demandé ce qu'il adviendrait des fellahs dont nous avons acquis les terres... Ces terres dont nous sommes preneurs, nous les achetons aux propriétaires des grands domaines qu'eux-mêmes ou leurs prédécesseurs avaient occupées indûment) les affermant en suite à des fellahs... Puisque nous en prenons possession, nous en écartons de manière définitive ceux qui les cultivaient avant nous. Nous ne les renvoyons certes pas les mains vides. Nous payons rubis sur ongle et généreusement les maisons et les jardins, en pièces d'or sonnantes et trébuchantes, et aux yeux de la justice humaine et de la procédure usuelle, nous sommes des justes parfaits.

Ne nous laissons pas leurrer et avouons que nous jetons des hommes hors de leurs modestes demeures et que nous brisons l'outil de leur subsistance...

.. Vers quelle destinée se tournera le fellah éloigné de sa terre, avec en mains quelques pièces d'or?

la colonie juive lui procurera souvent du travail et lui donnera un salaire supérieur au montant qu'il retirait de sa terre... Mais cette terre l'a vu grandir, lui a donné sa subsistance (l'a nourri); il continue à la considérer comme

universelles de justice et de l'éthique; un texte qui étonna et surprit un journaliste israélien qui en reprit quelques éléments, il y a une vingtaine d'années dans le numéro de *Ma'ariv* du 4 Octobre 1977, intitulant son article «Après 70 ans» ; un texte qui rejoint près d'un siècle plus tard, dans les lignes de forces de quelques uns de ses chapitres, le dernier livre d'Elias Sambar, *Palestine, le pays à venir, "un ouvrage qui analyse la réalité complexe d'aujourd'hui, en l'éclairant de l'héritage du passé pour tenter de déchiffrer les enjeux de demain : ceux d'une paix véritable"*.

Le problème de la terre (on parle aujourd'hui de l'échange de la terre contre la paix) est en effet, au cœur des relations israélo-arabes et israélo-palestiniennes, depuis les opérations de cession à l'amiable des terres par les grands propriétaires du début du siècle et leurs conséquences (paupérisation et émigration des fellahs, les anciens occupants, leurs départs volontaires ou contraints) jusqu'aux occupations des terres conquises après les guerres successives, puis les expropriations et réquisitions...

L'auteur de notre document, Isaac Epstein, est l'un de ceux qui, avec Ahad Ha'am et quelques autres après lui, comme Martin Buber, ont conçu les relations judéo-arabes en termes de `coexistence pacifique, dans le respect des valeurs universelles de justice et d'éthique, les seules qui pouvaient justifier la présence et l'établissement de juifs dans la région.

Notons qu'Ahad Ha'am, établi en Palestine en 1922, s'exprime sur la question arabe dans l'introduction de l'édition de 1905 de son livre "*Al Parashat Derakhim, "A la croisée des chemins"*", émettant par ailleurs des réserves concernant le sionisme politique, convaincu que le sionisme ne pouvait résoudre les problèmes politiques et socio-économiques des masses juives, restant fermement attaché à la libre créativité spirituelle du judaïsme, à son identité millénaire, à un patrimoine culturel revigoré⁽³⁾.

Isaac Epstein, Ahad Ha'am et leurs confrères de la même école, étaient partisans d'une idéologie, d'un sionisme, où domineraient une sensibilité éthique, la présence d'une haute spiritualité, la reconnaissance de l'autre et de ses droits sur sa terre et ses biens, manifestant une certaine méfiance à l'égard du sionisme territorialiste(pour ne pas dire colonialiste).

Du texte de la conférence d'Isaac Epstein qui couvre une quinzaine de feuillets, on ne donnera là que la substance de quelques brefs extraits :

"les sionistes ne se sont guère posé encore la question : que doivent être nos relations avec les Arabes lorsque nous venons acquérir des terres en

Au 17^{ème} siècle, le mouvement messianique qu'on appela le sabbataïsme, du nom de son héros Sabbetaï Zvi, a failli entraîner le judaïsme méditerranéen dans une immense tragédie. Le Maroc a été en quelque sorte le berceau de cette effervescence apocalyptique. L'un des premiers visionnaires du mouvement est un juif de Meknès qui, dans ses fantasmes, apporta sa caution mystique à Nathan de Gaza, le prophète qui proclama la vérité du nouveau messianisme.

Rappelons d'un mot que le Maroc fut aussi le terrain privilégié des luttes entre les adeptes et les adversaires du sabbetaïsme et c'est de Rabat qu'est partie la croisade contre la nouvelle doctrine. Son ennemi juré, le maghrébin Jacob Sasportas lui porta un coup mortel en publiant son ouvrage *Sisat Nobel Sbi* dont on connaît le retentissement dans le monde juif et qui a servi de base à tous les travaux sur le sabbetaïsme ceux de Gershom Scholem et d'Ishaya Tishbi.

J'en arrive au deuxième aspect de mon propos qui, à mon grand regret, ne pourra recevoir ici, qu'un bref développement. Le document que je présente fera ultérieurement l'objet d'une étude plus substantielle.

Au cours de mes études et recherches sur le judaïsme d'Occident et d'Orient musulmans, je mis la main sur un texte qui me parut éminemment intéressant et dont l'auteur vivait en Palestine au début de ce siècle. Isaac -Epstein, né à Luban en Biélorussie, en 1862, mourut en Palestine en 1943. Après quelques années passées dans les colonies agricoles de *Zikhron Ya'akov* et *Rosh Pinnah*, il consacra sa vie à l'enseignement de la langue hébraïque et aux recherches linguistiques et littéraires, participant à la rédaction d'une revue en langue hébraïque à laquelle contribuaient de grands noms, parmi lesquels Ahad Ha'am, (Asher Ginsberg, dont nous évoquerons la figure très brièvement) . Cette revue portait le nom *Ha Shiloah* qui rappelle le Canal de Siloé, était l'organe le plus important du sionisme et de la littérature hébraïque d'Europe Orientale.

En 1907, Isaac Epstein, pionnier de la paix et messenger de l'espoir y publia le texte de l'une de ses conférences qu'il intitula *She'elah ne'elamah*, "*Une question occultée*", mise sous le boisseau pour ainsi dire, dont l'objet consistait à présenter les relations judéo-arabes sous un éclairage et dans une perspective qui ont pu sembler révolutionnaires à ses contemporains et qui, probablement, le restent encore aux yeux des «colombes» d'aujourd'hui : une étude approfondie où l'auteur traite des problèmes de la terre et de l'eau exhortant les sionistes au dialogue, au compromis, au respect des valeurs

(Almohades) dans les pays du Maghreb, est une nouvelle qui nous a fait blêmir, elle a irrité et fait trembler toutes nos communautés.

Venons-en à ce que tu mentionnes de l'activité de cet homme qui dit être le Messie dans les villes du Yémen. Sache que je ne suis étonné ni de lui parce qu'il est dément sans doute, ni de ceux qui croient en lui par suite de leur impatience .

Vous devez savoir qu'au début du royaume d'Ismaël, apparut de l'autre côté du fleuve, un homme qui se dit être le Messie; il attira (à lui)des dizaines de milliers de fils d'Israël; ses entreprises n'aboutirent pas, son dessein ne dura pas et il s'en retourna. Les Israélites restèrent après lui dans la ville d'Ispahan au plus fort de l'exil et les tourments recommencèrent pour eux, à cause de lui.

De même apparut un homme dans la ville de Fez, il y a 45 ans, qui dit être le messager et l'envoyé du Messie; il dit que celui-ci se révélerait cette année-là. Sa parole ne se confirma pas et les tourments reprirent pour les Israélites à cause de lui. Cette affaire m'a fait connaître ce qui s'est reproduit dans toutes les autres. Environ dix ans auparavant, dans les régions d'Espagne de la province de Cordoue apparut un homme se prétendant le Messie et peu s'en fallut qu'il n'y ait à cause de lui, un anéantissement de la part des ennemis d'Israël.

Environ trente ans auparavant, en 1087, un homme apparut en France se prétendant le Messie et il produisit des signes selon ce que crurent (les juifs). Les Français le tuèrent et tuèrent, en même temps que lui, une grande partie des saintes communautés.

Tous ces événements sont conformes à la promesse des prophètes qui nous en ont informé comme je vous l'ai dit: à l'approche des jours du Messie véritable se multiplieront ceux qui prétendent et pensent être le Messie: leur prétention ne dure pas et ne se justifie pas ; ils se perdent et beaucoup se perdent avec eux.

En effet Salomon, que la paix soit sur lui, savait, par l'esprit saint, que notre nation, à cause de la longue durée de son exil, serait portée à s'agiter avant le temps adéquat, se perdrait à cause de cela et s'attirerait des malheurs ; ils furent avertis de ne pas le faire et (Salomon) conjura la nation à l'aide d'une parabole : "Je vous en conjure, filles de Jérusalem par les biches et les gazelles des champs, n'éveillez pas, ne provoquez pas l'amour avant qu'il le veuille » (Cant. 2, 7). »

Il y a deux mille ans, à l'aube de l'ère dite vulgaire, c'est la haine fratricide et l'intransigeance des mouvements intégristes de l'époque, ceux que l'on appelait les Zélotes, ennemis du dialogue et du compromis avec les Romains, qui furent, à l'origine de la ruine de l'Etat judéen et de la destruction du Temple de Jérusalem. De la lutte sans merci déclarée alors par le judaïsme officiel contre l'hérésie (messianique) et ses dangers, et contre les mouvements sectaires qui se multiplièrent à l'époque, on trouve l'écho dans un texte du Talmud: "les Israélites ne furent exilés qu'après qu'ils devinrent vingt-quatre factions-hérétiques" (Talmud de Jérusalem, *Sanhédrin*, XXIX.3).

Onze siècle plus tard, c'est Musa Ben Maimon, dit Maïmonide, l'autorité suprême du droit rabbinique, le médecin célèbre et l'illustre philosophe de Fustât (Egypte), qui dénonce sévèrement tous les mouvements apocalyptiques et pseudo-messianiques dans son Code, le *Mishneh Torah*, l'un des trois piliers de la Halakha (la *shari'a* juive) et plus spécialement dans son Epître à ses coreligionnaires du Yémen, la *Risalah al-Yamaniyya* - Aux heures sombres de la domination almohade au Maghreb et au moment où les communautés du Yémen traversaient une période d'épreuves douloureuses, ces mouvements surgissaient et se multipliaient, tandis-que l'on connaissait alors, en Egypte, une grande tolérance et une coexistence interconfessionnelle remarquables.

L'Epître du Yémen écrite en arabe, à Fustât, en 1172, traite de l'agitation messianique et prophétique qui régnait à l'époque. Maïmonide y met en garde ses coreligionnaires malheureux contre les faux-messies et les imposteurs de la Rédemption qui annonçaient l'avènement immédiat de l'ère messianique, se proclamant parfois eux-mêmes messies et, abusant de la crédulité des foules, exploitant la souffrance de leur peuple, les conduisaient vers des destins encore plus tragiques, plus douloureux.

De la *Risalah Al-Yamaniyya*, tirons quelques brefs extraits, assez significatifs⁽²⁾.

"Mais à propos de ce que tu rappelles sur la fin des temps, tu dois d'abord savoir que la fin ne peut, en vérité, jamais être comme d'aucun homme, comme l'explique Daniel : "Va Daniel ! Car ces choses demeureront cachées et scellées jusqu'au temps final" (Dan. 12,9).

Vraiment, ce que tu rappelles à propos de celui qui règne sur le Yémen, qui a décrété la persécution contre Israël et a obligé toutes les localités sous sa souveraineté d'abandonner leur religion, comme l'ont fait les Berbères

L'idéologie messianiste du mouvement religieux dit *HABAD* ou *Loubavitch*, étiqueté parmi les mouvements ultra-orthodoxes intégristes, est remarquablement analysée dans un mémoire de DEA (Diplôme d'Etudes Approfondies) soutenu en octobre dernier, 1996 à l'Université de Paris VIII (Département d'Etudes Hébraïques) par l'une de nos étudiantes un mémoire intitulé; "*L'idée messianique et le problème, d'Eretz Israël dans la presse du mouvement hassidique HABAD en Israël (de 1990 à 1995)*" .

Le texte décrit les objectifs de ce mouvement, ses activités, son action politique bien que se défendant d'être inféodé à un parti politique, le détail de cette action néfaste, d'une propagande qui s'exprime dans son organe de presse en hébreu *sihat hashabua* "*Causerie de la semaine*" un titre apparemment innocent et banal. C'est près de 150 numéros de cet organe de presse que cette étudiante a examiné attentivement, décryptés et soumis à une investigation rigoureuse et qui mettent en lumière les aberrations, les dangers des "*propos*" de cette publication, de l'idéologie qu'elle défend, une idéologie que, disons-le tout de suite, l'histoire a condamnée dans le passé et qu'elle est appelée à combattre aujourd'hui pour sauver la paix, une idéologie qui, précisément, proclame que la paix doit être sacrifiée sur l'autel du messianisme, que le processus de paix, initié à Oslo, retarde voire empêche l'avènement du messie, gêne les aspirations messianiques et doit leur être subordonné, que l'avènement d'un grand malheur (la guerre) est nécessaire à l'avènement du messie, que toute opération fragilisant le processus de paix ou susceptible de l'arrêter est légitime. Nous aurons relevé au hasard de notre lecture du texte que nous recensons quelques unes des idées professées par les rédacteurs de la "*causerie hebdomadaire*". Nous les donnons en annexe de notre contribution.

L'article d'Amos Oz, écrivain israélien, paru dans *Le Monde* du 02 novembre 1996 et intitulé "*Qui a tué Itshak Rabin?*" complète et précise, dans une certaine mesure, le mémoire de DEA de notre étudiante de Paris VIII, Orly Tsarfati.

Jetons un regard sur le passé et interrogeons l'histoire sur quelques uns de ces mouvements apocalyptiques et pseudomessianiques qui ont marqué d'une pierre noire le judaïsme d'Orient et d'Occident, aboutissant à des échecs retentissants et douloureux et notons d'entrée de jeu qu'ils ont été condamnés par l'histoire elle-même, par les plus hautes autorités du judaïsme, talmudique et décisionnaire, par les grands penseurs juifs de tous les temps.

volonté d'un chef de gouvernement obéissant à des impératifs électoraux.

On parle, pèle mèle, de l'extension de la colonisation dans les territoires palestiniens, du retard du redéploiement des forces armées israéliennes et d'autres provocations : l'ouverture du tunnel longeant les lieux saints, une décision, dont les conséquences sont tragiques et qui relève de l'inconscience, l'inauguration d'une route réservée aux Israéliens, les bouclages impromptus des territoires, le calendrier des accords remis en question, les humiliations infligées à un partenaire qu'on a longtemps refusé de rencontrer, l'exigence d'une utopique séparation étanche entre Israéliens et Palestiniens, l'apartheid en quelque sorte, l'éventualité d'une guerre envisagée par le chroniqueur d'Al Hayat, tandis qu'un éditorialiste américain n'hésite pas à écrire que si Netanyahu ne remet pas ses options politiques en question, "il plongera Israël dans une crise très grave. Nous sommes en effet sur le fil du rasoir. Une erreur de jugement venant de l'un des protagonistes de ce bras de fer est susceptible de précipiter le monde dans l'abîme.

David Levy lui-même, ministre des Affaires étrangères du gouvernement que dirige Netanyahu, déclare à une radio, le 6 octobre (1996) dernier : *"l'échec du processus de paix et la destruction du rêve d'Oslo sont un retour à l'enfer"*

Shimon Pères confie au *Nouvel Observateur* " *qu'en dehors du processus de paix, il ne peut y avoir que deuil, ruine et destruction...*" et réaffirmant que le processus de paix est irréversible, il ajoute que " *si la paix est blessée, elle n'est pas morte* " .

Le processus de paix n'étant pas au bout de ses peines et la politique ne constituant pas mon domaine de prédilection, j'arrête ici le récit de ces tribulations pour aborder deux composantes essentielles de mon propos qui se réfère davantage à l'histoire et à la mémoire socioculturelle.

Ma contribution tentera d'éclairer deux aspects éminemment importants de la question qui nous est posée ce jour. Ma première réflexion portera sur l'idéologie messianiste qui domine dans les cercles religieux israéliens et leurs partisans en dehors d'Israël, ses dangers, son obstination à confondre les réalités de l'histoire avec les fantasmes d'une vision de l'histoire condamnée naguère par l'histoire.

Ma deuxième réflexion concernera le problème de la dévolution des terres arabes à la fin du siècle dernier qui déterminera le cadre, je veux dire le destin des relations judéo-arabes durant tout le 20ème siècle.

Des accords d'importance majeure ont été conclus à Oslo et scellés à Washington le 13 septembre 1993. Ils eurent l'aval des grandes puissances et le soutien de la communauté internationale. Les protagonistes s'en déclarèrent de fervents partisans.

Ces événements qualifiés d'historiques et les germes de paix qu'ils recelaient nous justifiaient dans notre espoir en d'autres lieux de rencontres et dialogues, de coexistence pacifique, de convivialité et de coopération, bref, d'autres lieux de sagesse. Ce qui était un vœu, portait désormais l'embryon d'un commencement de réalisation. La réconciliation des fils (des descendants) d'Abraham émergeait à l'horizon et une étape décisive fut fanchie pour mettre fin au conflit israëlo-palestinien.

L'Histoire retiendra le rôle capital joué par S.M Hassan II dans l'heureux aboutissement des négociations et l'hommage rendu au peuple marocain et à son souverain, pionnier de l'accord intervenu, par le Premier Ministre de l'Etat d'Israël, Itshak Rabin, en visite au Maroc dès le lendemain de la signature des accords de Washington.

Rappelons, à cette occasion, que Sa Majesté le Roi Hassan II a, par ailleurs, lutté sans relâche, avec une intelligence souveraine et une fermeté à toute épreuve pour que s'instaure et se développe le dialogue entre juifs et Arabes, oeuvrant résolument pour que soit appliqué, dans cette région troublée du globe qu'est le Moyen-Orient, le droit à l'autodétermination des peuples qui y vivent et qu'y soit définitivement installée une paix juste et durable.

Le processus de paix a été, durant ces deux dernières années fragilisé, interrompu ou compromis par les multiples obstacles qui se dressèrent, sur son chemin ; les tragédies perpétrées à Hébron Jérusalem, Tel-Aviv, Cana au Liban, l'assassinat d'Itshak Rabin, le symbole glorieux de la paix, en sont quelques uns parmi d'autres.

Puis vinrent les hésitations, les errements et les dévoiements du nouveau gouvernement, cependant que le processus de paix survit et suscite encore des espoirs, considéré par tous comme irréversible ou ne présentant d'autre alternative que le chaos.

La presse nationale, israélienne ou palestinienne, les grandes revues internationales nous informent quotidiennement des aventures et mésaventures de ce processus de paix, des épreuves difficiles qu'il traverse, de ses arrêts, de ses ruptures, à la suite d'événements tragiques ou par la

"Quelques exemples éminents de la symbiose culturelle judéo-arabe" : Maïmonide et ses disciples.

J'ai affirmé au sein de notre Académie et ailleurs, la présence des sages du judaïsme et de l'Islam, au Moyen-Age et jusqu'aux temps modernes, en Orient et en Occident musulmans, en Andalousie et au Maghreb plus spécialement.

Je me suis proposé tout au long de mes études et recherches de réaliser à la fois une analyse raisonnée des situations et une synthèse équilibrée des phénomènes, de donner, de l'espace que je décris, une image vraie, marquée du sceau de l'authenticité du document, de l'objectivité de son interprétation, de l'exigence de réserve et de discrétion aussi, afin de servir la science et la conscience historiques, la mémoire collective et un patrimoine culturel qui nous est si cher, à mille égards. Cela, je l'ai fait avec le projet d'une quête des lieux de sagesse, des rencontres des hommes et des idées d'espaces de convergence, ou de compromis tout au moins, entre groupes confessionnels, entre culture et civilisation qui sont autant d'espaces de fidélité, de liberté et d'universalisme.

J'ai construit à cette fin, des modèles, tracé des contours d'espaces où juifs et musulmans pouvaient exercer le mieux et librement des activités diverses ou communes : espaces socio-économique, linguistique et littéraire, philosophique et théologique, mystique et kabbalistique, juridique et décisionnaire, folklorique, dialectal et populaire, d'autres espaces privilégiés tels ceux où se développait l'imaginaire social et ses représentations au niveau des manifestations de la vie quotidienne et des moments culminants de l'existence tels que la naissance, le mariage, la mort avec les rites et cérémonies qui leurs sont associés... Me fondant sur le collationnement d'écrits parallèles juifs et musulmans, j'ai scruté les profondeurs des textes porteurs de culture, de civilisation et de sagesse, démontant les mécanismes de la pensée de leurs auteurs pour découvrir des analogies et les éléments d'une symbiose comme on n'en n'a jamais connu de pareil durant plus d'un millénaire et demi de vie juive en terre chrétienne sauf en quelques brèves périodes de l'Histoire d'une Espagne héritière de civilisation arabe quand quelques uns de ses monarques se proclamaient "*rois des trois religions*"⁽¹⁾.

Après ces préliminaires et réflexion faite, j'ai résolu de défendre la thèse de l'inéluctabilité du processus de paix, sa légitimité historique,, ses fondements politiques, éthiques et socioculturels. C'est un devoir de mémoire, d'action et de responsabilité.

LE DESTIN INÉLUCTABLE DU PROCESSUS DE PAIX AU MOYEN-ORIENT, LÉGITIMITÉ HISTORIQUE ET FONDEMENTS ÉTHIQUES ET SOCIOCULTURELS

Haïm Zafrani

Le thème proposé à notre réflexion et qui est l'objet de nos débats, formulé ainsi: "*Et si le processus de paix au Moyen-Orient devait échouer?*" m'a tout d'abord fortement ébranlé.

L'idée d'un échec de cette marche vers la paix a produit dans les profondeurs de mon être un choc qui a retenti en échos affligeants et douloureux dans les replis de ma mémoire, remettant en cause un espoir devenu une certitude une conviction nourrie par plus de quarante ans de travaux et de recherches, une vie de réflexion et de production intellectuelle consacrée à la présence des sagesse juives et musulmanes, en terre arabe, à des moments privilégiés de l'histoire, chaque ligne de chacun de mes écrits (14 ouvrages et plus de 150 articles de science fondamentale) signifiant pour moi un élan vers la paix. En témoignait déjà cette conférence que je fis à la réunion du Wifaq "*un mouvement d'entente et d'amitié judéo-musulmane au Maroc*" faite en langue arabe, en décembre 1955 au Cinéma le Verdun de Casablanca en présence des membres du premier gouvernement de Sa Majesté Mohammed V "*que Sa mémoire soit en bénédiction*"

Si mes souvenirs sont exacts, y assistaient notre collègue M. Abdelhadi Boutaleb et Karim Lamrani.

Mon propos saluait le retour d'exil de S.M et l'indépendance du Maroc et portait comme titre: " ,

الأمثال العليا للاندماج الثقافي العربي اليهودي : موسى ابن ميمون وتلاميذه.

Saint-Siège continue à demander que le problème de Jérusalem soit abordé par les deux peuples les plus directement concernés, et avec l'aide de tous ceux qui considèrent que la Cité sainte est un patrimoine de l'humanité entière. Selon Sa Sainteté Jean Paul II, il n'y aura pas de paix durable sans une solution du problème de Jérusalem. Il n'y aura pas de solution convenable à ce problème dans une négociation confiante et équitable, sans une véritable prépondérance de la justice et sans l'engagement de tous en faveur d'une réelle liberté de religion. C'est certainement difficile, mais, dans la Lettre apostolique de 1984 déjà citée, le Pape exprimait une espérance fondée : "Tout le monde peut comprendre - écrivait-il - que les différentes expressions de foi et de culture qui se rencontrent dans la Ville sainte peuvent et doivent être un facteur de concorde et de paix".

6. On sait que la sollicitude du Pape et l'activité du Saint-Siège pour le Proche-Orient se sont depuis longtemps tournés aussi vers le Liban, défini non seulement comme un pays, mais comme un "message", un message de convivialité traditionnelle et de collaboration entre les différentes communautés religieuses très éprouvées pendant tant d'années.

On pourrait conclure ces remarques par un souhait de paix, par une salutation de paix que le Pape voudrait apporter personnellement à tous les peuples de la région. Parlant aux journalistes de la Salle de Presse du Saint-Siège, le 24 janvier 1994, il exprima un désir : "Mon souhait, pour la période qui précède l'an 2000, est d'aller sur les traces du peuple de Dieu. Nous savons tous que son histoire commence avec Abraham, appelé dans sa patrie, qui a effectué ses pèlerinages en suivant la voix de Dieu et qui a donné naissance au peuple de Dieu. Il est le père de tous les croyants. L'idée serait de pouvoir cheminer sur les sentiers du peuple de Dieu, et puis, naturellement, d'arriver à Nazareth, à Bethléem, à Jérusalem..." (Attività della Santa Sede", 1994, p. 77).

Il m'a été dit que S.M. le Roi Hassan II a également confié qu'il avait un désir semblable : être lui aussi à Jérusalem ce jour-là, pour prier. C'est le vœu que nous formons de tout coeur pour sa Majesté, Président du Comité Al Qods, qui s'est acquis de grands mérites par ses contributions notables en faveur du dialogue, de la confiance et de l'espérance en un processus de paix authentique pour tout le Proche-Orient.

4. Le Proche-Orient berceau des trois Religions, et Jérusalem, carrefour de la paix. Ecrivant aux Présidents Bush et Gorbatchev, Sa Sainteté rappelait avant tout que la Terre Sainte et le Proche-Orient sont la région des "religions d'Abraham" et que la paix entre les peuples qui y habitent devrait être un don du Créateur et l'aspiration la plus profonde de tout croyant. Il reprenait ce thème dans une prière émouvante à la veille de la "guerre du Golfe": "Dieu de nos Pères, grand et miséricordieux, Seigneur de la paix et de la vie, Père de tous, tu as des projets de paix et non d'affliction, tu condamnes les guerres et tu abats l'orgueil des violents... Ecoute le cri unanime de tes fils... Jamais plus la guerre, aventure sans retour, jamais plus la guerre, spirale de luttes et de violences... menace pour tes créatures au ciel, sur terre et sur la mer... Accorde à notre temps des jours de paix. Jamais plus la guerre. Amen" (Oss. Rom., 17 janvier 1991).

5. Le Créateur du monde ne peut que vouloir la paix entre les hommes et pour les hommes. Et le Saint-Siège souligne, chaque fois que l'occasion s'en présente, que, dans la région de la Révélation divine et des religions abrahamiques, la dimension religieuse revêt un caractère très particulier, au point de constituer, de manière absurde, un obstacle à la paix. C'est là que, selon le Saint-Siège, il faut faire preuve de sensibilité et de délicatesse, pour éviter les situations et les provocations qui pourraient invoquer des prétextes religieux pour s'opposer à la paix. Il n'est pas seulement question d'extrémismes religieux, mais il s'agit ici de trouver des solutions adaptées aux problèmes des lieux saints de chaque religion. Il s'agit d'un vrai dialogue, plus que politique, inter-religieux. Il s'agit de respect, de maintien des traditions, de partages pacifiques. Il s'agit de justice et de liberté de religion. On sait combien le Saint-Siège est engagé dans la défense de ce droit humain fondamental. Il le fait avec tous les moyens dont il dispose et, en particulier, à travers ses rapports avec les Etats et avec les peuples. Il le fait partout, et spécialement au Proche-Orient et au coeur même de cette région, à Jérusalem, la Cité sainte pour les Juifs, pour les Chrétiens et pour les Musulmans. La Cité sainte où subsistent de graves tensions entre les croyants des trois Religions. La Cité sainte appelée à être un "carrefour de paix" et qui, aujourd'hui, est encore l'objet de sérieux conflits : deux communautés nationales la revendiquent comme capitale d'un Etat qui existe et d'un Etat qui aspire à l'existence et l'espère; des lieux saints juifs, chrétiens et musulmans, des synagogues, des églises et des mosquées sont ouverts aux fidèles de cette ville qui considèrent Jérusalem comme leur, politiquement et religieusement. Des pèlerins du monde entier s'y arrêtent pour prier. Elle est une patrie au coeur de nombreux croyants qui ne la visiteront peut-être jamais. Le

aux parties directement ou indirectement impliquées.

2. Le dialogue. A la Conférence de Madrid, les parties étaient présentes, mais il semble que le dialogue n'était qu'un espoir et la confiance réciproque pouvait paraître une utopie. Au cours des années suivantes, les progrès et les crises alternèrent. Aujourd'hui, le dialogue existe, même s'il est difficile ; et la confiance est essentielle. Tout aussi nécessaire a été et est encore le soutien de toute la communauté internationale à ceux qui ont eu le courage de la paix et qui en ont le désir. Le Pape Jean Paul II a parlé du courage de la paix le 5 novembre de l'année dernière, lorsqu'il évoquait l'assassinat du premier Ministre d'Israël Yitzak Rabin (Osservatore Romano, 6-7 novembre 1995). S.E. Le Cardinal Sodano, Secrétaire d'Etat, a également parlé du courage de la paix, lorsqu'il reçut le Président palestinien Yasser Arafat en septembre dernier.

Il convient de rappeler que, dans le contexte de ce dialogue, le Saint-Siège n'en est pas resté à l'offre d'un soutien verbal, mais il s'est efforcé d'y participer et de proposer son apport concret. En 1992 et en 1993 ont eu lieu des visites officielles de S.E. Mgr Jean-Louis Tauran au Maroc, en Egypte, au Liban et en Syrie, suivies de réunions de travail bilatérales avec Israël, avec la Jordanie et avec l'Organisation pour la Libération de la Palestine. Ce travail a porté ses fruits : les relations diplomatiques avec Israël et avec le Royaume de Jordanie, des relations officielles avec l'OLP. Ces relations, à leur tour, permettent une collaboration constante et approfondie pour soutenir ceux qui désirent et espèrent la paix.

3. La justice et les aspirations des peuples. La paix ne peut exister sans être accompagnée de la justice, de même qu'elle ne peut se définir par l'absence matérielle de guerre ni se limiter à la simple paix des traités. Elle doit être la paix du coeur, la confiance et le respect du prochain et de ses droits comme personne, comme communauté et comme peuple. La paix des négociations doit être suivie par une éducation à la paix. Au Proche-Orient surtout, où des décennies d'injustice, de peur et de souffrance ont mis à vif la sensibilité de tous. L'éducation au dialogue et aux grandes valeurs morales amène à reconnaître la dignité d'autrui. Dans cet esprit, je puis témoigner de l'engagement sans réserve du Saint-Siège, par son magistère, par ses relations avec les Etats et à travers les communautés catholiques locales. L'Eglise qui se trouve, même avec un petit nombre de fidèles, dans les Etats du proche-Orient peut remplir ce rôle d'éducation, aux côtés des autres institutions religieuses musulmanes ou juives, et en collaboration avec elles.

LE SAINT-SIÈGE ET LE PROCESSUS DE PAIX AU PROCHE-ORIENT

Cardinal B. Gantin

1. En 1984, dans sa Lettre apostolique sur Jérusalem ("Redemptionis anno", 20 avril 1984), Sa Sainteté le Pape Jean Paul II écrivait notamment: "Je songe au jour, je l'attends, où nous serons tous vraiment 'enseignés par Dieu' (Jn 6, 45), capables d'entendre son message de réconciliation et de paix. Je rêve au jour où les Juifs, les Chrétiens et les Musulmans pourront échanger à Jérusalem la salutation de paix que Jésus a adressée à ses disciples après sa résurrection : 'La paix soit avec vous' (Jn 20, 19)".

Les derniers jours d'octobre 1991, où l'on vit pour la première fois Arabes et Israéliens autour d'une table de négociation, étaient encore loin, et sans doute impensables. Ces journées marquèrent le commencement d'une période nouvelle qui ouvrait à de plus grands espoirs et le Pape exprima une fois encore sa vive espérance et ses encouragements, en écrivant simultanément le 29 octobre aux Présidents Bush et Gorbatchev, les deux co-présidents de la Conférence de Madrid (cf. Osservatore Romano, 31 octobre 1991). Il rappelait que le Saint-Siège avait souhaité la paix au Proche-Orient depuis des années, demandant que soit mis fin au plus vite à des situations d'injustice grave, compte tenu des aspirations légitimes de tous les peuples de la région. Et il observait que ces peuples "appartiennent aux trois religions monothéistes qui trouvent dans cette terre leurs racines et leurs lieux saints les plus chers".

De ce qui précède ressortent les éléments fondamentaux de la paix, de toute paix, mais surtout de la paix au Proche-Orient. Ces éléments ont inspiré l'attitude et l'action du Pape et du Siège apostolique au cours de ces négociations difficiles, et ils continuent à constituer l'essentiel de la contribution que le Saint-Siège, avec son autorité morale, cherche à apporter

potentiels, il est nécessaire de tout entreprendre pour que la situation ne se dégrade pas davantage, et avant d'arriver au pire et à l'irréversible", Et vous ajoutiez ceci : "Il est tout-à-fait clair que les Etats-Unis, en tant que grande puissance, ne pourront pas feindre d'ignorer les secousses qu'ont provoquées les récentes évolutions". Bien que le livre fût publié il y a quelque temps déjà, votre avertissement est d'une actualité éclatante. Cette session est encore l'occasion de réitérer cet avertissement et de renouveler cet appel.

Nous sommes dans une situation très grave et Israël est le seul responsable. Quant à l'Organisation palestinienne, que nous soutenons, elle restera ferme sur ses positions, défendant ses droits légitimes, et bénéficiant de l'appui de la nation arabe et islamique.

Sa Majesté le roi Hussein Bin talal et Sa Majesté le roi Hassan II soutiennent la cause palestinienne et mettront en oeuvre toutes les possibilités pour la faire aboutir.

Je voudrais, pour terminer, formuler mes souhaits pour le succès de cette session. Que Dieu nous guide sur la voie du bien et de l'espoir.

Aussi, la question posée dans cette rencontre considèrera le principe de la paix comme point de départ de nos discussions qui couvriront en quatre axes l'ensemble des questions en suspens et des problèmes en cours: 1°/ Le bilan des négociations de paix entre les Arabes et les Israéliens depuis les accords d'Oslo 1993. 2/ La garantie aux Palestiniens de leurs droits politiques et nationaux. 3/ L'arrêt de la colonisation dans les territoires occupés. 4/ Une action commune en vue de faire avancer le processus de paix.

Si nous nous référons aux accords d'Oslo dans leurs dispositions respectives, nous constatons que les négociations devront commencer au début de la troisième année de la phase transitoire dont la durée ne dépassera pas cinq années.

Les dispositions de ces accords ne concernent pas les deux seuls protagonistes que sont les Palestiniens et les Israaéliens, ils ont un caractère international, puisqu'ils sont cautionnés par les deux garants de la paix, les Etats-Unis et la Russie, ainsi que par la Communauté européenne et le Japon. Ils ont de ce fait un caractère obligatoire.

Tout refus de progresser dans le sens de ces accords conduira à une catastrophe, et plus personne ne pourra commander le cours des événements.

La voie suivie par Israël actuellement est contraire à la volonté de paix, car Israël entreprend, selon un plan prémédité, sa politique de judaïsation et de colonisation, tout en continuant d'imposer le blocus aux Palestiniens depuis des mois. Les responsables israéliens tentent de ramener le processus de paix au point mort. Ils veulent imposer une paix qui serve leurs ambitions, et aucun partisan de la paix véritable, qu'il soit arabe ou non, ne peut accepter cette manière de procéder.

En ce qui nous concerne, nous tenons à déclarer clairement, dès cette introduction, que le peuple palestinien, soutenu par l'ensemble de la nation arabe et islamique, n'acceptera jamais l'usurpation de ses droits que les accords internationaux ont reconnus.

Altesse royale,

Alors que j'écrivais cette allocution il me fut donné de lire dans votre précieux ouvrage "L'aspiration à la paix et politique du juste milieu au Moyen-Orient" le contenu de l'invitation que vous adressez à la conscience internationale pour la faire réagir. Vous écriviez: "*Il est grand besoin d'entreprendre urgemment quelque chose qui puisse épargner à l'humanité une grave catastrophe. Compte tenu de la situation de crise et des dangers*

significative de l'importance que le souverain accorde à la question palestinienne. C'est un héritage qu'il tient de feu son père Mohammed V - que Dieu l'ait en sa sainte miséricorde - qui s'était déjà inquiété de cette question, à ses débuts, à la fin des années 20. Le peuple marocain s'était lui aussi soulevé, comme dans l'élan d'un seul homme, pour dire sa sympathie et son appui au peuple palestinien. Ce soutien a continué depuis, durant toutes les péripéties de la lutte palestinienne, de la révolte d'Alboraq à l'Intifada des Enfants des Pierres, puis à l'actuel processus de paix, dont le Maroc, sous la direction de son roi, suit l'évolution au jour le jour et aide les parties concernées par ses conseils, afin de lever les obstacles qui peuvent surgir, et encourager les efforts déployés sur la voie d'une paix juste et durable qui garantisse au peuple palestinien ses droits légitimes, la libération de ses terres et la constitution de son Etat ayant Al-Qods pour capitale.

Ce thème tient son importance du fait qu'il constitue une sincère invitation à méditer sur les résultats de ce qui a été entrepris pour résoudre définitivement le conflit israélo-palestinien dans le cadre de la légitimité internationale et les résolutions appropriées, et à partir des décisions de la Conférence de Madrid.

La formulation interrogative du thème interpelle à la fois les partisans et les détracteurs du processus de paix. Il appartiendra à cette session de donner une réponse objective à la question posée, une réponse fondée sur l'analyse des faits passés et la vision des éventualités futures, en tenant compte des objectifs, des obstacles de parcours et d'une stratégie à mettre en place pour le long terme.

La solution pacifique de la question palestinienne est, de nos jours, un élément essentiel de la politique internationale. Elle est à la fois une conviction palestinienne, arabe et islamique si l'on considère respectivement les pays de la région, la Ligue des Etats arabes et les membres de l'Organisation de la Conférence Islamique.

La phase critique que connaît actuellement le processus de paix requiert de nous tous que nous nous attachions à rechercher les causes qui ont conduit au blocage des négociations, et à entrevoir les possibilités d'avenir, au cas où le processus de paix échoue.

Sa Majesté le roi Hassan II avait dit: *"L'eau de la rivière ne retourne jamais à sa source. Alors, maintenant que le processus de paix a commencé, l'espoir de le voir réussir sera une idée coutumière, et il ne sera possible à l'avenir de raisonner qu'à partir du principe de la paix".*

DISCOURS D'OUVERTURE DES TRAVAUX DE LA SESSION

Abou-Bakr Kadi
Membre de l'Académie
Directeur des séances

Votre Altesse Royale le Prince Héritier Hassan Bin Talal,
Excellences,
Mes chers collègues,
Mesdames et messieurs,

Nous déclarons ouverte cette session d'automne de l'Académie du Royaume du Maroc, que Sa majesté le Roi Hassan II a bien voulu honorer en lui proposant l'étude d'un sujet particulièrement important, lié à l'une des questions les plus préoccupantes du monde arabe et islamique. Sa Majesté a formulé ainsi le thème de cette rencontre: “ *Et si le processus de paix au Moyen-Orient devait échouer ?* ”

Il m'est, en premier lieu, particulièrement agréable d'adresser l'expression de notre gratitude et de notre grande estime à Sa Majesté le Roi Hussein Bin Talal, et à Son Altesse Royale le Prince Héritier Hassan Bin Talal pour nous avoir honorés de leur hospitalité généreuse. Je voudrais remercier notre collègue, Son Excellence Nasser Addine Al-Assad pour l'accueil fraternel qu'il nous a réservé et la délicate invitation qu'il nous a adressée pour tenir cette session dans l'enceinte de l'Institution Al-Albeite, et dans ce pays frère.

Altesse Royale,

Mesdames et messieurs,

Le sujet que Sa Majesté le Roi nous a proposé est une preuve

Séance publique

3 - Débats :	131
- Discours de clôture des travaux de la session	161

Abou Bakr Kadiri
membre de l'Académie
Directeur des séances

La terminologie et les idées exprimées ici engagent la
seule responsabilité de leurs auteurs

♦ Les perspectives du processus de paix entre les Palestiniens et Israéliens	107
<p style="text-align: center;">Taj-Eddine Al-Hosseïni Professeur des relations internationales Université Mohamed V -Rabat-</p>	
♦ Entre les perspectives du succès et l'hypothèse de l'échec : un processus qui se cherche	110
<p style="text-align: center;">Khalid Naciri Directeur de l'Institut supérieur de l'Administration auprès du premier ministre Professeur à l'Université Hassan II -Casablanca-</p>	
♦ La coexistence pacifique : une alternative à la guerre continue	114
<p style="text-align: center;">Abdelkrim Ghallab membre de l'Académie</p>	
♦ Et si les tentatives d'instaurer la paix au Moyen-Orient devaient échouer ?.....	116
<p style="text-align: center;">Ahmed Kamal Abou Al-Majd membre de l'Académie</p>	
♦ Et si le processus de paix devait échouer ?	119
<p style="text-align: center;">Kamal Saleh Abou Jaber Membre du sénat -Amman- Jordanie</p>	
♦ L'eau : un sujet de conflit pour acquérir un droit, ou de paix en vue d'une coopération renforcée ?.....	120
<p style="text-align: center;">Driss Dahak membre de l'Académie</p>	
♦ Les Arabes et l'avenir du processus de paix	123
<p style="text-align: center;">Mohamed Zakaria Ismaïl Ancien Directeur au Ministère syrien des affaires étrangères</p>	
♦ Quid des autres alternatives pour réaliser la paix palestino-israélienne	124
<p style="text-align: center;">Abdelhadi Boutaleb membre de l'Académie</p>	

- ♦ The role of pragmatism in the middle east resolution 63

Anatoly Andrei Gromyko
membre de l'Académie

- ♦ L'avenir de la paix au Proche-Orient dépendra de l'eau 71

Robert Ambroggi
membre de l'Académie

2 - Résumés :

(Les communications en langue arabe sont reproduites in extenso selon la numérotation de la table des matières de la langue arabe, leurs résumés sont traduits et reproduits ci-après) :

- ♦ Les bases actuelles de la paix y compris les données territoriales et les résolutions du Conseil de Sécurité, la terre contre la paix..... 95

Zaïd Ar-Rifaï
Vice-Président du Sénat
Amman - Jordanie

- ♦ Bilan des négociations de paix depuis Oslo 1993..... 97

Abdelhadi Tazi
membre de l'Académie

- ♦ Les causes de l'échec du processus de paix au Moyen-Orient et le chemin de la paix 98

Ahmed Sidqi Dajani
membre de l'Académie

- ♦ Les entraves à la paix sont-elles maîtrisables par les pouvoirs de la civilisation universelle ? 100

Abdelmajid Meziane
membre de l'Académie

- ♦ Est-ce-que le processus de paix peut s'arrêter ? Causes et résultats 103

Mohamed Farouk Nebhane
membre de l'Académie

- ♦ L'économie arabe en cas d'échec du processus de paix 105

Jawad Al-Anani
Directeur général
du Centre d'Etudes Anani
Amman, Jordanie

TABLE DES MATIERES

- Discours d'ouverture des travaux de la session	17
Abou Bakr Kadiri Membre de l'Académie Directeur des séances	
<i>1 - Communications :</i>	
♦ Le Saint-Siège et le processus de paix au Proche-Orient	21
Cardinal B. Gantin membre de l'Académie	
♦ Le destin inéluctable du processus de paix au Moyen-Orient, légitimité historique et fondements éthiques et socioculturels	25
Haïm Zafrani membre de l'Académie	
♦ Permanence du souvenir et opiniâtreté de l'espérance	41
Maurice Druon membre de l'Académie	
♦ Le problème de la protection du patrimoine historique et culturel de Jérusalem dans la recherche de la paix	45
Amadou Mahtar M'Bow membre de l'Académie	
♦ L'évolution des garants internationaux du processus de paix au Moyen-Orient	57
Georges Mathé membre de l'Académie	

- Les risques de reprise des violences dans les territoires.
- Les risques de guerre entre Etats. Possible intervention d'autres belligérants et autres risques.

IV/ POUR UNE ACTION COMMUNE ET POSITIVE EN FAVEUR DE LA PAIX

A/ Changement nécessaire de la politique israélienne.

B/ Nécessité d'un front arabe commun

C/ Action des garants internationaux

“ET SI LE PROCESSUS DE PAIX AU MOYEN-ORIENT DEVAIT ÉCHOUER ?”

AXES PROPOSÉS POUR L'ÉTUDE DU THEME

I/ BILAN DES NÉGOCIATIONS DE PAIX ARABO-ISRAËLIENNES DEPUIS OSLO 1993.

A/ Au plan politique : les territoires arabes restitués.

L'administration arabe de ces territoires.

Le problème des colonies.

B/ Au plan économique : Infrastructures. Aide internationale. Les résultats des conférences économiques internationales de Casablanca, Amman...

Les blocus “punitifs” des territoires arabes.

C/ Evaluation de l'action des garants internationaux:

USA, Russie, Europe, ONU.

D/ Les adversaires des négociations de paix ...

II/ LES AUTRES TERRITOIRES ARABES À RESTITUER ET LE CAS DE JÉRUSALEM

A/ action des instances politiques

B/ action des instances religieuses.

III/ ET SI LE PROCESSUS DE PAIX DEVAIT ÉCHOUER ? :

A/ Les causes

B/ Les conséquences:

- Échec de l'intégration politique et économique du Moyen-Orient.
- Les problèmes de l'eau.

- 2 - "Actes des séances solennelles consacrées à la réception des nouveaux membres". (1980-1986), décembre 1987.
- 3 - "Conférences de l'Académie" (1983-1987), 1988.
- 4 - "Caractères alphabétiques de la langue arabe et technologie", février 1989.
- 5 - "Droit canonique, fiqh et législation", 1989.
- 6 - "Fondements des relations internationales en Islam", 1989.
- 7 - "Droits de l'homme en Islam", 1990.
- 8 - "Interactions culturelles de l'Orient et de l'Occident", 1993.
- 9 - "Problèmes de l'usage de la langue arabe au Maroc". 1993.
- 10 - "Le Maroc dans les études orientalistes", 1993.

5. La revue "ACADEMIA"

1. "ACADEMIA" est la revue de l'Académie du Royaume du Maroc. Son numéro inaugural comprend les actes de la cérémonie d'inauguration de l'Académie par Sa Majesté le Roi Hassan II, le 21 avril 1980, la réception des académiciens, les discours prononcés à cette occasion et les textes constitutifs de l'Académie.
 - 2 - "ACADEMIA", N° 1, février 1984.
 - 3 - "ACADEMIA", N° 2, février 1985.
 - 4 - "ACADEMIA", N° 3, février 1986.
 - 5 - "ACADEMIA", N° 4, novembre 1987.
 - 6 - "ACADEMIA", N° 5, décembre 1988.
 - 7 - "ACADEMIA", N° 6, décembre 1989.
 - 8 - "ACADEMIA", N° 7, décembre 1990.
 - 9 - "ACADEMIA", N° 8, décembre 1991.
 - 10- "ACADEMIA", N° 9, décembre 1992.
 - 11- "ACADEMIA", N° 10, septembre 1993.
 - 12 - "ACADEMIA", N° 11, décembre 1994.
-

- 24 - "Les chefs d'Etat face au droit à l'autodétermination...", avril 1994.
- 25 - "Les pays en voie de développement entre l'exigence démocratique et la priorité économique", novembre 1994.
- 26 - "Quel avenir pour le bassin méditerranéen et l'Union européenne ? ", mai 1995.
- 27 - "Droits de l'homme et emploi, compétitivité et robotisation", avril 1996.

2. - Collection "Le patrimoine"

- 1 - "Al-Dhail wa Al-Takmilah", d'Ibn Abd Al-Malik Al-Marrakushi, Vol. VIII, 2 tomes (biographies maroco-andalouses), édition critique par M. Bencharifa, 1984.
- 2 - "Al-Ma' Wa ma warada fi chorbihi mine al-adab", (apologétique de l'eau), de M. Choukry Al Aloussi, édition critique de M. Bahjat Al - Athari, 1985.
- 3 - "Maâlamat Al-Malhouné", 1ère et 2ème parties du 1er volume, Mohamed Al-Fassi, 1986, 1987.
- 4 - "Diwane Ibn- Fourkoune", recueil de poèmes andalous présentés et commentés par Mohamed Bencharifa, 1987.
- 5 - "A'in Al Hayah Fi Ilm Istinbât Al Miyah" : (Source de la vie en science hydrogéologique) de A. Damanhour, présentation et édition critique par Mohamed Bahjat Al-Athari, 1989.
- 6 - "Maâlamat Al-Malhouné" 3° volume des "Chefs d'oeuvre d'Al-Malhouné", Mohamed Al-Fassi, 1990.
- 7 - "Oumdat attabib fi Mârifati Annabat" (Référence du médecin en matière des plantes) d'Abou Al-Khaïr Al-Ichbili, 1° et 2° volumes, édition critique par Mohamed Larbi AL-Khattabi, 1990.
- 8 - "Kitab attayssir fi al-moudawat wa tadbir" (Le "Tayssir") d'Avenzoar, Abou Marwan Abdelmalik Ibn Zohr, édition critique par Mohamed Ben Abdellah Roudani, 1991.
- 9 - "Mâalamat Al-Malhouné" 1° partie du 2° volume, par Mohamed Al-Fassi, 1991.
- 10 - "Mâalamat Al-Malhouné" 2° partie du 2° volume, par Mohamed Al-Fassi, 1992.
- 11 - "Boghyat wa Tawashi Al - Moussiqa Al Andaloussia", par Azeddine Bennani, 1995.
- 12 - "Iqad Ashoumou'e (musique andalouse), par Mohamed Al-Bou'ssami, éd. critique par Abdelaziz Benabdeljelil, 1995.
- 13 - "Mâalamat Al-Malhouné" : "Myat qassida wa qassida", par Mohamed Al-Fassi, 1997.

3. Collection "Les lexiques"

- 1 - "Lexique arabo-berbère", 1° tome, par Mohamed Chafik, 1990.
- 2 - « Lexique arabo-berbère », 2ème tome, par Mohamed Chafik, 1996.

4. Collection "Les séminaires"

- 1 - "Falsafat Attachric Al Islami" 1° séminaire de la "Commission des valeurs spirituelles et intellectuelles" de l'Académie, 1987.

LES PUBLICATIONS DE L'ACADEMIE

1. Collection "Sessions"

- 1 - "Al Qods : Histoire et civilisation", mars 1981.
- 2 - "Les crises spirituelles et intellectuelles dans le monde contemporain", novembre 1981.
- 3 - "Eau, nutrition et démographie", 1^o partie, avril 1982.
- 4 - "Eau, nutrition et démographie", 2^o partie, novembre 1982.
- 5 - "Potentialités économiques et souveraineté diplomatique", avril 1983.
- 6 - "De la déontologie de la conquête de l'espace", mars 1984.
- 7 - "Le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes", octobre 1984.
- 8 - "De la conciliation entre le terme du mandat présidentiel et la continuité de la politique intérieure et étrangère dans les Etats démocratiques", avril 1985.
- 9 - "Trait d'union entre l'Orient et l'Occident : Al-Ghazzali et Ibn-Maïmoun", novembre 1985.
- 10 - "La piraterie au regard du droit des gens", avril 1986.
- 11 - "Problèmes d'éthique engendrés par les nouvelles maîtrises de la procréation humaine", novembre 1986.
- 12 - "Mesures à décider et à mettre en oeuvre en cas d'accidents nucléaires", juin 1987.
- 13 - "Pénurie au Sud, incertitude au Nord : constat et remèdes", avril 1988.
- 14 - "Catastrophes naturelles et péril acridien", novembre 1988.
- 15 - "Université, recherche et développement", juin 1989.
- 16 - "Des similitudes indispensables entre pays voulant fonder des ensembles régionaux", décembre 1989.
- 17 - "De la nécessité de l'homo oeconomicus pour le décollage économique de l'Europe de l'Est", mai 1990.
- 18 - "L'invasion du Koweït par l'Irak et le nouveau rôle de l'O.N.U.", avril 1991.
- 19 - "Le droit d'ingérence est-il une nouvelle légalisation du colonialisme ?", octobre 1991.
- 20 - "Le patrimoine commun hispano-mauresque", avril 1992.
- 21 - "L'Europe des Douze et les autres", novembre 1992.
- 22 - "Le savoir et la technologie", mai 1993.
- 23 - "Protectionnisme économique et politique d'immigration", décembre 1993.

LES MEMBRES CORRESPONDANTS

Richard B. Stone : U.S.A. Charles Stockton : U.S.A.
Haïm Zafrani : Royaume du Maroc

* * *

Secrétaire perpétuel : Abdellatif Berbich
Chancelier : Idriss Khalil
Directeur des séances : Abou Bakr Kadiri

* * *

Directeur scientifique : Ahmed Ramzi

LES MEMBRES DE L'ACADEMIE DU ROYAUME DU MAROC

Léopold Sédar Senghor : Sénégal
Henry Kissinger : U.S.A.
Maurice Druon : France
Neil Armstrong : U.S.A.
Abdellatif Benabdeljelil : Royaume du Maroc
Abdelkrim Ghallab : Royaume du Maroc
Otto de Habsbourg : Autriche
Abderrahmane El-Fassi : Royaume du Maroc
Georges Vedel : France
Abdelwahab Benmansour : Royaume du Maroc
Mohamed Habib Belkhodja : Tunisie
Mohamed Bencharifa : Royaume du Maroc
Ahmed Lakhdar-Ghazal : Royaume du Maroc
Abdullah Omar Nassef : R. d'Arabie Saoudite
Abdelaziz Benabdallah : Royaume du Maroc
Abdelhadi Tazi : Royaume du Maroc
Fuat Sezgin : Turquie
Abdellatif Berbich : Royaume du Maroc
Mohamed Larbi Al-Khattabi : Royaume du Maroc
Mahdi Elmandjra : Royaume du Maroc
Ahmed Dhuba•b : Royaume d'Arabie Saoudite
Mohamed Allal Sinaceur : Royaume du Maroc
Ahmed Sidqi Dajani : Palestine
Mohamed Chafik : Royaume du Maroc
Lord Chalfont : Royaume-Uni de G. B.
Amadou Mahtar M'Bow : Sénégal
Abdellatif Filali : Royaume du Maroc
Abou-Bakr Kadiri : Royaume du Maroc
Hadj Ahmed Benchekroun : Royaume du Maroc
Abdellah Chakir Guercifi : Royaume du Maroc
Jean Bernard : France
Robert Ambroggi : France
Azeddine Laraki : Royaume du Maroc
Donald S. Fredrickson : U.S.A.

Abdelhadi Boutaleb : Royaume du Maroc
Idriss Khalil : Royaume du Maroc
Roger Garaudy : France
Abbas-Al-Jirari : Royaume du Maroc
Pedro Ramirez-Vasquez : Mexique
Mohamed Farouk Nehhane : Royaume du Maroc
Abbas Al-Kissi : Royaume du Maroc
Abdellah Laroui : Royaume du Maroc
Bernardin Gantin : Vatican
Abdallah Al-Fayçal : R. d'Arabie Saoudite
René-Jean Dupuy : France
Nasser Eddine Al-Assad : Royaume de Jordanie
Anatoly Andre• Gromyko : Russie
Jacques-Yves Cousteau : France
Georges Mathé : France
Kamel Hassan Al Maqhour : Libye
Eduardo de Arantes E. Oliveira : Portugal
Abdelmajid Mcziane : Algérie
Mohamed Salem Ould Addoud : Mauritanie
Pu Shouchang : Chine
Idriss Alaoui Abdellaoui : Royaume du Maroc
Alfonso de la Serna : Royaume d'Espagne
Al-Hassan Bin Talal : Royaume de Jordanie
Vernon Walters : U.S.A.
Mohamed Kettani : Royaume du Maroc
Habib El Malki : Royaume du Maroc
Mario Soares : Portugal
Othmane Al-Omeir : R. d'Arabie Saoudite
Klaus Schwab : Suisse
Driss Dahak : Maroc
Kamal Abou Al Majd : 'Egypte
Michel Jobert : France
Mania Sa•d Al-Oteiba : Emirats Arabes-Unis
Yves Pouliquen : France

ACADÉMIE DU ROYAUME DU MAROC

**Charia Imam Malik, Km 11, B.P. 5062
code postal 10.100
Rabat, Maroc**

**Téléphones : 75.51.13 / 75.51.24
75.51.35 / 75.51.89
Fax : 75.51.01**

**Dépôt légal : 484/1997
ISBN : 9981- 46 - 01 - 2 - 5**

**IMP. EL MAARIF AL JADIDA RABAT **



Publications de l'Académie du Royaume du Maroc
Collection «Sessions»

ET SI LE PROCESSUS DE PAIX AU MOYEN-ORIENT DEVAIT ÉCHOUER ?

Thème de la 2^e Session 1996

Amman
10 - 12 décembre 1996



Publications de l'Académie du Royaume du Maroc
Collection «Sessions»

ET SI LE PROCESSUS DE PAIX AU MOYEN-ORIENT DEVAIT ÉCHOUER ?

Thème de la 2^o Session 1996

Bibliotheca Alexandrina



0609844

Amman
10 - 12 décembre 1996